

مِلَّتَقَطٌ فِي الْفَتَاوَى الْحَفِيَّةِ

تأليف
الإمام ناصر الدين أبي القاسم محمد بن يوسف الحسيني السمرقندي
المتوفى سنة ٥٥٦ هـ

تحقيق
محمود نصار السيد يوسف أحمد

منشورات
مركز أبي بكر
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويمنع طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تمثيل الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أي شكل كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برصقه على أي أسطوانة ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©
All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى

١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان: زمل الطريف - شارع البحري - بناية ملكارت
هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٨٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٣٧٨٥٤١ (٩٦١ ١)
صندوق البريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address: Ramel al-Zarif, Bohitory st., Melkart bldg., 1st Floor
Tel + Fax: 00 (961 1) - 378541 - 366135 - 364398
P.O. Box 11 - 9424 Beirut - Lebanon

ISBN 2-7451-3000-5



<http://www.al-ilmiyah.com/>

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المصنف

هذا ما اصطفيناه من البراهين الشرعية، من مصطفيات الاولين والآخرين من احكام الخواص^(١) الشاملة الوافرة مما لم يذكر في الاصول تقريراً على فصل الخطاب، ومآل الجواب ، وبالله استعين .

١ - كتاب الطهارات

الماء إذا كان عشرًا في عشر لا يزول طهارته بوقوع النجاسة فيه^(١) .
 ويجوز فيه التوضؤ والاعتسال من الجنابة، ولا اعتبار لعمق الماء .
 ولو كان عرضه ذراعين وهو طويل، فبال فيه إنسان أو توضأ فالماء طاهر إذا
 كان طوله بحيث يكون الطول في العرض كله عشر في عشر .
 (وفي رواية ثمانية وأربعون ، وهو الأحوط ، وهو اختيار الصدر الشهيد .
 وهو مثل عشر في عشر)^(٢) .
 والأولى أن يبعد في الاستعمال عن موضع النجاسة مقدار عشر أذرع^(٣) .
 الخوض المدور إذا كان دوره ستة وثلاثون ذراعًا فهو مثل عشر في عشر،
 وقد برهنا عليه .

ماء مجتمع أقل من عشر في عشر وقعت فيه نجاسة ثم انبسط وصار أكثر
 من عشر في عشر، فهو نجس، وإن وقعت فيه نجاسة وهو عشر في عشر ثم
 اجتمع في موضع فهو طاهر . ولو صار أربعًا في أربع فتنجس، ثم امتلأ الخوض
 وهو عشرون في عشرين فهو نجس^(٤) ، فإن خرج منه شيء قليل فقد طهر إذا لم

(١) كذا عند الحنفية وهذا في الماء القليل وجاء في الفقه على المذاهب الأربعة وهو ما نقص عن القلتين يكثر من
 رطلين والقلتان (٤٤٦) رطلًا وثلاثة أسباع الرطل أي إذا كان مربعًا ذراع ورابع ذراع طولًا وعرضًا
 وعمقًا. وإذا كان بشرًا فلا بد أن يكون ذراعًا عرضًا وذراعين ونصف ذراع عمقًا، وثلاثة أذرع وسبع ذراع
 محيطًا. الفقه على المذاهب الأربعة (١/٣٤، ٣٥) ط فار الكتاب المصري .

(٢) وجدناها بالهامش .

(٣) وفي هامش كتاب الفقه على المذاهب الأربعة (١/٣٤) قالت المالكية: الماء القليل لا يضره الاستعمال ولا
 يخرج عن طهوريته، فإذا توضأ الإنسان بماء قليل، وانفصل عن أعضائه في الإناء الذي يتوضأ منه فله أن
 يتوضأ به ثانيًا. وأما الشافعية فقالت: إذا جمع الماء القليل المستعمل حتى صار قلتين فإنه يصبح كثيرًا لا يضره
 الاعتراف منه .

(٤) الماء المتنجس هو الذي خالطته نجاسة وهو نوعان: النوع الأول: الماء الطهور الكثير وهو لا يتنجس بمخالطة
 النجاسة، إلا إذا تغير أحد أوصافه الثلاثة من لون أو طعم أو رائحة .

والنوع الثاني: الماء الطهور القليل وهو يتنجس بمجرد حلول النجاسة به، سواء تغير أحد أوصافه أو لا .

يتبين الحركة في المشرعة بدخول الماء وخروجه . لا ضير في التوضؤ فيه .
التوضؤ في ثقب الخوض التجمد لا يجوز إلا عند الضرورة أو عند نجافي
الجمد عن الماء .

أجرة مستعملة أصابته نجاسة فتشريت^(١) فيه يكفيه الغسل ثلاثاً بدفعة [١/ب]
واحدة، وإن كان جديداً يغسل ثلاث مرات ويجفف كل مرة . وكذلك الخنزف
الجديدة، والخنطة المنقعة في النجاسة، والحصير من الدُّخ إذا تنجس ، والسكين
المموه في الماء النجس^(٢) ، وهذا كله قول أبي يوسف - رحمه الله - .
ولو كان بشر على قدره الماء إذا صب في الخمر، ثم صار خللاً، زالت
النجاسة، بخلاف الماء النجس إذا صب في الخمر .

ماء الثلج إذا جرى على الطريق وفي الطريق نجاسة ولم يتبين فيه يجوز
التوضؤ فيه .

الماء إذا جرى على الجيفة والذي لا يجري على الجيفة أكثر فالماء طاهر
وكذلك إذا جرى في جوف الجيفة، والماء الذي يلاقي الجيفة أقل فالماء طاهر وإن
كان الذي يلاقي الجيفة أكثر فالماء نجس . وقال بعضهم : طاهر وإن قل الماء الطاهر
الجاري^(٣) .

الماء إذا جرى فيه تَبَنَّة فهو جار^(٤) .

= الفقه على المذاهب الأربعة (٣٦/١) ط دار الكتاب المصري .

(١) وقالت الشافعية : إن الجامدات التي تشربت النجاسة تقبل التطهير فلو طبخ لحم في نجس أو تشربت حنطة
النجاسة أو سقيت السكين بنجاسة فإنها تظهر طاهراً وباطناً يصب الماء عليها إلا في اللبن (أي الطوب النبي)
الذي عجن بنجاسة جامدة فإنه لا يقبل التطهير، ولو أحرق وغسل بالماء بخلاف المتنجس بمائع، فإنه يظهر
بغمرة بالماء الطهور . هامش الفقه على المذاهب الأربعة (٢٤/١) .

(٢) النجاسة في اللغة اسم لكل مستقر ، وكذلك النجس بكسر الجيم وفتحها وسكونها، والفقهاء يسمون
النجاسة إلى قسمين حكمية وحقيقية وفسرها الفقهاء : فالخفية قالوا : الحكمية هي الحدث الأصفر والأكبر
وهو وصف شرعي يحل بالأعضاء أو بالبدن كله يزيل الطهارة، والحقيقية حي الخبث، وهو كل عين
مستفزة شرعاً . الفقه على المذاهب الأربعة وهامش (٨/١ ، ٩)

(٣) قال في الفقه على المذاهب الأربعة (٣٠/١) : ولقد ذكر الفقهاء التفسير الذي لا يخرج الماء عن كونه طهوراً
أمثلة منها أن تتغير أوصافه كلها أو بعضها بسبب المكان الذي استقر فيه، أو مر به .

(٤) وبهامش المراجع السابق (٣٢/١) : قالت المالكية : تسلب طهورية الماء ويصير طاهراً فقط بأمر ثلاث =

وإذا كان على السطح عذرة في مواضع وأكثر السطح طاهر وموضع الميزاب طاهر فماء الميزاب طاهر وإن كان موضع الميزاب نجسًا فالماء نجس.

غسالة الميت إذا أصاب الغاسل لا ينجسه إذا أصابه بطريق الترشيح. وروى عن أبي يوسف^(١) إذا غسل الميت ثم وقع في الماء لا ينجس الماء، وإذا وقع قبل الغسل ينجس.

المتدليل الذي يمسح به الميت بعد الغسل طاهر.

الماء الذي يسيل من فم النائم^(٢) طاهر إلا إذا علم انبعثاته من الجوف.

إذا توضأ فوضع رجله على ألواح المشرعة فهما طاهرتان ما لم يعلم شيء آخر.

ولو غرف من حوض الحمام ويده نجاسة وكان الماء ينصب من الأنبوب في الحوض والناس يغرفون غرقًا متداركًا لم ينجس الماء.

نهر يجري فيه ماء ركيك فتوضأ منه إن كان وجهه إلى مورد الماء جاز. وإن كان وجهه إلى سيل الماء لم يجز، وإنما يجوز إذا ذهب الماء بغسالته الأولى.

بشر^(٣) على الطريق يحضره [١/٢] الصبيان والرسثاقيون ويضعون أيديهم

١- أن يختلط بالماء شيء طاهر فيغير به أحد أوصافه الثلاث من طعم ولون ورائحة. ٢- أن يغير الماء بنفسه الإناء. ٣- أن يغير الماء بسبب قطران أو قرظ أو نحو ذلك بحيث يغير به طعمه أو لونه، أما إذا تغير به ريحه فقط فإنه يبقى طهورًا.

(١) أبو يوسف هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن حيش بن سعد بن يحيى بن معاوية الأنصاري ولد بالكوفة سنة (١١٣ هـ)، وسمع هشام بن عروة وعطاء بن السائب ويحيى بن سعيد، والأعمش وحجاج بن أرطاة وأبي إسحاق الشيباني وطائفة وتفقه بالإمام أبي حنيفة حتى صار المقدم في تلامذته، وكان والده فقيرًا فتعاهده أبو حنيفة بالمائة درهم بعد المائة يعني على طلب العلم، ومات أبو يوسف يوم الخميس لخمس خلون من ربيع الأول سنة اثنين وثمانين ومائة. تاريخ الإسلام (٣٩٦/٥ : ٣٩٩).

(٢) كنا عند الحنفية، ومما عدده المالكية في المغفر عنه: والماء الخارج من فم النائم إذا كان من المعدة بحيث يكون أصفر متنا، فإنه نجس ولكن يعفى عنه إذا لازم. هامش الفقه على المذاهب الأربعة (١٥/١).

(٣) البئر عمومًا إذا وقع فيه حيوان ثم خرج منه حيًا فإن كان الحيوان نجس العين مثل الخنزير فحكمه أن يترج ماء البئر جميعه إن أمكن وماتًا ولو إن لم يمكن، وإن كان الحيوان غير نجس العين فإن وقع وعليه نجاسة مغلظة كالعذرة وغيرها فإن البئر تنجس، وأما إذا لم يكن على بدنه نجاسة فلا يترج منه شيء وجوبًا، ولكن يتدب نزع عشرين دلوًا منها لبطمش القلب، ولا يضر موت ما لا دم له في البئر كالعقرب والضفدع والسمك ونحوها. كنا رأى الحنفية. انظر الفقه على المذاهب الأربعة هامشه (٣٨/١).

على الدلو فهو طاهر.

أرض أصابها نجاسة ، فصب عليها الماء فاجتمع ذلك الماء في موضع آخر ، فهو نجس .

السَّخْلَةُ^(١) إذا أخرجت من أمها فتلك الرطوبة طاهرة لا يتنجس بها الثوب ولا الماء إذا وقع فيه وكذلك البيضة^(٢) . وعندهما ينجس وهو الاحتياط .

إذا غسلت يدها من العجين ، أو من الوسخ لا يكون الماء مستعملاً إذا لم يكن في النهر إلا ماء المطر الجاري من السكك لا بأس به .

التيمن^(٣) معه ماء زمزم في إناء قد رخص رأسه لا يجوز تيمنه ، معه ماء وموضوع في جب في فلاة لا ينوضاً به وتيتم إلا أن يكون الماء كثيراً فيستدل به أنه للوضوء أو للشرب . ويجوز للفقير والغني الشرب من هذا الماء .

إذا حاض الماء في الحمام بعد غسل قدميه فليغسلهما وإن لم يغسلهما وعلم أنه في الحمام جنباً لا يجوز . وإن لم يعلم به جاز .

ولو أدخل أصبعاً يريد الغسل لا ينجس الماء ، ولو أدخل كفيه يريد الغسل ينجس ولو أدخل رأسه أو خفه الطاهر يريد المسح لا ينجس .

جنب أصاب ثوبه نجاسة فأخذ الماء بقسمه ولم يرد به المضمضة ، وغسل ثوبه أو توضأ به جاز .

(١) السَّخْلَةُ: الذكر والأنثى من ولد الضأن والمعر ساعه يولد ، وجمعها: سخل وسخال ، وسخلان (المعجم الوسيط) .

(٢) قال الحنفية: البيض ينجس إذا صار دماً أما إذا تغير بالتحفن فقط ، فهو طاهر ، كاللحم المتق وكذا قال الحنابلة . بينما قال الشافعية: ضبطوا الفاسد بأنه ما لا يصلح لأن يتخلق منه حيوان بعد تغيره ، وليس منه ما اختلط بياضه بصفاره وإن أنق ، وأما بيض الميتة فقد تقدم حكمه . هامش الفقه على المذاهب الأربعة (١٣/١) .

(٣) ومن الأسباب التي تجعل التيم مشروفاً أمرين أحدهما: فقد الماء ، بأن لم يجد أصلاً أو وجد ماء لا يكفي للطهارة ، وثانيهما: العجز عن استعمال الماء أو الاحتياج إليه بأن يجد الماء الكافي للطهارة ، ولكن لا يقدر على استعماله أو كان يقدر على استعماله ولكن يحتاجه لشرب ونحوه . وقالت الشافعية والحنابلة: إن وجد ماء لا يكفي الطهارة وجب عليه أن يستعمل ما تيسر له منه في بعض أعضاء الطهارة ، ثم يتيم عن الباقي . المرجع السابق (١٣٦/١) .

شعر الخنزير^(١) يفسد الماء القليل.

ولو توضع في الماء الجاري القليل بحيث لو رفع ينقطع فلا ضير بالتوضوء فيه. وإن كان لا ينقطع فلا بأس.

ولو سد الماء من فوق فتوضأ بماء يجري في النهر وقد بقي جري الماء جاز إذا وصلت شعراً إلى ذوائبها ثم غسلت الشعر الموصول لا يكون مستعملاً فأرة^(٢) أخرجت من بئر أو جرة وهي حية يكره شربه والوضوء منه، وإن فعلوا منه جاز، والهرة كذلك.

لا بأس بالوضوء بماء السيل وإن كان الطين مختلطاً به إذا كان رقه الماء غالباً، وإن الطين غالباً لا يجزئ.

إذا طرح الزاج^(٣) في الماء حتى اسودّ جاز الوضوء به. وكذلك العفص إذا طرح في الماء، وكذلك الحمص والبقلاء إذا أتقع في الماء جاز الوضوء به وإن تغير طعمه ولونه [ب/٢] وريحه^(٤). وإن طبخ فإن كان بحال لو برد يشخن لا يجوز الوضوء به، وإن كان بحال لو برد لا يشخن يجوز الوضوء به.

ولو بال جاهل في الماء الجاري أو ألقيت فيه جيفة ولم يتغير لونه، ولا ريحه جاز الوضوء منه، وإن استبان أثره لا يجوز.

وعن أبي يوسف - رحمه الله - في ساقية صغيرة فيها كلب ميت قد سدّ

(١) الشافعية قالوا بطهارة الشعر والوبر والصوف والريش إذا انفصل من حيوان حي مأكول اللحم ما لم يتصل مع شيء منها قطعة لحم مقصودة أي لها قيمة في العرف فإن انفصلت قطعة لحم كذلك تنجس تبعاً لها، فإن شك في شيء من الشعر وما معه هل هو من طاهر أو من نجس؟ فالأصل الطهارة، وسبق أنهم حكموا بنجاسة جميع أجزاء الميتة ولم يستثنوا منها شيئاً. هامش الفقه على المذاهب الأربعة (١٣/١)

(٢) وما عدده المالكية في نجاسة البئر في سقوط حيوان به ومات مثل الحمامة والدجاجة والهرة، ولا يظهر إلا بنزع أربعين دلواً منها، وإذا كان الحيوان أصغر من ذلك كالصغور والفأر فإن ماء البئر يتنجس ولا يظهر إلا بنزع عشرين دلواً منها. هامش الفقه على المذاهب الأربعة (٣٨/١)

(٣) الزج: الحديدة في أسفل الرمح. (المعجم الوسيط)

(٤) وقالت الحنابلة: أما التغير القليل فإنه لا يضر، وإذا كان الشيء الطاهر للمخالط في غير محل التطهير، مثلاً إذا كان على يد المتوضئ وعفران، وأخذ الماء فتغير به الماء فإن ذلك التغير لا يضر في الموضع الذي به العفران، ولا فرق في ذلك المخالط بين أن يطبخ في الماء كالترمس والحمص. هامش الفقه على المذاهب الأربعة (٣٣/١)

عرضها فيجري الماء فرقه وتحتته، لا بأس بالرضوء أسفل منه إذا لم يتغير لون الماء أو ريحه أو طعمه. وهذا عندنا إذا جرى بعضه غير متصل بالجيفة، عن أبي حنيفة - رضي الله عنه - أن الماء الجاري^(١) يطهر بعضه بعضاً.

غدير عظيم في ناحية منه جيفة فاغتسل رجل بجنبها لم يجز. ويجوز الاغتسال في الغدير العظيم الذي لا يضطرب كله ويجوز الاستنجاء فيه وغسل الثوب من النجاسة إذا لم يكن الغدير على جادة الطريق، وإن كان على جادة الطريق بالبادية كره له ذلك، وإن توضأ أو اغتسل جاز، وهو قول أبي حنيفة - رضي الله عنه -.

وعن محمد^(٢) إذا اغتسل في حوض كبير فلرجل آخر أن يغتسل في ذلك المكان، وليس لرجل أن يغتسل في حوض كبير بناحية الجيفة، وكذلك في البحر. حوض صغير يدخل الماء من جانب ويخرج من جانب يجوز التوضؤ في أثناءه إن كان قدر أربع في أربع وإن كان أكثر لا يجوز في غير موضع الجريان^(٣).

مطلب

الحوض يقدر بذراع الكرياس

والحوض يقدر بذراع الكرياس.

(١) الماء الجاري طاهر والقاعدة الأساسية التي اتفق عليها العلماء والأئمة هي عدم التغير في اللون والطعم والرائحة لأنها صفات الماء اللازم للطهارة من وضوء وغسل بخلاف الماء غير الجاري اشترط فيه الأئمة كما تقدم مقدار هذا الماء الذي إن قل عنه حمل نجاسة إذا لقي فيه منها شيء.

(٢) محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني مولاهم الكوفي الفقيه العلامة مفتي العراق أبو عبد الله، أحد الأعلام، سمع أبا حنيفة وأخذ عنه بعض كتبه في الفقه، وسمع مسعراً ومالك بن مغول والأوزاعي ومالك ابن أنس ولزم القاضي أبا يوسف ونفقه به. وأخذ عنه الشافعي وأبو عبيد، وهشام بن عبيد الله وخلقه سواهم قال الشافعي: ما ناظرت شيئاً أذكى من محمد وقال أبو عبيد: ما رأيت أعلم بكتاب الله منه قال الدارقطني لا يستحق محمد عتدي الترك. وكان - رحمه الله - آية في الزكاء، ذا عقل تام وسؤدد، وكثرة تلاوة القرآن. وقبل توفي سنة سبع وثمانين ومائة. تاريخ الإسلام (٣٤٧/٥، ٣٤٨).

(٣) ويظهر الماء المتنجس بجريانه، بأن يدخل من جانب ويخرج من جنب آخر، فإن كان في قناة ماء عجم ثم صب عليه ماء طاهر في ناحية منها حتى امتلأت وسال من الناحية الأخرى كان ماء جارياً طاهراً، ولا يشترط أن يسيل منه مقدار يوازي الماء الذي كان فيها ومثل ذلك ما إذا كان الماء المتنجس في طشت أو قصعة، ثم صب عليه ماء طاهر حتى سال الماء من جوانبه، فإنه يطهر على الراجح. الفقه (٢٠/١).

ماء مباح بين محدث وجنب لا يحتاجون إليه للمسقة فالجنب أولى .
 كلب وقع [في] بئر ماء، ولم يصل فمه إلى الماء، ولم يكن على دبره غمامة
 وخرج حيًا، لا يجوز التوضؤ من هذا البئر^(١) .
 إذا لم يجد إلا سؤر حمار فتوضأ به، ثم وجد بعد ذلك ماء خالصًا ليس
 عليه غسل ما أصاب سؤر الحمار .
 سنور^(٢) وقع في جب، فأخرج حيًا، إن توضئوا به أجزأهم، وإن أهرقوه
 أحب إلي . وهو قول أبي حنيفة - رضي الله عنه - .
 إذا نزع الماء من البئر لا يجب نزع الطين .
 سؤر الفرس طاهر^(٣) .
 نبذ التمر لا يتوضأ به، ولا يغتسل به . وهو في رواية [٣/١] نوح بن
 مريم^(٤) عن أبي حنيفة - رضي الله عنه - .
 حوض أعلاه عشر في عشر واسفله أقل منه ذلك يجوز إذا كان ممتلئًا ، وإن
 كان سبعمائة في سبع لا يجوز .
 بئر^(٥) نجست فدخل الماء فيها وخرج من منفذها، يحكم بطهارتها .

-
- (١) قالت المالكية: كل حي طاهر لعين ولو كلبًا أو خنزيرًا، ووافقهم الحنفية على طهارة عين الكلب ما دام حيًا، على الرجوع إلا أن الحنفية قالوا يتنجس لعابه حال الحياة تبعًا لتنجاسة لحمه بعد موته فلو وقع في بئر وخرج حيًا ولم يصب فمه الماء لم يفسد الماء . كنا لو انتفض من بلله فأصاب شيئًا لم ينجسه . الفقه (١/١٠) .
 (٢) السنور: حيوان أليف، من الفصيلة السنورية، ورتبة اللواحم، من خير مأكلة الفأر ومنه أهلي وبري، وجمعها: سنائر . (المعجم الوسيط) .
 (٣) في هامش الفقه على المذاهب الأربعة (٢٩/١) : قالت الحنفية: وأما سؤر البغل والحمار فهو مشكوك في طهريته بمعنى أنه طاهر بلا كلام فلو شرب الحمار أو البغل من ماء قليل فإنه يصح استعماله في الأمور العادية من غسل وشرب ونحو ذلك بلا كراهية .
 (٤) بهامش المخطوط (وهو الملقب بالجامع) : نوح بن مريم المروزي القرشي، قاضي مرو وعالمهم أخرج له الترمذي وابن ماجة في التفسير، يعرف بالجامع لجمعه العلوم لكن كذبه في الحديث، وقال ابن المبارك: كان يضح .
 (٥) قالت المالكية: يتنجس ماء البئر إذا مات فيه حيوان، بشروط ثلاثة الأول أن يكون الحيوان بريًا، سواء كان إنسانًا، أو بهيمة، فإذا كان بحريًا كالسمك وغيره، ومات في البئر، فإنه لا يتنجس الماء، والشروط الثاني أن يكون الحيوان البري له دم سائل، فإذا مات فيها حيوان بري، ليس له دم سائل كالصرصار، -

في الكوز فارة لا يدري أنها هل كانت في الجرة ، لا يقضى بفساد الجرة بالشك .

باب الأنجاس

بعر الفارة إذا وقع في الخنطة والدهن لا يفسد إذا لم يتغير طعمه . وعن محمد .
أكره سؤر الفارة ولا أرى يبوله بأساً . وروى عن أبي نصر محمد بن سلامة عن أصحابنا
أنه ليس بنجس . وبول الهرة نجس نجاسة غليظة .

بثر نجس غار ماؤها ثم عاد ، فهو نجس
خشبة نجسة ، أو عظم نجس وقع في بثر يزح الماء كله^(١) ، فإن لم يقدر على
العظم والخشبة لا بأس به .

بعرة رطبة وقعت في اللبن فرميت قبل أن تتفتت ، فاللبن طاهر . وهو قول
الحسن بن زياد ، وخلف بن أيوب ، ومحمد بن مقاتل ، وأبي نصر ، وأبي الليث .

كلب مشى على الثلج فوضع رجله على ذلك الموضع فهو طاهر . ولو
جعل في الثلجة لا بأس به . وإن كان الثلج رطباً صار نجساً .
الكلب^(٢) إذا مشى على طين فموضع قدمه نجس .

كلب أخذ عضو إنسان أو ثوبه ، لا ينجس ما لم يرَ البلب سواء كان الكلب
راضياً أو غضباً .

= والمعرب ، فإنه لا ينجسها ، الشرط الثالث : أن لا يتغير ماء البثر فإذا مات في البثر حيوان بري ، ولم
يتغير الماء بموته ، فإنه لا ينجس ، سواء كان ذلك الحيوان كبيراً أو صغيراً . هامش الفقه (٢٨/١) . وكذا قالت
المالكية . ويعفى عن خسر الفارة إذا وقع في الخنطة ولم يكثر حتى يظهر أثره ويعفى عن بولها إذا سقط في
البثر . هامش الفقه (١٦/١)

(١) قالت الشافعية . لا يخلو إما أن يكون ماء البثر قليلاً ، وهو ما كان أقل من الفلتين وإما أن يكون كثيراً - وهو
ما كان فلتين فأكثر - فإن كان قليلاً ، ومات فيه ما له دم سائل من حيوان أو إنسان فإن الماء ينجس قلت
حكم الشافعي - رحمه الله - على الطهارة وعدم الطهارة بكمية الماء وقدره بالفلتين وقد تقدم كمية الفلتين في
نخريجنا

(٢) الماء الذي ولغ فيه كلب ، ولو مراراً ، فإذا شرب من ماء قليل ، فإنه يكره استعماله ومثله الماء الذي شرب منه
شخص اعتاد شرب المسكر أو غسل فيه عضو من أعضائه كذا قالت المالكية في الصفة على المذهب
الأربعة (٢٨/١)

نراب وماء أحدهما نجس، فالطين نجس.
جيفة صارت ملحًا، أو سرقين احتسرت صار رمادًا، أو بالوعة صارت حمأة، طهرت

مطلب

في تطهير دهن النجس

أدخل يده في سمن نجس ثم غسله ثلاثًا طهر السمن الذي على يده وطهرت يده^(١)
دهن تنجس فجعل في إناء فصب عليه الماء ثلاثًا فعلا الدهن والماء، يطهر بالمرّة الثالثة، كذا عن أبي يوسف.

خف بطانة ساقه كرباس، فدخل الماء النجس. في خروقه، فغسل الخف وذلك باليد ثلاثًا، ثم ملأه ماء ثلاث مرّات وأهراقه إلا أنه لم يتهيأ له عصر الكرباس، طهر الخف.

ماء المطر إذا مرّ على العذرات لا ينجس إلا أن يكون العذرة أكثر من الأرض الطاهرة أو يكون العذرة^(٢) عند الميزب. [٣/ب]. ولو تجمّض الجنب ولم يحجه جاز إذا أصاب جميع فمه.

مطلب

في تطهير البساط النجس أو ثوب الكبيرين

بساط نجس أو ثوب^(٣) نجس كبير جعل في نهر كبير، فترك ليلة حتى جرى عليه الماء، صار طاهرًا.

(١) كذا قالت الحنفية، وقالت المالكية يظهر محل النجاسة بعينه بالماء الطهور، ولو مره إذا انفصل الماء عن محل طاهر، ولا يضر تغيره بالأوساخ الطاهرة، ويشترط زوال طعم النجاسة عن محلها، ولو عسر، لأن بقاءه دليل على تمسك النجاسة به، وكذا يشترط دوال لونها وريحها، وإن نعل كالمصروع نجس حكم بطهارته بينما قالت الخنابلة التطهير بالماء الطهور في غير الأرض وبحوها أن يغسل المستحس مع مرّ متبقة، بحيث لا يبقى للنجاسة بعد الغسلات السع لون ولا طعم ولا ريح الفقه (٢١/١)

(٢) هي براز الإنسان

(٣) قالت المالكية ويكفي في تطهير الثوب والحصى والخف والعل المشكوك في إصابة النجاسة نياها بصحة مرة، أي رشها بالماء الطهور، ولو لم يتحقق تسميم المحل بالماء، وأن البدن والأرض المشكوك في صانته لياها فلا يطهران إلا بالفضل، لأن النصح خلاف القياس، والأرض لمنجسة يقبأ أو هنا تظهر بكثرة نفاذة =

إذا غسل ثوباً نجساً ثلاثاً فعصر مرة، يكفيه .
 البول في الماء الجاري يكره^(١) ، وهو من فعل الجهال .
 السكر بحيث لا يعرف الرجل من المرأة ينقض الوضوء .
 بثر وجب نزحها فتزحوا كل يوم عشر دلاء أو أقل أو أكثر، حتى تزحوا
 مقدار ما كان فيها أجزأهم .
 إذا امتخط في ثوب فوجد فيه الدم فهو نجس، سواء كان الدم سائلاً أو لم
 يكن^(٢)
 الرعاف إذا وصل من الأنف إلى موضع يجب إيصال الماء إليه ينقض
 الطهارة، وإلا فلا . وإذا ذبح بالسكين ثم مسحه بالصفوف حتى ذهب أثر الدم فهو
 طاهر، وكذا المرأة .
 خرقه طير لا نن له طاهر .
 إذا ابتل أسفل خُفّه بماء استنجى به، رجوت سعة الأمر فيه . وإن كان الخف
 منخرقاً فقد أصاب رجله ولقافته ينجس .
 اليد تطهر مع طهارة الاستنجاء، ولو كان في يده نجاسة رطبة وجعل يضع
 يده على عروة القميمة كلما صب الماء فإذا غسل يده ثلاثاً طهرت اليد والعروة .
 وكذا بثر وقعت فيها فأرة فتزحت منها عشرون دلواً طهر الدلو واليد .

= الطهور عليها حتى ترول عين النجاسة ولوصافها . الفقه (١/ ٢١)

(١) وكذا البول في الماء الدائم فمن أبي هريرة - رضي الله عنه - روى البخاري في كتاب الوضوء، (٧٢) باب
 الماء الدائم رقم الحديث (٢٣٩) : « عن النبي ﷺ قال : لا يبول أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم
 يغسل فيه »

(٢) قال في هامش الفقه على المذاهب الأربعة (١/ ١٨) : أما دم اليراعث ونسوها فيعفى عن كثيرها بشروط
 ثلاثة : أولاً : أن لا يكون بفعله أو فعل غيره ولو غير مكلف مع رضاه، وإلا عفي عن القليل فقط
 ثانياً : أن لا يختلط بأجنبي لا يشق الاحتراز عنه، وإلا فلا عفو إلا عن القليل
 ثالثاً : أن يصيب الدم ملبوساً يحتاجه ولو لئجل، أما إذا كان دم نفسه فإن كان خارجاً من المسافذ
 الأصلية، كالأنف والأذن والعين فالعند العفو عن القليل، وإن لم يكن من المسافذ كدم الشرات والدمامل
 والبصم فيعفى عن الكثير بحيث لا يكون بفعل الشخص نفسه ولا يجاوز الدم محله وأن لا يختلط بأجنبي
 غير ضروري كالماء

إذا رأى على ثوب غيره نجاسة أكثر من قدر الدرهم^(١) بخسه ولا يسعه تركه.
إذا لحس النجاسة التي على عضوه حتى ذهب أثرها يجوز صلاته، وكذا
شارب الخمر إذا ردد في فمه البزاق فلو كان الخمر^(٢) على ثوب طهرها ذلك
البزاق. وكذا الهرة إذا أكلت الفأرة، ثم شربت الماء بعدما تردد الريق في فمها
وقتاً طويلاً فهو طاهر وإن شربت في فورها فالماء نجس. وكذلك السكين إذا أصابته
نجاسة فلحسه بريقه

درهم وقع في نجاسة فأصابته النجاسة من الجانبين لا يجوز الصلاة معه.

كلب دخل الماء فانتفض فهو نجس [٤/١].

يوضع الميت في حالة الغسل^(٣) كما يوضع في الصلاة.

رأس شاة متلطح بالدم أحرق ولم يغسله، واتخذ منه مرققة، فهي طاهرة.

ولو نام محتبياً ووضع رأسه على ركبته فنام جالساً لا وضوء عليه.

ابن عشر سنين^(٤) إذا جامع امرأة فعليها الغسل.

(١) وبما عدته المالكية في المعفو عنه ما يصيب ثوب المصلي أو بدنه أو مكانه من دمه أو دم غيره آدمياً كان أو
غيره ولو خزييراً إذا كانت مساحته لا تزيد عن قدر الدرهم البقلي - وهو في الدائرة السوداء التي تكون في
دواع البعل - ولا عبرة بالوزن، ومثل الدم في ذلك الفيج والصدبد.

(٢) وفي هامش الفقه على المذاهب الأربعة (٢٨/١) بما ذكره الحنفية. يراد على ما ذكر في مكروهات المياه ثلاثة
أمور الأمر الأول: الماء الذي شرب منه شارب الخمر، كان وضع الكوز الذي فيه الماء أو القلة على فمه،
وشرب منه بعد أن شرب الخمر، وإنما يكره الوضوء من ذلك الماء بشرط واحد، وهو أن يشرب منه بعد
رمن يتردد فيه لعابه الذي خالطه الخمر، كان يشرب الخمر، ثم يتلعه أو يصفقه، ثم يشرب منه الإناء الذي
فيه الماء أما إذا شرب باقي الخمر وبقي في فمه ولم يتلعه أو يصفقه ثم شرب من كوز، أو قلة فيها ماء من
الماء الذي بها ينحس ولا يصح استعماله.

(٣) غسل الميت فرض كفاية على الأحياء، إذا قام به البعض سقط عن الباقي، والمفروض غسله مرة واحدة
بحيث يعم بها جميع بدنه أما تكرار غسله وتركه فهو سنة، إلا عند المالكية قالوا: تكرار الغسل وتركه مندوب
لا سنة. الفقه (٤٤٥/١) وقال المالكية: في نزع ثياب الميت التي مات فيها نزع ولكن لا تنزع ثيابها بل
يترك عليه قميصه، والثاني: أنه لا ينزع شيء من ثيابه ويؤاد عليها ثوب آخر يستر جميع بدنه عن الأعيان
هامش الفقه (٤٤٥/١)

(٤) كذا قالت الحنفية ويؤمر الصبي بالغسل لبعثاده كما يؤمر بالصلاة. وخالف المالكية ذلك فقالوا: هم وطنها
صبي لا يجب عليها الغسل، إلا إذا أثرت والحنابلة قالوا: يجب العمل على الماعل والمفعول إذا كان سن
الصبي لا ينقص عن عشر سنين وسن الأثني لا ينقص عن تسع سنين.

شعر الإنسان المتفصل أو المتصل طاهر لا ينجس .

الماء إذا وقع فيه ولا يمنع جواز الصلاة وإن كثر الشعر كشعر الكلب ولا يحل استعماله كرامة للإنسان .

مرارة الإصبع والجباير إذا زادت على موضع الجراحة زيادة لا بد منها لا يجب غسل ما تحنها .

ولو أصابت النجاسة موضع الاستنجاء أكثر من قدر الدرهم فمسحه بثلاثة أحجار وأنقاه جاز من غير غسل . كذا روي عن الثلجي ، والطحاوي ^(١) ، وأبي الليث رحمهم الله .

إذا كان الرجل ظاهراً بقدر ثلاثة أصابع لا يجوز المسح ، وإن كان فتقاً لا يتبين منه القدم وهو منضم إلا أنه يدخل في الفتق ثلاثة أصابع أو أكثر جاز المسح إذا لم ير من كعبه إلا أصبع أو أصبعان جاز مسحه إذا كان باقي موضع المسح مستوراً .

المسافر في حال السير إذا خاف في خلع الخفين ذهاب عضو من البرد فله أن يمسح عليه ^(٢) بعد فوات مدته كما يمسح على الجباير . وعن أبي حفص - رحمه الله - إذا كان خارج المصر ولا يسمع أصوات الناس أجزاء التيمم ^(٣) .

ولو أتى امرأته الحائض فعليه الاستغفار ونصف دينار استحساناً .

= وقالت الشافعية يجب الغسل على الفاعل والمفعول . وسواء كانا بالغين أو لا الفقه (٩٥/١)

(١) أبو جعفر الطحاوي هو أحمد بن سلامة وانظر ترجمته في مقدمة كتاب الحاوي في بيان آثار الطحاوي من تحقيقنا « السيد يوسف أحمد »

(٢) قال في الفقه على المذاهب الأربعة (١/١٢١ ، ١٢٢) : أما المسح فمعناه إمراؤ اليد على الشيء . فمن مر يده على شيء فإنه يقال له . مسح عليه وأما معناه في الشرع فهو عبارة عن أن تصيب البلة - البلل - خفاً مخصوصاً . وقد ثبت المسح على الخفين بأحاديث كثيرة صحيحة تقرب من حد التواتر وقال في كتاب الاستبكار أن المسح على الخفين رواه عن رسول الله ﷺ نحو أربعين من الصحابة

(٣) وحكمة ومشروعية التيمم هي أن الله سبحانه وتعالى قد دفع الحرج عن المسلمين والمشفة فيما كلفهم به من المبادات . وقد يظن بعض من لا يفقه الشريعة الإسلامية التي تترتب عليها السعادة ، أن التراب قد يكون ملوثاً بالبكتيريا المضرة فمسح الوجه به ضرر لا نفع فيه ، والذي يقول هذا لم يفهم معنى التيمم ، ولم يدرك العرص منه لأن الشارع قد اشترط أن يكون التراب طاهراً نظيفاً ، ولم يشترط أن يأخذ بالتراب وبصمعه على وجهه بل المفروض هو أن يأتي بكيفية خاصة تبيح له العبادة الموقوفة على النوص . والفصل الفقه (١/١٣٢)

الكم لا ينوب عن الغلاف.

مسافرة ظهرت من الحيض، فتيممت ثم وحدت الماء فلزوجها أن يقربها
الانتقال مرة واحدة، وبه كانوا يفتنون.

يجوز المسح على خف ساقه لين جداً

عظام الفيل بعد ما جفت طاهرة يجوز الصلاة معها ويجوز بيعها. وكذا سن
الكلب والثعلب، وكذا جلد كلب بعد الدباغ.

وإذا نام^(١) وهو قاعد فسقط فائتبه بعد سقوطه فعليه الوضوء.

عن أبي حنيفة - رحمه الله - قال: كل شيء يعيش [ب/٤] في الماء فموته
في الماء لا ينجسه، سواء كان له الدم المسفوح أو لم يكن.

ما لزق باللحم من الدم الذي سال لا يحل، وما بقي في اللحم يحل.

إذا غسل الأكلف رأس حشفته الذي يخرج منه البول وغسل ما فضل عن
رأس حشفته جاز.

متيمم^(٢) مر بنهر وهو لا يعلم أو هو نائم فنهز على تيممه. وكذا لو مر على
ماء لا يستطيع النزول إليه لخوف عدو أو سبع.

ولو اغتسل من الجنابة وفي ظفرك وسخ أجزاء. ولو كان بين أسنانه فرجة
يدخل فيها طعام لا يصل الماء إليه لا يجوز. ولو التصق على ظاهر بدنه من جلد

(١) ويؤيد ذلك ما رواه أبو داود (٥١/١) كتاب الطهارة، باب الوضوء من النوم، رقم (٢٠٢) عن ابن عباس،
أن رسول الله ﷺ كان يسجد وينام وينفخ ثم يقوم فيصلي ولا يتوضأ، قال: فقلت له: صليت ولم تتوضأ
وقد نمت؟ فقال: إنما الوضوء على من نام مضطجعا، وكذا رواه الترمذي وأحمد في مسنده ووافقه
الشافعية الحنكية، بينما قال المالكية والحنابلة النوم يقض الوضوء سواء تمكنت مقعده أم لا، إلا ما كان يسيرا
انظر هامش الفقه (٧٢/١، ٧٣).

(٢) وقال المالكية: إذا تيقن أو ظن أنه بعيد عنه (أي الماء) بقدر ميلين فأكثر فإنه لا يلزمه طلبه، أما إذا تيقن أو
ظن، أو شك وجوده في مكان أقل من ميلين فإنه يلزمه طلبه، أما إذا تيقن أو ظن أو شك وجوده في مكان
أقل من ميلين فإنه يلزمه طلبه إذا لم يشق عليه، فإن شق عليه ولو دون ميلين فلا يلزمه طلبه ولو ركبا
ويلزمه أيضاً أن يطلب الماء من رفقة إن اعتقد، أو ظن أو شك أو توهم أنهم لا يحملون عليه به هامش
الفقه (١٣٨/١)

السّمك لا يجوز^(١) لتعذر وصول الماء إليه. ولو كان على موضع قرحة وعليه جلدة رقيقة. فتوضأ، وأمر الماء على ظاهر الجلدة، ثم قشر تلك الجلدة وصلى جازت صلاته وإن لم يُجَرِّ الماء على موضعها.

ويجوز التوضؤ بماء ررج، والعصفر، ولا يجوز بنشاسجه، وكذا جميع فيما لم يغلب الخلط على الماء. فالماء المقيد نوعان: أحدهما: يوجد مقيداً، كماء الفواكه ونحوه. والثاني: ماء مطلق خالطه شيء طاهر فلا يصير مقيداً إلا بغلبة الخلط عليه.

ولو غيب قطنه في إحليله^(٢) ثم أخرج أو خرج فعليه الرضوء، عن أبي حنيفة - رضي الله عنه -.

الفقهية إن يسمع لضحكك صوت سواء بدت أسنانه أو لم تبد.

وإذا توارت الحشفة^(٣) في قبل أو دبر من الإنسان فهو جنب، وإن لم تتوار الحشفة لا يصير جنباً، كذا عن حرب، وهذا في آدمي الحي، أما في الميت فالحكم فيه كالحكم في البهيمة ما لم ينزل لا يصير جنباً ولا غسل في فرج البهيمة ما لم ينزل.

جلد القرد إذا دبغ لا بأس بأنه يصلى عليه ويلبسه، وكذلك جلد الذئب والكلب.

قال أبو يوسف - رحمه الله - : رأيت على أبي حنيفة - رضي الله عنه - ثعالب وفنكا^(٤) وهو يصلي فرأيت عليه السنجاب.

ولا يظهر جلد الخنزير بالدباغ ولا يلحقه الزكاة ولو وقع لحمه بعد الذبح في الماء أفسده، وكذلك شعره - خلافاً لمحمد في الشعر - ولا بأس بالانتفاع به

(١) وجدناه بالهامش

(٢) الإحليل هو مخرج البول، وجمعه إحليل. (المعجم الوسيط)

(٣) قالت الشافعية: إذا غابت رأس الإحليل أو قدرها من مقطوعها في قبل أو دبر وجب الغسل على الفاعل والمفعول والمالكية قالوا: تحصل الجنابة ويجب الغسل منها بإيلاج رأس الإحليل في قبل أو دبر ذكر أو أنثى أو خش أو بهيمة سواء كان الموطأ حباً أو ميتاً. والمتنبلة قالوا: إن توارت رأس الإحليل في قبل أو دبر من يطبق الوطء بدون حائل، ولو رقيقاً وجب الغسل على الفاعل والمفعول. هامش المعق (٩٥/١)

(٤) الفنك: ضرب من الثعالب فروته لجرد أنواع الغراء، وتسمى فراؤه فنكا أيضاً (المعجم الوسيط)

للخرازين^(١) وتركه أحوط [١/٥].

رجل شهيد عليه دم يجزيه صلاته.

إذا أصلح مصارين شاة ميتة وهي معه جازت صلاته. وكذا العقب. والعصب. ولو دبغ المثانة فحعل فيها لبنًا جاز، ولا يفسد اللبن. وكذا الكرش^(٢) وقال أبو يوسف في الكرش: لا يطهر؛ لأنه لحم.

جلد الميتة إذا ييس فوقع في الماء لا يفسد. وقال أبو حنيفة: لا بأس من الميتة بالخافر والظلف إذا ييس.

ويكره أن يدخل في الصلاة وبه غائط أو بول^(٣)، وإن فعله وكان الاهتمام يشغله قطعها، وإن مضى عليها أجزأه وقد أساء. وكذا إن أصابه بعد الافتتاح.

ولو صلى عريانًا وعنده ثوب لم يعلم به لا يجوز بخلاف الماء، لأن الماء له بدل.

الجنب إذا تيمم يريد الوضوء أجزأه من الجنابة^(٤)، كذا عن محمد.

إذا كان الخف^(٥) واسعًا^(٦) فإذا رفع القدم خرج العقب وإذا وضع عاد، ولا بأس به. ولو ظن أنه رعف، فاستخلف غيره، ثم ظهر أنه كان ما رعف وهو في المسجد فقد فسدت صلاته وصلاة الكل^(٧).

(١) الخراز هو صانع الخرز، ومن حرفته حياطة الخلد. (المعجم الوسيط)

(٢) الكرش لكل حيوان محتر، وهو بمنزلة المعدة للإنسان (المعجم الوسيط)

(٣) وكذا قالت الشافعية من مكروهات الصلاة، الصلاة مع مدافعة الحدث وقالت الحنابلة من مكروهات الصلاة أن يصلي مع شدة حصر البول أو العائط أو الريح وقد زادت الحنفية فإن دخل في الصلاة وهو على هذه الحالة نذرت له قطعها إلا إذا خاف فوات الوقت أو الجماعة. الفقه (١/٢٤٦، ٢٤٧)

(٤) كذا في رأي الحنفية، بينما قالت المالكية: يشترط تمييز الحدث الأكبر من الأصغر فلو كان جالسًا ونوى ذلك بدون ملاحظة الحياطة لم يحرمه، وأعاد الصلاة وحبوا. أم إذا نوى فرض التيمم، فإنه يجزي، ولو لم يتعرض لنية الحدث الأكبر، لأن نية المرض تجزئ عن نية كل من الأصغر والأكبر. وقالت الحنابلة: نية شرط لصحة التيمم وصفنها أن ينوي استباحة ما تيمم له. هامش الفقه (١/١٤١)

(٥) وقالت المالكية: إذا كان الخف واسعًا يبين منه بعض القدم أو كله فإنه لا يضر. وإنما الذي يضر أن لا يستقر فيه القدم كله، أو معظمه. هامش الفقه (١/١٢٤)

(٦) اختلفت المذاهب في حكم الاستخلاف فالحنفية قالوا الاستخلاف أفضل، والحنابلة قالوا يجوز الاستخلاف، والمالكية حكموا بالدب والشافعية أيضًا بالدب والاستخلاف هو أن ينوب الإمام أحد التأمسين رجلاً صالحًا للإمامة ليكمل بهم الصلاة بعد أن يعرض له في الصلاة مانع يجمع من إتمام الصلاة

وإذا مسح رأسه أو خفه بببل في يده لا يتقاطر أجزاءه .
صاحب جرح سائل منع الجرح عن السيلائن بعلاج يخرج من أن يكون
صاحب جرح سائل .
صبي بلغ السَّعي جلس على حجر المصلي، وعليه نجاسة كثيرة، لم يفسد
صلاته . وكذا الحمامة النحسة
السنة في غسل اليدين^(١) والرجلين البداية من الأصابع .
عين ماء سبع في سبع لا يتوضأ منها إلا عند مخرج مائها، لا بأس بذلك .
قيم الحمام وغمره إلا بين السرة والركبة .
دخول الحمام بالغدوة ليس من المروءة .
السَّرْقِين^(٢) المختلط بالطين إذا لم يُر السرقين فهو طاهر، وإن رثي السرقين
فهو نجس .

دخول المسجد متعللاً من سوء الأدب لقوله تعالى : ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾ .
لا يكره إمساك دود القز ولا إلقاؤها في الشمس كالسَّمَك .
ولا تفسد طهارة المرأة بركوب دابة وسيرها إلا إذا خرج منها بلة . ولا تخرج
المؤمنة إلا مستتره [ب/٥] في محمل أو على حمار عشاء أو عند السحر .
قطرة من خمر وقعت في دَنٍّ من خلٍّ لا يحل شربه إلا بعد ساعة . ولو
صُبَّ كوزٌ من خمر في دَنٍّ من خلٍّ ولا يوجد له طعم ولا رائحة حل الشرب في
الحال .
إذا كسر عظمه فوصله بعظم الكلب ولا يتزنع إلا بضرر جازت صلاته .

(١) غسل اليدين إلى المرفقين، وقد اتفق الشافعية مع الحنفية في ذلك، إلا أنهم قالوا إن الأوساح التي تحت
الأظفار إن سقطت من وصول الماء إلى الجلد المحاذي لها من الأصبع، فإن إزالتها واجبة، ولكن يعنى عن
العمال الذين يعملون في الطين ويحرقون بشرط ألا يكون كثيراً
أما الخنايلة فقالوا يجب غسل اليدين من أولها إلى نهاية عظمه الدراع الباردة كما ذكر الحنفية وعندهم،
ويجب غسل تكايش الأصابع هامش البقه على المذهب الأربعة (١/ ٥٤، ٥٥) ط دار الكتاب المصري
(٢) السرقين هو السرجين وهو الريل . (المعجم الوسيط) .

التراب المحرق ودقاق الأحمر يجوز التيمم^(١) به. ولو خرج الماء الصافي من الجراحة فعليه الوضوء. ولو صلى وفي حجره فارة حاز.

جنب لم يتمضمض فاكل الثلج، إن ابتل به فله جار

حية أنسلخت من جلدها جار الصلاة مع جلدها.

لا بأس برش الماء في الطريق لتسكين الغبار، فالزيادة على الحاجة لا تحمل.

إذا لم يصب ماء الغسل بمحض بدنه^(٢)، فمسحه بيده التي ابتل جسده كله أجزاءه.

في التراب النجس إذا هبت الريح فأدخلته في الثوب لا يسجه ما لم ير أثره.

المتحب في مسح الرأس^(٣) أن يستعمل أولاً إصبعين من كل يد الخنصر والبنصر، فيصفهما على مقدم رأسه من منبت الشعر ويجرهما إلى نصف الرأس، ثم يرفعهما ويضع الوسطين في وسط الرأس ويجرهما إلى القفا إلى منبت الشعر، ثم يعيدهما إلى وسط الرأس، ثم يضع الخنصر والبنصر من كل يد في وسط الرأس ويمدهما إلى مقدم رأسه، ثم يعيدهما إلى وسط الرأس ويمدهما إلى القفا فيحصل المسح ثلاثاً بماء واحد ظاهر غير مستعمل، ثم يدخل كل سبابة في أذنه

(١) قالت الشافعية المراد بالصعيد الطهور: التراب الذي له غبار ومنه الرمل إذا كان له غبار ولا فرق بين أن يكون التراب محترقاً أو لا. أما الحائلة قالوا: أن يكون التراب مباحاً وأن يكون غير محترق، فلا يصح بما دق من خزف ونحوه.

وقالت المالكية: هو أي ظهر من أجزاء الأرض. هامش الفقه (١/١٤١، ١٤٢، ١٤٣)

(٢) قالت الحنيفة فرائض الغسل ثلاثة أحدها المصضة، وثانيها الاستشاق، وثالثها غسل جميع الجسد بالماء والمالكية قالت: فرائض الغسل خمس: هي البية، وتعميم الجسد بالماء، الموالاة، غسل الأعضاء مع الذكر والعلوة. تخليل شعر جسده جميعه بالماء. وأما الشافعية قالوا: فرائض الغسل اثنان فقط هما البية، وتعميم ظاهر الجسد بماء. وأما الحنابلة فقالوا: فريضة الغسل شيء واحد وهو تعميم الجسد بالماء ويدخل في الجسد العم والأنف. هامش الفقه (١/١٠٠، ١٠٢)

(٣) وقالت المالكية: مسح جميع الرأس ويتدنى حد الرأس من منابت شعر الرأس المعتاد من الأدم، وينتهي إلىقرة القفا من الخلف، ويدخل فيه شعر الصدغين والبياض الذي حلف فوق وتدي الأدين. أما الشافعية فقالوا: مسح بعض الرأس ولو قليلاً. وأما الحنابلة فقالوا: مسح جميع الرأس. هامش الفقه على المذهب الأربعة (١/٥١، ٥٥)

ويديرهما في روايا الاذنين^(١) . ويدير الإبهامين وراءهما .

إذا لم يجد إلا طريقاً وأرضاً مملوكة . يصلي في الطريق إذا كان المالك غائباً ، وإن كان الطريق ضيقاً يصلي في الأرض إذا كان المالك غائباً ، وإن كان الطريق ضيقاً يصلي في الأرض وإن كان مالكه مسلماً .

لعاب القيل نجس .

إذا صلى ومعه حية أو سنور جاز ، وإن صلى ومعه جرو كلب لا يجوز . وكذا جرو ثعلب .

سؤر الفرس^(٢) لا يكره عند أبي يوسف - رحمه الله - .

عظم الخنزير نجس .

قوم يصلون عند طلوع الشمس أو ينقصون في الركوع والسجود ينظر إن منعوا من ذلك أتموا الصلاة وراقبوا الوقت يتعرض لهم وإن كنوا [١/٦] بحال لو منعوا تركوا ذلك أصلاً لا يتعرض لهم .

وإذا أخذ الماء بكفه ثم أحدث بريح وتوضأ بذلك الماء جاز .

قارة يابسة في خاية فالرب فظهرت على رأس الخاية فالرب نجس .

إذا عض الذباب فظهر الدم^(٣) القليل لا ينقص الطهارة بخلاف غرز الإبرة

العرق المدني كاللدودة خروجه لا ينقص الطهارة .

(١) في تفصيل ما قالته الحنابلة في مسح الرأس . اتفق الحنابلة مع المالكية في ضرورة مسح جميع الرأس ، من منابت شعرها لمعاناً إلى قمة الفقا ، وإن حال شعر الرأس فنزل إلى العنق أو الكتف ، فإنه لا يجب إلا مسح ما حادى الرأس أما ما نزل عنها فإنه لا يجب مسحه ، حلقاً للمالكية القائلين بضرورة مسح الجميع وأيضاً خالفوا المالكية وغيرها من المذاهب في اعتبار الأذنين جزءاً من الرأس . هامش الفقه (٥٥/١)

(٢) قالت المالكية . وأما سؤر البغل والحمار فهو مشكوك في طهوريته بمعنى أنه ظاهر بلا كلام ، فلو شرب الحمار أو البغل من ماء قليل فإنه يصح استعماله في الأمور العادية من غسل وشرب ونحو هذا بلا كراهة ، وأما طهوريته أي صلاحته للمتوضئ أو الاعتسال منه فإنه مشكوك فيه ، فيصح استعماله في الغسل والموضوء بلا كراهة إذا لم يوجد غيره ، ولكن الأحوط أن يتوضأ أو يغتسل من غيره إن وجد . هامش الفقه (٢٩/١)

(٣) قالت الشافعية . أما دم البراغيث ونحوها فيعفى عن كثيرها بشروط ثلاثة . أن لا يكون يعمل له أو فعل غيره ، أن لا يختلط بأجنبي لا يشق الاحتراز عنه ، وأن يصيب الدم ملبوساً يحتاجه ولو للنجمل . أما إذا كان دم نفسه فإن كان خالرجاً من المنافذ الأصلية كالأنف والأذن والعين فالمعتمد المعفو عن القليل . الفقه (١٨/١)

إذا قتل^(١) نفسه يغسل ويصلى عليه . كذا في السير الكبير . ولو قتل باعياً وقاطعاً للطريق لا يغسل ولا يصلى عليه . وإن أسير ثم قتل بعد ذلك بزمان . أو قصاصاً يغسل ويصلى عليه .

الاقتداء بالشفعوي المذهب جائز وإن كان يصلي الوتر ركعة .

إذا لم يتوضأ بالماء المستعمل ولم يحتجم ولم يقتصد بعد الرضوء ، وإن رأى في ثوبه نجاسة^(٢) أقل من قدر الدرهم يغسل ويستقبل الصلاة . وإن فاتته الجماعة إذا كان يجد الجماعة في موضع آخر ، وإن كان بفروته الصلاة عن وقتها مضى عليها .

(١) روى مسلم (١٠٨ - ٩٧٨) كتاب الجنازة ٣٧ - باب ترك الصلاة على القاتل معه ، عن جابر بن سمرة قال أتى النبي ﷺ برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يغسل عليه
وروى مسلم في صحيحه (١٧٥ - ١٠٩) كتاب الإيمان ، ٤٧ - باب علف محرّم قتل الإنسان نفسه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ «من قتل نفسه بحلقة فحلته في يده يتوحأ بها في نار جهنم خالدًا مخلدًا فيها أبدًا ، ومن شرب سماً فقتل نفسه فهو يشرب في نار جهنم خالدًا مخلدًا فيها أبدًا ، ومن تردى من جبل فقتل نفسه فهو يتردى في نار جهنم خالدًا مخلدًا فيها أبدًا
(٢) قالت الحنفية : وبعض في النجاسة المخضمة مما دون ربع الثوب كله أو ربع البدن كله ، وإنما تظهر الخفة في غير المانع ، لأن المانع متى أصابته نجاسة تنجس لا فرق بين مغلفة ومخضمة ، ولا عبرة فيه ثوب أو مساحة هاشم الغفر (١٦/١)

٢- كتاب الصلاة^(١)

إذا صلى بغير إزار وهو محلول الجلب إن كان عريض اللحية حازت صلته، ولو مشى إلى صف خطوة أو خطوتين ثم وقف وقوفاً فاصلاً بين الأول والثاني، ثم مشى خطوتين كذلك لا تفسد صلاته، وإن مشى ثلاث خطوات دفعة واحدة أو تقدم لمسوق إلى صفين دفعة واحدة فسدت.

فكذا فسّر المشي في الصلاة في «السير الكبير».

ويقرأ الدعاء خلف الإمام في القنوت^(٢) عند أبي يوسف، وفي وقت القنوت يضع يده اليمنى على اليسرى وكذا في صلاة الجنائز، وبين الركوع والسجود وقال أبو بكر بن سعيد والفقهاء أبي جعفر والفقهاء أبي الليث: يرسل.

إذا لم يسمع الخطبة بنصت ولا يقرأ في حالة الخطبة.

إذا كان إماماً، أو مؤذنًا إن شاء مكث حتى يفرغ من الإقامة^(٣) وإن شاء مشى بعد ما انتهى إلى قوله: قد قامت الصلاة. ولو نزع اللجام في الصلاة أو خلع خفه الواسع لم تفسد صلاته. ولو نوى صلاة [٦/ب] الإمام جاز وإن لم

(١) قال في العنق على المذاهب الأربعة (١/١٦٧): من شروط لصلاة منتر العورة، فلا تصح الصلاة من مكشوف العورة التي أمر الشارع بشرها في الصلاة، إلا إذا كان عاجزاً عن سائر يسر له عورته ويحتلف حد العورة بالنسبة للرجل، والمرأة الحرة، والامة، ولا بد من دوام منتر العورة الذي هو شرط في صحة الصلاة

(٢) قالت الحنفية: وإذا نسي القنوت ثم تذكره حال الركوع فلا يفت في الركوع ولا يعود إلى القيام بل يسجد للسجود بعد السلام وقالت الحنابلة: يسر له أن يفت بعد الرفع من الركوع في الركعة الأخيرة من الوتر في جميع السنة بلا فرق بين رمضان وغيره والشافعية قالوا: يسر القنوت بعد الرفع من ركوع السنة في الصباح كل يوم، وإذا ترك شيئاً من القنوت يسجد له وأما الكية قالوا: لا قنوت في الوتر، وبما هو مدعوب في صلاة الصبح فقط. هامش الفقه (١/٢٩٩ ٣٠١)

(٣) الإقامة كالآذان واحتلف فيها الأئمة قالت الحنفية والشافعية والحنابلة الإقامة كالآذان، وقالت المالكية حكم الإقامة ليس كحكم الآذان، بل هي سنة عين لذكر بالغ وسنة كناية لجماعة الذكور البالغين، ومندوبة عين لصبي وامرأة، إلا إذا كانا مع ذكر بالغ فأكثر فلا تنبأ لهما اكتفاء بإقامة الذكر البالغ «عنقه وهنشه» (٢٨٦/١)

يعرف أنه فرض أو نفل^(١) . ولو صلى الجمعة في قرية بغير مسجد جامع فالقرية كبيرة ولها قرى وفيها وال وحاكم جارت ، بنوا المسجد أو لم يبنوه . وهو قول أبي القاسم الصفار . نعلم القرآن أفضل من صلاة التطوع .
الصف الأول هو الذي خلف الإمام^(٢) . فإن منعوا من دخول المقصورة فلذلك يلي المقصورة .

إذا كان رجل الإمام والمؤتم سواء ، ورأس المقتدي أسبق جاز .
مرأة مانت وقد فاتتها صلوات ولم تترك مالا ، فاستقرض وارثها نصف صاع حنطة ودفع إلى مسكين ، ثم تصدق المسكين على الوارث ، ثم تصدق على المسكين فلا يرال يفعل حتى يتم لكل صلاة نصف صاع من حنطة ، يجوز .
أحدب بلغت حدوبته الركوع^(٣) ، يخفض رأسه في الركوع .
لا بأس بأن يتخذ في المسجد بيت يحصن فيه البواري يعني عند فناء المسجد ولا بأس بغرس شجرة للظل

مطلب

في جواز إمامة الصبي^(٤) في التراويح إذا بلغ عشر سنين

إذا بلغ الصبي عشر سنين فأتم في التراويح يجوز .

(١) من شروط الإمامة أن لا يكون الإمام أدنى حالاً من المأموم ، فلا يصح اقتداءه بفترض بمقتل إلا عند الشاعية . قالت الشافعية : يصح اقتداء المعتزض بالمتنعل مع الكراعة . المقه (١/ ٣٧) .

(٢) وفي فصل الصف الأول روى البخاري ١٠- كتاب الأذان ، ٧٣- باب الصف الأول عن أبي هريرة وفي آخره عن النبي ﷺ . . . ولو يعلمون ما في الصف المقدم لا يستهموا . وانظر ما رواه مسلم (١٢٩- ٤٣٧ ، ١٣٢- ٤٤٠) كلامهما عن أبي هريرة

(٣) الركوع فرض في كل صلاة للقادر عليه باتفاق وقد ثبت فرضية الركوع في الصلاة ثبوته قطعياً ، وإنما اختلف الأئمة في المقدار الذي تصح به الصلاة من الركوع

وانظر إلى ما روي عن النبي ﷺ في أنه كان إذا ركع يسوي ظهره حتى لو صب عليه الماء استقر ، وأن يسوي رأسه بعجزه ، لأن النبي ﷺ كان إذا ركع لم يرفع رأسه ولم يخصصها وهذه السنة متفق عليها . انصفه (٢٠٥/١ ، ٢٣١)

(٤) من شروط صحة الإمام البلوغ ، فلا يصح أن يقتدي بالغ بصبي يميز في صلاة مفروضة باتفاق ثلاثة من الأئمة وحالف الشاعية فقالوا : يحوز اقتداء البالغ بالصبي المميز في العرس إلا في الجمعة وفي الشاعية فيصح للبالغ أن يقتدي بالصبي باتفاق الأئمة الثلاثة وحالفهم الحمية فقالوا : لا يصح مطلقاً لا في فرض ولا في =

إذا جمع دراهم لكفن ميت^(١) ففضل ، أو كفته غيره ، يصرف إلى المعطين فإن لم يوجدوا يصرف إلى كفن مثله فإن تعذر ذلك يتصدق به .

لا يصلى على المقتول في الحرب باغياً ، أو قاطعاً للطريق ، وإن أخذ ثم قتل بعد زمانه يصلى عليه

لا تكرر الصلاة في ثوب واحد^(٢) يستره . ولا ينتظر أحد جاثياً في الركوع ، ولا يطول القراءة لأجل إدراك الناس ، وهذا النوع حرام جداً .

إذا قال في الصلاة «أب» أو «نف» أو «أخ» يعيد الصلاة .

إذا رفع الإمام رأسه قبل أن يسبح المقتدي ثلاثاً أتم المقتدي ثلاثاً^(٣) .

لا يجب على المصلي أن يقرأ التسمية عند افتتاح كل سورة .

المسبوق إذا قام إلى قضائه يتعوذ ويسمي .

المتغلب الذي لا عهد له ، إذا سار بسيرة الأمراء والولاة يجوز جمعه وعيده .

إذا نوى في الصلاة مقام إبراهيم ولم ينو الكعبة لا يجوز .

إذا صلت وقدمها مكشوفتان جازت صلاتها .

هو لرقام الثالثة [٧/أ] في التراويح ولم يتذكر إلا بعد ما مسجد أتمه أربعاً

=نقل على الصحيح العقه وهامشه (١/٢٦٢)

(١) تكفين الميت فرض كفاية على المسلمين إذا قدم به البعض سقط عن الباقي وأقله ما يستر جميع بدن الميت . سواء كان ذكراً أو أنثى ، وما دون ذلك لا يسقط به فرض الكفاية عن المسلمين ويجب تكفين الميت من ماله الخاص الذي لم يتعلق به حق الغير كالمهرود فإن لم يكن له مال خاص فكفته على من تلزمه مصنفه فإن لم يكن ، كمن من بيت مال المسلمين إن كان للمسلمين بيت مال ، وإلا فعلى جماعة المسلمين الفقاهين العقه (١/٤٥٤ ، ٤٥٥) .

(٢) روى مسلم (٢٧٥ - ٥١٥) كتاب الصلاة ، باب الصلاة في ثوب واحد عن أبي هريرة أن سائلاً سأل رسول الله ﷺ عن الصلاة في الثوب الواحد؟ فقال: «لو لكلكم ثوبان»

(٣) قالت الحنفية . لا تحصل السنة إلا إذا أتى بثلاث تسبيحات ، فإن أتى بأقل لم تحصل السنة ، وقال الحنابلة الإتيان بصيغة التسبيح المذكورة واجب ، وما زاد على ذلك سنة وقالت الشافعية : ما زاد على ذلك إلى إحدى عشرة تسبيحة فهو الأكمل . وأما المالكية فقالوا ليس للتسبيح فيها عدد معين هامش العقه (١/٢٣٠ ، ٢٣١)

وأجزأ عن تسليمين، هذا إذا قعد في الثانية، أما إذا لم يقعد فعليه اختلاف والأصح يجوز عن تسليمه
إذا صلى بغير الكعبة لقبله متعمداً فهو كافر، لأنه شعار الكفر كالزنا، وكذا
عن أبي حنيفة - رضي الله عنه - .
امرأة ماتت وليس لها محرم، يلي دفنها أهل الصلاح من جيرانها ولا يدخل
أحد من النساء القبر.
ولو احتلم صبي في بعض الليل، واستيقظ بعد طلوع الفجر، فعليه قضاء
العشاء.

لا يجوز للمرأة أن تتعلم القرآن من الأعمى
للغريم أن يخرج المعتكف^(١) من المسجد.
الدعاء مع الرقة أفضل. ولا يترك الدعاء لأجل سهو القلب.
إذا قال في صلاته: اللهم اقض ديني بعيد الصلاة وإذا قال: اللهم ارزقني
الحج لا بعيد

مطلب

في تقديم الأكل على الصلاة

إذا كان في الأكل فسمع نداء الجمعة، وخاف فواتها، أو خاف فوت الوقت في
سائر الصلوات أقبل على الصلوات، وإن لم يخف فوات الوقت في سائر الصلوات
بأكل^(٢).

(١) الاعتكاف هو اللبث في المسجد للعبادة على وجه الخصوص وقال الحنفية والحنابلة: إن النية شرط لا ركن،
ومالكية والشافعية فقالوا: إنها ركن لا شرط.

وقال الحنابلة. هو سنة مؤكدة في شهر رمضان وقال ذلك أيضاً الشافعية وزادوا غيره. والحنفية قالوا هو
سنة كفاية. ومالكية قالوا: هو مستحب في رمضان وغيره. المعنى (١/٥١٥)

(٢) روى البخاري (٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣) ١٠ - كتاب الأذان، ٤٢ - باب إذا حصر الطعام وأقيمت الصلاة، عن
عائشة، وأنس بن مالك، وابن عمر، والآخر قال رسول الله ﷺ: «إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت
الصلاة فابدأوا بالعشاء، ولا يعجل حتى يفرغ منه» وكان ابن عمر يوضح له الطعام وتقام الصلاة فلا يأتيها
حتى يفرغ، وإنه يسمع قراءة الإمام

إذا دعاه أحد أبويه في الصلاة لا يجيبه . وحديث جريح في حالة كان الكلام حلالاً .

الصدقة أفضل من العتق .

المصحف البالي الذي لا يتنفع به يجعل في خرقه طاهرة ويدفن في مكانه طاهراً .

إذا تعلق بذيله بوري المسجد فليس عليه إلا الإعادة، إذا تعمده .

لا يجوز أن يتخذ المسجد طريقاً بغير عذر، وإن كان بعذر في اليوم للتحية قراءة .

إذا فاتته التكبيرة على الجنائز^(١) يقضي متتابعاً بلا دعاء، ما دامت الجنائز على الأرض، فإذا رفعوا قطعها .

ولو نظر في الصلاة إلى شيء مكتوب وعلم ما فيه لا تفسد صلاته .

النصراني إذا أسلم فشهد بالشهادتين لا بد أن يتبرا من دين النصرانية، ويقول: قبلت الإسلام .

إذا قضى صلاة بعد العصر، والشمس بيضاء نقية أجزاء^(٢) .

ويكره الصلاة خلف أهل البدعة .

النظر في العلم للحازق أفضل من صلاة الليل، وإن نظر في العلم نهاراً وصلى ليلاً فهو أفضل .

قراءة القرآن كله أفضل من قراءة قل هو الله أحد [٧/ب] خمسة آلاف مرة .

(١) إذ جاء المأموم إلى صلاة الجنائز فرجد الإمام قد كبر قبله تكبيرة أو أكثر فقال للجمعة ينتظر الإمام ليكبر معه ثم يأتي بالتكبيرات التي فاتته ووافق ذلك الحنابلة والمالكية والشافعية إلا أن الشافعية قالوا: يتم المأموم صلاته سواء بقيت الجنائز أو رفعت . هامش الفقه (١/٤٦٦، ٤٦٧)

(٢) قالت الحنفية: يجوز قضاء الفوائت في كل وقت عدا ثلاث أوقات عند طلوع الشمس وعند الغروب وعند الزوال .

وقال المالكية: في أي وقت من أوقات النهي ووافقهم الشافعية وكذلك الحنابلة قالوا: يجوز قضاء الفوائت في جميع أوقات النهي بلا تمصيل

ورداد الشافعية: أما الوقت المشغول بحطبة خطيب الجمعة فإنه لا يجوز فيه قضاء الفوائت . الفقه (١/ ٤٤٤، ٤٤١)

القابلة إذا خافت على الولد أخرت الصلاة.
الصلاة على الثلج الملبد يجوز، ولا يجوز على ثلج لا يجد حجمه، وإن
وجد حجمه جاز.

الراكب في طين ورزغة^(١) يصلي على الدابة بإيماء إلى القبلة.
إذا كان لا يحسن الدعاء بالعربية في الوتر يقول ثلاثاً إذا كبر: «اللهم اغفر
لي»^(٢).

يستقبل الخطيب عند الخطبة.
لكل صلاة مكتوبة عن الميت طعام مسكين ولا يعتبر اليوم وليلة.
إذا أدرك الإمام في الركوع لا يأتي بالثناء في الركوع.
يسط أصابعه عند التكبير فإن شاء فرّج وإن شاء لم يفرج.
الإشارة عند قوله: أشهد أن لا إله إلا الله حس^(٣)، كذا قال أبو بكر بن
أبي سعيد.

ولو صلى على التبن والمخلوج يجوز، وإذا استقرت جبهته وأنفه عليه لا
يعتبر في فساد الصلاة على البدين، ولكن يعتبر الكثرة.
عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنه - قال: «لا نصلي على أحد بعد رسول
الله ﷺ» يعني على الأفراد. وبه نقول.
لا يحل نبش القبر ليحمل إلى موضع آخر ولا يحمل من بلد إلى بلد^(٤).

(١) وفي الهامش رزعة طين رقيق

(٢) هذا إن لم يحفظ أو يحسن الدعاء بالعربية وحديث القسوت انظر ما روي عن الحسن بن علي - رضي الله
عنه - «اللهم اهذهما فيمن هديت، وعافا فيمن عافيت وتولنا فيمن توليت» إلى آخر الحديث

(٣) قال المالكية يندب في حالة الجنون للشهادة أن يعقد ما عدا السبابة والإيهام تحت الإيهام من يده اليمنى وأن
يد السبابة والإيهام، ويحرك السبابة دائماً يميناً وشمالاً تحريكاً وسطاً وقالت الشافعية يتص جميع أصابع
يده اليمنى في تشهد إلا السبابة هامش الفقه (٢٣٥/١)

(٤) قالت الشافعية يحرم نقل الميت قبل دمه من محله إلى آخر ليدفن فيه، ولو أس تعبره لا ين حرث
عادتهم يدفن مرتاحاً في غير بدنتهم وقال المالكية يجوز نقل الميت قبل الدفن ويعلمه من مكان إلى آخر
بشرط أنها أن لا يفسد حال نقله، ولا تنتهك حرمة، وأن يكون نقله لمصلحة والمصلحة قالوا لا بأس
بنقل الميت بشرط أن يكون العرص صحيح كان ينقل إلى بقعة شريعة أو ليدفن بجوار رجل صالح هامش
الفقه (٤٧٥/١، ٤٧٦)

أنكرت عائشة حمل أخيها عبد الرحمن إلى مكة .

الصلاة تطوعاً بعد التراويح فرادى . ولو أم في التراويح ، ثم اقتدى في التراويح تلك الليلة لا يكره . ويكره في التراويح مقدار ما لا يؤدي إلى مفرة القوم^(١) .

إذا كان وحده في مسجد محلته ، يؤذن ويقيم ويصلي ، ولا يذهب إلى مسجد آخر .

المستحب أن يسجد على التراب ، وإن كان بدنه على بساط ظاهر فلا بأس به . وعن محمد في غرس الأشجار في المسجد لولا أنه يشبه بالبيعة لرأيت ذلك حثاً

ولو نظر إلى شيء مستفهماً ففهم فيه فسدت صلاته عن محمد وأبي الليث ، وخالفه أبو يوسف عمه .

الشعر المسترسل تحت الأذنين من المرأة عورة^(٢) .

ولو سجد على كفه لا بأس به^(٣) ، وإن فعل ذلك لثلاث يصيب التراب وجهه أكره له ذلك .

في الخبر: «من صلى خلف عالم نقي فكأنما صلى خلف نبي من أنبياء الله تعالى» .

ولو صلى في بيت رجل [٨/أ] في مصلاه بغير إذنه يجوز لوجود الإذن

(١) تسن قراءة القرآن بتمامه فيها بحيث يختمه آخر ليلة من الشهر ، إلا إذا تضرع المقتدون به ، فالأفضل أن يراعي حالهم بشرط أن لا يسرع إسراعاً مخالفاً للصلاة وهذا مستحب عليه إلا المالكية فقالوا: يندب للإمام قراءة القرآن بتمامه في التراويح جميع الشهر . الفقه وهامشه (٣٠٤/١) .

(٢) قالت الشافعية: حد العورة للسرورة الحرة جميع بدنها حتى شعرها النازل على أضيها ، ويستثنى من ذلك الوجه والكمكان فقط ظاهرهما وبطنهما . وقالت المالكية: أما الوجه والكفان ظهراً وبطناً فهما ليستا من العورة مطلقاً . ووافق الحنابلة الشافعية . ومن شروط ستر العورة أن يكون النوب كثيفاً فلا يجزئ السائر الرقيق الذي يصف لون البشرة التي تحته . الفقه وهامشه (١٦٨/١ ، ١٦٩) .

(٣) لا يضر أن يضع جبهته على شيء منبوس أو مضمون له يتحرك بحركته . قالت الشافعية: يشترط في السجود عدم وضع الجبهة على ما ذكر ولا بطلت صلاته إلا إذا طال ، بحيث لا يتحرك بحركته ، كما لا يضر السجود على مدبل في يده لأنه في حكم المتصل . الفقه وهامشه (٢٧/١) .

دلالة. ولو ترك السن في غير عذر فهو معذور.

التراويح قبل الفريضة لا يجوز.

الإمام في التراويح^(١) يميل إلى ما هو أخف على القوم من تجريد القراءة للفريضة، أو خلط قراءة الفريضة بقراءة التراويح لقوله تعالى: ﴿فأقروا ما تيسر من القرآن﴾ ويقتصر على مقدار التشهد إن علم أنه يثقل عليهم الزيادة وينبغي أن يأتي بالثناء في كل تكبيرة

وعن أبي حيفة وأبي يوسف -رحمهما الله- قالا: لا يتخذ في المسجد ثر ماء، وهو ضامن لما حفره^(٢).

مطلب

فيمن ولد مختوناً

صبي ولد مختوناً ويشق عليه الختان، وعرف ذلك أهل البصر من الحجامين، يترك.

إذا اجتمع تراب المسجد في موضع لا يكون له حرمة المسجد، وإن بسط قله حرمة المسجد.

إذا صلى على طرف طاهر من البساط^(٣)، والطرف الآخر نجس، إن كان لا يتحرك الطرف النجس يتحرك الطرف الطاهر جازت صلاته.

ترك أكل الطين أولى، ولا يحرم والصحيح أنه يحرم.

إنما يترك التسمية في أول سورة براءة إذا أوصلها بالأنفال، فإن ابتدأ بها

(١) صلاة التراويح هي سنة عين مؤكدة للرجال والنساء عند ثلاثة من لائمة، وخالف المالكية فقالوا هي مدونة تدباً أكيداً لكل فصل من رجال ونساء، وصلى بهم النبي ﷺ ثماني ركعات، وزادها عمر إلى عشرين ركعة وواجه الصحابة على ذلك وقد سنل أبو حيفة عما فعله عمر -رضي الله عنه- فقال التراويح سنة مؤكدة، ولم يخرج عمر من تلقاء نفسه، ولم يكن فيه متدعاً، ولم يأمر به إلا عن أصل لديه وعهد من رسول الله ﷺ الفقه (١/٣٠٢)

(٢) بهامش المحطوط: «إن كان من مال المسجد»

(٣) اشترطت الشافعية في شروط الصلاة من شروط وجوب وشروط صحة ومن شروط الصحة طهارة البدن من الحدثين وطهارة البدن والثوب والمكان من الخث وكذا وافقهم الحنابلة والحنفية وقالت المالكية شروط الصحة خمسة الطهارة من الحدث والطهارة من الخث والإسلام واستقبال لقلة وستر العورة بهامش الفقه (١/١٥٧، ١٥٨)

المسلم لا يحمل الخمر إلى الحل لتخليل، ولكن يحمل الحل إلى الخمر ولا يحمل الجيفة إلى الهرة ولكن يحمل الهرة إلى الجيفة، ولا يقود أباه النصراني إلى البيعة.

المؤذن يحمل السراج من بيته إلى المسجد ولا يحمل من المسجد إلى بيته وقيل لحلف إنك مولع بالحسن بن زياد فإنه يخفف الصلاة؟ قال لأنه حذفها يعني أتم ركوعها وسجودها. وفي الخبر: كان النبي ﷺ أخفهم صلاة في حد ثمام^(١).

مطلب

فروض الموت

المريض مريض الموت إنه لا يقدر أن يصلي قائماً ودام على ذلك فإن خرج بحوائجه فلا يشكل إنه ليس بمريض مريض الموت^(٢).

وإذا كان وقت التكبير بحال لو قيل له أي صلاة مكتوبة تصلي أن يجيب في غير فكرة فهو نية وأجزأه.

سراة كل شيء ظهره ووسطه^(٣)

وعن خلف لا ينسغي لمن له أربعة آلاف درهم يبلغ أن يمشي في الأسواق راجلاً ليرك سراة الطريق للساس ولثلا يصيبه الأذى، قال العبد - رضي الله عنه - وإن تواضع بالمشي فهو أفضل

الصلاة نصف النهار يوم الجمعة غير مكروه وفي غير ذلك مكروه. وإنما يكره

(١) دوى البخاري في صحيحه ١٠- كتاب الأذان ٦٤- باب الإيجار في الصلاة وإكمالها، عن أنس قال: «كان النبي ﷺ يوحز الصلاة ريكملها». وعنه أيضاً في ٦٥- باب من أحب الصلاة عند بكاء الصبي «ما صلبت وراء إمام قط أحب صلاة ولا أتم من النبي ﷺ الحديث»

(٢) من كان مريضاً لا يستطيع أن يصلي الصلاة المفروضة قائماً صلى قاعداً، وإذا أمكنه القيام ولكن يلزم من قيامه جلوس مريض آخر أو زيادة مرضه أو تأخر شعثه فله أن يصلي قاعداً أيضاً وقالت المالكية من فسد على القيام مستنداً لا يتعين عليه القيام، وله أن يجلس إذا أمكنه الجلوس من غير استناد إلى شيء وقالت الشافعية إذا قلد على القيام مستنداً إلى شئ من تعين عليه القيام إذا كان يحتاج إلى المعين المذكور في استدلاله فله أن يجلس على ركعة فقط. العلقه (١/٤٤١)

(٣) وجدله بالهامش

إعطاء مؤال المسجد إذا كانوا يبرون بين يدي المصلي، وينخطون رقاباً^(١) الناس فرب
أحدوا وجلسوا فلا بأس بإعطائهم.

إمام ظن أن عليه سجدة سهر^(٢) فاتعه المسوق فالأحوط للمسوق أن يعيد
صلاته من عليه سجدة السهر، فالدعاء بعد السلام لأول. ويقول في سجدة
التلاوة. سبحان ربي الأعلى ويكبر في ابتدائها والسوط الملقى طولاً والخط بمنزلة
المحراب أولى

الإمام الجائر لا يلزم قوله في المحرمات نحو أخذ الأموال والقتل إلا إذا علم
أنه حق.

العاطس^(٣) في الصلاة يحمد الله تعالى في نفسه كذا عن إبراهيم. ولو قال
في صلاته صلى الله على محمد، ولم يرد به الإجابة لأحد جازة ولا تفسد
صلاته.

عن محمد بن الحسن قال: لا تستظهروا الدعاء وادعوا بما حضركم فإن حفظ
الدعاء يشعلكم عن الرقة. وقالوا: [٨/١] في الصلاة للعجم بدعوا بالمحموطة لثلا
يقول شيئاً تفسد صلاته. ولو تناول شيئاً في الصلاة فستمه يكره ولا يقطع صلاته
ولو صلى على دبه تطوعاً^(٤) حيثما توجهت، جاز. وكذا عند الافتتاح وهو قول
الطحاوي

(١) تحطى رقاب الناس في الصلاة لا بغير ذلك مما بهى عنه السيوطي ولكن من أداب المسجد أن يجلس
الإنسان حيث انتهى به المجلس ولا يتعدى على المسلمين بحجه الوصول للنصف الأول، ولو أترم كن مسلم
بالجلوس حيث انتهى به المجلس فلن يجد أحداً يفعل ذلك

(٢) قالت الحنابلة في سجود السهر أما المأموم فوجب عليه متابعة إمامه في السجود ولو كان مساجاً، فإن لم
يتابعه بطلت صلاته وقالت المالكية إن كان على إمامه سجود سهر فإنه يتابعه فيه، وإن لم يدركه مع
الإمام، فإن لم يتابعه بطلت صلاته وقالت الشافعية إذا كان المصلي مفتدياً وسجد إمامه للسهر، هي هذه
الحالة يجب عليه أن يسجد تبعاً لإمامه، فإن لم يفعل عمداً بطلت صلاته

(٣) ومن الكلام المطلق تسميت العاطس فرداً شمت المصلي عاطفاً بحضرته بطلت صلاته، شرط أن يقول له
يرحمك الله، نكاح الخطاب، أما إن قال له يرحمه الله أو يرحمها الله فإن صلاته لا تطل بذلك عند
الشافعية والحنابلة، أما المالكية والحنفية فقالوا بطلانها إلا ما قالت الحنفية بعليه

(٤) روى البخاري في صحيحه (١٠٠ - ١٤) كتاب الوتر، ٦- باب الوتر في السفر، عن ابن عمر قال كان
أبي بكر رضي الله عنه على رحلته حيث توجهت به يؤمن بإمام صلاة الليل لا لفرائص، ويوتر على
راحته

إذا فاتته صلاة يوم وليلة فقفها مع كل صلاة صلاة فبدأ بصلاة اليوم حار
القضاء كلها، ولو بدأ بصلاة الأمام حاز القضاء^(١)، وصلاة اليوم فاسدة إلا
الصلاة الأخيرة. ولو كان الإمام في الركوع فكبر المقتدي وهو إلى الركوع أقرب لا
يجزى، وإن كان إلى القيام أقرب جاز. ولو شك^(٢) في الوقت أنه صلاها أم لا
يصلي يعيد وإن خرج الوقت ثم شك لا يعيد، ولو شك لا تعيد، ولو شك في
ترك ركعة من الصلوات في الصلاة يعيد الركعة. وإن كان ذلك بعد الفراغ من
الصلاة لا يعيد. وينحوه عن الحسن البصري، والعقبه أبي الليث.

وإذا مد الإمام التكبير، وجزم المقتدي ولم يكن أول تكبيرة قبل تكبيرة
الإمام، وقد فرغ قبل الإمام يجزى اقتداؤه عند أبي حنيفة رضي الله عنه-
المسروق إذا رفع رأسه من آخر السجدة يدعو بالدعوات التي في القرآن هذا
أولى بين السجدين .

إذا رفع رأسه مقدار مالا يشكل على الناظر أنه رفع رأسه جاز، أبو يوسف
عن أبي حنيفة -رضي الله عنهما- لا يتعوذ إلا في الركعة الأولى، ويقرأ بسم الله
الرحمن الرحيم في كل ركعة، ويخفي ذلك، وهو قول أبي يوسف، وأنه
عطس^(٣) غيره يحمد الله يريد تفهيمه فلدت صلاته. قال العبد -رضي الله
عنه-: ولو أراد الشكر لا تقسد صلاته.

إذا كان قدماه على النجاسة لا تجزى صلاته وإن كانت النجاسة^(٤) عند ركبتيه
وصار مستعملاً لهما لا يجوز أيضاً.

(١) قالت المالكية يجب ترتيب الدعوات سواء كانت قليلة أو كثيرة وإن كانت الدعوات يسيرة أي ما كان عددها
حسباً فأقل فيصليها قبل الحاضرة، ولو ضاق وقتها فإن قدم الحاضرة عمداً صححت مع الإثم هاشم العقبه
(٤٣٨/١)

(٢) وقالت الحنفية. أو شك وهو في الصلاة في أنه أحدث أو أصابته نجاسة أو نحو ذلك، فإن كان هذا الشك
عاصماً له في أول مرة فإن عليه أن يقطع الصلاة ويتأكد مما شك فيه ويعيد الصلاة، أما إن اعتاد ذلك الشك
فإنه لا يعاص به، ويمضي في صلاته، أما إذا شك بعد تمام الصلاة فإن شكه لا يضر. الفقه (١٠٢/١)

(٣) قالت الحنفية. إذا شمت المصلي عاصاً بحصرته بطلت صلاته مطلقاً، سواء قال له يرحمك الله، فكان
الخطاب أو قال له: يرحمه الله، نعم إذا عطس هو فقال لنفسه: يرحمني الله أو خاطب به عمال
يرحمك الله، فإن صلاته لا تبطل بذلك. وقالت المالكية. تبطل الصلاة بتشميت العاطس باللسان مطلقاً
هاشم العقبه على المذاهب الأربعة (٢٧٠/١)

(٤) وجدناه بالهاشم

إذا كانت النجاسة على بطاقة المصلي لا يمنع جواز الصلاة أنه لم يرفع قدماء على ذلك الموضع، وإن كانت على طاهر المصلي، لا يجوز. وإن كانت النجاسة في موضع سجوده لا يجوز. وإن كان معه نعل عليها قدر كثير لا تعسد [٩/٣] صلاته حتى يركع معه ركوعاً تاماً.

مطلب

في التحميد إذا عطس

يسر بالتحميد إذا عطس رجل في الصلاة، قال محمد . يحمّد إذا فرغ، وقال أبو يوسف: لا يفعل ولو كان عليه سجدة صلواته، فسجد للسهر^(١) لا يتوب عنها ولو سجد للتلاوة وظن أنها عليه، ثم تبين أنها ليست عليه يجوز عن الصلوة^(٢) إذا كان في موضعها، وليست بينها وبين هذه السجدة ركعة^(٣). كذا عن محمد، ولو صلى محلّول الجيب بحيث يرى عورته عند الركوع لا يجوز صلاته

إذا قرأ سجدة التلاوة بالفارسية فعلى من سمعها أن يسجد. (والخيار أنه يجوز لأنه حكم العورة، إنما تظهر في حق الغير)^(٤) إن لم يفهم عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف لا يجب إذا لم يفهم.

وعن محمد رحمه الله فيمن قرأ الحمد لله مرتين^(٥) لا سهو عليه إن كان في الآخرين. وكذا لو تشهد مرتين. وإن كرر الفاتحة في إحدى الأولين فعليه

(١) ورد في الصحيحين عن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال كان النبي ﷺ يقرأ القرآن فيقرأ السورة فيها سجدة فيسجد وسجد معه حتى ما يجده بعضاً موصفاً لمكان حبه وقال ﷺ: «إذ قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان بكبي يقول يا ويله، أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة، وأمرت بالسجود فعصيت فلي النار» رواه مسلم

(٢) كذا بالأصل

(٣) قالت الشافعية في شروط سجود التلاوة أن لا يطول الفصل بين قراءة الآية والسجود، وأن لا يعرض عنها، فإن طال وأعرض عنها فلا سجود، والطول أن يزيد على مقدار صلاة ركعتين بقراءة متوسطة بين الطول والقصر. وقالت المالكية إذا جاز الفارئ محل السجود يسير كآية أو آيتين طلب منه السجود، وإن جاوزه بكثير أعاد آية السجود وسجد. (١/٤١٢، ٤١٣)

(٤) وحدناه بالهامش

(٥) قالت الحنيفة ومن قرأ الفاتحة مرتين سهواً وجب عليه سجود السهو لأنه أخسر سورة عن موضعها. ولو نكس قراءته بأن قرأ في الأولى سورة الصّحّ والثنائية سورة مسح مثلاً لا يجب عليه سجود السهو لأن مراعاة ترتيب السور من واجبات نظم القرآن لا من واجبات الصلاة. هامش الفقه (١/٣٠٤)

السهر ولو قرأ في ركوعه^(١) أو سجوده يجب سجدة السهر ولو تشهد في ركوعه أو سجوده أو قيامه لا يجب^(٢)

وعن أبي يوسف فيمن نظر في كتاب فعلم ما فيه فقرأه في نفسه ولم يتكلم بقراءته فصلاته تامة وقد أساء. وقال أبو يوسف - رحمه الله - : إذا صلوا في البيت صار خروجه من البيت كخروجه من المسجد في معنوه يفيق أحياً فهو في حال إفاقته بمنزلة الميق المعتره سواء كان لإفاقته وقت معلوم أو لم يكن .

إذا أدرك الإمام في السجدة الثانية فركع المقتدي وسجد سجديتين فسدت صلاته

قال العبد - رضي الله عنه - هذا مذهب محمد في الأعداد عن أبي يوسف في الأعراب إذا نزلوا بخيامهم ينوون الإقامة خمسة عشرة يوماً. فهم مقيمون يتمون الصلاة فابدأ معه

حند نزل منزلاً فوى الإقامة، ولم يخبر أصحابه إلا بعد أيام فصلاتهم جازئة فيما مضى

مطلب

في قصر^(٣) الصلاة

ويقصر الصلاة في السفينة في سفر ثلاثة أيام. وإن أسرع السير فسار مسيرة ثلاثة أيام في ليلتين أو أقل قصر أيضاً

(١) قالت الحنفية إتمام قراءة العائجة حال الركوع مكروه كإتمام قراءة السورة حاله لأن قراءة العائجة ليست فرضاً عندهم ، إلا أن الكراهة في إتمام العائجة حال الركوع تحريمية ، بخلاف إتمام السورة. الفقه (١/٢٤٥)

(٢) قالت حنابلة لو قرأ العائجة مع التشهد في القعود أو التشهد مع العائجة في القيام، فإنه يسجد للسهر وحيثاً في الريادة العلوية، وندياً في القولية هامش الفقه (١/٦٤)

(٣) يشترط لصحة قصر الصلاة أن يكون السفر ساعة تليق سنة عشر فرسخاً دعاً فقط والعرض ثلاثة أميال، والميل ستة آلاف ذراع بذراع اليد، وهذه المسافة تساوي ثمانين كيلو ونصف كيلو ومائة وأربعين متراً مسيرة يوم وليلة يسير الإبل للمحملة بالأنغال سيراً مستعجلاً، وتقدير المسافة بهذا متفق عليه بين الأئمة الفقه على المذهب الأربعة (١/٤١٨)

عن أبي حنيفة -رضي الله عنه- أنه كره قراءة القرآن في السجود والحمام^(١) . وكذا عن أبي يوسف أنه لا بأس بقراءة القرآن في الحمام . وعنه الفتوى إذا كان الموضع طاهراً ، والعورة مستورة .

وعن أبي حنيفة ، وأبي يوسف -رحمهما الله- الكراهية في أن يكون قبله^(٢) المسجد إلى المخرج أو إلى الحمام وإن كان مصلاه في بيته فلا بأس به إذا حبه طالب الدين في السفر فالتنية إلى المحبوس إن كان ملياً ، وإن كان مفلساً ، فالتنية إلى الطالب .

عن محمد -رحمه الله- فيمن قرأ آية السجدة فسجد ثم ثلاثاً مرة أخرى ، وقد تحول نحو عرص المسجد أو طوله لا يسجد .

عن محمد -رحمه الله- : لو مت عامل إفريقية فاجتمع الناس على رجل يصلي لهم حتى يجيئهم عامل يصلي لهم جاز ، صلى علي -رضي الله عنه- بالناس الجمعة وعثمان محصور ولو مات الخليفة فأمراؤه وولاته على ولاياتهم لأنهم أقيموا المسلمين .

وعن أبي حنيفة -رضي الله عنه- قال . ليس على الأعمى حج ولا الجمعة ولا جماعة ، وإن كان له ألف قنطار ، وعشرة آلاف درهم .

ولو أراد السفر يوم الجمعة^(٣) لا بأس به (إذا خرج من العمران قبل خروج وقت الظهر ، لأن الوجوب بآخر الوقت وهو مسافر فلا تجب عليه الجمعة)^(٤) عند أبي حنيفة ومحمد -رحمهما الله تعالى- . وقال مالك إنما يكره إذا زالت

(١) انظر ما تقدم من تحقيقنا

(٢) القبلة هي جهة الكعبة أو عين الكعبة فمن كان مقيماً بمكة أو قريباً منها من صلواته لا تصح إلا بد ستقبل عين الكعبة بغير ما دام ذلك ممكناً ، فإذا لم يمكنه ذلك فإن عليه أن يحتج في الاتجاه إلى عين الكعبة ، بد لا يكتفي بالاتجاه إلى جهتها ما دام بمكة على أنه يصح أن يستقبل هوامها المتعادي لها من أعلاها ، أو من أسفلها الفقه (١/١٧٧)

(٣) قالت الحنفية : يكره الخروج من السفر يوم الجمعة بعد الأذان الأول إلى أن يصلي الجمعة على نصحيح . ثم السفر قبل الروال فلا يكره وقالت الشافعية يحرم على من تفرغه الجمعة السفر بعد فجر يومها إلا أن كان أنه يدركها في طريقه أو كان السفر واحداً ، وكذا قالت المالكية وكرهت السفر قبل المغرب وصحت بخسة يحرم سفر من تفرغه الجمعة بعد الروال ، أما السفر قبل الروال فمكروه . هــمش الفقه (١/٣٥٥)

(٤) وجدناه بالهامش

الشمس وقال الشافعي - رحمه الله تعالى - يكره إذا طلع الفجر^(١) .
 امرأة ماتت ، ولم تدع مالا ولا وارثا لا يكون كفنها على الزوج عند محمد
 رحمه الله . وعند أبي يوسف على الزوج ، وعند محمد رحمه الله ، وعند أبي
 يوسف على الزوج ، وإن كان الميت هو الزوج لا كفن على المرأة في القولين
 جميعا .

مطلب

الابن أولى في الصلاة على الميت من الأب

من قتل قصفاً أو رجلاً يصلى عليه ، ولو ماتت عن أب وابن . فالابن أولى
 بالصلاة^(٢) إلا أنه يكره له أن يتقدم أباه ولا يبطل حق الولي الأقرب بأن يوصي
 الميت أن يصلي عليه فلا^(٣) .

وإذا تيمم لصلاة الجنازة في المصر ثم جيء بجنازة أخرى فإن كان يمكنه أن
 يتوضأ ثم يصلي أعاد التيمم وإلا فلا .

غلام وقع من بطن أمه ميتاً لا يصلى عليه كذا عن محمد - رحمه الله
 تعالى - ، ولا يرث ، ولا يورث [١٠ / ب] وغُتِلَ وكُفِّنَ عند محمد يسمي ، وعند
 أبي يوسف لا يسمي .

(١) انظر ما تقدم ومن وحث عليه الجمعة وتخلف عن حضورها بعد عذر لا يصح أن يصلي الظهر قبل فراغ
 الإمام من صلاة الجمعة سلامة منها ولو صلى الظهر في هذه الحالة لم تتعقد باتفاق الشافعية والحنابلة ،
 وحالف الحنفية والمالكية فقالوا: من لا عذر له يمتنع عن حضور الجمعة إذا لم يحضرها وصلى الظهر قبل
 صلاة الإمام انعقد ظهره مرقوفاً . الفقه (٣٥٥/١) .

(٢) سيما قائل الحنابلة الوصي العدل ثم السلطان ثم نائبه ، ثم أب الميت وإن علا ثم ابنه وإن نزل ثم الأقرب
 فالأقرب والشافعية قالوا الأولى بإمامتها أب الميت وإن علا ثم ابنه وإن سعل ثم الأخ الشقيق ثم الأخ
 لأب ثم س لأخ الشقيق ثم ابن الأخ لأب وهكذا على الترتيب وولفت المالكية الحنفية في تقدم الأب
 على الأب .

(٣) وهما من المخطوط «وفي الخبر سموا اسقاطكم منكم افراطكم» رواه ابن عساكر عن أبي هريرة - رضي
 الله عنه - روى عنه رحمته «سموا السقط ، ينقل الله به ميزانكم ، فإياه يأتي يوم القيامة بقول أي ربي أصاعوني
 فلم يسموني» ، رواه مبرة عن النبي ﷺ ، كذا في الجامع الصغير للسيوطي

مطلب

في الأذان

عن أبي حنيفة - رضي الله عنه - في التطريب في الأذان وهو تحسين لصوت إن لم يغير عما يستحب أن يتكلم به فذلك حسن، وأنه صار لحث بكره^(١)

قال محمد: لا بأس أن يؤذن ماشياً لغير القبلة في السفر
فأما الحضر قال محمد كره أن يؤذن لغير القبلة.

قال أبو يوسف: إذا سلم على المؤذن^(٢) في حالة الأذان لا يرد حتى أن يفرغ، وكذا المصلي قال هشام: إذا دخل المسجد وكلهم في الصلاة لا يلم وإن كان بعضهم في غير الصلاة سلم.

مطلب

في الصلاة خلف المبتدعة

عن محمد في الصلاة خلف المبتدعة أنها جائزة ما خلا الرافضة والفدرية إذا لم يؤموا بالقلم، (أي بالعلم)^(٣).

وأحب إلي أنه لا يصلي خلف أحد من هؤلاء.

وعن أبي يوسف فيمن خرج من منزله يريد صلاة الظهر ليصليها مع الإمام بجماعة فلما انتهى إلى الإمام ودخل في صلاته تلك ولم تحضره النية في تلك الساعة أنها تلك الصلاة التي قصدتها بعينها جاره.

(١) كره الحائلة التفتي وهو الإطراب بالأذان والشافعية قالوا: التعي هو الانتفال من نعم إلى نعم آخر ولما أن يسمد المؤذن في أذنه على نعم واحد. والمالكية قالت: يكره التطريب في الأذان لمناذاته خشوع هامش الفقه (٢٨٥/١)

(٢) قالت الشافعية: إن الكلام ليسير برد السلام، ونشمت العاطس ليس مكرهاً وإنما هو خلاف الأولى على الرجوع، ويجب على المؤذن أن يرد السلام، وليس له أن يشمت العاطس بعد الفروع، وإن حال الفعل والحائلة قالوا: رد السلام ونشمت العاطس مساح، وإن كان لا يجب عليه الرد مطلقاً وبحور الكلام ليسير عندهم في أثناء الأذان لحجة غير شرعية، كل ياديه إنسان فيجبه هامش الفقه (٢٨٤/١، ٢٨٥)

(٣) وجدناه أعلى السطر، وأيضاً بهامش المخطوط: «إذا لم يعتقدوا بخلافة أبي بكر - رضي الله عنه -»

قال محمد بن مقاتل^(١) . ولا أعلم أحداً من أصحابنا خالف أبا يوسف في الكيساني إذا دخل المسبوق في الصلاة سبج ثم قام إلى القضاء سبج ثانياً . وقال أبو يوسف يتعوذ عند الدخول إذا حلف أنه لا يؤم أحداً ونوى أنه لا يؤم فافتدى به رحلان لا يحث ويحور صلاتهما .

سأل أهل البصرة محمداً في إمام شك في صلاته فاختلف الإمام والعموم . قال : يؤخذ بقول الإمام ومن معه وإن كانوا أقل .

وعنه أيضاً أن القوم كلهم إذا خالفوا الإمام أخذ بقولهم إلا إذا كان على يقين^(٢) .

ولو أنهم شهرين فقال : قد كان في ثوبي قدر يعيدون إلا أن يكون ماجناً .

عن محمد فيمن شرب الخمر وصلى ، ولم يغسل فمه لا يجزيه إلا ما أن يكون ما أصابه أقل من قدر الدرهم . ولو حول نعله من موضع إلى موضع وفيها قدر فصلاته تامه .

قال محمد في قول أصحابنا إنه صلى ولم يسو ظهره^(٣) في ركوعه ومجوده يجزيه . والخوف أنه لا يجزيه ، ولو كان [١١ / ١] وجهه إلى المصلي إن كان جاهلاً يعلم . وإن كان عالماً يؤدب .

قال هشام : رأيت محمداً في السفر لا ينطوع قبل الظهر ولا بعدها ، وربما

- (١) محمد بن مقاتل ، أبو الحسن المروزي الكسائي ، أخرج له البخاري وهو ثقة من الطبقة العاشرة انظر ترجمته تهذيب التهذيب (٤٦٨/٩) ، تقريب التهذيب (٢٠٩/٢) ، خلاصة تهذيب الكمالي (٤٦٠/٢) ، الكاشف (٩٩/٣) ، تاريخ البخاري الكبير (٢٤٢/١) ، تاريخ السحاري الصغير (٣٥٤/٢) ، المخرج والتعديل (٤٤٨/٨) ، الوهي بالوفيات (٥٢/٥) ، العبر (٣٩٧/١) ، ثقات (٨١/٩)
- (٢) ورد الحنفية وإدراك الإمام وتيقن بعض المصلين شام الصلاة وبعضهم ينقصها ، فمن الإعادة تحب على من شك فقط ، وإذا تيقن الإمام بالنقص لمهم الإعادة إلا إذا تيقنوا بالنقص ، وإذا تيقن واحد من المأمومين بالنقص وشك الإمام والقوم فإن كان في الوقت فالأولى أن يعيدوا احتياطاً ، وإلا فلا . هامش الفقه (٤٠١/١)
- (٣) الجابلية قالوا : إن للمحرر في الركوع بالنسبة للقائم انحوازه بحيث يمكنه من ركبته يده إذا كان وسطاً في الحلقة والشامية قالوا : أقل الركوع بالنسبة للقائم انحاء بحيث تال راحته معتدل الحلقة وركبته مدون الخلف والمالكية قالوا : حد الركوع العرص أن ينحني حتى تقرب راحته من ركبته إن كان متوسط اليدين . هامش الفقه (٢٠٥/١)

تطوع قبلها وبعدها. وركعتا الفجر وبعد المغرب لا يدعهما ، ولم أره تطوع قبل العصر ، ولا قبل العشاء في السفر. ويصلي العشاء ثم يوتر .

أدرك بعض التراويح فأوتر مع الإمام. يصلي باقي التراويح وحده

عن محمد أن المقتدي والإمام يجهران القنوت في الوتر^(١) .

وعن الثلجي أنه ختم القرآن في صلاة رمضان فلم يخطب. وصلى الوتر ولم يرفع صوته بالدعاء. ولا يسط يديه عند القنوت. وقال: هذا قول أصحابنا والأولى أنه لا يصلي خلف من يفت في صلاة العجر^(٢) .

إذا قرأ الفاتحة قاعداً أو راکعاً أو ساجداً فعليه السهو ولو تشهد قائماً أو قاعداً، أو راکعاً أو ساجداً لا سهو عليه. كذا عن أبي حنيفة، ومحمد - رضي الله عنهما-.

الخليفة إذا سافر صلى صلاة مافر إذا كان عليه فوايت كثيرة صلى كيف شاء. فإن بقي عليه صلاة يوم وليلة لا يجوز أن يقدم شيئاً.

مطلب

في العطاس

وعن الحسن بن زياد ينبغي إذا عطس أن يحمد الله تعالى فيقول الحمد لله رب العالمين، أو قال الحمد لله على كل حال ولا ينبغي أن يقول غير ذلك، ويقول: من حضر: يرحمك الله فيقول العطاس: «يقدر الله لنا ولكم» أو يقول يهديكم الله ويصلح بالكم^(٣) .

(١) والشافعية قالوا: يسن للإمام أن يجهر بالقنوت ولو كانت صلاته قضاء يسن للمعتمد أن يسر به ولو كانت صلاته أداء أما المأموم فإنه يؤمن على دعاء الإمام، وإذا ترك المصلي شيئاً من القنوت يسجد له. ويسن قضاء الوتر إذا فات وقته والخاتبة قالوا يسن أن يجهر بالقنوت إن كان إماماً ومعهراً ، أما المأموم فيؤمن جهرًا على قنوت إمامه. هامش الفقه (٢٩٩/١)

(٢) قالت الشافعية. كما يسن القنوت بعد الرقع من ركوع الثانية في الصبح كل يوم والقنوت كل كلام يشتمل على شاء ودعاء ولكن يسن أن يكون مما ورد عن رسول الله ﷺ وهو «اللهم اهديني هديت وعاصي فيمن عاصيت وتولي فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وفي شر ما نصبت حيث نصصت ولا يقص عليك إلى آخر الدعاء» هامش الفقه (٣٠٠/١)

(٣) روى ابن ماجه في سنة (١٢٢٤/٢) ٣٣- كتاب الادب ، ٢- باب تشبعت العطاس ، رقم الحديث ٥

ولا ينبغي أن يقول غير ذلك فإن عطس مرات يفعل كذلك وكذلك يفعل من حضوه كما ذكرنا فإن زاد على الثلاث فكذلك يفعلون فإن لم يفعلوا بعد الثلاث فهم في سعة^(١). ولو عطس في صلاته فليحمد الله في نفسه^(٢) ولا يتحرك بذلك لسانه. فإن لم يفعل فهو في سعة

مطلب

في رؤية الرؤيا وأحكام الجمعة

إن رأى رؤيا تعجبه فليحمد الله عليها. وإن رأى رؤيا يكرهها^(٣) فليتموذ بالله تعالى من شرها وإن شاء يقصها على من يثق به. وإن شاء لا يقصها على أحد، وسكت عليها.

وإذا كان بينه وبين المصر فرسخ تجب عليه الجمعة [١١/ب] وإن زاد لا تجب كذا روى ابن سماعة^(٤) عن محمد - رحمه الله -. وعن محمد في قوم لا تجب عليهم الجمعة لبعد المواضع، صلوا الظهر بجماعة.

مطلب

في أحوال الميت

السقط لا يغسل وعن محمد أنه يغسل، وبالاتفاق لا يصلى عليه ويدفن ملفوفاً بخرقه. وقال محمد يسمى

(٣٧١٥) عن علي، قال قال رسول الله ﷺ «إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله، وليرد عنه من

حوله يرحمك الله، وليرد عليهم. يهديكم الله ويصنع بالكم»

(١) وروى ابن ماجة (١٢٢٢/١) ٢٣- كتاب الأدب، ٢٠- باب تشمت العاطس رقم الحديث (٣٧١٤)، عن

سلمة بن الأكوع قال قال رسول الله ﷺ «يشمت العاطس ثلاثاً فما زاد فهو مكرهم»

(٢) «طر ما تقدم من تخريجها

(٣) وقد روي عن النبي ﷺ من رأى رؤيا يكرهها فليعد بالله ويتعل عن يساره (قيل ثلاث تغلات) وليتحول

إلى شقه الآخر، وأبى ولا يذكرها وذلك حتى لا يشغل نفسه بها

(٤) محمد بن سماعة، أبو الأصمغ الرملي القرشي الأموي، القاضي، أخرج له أبو داود في المراسيل،

صديق، توفي سنة (٢٣٨) هـ.

انظر ترجمته. تهذيب التهذيب (٢٠٣/٩)، تفسير التهذيب (١٦٧/٢)، حلاصة تهذيب الكمال

(١١٠/٢)، الذيل على الكاشف (١٣٤٢)، المحرر والتعديل (٢٨٣/٧)، تراجم الاحبار (٦٥/٤).

المعي (٥٩٩٩، ٥٥٩٧)، ثقات (١١٢/٩)

والبيت يطرح على عورته خرقه^(١) عند غسله من ركبته إلى ستره ولعاسل لا يدخل يده تحت الخرقه^(٢) ، بل يقل فوق الخرقه ولو مات في السبحة يعمل ويكفن ، ويرمى في البحر .

أم الولد لا تغسل مولاه إذا مات بخلاف الزوجة

عن محمد لا بأس بأن يمسح التراب ثانياً قبل التشهد والتسليم عن وجهه وكذا العرق .

مطلب

في سجود السهو

إن أرادوا أن يقوم قبل أن يتشهد ثم تذكر من رفع الشبه عن الأرض . ولم يرفع ركبته فعد ولا سهو عليه^(٣) ، كذا عن أبي مقاتل هشام قال : صلى بنا أبو يوسف فسي أن يسلم حتى هم بالقيام ، ثم رفع ركبته من الأرض فجدد للسر الحسن عن أبي حنيفة أنه راد في القعدة الأولى على قولنا عبده ورسوله فعليه السهو

قال العبد : قد ما يمكن أن يؤدي ركناً إذا شكك في صلاته^(٤) أنه صلى ثلاثاً أم أربعاً وهو أول ما سها في عمره يستقبل الصلاة ، وأنه لقي ذلك غير مرة تحرى الصواب

(١) يجب ستر عورة الميت ، فلا يحل للعاسل ولا غيره أن ينظر إليها ، وكذلك لا يحل لمسها ، يجب أن يغسل العاسل على يده خرقه ليغسل بها عورته سواء كانت مضممة أو معطاة أما باقي يده فيصح للعاسل أن يستره بدون خرقه ، وهذا متفق عليه ، إلا أن الحنابلة يقولون إنه يجب لف خرقه لغسل باقي البدن ، وهي قول صحيح للحنفية إن لمس العورة المتضمنة من الميت غير محرم ، ولكن يطلب سترها وعدم مسها الفقه (٤٤٧/١)

(٢) المالكية قالوا : يغسل العاسل على يده خرقه ، يأخذ بها الماء ويغسل قبله وديره ثم يرحضها ويشافعيه قالوا : يغسل العاسل خرقه على يده اليسرى فيغسل بها سرائبه وباقي عورته والحنابلة قالوا : يصع العاسل على يده خرقه حشاً ، فيغسل بها أحد فرجي الميت ، ثم يصع خرقه أخرى كذلك فغسل به الفرج الثاني هاشم الفقه (٤٥٣/١ ، ٤٥٤)

(٣) ولشافعية قالوا : ومن ترك سنة مؤكدة كالنشهد الأول المتقدم ذكره ثم قام من كان إلى التقييم أقرب فلا يعود له ، فإن عاد عامداً عالماً بطلت صلاته ، أما إن عاد ساهياً أو جاهلاً فلا تبطل ، إلا أنه يسر له السجود هاشم الفقه (٤٧/١ ، ٤٨)

(٤) الحنابلة قالوا : وأما الشك في الصلاة الذي يقتضي سجود السهو فمثاله أن يشك في ترك ركع من تركه

مطلب في العورة

قال أبو حنيفة رضي الله عنه - ذراع المرأة عورة كطنها . وقال أبو يوسف : ليس بعورة . وعن أبي حنيفة - رضي الله عنه - نحوه في ذراع الحرة . وأحب إلي أن يستترهما في الصلاة .

شعر الحرة عورة . وشعر الأمة ليس بعورة^(١) . والصغيرة الحرة لها أن تصلي بغير قناع والأحسن أن تصلي بقناع

ولو صلى في سراويل ليس له غيره وقد بدا من تحت سرته مقدار الربع ما بين السرة والعانة لم تجز صلاته^(٢) . ويتدنى في حلق العانة من تحت السرة

قتل القملة في الصلاة

قال محمد : قتل القملة في الصلاة أحب إلي من دفعها . وكل ذلك لا بأس وقال أبو حنيفة - رضي الله عنه - [١/١٢] لا تقتل القملة في الصلاة وتدفعها تحت الحصة

وقال أبو حنيفة - رضي الله عنه - لا تترك الصف الأول^(٣) وفيه خلل حتى

= أو في عدد الركعات فإنه يبي على الخش وبأني بما شك في فعله ويتم صلاته ، ويسجد للسهر وجوباً وكذا قال الشافعية ورادوا ولا يرجع الشك إلى غنه والمالكية قالوا في الشك ثلاثاً أو أربعاً فإنه يبي على البقن ، ويأتي بركعة ويسجد بعد السلام لاحتمال أن الركعة التي أتى بها زائدة . هامش الفقه (١/٤٠٥ ، ٤٠٨)
(١) الشافعية قالوا حد العورة من الرجل والأمة هو ما بين السرة والركبة ، وحد العورة من المرأة الحرة جمع بينها حتى شعرها النازل على أذنيها ويشئ من ذلك الوجه والكفان والحائلة قالوا كما قال الشافعية إلا أنهم استثنوا من الحرة الوجه فقط . هامش الفقه (١/١٦٨)

(٢) المالكية قالوا وأما الرجل فإنه يعيد في الرقعة أن صلى مكشوف العدة أو اللبثين ، أو ما بينهما حول حلقه الذير ولا يعيد بكشف مخديه ، ولا بكشف ما وفق عانته إلى السرة ، وما حاذى ذلك من حشفه فوق الألتين والحائلة قالوا إذا انكشف شيء من العورة من غير قصد ، فإن كان يسير لا تطل به الصلاة ، وإن طال رمس الانكشاف وإن كان كثيراً ، كما لو كشفها ريح ونحوه ، ولو كلها ، فإن سترها في الحال بدون عمل كبير لم تبطل . هامش الفقه (١/١٦٨)

(٣) رلائمة قالوا يكره الصلاة خلف صف فيه مرجة وقالت الحائلة إن كان يصلي خلف الصف الذي فيه فرجة ، فإن كان وحده بطلت صلاته ، وإن كان مع غيره كرهت صلاته . وافق الأئمة على جواز مرور بين يدي المصلي لصد مرجة في الصف ما عدا المالكية قالوا لا يجوز به ذلك ، إلا إذا تعين ما بين يدي المصلي طرفاً له . الفقه وهامش (١/٢٤١ ، ٢٤٦)

يسنوي . ولا ينبغي إذا تكامل الصف الأول أن يزاحم عليه فإنه يؤذي من مر بين يدي المصلي ، أو أبى الامتناع من مروره عليه ولا يقائله .

وإذا لم يكن في الصحراء ما ينصب ، خط^(١) . فإن كان معه ما يصيبه لا يخط شيئاً كذا عن أبي يوسف . وقال أبو حنيفة - رضي الله عنه - إن خط قدمه خطأ فلا بأس به . وكذا عن زفر وقال أبو حنيفة - رضي الله عنه - لو نوى أن يصير النفقة التي ينفق على أخيه وأخته وقربته من زكاة ماله يجوز سواء أمره القاضي بالنفقة أو لم يأمره .

وقال أبو حنيفة - رضي الله عنه - : لو صلى في سراويل وحده يكره له ذلك وبه جفاء ووحشة يكره أن يطول ركعة من التطوع ويقصر أخرى .

ولو دَوَّح في الصلاة بثوبه أو بمروحة مرة أو مرتين يكره ، ولا تفسد صلاته

وإن صلى على بساط فيه تصاوير لا يكره إذا سجد على غير موضع التصاوير وإن سجد على موضع التصاوير يكره .

وإن ابتلع ما بين الأسنان أو فصلى طعام أو شراب قد أكله أو شربه قبل الصلاة فصلاته تامة^(٢)

قال محمد : إذا كان مصراً فيه قاض يقيم الحدود ينبغي أن يجعل فيه الجمعة ، ولم يقلد عدد المقيمين فيه .

يكره الكلام والشروع في الصلاة إذا خرج الإمام للخطبة^(٣) وكذا بعد نزوله

(١) الشافعية قالوا يشترط في الستر أن تكون ثلثي ذراع على الأقل طولاً ، وأما غلطها فلا حد لاقه كما يقول الحنفية والحنابلة وحالف المالكية وتسن السرة للمصلي سواء حاف أن يمر أحد بين يديه أو لا وفقاً لحديثه وحلقاً للمالكية فقالوا لا يكفي وضعه على الأرض طولاً أو عرضاً ، من لم يجد شيئاً لصلاً ، فله يخط خطاً بالأرض مستقيماً عرضاً أو طولاً ، هاشم العفة (١/ ٢٤٠)

(٢) والمالكية قالوا تطل الصلاة بالاكل الكثير أو الشرب عمداء ، والكثير هو ما كان مثل النفقة ، أما البشير وهو ما كان مثل الحبس ، فإن كانت بين أسنانه ، فإنها لا تطل ، ولو ابتلعها بمصع ، لأن المصع في هذه السنة لا يكون عملاً كثيراً على التحفين والشافعية قالوا تطل بكثيره ، ولا يضر ما وصل مع الطريق إلى خوف من طعام بين أسنانه ، وكذا قالت الحنابلة هاشم العفة (١/ ٢٧٢)

(٣) المالكية قالوا يحرم الكلام حال الخطبة وحال جلوس الإمام على المنبر بين الخطين ومن الكلام محرم سد السلام وورده ، والشرب وتشميت العاصس . والشافعية قالوا يكره تنبيه من كان قريباً من الخطيب . ولا يكره الكلام لمن كان بعيداً عنه والحنابلة قالوا يحرم من كان قريباً من الخطيب وفيه تفاصيل كثيرة صهر .

عن المنبر في قول أبي حنيفة - رضي الله عنه - إلا أن يصلي فيها ثم خرج الإمام أتمها بالفراغ.

وعن أبي حنيفة قال: يكره تسميت العاطس ورد السلام إذا خرج الإمام يوم الجمعة للخطبة. وقال أبو حنيفة - رحمه الله - : ومن حضر الخطبة ينبغي أن يصمت عندها سمع أو لم يسمع، ولا يشتغل بذكر الله ولا غيره، عن محمد - رحمه الله - لو غلب على مصر متقلب فصلى بهم الجمعة جاز وكذا إذا اجتمع الناس على رجل يصلي بهم الجمعة.

لا الجمعة على الشيخ [١٢/ب] الكبير الذي قد ضعف^(١).

وعن أبي حنيفة - رحمه الله - أن لاهل البادية أن يصلوا يوم الجمعة بالظهر في جماعة بأذان وإقامة. وليس للمسافرين في المصر ذلك بل يصلونه فرادى. إذا ترك ثلاثة أثواب هو لا بسها وعليه دين فيكفن فيها، ولا يكتفى بثواب واحد لأجل الدين، ابن المبارك^(٢) عن أصحابنا.

إذا صلى وبين يديه سراج لا يكره، ولأنهم لا يعظمون السراج إنما يعبدون النار التي هي في الكائون، واستحسنه أبو بكر بن الفضل

وعن أبي بكر فيمن قال: كم صليت فأشار المصلي بيده أنهم صلوا ركعتين لا تفد صلاته. ومن لا يقدر على أن يتكلم ببعض الحروف لا ينبغي له أن يؤم الناس. ولو صلى وحده بآيات فيها تلك الحروف التي لا يقدر عليها فقرأها إن كان لا يجد آية يقرأها صحيحة جازت صلاته. وإن كان يجد آية يقرأها صحيحة

« الفقه على المذاهب الأربعة (١/٣٥٣، ٣٥٤) »

(١) والمالكية قالوا: تسقط عن المريض الذي يتصور بالذهاب إليها راكعاً أو محملاً، فإذا قدر على السعي لها راكعاً ولو بأجرة لا تجحف به، فإنها تجب عليه وإذا كان مضعفاً فإنه لا يلزمه الذهاب إلى الجمعة، لا بد وجد من يحمله، ولم يتضرر من ذلك. والشافعية قالوا: لا تجب الجمعة على المريض وانقعد والأعمى إلا شروط المالكية التي ذكرناها والحنابلة قالوا: لا تجب على المريض الذي يتضرر بالذهاب إليها راكعاً أو محملاً هامش الفقه (١/٣٣٥، ٣٣٩)

(٢) عبد الله بن المبارك بن واضح، أبو عبد الرحمن الحطلي النخعي مولاهم المروزي، وهو ثقة ثبت فقيه عظيم حوادم مجاهد جمعت فيه خصال الخير، وأحرج له أصحاب الكتب الستة، توفي سنة (١٨١) هـ. سطر تهذيب التهذيب (٥/٣٨٢)، تقريب التهذيب (١/٤٤٥)، تاريخ البحاري الكبير (٥/٢١٢)، المحرر والتعديل (٥/٨٣٨)، سير أعلام النبلاء (٨/٣٧٨)، الخلية (٨/١٦٢)، (١٩)

فدلت صلاته . والقراءة بالألحان إن كان لا يغير الكلمة عن موضعها يجوز صلاته وهو مأذون فيه عندنا . وعد الشافعي كذلك ، وعند مالك لا يؤذن له فيه .

تطوير الثانية عن الأولى بقليل لا يكره^(١) .

إذا خاف المسبوق أن يفوته الركوع يركع ، ولا يشتغل بالثناء .

وإن أدرك الإمام في القراءة جهراً لا شيء ويسمع

إذا كتب ما يستبين حروفه أقل من ثلاث كلمات لا تفسد صلاته - وإذا زاد على ذلك يستبين الحروف تفسد .

إذا ظن ثابته الوتر ثالثة ففنت فيها يقنت في الثالثة .

وإذا قام إلى الثالثة قبل فراغ المقتدي من التشهد أتم المقتدي التشهد .

عن خلف بن أيوب^(٢) أنه كان لا يذب الذباب خارج الصلاة مخافة أن يعتاد به فيفعله في الصلاة .

وقول بعض الزهاد: من لم يكن قلبه في الصلاة لا قيمة لصلاته، وهذا ليس بشيء لأن الأمر تأول هذه الأفعال الظاهرة .

وكذا [١٣ / أ] قولهم إذا كان يعلم المصلي من على يمينه، وعن يساره فلا صلاة له، لأن نبينا ﷺ علم ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه على يساره فألقاه على يمينه^(٣)

(١) اتفق المالكية والحنابلة فقالوا ندب تعصير الركعة الثانية عن الركعة الأولى في الزمن ولو قرأ بها أكثر من الأولى بدون فرق بين الجمعة وغيرها، فإن سوى يمينها أو أطال الثانية على الأولى، فقد خالف الأولى، على أن المالكية يفرقون بين المدبوبة والسنة، كما تقدم بخلاف الحنابلة، وكذلك الشافعية لا يفرقون بين المدبوبة والسنة ومن هذا يتضح لك معنى الواقع والخلاف هاشم الفقه (١/ ٢٣٠)

(٢) خلف بن أيوب أبو سعيد العامري البلخي فقيه من أهل الرأي ضعفه يحيى بن معين ورمي بالإرجاء، وثوفاً سنة (٢١٥، ٢٠٥)، وروى له الترمذي.

انظر ترجمته: تهذيب التهذيب (١٤٧/٣)، تقريب التهذيب (١/ ٢٢٥)، خلاصة تهذيب الكمال (٢٩١/١)، الكاشف (١/ ٢٨٢)، تاريخ البخاري الكبير (٣/ ١٩٦)، المحرر والتعديل (٣/ ١١٨٧)، ميزان الاعتدال (١/ ٦٥٩)، الوافي بالوفيات (١٣/ ٣٥٦)، سير أعلام النبلاء (٩/ ٤١)

(٣) روى البخاري في صحيحه (٢٧٦) ١٠- كتاب الأدب، ٧٧- باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام وحوله لإمام خلفه إلى يمينه تمت صلاته، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال صليت مع النبي ﷺ دلت لئلا يفوت عن يساره فأخذ رسول الله ﷺ برأسه من ورائي فجعلني عن يمينه، صلى وقرأ فجاءه المؤذن فقام صلى ولم يتوضأ.

المؤذن إذا أخذ في الإقامة^(١) لا ينظر الإمام ولا غيره ولا يقول في جمع الصلوات الصلاة ولا ينح عليهم

مطلب

لا ينبغي لأحد أن يقول لما فوقه جاء وقت الصلاة

لا ينبغي لأحد أن يقول لمن فوقه في العلم والجاء جاء وقت الصلاة مسوي المؤذن، لأنه استئصال وحين أفاض النبي ﷺ من عرفات وأجر صلاة الحربة وبنه بذكر أحد من أكابر الصحابة^(٢) - رضي الله عنهم -، وكذلك حين صلى ركعتي الظهر لم يذكره الصديق، ولا عمر رضي الله تعالى عنهما - إلا بعد الاستشهاد، وإنما ذكر ذو اليسين فقال^(٣) : «أقصررت الصلاة أم نسيت فقال: «كل ذلك لم يكن» فقال ذلك قد كان ثم أخبره غيره. وفي حديث الإفاضة أسامة وكان في شبان بعض الصحابة - رضي الله عنهم - وينبغي أن يسرع في إحابة المؤذن، ولو سمع الأذان بمسجده ترك قراءة القرآن إن كان في بيته، ولا يرك إن كان في مسجده، وكان في بيته والأذان لمسجد آخر.

الإمامة أفضل من الأذان.

وعن الإمام أبي منصور - رحمه الله - كل من خرج طالباً للعلم^(٤) فقد نزم على المسلمين كفايته. ويكره الخروج عن محله للإمامة بعد دخول وقت العشاء

(١) وقالت الحنفية لا تعاد لإقامته إلا إذا قطعها عن الصلاة كلام كثير، أو عمل كثير كالإكل آت مو تهاد المؤذن، ثم صلى الإمام بعد الإقامة ركعتي الفجر، فلا تعاد والمالكية قالوا إن حكم الإقامة ليس كحكم الأذان المتقدم، من هي سنة عين لذكر بالغ، وسنة كفاية لحضائه الدكور الباعين هـش الغنة (٢٨٦/١)

(٢) قد ذكره ذو اليسين السلمي ويقل اسمه الخرباق، صحابي مشهور وروى حديث السهو في الصلاة وأخرج له عبد الله بن أحمد بن حنبل عن غير آية

نظر ترجمته السيل على الكاشف (٤٢)، تمثيل المنفعة (٢٩٥)، الخرج والتعديل (٢٠٢٥/٣)، التلقت (١٢٠/٣)، أسماء الصحابة الرواة (٥٢٥)

(٣) روى البخاري في صحيحه (١٢٢٧) ٢٢ - كتاب السهو، ٣ باب إذا سلم في ركعتين، عن أبي هريرة قال صلى بنا النبي ﷺ الظهر - أو العصر - فسلم فقال له ذو اليسين الصلاة يا رسول الله أفصت؟ فقال النبي ﷺ لأصحابه أحق ما يقول؟ قالوا نعم صلى ركعتين أخريين ثم سجد سجدتين

(٤) وحدها أعلى السطر

(٥) روى البخاري في كتاب العلم، ١٤ - باب من يرد الله به خيراً يعقبه في الدين، عن معاوية قال سمعت النبي ﷺ يقول من يرد الله به خيراً يعقبه في الدين، وإنما أنا قاسم، والله يعصي ربي ثم ردد، لأنه =



مطلب

في حد القبلة^(١)

حد القبلة في بلادنا بين المغربين ، مغرب لثناء ومغرب الصف - فإن صلى إلى جهة خرجت من المغربين فسدت صلاته

وقال الإمام أبو منصور يطر إلى أقصر يوم في الشتاء وإلى أطول يوم في الصيف فيعرف مغربها ثم يترك الثلثين عن يمينه - والثالث عن يساره، ويصلي فيما بين ذلك^(٢)
قال العبد - رضي الله عنه - : هذا استحباب والاول للحواز.

مطلب

في النافلة بعد العشاء

عن ابن عمر رضي الله عنهما - يرفعه . «من صلى [١٣/ب] بعد العشاء أربع ركعات كن له مثلهن من ليلة القدر»

وفي الحديث المرفوع يقرأ في الأولى^(٣) فاتحة الكتاب مرة، وثلاث مرات آية الكرسي، وفي الثانية فاتحة الكتاب مرة، وقل هو الله أحد عشر مرات، وقل أعوذ برب

= قائمة على أمر الله لا يصرفهم من حالهم حتى يأتي أمر الله،

(١) اقبلة هي جهة الكعبة، أو عين الكعبة فمن كان صلياً بمكة أو قريباً منها فإن صلاته لا تصح لا إذا استقبل عين الكعبة بقبلاً ما دام ذلك ممكناً، فإذا لم يمكنه ذلك فإن عليه أن يجتهد في الاتجاه إلى عين الكعبة، إذ لا يكفيه الاتجاه إلى جهتها ما دام يمكنه على أنه يصح أن يستقبل هوائها المجازي لها من أعلاها، أو من أسفلها الفقه (١٧٢/١)

(٢) الخمية قالوا من يجهل القبلة ويريد أن يستدل عليها لا يخلو حاله من أن يكون في بلدة أو قرية من وحد بها مساجد بها محاريب قديمة وضمها الصحابة أو التابعون كالمسجد الأموي بدمشق أو مسجد عمرو بن العاص بمصر فسحب عليه أن يصلي إلى هذه المحاريب ووافقهم المالكية والحنابلة خلافاً للشيعة الذين يقولون إن له أن يستدل على القبلة بالقطب وبحوه مع وجود هذه المحاريب وأما إن كان في جهة ليست بها محاريب فيجب أن يعرف القبلة بالسؤال عنها. هامش الفقه (١٧٤/١)

(٣) الخبابة قالوا صلاة التطوع المكتوبة قسمين رتبة وهي عشر ركعات ركعتين قبل الظهر وركعتين بعده، وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد صلاة العشاء وركعتان قبل صلاة الصبح حديث من عمر - رضي الله عنهما - : «جمعت عن النبي ﷺ عشر ركعات» وغير رتبة عشرون أربع ركعات قبل صلاة الظهر. واربعة بعدها، وأربع قبل العصر وأربع بعد صلاة المغرب وأربع بعد صلاة العشاء وينبغي أن يصلي ركعتين بعد أداء المغرب هامش الفقه (٢٨٩/١ ، ٢٩)

العلق مرة، وقل أعوذ برب الناس مرة وفي الثالثة والرابعة كذلك كن له مثلهم من ليلة القدر

قال كثير من مشايخنا : صليا هذه الصلاة قضيت حوائجنا

مطلب

في زيارة القبور

وقال : زيارة القبور^(١) يزور في كل أسبوع ويقصد به برهم، فإذا انتهى إليهم فيقول : السلام عليكم، وكان بعضهم يقول : اللهم آتس وحشتهم وآمن روعتهم، وارحم غرثهم، وتقبل حسناتهم، وكفر سيئاتهم لصبي إذا تلا آية السجدة لا يجب عليه السجدة وتجب على من سمع ذلك. وكذلك الكافر والحائض

نية القبلة^(٢) ليست بشرط.

ولو ضربها أطلق تيممت إن عجزت، وإن خرج أكثر الولد تدع الصلاة، وإن خرج أقله لا تعذر بترك الصلاة

الماء إذا جرى فيه تبة فهو جار

ولو صلى وقد رفع كفيه إلى المرفقين بكره.

ولو علم قبلته الكعبة ولم ينوها جازت صلاته.

النهر المانع من صحة الاقتداء أضيق ما يكون من الطريق .

(١) زيارة القصور مندوبة للامتنان وتذكر الآخرة، وتؤكد يوم الجمعة، ويوما قبلها ويوما بعدها عند الجمعة والمالكية، وحالف الحنابلة والشافعية، ويبغي للرائر الاشتغال بالدعاء والتصرع والاعتبار بالموتى وقرائة القرآن ليست من ذلك ينفع الميت على الأصح، وما ورد أنه يقول الرائر عند رؤية القصور : اللهم رب الأرواح النقية والأجسام النالية والشعور المسحقة ولخلود المتفجرة والعظام المحسرة التي خرجت من الدنيا وهي بك مؤمنة، أمر عليها روحاً منك وسلاماً مني : المعنى (٤٧٨/١)

(٢) هي القبلة قال الشافعية إذا اجتهد وصلى إلى جهة اجتهد حتى أتم صلاته، ثم ظهر له بعد تمام الصلاة أنه أخطأ القبلة بقيت من صلاته بطل، بينما المالكية قالوا : إذا صلى إلى القبلة بعد اجتهد، ثم صهر له بعد تمام الصلاة أنه أخطأ وصلى إلى غير القبلة فإن صلاته تكون صحيحة : هامش المعنى (١٧٨/١، ١٧٩)

قال أبو سعيد البردعي: قرأت جامع الكبير قبل أن أتى ببغداد، وثلاثمائة مرة أو أربعمائة مرة ثم قرأته ببغداد، وثلاثمائة مرة أو أربعمائة مرة، الجماعة واجبة

مطلب

في الإشارة في الصلاة^(١)

وعن أبي نصر بن سلام قال: ليس في الإشارة في الصلاة اختلاف أن يفعلها فسرهما أبو يوسف - رحمه الله - قال: يعقد الخنصر والنصر، ويحلق الوسطى والإبهام، ويشير بالسبابة، وكذا عن محمد بن سلمة.

وعن أبي حنيفة - رضي الله عنه - في القنوت إرسال اليدين.

قال أبو نصر الديبوسي: تعلم قليل القرآن فرض على كل أحد فرض عين، وتعلم جميع القرآن [١/١٤] فرض كفاية.

وإذا كانت بئر العذرة أمام القبلة يكره ولا يكره عن يسارها أو عن يمينها.

وإذا وضع كفيه^(٢) على الأرض ويسجد عليها يجزئ^(٣)، وإذا اقتدى بزيد فتبين أنه عمرو لا يجوز اقتداؤه، وإن اقتدى بالإمام فظنه زيداً فتبين أنه عمرو يجزئ.

ولو صلى أو صام أو عتق أو فعل شيئاً من القربات ليصل ثوابه إلى الميت يجزئ، ويصل معه.

(١) قالت اللجنة: نكره الإشارة مطلقاً، ولو كانت لرد السلام، إلا إذا كان المصلي يدع النار بين يديه، ولما لكمة قالوا: الإشارة باليد أو الرأس لرد السلام واجبة في الصلاة، أما السلام بالإشارة ابتداء فهو جائز عنى الرجوع، ونجوز الإشارة لأي حاجة إن كانت خفيفة، وإلا منعت، ونكره الرد على مشمت هامش الفقه (٢٤٤/١).

(٢) ويشترط أن لا يضع جبهته على كفه، فإن وضعها على كفه بطلت صلاته عند ثلاثة من الأئمة وخالف اللجنة كما ذكر بعاليه. الفقه (٢٠٦/١، ٢٠٧).

(٣) في السجود لا يضر أن يضع جبهته على شيء ملبوس، أو محمول له يتحرك بحركته وإن كان مكروهاً باتفاق ثلاثة من الأئمة وخالف الشافعية فقالوا: يشترط في السجود عدم وضع الجبهة على ما ذكر، ولا بطلت صلاته إلا إذا طال بحيث لا يتحرك بحركته كما لا يصح السجود على متدبل في يده لأنه في حكم المتعطل. هامش الفقه (٢٠٧/١).

ولا بد في الغسل^(١) من الجنابة مرة من إيصال الماء باطن السرة، ويدخل أصبعه فيه
يساح تأخير الاغتسال من الجنابة، وتأخير الطهارة من الحدث إلى وقت
الفرض.

وتركه وجهه لكل عمل صالح
ولو علم الإمام بفساد صلاته أعلم المقتدين بكتاب أو برسول.
إذا فاتته الفجر يقضيها بالسنة^(٢)، ولا كذلك سائر الصلوات، ولم يفته
شيء من الصلوات فأحب أن يقضي جميع الصلوات التي صلاها منذ أردك.

مطلب

لو لم تفته الصلاة فأحب أن يقضيها لا يستحب

لا يستحب ذلك إلا إذا كان أكثر طه فسد ما صلى بسبب خلل في الطهارة أو في
شيء من شروطه فيقضي ما علب على طه فساد وما زاد عليه بكره لورود الهي عنه.
إذا نوى الإقامة في موضعين ثلاثين يوماً صار مقبلاً.

ولو توجه إلى المقام دون البيت لا يجوز واجمعة خلف هؤلاء الظلمة جائرة
ويصلي ما بعد الجمعة ولا ينوي به الفرض، وإذا نسي القنوت^(٣) حتى رجع

(١) اتفق الأئمة الأربعة على أن تعميم الحسد كله بالماء فرض، واختلفوا في دحل العم والأنف فقال الحنابلة والحنفية. أنه من البدن، فالمضمضة والاستنشاق فرض عندما في الغسل، وقد عرفت أن الحنابلة يقولون
إن غسل العم والأنف من الدحل فرض في الوضوء أيضاً، ولكن الحنفية لم يوافقهم على ذلك في
الوضوء، أما الشافعية والمالكية فقد قالوا إن الفرض هو غسل الطاهر فقط، فلا تجب المضمضة والاستنشاق
لا في الوضوء ولا في الغسل الفقه (١/٣-١)

(٢) قالت الحنابلة هي السنن المؤكدة إذا فاتته قصاها إلا ما فات منها مع العرائض وكثر، فتركه أولى دعماً
لمخرج، ويستحب من ذلك سنة المجبر، فإنها تقضى ولو كثرت والحنفية قالوا ركعتان قبل صلاة الصبح
وهما أقوى السنن، وإن نام حتى طلعت الشمس فصاها أولاً، ثم قضى الصبح بعدها والشافعية قالوا
إذا طلعت الشمس صلاهما قضاء، وبه قالت المالكية هاشم الفقه (١/٢٩٠، ٢٩٢)

(٣) وقال الحنفية وإذا نسي القنوت، ثم تذكره حال الركوع فلا يقف في الركوع ولا يعود إلى القيام بل يسجد
للشهر بعد السلام، فإن عاد إلى القيام وقتاً، ولم يعد الركوع لم تعد صلاته، وإن رجع قبل قراءة
السورة والقنوت سهواً فعليه أن يرفع رأسه لقراءة السورة والقنوت، وبعد الركوع، ثم يسجد للشهر هاشم
الفقه (١/٢٩٨)

سأهياً لا يعود. ولو ترك القراءة أصلاً في نائكة الوتر فسد وتره.

ولو فرغ من الوتر فسجد سجوداً طويلاً لا يكره على قياس قول محمد.

قال أبو حنيفة - رحمه الله : الجمعة على من سمع نداء الإعلام

وإذا صلى الإمام صلاة العيد^(١) من غير أن يرى هلال شوال. ولا عدداً الشهر ثلاثين يوماً لا يحل لأحد أن يفطر

ولا أن يخرج المسبوق بركعة في أيام التشريق .

سلم مع إمامه، وكبر مع إمامه ساهياً فعليه سجود السهو.

قال الطحاوي: إنما لا يقنت عدنا في صلاة الفجر في غير بلية^(٢) . فإن وقعت [١٤/ب] بلية أو فتنة لا بأس به كما فعل رسول الله ﷺ^(٣) .

ولو صلى الإمام العصر قلما سلموا قال بعضهم: الإمام صلى ثلاثاً فصلاة القائلين به فاسدة

المسبوق إذا وافق إمامه في سجود السهو ثم تبين أنه لم يكس على الإمام سجود السهو فسدت صلاة المسبوق

(١) المالكية قالوا: صلاة العيد هي سنة مؤكدة نلي الوتر في التأكد، يضطرب بها كل من تلزمه الجمعة شرعاً وتوعها جماعة مع الإمام وتندب لمن فاتته معه، وحديث يقرأ فيها مرة، وقال الحنابلة: صلاة العيد من كفاية على كل من تلزمه الجمعة، والحنفية قالوا: صلاة العيدين واجبة في الأصح على من تحب عليه الجمعة بشرائطها، والشافعية قالوا: هي سنة عين مؤكدة. هامش الملف (١/٣٠٥)

(٢) الشافعية قالوا: يس أن يقنت للشهادتين في جميع أوقات الصلاة، ويحجر فيه الإمام، ومعهده والحنابلة قنوا يس له أن يقنت بعد الرقع من الركوع في الركعة الأخيرة من الوتر في جميع السنة بلا فرق بين رمضان وغيره، وقالوا أيضاً ويكره القنوت في غير الوتر إلا إذا نزل بالمسلمين منزلة غير الطاعون. فليس للسجدة وماتبه أن يقنت في جميع الصلوات المكتوبة. هامش الملف (١/٢٩٨، ٢٩٩)

(٣) روى البخاري (٢/١٠١) - كتاب الوتر ٧- باب القنوت قبل الركوع وبعده عن أنس بن مالك عدم سئل عن القنوت فقال: قد كان القنوت، قلت: قبل الركوع أو بعده؟ قال: قبله، قلت: فلو فلائح أخبرني عنك أنك قلت: بعد الركوع، فقال: كذب، إنما قلت: رسول الله ﷺ بعد الركوع شهراً. أنه كان يحدث قوماً يقال لهم الفراء وهاء سبعين رجلاً إلى قوم مشركين دون أولئك . وكان يسهم بين رسول الله ﷺ عنهم . فقلت: رسول الله ﷺ شهراً يدعو عليهم.

إذا فرغ من صلاة المغرب لأولى إنه يبدأ بالركعتين من الدعاء كذا عن أبي بكر الجورجاني
الإمام في رمضان يتوسط بصوته في قراءته: اللهم إنا نستعينك لا يجهر جداً ولا يخفي جداً.

يؤدب الرجل ولده على الطهارة إذا أعقلها.
والتطوع بعد الجمعة أربع^(١) عند أبي حنيفة - رحمه الله - وعند أبي يوسف سنة أربع ثم ثنتان.
ولا بأس بتعزية أهل البيت وبالأذان في الختازة، وبالبكاء على الميت^(٢) من غير أن يخلط ذلك بتدب أو نياحة.

وصلاة التيسيع يثني بعد تكبيرة الافتتاح ثم يقول خمسة عشرة مرة: سبحان الله، وأحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ثم يتعوذ، ويقرأ الفاتحة وسورة ثم يقولها عشرًا، وفي الركوع عشرًا، وبعد الركوع عشرًا، وفي كل سجدة عشرًا، وبين السجدة عشرًا. يصلي كذلك أربع ركعات، ثم الدعاء.
وإذا تحجج في صلاته، ولم يظهر الحروف، أو أظهر عن ضرورة لا تفسد صلاته. وإن أظهرها عن ضرورة تفسد صلاته.

ولو طلعت الشمس بعدما صلى من الفجر ركعة أمها شفعا.

ولا تجب الجماعة على الأعمى^(٣)، وإن وجد قائداً عند أبي حنيفة - رضي

(١) الشافعية قالوا ومن المؤكد ركعتان قبل الظهر أو الجمعة، وركعتان بعد الظهر أو الجمعة، وإنما نس ركعتان بعد الجمعة إذا لم يصل الظهر بعدها، وإلا فلا تسن لقيام سنة الظهر مقامها والحنابلة قالوا وللجمعة سنة راتبه بعدها وأقلها ركعتان وأكثرهما ست، ويسن أن يصلي قبلها أربع ركعات وهي غير راتبية، لأن الجمعة ليس بها راتبية قليلة هامش الفقه على المذهب الأربعة (١/ ٢٩٩، ٢٩٨)

(٢) يحرم البكاء على الميت يرفع الصوت والصياح عند المالكية والحنفية، وقال الشافعية والحنابلة إنه مباح، أما حنبل اندموج بدون صياح فإنه مباح باتفاق، وكذلك لا يجوز التدب، وهو عند محاسن الميت نحو قوله وأجملناه وأسندناه ونحو ذلك ومنه ما فصله النافعة للمعدة، كما لا يحوز صبغ الرجاء ولطم الخدود وشن الجيوب لعنوه ﷺ «ليس من لطم الخدود وشن الجيوب ودعا بدعوى الخاصية»، روى البخاري ومسلم الفقه (١/ ٤٧٢)

(٣) المالكية قالوا من شروط الجمعة أن يكون صبراً، فلا تجب على الأعمى إذا تعذر عليه الحضور معه أو -

الله عنه - وقال محمد نجب ولا نجب على المقعد ، ومقطوع اليد والرجل من خلاف ، وعلى المفلج الذي لا يستطيع المشي .

قال أبو حنيفة : إن نام أو سها أو اشتغل عن الجماعة^(١) جمع أهله في منزله وصلى .

وتأخير سجدة التلاوة بجور . وإن طالبت المدة ، وإذا كانت صلاته كثيرة ، ولا يعرف الأولى بدأ بالظهر وإذا سلم المسبوق ساهياً مع الإمام [١/١٥] لا تفسد صلاته .

لا يحول رأسه في الإقامة^(٢) عند الصلاة والفلاح إلا لأناس ينتظرون الإقامة .

إذا سجد على موضع نجس يعيد صلاته عند أبي حنيفة رحمه الله - ، وعند أبي يوسف لا يعيد إلا هذه السجدة في الصلاة .

ولو لم يقدر على أداء صلوات لمرض فهذه كالإغماء إن كان أقل من يوم وليلة يقضي .

وقال زفر^(٣) : إنه يجلس المريض في صلاته كما كان يجلس في صحته في

= لم يجد قائداً ، فإن أمكه المشي نفسه أو وجد قائداً ، فإنها نجس عليه والحاشية قالوا لا نجس على الأعشى ولو جد قائداً هامش الفقه (١/٣٣٧ ، ٣٣٩)

(١) اتفقت المذاهب على أن الإمامة مطلوبة في الصلوات المفروضة ، فلا ينبغي للمكلف أن يصلي مفرداً بدون غيره من الاعذار وقال الحنابلة إنها فخر عن في كل صلاة من الصلوات الخمس المفروضة ، ولم يوافقهم على ذلك أحد من الأئمة الثلاثة ، واستدل الحنابلة بما رواه البخاري عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال : «والذي نفسي بيده لقد هممت أن أمر بحطب فيحطب ، ثم أمر بالصلاة فيؤدون لها ثم أمر رجلاً فيؤم الناس ، ثم أحالف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم ، والذي نفسي بيده لو يعلم أحدكم أنه يجد عرفاً سمياً أو مرماً بين حستين لشهد العشاء» الفقه (١/٣٥٩)

(٢) الإقامة هي الإعلام بالقيام إلى الصلاة بذكر مخصوص ، والمضاهي هي : «الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله» هامش الفقه (١/٢٨٥)

(٣) زفر بن وثيمة بن مالك بن لؤس بن الخديان ، المصري ، الدمشقي ، أخرج له أبو دود ، وهو مقبول ومن الطبقة الثالثة انظر ترجمته تهذيب التهذيب (٣/٣٢٨) ، تقريب التهذيب (١/٢٦١) ، خلاصة تهذيب الكمال (١/٣٣٧) ، الكاشف (١/٣٢٣) ، تاريخ البخاري الكبير (٣/٤٣١) ، المحرر والتنزيل (٣/٢٧٤٩) ، ميرك الاعتدال (٢/٧١) ، لسان الميراث (٧/٢٢) ، النعت (٤/٢٦٤)

الصلاة. يضع يمينه على شماله في القومة بين الركوع والسجود وكذا في صلاة الجسادة. وبين تكبيرات العيد، وفي حالة البناء^(١). وإذا علموا أنه لا يصلي في بيته، ولا يحضر الجماعة يقولون له ولا يعنفونه^(٢) فإن علموا أنه لا يصلي في بيته أنكروا عليه ويهجره ولم يعاملوه. ولم يدخلوه في مجلس المصلحة مع الجماعة.

الصلوات والدعوات في التشهد الثاني أولى لمن عليه سجود السهو، إذا كرر قبل أن يبلغ يديه شحمة أذيه.

لا يرفع بعد ذلك، ولا يؤخر الفجر تأخيرًا لا يمكن المسبوق قضاء الفجر. عن أبي يوسف رحمه الله- أن قوله: رينا لك الحمد.

وعنه أنه يكره أن يصلي في صحن المسجد ولا يقرب من السرة وحكي أن هارون حلف أن لا يقرأ لزبيدة كتابًا فقال له أبو يوسف: انظر فيه ولا تنطق. وقال محمد: يحث.

والصلاة في مرايض الغنم لا يكره إذا كان بعيدًا من السجاسة^(٣).

قال شداد: إذا لم يقدر القراءة على الركوع والسجود من خوف العدو^(٤) أن يحملوا عليهم صلوا متوجهين إليهم بومئون إيماء لا يسجدون على الأرض يهودي تقدم ليؤم الناس في الصلاة صار مسلمًا.

والصلاة على النبي ﷺ لا بأس بها في القنوت.

(١) كذا بالأصل وربما كانت «البناء»

(٢) المالكية قالوا: حكم الجماعة في الصلوات الخمس سنة مؤكدة بالنسبة لكل مصل، من تركها جميع أهل البلد قتلوا، وإن قام بها بعضهم سقط الفرض عن الباقي. والحنفية قالوا: سنة عن مؤكدة وإن شئت قلت هي واجبة ولكن حائزها للملكية في قنات لعل البلدة والشامية قالوا: فرض كفاية. هامش المقع (١/ ٣٦)

(٣) روى البخاري في صحيحه (٤٢٩) ٨- كتاب الصلاة، ٤٩- باب الصلاة في مرايض الغنم، عن أنس قال: كان النبي ﷺ يصلي في مرايض الغنم، ثم سمعته بعد يقول: كان يصلي في مرايض الغنم قل أن يسي السجدة

(٤) روى البخاري في صحيحه (٩٤٢) ١٢- كتاب الخوف، ١- باب صلاة الخوف، عن عبدالله بن عمر في باب، ٣- باب يحرس بعضهم بعضًا في صلاة الخوف، رقم (٩٤٤)، عن ابن عباس

إذا صلى على صبرة الأذن. إنما لا يجوز إذا لم يستقر جبهته.
ولو قرأ في الآخرين الفاتحة مرتين، أو الفاتحة والسورة لا سهو عليه.
قال أبو حفص [١٥/ب]: صليت شهر رمضان مع محمد بن الحسن فما
رأيت أحداً رفع صوته بالقنوت.

وتجوز الصلاة على الجمد والبر والشعر والحائط والكرس والتين.
إذا كان بقربة مسجدان فأقربهم أولى فإن استويا فأقدمهما بناءً أولى^(١). ولو
كان فقياً فذهب إلى أقلهما قوماً ليكثر الناس بذهابه فهو أفضل.
صلاة التطوع بنية الحضور لا ينبغي أن يفعل، ولعل ذلك من إلقاء المطلقين،
وإن كان له خصم يأخذ من حسناته نوى أو لم ينو.
ولو قال سمع الله لمن حمده لا تفسد.

ويقول آمين بمد وبغير مد ولا يشده الميم، وإن شدد لا تفسد صلاته
إذا صلى العصر خمساً ساهياً يضيف إليها السادسة قعد أو لم يقعد
ينبغي أن يكون بين قدمي المصلي في حال قيامه مقدار أربع أصابع.
ولو قال المصلي مثل ما يقول المؤذن تفسد صلاته^(٢)

ولا سمع اسم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم^(٣)، فصلى عليه المصلي
فسد صلاته، وهذا كجواب العاطس، وكذا لو سمع اسم الله تعالى جل جلاله^(٤)

(١) الشافعية قالوا: إن تعددت الأمكنة التي تقام فيها الجمعة لغير حجة كان يصح المسجد فالجمعة ثم سبق
بالصلاة والمالكية قالوا: الجمعة للأول الذي أقيمت فيه الجمعة ولو كان بلاؤه متأخراً وخاتمة لا تصح إلا
فيما أتت فيه ولي الأمر، ولا تصح في غيره وإن سبق هاتش الفقه (١/٣٤١، ٣٤٢)
(٢) قالت المالكية: تندب الإجابة للمتقن ولكن يجب أن يقول عد حي على الصلاة. حي علي الفلاح، لا
حول ولا قوة إلا بالله إن أراد أن يتم، فإن قالهما كم يقول المؤذن بطلت صلاته إن وقع ذلك عساً أو
جهلاً، وأما المشغول بصلاة العزم، ولو كان فرصه مدور فتكره له حكاية، لأن ذلك في الصلاة ويسب له
أن يحكيه بعد الفراغ منه

(٣) الحنفية قالوا: إذا قصد التاء على الله ورسوله فلا تبطل صلاته
(٤) لا تطلب إجابة المؤذن من المشغول بالصلاة ولو كانت نعلماً أو صلاة جندرة، بل تكره ولا تبطل بالإجابة، لا
إذا أجابه بقول صدقت، وبردت، أو يقول حي على الصلاة أو الصلاة خير من النوم فإنها تبطل كذلك
أم لو قال لا حول ولا قوة إلا بالله أو صدق الله، أو صدق رسول الله، فإنها لا تبطل، ولا تبطل =

البيت في سجدة التلاوة كالمسجد.
ولو تذكر أنه لم يصل الفجر وهو يسمع الخطبة يقضي الفجر، ولا يعوم بعد صلاة الجنائز بالدعاء.
المتوضئ يمر الماء على لحيته^(١) فإن أصاب قدر ربع أو ثلث حار وهو قول أبي حنيفة وزفر والحسن -رحمهم الله- . وإذا نذر بركعة فعليه ركعتان. ولو أوجب ثلاثاً فعليه أربع ركعات عند أبي يوسف.
وعن أبي حنيفة قال إذا رفع رأسه مقدر ما يسمى رافعاً للرأس يجوز. وإذا ابكست الشمس بعد العصر أو نصف النهار دعوا ولم يصلوا^(٢) .

مطلب

تعليم أبي حنيفة النصراني القرآن والفقه

قال أبو حنيفة -رضي الله عنه- أعلم النصراني الفقه والقرآن لعله يهتدي. ولا يمس المصحف. وإن اعتسل ثم مس لا بأس به
وعند أبي يوسف يكبر أهل الكوفة^(٣) وغيرها في العيدين في الأسواق والمساجد^(٤) .

وعن أبي حنيفة [١٦/أ] وأبي يوسف -رحمهما الله- في الأعراب إذا نزلوا

-
- =الإجابة من المشغول بقران أهله أو قضاء حاجة، لأنهما في حالة ثاني الذكر وكذلك لا تطلب من سامع خطبة، وهذه الأحكام مبنية عليها عند الشافعية والحنابلة بخلاف المالكية والحنفية. وقد تقدم رأيهم الفقه (٢٨٢/١)
- (١) قال الشافعية ومن العرض غسل الوجه وحد الوجه، طويلاً وعرضاً هو ما تقدم عند الحنفية إلا أن الشافعية قالوا إن ما تحت الذقن يجب غسله، وهذا مما انفرد به الشافعية وحدهم على أن الشافعية وافقوا المالكية وحامله على أن الدبة الطويلة تنح الوجه غسلها إلى آخرها خلافاً للحنفية. هامش الفقه (٥٤/١)
- (٢) وقت صلاة الكسوف من ابتداء الكسوف إلى أن تنجلي الشمس ما لم يكن الوقت وقت نهي عن النافلة فإذا وقع الكسوف في الأوقات التي يهيئ عنها عن الدقة فيها اقتصر على الدعاء، ولا يصلي عند الحنفية والحنابلة، أما الشافعية قالوا من نيفس كسوف الشمس من له أن يصلي هذه الصلاة ولو هي وقت النهي لأنها صلاة ذات سبب والمالكية قالوا وقتها من حل النافلة وهو ارتفاع الشمس بعد طلوعها قدر رمح إلى الزوال فلا يصلي قبل هذا الوقت ولا بعده الفقه وهامش (٣٢٤/١) ط در الكتاب المفصلي
- (٣) بالهافش يعني من ناحية المدينة المنورة
- (٤) قالت الشافعية ويسن أن يكبر جهراً في المارل والأسواق والطرق وغير ذلك، من وقت غروب الشمس ليأتي العيدين إلى أن يدخل الإمام في صلاة العيد. هامش الفقه (٣١٧/١)

بخيامهم للرعي ونووا الإقامة شهراً لم يتموا الصلاة لأنهم نزلوا لعل الكلا . لا يدري متى يذهبوا .

فعلى هذا لو أقاموا في المروج وتيقنوا ببقاء الرعي خمسة عشر يوماً فصاعداً أتموا كما ذكرنا من قبل

وعن أبي حنيفة - رضي الله عنه - إذا سافر يومين وإلا أكثر من اليوم الثالث قصر الصلاة ركباناً بجماعة لا يجوز عد أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، وعد محمد إذا لم يقدر على الوقوف وصلوا مع السير يجوز .

مطلب

الأولى بالإمامة في صلاة الجنائز^(١)

مصل صحيح مرض مضى على صلاته على حسب ما يمكنه .

تقديم إمام الحي في صلاة الجنائز لا يجب ، والولي الأقرب أولى^(٢) ، فإن تساوى فأسنهم ، وليس لأحدهما أن يتقدم بغير إذن الآخر . والابن أولى بالمرأة من الزوج ، فإن كان الزوج أب الابن قدمه للصلاة .

ولو كن الأقرب غائباً ، وفي الانتظار فوات الصلاة فلحق للباقي .

الوتر كالثقل في حق القراءة ولو استتم قائماً في الثالثة قبل القعود . ولا يعود

وعن محمد تجوز الجمعة في مصر واحد في مسجدين ، وفي مسجدين فيه

روايتان

(١) الحابلة قالوا يمتنع العصر لو نوى مسافر إقامة مطلقة ولو في مكان غير صالح للإقامة فيه أو نوى لإقامة مدة يجب عليه فيه أكثر من عشرين صلاة ، وكذا إذا نوى الإقامة لحاجة بطل أنها لا تنقصي إلا هي أربعة أيام والمالكية قالوا يقطع حكم السفر ويمتنع القصر بة إقامة أربعة أيام والشافعية قالوا يمتنع القصر إن نوى الإقامة أربعة أيام قامة غير يومي الدخول والخروج . هامش الفقه (١/٤٢٤ ، ٤٢٥)

(٢) صلاة الجنائز فرض كفاية إذا قام به مجموعته سقط عن الباقي وإن لم يقم به أحد يأنم الكل وهي إمامة صلاة الجنائز والأحق بها على المذاهب انظر ما سيأتي

(٣) قالت الحابلة الأولى بالصلاة الوصي العدل ثم السلطان ثم نائبه ثم أب الميت وإن علا ثم عمه وإن عزل ثم الأقرب فالأقرب على ترتيب الميراث ، ثم دور الأرحام ثم المروج والشافعية قالوا الأولى من است وبن علا ثم ابنه وإن سفل ثم الأخ الشقيق ثم الأخ لأب ، ثم ابن الأخ الشقيق ، ثم بن الأخ لأب ، وهكذا على ترتيب الميراث والمالكية قالوا الأحق بالصلاة على الميت من أوصى لميت بأل يصلي عليه ثم الخليفة ثم الابن ثم ابنه ثم الأب ثم الأخ ثم ابن الأخ ثم الحد ثم العم ثم ابن العم وهكذا هامش الفقه (١/٤٦٤ ، ٤٦٥)

مطلب

في البناء على القبور^(١) ... إلخ وسائر التصرفات فيها

يكره تخصيص القبور^(٢) ، وتطينها، والبناء عليها^(٣) والكتابة عليها، والإعلام بعلامة عليها. وأن يزور أتراب القبر الخارج منه. كذا عند أبي حنيفة. ولا بأس برش الماء عليها.

وكره أبو حنيفة - رضي الله عنه - وطء القبور، والجلوس عليها^(٤) ، وأن يقضي عليها حاجته في المقابر من بول وغائط.

ويكره النوم عند القبر والصلاة عنده، ولا بأس بزيارة القبور والدعاء لهم إن كانوا مؤمنين من غير أن يطأ القبور^(٥).

ولو فرغ من القعدة الأولى في الظهر من التشهد فصلى على النبي عليه السلام.

لا يجب سجود السهر ما لم يقل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد.

ولو صلى بعض أهل المسجد بأذن وإقامة مخافتة ولم يسمعه أحد خارج المسجد فالباقين إذا حضروا أن يصلوا [١٦/ب] جماعة.

ولو خطأ خطوة أو خطوتين في الصلاة لا تفسد صلاته.

(١) يكره أن يبنى على القبر بيت حوقة أو مدرسه أو مسجد أو حيطان تحدى بها وقال الحنابلة الباء مكروه مطلقاً ويحرم البناء في الأرض المسلة والموقوفة فيحرم فيها البناء مطلقاً لما في ذلك من الضيق والتعجير على الناس، وهذا الحكم متفق عليه بين الأئمة الفقه (١٧٥/١)

(٢) روى مسلم في صحيحه [٩٤ - (٩٧)] كتاب الجنائز، ٣٢- باب النهي عن تخصيص القبر والبناء عليه، عن جابر قال «نهى رسول الله ﷺ أن يخصص القبر، وأن يفعد عليه وأن يبنى عليه»

(٣) قال النووي قال الشافعي في الأم «رويت الأئمة عمدة يأمرون بهدم ما يبنى ويؤيد الهدم قوله «ولا قبراً مشرقاً إلا موته»

(٤) وروى مسلم [٩٦ - (٩٧١)] كتاب الجنائز ٣٣- باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه، عن أبي هريرة

(٥) قالت المالكية الجلوس على المقابر جائز وكذا النوم أما التنول ونحوه محرم هامش الفقه (١٧٥/١) وروى

مسلم في صحيحه [٩٧ - (٩٧٢)] كتاب الجنائز، ٣٣- باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه، عن أبي هريرة العوفي قال. قال رسول الله ﷺ «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها»

مطلب**في الصلاة حاسراً رأسه**

ولو صلى حاسراً^(١) الرأس تهاوئاً بالصلاة يكره، ولو حسر رأسه تضرعاً يكره أيضاً، ولو تفكر في صلاته فتذكر شعراً أو خطبة أو انشأ كلاماً مرتباً من حطة أو رسالة، ولم يتكلم بلسانه لا تفسد صلاته.

وإذا سلم المصلي مع الإمام ساهياً ثم قام وكبر نوى الاستئصال يكون به، ويكره صلاة الجنائز في المسجد^(٢) فإن قام الإمام خارج المسجد والميث خارج المسجد لا يكره والمعتبر النية بالقلب لا اللفظ.

مطلب**انتظار الإمام في التراويح نية منه**

انتظار الإمام في إشفاق التراويح إلى أن يكبر نية منه.

* * *

(١) الحاسر من الرجال من لا غطاء على رأسه (المعجم الوسيط)

(٢) نكره الصلاة على الميت في المسجد كما يكره إدخاله في المسجد من غير صلاة عند النفقة والمأثية، أما الجاهلة قالوا: تباح الصلاة على الميت في المساجد إن لم يحسب تلويث المسجد ولا حرمت الصلاة عليه وحرمت إدخاله. والشافعية قالوا: يندب الصلاة على الميت في المسجد. ألفه وهامش الفقه (١/١٧٧)

كتاب زلة القارئ

إن لم يكن مثله في القرآن والمعنى مختلف، كما إذا قرأ ﴿أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب﴾. كذا عن الفقيه أبي جعفر. وكذا إن لم يكن مثله في القرآن ولا معنى له، كما إذا قرأ ﴿يوم تبلى السرائر﴾. وإن كان مثله في القرآن والمعنى متفق، أو لم يكن مثله في القرآن والمعنى متفق لا تفسد. وإن كان مثله في القرآن ولمعنى بعيد تفسده وهو الأحوط.

وعن الفقيه أبي جعفر فيمن قرأ: (إلا إن حزب الله هم الكافرون) أنه لا تفسد، وعن أبي بكر بن سعيد (فاخشوهم ولا تخشوني) أنه لا تفسد وينحوه عن ابن المبارك وأبي حفص البحاري، إلا أنه يتعمد، وكذا عن أبي نصر وأبي يوسف

وعن أبي حنيفة ومحمد -رحمهما الله- ومحمد بن مقاتل فيمن قرأ (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك أصحاب البار) أنه تفسد صلاته.

ولو قرأ الحمد لله (بالحاء أو بالهاء) أو قرأ (كل هو الله أحد) ولا يقدر عليه يجوز. وكذا لو قرأ قل أعوذ (بالدال)، و (ساء صاح المذرين) (بكسر الدال) لا تفسد ولو قرأ (كعقص مأكول) تفسد صلاته

الألثغ إذا قال (رب) (باللام)، لا تفسد صلاته.

إذا كان يزل في القراءة ويكثر اللحن لا يؤم الناس.

ولو أمّ يمنع. وكذا التثام^(١) والفاء والألثغ^(٢) والذي لا يقدر على تصحيح الحروف كلها، والذي يتنحج [١٧/أ] كثيراً.

(١) التثام: الذي فيه تنمة، وهو الذي تردد في الباء وعن أبي يزيد: الذي تعجل في الكلام ولا يسهك الله في اللسان أنه تفسير الراء عيلاً لو لأمّا والسين ثاء، وقد لثع من باب طرب فهو اللثع وهي لثعة. واء بالله وهو يتردد في الفاء فإذا تكلم كذا كذا في جامع البع
(٢) وفي هامش المحفوظ: الألثغ الذي يقول السين ثاء والراء لأمّا

مطلب

في قراءة إمام أبي ذر القاضي ببخارا

وقرأ إمام أبي ذر للقاضي ببخاري فوقف وابتدأ من قوله . (وإياكم أن تؤموا بالله) فعزل عن إمامته ولم يأمر بإعادة الصلاة . وقرأ في صلاة الجمعة بمرقد (السماء ذات الصدع والأرض ذات الرجع) فقال القاضي الحسن لا تفسد . وقال الحلواني تفسد . وهو قياس قول أبي حنيفة ومحمد .

واللحن في الإعراب إن لم يغير المعنى لا تفسد .

وإن غير المعنى عن أبي يوسف . أنه قال لا تفسد .

وه قال أبو نصر .

عن أبي حنيفة - رضي الله عنه - فيمن قرأ : (وإذ ابتلى إبراهيم ربه) أنه لا تفسد صلاته . (الخالف البارئ المصور) ، لا تفسد صلاته ، (وهو يطعم ولا يطعم) لا تفسد .

وإذا عبر الحروف ولا يغير المعنى لا تفسد . كما لو قرأ (فأما اليقيم فلا تكهر)

(رحلت الشتاء والصيف) تفسد . وعلى قياس من سامح في المخارج لا تفسد كما لو قرأ (وقبل اتحلا النار) .

ولو قرأ بزيادة حرف (ميس والقرآن الحكيم) قالوا : تفسد ، وينبغي أن لا تفسد .

وكذا نقصان حرف إن لم يغير المعنى . وكذا بزيادة كلمة أو نقصان كلمة وإن لم يغير المعنى . فإن غير المعنى ومثله في القرآن تفسد إذا بعد .

ولا اعتبار في الوقف في جوار الصلاة حتى لو وقف وابتدأ بقوله تعالى (وإياكم أن تؤموا بالله ربكم) أو وقف وابتداء (المسيح بن الله) لا تفسد صلاته . ونحوه عن أبي ذر وأبي الأسد البخاريين .

وكذا التقديم والتأخير في الكلمة أو الآية . إن لم يغير المعنى لا تفسد

ولو قال : ال وانقطع نفسه ، فقال الحمد لله ، أو قال حمد الله لا تفسد صلاته

ويجوز القراءة بالأخنان إذا لم يغير المعنى ويندب إليه . قال الشافعي عليه السلام . فزينو

القرآن بأصواتكم»^(١) . ولو وصل «كاف» إياك بنون نعيد لا يكون خطأ . وكذا لو وصل (المغضوب) به (عليهم)

وكذلك لو ترك التشديد والمد ولم يغير المعنى، أو تغير لا تفسد صلاته .

ويكره الانتقال من سورة إلى سورة أخرى قبل تمام الأولى [١٧/ب]

وإن شدد الميم في (آمين) لا تفسد . ذكره في الصلاة

* * *

(١) روى ابن ماجه (٤٢٦/١) ٥- كتاب إقامة الصلاة وآلة فيها، ١٧٦- باب من حن الصوت بالقرآن . رقم الحديث (١٣٤٢) عن شعبة قال . سمعت طلحة اليامي، قال سمعت عبد الرحمن بن عوسجة قال سمعت البراء بن عازب يحدث قال قال رسول الله ﷺ : «زينوا القرآن بأصواتكم»

كتاب الزكاة^(١)

الفقيه إذا كان له كتب العلم^(٢) ، وهو يحتاج إليها للدراسة يحل له أخذ الصدقة . وإن كان قيمتها مائتا درهم فصاعداً .

وكذلك لو كان من كل كتاب نسختان . مما لم يصحح - قال نصر : صححوا هذه الكتب فلعلمكم لا تجدون أستاذًا غيرنا .

وكذا مصحف واحد ، وكذا كتب محمد بن الحسن - رحمه الله - وكذا كتب الحديث والفقه والأدب .

ولو اشترى جوالقات يواجرها من الناس ، وبلغت قيمته نصاباً^(٣) لا زكاة عليه .

قال الفقيه أبو جعفر بلخ صلحية ولهذا تركت الكنائس والبيع .

ولو أخرج زكاة ماله حتى مرض تصدق سرّاً من ورثته .

وإن لم يكن عنده مال استقرض وأدى الزكاة إن قدر على قضاء الدين^(٤) ، فإن كان يقدر واجتهد على قضاء الدين ، فلم يتم حتى مات فهو معذور .

(١) الزكاة ركن من أركان الإسلام الخمس وفرص عين على كل من توفرت فيه الشروط اللازمة للزكاة ، وقد مرّ في السنة الثمانية من الهجرة ، وفرضيتها معلومة من الدين بالضرورة ، ودليل فرضيتها الكتاب والسنة والإجماع . الفقه (٥٢٢/١)

(٢) لا تجب في كتب العلم إذا لم تكن للتجارة سواء أكان مالكها من أهل العلم أم لا إلا عند الحاجة العنة (٥٢٧/١) .

(٣) النصاب هو ما تجب فيه الزكاة ، ومعناه في الشرع ما نصبه الشارع علامة على وجوب الزكاة سواء كان من النقدين أو غيرهما ، ويختلف مقدار النصاب باختلاف المال المرصود ، ولابد من حوالان الحول عليه ، والمرد بالحوال هو الحول القمري لا الشمسي والسنة القمرية ثلاثمائة وأربع وخمسون يوماً ، والسنة الشمسية تختلف فتارة تكون ثلاثمائة وخمسة وستون يوماً ، وتارة تزيد على ذلك يوماً . الفقه (٥٢٥/١)

(٤) يشترط لوجوب الزكاة الحرية . فلا تجب على الرقيق ولو مكاتباً ، كما يشترط فراق المال من الدين ، فمن كان عليه دين يشترط النصاب أو ينقصه ، فلا تجب عليه الزكاة والشعبة قالوا لا يشترط فراق المال من الدين ، فمن كان عليه الدين وجبت عليه الزكاة ولو كان ذلك الدين يشترط لنصاب الفقه وحاشه (٥٢٦/١)

مطلب

القاضي أو الولي إذا قضى بخلاف الشرع

القاضي أو الولي إذا قضى بخلاف الشرع خارجاً على حد الاجتهاد، لا يجوز
فصاؤه، ولا يزول بذلك ولايته في غير هذا القضاء؛ لأنه فسق.
جائزة السلطان كالصدقة. لا تحمل إلا لمن تحمل الصدقة له.

وقال نصر في أيام شركب حيث أغاروا لا نبيمرا منهم ولا تشتروا منهم لأنكم إذا
بعتهم أخذتم الدراهم. وقد خلطوها، الذي لا يأخذ ولا يعطي أفضل من الذي يأخذ
ويعطي

إذا اشترى أرضاً عشرة للتجارة فلا شيء عليه إلا العشر^(١).

وإذا امتنع أهل الذمة من أداء الجزية يقاتلون.

ولو كان له بيتان ودار وليس في البيتان مرافق كالطبخ والمتوضأ ولا
يحتاجون إليه لم يأخذ الزكاة.

ماء دخل أرض إنسان فأنعقد ملحاً أو حصل منه في الأرض طين فليس
لأحد أن يأخذ منه ذلك الملح والطين. وما أخذ منه يضمن.

روى عمرو [بن] ^(٢) شعيب ^(٣) عن أبيه عن جده عن النبي عليه السلام قال:
«ليس في الحجر زكاة».

(١) وقالت الحنفية: فلو اشترى أرض عشر وروعها، أو بذرًا وذرعه وجب في الروع الخارج العشر دون الحركة،
أما إذا لم يروع الأرض العشرية فإن الزكاة تجب في قيمتها، بخلاف الأرض الحراجية فإن الزكاة لا تجب
فيها وإن لم يزرعها. وقال الحنابلة: وإن اشترى أرضاً لتجارة يزرعها وبلغت قيمتها نصفًا أو اشترى أرضاً
لتجارة وروعها بذرًا لتجارة فعليه زكاة الجميع زكاة قيمة إن بلغت قيمتها نصفًا. هامش الفقه (١/٥٣٩،
٥٤٠)

(٢) غير موجودة بالأصل

(٣) عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص أبو إبراهيم، أبو عبد الله السهمي المدني،
الطائفي، القرشي المجازي، صدوق. انظر ترجمته: تهذيب التهذيب (٨/٤٨)، تقريب التهذيب (٣/٧٢)،
الكشاف (٢/٣٣١)، تاريخ البيناري الكبير (٦/٣٤٢)، المحرر والمنعميل (٦/١٣٢٢)، ميزان الاعتدال
(٣/٢٦٢)، لسان الميزان (٧/٣٢٥)، اللجوجين (٤/٧١)، سير أعلام النبلاء (٥/١٦٥)

إذا تكس الصيد في أرض وجل ورب الأرض قريب منه بحيث لو أراد أخذه قدر عليه ملكه.

وليس لآخر [١/١٨] أن يأخذ الخطب في المروج، وإن كان ملكاً لأحد ليس لأحد أن يحتطب إلا بإذنه، وإن كان في غير ملك لأحد فلا بأس بأن يحتطب وكذلك إن نسب إلى قرية أو أهلها ما لم يعلم أنه لها مالكا.

قال أبو حنيفة -رضي الله عنه- وكذلك الزدينيخ والكبريت والقبير والثمار في المروج والثمار^(١) في الأودية.

وقال الفقيه أبو جعفر -رحمه الله-: الغني من أهل الذمة ينظر إلى حال كل بلد فإن عدوه من المكثرين فهو مكثر.

وعن محمد بن الحسن -رحمه الله- قيمن له حوائث أو دار لها غلة لا تكفيه غلتها لقوته، وقوت عياله وقيمتها ثلاثة آلاف درهم أو أكثر فهو من الفقراء^(٢).

مطلب

مصرف الزكاة^(٣)

يجوز أن يعطي الزكاة إذا كان عنده طعام شهر. وكذا إن كان أكثر.

ولو كان له كسوة الشتاء، ولا يحتاج إليها في الصيف لا يحل له الزكاة عند أبي يوسف وعلى قياس هذا لا يحل له الزكاة.

(١) وقالت الشافعية: ولا تجب الزكاة في الرروع والثمار إلا إذا بلغ حد النصاب، وهو خمسة أوسق تحسب والمالكية قالوا: النصاب خمسة أوسق لقول النبي ﷺ: «ليس في حب ولا تمر صدقة حتى تبلغ خمسة أوسق» وقدر النبي ﷺ الرسق بستين صاعاً بصاع المدينة في عهد هاشم الفقه (١/١٠١، ٥١٧، ٥٤٨).

(٢) الفقيه كما تقول المالكية. هو من يملك من المال أقل من كفاية العام، فيعطى منها، ولو ملك مصداً وتجب عليه زكاة هذا النصاب وليس الفقير من رجحت مفعته على غيره متى كان ذلك العير غير قادر على دفع الفقة والشافعية قالوا: الفقير هو من لا مال له أصلاً، ولا كسب من حلال، أو له مال أو كسب من حلال لا يكفيه بأن كان أقل من نصف الكفاية، ولم يكن له مفعن يعطيه ما يكفيه هاشم الفقه على شذهب الأربعة (١/٥٥١، ٥٥٣) طبعة دار الكتاب المصري.

(٣) تصرف الزكاة للأصناف الثمانية المذكورة في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ فِيهَا﴾ والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والعاملين وهي سبل الله وابن السبيل.

إذا كان له طعام سنة يبلغ نصيباً. ومن ليس له مال إلا دين مؤجل على إنسان حل له الصدقة.

الفقير والمسكين^(١)

الفقير والمسكين في الانصاف لهم ، غير أن المسكين هو الذي يسأل. ويطوف على الأبواب الفقير: الذي لا يسأل. قال الله تعالى: ﴿للفقراء المهاجرين﴾. أي قوله: ﴿لا يسألون الناس إلحافاً﴾

فالذي لا يؤدي الزكاة الواجبة^(٢) ليس للفقير أن يأخذ منه، وإن أخذها فهو ضامن وكذلك إن لم يكن في قبيلته وقربته أحوج منه.

تعميل الزكاة عن كل واحد من أربعين درهماً^(٣).

إذا باع أرضاً خراجية إن بقي من السنة ما يقدر المشتري على زراعتها فخراجها على المشتري زرع أو لم يزرع.

وإن لم يبق من السنة ما يقدر المشتري على زراعتها فخراجها على البائع. وقل محمد: ولو باعها من رجل ثم باعها المشتري من آخر وكل من اشتراها باعها عن قريب حتى مضت السنة فلا خراج على كل واحد منهم.

عن أبي يوسف يكره تأخير الحج والزكاة.

إذا أخذ ثماراً أو عسلأ في الحبل فعليه العشر

(١) الفقير تقدم تعريفه عند المالكية والشافعية والحنابلة قالوا عنه هو من لم يجد شيئاً أو لم يجد نصف كفايته والمسكين عند الحنابلة هو من يجد نصفها أو أكثر والمالكية قالوا: المسكين من لا يملك شيئاً أصلاً، وهو أحوج من الفقير. هدمش المعق (١/٥٥١، ٥٥٣)

(٢) روى مسلم في صحيحه [٣٦- (٩٩٣)] كتاب الزكاة، ١١- باب الحث على اتعفف وتبشير المفق بالخلف. عن أبي هريرة يبيع به النبي ﷺ قال: «قال له تارك وتعالى يا أيسر آدم أتفق أتفق عليك» وقال: «يبيع الله ملائ وقال اس غير ملائ سحده لا يقيصها شيء الليل والنهار»

(٣) روى ابن ماجه في سننه (١/٥٧٠، ٥٧١) ٨- كتاب الزكاة، ٤- باب زكاة الورق والذهب، (١٧٩، ١٧٩١) الأول عن عبي قال قال رسول الله ﷺ: «يبي قد عفوت عنكم عن صدفه الخيل ورفيق ولكن هاتوا ربع العشر» من كل أربعين درهماً درهماً. والثاني عن ابن عمر وعائشة وفي آخرو: «ومن الأربعين ديناراً ديناراً»

إذا غلب على عقله^(١) في السنة كلها فلا زكاة عليها وإن أفاق [١٨/ب] قل تمام السنة فعليه لزكاة كذا عن محمد.

وعن أبي يوسف أنه يعتبر أكثر السنة إذا كان يعمل أحياناً فله أن يعطيه من زكاة ماله^(٢).

وعن أبي حنيفة وأبي يوسف -رحمهما الله- أنه يجوز أداء الزكاة إلى ولد الغني إذا كان الولد كبيراً فقيراً إلا إذا كان صغيراً.

قل هلال -رحمه الله-: من كانت نفقته واجبة الإنفاق على موثر لا يحل له الزكاة وإن كان نفقته على الاختلاف يحل.

وعن أبي يوسف أنه يجوز عن الزكاة كسوة اليتيم وطعامه، وإن كان في عياله. وقال محمد: لا يجزيه في الإطعام ويجزي في الكسوة. وعليه الفتوى.

مطلب

النية^(٣) في أداء الزكاة

إذا قال ما تصدقت إلى آخر السنة فقد نويت من الزكاة ثم جعل يتصدق فلا يحضره النية لا يجزيه ولو نوى عند الإفراق ولم يحضره نية عند الرفع جاز.

عن محمد فيمن اشترى خادماً للخدمة وهو يوي إن أصاب رسماً باع لا زكاة عليه.

(١) يشترط لوجوب الزكاة شروط منها: البلوغ، فلا تجب على الصبي الذي له مال ومهمل العقل، فلا تجب على المجنون، ولكن تجب في مال كل مهمل ويجب على الولي إحراجها عند ثلاثة من الأئمة هم المالكية والحنابلة والشافعية، وخالف الحنيفة فقالوا: لا تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون ولا يظالم وتبطل بإخراجها من ماله لأنها عانة محضة، والصبي والمجنون لا يخطبان بها، وإنما وجب في مالهما للمعاملات والعقود الفقه وهامشه (٥٢٣/١)

(٢) ومن فصل النفقة على الأقارب ما رواه مسلم في صحيحه [٤١- (٩٩٧)] كتاب الزكاة ١٣- باب لا تنفق في النفقة بالنفس ثم أهله ثم القرابة، عن جابر، وفي آخره: «إذا نسك فتصدق عليها من فضل شيء فلاهلك، وإن فصل عن أهلك شيء فلذلك قرابتك، فإن فصل عن ذي قرابتك شيء فهكذا، وهكذا» يقول حين يديك وعن يمينك وعن شمالك

(٣) قال في الفقه على المذهب الأربعة (٥٢٣/١): «من شرطها الإسلام، فلا تجب على كافر لأن الزكاة لا تصح إلا بالية، والبالية لا تصح من الكافر باتفاق ثلاثة الحنفية والمالكية والحنابلة، أما الشافعية فتأخذ بصحة البالية من المرتد الفقه وهامشه (٥٢٣/١)

ولو كان له ألف درهم فحال عليها الحول ثم أقرضها فبوت لا زكاة عليه^(١) .
صباغ اشترى عصفرًا ووعفرائًا ليصبغ للناس بالأجر فحال الحول، عليه
الزكاة^(٢)

وفي الصابون والاشنان والحبل، لا زكاة، وكذلك النحاس .
إذا اشترى للدواب جلالاً وبراقع ومقاود لا زكاة فيه ككتاب الخدمة، ولو
أراد أن يبيع الجلال ففيه الزكاة
العطار إذا اشترى قوارير لا زكاة فيها إلا إذا أراد بيعها^(٣) .

ولو أودع ماله رجلاً لا يعرفه ثم أصابه بعد سنين لا زكاة فيه عند محمد .

قبول الهبة ناوياً التجارة

لا يصير للتجارة^(١) بالانتهاب والخلع والنكاح إلا في الشراء والإجارة، وإن
نوى . وعند أبي يوسف في الكل للتجارة إذا نوى .

وعن محمد فيمن له على آخر مائتا درهم دين فاستفاد ألفاً في خلال الحول
زكى الألف التي عنده ، وإن يأخذ من المائتين شيئاً . وعند أبي حنيفة - رحمه الله - .

(١) الشافعية قالوا لا يشترط فراغ المال من الدين ، فمن كان عليه دين وجبت عليه الزكاة ولو كان ذلك الدين
يتعرق التصاب . هامش الفقه (٥٢٦/١) .

(٢) كذا قالت الحنفية آلات الصناعة إذا بقي أثرها في المصنوع كالصباغة تحجب فيها الزكاة هامش الفقه
(٥٢٧/١) .

(٣) لا تحب الزكاة في دور السكى وثياب المبدن وأثاث المنزل، ودواب الركوب، وسلاح الاستعمال، وما
يشتمل به من الأواني إذا لم يكن من الذهب والفضة، وكذا لا تحب في الجواهر كالمؤلؤ أو الياقوت
والزبرجد ونحوها إذا لم تكن للتجارة باتفاق المذهب ولا تحب في آلات الصناعة مطلقاً سواء أنفي أثرها في
المصنوع أم لا إلا عند الحنفية الفقه على المذاهب الأربعة (٥٢٧/١)

(٤) عروض التجارة جمع عرض يسكون الرأ وهو ما ليس بذهب أو فضة مضروب كان كالحنيه والريال، لو
غير مضروب كحلية النساء ضد اتمق ثلاثة من لائمة على أن الذهب والفضة لا تدخل في عروض التجارة
مطلقاً، وحالف المالكية في غير المضروب فقالوا إذا لم يكن الذهب والفضة مضروبين فإنهما يكونان من
عروض التجارة، لا من الثقلين، تحب الزكاة في عرض التجارة من قمائن وحديد ونحو ذلك وهو ربح
العشر الفقه (٥٣٦/١، ٥٣٧)

إما يزكي إذا أخذ من المائتين أربعين .

زكاة المال حيث المال . وزكاة الفطر حيث المالك^(١) .

مطلب

إذا فات غلة الأرض أو الكرم

وفيه الزكاة من مال حلال لا من حرام

إذا فات غلة الأرض^(٢) أو الكرم بآفة لا شيء عليه قال أبو حنيفة رحمه الله:- ولا ينبغي [١/١٩] أن يتصدق إلا من حلال .

وإن كان عنده مال أخذه من إنسان بوجه لا يحل له رده عليه، ولم يأكله، ولم يتصدق به .

ولا ينبغي لأحد أن يسأل الناس وعنده ما يقوته يومه إذا لم يوص بشيء فتصدق بعض ورثته أو حج عنه، أوجر في ذلك .

وكذلك إن علم شيئاً من القرآن أو السنة إنساناً أوجر في ذلك .

عن محمد فيمن مات وعليه قرض استقرضه من الناس قبل أن يؤدي رجوت أن لا يؤخذ به . إذا كان من نيته القضاء .

مطلب

في أرض الموات

وعن محمد قال: إذا كان فناء القرية أو المقبرة فليس لأحد أن يعمرها^(٣) . وإن

(١) الشافعية قالوا: ممن يجب عليه زكاة الفطر المملوك وإن كان أبقاً أو مأسوراً والمالكية قالوا: والمملوك ذكوراً وإناثاً . وقد أمر بها رسول الله ﷺ عند أنخرج عبد الرزاق سند صحيح عن عبد بن ثعلبة قال خطب رسول الله ﷺ قبل يوم الفطر يوم أو يومين فقال: «أدوا صاعاً من بر أو قمح، أو صاعاً من غر أو شعير عن كل حر أو عبد، صمير أو كبير»

(٢) ثبت زكاة الروع والثمار بلليل خاص من الكتاب والسنة، قال تعالى: «وأتوا حظه يوم حسابه» وقال ﷺ ما سقت السماء فيه العشر وما سقى عرب (فلو) لو دالية (فولاب) فيه نصف العشر، وهذا الحديث قد مر ما أجمله الآية الكريمة المذكورة ألفه (٥٤٥/١)

(٣) يكره أن يبنى على القبر بيت أو قبة أو مدرسة أو مسجده أو حيطان لمخدق به إما لم يعصده بها طريقة

كان بحيث لو نادوا من دور القرية لم يسمع الأصوات فهو موات وهي لمن أحيائها.

والصوت يعتبر من الدور لا من الأرضين العامة. وعن أبي عبد الله الجرحاني إن هذا الصوت على قدر أذان الناس في المعتاد، والمتعارف عن محمد في قصور أو نواويس^(١) ضربت قبل الإسلام فهو موات.

وللوالدي أن يعطي من طريق الجادة إن لم يضر بالمسلمين، وإن كان يضرهم لا يعطيهم، وليس له أن يقطع الطريق، وإن كان لهم طريق آخر. وإن فعل ذلك فهو إثم، وإن رفع إلى قاض رده.

وقوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾^(٢) ذكر الله تعالى للتبرك وللرسول صار الفقراء بعده، ولذي القربى أي: فقراءهم بعد رسول الله ﷺ واليتامى الذي لا أب لهم - وهو صغار والمسكين هو الذي يسأل - وابن السبيل هم: القوم المجتازون في مصر، وقد قطع بهم. قال: والاستقراض لابن السبيل خير قبول الصدقة.

وعن محمد: إذا أوصى بثلث ماله في سبيل الله.

للوصي أن يجعل في الحاج المنقطع، وفي رواية عنه: إذا أوصى بالثلث في السبيل لا يعطي إلا محتاجي الغزاة.

إذا قبض الميراث بعد الحول ركن للحول الماضي.

والوصية مثل المهر^(٣) على الاختلاف، ولا يجب الزكاة في المغصوب، وإن

والصاحح، وإلا كان ذلك حراماً. وبذلك تعلم حكم ما يتدعه الناس من التعانق في البيوت على الغيور، وجعلها قصوراً ومساكن قد لا يوجد مثله في مساكن كثير من الأحياء. الفقه على المذهب الأربعة (٤٧٥/١)

(١) نواويس: أي مقبرة النصارى

(٢) الأضال (٤١)

(٣) وفي مسلم [١٩١- (١٠٦٩)] كتاب الزكاة ٥٠- باب تحريم الزكاة على رسول الله ﷺ وهم نوهه ثم

ويؤخذ المطلب دون غيرهم، وروى ٥١- باب ترك استعمال آل النبي ﷺ على الصدقة رقم (١٦٨) وقال في

الحديث ثم قال لنا: «إن هذه الصدقات إنما هي لأوساخ الناس وإنما لا تحل لمحمد ولا لآل محمد»

(٤) قالت الحنفية: الملك التام هو أن يكون المال مملوكاً في اليد فلو ملك شيئاً لم يقبضه فلا تجب فيه الزكاة»

كان الغاصب مُقرّاً به .

عن [١٩/ب] أبي يوسف -رحمه الله- إذا وهبت الإنسان خراج أرضه حار بمنزلة الصلة

الحسابي إذا وهب لا يحل ، ولو باع أرضاً وحتمل عنها الخراج أو نقص خراجها فهو باطل .

الخراج في الأرض المغصوبة على رب الأرض ونقصان الأرض على الغاصب أرض عرب كلها عشرية

الدراهم التي أكثرها صفر^(١) نحو الفطرية، والمسيية والحمدية، والحقانية والبرهانية والقاهرة- وسائر هذه الضروب لا زكاة فيها إلا بأحد أمرين إما بأن يبلغ ما فيه من الفضة مائتي درهم . الثاني: أن يكون للتجارة وقيمتها مائتا درهم فضة ما سمي فضة .. وإن كان ردية لا يلزم أن يكون خالصة- ويحتسب ما فيها من الفضة وقيمتها باقي الغش فيبلغان نصيباً^(٢) يعتبر من هذين ما هو إلا نفع للفقراء.

من له الحق إذا جعل من عليه في حل وهو لا يعلم قدره وإن كان كثيراً بحيث لو علم لا يحل له لا يبرأ ، وإن كان لا يشق عليه يبرأ .

لا يتصدق في حال الخطبة ، وأما في حال الخطبة إن جلس مكانه يحل التصديق عليه وإلا فلا .

قال أبو أحمد عيسى النضر السُّفْدُ^(٣) صلحية أسلم أهلها . غير عوة وسمرقند

«كصداق المرأة قبل قبضه فلا زكاة عليها به . والمالكة قالوا . وأما المرأة صدقاتها بمسك لها منكاً تاماً لا تنهـ
لا تركبه حال وجوده بيد الزوج . هامش الفقه (٥٢٤/١)

(١) الصفر هو الحاس الحامض (المجم الوسيط) قال المالكية الذهب والفضة المنعششان بد رحا في الاستعمال دواخ الخالص من الغش وجبت زكاتها كخالص سواء ، وإن لم يروجها في الاستعمال كروج الخالص ، وأما أن يبلغ الصافي فيها نصيباً أولاً ، فإن بلغ نصيباً زكى الخالص ، وإلا فلا . هامش الفقه (٥٤٢/١)

(٢) وقالت الحنفية الذهب المخلوط بالفضة إن علب فيه الذهب زكى زكاة ذهب ، واعتبر كله ذهباً ، ورد عنـ
فيه الفضة ، فحكمه كله حكم الفضة في الزكاة . فإن بلغ نصيباً زكى ، وإلا فلا ، أما إن كان الغالب حاسـ
فإن راجح في الاستعمال دواخ الفضة ، وبلغت قيمته نصيباً زكى كالفرد . وكذلك يركب زكاة الفضة إن كان
الخالص فيه يبلغ نصيباً . هامش الفقه (٥٤٢/١) ط در الكتاب المصري

(٣) السفد اسم قرية من قرى سمرقند

فتحت عنوة غير أنها عشرية أيضاً لأنه جعل خراجهم حفظ الثغر.
 وإذا أدى الخراج وجب عليه أنه يؤدي بنية العشر، ثم ينظر إلى فضل العشر
 على الخراج فيؤدي. قال المبد - رضي الله عنه - : وكان بعض العلماء يؤدي العشر
 إلى الفقراء عن ضياعه بدر نجم
 ولو دفع الزكاة إلى مطلوبه المعسر ثم دفعه إلى الطالب قضاء ما عليه يباح ذلك إن
 كان غير شرط، وإن كان بشرط لا يباح.

مطلب

يبدأ بالصدقات للأقارب^(١) ثم الموالى ثم الجيران

ويبدأ بالصدقات من الأقارب ثم الموالى ثم الجيران. وإذا دفع إلى آخر دراهم،
 وقال تصدق بها يجوز دفعه إلى ولده الكبير^(٢)، وامراته إذا كانوا فقراء ولا يسك منها
 لنفسه

ليس للأغنياء في بيت المال نصيب. إلا إذا كان عالماً فرغ نفسه لتعليم الناس الفقه
 والقرآن [١/٢٠] أو قاضياً - وعلي - رضي الله عنه - أعطى فقراء حملة القرآن.

مطلب

في جواز دفع الزكاة إلى الصبي

والذي له فضل على مسكنه وكسوته قدر نصاب لا يحل له الصدقة.
 صبي يعقل الأخذ، ولا ماله له يجوز دفع الزكاة إليه، وإن كان لا يعقل الأخذ
 لها يجوز.

(١) روى مسلم في صحيحه [٤٢ - (٩٩٨)] كتاب الزكاة، ١٤ - باب فضل التمتة والصدقة على الأقربين
 والروح والأولاد والوالدين، عن أنس بن مالك. وقال النووي في قصة ميمونة حين أعتقت جارية فقال لها
 رسول الله ﷺ «لو أعطيتك أخراك، كان أعظم لأجرك» فيه فضيلة صلة لأرحام والإحسان إلى الأقرب
 وأنه أفضل من العتق شرح مسلم للنووي (٧/٧٥)

(٢) روى البخاري في صحيحه (١٤٢٢) ٢٤ - كتاب الزكاة، ١٧ - باب إذا تصدق على ابنه وهو لا يشعر، عن
 معن بن يزيد قال: سألت رسول الله ﷺ أنا وأبي وجدي، وحطت عني فأنحكيت وحاصمت إليه، وكان
 أبي يريد أخرج منائير يتصدق بها فوضعها عند رجل في المسجد، فبحثت فأخذتها فأتته بها فقال: والله ما
 ليالك أردت فخاصمتك إلى رسول الله ﷺ فقال: «لك ما نويت يا يزيد، ولك ما أهدت يا معن»

وإذا وجد معدن في دار رجل^(١) فهو للواجد بالاتفاق .
ويجوز دفع الزكاة إلى معتوه لها إلى مجنون لأنه لا يعقل الاخذ .
له ضيعة أو حوائث يستغنى بغلتها لا يحل له الزكاة .
امراة الغني إذا لم يوسع الزوج عليها تحل لها الصدقة .
عنده مصحف يساري ألف درهم لا يحل له الزكاة . ولو أعطاه الدراهم بنية
الزكاة ليعطي الفقراء فخلط بدراهم نفسه ثم أعطى غيره لا يجوز عن الموكل .
ويضمن مال نفسه ما أعصره أهل الجبال يعلقون مواشيهم شهراً في الشتاء ،
ولا يسقط عنهم الصدقة .
نصراني يكتسب ، ولا يفضل منه لا يؤخذ منه خراج رأسه إذا دفع دراهم
ليصدق لها تطوعاً فلم يفعل حتى نواها الأمر من الزكاة يجوز .
يجوز الصلح من قوم مع أهل الحرب على صلح بني تغلب .
وإذا حال الحول على مال التجارة^(٢) . قال أبو حنيفة - رضي الله عنه - يغرّم
بأوفر الثمنين .

الصدقة محرمة على آل علي^(٣) ، والعباس ، والعقيل والحارث بن عبيد
المطلب ، ولا يحل أيضاً للمحرم .

(١) ومن وجد في داره معدناً أو ركازاً فله فيه لا يجب فيه بالخمس ، ويكون ملكاً لصاحب الدار ولا يهرق ميسر
وجد الكثر والمعدن بين أن يكون رجلاً أو امرأة أو عبداً كذا قالت الحنفية ، وأما الحنابلة فقالوا : إن كان
المعدن جامداً أو كان مستخرجاً من أرض مملوكة فهو لملكها ولو كان المستخرج غيره ، لأنه يملكه بملكه
الأرض . هامش الفقه (١/٥٤٢ ، ٥٤٤)

(٢) الشافعية قالوا : تجب زكاة عروض التجارة بشروط ستة ثم ذكر منها في الشرط الرابع مصي حول من وقت
ملك العروض ، فإن لم يمض حول من ذلك الوقت ، فلا تجب الزكاة فيها والحنابلة قالوا : تقوم عروض
التجارة عند تمام الحول ، ويكون التفويض بما هو أنفع للعقراء من ذهب أو فضة ، سواء أكان من نقد البلد أم
لا . هامش الفقه (١/٥٣٧ ، ٥٤٠)

(٣) انظر إلى ما رواه البخاري في صحيحه (١٤٩١) ٦٢- باب ما يذكر في الصدقة للنبي ﷺ عن أبي هريرة
قال : أخذ الحسن بن علي - رضي الله عنهما - ثمرة من تمر الصدقة فجعلها في فيه ، فقال النبي ﷺ : «كخ
كخ» ليطرحها ثم قال : «أما شعرت أنا لا نأكل الصدقة» وقال النووي في شرح مسلم (٧/١٥٥) : لم يرم
الزكاة على النبي ﷺ وعلى آله وهم أبو هاشم ويو عبد المطلب هـ ، منعب الشافعي وموافقيه ، وه قال
بعض المالكية وقال أبو حنيفة ومالك : هم أبو هاشم خناسة ، وقال القاسمي وقال بعض العلماء هم قريش
كلها

قال محمد: إذا تصدقت ببعض الدم غير نية الزكاة تمحو عن الزكاة ذلك البعض حلاًقاً لأبي يوسف.

ولا خلاف أنه إذا تصدق بجميع ماله لا ينوي عن الزكاة سقط عنه زكاته

مطلب

إن سقط الصوم للكبير أو مرض لا يسقط صدقة الفطر

قال الطحاوي: الصاع^(١) ثمانية أرطال قدر يوم وليلة وأما الشعر يتفاوت من سقط عنه صوم الشهر لكبير أو لمرض، لا يسقط عنه صدقة الفطر - وما ملك من النصاب بعد الحول عند محمد يسقط من الزكاة بقدر النصاب والوقص فيه سواء

مطلب

بيت المال أربعة أقسام

الفضة التي ثلثها فضة والباقي صفر^(٢) كالفضة الخالصة. في الزكاة جملة ما في بيت المال أربعة أقسام. الصدقات، وما يضم إليها يصرف إلى ما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ وسهم المؤلفة قلوبهم^(٣) ساقط.

الثاني: في الغنائم. ويصرف في الحاصل إلى اليتامى والمساكين وابن السبيل.

(١) الصاع أربعة أمداد، والمد رحلان ويقدر الصاع بالكيل المصري بقدرين وثلاث. فالراجب من الفصح مدح ومدس مصري عن كل فرد، والكيل المصرية تكفي سبعة أفراد إذ ورد عليها مدس قدح، ويجب من التمر والشعير والزيب صاع كامل فالكيل المصرية تجرى عن ثلاثة ويبقى منها قدح مصري، ويحوز نه أن يشرح قيمة الزكاة الواحدة من النقود بل هذا أصل، لأنه أكثر مفعلاً للفقراء، كما قالت الحنفية هامش الفقه (١/٥٥٥، ٥٥٦) ط فار الكتاب المصري

(٢) المالكية قالوا: الذهب والفضة المعشوشان إن راجبا في الاستعمال دوايح الخالص من الفس وحت زكاتها كخالص سواء، وإن لم يروح في الاستعمال كرواح الخالص، فأما أن يبلغ الصافي منها مدحاً أو لا، فهو بلغ نصيباً ركني الخالص، وإلا فلا. والحنفية قالوا: إن كان المال النحاس فإن واح في الاستعمال روح النقد، وبلغت قيمته نصيباً زكى كالنقد هامش الفقه (١/٥٤٢)

(٣) «المؤلفة قلوبهم» هم كفار يعطون منها ترغيباً في الإسلام، وكو كانوا من بني هاشم وقبل هم مسلمون حديثوا عهد بالإسلام فيعطون منها ليتسكن الإيمان في قلوبهم، وعلى القول الثاني، فتحكمهم بقوله يسبح، فيعطون من الزكاة الآن، وأما على التفسير الأول فهي قضاء حكمهم وعنده خلاف كذا، فإن المالكية هامش الفقه (١/٥٥١)

الثالث: الخبرة والخراج ومال بني نجران، وسي نعلب .

وما أخذ العاشر من تجار أهل الحرب، وتجار أهل الذمة . ويصرف إلى ما فيه صلاح دار الإسلام والمسلمين نحو سد الثغور، والمقاتلة وأمرائهم وأعطياتهم وسلاحهم وكراعهم وأجرائهم لقاتلوا أعداء الله ويفتحون البلاد، ويصرف إلى أمن الطرق، وإلى إصلاح القناطر، وكري الأنهار العظام، التي فيها مصلحة المسلمين، وإلى أرواق الولاة والقضاة والمحسنيين والمفتين والمتعلمين .

والرابع: ما أخذ من ثروة الميت، إذا مات بلا وارث، والباقي من فرض الروح والزوجة إذا لم يترك سوءه . يصرف إلى نفقة المرضى وأدويتهم وعلاجهم إذا كانوا فقراء، وإلى نفقة اللقيط، وعقل جنائته ، وإلى نفقة من هو عاجز عن الكسب، وليس له من يقضي نفقة عليه .

علوي له مشاهرة من الخراج لا يصلح هبتها قبل القبض، ولا يورث ، ولا يصير له قبل القبض . وعن أبي يوسف إذا دفع السلطان الخراج جاز، وهو بمنزلة الجائزة والله أعلم .

كتاب الصوم^(١)

أمة أفطرت متعمدة وقد أجهدوا غسل الثياب، حتى خافت على نفسها،
قضت يوم.

الدمع إذا دخل فم الصائم فابتلعه يفسد^(٢) صومه

الدم إذا خرج من الأسنان ودخل الخلق، والدم غالب فعليه القضاء، ولا
كفارة عليه.

وإن كانت الغلبة للبراق فلا شيء عليه، ولو ابتلع لوزة رطبة فعليه القضاء،
والكفارة^(٣). وفي الجوزة الرطبة كفارة.

فبمن لدغته الحية في نهار رمضان، وقيل له: إن ذلك الدواء ينفعه فلا بأس بشربه.

ولو أكل بزاق غيره يفسد صومه، ولا كفارة عليه^(٤). ولو سافر في نهار
رمضان ثم رجع إلى أهله يحمل شيئاً نسيه فأكل في منزله فعليه الكفارة
والقضاء.

إذا أفطر في التطوع بسؤال صاحب البيت وهو أخ من إخوانه لا بأس به كذا
عن أبي حنيفة ومحمد. ويكره ذلك في قضاء رمضان، وفي الجامع الصغير.

(١) الصيام فرض عين على كل مكلف قادر على الصوم، وقد فرض في عشر من شهر شعبان بعد الهجرة
بسته ونصف، ودليل فرضيته الكتاب والسنة والإجماع، أم الكتاب قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ
عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ إلى قوله «شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن» ومن السنة: قوله ﷺ: «بني الإسلام
على خمس» وذكر فيه وصوم رمضان، والإجماع بعد اتفقت الأمة على فرضيته. الفقه (١/٤٨٠)
(٢) بهامش المخطوط وهذا إذا كثر بحيث يجد ملوحتة في جميع المم وأما إذا قل كقطر أو قطرتين لا يفسد كذا،
في فيه المعنى

(٣) الحنيفة قالوا: يوجب القضاء والكفارة أمران. الأول أن يتناول عذاء أو ما في معناه بدون عذر شرعي، فيل
إليه الطبع، وتنقصي به شهوة البطن. والثاني أن يقضي شهرة المرح كاملة والشامعية قالوا: ما يوجب
القضاء والكفارة يحصر في شيء واحد وهو الجماع والحنابلة قالوا: القضاء والكفارة بوجه، النوع في نهار
رمضان والمالكية قالوا: موجبات القضاء والكفارة. الجماع وإخراج القيء وتعمده، ووصول مائع إلى الخلق
سواء كان المائع ماء أو غيره. الفقه (١/٤٩٥-٤٩٨)

(٤) ومنه ابتلاع ريق زوجته للتلذذ به، ومنه ابتلاع حبة حنطة أو مسحة من شارب معه، لأنه يتلذذ بها، إلا إذا
ضغنها فتلاشت ولم يصل منها شيء إلى جوفه كذا الحنيفة في الفقه (١/٤٩٦)

إن خاف أن يزداد عينه وجعاً أو حماء شدة جاز له الإفطار^(١) .
 إذا رأى الوالي هلال شوال وحده لا يخرج، ولا يأمر بالخروج، ولو رأى
 الهلال في الرستاق، وليس هنالك وال ولم يأت المصر ليشهد. والرجل ثقة صاموا
 بقوله وكذلك اثنان عدلان في هلال شوال^(٢) إذا رأى صائماً يأكل ناسياً يخبره إلا
 إذا كان يضعف عنه فإذا أكل يتقوى عليه لا يخبره.

قال الفقيه أبو جعفر: لا يعتمد على رؤية الهلال بالنهار، وهو قول عمر،
 وعثمان، وعلي، وابن مسعود وعبد الله بن عمر -رضي الله عنهم-

مطلب

يوم نحركم يوم صومكم

وما يروى أن «يوم نحركم يوم صومكم» كان وقع ذلك العام بعينه فلما هو

يتفاوت

وإن شئت فاحسب كره أبو حنيفة -رحمه الله- للصائم المباشرة الفاحشة .
 صوم يوم الشك^(٣) عن رمضان يكره، ولو تبين أنه من رمضان يجوز عنه
 ويكره.

وإن قال إني صائم إن كان اليوم من رمضان فهو غير صائم لا يجوز صومه.

(١) قالت المالكية: وأما المتأول تأريلاً بعيداً فهو المستند في فطره إلى أمر غير موجود وعليه الكفارة وله أيضاً
 امثلة منها أن من عادته الحمى في يوم معين، فبيت نية الفطر من الليل ظاناً أنه مباح، فعليه الكفارة، ولو حم
 في ذلك اليوم. هامش الفقه على المذاهب الأربعة (٤٩٩/١)

(٢) المالكية قالوا: يشبه هلال شوال برؤية العادلين أو الجماعة المستعينة، وتكفي رؤية العدل الواحد في حق
 نفسه ويجب عليه أن يفطر بالنية فلا ينوي الصوم ولكنه لا يجوز له أن يأكل أو يشرب أو نحو ذلك من
 المفطرات، ولو أمن اطلاع الناس عليه والشاعية قالوا: تكفي شهادة العدل الواحد في ثبوت هلال
 شوال والحنابلة قالوا: لا يقل في ثبوت شوال إلا رجلان عدلان يشهدان بلفظ الشهادة. هامش الفقه
 (٤٨٩/١)

(٣) يوم الشك قال الحنيفة: هو آخر يوم من شعبان احتمال أن يكون من رمضان، وذلك بأن لم ير الهلال بسبب
 عيم بعد غروب يوم التاسع والعشرين من شعبان والشاعية قالوا: هو يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث
 الناس برؤية الهلال لينته. ولم يشهد به أحد، أو شهد به من لا تقبل شهادته وكذا قال المالكية. وإن الحنابلة
 فقالوا: هو يوم الثلاثين من شعبان إذا لم ير الهلال لينته مع كون السماء صحوماً لا علة بها. هامش الفقه
 (٤٨٩/١ ٤٩٦)

ولو قال أنا صائم من رمضان إن كان عن رمضان^(١) وإن لم يكن فاما صائم من التطوع يجوز

مطلب

في صوم الشك

لا يجعل بالاكل في يوم الشك، فإن ظهر أنه من رمضان صام، وإن قارب وقت الروال، ولم يأت الخبر أفطر، وإن نرى عن التطوع أجزاءه.

مطلب

يستحب يوم الفطر خمس وفيه أداء المسافر صدقة الفطر^(٢)

عن أبي يوسف - رحمه الله - يستحب يوم الفطر خمس قبل الخروج: السواك، والاغتسال، والتطيب، وإخراج الصدقة، وأن يُطعم شيئاً، ويستحب أن يلبس من أحسن الثياب^(٣).

والمسافر يعطي صدقة الفطر، ويكتب إلى أهله فيعطون عن أنفسهم حيث كانوا، وإن أعطى عنهم في موضعه جاز.

الحنطة أولى من الدقيق [٢١/ب] والدراهم في صدقة الفطر.

(١) وقال الشافعية: وإذا أصبح يوم الشك مفطراً، ثم تبين أنه من رمضان وجب الإمساك باقي يومه ثم قصه بعد رمضان على الفور، وإن موى صيام يوم الشك على أنه من رمضان، فإن تبين أنه من شعبان لم يصح صومه أصلاً لعدم نيته. والحاوية قالوا: يكره صومه تطوعاً، إلا إذا وافق عادة له أو صام قبله يومين فأكثر هامش الفقه (١/ ٤٩٠، ٤٩١)

(٢) المالكية قالوا: من وجبت عليه زكاة الفطر وهو مسافر يندب له إخراجها عن نفسه ولا يجب إذا كانت عادة أهله الإخراج عنه أو أوصاهم به، فإن لم تجر عادة أهله بذلك أو لم يوصهم، وجب عليه إخراجها عن نفسه هامش الفقه (١/ ٥٥٨) ط دار الكتاب المصري

(٣) يندب للصلاة العبدان الغسل باتفاق ثلاثة من الأئمة. وقال الحنابلة: أنه سنة ويندب التطيب والسترين يوم العيد، أما النساء فلا يندب لهن ذلك خشية الافتتان ويندب لهن الرجال والنساء أحسن ما لديهم من الثياب، سواء كانت جديدة أو مستعملة ويندب أن يأكل قبل خروجه إلى المصلى، وأن يكون المأكول تمرً ووتراً ويوم الأضحى يندب تأخير الأكل حتى يرجع من الصلاة. الفقه على المذهب الأربعة (١/ ٢٣١) هـ دار الكتاب المصري

أفضل أوقات أداء صدقة الفطر بعد طلوع الفجر - قبل صلاة الإمام العيد^(١)،
ولو عجل بعد وجوب سببه يجوز. ولو أخر لا يسقط عنه .
قال أبو حنيفة - رضي الله عنه - : إذا شهد واحد على الهلال فصاموا ثلاثين فلم
يروا هلال شوال لم يفطروا حتى يصوموا يوماً آخر .
إذا مص سكرة حتى دخل الماء حلقه فعليه القضاء والكفارة . لا بأس بأن يستنقع
في الماء، ويصب الماء على وجهه ورأسه .
عن أبي يوسف إذا ذرعه القيء أقل من ملء فيه رجع إلى حلقه أو ارتجعه لا
يكون مفطراً^(٢)، ولو ذكر الناسي فلم يتذكر وأكل يفسد صومه، وإذا أفطر نسيًا
فالأولى أن يقضي . ولو شهدوا على هلال الفطر أنهم رأوه البارحة وذلك بعد
الزوال أفطروا^(٣). وقال أبو حنيفة - رحمه الله - خرجوا اليوم الثاني إلى العيد .
إذا تذكر الناسي وفي فمه لقمة فابتلعها فعليه القضاء والكفارة . وإن أخرجها
من فيه ابتلعها لا كفارة عليه .
كل مريض علم أن الصوم يزيد في ذلك المرض أو في ذلك الوجع حل له
الإفطار .

قال محمد : ليس عليه صدقة الفطر حتى يملك مائتي درهم أو متاعاً هو عنه

(١) المالكية قالوا : يندب إخراجها بعد فجر يوم العيد، وقبل الذهاب لصلاة العيد، ويجوز إخراجها قبل يوم
العيد يوم أو يومين، ولا يجوز أكثر من يومين على المعتقد الشافعية قالوا : يس إخراجها أو يوم من أيام
عيد الفطر بعد صلاة الفجر وقبل صلاة العيد، ويكره إخراجها بعد صلاة العيد . والحنابلة قالوا : الأفضل
إخراجها في يوم العيد قبل الصلاة، ويكره إخراجها بعدها هامش الفقه (١/٥٥٦.٥٥٨)

(٢) المالكية قالوا : إخراج القيء وتعمسه، سواء ملأ الفم أو لا، فمن فعل ذلك عمدًا بدون علة وجب عليه
القضاء والكفارة، أما إذا غلبه القيء فلا يفسد الصوم إلا إذا رجع منه ولو غلبه فيفسد صومه، وهذا
بخلاف البنعم إذا رجع، فلا يفسد الصوم، ولو أمكن الصائم أن يطرحه وتركه حتى رجع هامش الفقه
(١/٤٩٨)

(٣) ثبت هلال شوال برؤية عدل أو عدلين بتفصيل المناهب ولا يشترط في ثبوت الهلال ووجوب الصوم
بمقتضاه على الناس حكم الحاكم ولكن لو حكم بثبوت الهلال بناء على أي طريق في مذهبه وجب الصوم
على عموم المسلمين، ولو خالف مذهب البعض منهم لأن حكم الحاكم يرفع الخلاف، وهذا متفق عليه، لا
بعد الشافعية قالوا : يشترط في تحقيق الهلال ووجوب الصوم بمقتضاه على الناس أن يحكم به الحاكم، فمن
حكم به وجب الصوم على الناس، ولو وقع حكمه عن شهادة واحد عدل الفقه وهامش الفقه (١/٤٤٨)

مستغني تبلغ قيمته مائتا درهم.

والمجمع عليه أنه لا يفطر إذا رآوا الهلال بالنهار حتى يرى بعد تغيب الشمس^(١) ، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف -رحمي الله عنهما-

عن محمد -رحمه الله- في الطين الأرمني^(٢) كفارة لأنه دواء قيل لمحمد: الطين الذي يبخارى قال لا أدري ما هذا.

عن أبي يوسف قال: كل طعام يؤكل منه بقل أو غيره أو يتداوى به يتعمد الصائم ذلك فعليه القضاء والكفارة.

مطلب

الملح وحده لا يوجب الكفارة

الملح وحده لا يوجب الكفارة.

يوم الشك إن كان يصوم ذلك اليوم تطوعاً قبل ذلك فالأفضل أن يصومه تطوعاً.

إذا مضت ليلة من رمضان ثم قال لها: أنت طالق ثلاثاً ليلة القدر لما يقع الطلاق مالم يمض الرّضان كله من قابل. ولو قال ذلك في آخر شعبان طلقت إذا تسليخ شهر رمضان. ويمع من وطنها [١/٢٢].

إذا مضت العشر الأوائل، يوم عاشوراء هو اليوم العاشر كذا عن قتادة^(٣) والحسن وسعيد ورووا في ذلك حديثاً مرفوعاً.

(١) وجدت في الفقه على المذهب الأربعة (١/٤٨٨) ط هو الكتاب المصري وإذا روي الهلال نهاراً قبل الروا أو بعده وجب صوم اليوم الذي يليه إذا كانت الرؤية في آخر شعبان ووجب أفطر اليوم الذي يليه إذا كان آخر رمضان ولا يجب عند رؤية الهلال الإمساك في الصورة الأولى، ولا الإفطار في الثانية وهذا حكم عند المالكية والحنفية وخالف الشافعية والحنابلة في الهامش قالوا إن رؤية الهلال نهاراً لا عورة بها وزعموا المعتبر رؤيته بعد الغروب

(٢) قال الحنفية وكذا إذا أكل طيناً غير أرمي إذا لم يعتد أكله، أما الطين الأرمي وهو معروف عند المطربين فإنه يوجب الكفارة مع القضاء. أو أكل ملحاً كثيراً دفعة واحدة، فإن ذلك مما لا يقبله الطبع، ولا تقضي به شهوة البطن، أما أكل القليل منه، فإن فيه الكفارة مع القضاء لأنه يتلذذ به عادة حامش الفقه (١/٥٠ - ٥١)

(٣) قتادة بن دعلامة بن قتادة بن عزيز بن عمرو بن ربيعة بن عمرو بن الحارث بن سدوس أبو الخطاب السدوسي، المصري، ثقة ثبت أخرج له أصحاب الكتب الستة، توفي (١٠٧)، انظر ترجمته تهذيب التهذيب (٨/٣٥١)، تقريب التهذيب (٢/١٢٣)، خلاصة تهذيب الكمال (٢/٣٥٠)، الكاشف (٢/٣٩٦)، تاريخ البخاري الكبير (٧/١٨٥)، المرح والشعيل (٧/٧٥٦)، ميراث الاعتدال (٣/٣٨٥)، لسان الميراث (٧/٣٤١)، سير أعلام السلاء (٥/٢٦٩)

وعن محمد في الطين إن كان يشتبه فعليه الكفارة وإن كان لا يشتبه . ولا يؤكل فعليه القضاء ولا كفارة عليه .

مطلب

في رؤية هلال رمضان وشوال

وإذا مضى من شعبان تسعة وعشرون يوماً طيب الهلال^(١) ، فإن لم يكمل شعبان ثلاثين يوماً .

يثبت هلال رمضان بشهادة واحد مسلم أو امرأة واحدة مسلمة ، وإن لم يكن عدلاً بعد أن يكون شهادته أنه رأى خارج المصر . أو رأى في المصر ، وفي السماء علة تمنع العامة من التساوي في رؤيته . وإذا لم يكن بالسماء علة فلا بد من قوم كثير والفطر والصوم سواء . وقيل : خمسون على عدد القسامة .

وللمريض أن يفطر وإن أطاق الصوم كالمافر .

ولو قال : لله علي صوم هذه السنة لا يصوم خمسة أيام : الفطر والأضحى ، وأيام التشريق^(٢)

ولو قال لله علي صوم سنة ذكر منكراً فصام جملة فعليه أن يصوم خمسة وثلاثين يوماً .

ويستحب للصائم تعجيل الإفطار^(٣) ، وتأخير السحور إذا عمل في الإبريسم فصار ريقه أصفر فابتلعه فسد صومه . ولو جامع مكرهاً فعليه القضاء والكفارة .

(١) يفترض على المسلمين حرص كفاية أن يلتصقوا الهلال في غروب اليوم التاسع والعشرين من شعبان ورمضان حتى يتبينوا أمر صومهم وإفطارهم ، ولم يخالف في هذا سوى الحنابلة فقالوا إن التماس الهلال مندوب لا واجب ، ولا يحفى أن رأي غيرهم هو المعقول ، لأن صيام رمضان من أركان الدين . وقد علق على رؤية الهلال فكيف يكون طلب الهلال مندوباً فقط العفة (١/٤٨٨)

(٢) الجمعية قالوا الصوم المكروه تحريماً هو صوم أيام الأعياد والشرق ، وإذا صامها انعقد صومه مع الإثم . وإن صامها ثم اعتدما لا يلزمه القضاء ومكروه تنزيهاً صوم يوم عاشوراء منصرفاً عن التاسع أو الحادي عشر والمالكية قالوا يكره صوم رابع الحر ، ويستثنى من ذلك للفاون ونحوه كالمتنع ، ومن لزمه هدي يقص في حج أو عمرة فإنه يصومه ولا كراهة هامش العفة (١/٤٩٥)

(٣) يستحب للصائم أمور منها تعجيل الفطر بعد تحقق الغروب ، وقبل الصلاة . ويندب أن يكون على وطب ، منبر ، فملوه ، فماء ، وأن يكون ما يفطر عليه في ذلك وتراً ، ثلاثة فأكثر ، ومنه السحور على شيء وإن قل .

مطلب

في الوعيد في تنظيم النيروز

لا يكره صوم النيروز إذا قصد مخالفة المجوس، أو كان يصوم يوماً يوافق النيروز ذلك اليوم. ويكره أن يصومه تعظيماً للنيروز^(١) والأفضل أن يصومه مع غيره.

وعن أبي حفص الكبير قال: لو أن رجلاً عبد الله تعالى خمسين سنة ثم أهدى يوم النيروز إلى بعض المشركين بيضة يريد به تعظيم ذلك اليوم فقد كفر، وهبط عمله، يعني تعظيمه على دين المجوس

الصائم إذا دخل حلقه الماء أو ذرعه القيء، وظن أن ذلك يفطره فأفطر هو جاهل فعليه القضاء ولا كفارة عليه. ولو احتجم أو اكتحل^(٢) فظن أن ذلك يفطره فأفطر وهو جاهل لا كفارة عليه.

إذا بلغه الخبر في الحجامة^(٣) أو أفسى بالإفطار وإن لم يكن شيء من هذا فعليه القضاء والكفارة.

إذا وقف الإمام يوم النحر بعرفة [٢٢/ب] وعلم من رأى الهلال أنه يوم النحر إلا أنهم كانوا لم يشهدوا. أو شهدوا، ولم يقبل الإمام فحجهم تام.

من شك في طلوع الفجر فأحب إلي أن يدع الأكل، ولو أكل فصومه تام.

«ولو جرعة ماء لقوله ﷺ «تسحروا فإن في السحور بركة» وكلما تأخر كان أفضل» الفقه (٥١١/١)

(١) ومن الصوم المكروه صوم يوم الجمعة وحده، والنيروز، والمهرجان، وصوم يوم أو يومين قبل رمضان. من الصوم المكروه صوم يوم النيروز، ويوم المهرجان منفردين بدون أن يصوم قلها أو بعدها ما لم يوافق ذلك عادة له فإنه لا يكره عند ثلاثة، وقال الشافعية: لا يكره صومهما مطلقاً الفقه (٤٩٤/١).

(٢) الحجة قالوا: يكره للصائم أمور ثم ذكروا: فعل ما يظن أنه يضعفه عن الصوم كالصعد والحجامة، أما إذا كان يظن أنه لا يضعفه فلا كراهة وأما ما لا يكره ذكر أموراً ومنها: الاكتحال ونحوه وإن وجد أثره في حلقه، والحجامة ونحوها إن كانت لا تضعفه عن الصوم. والمأكلية قالوا: ومن المكروه الحجامة والصعد للصائم إذا كان مريضاً وشك في السلامة من زيادة المرض التي تؤدي إلى الضرر

(٣) دوى البخاري في صحيحه (١٩٣٨، ١٩٣٩) ٣٠- كتاب الصوم، ٢٢- باب الحجامة والقيء للصائم كليهما عن ابن عباس ولفظه في الثاني: «احتجم النبي ﷺ وهو صائم» وفي أول الساب قال البخاري: «كان بن عمر رضي الله عنهما - يحتجم وهو صائم، ثم تركه، فكان يحتجم بالليل، واحتجم أبو موسى ليلة ثم ذكر عن عائشة أنهم كانوا يحتجمون عندها فلا تنهي

وعن أبي حنيفة رضي الله عنه - إن كان في موضع يستبين الفجر يأكل حتى يستبين المعجر . وإن كانت السماء متفجمة وهو يشك لا يأكل ، ولو أكل وأكثر رآه أن الفجر طالع حين أكل يجب القضاء . وعلى هذا لشك في غروب الشمس الصبي^(١) إذا بلغ في نهار رمضان فليس عليه قضاء ذلك اليوم .

قال أبو يوسف: كانوا يكرهون أن يتبعوا رمضان صياماً قال مالك: أكره أن يتبع رمضان بست من شوال^(٢) . وقال : ما رأيت أحداً من أهل الفقه والعلم يصومها . ولم يلعنا عن أحد من السلف . وأهل العلم يكرهون ذلك ، ويخلفون بدعة وأن يلحق أهل الجهل هذا بـرمضان .

حكى محمد هنا عن مالك ، ولم يذكر خلافة .

ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند أبي حنيفة ومحمد - رضي الله تعالى عنهما - قال محمد: وإن تجزى أولى أن يضمه يوماً

ويستحب أن يصوم قبل عاشوراء يوماً وبعده يوماً خلافاً لأهل الكتاب^(٣) .

وإذا أفطر بشيء من الخلوة ثم وجد طعام الخلوة في فمه في الصلاة لا تقصد صلاته .

أهل هلال رمضان ليلة الإثنين فعند القاضى يوم الإثنين ، ولم يرو عشية

(١) الشافعية قالوا . من شروط الوجوب الملوغ فلا يجب الصيام على الصبي ولكن يؤمر به لبع سنين إذ أطاقه ، ويصرب على تركه لعشر سنين وواظهم الحنفية أما المالكية قالوا لا يجب على الولي أمر بالصبي بالصيام ولا يندب . والحنابلة قالوا المعول في ذلك على القدرة والطاقة . هــش المـعـه (١/٤٨١)

(٢) يدب صوم ستة من شوال مطلقاً بلون شروط عند الأئمة الثلاثة ، وحالف المالكية ، والأصل أن يصومها متتابعة بدون فاصل عند الشافعية والحنابلة ، أما المالكية قالوا يكره صوم ستة أيام من شوال بشروط أن يكون الصائم ممن يقتدى به ، أو يخاف عليه أن يعتقد وجوبها ، وأن يصومها متصلة بيوم المظفر . وأن يصومها متتابعة ، وأن يظهر صومها وإن اعتقد أن وصلها يوم العيد سنة فبكره صومها والحنفية قالوا نستحب أن تكون متفرقة في كل أسبوع يومان الفقه وهـاشـه (١/٤٩٣) .

(٣) روى البخاري في صحيحه (١-٢٠) ٣٠- كتاب الصوم ، ٦٩- باب صوم يوم عاشوراء ، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت . كان رسول الله ﷺ أمر بصيام يوم عاشوراء ، فما فرض رمضان كان من شاء صام ومن شاء أفطر . وفي حديث خنفة عن ابن عباس قدم النبي ﷺ المدينة فرأى اليهود تصوم يوم عاشوراء فقال ما هذا ؟ قالوا هذا يوم صالح ، هذا يوم نجى الله بني إسرائيل من عدوهم فصامه موسى قال : « فأنا أحق بموسى منكم » ، فصامه ولهم بصيامه

الأحد هلالاً والسماء مصحبة . وكان صومهم ثمانية وعشرين يوماً فأفتى العلماء أن لا يتركوا التراويح ، ولا يفطروا ، وأن قضاء القاضى لا ينفذ .
إنما يكره للصائمة أن تذوق شيئاً إذا لم يكن ضرورة فإذا كان روجها سمين الخلق يذوق .

كتاب المناسك^(١)

بناء الرباط بحيث ينتفع به المسلمون أفضل من الحجة الثانية وعن أبي حنيفة -رضي الله عنه- أن الصدقة أفضل من حجة التطوع

عن أبي حنيفة -رحمه الله- قال خلقت رأسي بمكة، وخطأتي الحجام في ثلاثة أشياء: (١) فلما أن جلست [١/٢٣] قال لي استقبل القلعة.

(٢) وتناولته الجانب الأيسر فقال: ابدأ بالأيمن.

(٣) ولما أردت أن أذهب قال: ادفن شعرك فرجعت فدفنت.

إذا قال إن عافاني الله تعالى فعلي الحج فعليه الحج وإن لم يقل الله.

وعن ابن المبارك في تقليم الأظفار^(٢)، وحلق الرأس في الشعر قال: لا يؤخر للسنة وقد ورد في الحديث أنه لا يحلق. ولا يقلم أظافيره وإذا أراد أن يضحى يعق الأولى ذلك، ولا يحب تأخيرها.

ولا بأس للمحرم أن ينحر، ويذبح كل شيء إلا الصيد^(٣).

(١) أركان الحج فهي أربعة: الإحرام، وطواف الزيارة، ويسمى طواف الإفاضة، والسعي بين الصفا والمروة، والوقوف بعرفة، وهذه الأركان لو نقص واحد منها بطل الحج باتفاق ثلاثة من الأئمة، وقال الحنفية: للحج ركبتين هما الوقوف بعرفة ومعظم طواف الزيارة. والشافعية زادوا ركبتين على الأربعة وهما: إزالة الشعر وأن يكون ذلك بعد الوقوف بعرفة بعد انقضاء ليلة النحر في الحج الفقه وهامشه (١/٥٦٦)

(٢) الشافعية قالوا: يس لم يرد الإحرام أمور منها: إزالة شعر الإبط والعانة، وقص الشارب، وتقليم الأظفار وحلق الرأس، لمن يتزين به، وإلا أبقاء ولبده ينحر صمغ، وهذا إذا كان عارماً على عدم النصيحة، ولا آخر ذلك إلى ما بعدها، ويس تقديم هذه الأشياء على الغسل في حق غير الحائض والحائض قالوا: ويس به أيضاً أن ينظف قبل إحرامه بأحد شعره، وقلم ظفره، وإزالة رائحة كريهة. هامش الفقه على المذهب الأربعة (١/٥٦٩، ٥٧) طبعه دار الكتب المصرية

(٣) قال الشافعي وآخرون: يحرم عليه ثلث الصيد بالبيع والهبة، وأما لحم الصيد فإن صاده أو صيد له فهو حرام سواء صيد له يذمه أم يعبر إذمه، فإن صاده حلال لنفسه، ولم يقصد المحرم ثم أهدى من لحمه للمحرم أو باعه لم يحرم عليه، وبه قال مالك وأحمد وأبو داود، وقال أبو حنيفة: لا يحرم عليه ما صيد له يعبر إعانة به. شرح مسلم للنووي (٨/٨٥)

حج الفرض أولى من طاعة الوالدين ، وطاعة الوالدين أولى من حج النقل . وإن لم يكن الأب مستغنياً عن خدمته لا يحل له الخروج .

مطلب

في الحاج عن الغير

إذا كان الغالب هو السلامة في الطريق^(١) فالحج فرض وإن كان الغالب خلاف ذلك في الطريق . فالحج ساقط .

قال عمر بن عبد العزيز لرجل : إذا قدمت المدينة وأتيت قبر النبي ﷺ فأقرأه مني السلام .

في الحج عن الميت يؤجر سواء أمره بذلك أو لم يأمره وله أن يخلط بالهد^(٢) . وكذا لا بأس بتقديم النهد في الطريق .

الحاج عن الميت ينفق في طريقه قصداً ، لا يسرف ، ولا يضر ، ولا يدهن ، ولا يحتجم ، ولا يقرض من تلك الدراهم ولا يصرفه بدينار ، ولا يشتري في ذلك منفعة لنفسه ، ولا يشتري به ماء للوضوء ، ولا يدخل به الحمام ، ولا يتداوى . وإذا قام في موضع خمسة عشر يوماً أو أكثر ينفق من مال الميت^(٣) ، وينفق منه ذاهباً وجائئاً إلى بلد الميت . ويعطي من ذلك الخلاق ، وفي دهن السراج ويرد باقي النفقة إلى الوصي فإن وسع عليه الميت وجعل بقية النفقة له . فله ذلك ، وله أن يوسع بقدر الإذن .

(١) والمالكية قالوا : يعتبر أيضاً في الاستطاعة الأمن على نفسه وماله . فمن لم يأمن على نفسه لا يجب عليه الحج ، وكذا من لم يأمن على ماله من ظالم ، لا يجب عليه إلا إذا كان الظالم واحداً . والحاشية قالوا : ومن شروط وجوب الحج أمن الطريق بحيث لا يوجد مانع من خوف على النفس أو المال أو العرض ، أو بحر ذلك . والشافعية قالوا : أمن الطريقين ، فلو كان في الطريق سبع أو قطع طريق أو نحوهما ولا طريق له سوى هذا فلا يجب عليه الحج . هامش الفقه (٥٦٢ ، ٥٦٣)

(٢) الهد أن يخرجوا نفقاتهم على عدد الرفقة

(٣) المالكية قالوا : إذا أوصى الشخص قبل موته بالحج عنه ، وحج عنه بعد الموت ، أو فعلت ذلك ورثته بدون إيصال منه ، بأن استأجروا له بعد موته من يحج عنه ، فإنه لا يكتب للميت أصلاً ، لا فرضاً ولا هدلاً ، ولا يسقط به عنه حجة الإسلام ، إذا كان لم يؤدها حال حياته وهو مستطيع قادر عليها ، وإنما يكون للميت ثواب مساعدة لأجير على الحج . هامش الفقه (١٢٧/١)

وعن ابن المسيب^(١) كان إذا دخل العشر لا يقلم اظافره، ولا يأخذ من شعر رأسه.

قال ابن المبارك: السنة لا يؤخر، وبه أخذ الفقيه قال العمدة رضي الله عنه - وإن عمل الحديث فهو أفضل تعظيماً للخبر، ولا يجب ترك الخلق.

المحرم إذا ألقى ثيابه في الشمس، وفيه فعل كثير فمات [ب/٢٣] من حر الشمس فعليه نصف صاع من حنطة. ولو ألقى ثوبه في الشمس، ولم يقصد قتل القمل فمات القمل من حر الشمس لا شيء عليه.

وعن أبي حنيفة - رضي الله عنه - : الأحسن للحاج أن يبدأ بمكة فإذا قضى نسكه يأتي المدينة، وإن بدأ بالمدينة جاز فيأتي قريباً من قبر رسول الله ﷺ فيقوم بين القبر والمنبر^(٢) مستقبل القبلة فيصلي على النبي ﷺ. ثم على أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - ، ويترحم عليهما.

وعن أبي حنيفة - رضي الله عنه - : الخروج راکباً أفضل من المشي لأنه يسيء خلقه.

ويستحب للذي يخرج إلى الحج أن يرضي خصومه ويقضي ديونه ، ويترك نفقة عياله ، ثم يخرج نفقة طيبة، وعليه أن يتقي الله في طريقه، ويكثر ذكر الله، ويقل غضبه، ويحتمل عن الناس، ويترك ما لا يعينه، ويستعمل السكينة والوقار.

وليس في المناسك دعاء مؤقت وقد روي بعض الأدعية عن النبي ﷺ

عن أبي حنيفة - رحمه الله - أنه يجب الحج على كل مسلم مواسر من لرجال

(١) ابن المسيب هو: سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائد، أبو محمد الفرسفي المخرومي، الحافظي، المدني الأعور، قال ابن المديني لا أعلم من التابعين أوسع علماً منه أصرح له أصحاب الكتب الستة، وتوفي سنة (٩٤، ٩٣، ١٠٠) هـ انظر ترجمته تهذيب التهذيب (١/٨٤)، تقريب التهذيب (١/٣٠٥، ٣٠٦)، الكشف (١/٢٧٢)، الثقات (٤/٢٧٣)، تاريخ البخاري الكبير (٣/٥١٠)، المرح والتعديل (٤/٢٦٢)، سير أعلام النبلاء (٤/٢١٧)

(٢) روى مسلم [٥٠٠ - (١٣٩٠)] كتاب الحج، ٩٢ - باب ما بين الفري والمسر روضة من ريع الحنة، عن عبد الله بن زيد المازني، أن رسول الله ﷺ قال «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة» وإن زيارة قبر المصطفى ﷺ ومشاهدة مهبط الوحي وزيارة العاملين المخلصين في الدود عن دين الله تعالى. وقد بين الفقهاء آداب زيارة قبر النبي ﷺ ومنها أن يصلي عند منبره ركعتين ويصلي بحيث يكون عمود المنبر بعده متكبته وهو موقفه عليه السلام انظر الفقه (١/٦٣١، ٦٣٢)

والنساء^(١) ، إذا كان له مال يحج به سوى المسكن والخدم ومتاع البيت ، ودراهم ودنانير أو عروض يسوي ما يحج به ذاهباً وجائياً راكباً . وإن لم يكن إلا ماشياً أو يكرى عقة الأجير فلا حج عليه .

وعن أبي حنيفة - رضي الله عنه - أنه ليس على الأعمى والمقعّد حجة وإن كان له قائد، ومال كثير، وإذا أبى محرم المرأة الحج معها فليس عليها حج^(٢) .

ولو كان له ألف درهم، وهو يخاف العزوبة فعليه الحج ولا يتزوج إذ كان ذلك وقت خروج الحاج فإن كان قبل ذلك جاز له التزويج^(٣) .

عن أبي حنيفة - رحمه الله - في محرم قتل قملة عليه كسرة، فإن كانت اثنتين أو ثلاثة أطعم قضية من طعام وإن كان كثيراً أطعم نصف صاع .

وعن أبي حنيفة - رضي الله عنه - لا بأس للمحرم أن يحك رأسه ببطون أنامله ولا بأس أن يحك جسده^(٤) أدمى أو لم يدم .

وعن أبي حنيفة - رضي الله عنه - قال : إذا فرغ من طواف الصلوة صلى عند المقام ركعتين [١/٢٤] ثم أتى زمزم فشرب من مائها، وصبت على وجهه، ثم رجع إلى البيت والتزم ما بين الحجر الأسود والباب، ويتشبث بأستار الكعبة، ويضع يده على

(١) من شروط الحج الاستطاعة، وهي القدرة على الزاد والراحلة بشرط أن يكونا رائدين عن حاجياته لأصله وهذا عند الحنفية وعند المالكية هي إمكان الوصول إلى مكة ومواضع السك إمكاناً مادياً، سواء كان ماشياً أو راكباً وسخابة قالوا الاستطاعة هي القدرة على الزاد والراحلة الصالحة لئله ويشترط أن يكونا فضيلين عما يحتاجه من كتب علم ومسكن وخادم ونفقة عياله على الدوام والشافعية قالوا استطاعة بالنفس والعير وفيه تفصيل انظر هامش الفقه (١/ ٥٦٠، ٥٦٣)

(٢) شرط حج المرأة عند المالكية فوق شروط استطاعتها الرجل أن يكون معها زوج، أو محرم من محارمها أو رفقه مأمورة وإذا فقد جميع ذلك فلا يجب عليها الحج أما الحنابلة فقالوا يجب أن يكون معها محرم زوجها أو أحد من محارمها من لا تحل له والشافعية قالوا يجب أن يكون معها زوجها أو محرمها أو سيرة يوثق بهن الشك ما كترو هامش الفقه (١/ ٥٦٢، ٥٦٣)

(٣) وما ذكر في تزويج المحرم ما رواه البخاري في صحيحه (١٨٣٧) ٢٨ - كتاب حراء الصيد، ١٢ - باب تزويج المحرم، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - «أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم»

(٤) يباح له حك الخلد والشعر إذا لم يترتب على ذلك سقوط الشعر، أو الهودم، باتفاق الثلاثة من الأئمة، وقدل الشافعية. يكره للمحرم حك جلده، وشعره، ما لم يترتب عليه سقوط الشعر، وإلا كان حراماً الفقه (٥٧٦/١)

البيت ساعة، ثم يستلم الحجر^(١) ويكبر ثم يرجع.

وقال أبو حنيفة -رضي الله عنه- دخول البيت حسن وإن لم يدخل أحزاه، ولا يضره.

وعن أبي يوسف بإسناده عن عائشة -رضي الله تعالى عنها- قالت: لا بأس بالعمرة في السنة كلها ما خلا خمسة أيام يوم عرفة، ويوم الحرة، وأيام التشريق^(٢) قال محمد: وبه نأخذ وهو قول أبي حنيفة -رضي الله عنه- إلا أنا نقول عشية يوم عرفة. وأما غداة يوم عرفة فلا بأس بالعمرة فيها إلى نصف النهار.

إذا أوصى في السبيل قال محمد: يدفع حاجاً مقطوعاً وعن أبي يوسف قال: لا يجوز إلا أن يدفع إلى الغزو، إذا أوصى بالحج فاجتمع الورثة، وأحسوا عنه رحلاً جازاً.

عن محمد في رجل يريد الحج فخرج لا ينوي شيئاً قال: هو حج^(٣). فإن خرج ولا نية له فأحرم لا ينوي شيئاً فله أن يجعله ما شاء. فإن بدأ بالطواف فهو عمرة.

ولو حج عن ميت قضاء نفسه فأنفق من عند نفسه حتى قضى حجه بنوي عن الميت فهي تطوع وعليهم أن يحجوا عن الميت من حيث مات^(٤). فإن ضاعت

(١) الشافعية قالوا: بدؤوا بالحجر الأسود محدثاً له أو لم يحرره جميع بدنه من جهة الشق لايسر بأن لا يقدم جرة من بدنه على جزء من الحجر المالكية قالوا: أن يجعل الميت وهو الكعبة عن يساره وأن يكون جميع بدنه خارجاً عن الحجر تصاممه. والحنابلة قالوا: صفة لشواطئ بيتها من الحجر الأسود. هامش الفقه (٥٧٩/١). (٥٨٠)

(٢) الشافعية قالوا: تصح العمرة في جميع الأوقات من غير كراهة، إلا لمن كان محرماً بالحج فلا يصح إحرامه بالعمرة فإن أحرم بها فلا يتعد إحرامه. والمالكية قالوا: يصح الإحرام بالعمرة في كل وقت من السنة، إلا إذا كان محرماً بحج أو بعمرة أخرى فلا يصح الإحرام بها حتى يبرأ من أعمال الحج أو العمرة. هامش الفقه (٦٠٨/١).

(٣) الحنفية قالوا: ومن أمور الحج بعد صلاة ركعتين أن يقول بلسانه قولاً مطابقاً لما في قلبه: اللهم إني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني، ثم يليه بعد ذلك. والحنابلة قالوا: يس له أن يقول اللهم إني أريد نسك تعلامي فيسره لي وتقبله مني، وإن حبسني حاس فمحلبي حيث حبسني. والشافعية قالوا: ومنها صلاة ركعتين من الإحرام غير وقت الكراهة ثم يقول عند بدء الإحرام اللهم أحرم لك شعري وبشري ولحمي ودمي. هامش الفقه (٥٦٩/١، ٥٧).

(٤) الحج عن الميت يجوز، قال المالكية. إذا أوصى وقال حجوا عني من مكة. تعين اتباع شرعه بتأخير له من.

النفقة بعد ما خرجة فالحجة عن الميت كذا قال محمد، ولا يرجع على الميت بشيء.
الحاج عن الميت إذا خلط ما دفع إليه بماله يجوز قال محمد: ويجوز الحج
عن الميت.

ولا يرجع الوصي على الذي حج بشيء فإن أخذ المال اتجر به فريح وحج
عن الميت قال أبو حنيفة وأبو يوسف -رضي الله تعالى عنهما- يجزيه الحج خلافاً
لمحمد.

ما تنبته الناس إذا انتبه الأدمي. لا يضمن، ولا ينبت لأن إنبات أحد فهو
مضمون لحق الحرم.

عن أبي يوسف أن كل جمرة يوقف عندها فالأفضل أن يرميها^(١) راجلاً وما
لا يوقف عندها فالأفضل أن يرميها ركباً.

المحجوج عنه حج الفرض إن كان صحيحاً لا يجوز [٢٤/ب] الحج عنه وإن
كان مقعداً، أو لا يتمسك على الراحلة أو مات وأوصى أن يحج عنه أو كان في
السجن يجوز وإن خرج من السجن.

يعتبر الزاد والراحلة^(٢) فاضلاً عن مسكنه وخادمه، وثيابه، وأثاثه، وفرسه،
وسلاحه، وطعامه، وطعام عياله سنة في هذه البلاد التي مدة الحج منها سنة.

وأمن الطريق من شرائط الوجوب^(٣)، وخوف السلطان. كعدم الزاد
والراحلة.

= مكة من يحج عنه ولا يستأجر له من يئده الذي مات فيه وإذا عين مقدار من المال للحج عنه وكان لا
يكفي من يئده الذي مات فيه يمكن استئجار من يحج عنه بشرط إمكان الحج بهذا المبلغ من المال وإذا كان
مقدار المال يمكن الحج به عدة مرات يحج عنه حتى تمام المبلغ هاشم الفقه مختصر (١/٦٢٧)

(١) الشافعية قالوا من واجبات الحج رمي الجمار بأن يرمي جمرة العقبة وحدها يوم النحر والجمرات الثلاث
كل يوم من أيام التشريق الثلاثة التي هي عقب يوم النحر ويدخل وقت الرمي بانتهاء ليلة النحر والحنابلة
قالوا رمي الجمار على الترتيب، ويعلم وصول الحصى إلى الرمي، ولا يصح الرمي في أيام التشريق. لا
بعد الزوال هاشم الفقه (١/٥٦١)

(٢) لمالكية قالوا في شروط الاستطاعة لا يشترط في الاستطاعة القدرة على الراد والراحلة فقوم مقام الراد
الصنعة إذا كانت لا تزوي صاحبها وعلم أو ظن رواجها وعدم كسادها، ويقوم مقام الراحلة القدرة على
المشي. والحنابلة قالوا الاستطاعة هي القدرة على الزاد والراحلة الصالحة لئله، ويشترط أن يكونا ماضيين
عما يحتاجهما هاشم الفقه (١/٥٦٢)

(٣) انظر ما تقدم من أراد الأئمة في تخريجنا

ويشترط للمرأة المحرم، شابة كانت أو عجوز ، وهو ممن لا يحل الماكحة
بينهما على التأييد بنسب أو رضاع حرّاً كان أو عبداً . مسلماً كان أو ذمياً إلا
المجوس .

الصية التي لا تشتت يجرّ أن يسافر بها بغير محرم

كتاب النكاح

عن محمد في رجل بع عسدر رجل بغير إذن مولاه ، فبعله فقال . أحسنت أو أصبت كان إجازة . فكذلك في النكاح ، وكذلك إذا هنأ القوم فقل التهنة إذا قال لامرأة أجنبية إني أريد أن أزوجه من فلان ، فقالت بالفارسية (توبه دان)^(١) فهذا إذن .

وإذا زوج بنته من رجل ذكر أنه لا يشرب المسكر فوجد الأب شريفاً ، فأبذت البنت وقالت لا أرضى وأب البنت لا يشرب وأهل بيته على الصلاح ، يفرق بينهما^(٢)

مطلب

لو غزلت قطن زوجها بإذنه فالكل للزوج

ولو غزلت قطن زوجها بإذنه وكانا يسمان ذلك ويشتريان أمتعة البيت فالكل للزوج إلا ما يغلب عليه استعمال النساء فهو لها ولو زوجت فقلت: (بال نسي)^(٣) لما بلغها ، يكون إجازة . وقال محمد بن سلمة: لا يكون إجازة إذا كان يملك مقدار نفقتها سنة ، ويدخل عليها ذلك ومالها أكثر من ماله فهو كفؤ بجهة المال .

وقدر المعجل من المهر يشترط قدرته عليه في الكفاءة وهذا غير بعيد

لا يمنع الجدة عن الدخول عليها للزيارة ويمنع من أن يكون معها بالليلي^(٤)

(١) أي أنت أعرف به

(٢) في جامع الفتاوى النكاح ماثل

(٣) بالهائش في المخطوط نسي أي لا بأس وهو أمر لا يبالى به

(٤) بهائش المخطوط من لجام الكبير الهاشمي (كذا بالأصل) إذا تزوج الرجل بغير إذن مولاه ، فبعله فقال . أحسنت أو أصبت كان إجازة . فكذلك في النكاح ، وكذلك إذا هنأ القوم فقل التهنة

إذا قال لامرأة أجنبية إني أريد أن أزوجه من فلان ، فقالت بالفارسية (توبه دان) فهذا إذن . وإذا زوج بنته من رجل ذكر أنه لا يشرب المسكر فوجد الأب شريفاً ، فأبذت البنت وقالت لا أرضى وأب البنت لا يشرب وأهل بيته على الصلاح ، يفرق بينهما

وقال إن الله تعالى وحده (يقصد أن يذكر عدداً مقدوته انماية المتقدم ذكرها)

وعن عائشة - رضي الله تعالى عنها - قالت : « [٢٥/١] تزوجني رسول الله ﷺ في شوال فزفني ، فأني نسائه كان أعطف مني » .

وليس للزوج أن يمنع والدتها عن زيارتها بالمعروف على قدر ما يزور الناس في الجمعة أو نحو ما يراه . وكذلك المرأة إذا زارت والديها .

من كان جده معتق قوم أو كان كافراً ، لا يكون كفراً لمن له أبوان أو ثلاثة مسلمون أحرار .

ولي غير الأب زوج الصغيرة غير كفراً ، فأدركت الصغيرة فأجارت ، لا يجوز ولا يعتبر به ، أن يملك قدر جميع المهر في الكفاءة .

عن أبي حنيفة - رضي الله عنه - كل لفظة في الأمانة تملك مثل الهبة والصدقة ، فذلك في الحرة نكاح البيع ابتداءً بلفظ الإقالة لا يجوز إذا طلب منها الزنا فقالت : وهبت نفسي منك بحضرة الشهود . أو قال رجل وهبت ابنتي منك تخدمك لا يكون نكاحاً ، إلا أنه ينوي به النكاح

مطلب

جواز ضرب الرجل امرأته

يجوز ضرب امرأته إذا دعاها إلى فراشه فلم تحبه . وقيل أيضاً لتترك الصلاة ، وترك الغسل والخروج من البيت ، وترك الرينة لزوجها .

مريض إذا دخلت عليه امرأته وهو لا يشعر بها . كذا قال الزوج فالقول قوله ولا عدة عليه . ولو طلقها لا يجب إلا نصف المهر .

ماتت الابنة فزعم أبوها أن الحمار كان لي ، وإنما أعرتها ، فعلى أب المرأة البينة والقول قول الزوج مع يمينه على علمه .

لا يحل للمرأة قطع شعرها كما لا يحل للرجل قطع لحية .

وكذلك لو أذن الزوج في القطع لا يحوز لها .

مطلب

في حرمة وصل المرأة شعرها بشعر غيرها

ولو صلت شعرها شعر غيرها لا يحل ونائم .

فإذا زوج بته الصغيرة غير كمؤ ينفذ على قياس قول أبي حنيفة
صبي أرضعه من أهل قرية لا يدري من أرضعه، فما لم يظهر به علامة ولم
يشهد به شهود حلت الماكحة معه

إذا قالت المرأة بعد التحليل^(١) إن المحلل لم يدخل إن كانت عاتمة بشرائط
التحليل لا تصدق وله أن يمكها، وإن كانت جهلة صدقت على ذلك إن
[٢٥/ب] لم يسبق منها إقرار أن الزوج الثاني دخل بها.

وإذا اشترى الزوج لها ما يجب عليه من الثياب، ثم قال هو من المهر لا
يصدق. وما كان من خف أو ملاء فقال كان من المهر صدق.

لا بد من تمييز شهود النكاح إياها ومعرفتهم بها، فإن أشار إليها كفى ذلك
وكذلك لو قال المرأة التي في هذا البيت، وليس في البيت غيرها. ولو كانت غائبة
فلا بد من ذكر اسمها واسم أبيها وجدها في قياس قول أبي حنيفة - رحمه الله -
وإن عرفوها باسمها وحده جازاه القاضي.

إذا زوج يتيمة ثم أدركت فلها الخيار.

إذا قال لامرأته ابرئيني عن مهرك حتى أهب لك كذا وكذا فأبرأته، ثم أبى
الزوج أن يعطيها ما شرط لها تعود على الزوج.

ابن الزوج إذا وضع يده على امرأة أبيه بشهوة وعليه درع كثيف تمتنع من
تعدى حرارة بدننها إلى يده لم تحرم على الأب وإن كان الدرع رقيقاً لا تمتنع تحرم.

مطلب

جارية رجل تخرج بالخواتج

فجاءت بولد فهو في سعة في الدعوة

جارية تخرج في الخواتج فجاءت بولد وأكثر ظن الرجل أنه ليس منه، فهو في
سعة من نفيه

(١) هاتش المحطوط (رويه مسألة الحلة)

وعن علي - رضي الله عنه - حيث زعموا أن العزل هو الموءودة^(١) الصغرى، لا يكون موءودة ما لم يقع في الثارات السبعة.

هو لو تزوج بغير شهود، ثم أخبر الشهود على جهة الخبر لا يجور، لا أن يجدوا بحضرتهم عقداً. ولو تزوجها على أنها بكر، فإذا هي ثيب فعليه كمال المهر، والعنزة تنهب بأشياء فليحسن الظن بها. ولو أوفأها المهر فليس له أن تخرج من بلد إلى بلد لفساد الزمان، كذا عن أبي القاسم والفقيه أبي الليث - رحمهم الله - وله أن يخرجها من المدينة إلى القرية، ومن لقرية إلى المدينة. وله أن يطلق امرأته بغير ذنب ويسرحها بإحسان، وينحوه عن الحسن بن علي والمغيرة بن شعبة^(٢) - رضي الله عنهم - ويخاصم في الكفاءة دو الرحم المحرم منها وكذلك بنو العم، وكل ولي

عن أبي يوسف - رحمه الله - قال: لا تعتبروا الكفاءة بملك المهر، وتعتبر بملك النفقة، وبه أخذ الفقيه أبو الليث.

وقال محمد بن مقاتل [٢٦/أ]: الصغيرة إذا زوجها وليها، وقصر من مهر مثلها جاز النكاح ويجب مهر المثل

وللمرأة أن تطعم ولدها الباكي ما تطعم النسوة من الأدوية.

ولو غلط وكسبها بالنكاح في اسم أبيها، ولم تكن المرأة حاضرة لا ينعقد النكاح.

والعجوز إذا رأت الدم بعد ما بثت يكون حيضاً.

بكر زوجها وليها فبلغها فضحكت كان رضاً وإن بكت بلا صياح فكذلك،

(١) بالهامش في المخطوط المؤد دفن البت حية كما كانت في الجاهلية

(٢) المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن سمود بن معتب بن مالك بن كعب بن عمرو بن سعد بن عوف بن فيس - رضي الله عنه - أبو عيسى، أبو محمد، أبو عبد الله النعمي صاحب مشهور أسلم قبل الحديبية وولى مرة البصرة ثم الكوفة، أخرج له أصحاب الكتب السنة، وتوفي سنة (٥٠) هـ على الصحيح غير ترجمته نهذيب التهذيب (٢١٢/١)، تقريب التهذيب (٢٦٩/٢)، خلاصة نهذيب الكمال (٥٠/٣)، الكائف (١٦٨/٣)، تاريخ البحاري الكبير (٣١٦/٧)، الخرج والتعديل (٢٢٤/٨)، الثقات (٣٨٢/٣)، أسد الغابة (٢٤٧/٥)، تجريد أسماء الصحابة (٩١/٢)، الإصانة (١٩٧/٦)، سير أعلام النبلاء (٢١/٣)، المعبر (٢٦/١)، الاستيعاب (١٤٤٥/٤)، أسماء الصحابة الرواة (٣١)، الأعلام (٢٧٧/٧)

وإن صاحبة باكية فهو رد. ولو بلغها فأرادت الرد فأخذت فمها، ثم حلى عنها فردت جاز ردها.

مطلب

في أجر ترك الزوج بأخرى حين يخاف العدالة

وعن الحسن بن مطيع قال: لو كان له ألف جارية، وأربع نسوة فاشترى جارية^(١) أخرى فلامه إنسان، أخاف عليه الكفر لقوله تعالى: ﴿فإنهم غير ملومين﴾.

ولا تزوج امرأة أخرى، وخاف أن لا يعدل لا يسعه ذلك، فإن فعل انعقد النكاح. وإن علم أن يعدل بينهما في القسم والنفقة ويجعل لكل واحدة مسكناً على حده جاز له أن يفعل، فإن لم يفعل فهو مأحور لترك إدخال الغم عليها.

إذا زوجها أخوها أو عمها والاب حي، وهي بكر لا يكون السكوت رضا في قولهم جميعاً.

الاب إذا زوجها غير كفؤ^(٢) فسكوته رضا عند أبي حنيفة - رضي الله عنه - لا عندهما.

إذا وطئها زوجها، ثم أرادت الامتناع من النقلة إليه حتى يستوفي مهرها ليس لها ذلك، كذا عن الخصاص والفقيه أبي الليث - رحمهم الله -.

ولو كانت الابنة صغيرة، للاب أن يطالب بمهرها.

وما روي عن أصحابنا المتقدمين أن للمرأة أن تمنع نفسها حتى تقضى جميع الصداق وما يذكره الفقيه أبو الليث أن المرأة لا تقبض إلا النصف في زمانها ومكانها، ينظر إلى محل مثلها. وأما نصف المسمى فلا يعتد به، لأن قديمهم خمسين ألف دينار، ولا بعجل إلا أقل من ألف.

ثم إن شرط لها شيئاً معلوماً من المهر معجلاً فأوفها ذلك ليس لها أن تمنع وكذلك المشروط عادة كالخف والكعب وديباج اللقافة ودراهم الكر على ما هو عرف

(١) يقصد أن ملكة البعير لم يحدد عددهم

(٢) قال الحنفية الكفاءة هي مساواة الرجل للمرأة في أمور مخصوصة وهي: النسب، والإسلام، والحرقة، والحرية والديانة والمال

[٢٦/ب] أهل سمرقند .

وإن شرطوا أن لا يدفع شيء من ذلك لا يجب ، وإن سكتوا لا يجب إلا ما صدق العرف من غير تردد في الإعطاء لئلاها من مثله .

والعرف الضعيف لا يلحق المسكوت عنه بالمشروط .

امرأة أبت أن تسكن مع صهرتها أو ضررتها ، إن أسكنه أن يجعل لها بيتاً على حده في داره ، فإن أسكنه فعل ذلك ، وإلا فليس له غير ذلك ^(١) .

وإذا امتنعت الوالدة من تربية ولدها ولا زوج لها تمجير على أن تمسكه ، والنفقة على الأب ، وإن كان للصبي مال فالنفقة في ماله .

رجل معسر له ابن وبنت فالنفقة عليهما نصفان ، كذا في الخصاص والفقه أبي الليث .

ويجبر ذو الرحم المحرم على نفقة قريبه المعسر الزمن . وأما عياله فكذلك إن كان لابد منهم ، وإن كانوا من له يد كالمرأة الثانية والثالثة لا يجبر القريب على الإنفاق عليهم .

يحجر الابن على نفقة أبيه المعسر وزوجة أبيه . ويجبر الأب على نفقة ابنه العاجز . ولا يجبر على نفقة زوجة الابن .

أم شابة تخرج من بيته إلى الولاثم والمآثم لا يحل للابن منعها ما لم يثبت قسدها ، فإن صح ذلك رفع إلى الحاكم حتى يمنعها .

مطلب

في الخلع ^(٢)

اختلفت من زوجها على مهرها ونفقة عدتها ، وعلى أن تمسك ولدها منه سبع سنين بنفقتها ، ثم أبت وردت عليه الولد ، تمجير المرأة على ما شرطت ، فإن

(١) إن كان الليث له باب واحد وحريرة مياه واحدة ومطبخ واحد ومنشر واحد كان فيه عدد حبر لكل واحدة

خاصة بها فإنه يجوز بشرط رضائهن الفقه (٢/٢٢٢)

(٢) الخلع لغة يستعمل في إزالة الزوجية وقال المالكية الخلع شرعاً هو الطلاق بعرض وكذا قال الشافعية

والحنابلة الفقه (٤/٣٥١ ، ٣٥٢)

توارث فللزواج أن يأخذ منها قيمة الفقة.

وإذا خرجت المرأة من منزلها وتركزت صبيًا في المهد وسقط المهد ومات الصبي لا شيء عليها.

للجارية أن تأكل من مال مولاهم لأنها ليست من أهل الكسب، وأما العبد فيأذن له في الكسب والإنفاق على نفسه فإن أبي المولى أن يأذن، فله أن يتفق على نفسه من مال مولاه.

قال أبو يوسف : إذا بلغت الجارية مبلغًا تشتهي ، فأبوها أولى بتحصيله وإن كان الغلام والجارية عند الغلام فليس لها [١/٢٧] أن يمنع الأب من تعاهده والنظر إليها.

وإذا تزوجت الأم أخ زوجها، أو ذا رحم محرم عن الولد، فالأم أحق بولده ، وكذا الجدة والأم أحق بالغلام ما لم يبلغ سبع سنين، ونحوه حتى يأكل وحده ويلبس وحده ويستنجي وحده.

وليس للزوج أن يسكن امرأته وأمه في بيت واحد، لأنه يكره أن يجامعها وفي البيت غيرها، ألا يرى أنه يكره ذلك وهناك نائم^(١).

أو كان عندها صبي يعقل أو أعمى، ألا يرى أنه لو كان حالسًا مع القوم، فأخذ بيد جاريته فادخل البيت، وأغلق البيت وعلم أنه يجامعها يكره.

مطلب

في كتمان السر عند المجامعة مع زوجها

فإن الله تعالى سمى سرًا. وإن أسكن المرأة في بيت في داره، والأم في بيت آخر، فليس للمرأة غير ذلك.

إذا كانت المرأة ممن تخدم بنفسها فعلية الطبخ والخبز: جعل السي بفتح السين خدمة داخل البيت على فاطمة -رضي الله تعالى عنها-^(٢).

(١) بهامش المخطوط: ذكر أبو بكر ولا بأس بالوطء ومعه قوم يام إذا طس أنهم لا يعلمون

(٢) انظر ذلك فيما رواه النحوي في تاريخ الإسلام (٢/٢٤٣) ترجمة علي بن أبي طالب

وإن كانت المرأة من الأشراف، أو كان بها علة، لا تقدر على الخبز والطبخ، فعلى الزوج أن يأتيها لمن تخبز وتطبخ.
امرأة لها أب زمن، وليس له من يخدمه والزوج يمنحها، إن أطاعت أباه فخدمته فرض عليها.
إذا بلغت المرأة خمسين سنة ولم تحصن عتدت بثلاثة أشهر، كذا عن السفين الثوري^(١) ومحمد بن مقاتل، وأبي عبد الله الزعفراني، والفقيه أبي الليث وبنحوه.

عن عائشة - رضي الله عنها - : الزوجان إذا كانا من أهل الخيام فطلقت لا يسهه أن يقتل بها إلا للضرورة، وتكون مع زوجها في الخيمة وبينهما ستر.
الحالة إذا تعنت للتربية فأبت أجبرت عليها.
المختلعة لا تخرج في عدتها إلا للضرورة .

إذا كان الزوج يحفظ أقاويل العلماء ويذكر عندها، له أن لا يأذن لها في الخروج وإن كان غير ذلك يأذن لها أحياناً ولا يسمحها الخروج بغير إذنه إلا إذا نزل بها نارلة.

لا يباع ثوبه الذي عليه في نفقة زوجته ولا ذي رحم.

امرأة لها ابنتان قضى عليهما بنفقتها [٢٧/ب] فأبى أحدهما، انفق الآخر جميع النفقة ، ويرجع على أخيه النصف.

قالت امرأة: إن زوجي يغيب ، ليس لها أن تأخذ كفيلاً، عند أبي حنيفة - رضي الله عنه - وعندهما تأخذ كفيلاً بنفقة شهر. ولو كفل امرأة بنفقتها عن زوجها كل شهر أبداً، جازت الكفالة، ويدخل فيها نفقة العدة.

الأب المعسر يدخل في نفقة الابن وإن كان من كس إلا أنه يقدر الأب على الطلب.

(١) سفيان بن سعيد بن مسروق، أبو عبد الله السوري، الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة وكان ربما يلبس، وأنسرح له أصحاب الكتب الستة، توفي (١٦١، ١٦٤) هـ انظر ترجمته تهذيب التهذيب (١١١/٤) ، تقريب التهذيب (٣١١/١) ، الكاشف (٣٧٨/١) ، حلاصة تهذيب الكمال (٣٩٦/١) ، تاريخ البحاري الكبير (٩٢/٤) ، تاريخ البخاري الصغير (١٥١/٢) ، ميراث الاعتدال (١٦٩/٢) ، سير أعلام النبلاء (٢٢٩/٧)

مجنونة أصابها الأذى في رأسها ولا ولي لها، فمن حنق رأسها فهو محسن بعد أن يترك علامة فاصلة للنساء

عن علي - رضي الله عنه - أنه فرض لامرأة وخادمها نفقة اثنا عشر درهماً في الشهر أربعة للخادم وثمانية لها تعرض، ويفرض نفقة المرأة على قدر طاقة الزوج فإن كان الرجل يأكل الدجاج والخلو ينفق عليها نفقه مثلها، وإن كانت المرأة مفرطة في اليسر والرجل متوسط فعليه نفقة الوسط، فقد اعتبرنا الحاليين جميعاً ويكره أن يبطأ امرأته ، وامراته الأخرى تراهما

وعن أبي يوسف: الكفو^(١) في الدين والنسب والمال، وهو أن يقدر على نفقتها، وإن لم يقدر على مهرها .

قال أبو يوسف - رحمه الله - : لو اشترى الرجل لابنه الصغير خادماً أو ثوباً لا يرجع بالثمن إلا أن يشهد أنه اشتراه له ليرجع عليه .

عن أبي حنيفة - رضي الله عنه - : إذا جن جنوناً مطبقاً فعل أيه عليه في الشراء والبيع والنكاح ، وكان أبو حنيفة - رضي الله عنه لا يوقت في الجنون المطبق، ووقته محمد سنة كاملة

وإذا نظر إلى فرج بنت امرأته وهي بنت ثمان أو تسع وهي ضخمة سمينة وتحامع حرم الأم، وإن كان غير ذلك فلا إلى عشر سنين

معسر زمن وله صبيان صغار، لا مال لهم، وله أخ موسر، قصي نفقة الصبيان على أبيهم، ثم أمر العم أن يعطي أخاه هذه النفقة، فإن أيسر الأب يوماً ردها على أخيه .

وعن أبي يوسف - رحمه الله - [٢٨/١] قال لا يجبر على نفقة ذي الرحم المحرم، إذا لم يكن معه ما يجب فيه الزكاة .

وقال أبو يوسف: لا ينفق على رجل لا زمانه به، ما خلا الأب وأخذ إذا كان الأب ميتاً، فإن كان حياً لا ينفق على الجد إلا إذا كان زمنًا ولا ينفق على أب لأم إلا إذا كان زمنًا .

(١) الشافعية قالوا: الكفاة في أنواع أربعة النسب والدين والحرية والحرمة هامش الصفحة (٥١/١)

امراة لها منزل وخادم ومتاع، ولا فضل في شيء من ذلك، ولها أح موسر أو عم يجبر على نفقة مثلها، كذا عن محمد .

وقال محمد - رحمه الله - : إذا كان له مسكين وخادم فهو محتاج يحل له الصدقة المبيضة^(١) .

إذا كانوا يظهرون الإسلام فهم في حكم المسلمين، وإن أظهروا الكفر فهم في الأتكة في حكم المرتدين ، إن كانوا لا يظهرون الكفر قبل ذلك . وإن ولدوا على الكفر، وكان كذلك أبوهم فهم في حكم الكفرة .

مطلب

في الكفاءة

الكفاءة في الصناعة معترة، والفاسق لا يكون كفؤاً^(٢) .

وذكر أن إسماعيل بن أحمد أسقط تزويج الصغار للقضاة في عهدهم، فقي الأمر على ذلك .

إذا مس شعرها عن شهوة لا يثبت المصاهرة النظر إلى شق الفرج هو المحرم إذا كان عن شهوة .

إذا أدخل رجله في فراش امرأة ابنه وهي عارية ووضع على صدرها، فقالت: ما كنت مشتهية، وقال الأب كذلك وسع للزوح المقام معها .

عن أبي حنيفة - رضي الله عنه - : إذا تزوجها ليحللها على الزوج الأول بهذا الشرط يجرؤ النكاح ، والشرط باطل .

امراة أدخلت ذكر صبي في فرجها، والصبي ليس من أهل الجماع لا يتعلق به التحليل ولا التحريم

إذا زوج ابنته من رجل وسلمها إليه فذهبت ولا يدري ، لا يجرؤ زوجها على الطلب .

(١) نوع من الإيائية (كذا بهامش المخطوط)

(٢) قال الشافعية يسفي أن يكون الرجل مساوياً للمرأة في العفة والاستقامة فإن كان فاسقاً بالزنا فهو لا يكون كفؤاً للعيفة . بهامش العفة (٥١/١)

وإذا ادعت المرأة على رجل أنه تزوجها وأنكر الزوج، يحلف بالله ما هي زوجة لي، وهي إن كانت زوجة لي فهي طالق بائن، استحسنوا ذلك لئلا تنفي معلقة

وإذا زعم أب المرأة أن الحقة^(١) تكلم بكفر فيأنت بنته، والزواج منكراً فالقول قوله، وليس لها أن تمنع نفسها معه [٢٨/ب] إذا لم تستمع، فإن فعلت فهي عاصية ناشزة.

امرأة الميت إذا وهبت مهرها جاز.

مريض كل لسانه، فقال له رجل أكون لك وكيلاً في تزويج ابنتك، فقال أرى أرى، لا يصير وكيلاً.

ولو قال: لي عليك ألف درهم، فقال المخاطب أرى، لا يكون إقراراً

وعربية أرى: آية، وفارسية نعم: بحنبت، فليثقلن لذلك.

وعلى المرأة أن لا ترضع كل صبي من غير ضرورة، فإن فعلت فلتحمض ولتكتب احتياطاً. وإذا كانت في بنت الأشراف يجبر الزوج على نفقة الخادمين، كما قال أبو يوسف.

المرأة إذا طلبت نفقتها كل يوم عند المساء ولو أبي أخ المرأة أن يسلمها إلا بدراهم فللزواج أن يستردها وهي رشوة ولو تركها كان أفضل.

ولو قال (دختر خویش مرادادی)^(٢)، فقال: (دادم)^(٣)، لا يكون نكاحاً حتى يقول^(٤). (بذیر فیم)^(٥) ولو قال: (دختر خویش مراده)^(٦)، فقال: (دادم)^(٧) يكون نكاحاً.

الخطاب كلهم شهود إلا العاقدین.

(١) الحق هو ها' زوج البنت وفي الحديث اعلي حتى رسول الله ﷺ، (لمعجم الوسيط)

(٢) معاماً، عطائي اخته (٣) أعطيت

(٤) بهامش المخطوط أي زوجت ابنتك مني، فقال زوجت منك، لا يتم النكاح حتى يقول قبلت

(٥) قبلت (٦) زوجني أنتك

(٧) أعطيت.

العم إذا سلم بنت أخيه قبل قبض تمام معجل مثلها، فالنكاح فاسد. ولو أنفق على معتدة الغير من غير شرط أن يتزوج بها، ثم لما انقضت عدتها لم تتزوج به، له استرداد النفقة^(١)

وإذا ارتدت المرأة ففسد النكاح، ونجبر هي على العود إلى هذا الزوج.

قيل لمحمد: أيزوج القاضي الصغيرة والأب كاره، قال: لا.

وعن محمد قال: إذا دفعت الأم أمر ابنتها إلى القاضي في التزويج وأبوها حي، فرأى القاضي في البنت رعة زوجها، وإن كره الأب.

الشيء إذا قبلت الهدية لا يكون إجازة وإذا قبلت المهر كان إجازة.

قال محمد: لا أقبل على مهر المثل وتقديره، إلا شهادة شاهدين عدلين ولو قال تصدقت بنفسي عليك، أو قالت: جعلت نفسي لك بألف درهم كان نكاحاً

إذا قال أب المرأة قبضت صداقها إن كانت [٢٩/١] بكراً يصدق، وإن كانت ثيباً لا يصدق.

المرأة إذا حبست زوجها، استحسنت بعض المتأخرين أن تحبس معه إن كانت مخزوماً عليها.

إذا شترى جارية من ميراث أبيه حل له وطؤها حتى تعلم أن أباه قد وطئها وإن كان أبوه قد برأها بيتاً لا يطأها.

إذا زوج نيه وهم في عيال الأب، فقال الأب: المتاع متاعي، وقال البنون كذلك، والقول قول الأب إلا الثياب التي عليهم فإن قال البنون وامرأة الرجل إن المتاع قد استعملته بعد موت الأب فالقول قوله

إذا أراد أن يخرج إلى خراسان، فقالت امرأته لا أفارقك حتى تقسم لي وكيلاً بالنفقة كل شهر يعطيها نفقتها بجميع ما وطن نفسه في الغيبة، أو يقيم لها بذلك كفيلاً، وفي قول أبي يوسف يفرض لها نفقة شهر.

(١) هامش المخطوط. الصحيح أنه لا يرجع، ولو أنفق عليها بشرط التزويج يرجع، تزوجت لو لم تزوج، لأنه أنفق عليها بشرط فاسد، وكل لو اعتق أم ولده على أنه يتزوج به عابت لا شيء عليها عند أبي حنيفة - رضي الله عنه

ابن أربع عشر سنة إذا لم يقدر أن يجامع ومثله يجامع يؤحل أحل ثعلبي ومن له أبران مسلمان وللآخر أب واحد في الإسلام، وله فصل ودر فعلى ما يرى الناس فرما يكون الذي له أب واحد كفوا لمن له ابران.

وكذلك المعتق ربما يكون كفوا للمرأة التي هي حرة الأصل

نكاح الأم الصغيرة بجوز ولها الخيار إذا بلغت عند أبي حنيفة - رضي الله عنه - . وعن محمد لا يجوز .

إذا حلف لا يتزوج بالري فزوجه وكيله خارج الري، ولروح والمرأة بالري فأجر بالري لا يحث، إنما الظن حيث وقعت العقدة. ولو حلف لا يزوح بنتا له صغيرة فزوجها غيره والأب حاضر ساكت، ثم أجاز لم يحث.

عن أبي حنيفة - رضي الله عنه - قال كل قريب ليس بعصبة، يرث لمزوجة فله حق التزويج .

الولاية على المجنون كالولاية على الصغير، وإن كان لجنون طارئا، إذ طل إذا ترضعا في السر على النكاح بمائة ويظهر أن بماتين في العلانية، فالمهر ما أظهر، ولو اتفقا أنهما يظهران مائتي درهم، مائة [٢٩/ب] منها سمعه فالمهر مائة. وكذلك في ألف درهم ومائة دينار، المهر ما أظهر، عند أبي حنيفة - رضي الله عنه - ولو تزوجها في السر على ألف درهم وعقد في العلانية بألفي درهم، فالعقد الثاني لغو والزيادة في المهر تثبت عند أبي حنيفة ومحمد - رضي الله عنهما - وعند أبي يوسف لا تثبت .

إذا أرادت المرأة أن تحج وأبوه يريد أن يكون لها محرم وهو الزوج، ولا يعلم الزوج بها، يزوحها من عبه^(١) بغير علم العبد ويعلمها ليجوز النكاح والوالدة أحق بأمسك الولد وتربيته بالنفقة المفروضة من العمة، وإن رته محان بل أجرة، وكذلك بعد موت الوالد

وإذا اتهم بامرأة فزوجوها فأقر أن الحبل منه، جاز النكاح. وإن لم يقر بالحبل

(١) بهامش المحطوة: يحير العبد على النكاح، وكذا لو حلف العبد لا يتزوج، فزوجه مولاة وهو كره لا يحث

يجوز عند أبي حنيفة ومحمد لا عند أبي يوسف -رحمهم الله- ولا تجب الفقة بالاتفاق، لأنه لا يحل الاستمتاع بها عند من يخبر الكاح.

قال الأب بعد الفرقة الابن ابن سبع سنين فأنا أحق به، وقالت الأم: لا بل هو ابن ست سنين، فإن أكل وحده ولبس وحده، دفعه إلى الوالد وإلا فلا.

الزوج لا يضرب امرأته إلا في مواضع، إذا أبت الإجابة إلى فراشه، أو خرجت من بيت الزوج بغير إذنه فسمعها فلم تمتنع، أو أمرها بالتزوين له فأبت أو (أذن)^(١) جيرانه.

مطلب

في ضرب الوالد ولده للصلاة إذا بلغ عشر سنين وتعزيز المعلم والمؤدب عبده وأمته

وفي ترك الصلاة^(٢) اختلاف. وإذا بلغ الصبي عشر سنين يضرب لأجل الصلاة باليد لا بالخشب، ولا يجاوز الثلاث. وكذلك المعلم ليس له أن يجاوز الثلاث، قال عليه السلام لمرداس^(٣) المعلم إياك أن تضرب فوق ثلاث؛ فإنك إذا ضربت فوق ثلاث اقتص الله منك، ولو ضرب المعلم بغير إذن الأب فوق ثلاث فهلك غرم الدية، ولو كان بإذن الأب لا يغرم، إلا أن يضرب ضرباً لا يضرب مثله، ولو ضرب بإذن الأم غرم الدية إذا هلك. ولا يضرب المعلم بالخشب [١/٣٠] وإن أذن الأب. والمولى له أن يعزر عبده وأمته بالدرة والخشب.

الغيبة المنقطعة انقطاع الآخر بانقطاع القوافل.

إذا زوج الأخ والأب ساكت حاضراً جاز، كذا عن أبي حنيفة وأبي يوسف -رضي الله عنهما-.

(١) كذا بالأصل ويجب أن تكون (أفت)

(٢) قال النووي وأما ترك الصلاة فإن كان منكراً لوجوبها فهو كفر بإجماع المسلمين، وإن كان تركه تنكاساً مع اعتقاده وجوبها فنهب ماله والشامي والجسهيير من السلف والخلف إلى أنه لا يكفر بل يفسق ويستتاب فإن تاب وإلا قتلناه شرح مسلم للنووي (٢/٦١).

(٣) مرداس بن مالك الأسلمي صحابي بايع تحت الشجرة وهو قليل الحديث تهذيب التهذيب (١٠/٨٥)، أسد الغابة (٥/١٤٤٢).

قبض المهر من الثيب أجازه عن أبي يوسف - رحمه الله - .
لو نظر إلى فرج ابنته بغير شهوة فتمنى أن يكون له جارية فاشتبهى إن كان
شهوته على الجارية المتمنة لا تحرم أم البنت ، والقول قوله إنه لم ينو الشهوة
إذا تزوجها على عشرة دراهم فضة تبر لا يساوي عشرة مضروبة تحجور ، ولا
يجب الزيادة . ويمثلها في السرقة لا يقطع عن محمد .
إذا تزوج امرأة فجاءت بسقط بعد أربعة أشهر إلا يوم لم يجز النكاح إذا
استبان خلقه ؛ لأن خلقه لا يستبين إلا في مائة وعشرين يوماً ، وهذا بالأيام لا
بالهلال ، للحدث .
وفي الولد التام ستة أشهر بالاهلة وإن تزوجها في عشرة من الشهر فخمسة
أشهر بالاهلة وشهر بالأيام .
إذا فطمته في الستين واستغنى بالطعام عن اللبن ثم أرضع في الستين لم
يكن رضاعاً ، وإن كن قد أكل بعد الطعام أكلاً ضعيفاً لا يستغنى به عن الرضاع ،
ثم عاد فوضع فهو رضاع .
عن الخصاص : من يجبر على نفقته حال حياته يجبر على كفنه بعد موته إلا
الزوجة ، كذا عن محمد وعن أبي يوسف أنه يجبر على كفنها أيضاً .
تعيين موضع المنزل للزوج ، وذكر الخصاص أن للمرأة أن تقول لزوجها لا
أسكن مع والدتك وأقربائك في الدار ، وأفرد لي داراً . قال العبد - رضي الله
عنه - : هذه الرواية محمولة على الموسرة الشريفة ، وما ذكرنا قبل هذا أن إفرد
بيت في الدار لها كاف في المرأة الوسط اعتباراً في السكنى بالمعروف ، كذلك في
المرأتين .
وللزوج أن يكره حيث يريد بين جيران صالحين . وله أن يمنع والدتها
وأقربائها [٣٠ / ب] من دخول منزله ، ولا يمنعهم من رؤيتها وتعاهدها ويصيرون
إلى الباب فينظرون إليها ويسألونه عن حالها .
وهذا يدل على أن للزوج منعها من الخروج إلى زيارة الأبوين والعرس
والمآتم إذا أوقاها معجلها^(١) .

(١) في هامش المخطوط : وإن لم يوف ليس له المنع (جامع)

يحصر المولى على نفقة المملوك ويلزمه ذلك ، ولا يقضي القاضي به . ويجبر على نفقة الزوجة وأولاده ووالدته وأحداده ، ويقضي القاضي به . ولا يجبر على نفقة درابه ، ويفتي أنه لا يحل له أن يتلفها .

إذا كانت الصغيرة فقيرة والزوج قادر على نفقتها لا على مهرها جاز العقد وإن كانت الصغيرة غنية لا يجوز ، إذا لم يملك الزوج مهر مثلها ، إلا أن يكون أشرف من وجه آخر يقابل شرف المال أو يزيد عليه ، نحو شرف العلم أو شرف لنسب رسول الله ﷺ^(١) .

وكذا الكبيرة إذا زوجت نفسها من لا يملك مهرها ، إلا أن له شرفاً يجوز النكاح وليس للأولياء حق التفريق .

وإذا تزوج بالغة فزفت إلى بيت زوجها فادعت أنها زوجت بغير رضاها ، فالقول قولها إلا إذا طارعت في الزفاف

من تزوج امرأة ليحللها لزوجها الأول لا إثم عليه ، وهو مأجور .

قدر أبو بكر الأعمش وقت ما تزف المرأة إلى زوجها أن تبلغ ثع سنين ، وقيل : لا ينبغي للقاضي أن يزوج صغيرة إلا أن تكون مراقة تعبر عن نفسها وتطلب ذلك ، فإن زوج الصغيرة جداً يجوز .

وتذكر أن مسائل محمد بن الحسن ألف ألف مسألة ومائة ألف وسبعين ألفاً وثيف^(٢) .

وإذا زوجت المرأة نفسها بمهر مسمى وشهادة الله ورسوله لا يصح النكاح ولا يكفر في الحديث المرفوع .

(١) القرشيون أكفاء لبعضهم بعضاً ، لا إذا كانوا من بني هاشم وعبد المطلب ، فإن غيرهم من قرشي ليس كما لهم هامش الفقه (٥١/٤)

(٢) بالحساب الحالي ما يريد عن (١٠٠ ١٧٠ ١٠٠) وهذا يدل على اتساع علم هؤلاء الرجال وحلاصهم في سبل توضيح الدين فرحمهم الله جميعاً

مطلب

إذا دخل الرجل امرأة وعزم أن لا يؤتيها مهرًا فهو زان

إذا دخل الرجل امرأة وعزمه أن لا يؤتيها مهرًا، لقي الله تعالى زانيًا

وعن محمد فيمن خلع انة رجل وامرأته وأخرجها من منزله، قال، احسنه الله حتى يأتي بها، أو هم أنها [١/٣١] قد ماتت.

وإذا تزوجها ليحللها لزوجها الأول جاز النكاح لزوجها الأول عند أبي حنيفة - رضي الله عنه - .

مطلب

في الحلة وقوله لعن الله المحلل والمحلل

وفي الحديث: قيل يا رسول الله إن فلانًا تزوج فلانة وتراه يريد أن يحللها لفلان فقال: وأشهد على النكاح، قالوا: نعم، قال: ومهر، قالوا: نعم، قال: وداق من عسلتها، قالوا: نعم، قل: ذهب الخداع وأقول عليه لعن الله المحلل والمحلل له^(١). هو أن يقول: أحللت لك ابنتي هذه، أو أختي هذه وما أشبه ذلك. فأما هذا فما أحل هو بل أحله الشرع.

قالوا: ويجوز لها الخروج بغير إذن الزوج إلى الحج الفرض بمحرم (وفيه خروج الزوجة بغير إذن الزوج)^(٢)، أو خافت انهدام الدار وهلاكها، أو إلى تعلم العلم الفرض.

ويجوز للقاضي أن يعث إلى شفيعي^(٣) ليبطل نكاحًا يراه باطلاً ويجب إبطاله نحو ما إذا زوج الصغيرة وصارت القية منقطعة والتزويج بشهادة الفسقة

وعن أبي يوسف صلى بالناس يوم الجمعة ثم أخصر الفأرة في نثر الحمام، وقد كان اغتسل فيه.

(١) روى ابن ماجه (١/٦٢٢) ٩ - كتاب النكاح ٣٣ - باب المحلل والمحلل له، أرقام (١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦)

عن أبي عباس وعلي وعقبة بن عامر

(٢) وجدناه بهامش المخطوط

(٣) أي صاحب المنصب الشافعي

وذلك بعد تفرق الناس فقال: فأخذ يقول إخوانك من أهل المدينة.

ولو خلا بها في بيت في خان وجينت طرائق والناس ينظرون إليه لا تصح الخلوة.

فأما النظر من بعيد إلى البيت، والقعود في ساحة الخان لا يمنع صحة الخلوة.

ولو قال للمرأة (خويشني بفلان بزني دادي)^(١)، فقالت: (داد)^(٢)، ولم تقل: (دادم)^(٣). ولو قال للرجل (تومر فلان رايزني يذرفني)^(٤) فقال: (يذرفتم)^(٥)، ولم يقل (ريزفتم)^(٦) يجوز. وكذلك في سائر العقود لغلبة العرف.

وعن أبي بكر بن الفصل في تفسير الغيبة المنقطعة أنه لو انتظر جواب الرلي الأقرب فأت الكفر. وإنما يصح قضاء الشفعوي بنقليد القاضي إذا خلا انتقليد والقضاء عن الرشوة. فإن قضى بالرشوة لا يصح، وكذا في العجز عن النفقة

شفعوية زوجت نفسها من شفيعوي أو حنفي بغير ولي يجوز، ولو سألنا ما جواب الشافعي فيه أجبتنا أن عند أبي حنيفة - رضي الله عنه - يصح.

ولو قال لامرأة بحضرة الشهود (خويشني به ازني كاين [٣١/ب] دادي بمن)^(٧) فقالت: (دادم)^(٨) يجوز النكاح، وإن لم يقل: (يزني دادي سكر)^(٩).

إن روج بنته الصغيرة بأقل من مهر مثلها، قيل: لا يجوز بالاتفاق.

معتدة من طلاق رجعي تزوجت بزواج آخر، وقرق بينهما بعد الدخول، لا يجب نفقتها لا على الأول ولا على الثاني. وإن كانت في طلاق بائن نفقتها على الأول.

(١) زوجت فلان بالمرأة.

(٢) أعطيت

(٣) قلت

(٤) أعطيت

(٥) أعطيت سكر للمرأة (والسكر من المهر)

(٦) أعطي

(٧) أنت قبلت بالزواج من علانة

(٨) قبلنا

(٩) أعطيت

ولو قلت امرأة في محفل (ابن شوي منسنت)^(١) وقال الرجل (ن زد منسنت)^(٢) ، اختلفوا في انعقاد النكاح ، ولو قضى بالنكاح صار متفقاً عليه . ولو قال : (مرايزني بباشيدي)^(٣) فقالت : (يا شيدم)^(٤) ، فقال : (بذرفتم)^(٥) ، ينعقد النكاح .

وإذا قال : زوجت بتي من ابنك يصح إذا كان له بنت واحدة ولا يصح إن كان له بتان فصاعداً . وإن سمي أحدهما الابن والبنت باسمهما وقال الآخر قبلت بكفي .

امرأة تحت رجل ادعى نكاحها آخر فصالحوا على أن يختلع من المدعي بمال لا يصح لأن النكاح لم يثبت . ولو قيل له : إنك تتزوج بفلانة فقال : (وي بهيج)^(٦) نكاح مرا لشايد ، فهذا لغو .

إذا قال لامرأته : غفر الله لك فقد وهبت مهرك ، فقالت : (أرى بخشيدم)^(٧) ، يكون إقرار ، إلا إذا قامت هي أمانة الكراهة والاستهزاء .

إذا قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ثلاثاً إن فعلت كذا وفعل ، يعقد فضولي عقد النكاح فيما بينهما ويجبر هو بالفعل ، ولو جار بالقول يحنث . وروا^(٨) ذلك عن جماعة من العلماء أنهم اتفقوا على ذلك ، وناظر فيه أبو أحمد العياض ومحمد ابن إبراهيم الميداني يومين ، واتفقوا على ما بينا .

ولو قال كل امرأة تدخل في نكاحي فهي طالق ثلاثاً يجب أن يطلق . وقيل : يجوز ولا تطلق ، وفي المسألة الأولى لا يجيب التهتهة بالقول ، بل يكت ويبحث شيئاً من المهر إليها إن كانت بالغة ، وإلى وليها إن كانت صغيرة .

ولو قال كل امرأة أتزوجها أو يزوج غيري لأجلي فهي طالق ثلاثاً ، فزوج الفضولي له ، فيقع الطلاق قيل : الإجازة الأولى [١/٣٢] أجزاء ، فيعقد الفضولي مرة أخرى ويجيز الزوج بالفعل ويجوز .

(٢) ماله زوجتي
(٤) لم أقب عليها
(٦) هو أبداً
(٨) بالأصل (وورا)

(١) هذا زوجي
(٣) لم أقب عليها
(٥) قبلت .
(٧) نعم بساح

ولو قال: كل امرأة أتزوجها أو زوجها غيري لأجلني ، وأحيز بالفعل فهي طالق ثلاثاً فلا وجه بحوازه .

وإذا زوج بته من رجل وقبض الأب صداقها (١) (٢) وغاب الزوج يطلب جهازها ولا يحملها إلى بيته فلها المطالبة بالنفقة ولو قالت: (من خوشتن بزني بري داده ام) (٣) قال الزوج: (برير فبم) (٤) بحضرة الشهود لا ينعقد النكاح

ولو بعث امرأته بدهم وقال: (بذايسيم سكر) (٥) وقال: (بذا عدي) (٦) أو كان ثياباً ، فقال: بذا عدي ، ثم قال: هو ني المهر ، أو جعل في المهر لا يصدق . والله أعلم .

* * *

(١) كلمة غير واضحة بالأصل

(٢) قبلت

(٣) لم أتف عليها

(٤) أعطيت امرأة له

(٥) لو إنث امرأة

كتاب : الطلاق ^(١)

إذا قال بعد سؤال الطلاق (جك بارد، شتم) ^(٢) فذلك تطليقة بائنة - كما عن
العقبة أبي جعفر ، والفقيه أبي الليث . ولو قال لها . تريديني أن أطلقك فقالت .
نعم ، فقال : (أكرتوزن) ^(٣) مني يك طلاق ، ودومسه ، وهرار طلاق قومي ،
واخرجني من عندي . ويزعم أن لم يرد به الطلاق فالقول قوله ، وبه أخذ
الفقيه .

مطلب

في وقت الختان ^(٤)

سئل أبو حنيفة عن رجل قال : إن بلغ ولدي الختان فلم أختنه فامرأتي طالق ،
وبين يديه أسود قائم ، قل أبو حنيفة : ما أنا بأعلم من هذا الأسود

قال الفقيه : يستحب الختان ما بين سبع سنين إلى عشر سنين ، وإذا مضى عشر
سنين يحنث

ولو قال لامرأته : إن شئتميني فأنت طالق ، فلعنته لا يحنث عند نصير والعقبة
أبي الليث

ولو قال . (هرار طلاق بدا مت أندر كردم) ^(٥) في مذاكرة الطلاق يقع ثلاثاً
ومن في غير مذاكرة الطلاق فكذلك إن نوى ، وإن لم ينو فالقول قوله مع يمينه .
ولو قال لها : إن غسلت ثوب فلان فأنت طالق ، فالخرج من ذلك أن يشتري

(١) العلق معناه في اللغة - حل الفيد سواء كان حبياً ، كقيد القوس ، وقد الأمير ، أو معويكاً كقيد الكاح ،
وهو الارتباط بحاصل بين الزوجين ولهذا عُرِف في الاصطلاح بأنه إزالة الكاح العقبة (٢٤٩/٤)

(٢) عدت للحرب

(٣) لو أنف امرأة

(٤) الختان منه ويستحب ختان الأطفال في حدود سبع سنوات ويمكن بعد ولادته

(٥) إذا دخلت لحق بك ألف طلاق ، أو أنا أطلقك ألف طرفة

لثوب فعلته ثم تبعه بالثمن وريادة أجرها . ولو رأت المراجعة^(١) دماً يوماً ثم انقطع ، ولم تر شيئاً إلى سنة فعدتها بلا شهر ؛ لأنها من اللاتي لم يحضن [٣٢/ب] . وهذا قول أبي حمزة وأبي الليث . ولو قال : (تو خاتمة ماد رشوي)^(٢) فأنت طالق فذهبت إلى باب دار الوالدة^(٣) ولم تدخل ، اختلفوا فيه والأولى أن تقع .

وعن خلف أن السفلة هو الذي يحمل الطعام من الضيافة ، قال العمد : هو الذي يأتي بالأفعال الدينية وهذا في جملة ما

ولو قال : (اكر تو ياكسي حرام كني)^(٤) فأنت طالق ثلاثاً ، ثم أبانها ، ثم جامعها في عدتها يحث . وعلى قول أبي يوسف رحمه الله ، لا يحث

ولو قال : (جنك باز دا شتم)^(٥) ثلاث مرات لا يقع إلا واحدة بائة ، ولو قالت : جنك أرمن بار دار ، فقال : (باز دا شته كبير)^(٦) إن نوى طلاقاً يقع وإلا فلا

ولو قال لامرأته : بعت منك نفسك ، ولم يذكر مالاً ، فقالت : اشتريت ، وقع الطلاق على ما قبضت من المهر^(٧) فترده^(٨) ، وإن لم تقبض سقط ما في ذمة الروح ، ولو قال لامرأته : (خسر بدي أرمن خوشتن)^(٩) . فقالت : (خريدم)^(١٠) فقال الزوج : (فورحتم)^(١١) يقع تطليقة بائة . كذا عن أبي بكر الإسكاف .

(١) قال الشافعية الصغيرة التي لا تطين الوطء لا تجب عليها العدة ، وكلما إذا كان طلقاً ، فإنه لا يعد بوطء والمخالعة قالوا . إذا طلق الزوج صغيراً لا يوطأ مثلها وهي التي دون تسع سنين فإنها لا تعد ، ولو دخل بها وأولج فيها ، وقد عرفت أنه لا عدة صبيها أيضاً إذا وطئها صغير دون عشر سنين أما بنت تسع فإن عليها العدة إذا وطئها ابن عشر لاحتمال البلوغ والإماء . هامش العفة (٤/٤٩٤)

(٢) امكبي في ييب أمك

(٣) قال المالكية في الطلاق المعلق لو قال لها : لست لي بامرأة ، من تعليق على شيء ، أما إذا قال لها : إن دخلت الدار فليست لي بامرأة ، فإن لم يتو به شيئاً ، أو نوى الطلاق بدون عدد . هامش العفة (٤/٢٩٣)

(٤) أي : لو تعلقن فعلاً حرماً مع شخص

(٥) عدت للحرب (٦) خذ المعتقل

(٧) هذا ما يسمى بالخلع ويصح الخلع بمال سواء كان نقداً ، أو عوض تجارة ، أو مهرًا ، أو نفقة عدة أو أجره رصاع أو حصانة . ويصح الخلع على نفقة العدة والمعة ، ولكن بشرط لإسقاط العفة أن يمس عليها في الخلع . إلا إذا حالته على كل مهرها فإنها ترد له ما قبضته منه . العفة وهامشه (٤/٣٦٦)

(٨) انظر الفقه على المذهب لأربعة وهامشه (٤/٣٥١) رأي الحنفية مفسلاً وقال الحنابلة : إذا قالت له طلقي بمائة شاة مثلاً ، قال لها : طلقك ، استحق لانة وطلقت مائة طلقاً بائة بشرط أن يوي الطلاق

(٩) اشترى منك مي (١٠) اشتريت (١١) بعت

قال الفقيه رحمه الله: إن أعطاهما الصداق وقع الطلاق بغير شيء، وإن كانت له تقبض الصداق برئ الزوج، أبنائها ثم تزوجها بمغلة المراجعة قال أبو بكر بن سعد لا يحوز ولو طلقها رجعية^(١) ثم رجع بها بلمغلة التزويج يجوز، كذا عن محمد - رحمه الله - . ولو قال لها: إن دخلت دار فلان ما دام فلان في تلك الدار فأنت طالق، فتحول فلان من تلك الدار ثم عاد ثم دخلت المرأة لا يحث كذا عن محمد، وبه أخذ محمد بن سلمة والفقيه .

ولو قال: (أكرمن هركز كشت كنم)^(٢) في هذه القرية، قال نصير: لا يعجنني أن يزوع فيها ولا يتخذ فيها فاليز ولا مبطخة، [ولا يحث بسقي روع أو حصده أو كدسه] ولا يحث يزوع أحيره ومزارعه إن كان الخالف عن يلي ذلك بنفسه، إلا أنه لا يأمر غيره أيضاً، ويحث يزوع غلامه وأجيرته الذي كان يعمل له عند اليمين وقبلها .

من به فأفأة أو تمتمة [١/٣٣] فبدأ بالطلاق وطال تردده حتى أتم يمبه واستشى وعرف أنه هكذا يتكلم يصح استثنؤه .

ولو طلقها رجعية ثم قال لها: أنت عندي كما كنت وأنت امرأتي . ونوى الرجعة يصح، ويصير راجعاً^(٣) .

ومن قال: اللعب بالشرطنج لتهذيب الفهم لا تحرم (أكر حرامست از كتاب يا أر خيرها از قياس درست)^(٤) فامراته طالق، طلقت امرأته . ولو قال: أكر كو سجم فانت طالق ثلاثاً

(١) الطلاق الرجعي لا يرفع عقدة النكاح قال الشافعية الطلقة الرجعية هي قيد النكاح كالطلاق البائن، فلا يحل للمطلق أن يطأها، أو يشنع بها قبل أن يراجعها بلفظ صريح كأن يقول: رددتك إلي، ورجعتك، والكتابة كقول: نزوجتك، ونكحتك، فكون كتابة في الرجعة والمالكية قالوا: إن وحدها من غير أن يوي الرجعة فإنه لا يكون رجعة، فالوطء لا يكون رجعة إلا إذا كان بية حامش العقد على المذهب الأربعة (٢٤٩/٤، ٢٥٠)

(٢) لو أتني زوعت قط

(٣) قال في العقد على المذاهب الأربعة (٢٤٩/٤، ٢٥٠) الطلاق الرجعي لا يرفع عقدة النكاح وبما ينص عنه المصنفات الذي يترقب عليه نقصان الخل، ويحل للمطلق رجعيًا أن يطأ زوجته المطلقة ما طامت في العدة، ويخير وطؤه رجعة، فلا يشترط أن يراجعها بلفظ خاص قبل أن يطأها كما لا يشترط أن يوي

(٤) لو حرمت من الكتاب لو من الخير أو من القياس الصحيح

عن أبي حيفة - رضي الله عنه - أنه كان أسنانه اثنتان وثلاثون فليس بكوسج . وإن كانت ثمانية وعشرين فهو كوسج .
قال العمدة رضي الله عنه : إذا كان كثير اللحية فليس بكوسج في عرفنا .
وإن قلت أسنانه .

ولو قال لامرأته : إن شئتني فأنت طالق ثلاثاً ، ثم قالت المرأة لولدها الصغير : (أي بلا به يجه) ^(١) لا تطلق إن كان ذلك لشيء كرهت من الصبي ، وإن كان لشيء كرهت من الأب بحث .

وعن شداد قل : كتب إلي محمد بن الحسن في رجل قال لامرأته : أربع طرق عليك مفشوحة ، وكتب إنه لا يقع الطلاق ما لم يقال خذي من أيها شئت ^(٢) . وكذا عن خلف : إذا قال لامرأته : إن تزوجت عليك امرأة فأنت طالق قالت : لا أرضى بتطليقة واحدة فقل لها الزوج : فأنت طالق ثلاثاً ، يكون تعليقاً لها تنجيها .

ولو قال لها : إن ذهبت إلى قرية كذا فأنت طالق ، فمرت في ضياعها ولم تدخل عمرانها ، لا بحث .

ولو قال : حلال الله عليّ حرام ^(٣) . إن فعلت كذا ففعل ، وليس له يومئذ امرأة وتزوج امرأة ، ثم فعل ذلك الفعل ، لا تطلق ويكفر بيئاً . كذا عن الفقيه أبي الليث قال الفقيه أبو جعفر : طلق التي تزوجها . ولو قال : حلال الله عليّ حرام ، يقع الطلاق ، وإن لم ينو كذا عن أبي بكر الإسكاف ، وأبي بكر بن سعيد ، والفقيه أبي جعفر ، والفقيه أبي الليث - رحمهم الله - . وكذلك لو قال : (هرجه بدست رست

(١) بين السطور « أي ولد الرنا »

(٢) يشبه ذلك ما ذكره في هامش الفقه على المذاهب الأربعة (٣٣٧/١) وإذا قال لها احتاري منك وكررها ثلاثاً ، ضالت : طلفت بصبي ، أو اخترت نفسي بتطليقة ، أو اخترت المطلقة الأولى ، ضلتها تطلق صفة مائة . هامش الفقه (٣٣٧/١) .

(٣) انظر تفصيل ما قلته الختار في ذلك في الفقه على المذاهب الأربعة (٣٣٤/٤ ، ٣٤٤ ، ٣٤٤) وقال الشافعية إذا قال لها أنت عليّ حرام ، أو أنت عليّ الحرام ، أو حرمتك ، فإن هذه الألفاظ تصح لأن تكون كناية عن الطلاق وعن الظهار . وبه قال الحنابلة ، والمالكية قالوا هي كايات ظاهرة يلزم بها العلق بدون به . هامش الفقه (٣٠٣ ، ٤٤٤) .

كيرم^(١) بر من حرام لغلة العرف في زماننا حتى لو قال [٣٣/ب]. هرچه بدست كيرم أو هرچه (بدست جب كرم)^(٢) لا يصرف إلى الطلاق إلا بالنية ولو قال لامراته : أنت طالق ثلاث طلقت ثلاث^(٣) دخل بها أو لم يدخل بها .

مطلب

في حيلة من حلف أن يتصدق بماله

وعن محمد بن مقاتل رحمه الله فيمن حلف أن يتصدق بماله لا بأس أن يتصدق بماله على فقير ويسلمه إليه ثم يردّه الفقير عليه بعد ما قص .
قال محمد بن مقاتل : ابنة ستة سنين لا تُشْتَهَى واسة تسعة سنين^(٤) تُشْتَهَى . ومن الستة إلى التسعة مشكل .

قال الفقيه : لا تُشْتَهَى غالباً ، ما لم تبلغ تسعاً أو عشرًا ، ولو قال (من فرو ختم اين نبذه بستر بهزار درم توخريدي)^(٥) فقال مجيباً له : خريد تم البيع ، ولو قل : من فرو ختم اين هرا بهزار درم ، فقال المشتري : (خريد)^(٦) ، ولم يزد على هذا ، لا يكون بيعاً

إذا تزوج بنية أن يطلقها إذا جامعها لا بأس به ، ولو خلعها بتطليقة واحدة فقال رجل : (بكر بده)^(٧) فقال : (دادم)^(٨) طلقت ثانية .

ولو وهبت مهرها من زوجها ثم أقر الزوج أن لها كذا من المهر يصح الإقرار

(١) كلما وضعت يدي على لصدق

(٢) معلت هذا يدي اليسرى

(٣) الشافعية قالوا : إذا قيد الطلاق بالصريح بعدد لزمه ، وإذا قال : أنت طالق ثلاثاً لو اشتد لزمه ذلك العدد ونحوه قالوا : إذا وصفت الطلاق بعدد لزمه ذلك العدد ، ومثل ذلك إذا سوي العدد ولم يصرح به والمالكية قالوا : إذا قال أنت طالق اثنين أو ثلاثاً لزمه العدد ، وكذا إذا رآه ما قال : أنت طالق وسوى به ثلاثاً أو اثنين فإنه يلزمه ما رآه أما إذا لم يره فإنه وحده هامش الفقه (٣١٢/٤ ٣١٧)

(٤) المالكية قالوا : لا تجب العدة على الصغيرة إلا إذا كانت تطبق الوطء ، ولو كانت دون تسع سنين ، أما إذا لم تطبق فإنها لا تجب عليها العدة ، ولو كانت تزيد على تسع ، وعلى كل حال فمعدنها بالأشهر ما لم يخص هامش الفقه (٤٩٤/٤)

(٥) بعت هذا المعد لك بألف ، اشتريت بديهم

(٦) أعطيت

(٧) لو أعطيت

(٨) لم أعط عليها

كما لو زاد في مهرها .

وقال رجل : إن كان إبراهيم بن يوسف^(١) فأنث طالق ثلاثاً . فقل
عن ذلك إبراهيم بن يوسف ، فتنفس الصعداء ودمعت عيناه ثم قال : إن أراد به
الحقيقة ، وفي أمر الآخرة فهو بار في يمينه ، وإن أراد بي فيما يسمونه الناس
يبحث .

وعن أبي بكر فيمن قال . حلال الله عليّ حرام^(٢) وله أربع نسوة طلقت
كل واحدة بتطبيقه ، ولو قال لها . (أكر بليك ماء باتو خستم)^(٣) فأنث طالق ، ثم
حامعها ، طلقت بأول الحماع ، وصار مرجعاً لها بما بعده من جماع ، وبقيت عنده
بتطبيقين ، فلو أراد أن يجامعها فأنث فقال لها . إن لم تدخلني البيت فأنث طالق
ثلاثاً فدم تدخل حتى سكنت شهرته طلقت ثلاثاً .

وعن محمد أنها إنما محرم إذا نظر إلى موضع الحماع وبه أخذ الفقيه . وقال
محمد بن مقاتل : ليس للرجل أن يمنع امرأته أن تغزل لنفسها من قطنها أو بالأجرة
لغيرها لمن شاءت [١/٣٤] إلا عند حاجة إليها .

ولو قال لها : إن أكلت من القدر التي طبخته فأنث طالق ، فوضعت هي
القدر على الكانون أو في التنور ، وأوقد غيرها فوضعت المرأة فيها القدر

قال الفقيه : أخاف أن تطلق ، قال العبد - رضي الله عنه - : تطلق لأنها
صاحبة الرصف الآخر

ولو قال : نساء بغداد طالق ، وامراته ببغداد طلقت - عن محمد - وقال أبو

(١) إبراهيم بن يوسف بن ميمون بن قدامة ، أبو إسحاق الساحلي السخي المعروف بالماكي كان شيخاً جليلاً
من أصحاب الرأي ، طلب الحديث بعد أن تفقه ، وأدرك ابن عيينة ووكيعاً ، وثقه السائي وابن حبان . وكان
شيخ بلخ وعالمها في زمانه توفي سنة (٢٣٩ هـ) انظر تاريخ الإسلام للذهبي (١/٥٦٦ ، ٥٦٧)

(٢) قال الشافعية وإذا قال . علي الحرام أو حلال الله علي حرام ، أو الحرام يلزمي ، أو علي الحلال ، فهو
كناية يلزم بها ما نواه ، وإن اشترط استعمالها في الطلاق ، وذلك لأنها لم توضع للطلاق بخصوصه ،
ومثلها الألفاظ المتقدمة ، وهي أنت حرام وما بعدها ، هيئها وإن اشترط استعمالها في الطلاق إلا أنها لم
توضع له بخصوصه ، فلذا لم تكن ثلاثاً صريحاً على المعتد ، والنظر فيها إلى الية هامش الصفحة
(١/٥٣٠)

(٣) لو ثبت بشهر معك

يوسف : لا تطلق . ولو قالت المرأة طلقني . فقال : لا أفعل فقالت المرأة . (دادى)^(١) . فقال الزوج . (دادم)^(٢) بأن كان قوله سمعاً من غير تثقيب يقع الطلاق وإن كان في قوله : (دادم) ، أو في تثقيب لا يقع الطلاق لأنه رد.

لو قال لوالديه : لو تزوجت ما دمتما حين فهي طالق^(٣) ثلاثاً . يقتصر ذلك على المرأة التي يتزوجها أولاً . ولو قال : إن صعدت السطح فأنت طالق . فصعدت مرقأتين لا يحنث ما لم تصعد السطح .

ولو قل : (هرز ني كه مرابو دناسي سال)^(٤) فقد طلقها لا تدخل التي هي عنده للحال .

ولو حلف بالطلاق (أكرسي را نسيذ ددهد)^(٥) ، ولا نية له لسم يقع على السقي والدفع ، وإن نوى أحدهما فهو على ما نوى ، وكذا إن كان ليمنه سبب تعيين أحدهما .

ولو قالت له : باقرطبانه . فقال الزوج : إن كنت أنا كما قلت فأنت طالق ثلاثاً^(٦) . إن نوى المجازاة يقع ، وإن لم ينو المجازاة ونوى الشرط لا يقع حتى يوجد الشرط ، فإن لم يكن له نية اختلعا فيه ، والأولى أن يكون للشرط وإليه ذهب أبو القاسم الصفار ، والفقيه أبو الليث ، ولو قل : إن أدخلت فلاناً في بيتي فامرأته طالق فهو على أن يقول بأمره

ولو قال لها : (تومرا بكارني)^(٧) ، ونوى طلاقها يكون طلاقاً .

(١) أعطني

(٢) أعطيت

(٣) قالت المالكية ثم إن كان الحلف بطلاق ونحوه يشترط أن يكون لفظ العام أو المطلق مستلزماً براء بالنسبة في العرف ، كما إذا حلف بالطلاق لامرأته أنه لا يتزوج عليها مدة حياتها ونوى ما دامت هي عصمة . فإذا طلقها ثلاثاً بائناً وتزوج عليها وادعى أنه نوى يمين ما دامت في عصمة غزته بقبل قوله

قضاء هامش الفقه (٨١/٢)

(٤) كل امرأة كانت لي حتى ثلاثين سنة

(٥) إذا رأى شخص أعطاه

(٦) روى مسلم في صحيحه (١٤٧٢/١٥) كتاب الطلاق ، باب طلاق الثلاث ، عن ابن عباس قال كان

الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة ، قال عمر بن

الخطاب إن الناس قد استعملوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة فلو أفضاه عليهم فأفضاه عليهم

(٧) حذير بالمثل لاجلي

ولو قال لها : (أكرّر أو درم من برد اري) ^(١) فأنت طالق، فأمرت امرأة أن ترفع من دراهم الزوج ويدفع إلى امرأته طنقت ، كذا عن محمد بن سلمة ، وأبي القاسم الصفار .

ولو قالت له : طلقني، فقال (سه طلاق داره باز) لا يقع إلا أن ينوي وكذا لو قالت . (مرا طلاق ده) فقال : (دادها بايسي) .

وعن أبي القاسم [٣٤/ب] فيمن حلف بطلاقها إن لم يحامع فلانة ألف مرة فهذا على كثرة العدد لا على كمال الألف ، بقي إذا لم يكن له نية .

ولو قال . إن غسّلتني ثيابي فأنت طالق ، غسّلت ذيله أو كفه ، لا يحنث

إذا وكل بأن يطلقها الوكيل تطليقة واحدة، فخلعها ^(٢) الوكيل والمرأة مدخول بها لا يقع كذا عن أبي القاسم ، فقال الفقيه أبو جعفر وبه أخذ الفقيه .

ولو حلف بطلاقها إن غسّلت ثيابه لا يحنث إذا غسّلت اللقافة، إلا أن ينوي ذلك . ولو قالت لزوجها: إني أشتكى من الصداع وهذه رقية فأقرأها على رأسي (أهيتا سرا هيا) عدي أنت طالق طلقت علمت أو لم تعلم ، علم الزوج أو لم يعلم في القضاء . وفيما بينه وبين الله لا يقع

إذا طلقها فقبل أن يذكر الشرط أخذ العطاس أو الجشاء أو التثاؤب ، أو أخذ لسانه بضمه، فلما خلص قال الشرط موصولاً به . لا يقع ، ويتعلق إذا حلف لا يأكل من فلان فجعل في دقيقه خمير فلان ، لا يحنث.

ولو قال لها : إن لم تعجني إلى الفراش وهما في الشاجر فطلعتا فها على الفور ، ولا يحنث الزوج .

ولو قال لامرأته : (أكرّيا تو بخسيم) ^(٣) فأنت طالق ثلاث فهذا على الجماع إلا إذا نوى غيره ، وإذا مضت أربعة أشهر وقعت تطليقه .

(١) لو امتلكت من درهمي (أو لو أحسنني من درهمي)

(٢) قال المالكية - الوكيل ليس فيه جعل إنشاء الطلاق حقاً للوكيل ، وإنما فيه جعل إنشاء الطلاق للوكيل بيان من الموكّل ، فلموكّل عزله عن هذا متى شاء

(٣) إذا حلف في العدة بعد إبانها فإن الخلع لا يصح وقال الحنفية العاقل الخلع حصة

وان نوى النوم معها على الفراش فصاحمها، حنث . وإن لم يجامعها
(حنثك باز داشتیم باز داشتیم)^(١) ، إذا نوى الطلاق يكون طلاقاً بائناً
لو قال : (هشنم ترا آر زنی)^(٢) أو قال : (هشنمت)^(٣) ، فهو صريح
رجعي يقع الطلاق بغير نية عند أبي حنيفة - رضي الله عنه -
قال محمد بن سلمة : قال العبد - رضي الله عنه - : ويراد به قوله في
عرفنا : (رنا كرد مت) إلا إذا قرن به ما يدل على عدم الطلاق ، كما قال : (رنا
كرد مت آرين كاره)^(٤) .
ولو قال : (اگر زن مني بيه طلاق)^(٥) ولم يزد على هذا ، لم يقع بشيء
إلا بالنية .
ولو قال لها : أنت امرأتی ، يريد الرجعة^(٦) فهو رجعة ، ولو طلقها ثلاثاً
ثم جامعها [١/٣٥] في العدة^(٧) وأنكر طلاقها يستقبل العدة ، وإن كان مقراً
بطلاقها وجامعها على وجه ، فعليه بقية العدة .
إن تزوجت إلى خمس سنين دخلت السنة الخامسة في البسمن ، كما لو
استأجر داراً إلى خمس سنين دخلت السنة الخامسة في الإجارة .

١- ما اشتق من الخلع ، كأن يقول : خالعتك اختلعي ، احلمي نفسك ، اختلعتك ، وهو يقع بدون نية

٢- لفظ بارانك ، وبه نأخذ بالنية

٣- لفظ بايتك فإنه موضوع للخلع ٤- لفظ فارقتك

٥- لفظ الطلاق على مال هامش الفقه (٤/ ٣٥٠ ، ٣٥١)

(١) لو أعطيتك (٢) خرجت من المعركة أو عدت

(٣) لم أقف عليهما . (٤) زنت معك ومن هذا العمل

(٥) لو طلقها ثلاثاً

(٦) قال الشافعية الرجعة رد المرأة إلى الكاح من طلاق غير بائن في العدة ، ومعناه أن الطلاق الرجعي يحرم

الزوجة على زوجها بحيث تكون كالأجنبية فلا يحل له أن يستمتع بها ، ويحرم على المطلق رجوعاً أن يطلق

المطلقة ، أو يستمتع بها قبل رجعتها بالقول ولو بسبب الرجعة ، خلافاً للحنفية الذين يقولون بحل الاستمتاع

بالزوجة بالموطأ وغيره ، ويقولون : إن التلذذ بها بشهوة رجعة ولو لم ينو الرجعة ، ولا حرم ، وشبهة

قالوا : إن الرجعة تحصل بالوعد ولو لم ينو به الرجعة بدون كراهة هامش الفقه (٤/ ٢٨٥ ، ٢٨٦)

(٧) قال المالكية إذا طلقها طلاقاً رجعياً حرم عليه الاستمتاع بها بدون نية الرجعة ، وقد نوى الرجعة عند

راجعها ورفع هذه الحرمة ، وكذا إذا طلقها طلاقاً بدعيّاً ولم يرض بردها ، حين الحاكم يردّها قهراً ،

وقال الشافعية : الرجعة رد المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة ، ويحرم على المطلق رجوعاً شـ

ولو قال . (اكر اين جامه برتن من آيد)^(١) فامرأته طالق وهو قبض فحمله على عاتقه لا يحث حتى يلبسه كما يلبس الناس ، ولو قال لها : إن رفعت من دراهم فأنت طالق فوجدت المرأة صرة مطروحة لما كست الدر فرفعتها ، وأحررت زوجها برفعتها لتحته . قال أبو القاسم لا يحث إذا علق الطلاق بشراب المسكر^(٢) فأراه سكران خارج من مجلس الشراب فالحاكم لا يقل شهادة من لا يعاين الشرب إذا جحد الزوج ، وهي تخاطب لنفسها في الاحتيال في مفارقتها بالفداء . ولو قال لها : (رو نحوا هي شوي كن)^(٣) ، (ونحوا هي دوست)^(٤) ، لا يقع بذلك طلاق

مطلب

في قتل امرأة زوجها إذا طلقها ثلاثاً ولم تقدر أن تمنع نفسها

امراة سمعت زوجها إن طلقها ثلاثاً ، ولا تقدر أن تمنع نفسها فلها أن تقتله في الوقت الذي أراد قربانها .
ولو قلت لزوجها : (كا بين نرابخشيدم مرجنك باز دار)^(٥) فلم يطلقها لا يبرأ من المهر .

ولو قال لها : (اكر رشته توبا كار كرده تو بسبو درز بانه من أندر آيد)^(٦) فأنت طالق، ففرست فكست صبيها ونفسها لا يحث وكذا إذا قضت ديناً على

= يطأ المنطقة قبل رجعتها بالقول ولو بسية الرجعة ، حلاً للتمسية الذين يقولون بحل الاستمتاع بالروحة بالوطء وغيره ويقولون إن اللذ بها شهوة رجعة ولو لم يوط الرجعة هامش الفقه (١/ ٣٨٥ ، ٣٨٦)

(١) هو أردت هذا الثوب

(٢) قال المالكية وإذا علق الطلاق على فعل ممنوع عقلاً أو شرعاً فإنه لا يحث بأن يقول لها إن ربيت فأنت طالق ، لأنه علق الطلاق على الرضا في المستقبل وهو ممنوع شرعاً ، وهذا بخلاف ما إذا قال لها بر لم أجمع بين الضدين فأنت طالق ، أو إن لم أمس السوء فأنت طالق ، فالطلاق يقع محرراً في الحال هامش الفقه على المذهب الأربعة (٤/ ٣٢٤) ط دار الكتاب المصري

(٣) لو أردت زوجاً

(٤) ولقدت حبيب أو صديق

(٥) سأعود للعراك وأصحبك المهر

(٦) إذا أنت معلقتي بهذا الأمر وحصر لمزني

الزوج أو اعتملت المرأة في البيت من الخبز والطبخ وبنحوه ، وإنما يقع الطلاق في الدخول في الملك فقط^(١)

ولو طلقها ثم قال : قد طلقك بهذه تلبية أخرى ، يقع . وإن قال لها قد كنت طلقك لا يقع بشيء . ولو قالت لولدها ، (أي بلايه زاده)^(٢) . فقال الزوج : (إن كان بلايه زاده)^(٣) فأنت طالق ، إن أراد به المحاربة لم تطلق في الحكم إلا إذا علمت أنه من الزنا طلقت .

وإذا قال لزوجها [٣٥/ب] : لست لي بزوج ، صدقت بنوي طلاقها . يقع عند أبي حنيفة - رضي الله عنه - خلافا لهما .

ولو قال : عبده حر ، ونوى بقلبه أن يقول : إن شاء الله تعالى ولم يتكلم . عتق ، ولا عبرة لما في قلبه

ولو أخبر الزوج أن امرأتك تفعل كذا فقال : هي طالق ثلاثا إن كانت تفعل كذا . فالقول قول الزوج في وجود ذلك الفعل منها .

ولو قال : فعلت يحلف الزوج على علمه . ولو قال : إن كان في بيتي نار فأمرته طالق ، فإذا في بيته مراح ، لا يحث . وإن كان سبب بينه لأجل أنه طلب الاصطلاء لا يحث ، وإن طلب النار ليستوقد منه يحث .

ولو قال : إن أردت أن أتزوج فلانة فهي طالق ثم تزوجها^(٤) ، لا يقع^(٥) لأن البمين تنحل بلا جزاء .

(١) الطلاق له أربعة أركان ، أحدها : الزوج فلا يقع طلاق الأجنبية الذي لا يملك عقدة الكاح ، لأنك قد عرفت أن الطلاق رفع عقدة الكاح ، فلا تحقق ماهية الطلاق إلا بعد تحقق العقد . هو عن الطلاق على زواج الأجنبية كما لو قال : زينب طالق إن تزوجها ، ثم تزوجها ، فإن طلاقه لا يقع لقوله ﷺ « لا تنزل ابن آدم فيما لا يملك » ولا عتق فيما لا يملك ، ولا طلاق فيما لا يملك . وثالثي كروسة ، والثالث : صيغة الطلاق . والرابع : القصد أي يقصد النطق بلفظ الطلاق . الفقه (٤/ ٢٥ ، ٢٥١)

(٢) يا ابن المصائب (أو أنت يموى) . (٣) هذا ابن السلاء

(٤) المالكية والحنفية قالوا : إذا علق طلاق امرأة على رواجها فإن طلاقه يعتبر ، ويقع عليه إن تزوجها ، فهو قال إن تزوجت فاطمة بنت محمد تكون طاققة يقع عليه الطلاق بمجرد العقد ، وقالوا : به لا حجة في الحديث المذكور على هذا ، لأن الطلاق معلق على ملك بضع المرأة ، فإذا وجد الملك وقع الطلاق فلم يقع الطلاق في صورة التعليق قبل الملك . ومثل ذلك حديث « لا طلاق إلا بعد تكاح » هامش الفقه على المذهب الأربعة (٤/ ٢٥١)

(٥) قد يقال إن الملكية والحتمية قرروا أن طلاق الأجنبية في غير صور التعليق ملغي لا قيمة له ، إذ لا ولاية »

ولو قال لها : (يك طلاق دا دمت ودو دادم)^(١) فهنا ثلاث ، وليس له

الرجعة

ولو كد له أربع نسوة فقال الزوج : بواحدة متهن أنت طالق خمسين تطليقة
فقلت : ثلاثة بكفيني فقال : ثلاث لك والباقي لصراحيك ، لا يقع على غير
المخاطبة شيء ، كذا عن أحمد بن عمران والثعلبي والطحاوي .

المعندة لا تمتشط إلا بالأسنان الواسعة لأن الطرف الآخر للمزينة .

ولو طلقها ثلاثاً ثم تزوجها قبل أن تنكح زوجاً غيره فبجاءت منه بولد ولا
يعلمان بفساد النكاح ، كالتب ثابت .

وإن كان يعلمان بفساد النكاح يثبت السب أيضاً عند أبي حنيفة - رضي الله

عنه - .

وإذا تزوج امرأة نكاحاً فاسداً^(٢) ، ودخل بها تعتد من وقت الفسقة الزيادة
في بدل الخلع ، وفي بدل الصلح عن دم العمد باطل كذا عن أبي بكر .

ولو قال لها : راجعتك على ألف درهم لا يجب ولا يكون زيادة في المهر .

ولو قال لها : (أكر من أمشب بدين شهرا اندر باشم)^(٣) فأت طالق .

فتوجه من ساعته للخروج فحم وبقي إلى لصباح في الليلة ، يحث [١/٣٦] .

عن محمد فيمن قالت له امرأته : طلقني ، وطلقني ، وطلقني . فقال :
طقتك قال : هي ثلاث . وعن محمد فيمن أكره على شراب فسكر^(٤) فذهب
عقله فطلق أو أعنت يقع . وإن ذهب عقله بالبنج أو كان النبيذ غير شديد فصنع

= للروح عليه ، وهذا يفضي أن عبادة الروح قبل العقد ملغاة لا معنى لها بنوع فرق بين التعيق وعبره .
فعوله إن تزوجتك فأت طاعة عبارة فاسدة لا قيمة لها ، كقولها أنت طالق

(١) أعطيتي وأعطيتك طلاق واحد

(٢) قال الشافعية . أما إذا طلقها فوطئها شخص آخر ، وهي في عدته بعقد فاسد ، أو وطئها بشبهة فحمت
منه فإنها في هذه الحالة تعتد عدتين عدة وطء الشبهة وعدة الطلاق ، وتبدأ بالعدة الأولى ، وإذا رجع

الحمل انقضت عدة الوطء الفاسد ، ثم تعتد بعد انقضاء السعاس عدة كاملة ثلاث أشهر . مردا ثم نحل
بالوطء الفاسد فربما تبدأ بعد الطلاق وانظر باقي ما قاله الشافعية هامش الفقه (٢٧١/٤)

(٣) لو أكرن في المدينة ليلة

(٤) المالكية قالوا . السكر الذي يترتب عليه وقوع الطلاق هو أن يحتلف الرجل بهذي في قوله . كما هو =

فذهب عقله بالصداع ، لا يقع طلاقه ، وإن كان النيز شديد فصعد فذهب عقله يقع طلاقه .
ولو مس جسد أم امراته فوق الثياب بشهوة وهو يجد لبن شيء من حسنها
بانت منه امراته ، كذا عن أبي حنيفة - رضي الله عنه -

وعنه أيضاً قال : لا بأس بأن يخلع الرجل امراته وهي حائض إذا رأى منها
ما يكره ^(١) . وللأمة خيار العتاقة ، وإن كانت حائضاً ، وكذا أدركت - ، والعين
إذا مضى الحول .

وقال أبو حنيفة - رحمه الله - في الكلام المشكل حاله إذا قال : احتلمت ،
يصدق فيما له وما عليه كما يصدق اجارية المشكلة إذا قال : حضت .

وعن أبي يوسف - رحمه الله - فبمن قال لعبد . إذا احتلمت فأنت حر
فأخبر أنه قد احتلم وذلك من المشكل ، عتق . وكذا قوله لأمته : إذا حضت فأنت حرة .

ولو قال : إن تزوجت امرأة أو أمرت في تزويجها فهي طالق ^(٢) ، فأمر
رجلاً تزوجها ، لم تطلق ؛ لأن حنث بالامر . ولو حلف لا يكلم فلاناً إلا ناسياً
فكلمه مرة ناسياً ثم مرة ذاكراً ، حنث . ولو حلف لا يكلمه إلا أن ينسى فكلمه
ناسياً ثم كلمه ذاكراً ، لم يحنث .

ولو حلف لا يتزوج امرأة كان لها زوج فطلق امرأته تطليقة بائنة ^(٣) فله أن يتزوجها

قال العبد - رضي الله عنه - ولو قال : (بهشتم) ^(٤) ، أو قال لامرأته :
(هشتم) ^(٥) لا يكون صريحاً في عرف بلادنا .

عاصم بن عدي الحنفي ، فمن سكر ووصل إلى هذا الحد رفع طلاقه ، أما السكر الذي لا يفرق به صاحبه
بين النساء والأرض ولا يصرف الرجل من المرأة بحيث يكون كالمجنون ، فله لا يشترط عليه ومعه نكاح
انتماً هامش الفقه (٢٥٤/١)

(١) وقال المالكية : لا يصح الخلع في الرمس المنهي عنه ، كالطلاق . قال في الفقه (٣٥٣/٤) : لا أنه يجوز
الخلع في الوقت الذي لا يجوز فيه الطلاق ، فيصح الخلع وهي حائض أو مساء ، أو هي حرة حائض
بحلاف الطلاق

(٢) انظر إلى ما تقدم من تحقيقنا . وانظر الفقه وهامشه (٢٥١/٤) ط دار الكتاب المصري

(٣) هناك الطلاق الصريح العاقله أربعة - طلقت - أنا طالق منك - أنت طالق - الطلاق لي لأمر . وقد وقعت
بالصريح طلقاً واحدة فإن كان قبل الدخول أو كان نظير عرض - وهو الخلع - فإنه يكون بائناً ولا حرة
يكون رجعيًا ، غالباً عند المالكية الخلع . هامش الفقه (٢٨٥/٤)

(٤) جنتي (صديقتي) (٥) متروك ، لو السراح

وما روي عن أبي يوسف ، وأبي مطيع فكذلك في عرفهم ، ووافق في عرفنا ما روي عن أبي حنيفة - رحمه الله - في بعض هذه الألفاظ : أنه إن نوى يقع تطليقة بائنة ، وإن لم ينو لا يقع شيء .

وعن محمد فيمن قال: إن فعلت كذا ما دمت بالركة فعبيدي حر [٣٦/ب] ، فخرج من الرقة وانتقال عنها ثم رجع إليها ففعل ذلك لا يحث . ولو قال لها: إن شاء الله أنت طالق . طلقت في القضاء عند محمد ، وعد أبي يوسف لا تطلق .

ولو قال : طلقنها واستثنيت فالقول قوله في القضاء ، وفيما بينه وبين الله ، ولو طلقها في العدة بعد الخلع^(١) على جعل وقع الطلاق ، ولا يجب الجعل .

قال محمد : إذا مرض الرجل وقد دخل بامرأته أكره أن يطلقها . ولو كان قبل الدخول لا يكره . ولو قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق ثلاثاً ، فزوجه فضولي امرأة قبله الخبر ، فقال بلسانه : أجزت النكاح ، اختفوا فيه .

قال العبد - رضي الله عنه - : أشار في الزيادة إلى أنه لا يحث قولاً وفعلًا .

وكذا روى هشام عن محمد ، وعن ابن الحسن الرستغني أنه كان يفني بالجواري ويقول : لو أعطيت الدنيا بحذافيرها ما شاهدت مجلس العقد .

وعن شيخنا الزاهد عمر بن أبي بكر الفراء أنه إذا التمس منه نكاح الفضولي يقول : لست بفضولي حتى فعل .

ولو قال : (سو كند خورم بيه طلاق زنم)^(٢) إن فعلت كذا لم يكن يمينا . ولو فعل لا يقع .

قال العبد : ولو قال : (سو كند مي فورم)^(٣) بطلاق امرأتي إن فعلت يجب أن يكون يمينا واللفظة الأولى للاستقبال بالفارسيين والثانية للحال .

(١) قال الخنابلة : الخلع هو فراق الزوج امرأته بعرض يأخذه الزوج امرأته أو غيرها ، بألفاظ محصورة . والعلاق في مقابل عزم يقع به طلاق بائن ، فإذا قالت له : خالعتني ، أو خالعتني بألف فقال : طلقك وقع طلاق رجعي ، ولا يلزمها الألف لأنه طلقها طلاقاً لم تطله . هامش الفقه (٤/٣٥٢ ، ٣٥٣)

(٢) امرأتي طالق بالثلاثة

(٣) ساقم أو ساقف

ولو قال : (هزرتي كه سرا بود وما شد سه طلاق) ^(١) ، لا يقع على التي
في نكاحه للحال ويقع على التي يتزوجها بعد اليمين ، كذا عن أبي بكر
البخاري ، واليد الإمام أبي الشجاع

ولو طلقها واستثنى في نفسه ، فللزواج أن يطأها إن كان يسمع الاستثناء ، أو
لا يسمع . ولكن بين الحروف ، وإن لم يبين لا يصح الاستثناء .
وأما المرأة إذا سمعت الطلاق الثلاث ، ولم تسمع الاستثناء لا يسعها أن
تتزوج من الوطاء .

قال سالم بن عبد الله ^(٢) فيمن تزوج امرأة ليحللها على الزوج الأول .
نوى ذلك بقلبه ولم يتكلم بلسانه [١/٣٧] : أرجوا أن يكون مأجوراً . قال محمد
- رحمه الله - : وبه تأخذ لا يفسد ذلك إن نوى بقلبه ما لم يتكلم بلسانه .

ولو قال لها : أنت طالق إن خرجت من هذه الدار إلا بإذني . أو قال :
بغير إذني . فأنت طالق ، فخرجت مراراً ، طلقت واحدة .

وعن أبي حنيفة رحمه الله : إن قوله لامرأته (جنكر بزداشتم) ^(٣) لا يكون
طلاقاً ، وإن نوى . وقال أبو يوسف : إنه طلاق .

ابن المبارك عن أبي حنيفة - رضي الله عنه - فيمن طلق امرأته ثلاث
فأردها على نفسها ، لها أن تقاتله . ولو شهد عندها عدلان أن زوجها طلقها
ثلاثاً ^(٤) والزواج ينكر ، لا يسعها أن تقيم مع زوجها ويسعها أن تذهب بنفسها ، ولا
يسعها أن تتزوج إن كان الزوج حاضراً منكراً لذلك ، وكذلك الأمة إذا شهد

(١) كل امرأة كانت لي تكون طالق ثلاثة

(٢) سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، أبو عمرو ويقال أبو عبد الله ، أبو عبيد الله ، أبو عمر . أبو
المدر العلوي ، المدني المقيم ، القرشي ، أحد الفقهاء السبعة ، ثقة . عابد ، فاضل كد يشبه بابه في لهدي
والسمت توفي سنة (١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨) . تهذيب التهذيب (٤٣٦/٣) ، تقريب التهذيب (١٩ / ٢٨)

الجرح والتعديل (٧٩٧/٤) ، الكاشف (٣٤٤/٣) ، سير أعلام النبلاء (٤٥٧/٤) ، الفتاوى (٣٥٥/٤)

(٣) عدت للمراك

(٤) روى مسلم في صحيحه [١١١ / ١٤٣٣] كتاب النكاح ، ١٧ - باب لا تحل المظنة ثلاث لمصنفها حتى تنكح
زوجاً غيره ، ويطأها ، ثم يفارقها وتنقض عدها ، عن عائشة قالت : سمعت امرأة رفاعة إلى النبي ﷺ
فقلت : كنت عد رفاعة ، فطلقني فبت ثلاثي (أي طلقني ثلاثاً ، وأبليت الفطع) فتزوجت عبد الرحمن

عدلان بإعتاقها يسمها التي تذهب بنفسها من سيدها ، ولا يسمها أن تتزوج إذا كان السيد منكراً لذلك الحكم في تعليق الطلاق بالملك - ، ينفذ حكم الحكم فيما بينهما قالوا : وهذا شيء يعلم ولا يفتى به .

أولياء المرأة إذا خاصموا الزوج فقال الزوج لأبيها : ما تريد مني ، أفعّل ما تريد ، فخرج ثم طلقها ، لا يقع ؛ لأن هذا اللفظ لا يراد به التفويض ، ولو حكى يمين رجل بالطلاق أو طلاقه فعند ذكر الطلاق خطر على باله امرأته ، إن نوى استئناف الطلاق والكلام بحديث يصلح للإيقاع على امرأته يقع ، وإن لم ينو شيئاً لا يقع لأنه حكاية ^(١) .

وقال المتوسطون للمرأة أولاً : اشتريت نفسك بجميع الحقوق التي لك عليه فقالت اشتريت ^(٢) ، قالوا للزوج : بعت ، فقال بعت ، وفي ضميره أنه باع شيئاً من منافع البيت ، فالطلاق واقع في الحكم لا في الديانة

قال العبد - رضي الله عنه - : وكذلك لو نوى منطقتة أو خشبة في يده ، فإن أشار إلى تملك الخشبة أو إلى المنطقة إشارة يفهم أنه المراد يصدقه في أنه لم يرد الخلع .

وكذلك إذا أشهد قبل مجلس الخلع على هذه المواصفات [٣٧/ب] ثم أشار في وقت كلامه إلى الخشبة أو المفتاح الذي في يده إشارة فهم الشهود ذلك . وهذا كله في الحكم وأما فيما بينه وبين الله تعالى فالقول قوله ، أشار إلى ذلك في أوائل « مخارج الخصاص » إلا إذا كان اللفظ لا يحتمل ما نوى .

= ابن الزبير ، وإن ما معه مثل هبة الثوب فتبسم رسول الله ﷺ فقال . أتريدان أن توجعي إلى رفاعه ؟ لا ، حتى تدوقي عيخته ويلدق عييلتك .

(١) روى الترمذي (٤٨٩/٣) ١١ - كتاب الطلاق باب ما جاء فيمن يحدث نفسه بطلاق امرأته . رقم الحديث (١١٨٣) ، عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : تجاوز السه لأمي ما حدثت به أنفسها ، ما لم تكلم به ، لو فعل به . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم أن الرجل إذا حدث نفسه بالطلاق ، لم يكن شيء حتى يتكلم به .

(٢) ومن الغلط الخلع قالت الحنفية . ما اشتق من لفظ البيع ، فإذا قال لها بعت نفسك بمائة حبة ، فقالت اشتريت ، أو قبلت ، وقع به الطلاق البائن ولزمها المائة وسقط حقها الذي يسقط بالخلع وما اشترى من لفظ الشراء فإذا قال لها : اشترى طلاقك بألف ، فقالت قبلت أو اشتريت وقع طلاق بائن ولزمته الألف هاتين اللفظ (٣٥١/٤)

ولو سألت زوجها الطلاق فقال الزوج : ابرأني ^(١) عن كل حق لك عليّ حتى أطلقك ، فأبرأته ، فطلقها صريحاً كان رجعيّاً .

ولو فارقها وله ابنة عندها بنت إحدى عشرة سنة والمرأة تخرج عن بيتها ، ويترك الابنة ضابغة ، والاب لا يأمن على هذه البنت لفساد الناس ، له أن يتزعمها منها ^(٢) .

إذا قال : إن كلمت فلاناً وفلاناً فأمرأته طالق ، فكلم أحدهما ، لا يحنث ، ولا يأخذ بقول من خالف .

قال العبد - رضي الله عنه - : ويستحسن فيما قال : إن شربت الخمر أو زنت أو قامرت فأمرأتي طالق ، يحنث بفعل واحد من هذه الأفعال ، ولو قال امرأته طالق ثلاثاً (كي ابن كاز بكردم) ^(٣) فهذا للتعليق عرفاً وبه أفتى شيخ الإسلام أبو الحسن ، وفتوى هذا العرف في زمننا .

ولو قال : إن دخلت دار فلانة فأمرأتي طالق ، فدخل دار امرأة فلان وهو يسكنها ، وليس لفلان دار أخرى ينسب إليه أو لا يسكنها ، يحنث

ولو قالت امرأته . (مرامدا) ^(٤) ، فقال لها الزوج : (نذا سنة كير) ^(٥) ، لا يقع الطلاق إلا إذا نوى ، ولو قال : (اكر فلان كاركني توبيك طلاق) ^(٦) يقع الطلاق عند الحنث من غير نية في قوله طلاق (كرده باز) ^(٧) وفي قوله : طلاق (كرده كير) ^(٨) وفي قوله : (طلاق كرده إنكار) لا يقع إلا بالنية .

(١) حرى المرف في زماننا على عدم استعمال باراتك في الخلع ، وإي المستعمل أن يقول لها أريبي وأنا أطلقك ، فتقول له أبرأتك ، فيقول لها طلقك عني ذلك ، وهذا يقع به طلاق بائس . لأنه وإن كان صريحاً ولكنه عني مال يسقط حقها ، أما إذا قال لها باراتك ولم يذكر مالا ، فقالت قلت . حرمه لا يقع به الطلاق البائس إلا بالنية . هامش العقه (٣٥٠ / ٤)

(٢) قال الحنفية مدة الحضانة للعلام قدرها بعضهم بسبع سنين ، وبعضهم تسع سنين وفي الحجازية فيها رأيان أحدهما حتى تبيض ، وثانيهما حتى تبلغ حد الشهوة ، وقد تسع سنين قالوا . وهذا هو الحق . والمالكية قالوا : مدة حضانة العلام من حيث ولادته إلى أن يبلغ ، ولائس حتى تتزوج ويدخل بها الزوج هامش العقه (٥٣٨ / ٤)

(٣) متى فعلت هذا العمل .

(٤) الصواب

(٥) لو فلان قام بعمل حرام

(٥) لم تنحر الصواب

(٨) حذ

(٧) يراجع - يهود

ولو قال لامرأته : (اكر حرام كرده) ^(١) فأنت طالق ، يراد به الجماع في الفرج ، ولا يراد به القبلة والمعانقة إلا أن ينوي .
ولو قال : (اكر بخانه من مهمان) ^(٢) نرومي زن ورا [١/٣٨] سه طلاق ، فذهبوا إلى منزله ولم يطعموا شيئاً ، لا يحث .
إذا قال : هذه الليلة بعد ما أصبح فيمينه على الليلة القابلة

ولو قال للمختلعة : إن كنت امرأتي فأنت طالق ثلاثاً ، لا تطلق ، ولو تزوجها على ألف ثم خالعهما على ألف ^(٣) ، استحسّن أبو زيد في الشروط أن الزوج لا يرجع بشيء ، وعن محمد - رحمه الله - أنه يرجع عليها بألف مطلقة ثلاثاً .
قالت لزوجها الأول : قد تزوجت زوجاً وأخبرت بشرائط التحليل ، ثم قالت بعد زمان : قد كذبت ، لم تصدق . وأن تقرر بدخول الزوج الثاني كان النكاح مع الزوج الأول باطلاً

ولو قرص امرأة أبيه فوق الثياب منه شهوة حرمت على الأب
امرأة قالت لزوجها : (خوشتن اذتو خرمي) ^(٤) ، فقال الزوج : آري لا يكفي به ولو قالت : (خوشتن خريدم) ^(٥) ، فقال الزوج : (فروختم) ^(٦) ، لا يقع إلا أن يقول المرأة : خوشتن مي خرم .
إذا أراد السفر فوكل وكيلًا ^(٧) بأن يطلقها إن لم يعد إلى وقت كذا . وكان التوكيل بالتماسها لا يعمل عزلة كما في الوكيل بالخصومة إذا عزله بغير محضر من الخصم ، وقيل يعمل عزلة وهو أحب إليها لأنه لا حق لها في الطلاق بخلاف وكيل الرهن ، ووكيل الخصومة .

(١) لو حرم (٢) لو جاء لمربي ضيف

(٣) قال الخابلة : يشترط في عوض الخلع أن يكون مالا حلالاً ، ويصح الخلع بالمعذور الذي يتظر وجوده كما إذا خالعهما على حمل نافتها ، أو حمل غنمها ، أو بقرها ، أو نحو ذلك . وقال الشافعية : كل ما يصلح صدقاً يصلح أن يكون بدلاً في الخلع والمالكية قالوا : يشترط في العوض أن يكون حلالاً فلا يصح الخلع على خمر ، أو خنزير أو مال معصوب علم الروح بأنه منسوب - هامش الفقه (٣٦٨/٤)

(٤) أنت من الخريم . (٥) اشترت الأفضل

(٦) بيعت

(٧) قال المالكية : للزوج أن ينيب عنه الزوج أو غيرها في الطلاق ، والتوكيل هو جعل الروح إن شاء المطلق «

ولو قالت مرة، (طلاق ده) فقال الزوج: (دايم)^(١)، إن كان لغتهم كذلك يقع، ولا يصدق الزوج إن لم يرد به الطلاق، وإن لم يكن ذلك لغتهم لا يقع إلا بالنية إذا قضى الشفعوي في مسألة تعليق الطلاق بالملك والحالف حنفي لا يحل له المقام معها عند محمد، وعند أبي يوسف يحل.

كل مريض قال: إن مرضت فامراته طالق فيصرف إلى مرض في المستقبل .
ولو قال لامراته: (من خوشتن را از تو بعدت وكا بين خريدم)^(٢) فقالت المرأة: (فروختم)^(٣) . ونوى الطلاق، يقع طلاق بائن .

مطلب

اشتريت نفسي منك بنفقة عدتك ومهرك فقالت: بعث^(٤)

عن ابن منصور الساتريدي: من حلف لا يبيع هذا الشيء فأخذ رجل تلك [٣٨/ب] السلعة وأعطاه بدلها ورضي صاحبها بذلك كان بينهما بيع التعاطي ولا يحث . وكذا روي عن أبي يوسف في الطلاق قبل الدخول: الأفضل أن يعطيها الروح كمال المهر، والأفضل للمرأة ألا تأخذ شيئاً وبه نطق القرآن .

ولو حلف لا يأكل الحرام، فأكل خبزاً معصوماً أو مسروقاً قالوا: لا يحث، ويمينه على حرام، العين على الميتة حال المخمصة أيضاً . وقد اختلف فيه .

قال العبد - رضي الله عنه - : وفي عرفنا يحث بأكل الخبز المنصوب، لأنهم يقولون: (فلان حرام خوارست)^(٥) إذا أكل من طعام الغصبة (شبان كاه)^(٦) إلى مغيب الشفق بإمداد إلى قريب من الزوال .

= حقاً لغيره نصاً أو حكماً، وللموكل عزله عن هذا متى شاء . والشامعية قالوا: للزوج أن ينيب غيره في تطلق زوجته، وله أيضاً أن يوكله في الخلع . هامش المغه (٣٣٧/٤، ٣٤٥)

(١) يعني موضع داذم بالذال المعجمة - قال: هائم

(٢) باللهامش اشتريت نفسي منك نفقة عدتك ومهرك

(٣) بعث

(٤) إذا قال الروح لها: خالعتك بمهرك ونفقة عدتك على أن يكون لك الخيار ثلاثة أيام، أو أكثر وإذا قال طلفتك على ألف، فقالت: قبلت ثم قال لها: طلفتك على ألف، فقالت: قبلت، ثم قال لها: طلفتك على ألف، فقالت: قبلت . فإنه يقع ثلاث تطليقات بثلاثة آلاف وهذا محلل ما إذا قال لها: خالعتك، ولم يذكر بدلاً، فقالت: قبلت، ثم أعاد لها اللفظ فلا يقع . هامش المغه (٣٧٦/٤)

(٥) فلان يأكل الحرام

(٦) كنا بالأصل

ولو قال : المرأة التي في منزلي طالق ثلاثاً إن فعلت كذا وليست في منزلة وقت اليمين يحنث وطلقت ، ولو نوى المنزل صححت نيته ، وعن إبراهيم النخعي^(١) قال : اليمين على نية المستحلف إن كان ظالماً ، وإن كان الخالف مظلوماً فلغى نيته . قال الكرخي : وهذا قول أصحابنا وحمهم الله ، ولو قال : (خدائي ذا نذكى فلان نكر دام)^(٢) وهو يعلم أنه فعل . قال بعضهم : يكفر وقيل : لا يكفر وهو الأولى .

الشرب : عبارة عن عمل السقاة والخلق . والذوق : عبارة عن عمل السقاة . والمص : عبارة عن عمل اللاهاة خاصة .

بي : هو (التي)^(٣) من ماء العنب إذا صار مسكراً

قال العبد - رضي الله عنه : إذا خف أن يحنث بكل مسكر عني سواء كان جديداً ، وهو الذي يسمى عصيراً ، أو مطبوخاً أو في طبخة ، وهو الذي يسمى باذقاً ، أو غيره ولا ينصرف اسم سبكي إلى خسه ويكنى ، وما ليس بعنبي .

ولو قال (أز خدائي بزارم)^(٤) وأن لا إله إلا الله بز أرم (وأن شهد الله بزارم)^(٥) أكر سبك خورم فشر بها ، حنث في ثلاثة أيمان

مطلب

في حرمة المصاهرة^(٦)

إذا أخذ القاضي الشفعوي لا ينفذ قضاؤه ، وكذا القاضي الحنفي .

(١) إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأصور بن عمرو بن وسعة ، أبو عمران ، أبو عمرو ، الحنفي ، الكوفي العقي ، الأعور ، ثقة ، لا أنه يرسل كثيراً توفي سنة (٩٦) أو سنة (٩٥ هـ) ، أخرج له الستة أنظر ترجمته ، تهذيب التهذيب (١٧٧/١) ، تقريب التهذيب (٤٦/١) ، الكاشف (٩٦/١) ، تاريخ الخلفاء الكبير (٣٣٣/١) ، تاريخ البحاري الصغير (٢١٠/١ ، ٢١١) الجرح والتعديل (١٤٥/٢) ، ميزان الاعتدال (٧٤/١) لسان الميزان (١٧١/٧) ، سير أعلام النبلاء (٥٢٠/٤) ، طبقات ابن سعد (١٨٨/٦)

(٢) يعلم الله متى فلان ينظر - أو يعلم الله الشخص الذي ينظر له

(٣) هو شيء لم أعرفه

(٤) لم أملك من الله شيء

(٥) لم أملك من مدينة الله

(٦) المصاهرة وصف شبيه بالقرابة ، ويتحقق في أربع إحداها زوجة الابن ، وهي شبه النكاح ، ثابها =

من^(١) أجنبية عن شهوة يوجب حرمة المصاهرة^(٢) ويكتفى بشهوة (١/٣٩) إحداهما ولا يشترط أن يكون بالعين فيقع الحرمة بين المراهق والمراهقة إذا وجد الاشتهاؤ من إحداهما ، والاشتهاؤ بالقلب ، ولا يشترط انتشار لآلة

ولو شهد إن قال في الخلع (فروختم)^(٣) وكان الخلع عند القاضي . وهو يقول : لا أتيقن أنه بالخاء أو بالفاء أبطل القاضي الخلع ، وقوله : أكرهه أم خورش أورده أم قبل يكون إقراراً والأصح أن تعليق ليس بإقرار

ولو قبل امرأة على شفتيها ثم قال : لم يكن عن شهوة^(٤) لا يصدق ، وإن كان على عضو آخر سوى الوجه فالقول قوله .

(ما رها كردم) مضافاً إلى المرأة صريح يوجب الرجعة ، ولا يصدق إن لم ينو طلاقاً خصوصاً عند مذاكرة الطلاق .

(بده كردم)^(٥) ليس بصريح لقلة الاستعمال فإن نوى يقع بائناً ، ولو قالت لزوجهما : (خوشت خريدم أز توب كايين دهر نية عدت)^(٦) فقال : (يك طلاق

= مت الروجة ، وهي تشبه البت أيضاً فإنها زوجة الأب . وهي تشبه لام ، رابعها . أم الروجة وهي تشبه الأم أيضاً ، ولا خلاف في أن زوجة الابن وزوجة الأب ، وأم الزوجة يحرم بالعقد الصحيح ، عقد عقد الأب على امرأة حرمت على ابنه وابن ابنه ، وإن نزل ، وإن لم يدخل بها ، وإذا عقد الابن على امرأة حرمت على أبيه وجده وإن علا ، كما تحرم على ابنه وإن نزل ، وإن لم يدخل بها . الفقه (٥٥/٤)

(١) لم يفرق الحنفية بين اللبس والنظر بشهوة بين عمد ونسيان وإكراه ، فالكل ثبت به حرمة المصاهرة (٢) قال الحنابلة - ثبت حرمة المصاهرة بالعقد الفاسد ، وإن العقد الفاسد عندهم ثبت به أحكام الكاح ما عدا الحل ، والإحصان والإرث والمالكية قالوا - ثبت حرمة المصاهرة بالعقد الفاسد وهو بوعان مجمع على فساده ، وغير مجمع على فساده في المذاهب الأخرى . (٣) يعتك (٤) حد الشهوة في مس الرجل للمرأة أن تتحرك آتة ، أو تزيد حركتها إذا كانت متحركة من قبل مسها وحدها إذا مست المرأة الرجل أن يتحرك قلبها وتشعر باللذة ، ومثل المرأة الشيخ الكبير . هامش المتن (٥٦/٤) (٥) أعطيت (٦) اشترت منك طلبة بالمعش بية العدة

داد مت^(١) لا يكون جواباً إلا إذا نوى الجواب
ولو قال : (ميركان بذني كسم)^(٢) يقع على المرأة واحدة .
ولو قال : (هرجه)^(٣) يقع كلاً على امرأة واحدة .
ولو قال : (هرجه) يقع على كل امرأة ، ولو قال : (هرزني)^(٤) فكل ذلك
ولو كرر لفظة التعليق ثلاث مرات طلقت ثلاثاً إلا إذا نوى الإخبار عن
الأولى ولو كان اللفظ (دست بار داشت أم)^(٥) فهذا لم يجدها بكراً والمرأة تقول :
بلى وجدنتي بكراً فالقول قوله ، ولا يحث
ولو قالت المرأة لزوجها : إن لم تطلقني تمجست صارت كافرة ، وإن قالت :
إن أقمت معك فالمحوس خير مني قيل : إن هذا اللفظ ردة ، والأصح أن لا
يكون ردة . والقول الأول لا يبعد من الصواب
ولو ظن أن النكاح فاسد^(٦) فقال : تركت الذي بينه وبين امرأته ثم ظهر أن
النكاح كان صحيحاً لا يقع الطلاق بهذا القول مخرج لمن له امرأتان فطلبت
إحدهما طلاق الأخرى وضاق عليه الأمر يطلقها ثلاثاً ، ويقول : إذا أراد الله ،
أو يتزوج امرأة فيقول : طلقت امرأتي يعني المرأة الجديدة .

مطلب

الحيلة في اليمين

وعن القاضي الحسن الماتريدي أنه [٣٩/ب] علم أن يحلفه الملك فكتب على كفه
اليسرى اسم الملك ويقول عند التحليف لا أخالف هذا الملك ولا أخرج عليه ، وكان

(١) أعطيتك طلبة واحدة .

(٢) أقبل حاجة لامرأتي

(٣) كل شيء

(٤) كنت مسجت

(٥) قال الحنابلة النكاح العاسد هو ما احتل فيه شرط ومنه نكاح المتعة ويجب فيه المسمى على هذه القاعدة

ولكنهم قالوا : إنه يجب فيه مهر المثل دون المسمى بالوطء ، ومنه نكاح المحلل وقد مر بيانه ، ويلحق به

السب ولا يحصل به الإحصاء ، ومنه نكاح الشغار ، ومنه أن يشترط ما يأتي المقعد هامش الصفحة

(١ ٧/٤)

يشير يعبته إلى يساره .

وفي الحلف في المستقبل يقول : ' إن تزوجت امرأة أو اشتريت جارية (أو قبا مت) ^(١) فعلى كذا ويريد به الخطاب .

وحكي عن أبي حنيفة - رضي الله عنه - أنه حلف لأبي جعفر فقال في آخره : حتى تقوم الساعة ، وعني خطابه وإذا ثبتت بأنها مطلقة ثلاثاً ، وسفر الزوج ، وهو منكر الطلاق ، ولم يقم البيعة ، لا يحل لها زوج في القضاء ، وأفتى السيد الإمام أبو شجاع أنه يحوز لها ذلك فيما يبه وبين الله تعالى إذا ثبتت .

ولو قال : إنه تكلم بهلال أحداً وقال : من تكلم بعد هذا فامرأته طالق ، فتكلم به الخالف بحث ، ولو قال لامرأته إن دفعت من مالي إلى فلان شيئاً فانت طالق فدفعت شيئاً من الخطب أو الملح . وإن كان الخالف يضابق في مثل ذلك طلقت ثلاثاً ، كذا عن أبي يوسف .

وحكي اتفاق المشايخ في زماننا أن الخلع يصح من غير إضافة إلى أحد الزوجين حتى لو قالت بالفارسية (خوشتن خريدم) ^(٢) وقال الزوج : (فروختم) ^(٣) يصح . وإن لم يقل : (فروختم) ، وكذا في البيع

مطلب

تطبيق بعد الردة

قالت لزوجها السكران ^(٤) : (مسلمان ني كي سرزني) ^(٥) فقال : (ني دي مسلمات نيست) ثم طلقها ثلاثاً يقع لأنها لم تبين بالردة ؛ لأن ردة السكران لا تصح .

(٢) اشترت الاصل

(١) إلى يوم القيامة ، أو مع القيامة .

(٣) يفتك

(٤) طلاق السكران المعتدي بسكره بين أن يصل إلى حد يشبه فيه للمجون ، فلا يفرق بين السماء والأرض ، ولا بين الرجل والمرأة أو لا ، فعلاته يقع ، سواء كان في أول سكره ، أو في نهائيه القصوى .

انهاضب الأربعة (٤/٢٥٣ ، ٢٥٤) ط در الكتاب المصري

(٥) لم أوقف عليهم

إذا مسَّ ابنته بشهوة ثم ولدت أمها مه ، ولو اختلفوا في إرثه . والأصح أن يرث وقال : (حلال خدائي بر من حرام) ^(١) أو قال (هرجه بدست راست كيرم بر من حرام) ^(٢) فهذا طلاق بائن ، ولا يصدق إن لم ينو طلاقاً ، ولو قال (هرجه بدست راست كيرم بر من حرام) ^(٣) وليست له امرأة في الحال إن أراد تعقيب الطلاق بامرأة يتزوجها يصح وإن لم يرد . أفنى القاضي محمود الأوزجندی أن يكون عيناً وعليه الكفارة إذا حنث ، والأولى في عرفنا أنه يصرف إلى المرأة [٤٠/١] إلا أن ينوي عيناً ، وكيرم للاستقبال حقيقة .

ولو قالت لزوجها : (از تو تر ارم) ^(٤) (وقال الزوج : من نيرا زتو بيزام) ^(٥) وقال : لم أنو طلاقاً لا يقع الطلاق ، ولو قالت لزوجها : (من بر تومسه) ^(٦) طلاق أم فقال : توجه (سه طلاق) ^(٧) وجه هزار طلاق . لا يقع شيء .

ولو اختلف الزوجان في عدد الخلع فقالت المرأة : كانت ثلاث مرات . وقال الزوج : بل كان . فالقول قول الزوج إن كان بعد النكاح جرى بينهما . وإن كان قبل النكاح لا يجوز المتأكدة ، وإن رضيت .

وعن شيخنا شيخ الإسلام علي بن محمد - رحمه الله - إن القول قول الزوج في الأحوال كلها

ولو قالت المرأة : طلقني ، فقال الزوج : (طلاق ميكنم طلاق في كنم طلاق في كنم) ^(٨) طلقت ثلاثاً

ولو قالت : (من خوشنن از تو خريدم) ^(٩) فقال الزوج : (رو) ، لا يكون خلعاً . فإن نوى طلاقاً فهو طلاق بائن .

ولو قالت لزوجها : (من بر تومسه طلاق أم) ^(١٠) وقال : (تومسه طلاقه) ^(١١)

(١) حلال الله عليّ حرام

(٢) كل ما أخذته ييجي عليّ حرام

(٣) وجننه بالهامش . .

(٤) وأنت أي ثلاثة .

(٥) أنا اشتيتك من نفسي .

(٦) وأنت ثلاث .

(٧) كل ما أخذت ييمسي عليّ حرام

(٨) تيرت أنا منك

(٩) أنا عليك ثلاثة .

(١٠) أنت طالق أنت طالق أنت طالق

(١١) أنا عليك طالق ثلاث - أو ثلاث طلاقات -

أو قال : (ده طلاقه يشن أمت)^(١) أو قال : (سه طلاق مكوده طلاقه كيو)^(٢) طلقت ثلاثاً ، ولو قال لآخر : (خواهي كه نذرت را طلاق كنم كمت خواهم)^(٣) فطلقها ثلاثاً ، لا يقع شيء عند أبي حنيفة - رضي الله عنه - ولو طلقها واحدة يقع واحدة ، ولو قال : (أكر ابن صميم بدهي با جهل روز بدست من بهاري طلاق هرز ني كه بخواهي)^(٤) فقال : نهار فلم يؤدي إلى لمدة ثم تزوج مرة معه أن يطلقها . ولو سأله الآخر : إنك استفدت امرأة سالحة . فقال الروح : (من سه دا دم ترا فروختم)^(٥) فقال : (حريدم)^(٦) لا يقع الخلع

ولو قالت المطلقة ثلاثاً : اعتددت منك وتزوجت بآخر ودخل بي ، وطلقتي ، واعتددت منه بصدق في أربعة أشهر ، ومدة النكاح الثاني ودخوله . وطلاقه ، ولو قالت لزوجها : (خوشن خريدم از تو بكايين وعدت)^(٧) . ولم يقل : (بهزنيه عدت)^(٨) ، وخلعها الزوج ، لا يطالبن بنفقة العدة . ولو قال لها [٤٠/ب] : (تو از من جنان جنان دوري جون ازمكة تامدينه)^(٩) لا يقع الطلاق إلا بالنية . ولو قال لها : (طلاق بردا دور فتي) فهذا نفويض إليها إن لم ينو الإيقاع .

ولا امرأة الغائب أن يرتفع الأمر إلى القاضي بأمر عبد الغائب أن ينق عليها من كسبه .

زوجات رقيقات اعتقا . اكتسبا ثم تنازعا بعد الفرقة ، أو قبل الفرقة في المال ، فإن كان الزوج حراً ، وهي تخسر وتطبخ فالمال للزوج ، والحاصل من الحراسة ، وإن كانت المرأة معلمة ، والزوج يعاينها فالمال للحاصل من التعليم لها . وإن التقط السبلة ، واحتطبها أو احتشأ فالمال بينهما نصفان .

(١) يعطي طلقة مائة

(٢) لا تقول ثلاث طلفاب ولكن أعطى واحدة

(٣) أنت تريد أن تطلق؟ قلت . أريد

(٤) لو أنك أعطيتني هذا الفقه سأطلق أي امرأة عتدي في أربعين يوم ، كل امرأة تريدنا

(٥) أنا أعطيت ثلاثة واشتريتك (٦) اشتريت .

(٧) أنا اشتريت بالمهر والجهاز (٨) بنفقات الجهاز

(٩) أنت عبي بعيدة مثل بعد مكة عن المدينة

ولو قالت لزوجها : (من خوشن خريدم از تو بعد و كايين) ^(١) فقال : نيك
آمد ، لا يكون جواباً ، ولا يصح الخلع ، ولا يقع الطلاق .

* * *

(١) أنا اشتريت من نفسك متاعى والمهر .

كتاب الإيمان^(١)

إذا قال: ألف درهم من مالي صدقة وإن فعلت كذا ففعله ، وهو لا يملك إلا مائة درهم ، لا يلزمه إلا قدر ما يملك كذا عن نصير ، كذا روى ابن سماعة عن محمد -رحمهما الله - . وبه أخذ الفقهاء ، وإن لم يكن له شيء لا يجب عليه شيء .

ولو حلف لا يشرب في بيت فلان فأكس^(٢) في ذلك البيت يحنث . إذا قصده المبالغة في المنع من المسكولات ، وقال أبو نصير : بحق الله يكون يمينا حقا لا يكون يمينا .

ولو حلف لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوبا خيط من غزلها لا يحنث

ولو حلف لا يقبل من الغاصب ولا يقبضه ، فقال الغاصب : سلمته إليك فقال المالك : لا أقبله منك . لا يحنث .

مطلب

هو الحجاج بن يوسف^(٣)

وعن إبراهيم النخعي إن كان متواريا من الحجاج فجاءه طالب فخط خطا مدورا . وقال لخادمته : قل لي ليس هنا يعني الخط .

(١) يطلق اليمين في اللغة على اليد اليمنى ، وعلى القسم ، فهو مشترك بين هذه الثلاثة ، ثم اشتمل في الحلف ، لأنهم كانوا في الحاملة إذا تخالفوا أخذ كل واحد بيد صاحبه اليمنى . أو لأن الحالف يشغوى بنفسه ، كما أن اليد اليمنى أقوى من اليد اليسرى . ويكون الحلف واجباً أو حراماً فالأول كما إذا نوه عليه إنقاذ إنسان بريء معصوم الدم من الهلاك . وقد يكون حراماً إذا حلف على ارتكاب محرم أو حلف بما لا يباح الحلف به ، وقد يكون غير ذلك . الفقه على المذاهب الأربعة (٤٩/٢)

(٢) قال الشافعية : إذا قال : والله لأأكل هذا الطعام إذا فتلط الطعام بنعمه ، أو أتلفه أحد غيره ، ونكس صعه عن إتلافه ولم يمتعه فإنه يحنث من العد إذا مضى ومن يتمكن فيه من الأكل ولم يأكل ، فمضى مضى ذلك الرمس حكم يحنثه ولو فسد الطعام في آخر يوم ، وكذا إذا مات من العد فمضى يحنث متى مضى رمس يتمكن فيه من العمل قبل موته ، فيحكم يحنثه عقب مضى ذلك الرمس . هامش الفقه (٥٨/٢)

(٣) الحجاج بن يوسف بن الحكم بن أبي عقيل بن مسعود النخعي ، أمير العراق . ولد سنة أربعين أو إحدى وأربعين ، وروى عن ابن عباس وسمرة بن جندب ، وأسماء بنت أبي العيص وابن عمر ، وقال الساجي =

وعن المفيه أبو جعفر يمين حلف لا يشرب خمرًا في هذه القرية فشرب في عمرانها ، أو كرم أو ضياع متصل بالعمران يحنث ، وإن كان الكرم مفصلاً عن العمران لا يحنث ^(١) .

ولو حلف [١/٤١] لا يشرب المسكر فصب في حنقه ، ودخل جوفه بغير فعله ، لا يحنث ولو أمسكه في فيه حين صب فيه ثم شربه بعد ذلك حنث .
إذا مات عن أم ويئت فجاء قوم ادعوا أنهم بنو عمه وأنكرت الأم والبنت يكون الحلف بالله ما لهم في تركته كذا سهم من لوجه الذي يدعون .
ولو حلف أجبراً أن لا يعمل عمله فالحيلة فيه أن يشتري ذلك الشيء ثم يبيعه إذا فرغ من العمل ، ولو حلف لا يأكل خبزاً ^(٢) لا يحنث في الجوزنج ^(٣) .
ويحنث في القرص والميسر
ولو قال: أنا بريء من هذه الثلاثين يوماً لا يحنث إلا إذا نوى البراءة من فرضيتها .

عن محمد قال : ليس عندنا في الشئ والصيف شيء معلوم إلا قول الناس إذا قالوا بأجمعهم : ذهب الشئ فقد ذهب وكذلك الصيف ^(٤)

ولو قال : والله لا أتزوج من أهل الكوفة فزوج امرأة لم تكن ولد يومئذ يحنث
ولو حلف لا يسكن هذه الدار ، واليمين بالليل فهو معذور إلى أن يصبح ^(٥)

= ليس بثقة ولا مأمون ومي صحيح مسلم أن أسماء بنت أبي بكر قالت للحجاج «أما إن رسول الله ﷺ حدثنا أن في ثقب كذاباً ومبيراً ، فأما الكذاب فقد رأيناه ، وأما المبير فلا إخالك إلا به» . تاريخ الإسلام (١١٧/٢)
(١) ويشبه ذلك ما قالته الحنفية في هامش الفقه (٩٨/٢) وإذا حلف لياهرن فإنه يبر إذا خرج نوكاً السفر وجاور العمران إلى مكان بينه وبينه مدة السفر ولو رجع
(٢) وإذا حلف لا يأكل خبزاً فإنه يحنث بأكل الخير المتعارف عند أهل بلده ، فإذا كانوا لا يأكلون إلا الفصح حنث به بدون غيره ، ولو أكل حيز الدرة أو الشعير فإنه لا يحنث ، وبالعكس إذا كانوا لا يأكلون الفصح ، فإن العرف الخاص معتبر في الإيمان ويشمل الخير الرقاق ، أما البقلان والسبوسك والكهك والبقسمات والبعاشة والفطير والزلابية ، فإن كل هذه الأمور لا تنسى خير في العرف ، فلا يحنث بأكلها هامش الفقه (٩١/٢)

(٣) يوع يتخذ من الحلوى مع الخبز

(٤) وإذا حلف لا يكلمه في الصيف ، أو في الشئ فإن كان أهل بلده لهم حساب متعارف فيهما حمل عليه ، وإلا فالشئ ما ليس فيه اللبس الثخين كالفر والشنال ونحوهما ، والصيف ما يستعني به عن ذلك قول الحنفية في هامش الفقه على المذاهب الأربعة (١٠٧/٢) ط دلو الكتاب المصري
(٥) قال المالكية وإذا حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكن فيها فإنه يجب عليه أن يتفأل منها ، ويحنث إذا =

وعن أبي يوسف قال : لو كان باب الدار مغلقاً فهو معذور حتى يفتح باب الدار .
وليس له أن (يتسور من الخائط)^(١) وبه أخذ الفقهاء

ولو قال لها : إن شكوت منك إلى أحبيك فانت طالق ثلاثاً فجاء أخوها
وعندها صبي لا يعقل . قالت المرأة . إن زوجي فعل كذا وكذا تخاطب الصبي
حتى يسمع أحوها لا يحنت .

ولو حلف لا يلبس من عزل فلانة فلبس ثكّة ، قال أبو يوسف . يحنت .
وقال محمد . رحمه الله - : لا يحنت . وكذا قول أبي يوسف في الرر والمعروة
واللبنة ، والزق ، لا في اليمين يحنت ولا في اللبس من الحرير يكره

إذا قال : والله لا أتركك في داري فقال له : أخرج فقد برّ في يمينه كذا
عن أبي يوسف .

كل يمين مسعودة يلحق بها الشرط بعد السكوت لا يلتحق بها سواء كان
للحالف أو عليه كذا عن محمد بن سلمة وأبي نصر إذا حلف بطلاق كل امرأة
يتزوجها ، ولا يدري أهو عند اليمين مدرك^(٢) أم لا .

عن الثلجي قال : [٤١/ب] لا يحنت حتى يعلم إن حلف وهو مدرك

ولو قال : إن تركت شرب الشراب أبداً فانت طالق وهو يعزم على شربها ،
ولا يشربها لا يحنت .

ولو قال : لا أدخل مدينة كذا يدخل خارج العمران لا يحنت . وإذا كان
خارج حدود المدينة بلغ ، والذي على المصنف دون القرية .

= بقي فيها مع إمكان الاستئصال ولو ليلاً ، فإذا كان لا يمكنه الاستئصال لحرق من عالم أو سارق فوه لا يحنت
هامش الفقه (١٠٠ / ٢) ، ١٠١ . ولا تعتد اليمين بالإكراه فإذا اعتقدت من غير إكراه فلا يحل . إما أن
تكون على فعل شيء كقوله : والله لا أكلن الرعيص ويسمى يمين حنت ، أو تكون على ترك شيء كقوله
والله لا أدخل الدار وتسمى يمين بر ، فإذا أكره على الحث من صيغة البر كان أدخل الدار قهراً عنه لا
تقره الكفارة هامش الفقه (٥٤ / ١)

(١) بالهامش يصعد من الخائط

(٢) قال في الفقه على المنهاج الأربعة (٥٤ / ١) : ولا يحنت إذا أكره على فعل للمطوف عليه . ومثله الناسي
والمنطوق فإنهما لا شيء عليهما ، ومنها أن يكون قاصداً ، فلا يعتد يمين يسبق بها اللسان بدون قصد ،
ومنها أن يكون للمطوف به اسماً من أسماء الله تعالى أو صفة من صفاته الفقه (٥٤ / ٢)

وفي القياس الإجارة إلى الري فاسدة .

وعن عبد الله الثلجي : إنه لا يكفر إذا قال : إن فعلت كذا أمس فأنا بريء من الله ^(١) ، وهو يعلم إن كان ، وبه أخذ الفقيه . ولو استثنى ولم يُسمع أذناه وحرك لسانه بحرف الاستثناء جاء استثنائه كذا عن أبي يوسف ، وأبي مطيع ، وإبراهيم النخعي ، وأبي نصر ابن سلام .

إذا قال : والله لأقضين مالك اليوم ، فوضعه من حيث تنال يده ، ولم يقال : ير في يمينه بحق محمد ﷺ لا يكون يميناً ، ولكن حقه عظيم ، ولو لا يدع ماله على غربة اليوم فقدمه إلى القاضي ير في يمينه .

عن محمد فيمن حلف لا يلبس من غزل قلانة شيئاً ، فلبس من غزلها قلنسوة أو سبكة أو رقعة في الثوب يحنث ^(٢) . وسأل أبو حنيفة فيمن دخل عليه السراق فأخذوا ماله وحنفوه أن لا يخبر بأسمانهم فأخذوا وعرضوا عليه كل من كان سارقاً إذا مثل عه يسكت ففعلوا فخرج المتاع .

عن أبي حنيفة رضي الله عنه - فيمن قال : «والله لا أخرج من الدار» ، فهو على التقله بها بأهله وبدنه .

ولو حلف لا يدخل هذه الدار ^(٣) فقام على حائط منها لا يحنث ، ولو قال : «والله لا أدعك تذهب حتى تعطيني حقي» ، فدم الخالف ، فذهب الضريم لا يحنث ^(٤) ، وكذا لو حلف لا يدع غريمه من الكورة ، فخرج وهو لا يعلم لا يحنث

(١) قال إجماعاً : وأما إن حلف على ما مضى كان يمينه عمومياً أن تعمد الكذب ، ولمعاً إن لم يتعمد ، ومنها أن يقول : هو بريء من الله إن فعل كذا فإنه تلزمه الكفارة إن حلف ، وكذلك إذا قال : إنه بريء من الرسول أو من القرآن أو من كتاب الله أو من آية من كتاب الله أو من كل آية فيه فإنه تلزمه الكفارة بالحنث ، وكذا إن تبرأ من الكب الأربعة ، ولو كرر اليمين تعددت الأيمان بحسب التكرار هامش الفقه (٦٩/٢)

(٢) ومنها الكسوة ، فإذا حلف لا يلبس شيئاً أو لا يكسوه ، سواء ذكر صعباً أو أطلق ، فإنه يحنث بمعمل وكبله ، وليس التكفين من الكسوة ، فإذا حلف لا يكسوه فكأنه فإنه لا يحنث هامش الفقه (١٢٠/٢)

(٣) قال الحنابلة : إذا حلف لا يدخل داراً فإنه يحنث إذا دخلها على أي حاله فيحث بدخولها ماشياً أو راكباً أو محملاً ، كما يحنث إذا ألقى بنفسه في ماء متصل بها فجاء إلى الدخول أو تسور حائطاً أو مقه أو دحر من طاقه فيها لم من باب أو غير ذلك ، وإنما يحنث بالدخول إذا كان مخاركة هامش الفقه (١٢٠/٢) وإذا حلف لا يدخل داراً فدخلها حنث ، أما إذا وقف على حائطها أو على غلق الباب فإنه لا يحنث

(٤) قال المالكية : إذا حلف على رجل فلم يطمع حث الحالف وعليه الكفارة ولا شيء على الآخر وكذلك -

امراة قالت لأبويها في صحتها: بعت منكما كل شيء لي بدرهم، فقبلاه، فوهبت ذلك الدرهم منهما، فإن كان في مالها دراهم فالبيع قاسد، فإن سلمت جميع ما في يدها إليهما فقد ملكا بالقبض.

ولو قال: إن دخلت الدار فقله عليّ أن أتصدق بمائة درهم مثلاً، فهذا قريب [٤٢/١] من الاستثناء، وكذا عن أبي بكر الإسكاف، والفقيه أبي الليث. ولو حلف: «لا يدخل دار فلان»^(١)، أو قال: «دار فلان»، لا فرق بينهما في قول أبي يوسف.

إذا اشترى داراً بعد اليمين فدخلها الخالف لا يحث.

السرقه من الاكار والوكيل ما يأخذه من غير أن يخبر صاحبه سوى ما يأكل ويحمل إلى منزله للأكل.

ثلاثة أذرع من الكرباس لا يكون كسوة مسكين ما لم يكن مقدار سراويل.

بسم الله^(٢) لا يكون يميناً إلا إذا نوى، وإذا قال: «إن سلم» وكذا من هذا المرض أصروم ما عشت فهذا وعد وليس للمدعي أن يحلف.

المنكر بالطلاق ولو قال: برئ من حجتي التي حججته، لا يكون، وكذا لو قال: أنا بريء من الصلاة التي صليت لأنه تبرأ من فعل نفسه. ولو قال^(٣): «أنا بريء من هذه القبلة أو من القرآن»، أو من الصلاة فهذا كله يمين، ولو قال

= إذا قال أقسمت عليك فإنه إن لم يطلع وجهه وكنت الكفارة على من أقسم إلا إذا قصد بذلك غير اليمين هاشم الصفه (١٦/١).

(١) قال الحنابلة: إذا حلف لا يدخل دار فلان فدخل داراً لا يملكها، ولكنه مستأجرها من غيره، أما إذا كانت الدار مستأجرة له فإنه لا يحث بدخولها، لأن الاستعارة لا تملك بالمأفع فلا تكون دونه في هذه الحالة، وإذا حلف لا يدخل مسكنه، فإنه يحث بدخول كل محل ساكن فيه هاشم الصفه (١٠٣/٢).

(٢) قال الحنابلة: إذا حلف بشيء مضاف إلى اسم الله تعالى يعقد بيمين كقوله: «وحيث الله وعهد الله وبسم الله وأمين الله (جمع يمين)، وميثاق الله، وكبرياء الله وجلال الله، وبحر ذلك، وتجب عليه الكفارة في ذلك إذا حث، وكذا إذا قال عليّ عهد الله وميثاقه، فإنه يتعد يميناً لإصاحته إلى الله هاشم الصفه (١٦٥/١).

(٣) قال المالكية: الحلف بمعظم شرعاً كالنبي والكعبة ونحوهما فيه قولان: الحرمة والكراهة والمشهور الحرمة، أما الحلف بما ليس بمعظم شرعاً كالخلف بالانصاب والدماء التي كان يحلف بها في الجاهلية، أو شيء من المعبودات دون الله تعالى فلا خلاف في تحريمه إذا لم يقصد تعظيمها، وإلا كفر كما ذكر في أعين.

بالكتب الأربعة^(١) فإن حنث فعليه كفارة واحدة .
 وإن قال : « أنا بريء من التوراة ، وبريء من الإنجيل ، وبريء من الفرقان » فعليه أربع كمارات .
 ولو حلف لا يأكل من لحم هذه الشاة فأكل من مرقتها لا يحنث .
 ولو حلف لا يكذب فحرك رأسه بالكذب حوَابًا لا يحنث .
 ولو حلف أنني مطيعه في كل أمر يأمره وينهاه ، فينهاه بعد ذلك من جماع أمراته ، لا يدخل هذا في اليمين إذا لم يكن سبب يدل عليه . كذا عن أبي القاسم .
 ولو حلف لا يدخل دار فلان^(٢) فهو على الدار التي يسكنها فلان ، ولا يدخل التي له لأجل الغلة .
 وإذا أذن لها ولا يسمع لا يكون إذنًا عند أبي حنيفة ، ومحمد - رضي الله عنهما - ، وكتب الثلجي إلى نصير أن يكون إذنًا في قولهم جميعًا .
 ولو حلف لا جيثنك إلى عشرة أيام إلى أن أموت ونوى موت الأبد بقلبه لا يحنث ، كذا عن شداد ونصير .

مطلب

في يمين الأخرس

وتحليف الأخرس أن يقال له : عليك عهد الله وميثاقه إن كان كذا فيشير به .

«الصحيحة» ، وكذلك لا ينبغي لاختلاف في تحريم الحلف بالأبواب والأشراف ، ورؤوس السلاطين وحياتهم وما شاكل ذلك هامش الفقه على المقاهب الأربعة (١٦/١)

(١) قال الخنابلة : ويتعقد الحلف بكلام الله لأنه صفة من صفاته تعالى ، ويتعقد بالمصحف بدون كراهة لأن الحائث إما يقصد الحلف بالمتكسوب فيه وهو القرآن ، وكذلك الحلف بالقرآن أو بسورة منه أو آية أو حتى القرآن فإنه يتعقد يمينًا وكذلك يتعقد الحلف بالتوراة أو الإنجيل أو الزبور أو الفرقان أو مصحف إبراهيم وموسى فهي كلام الله تعالى هامش الفقه (١٥/١)

(٢) قال المالكية : إذا حلف لا يدخل بيتًا ، فأدخل عليه السجن كرهًا فإنه يحنث إذا سجن عنه سجن ، أما إذا أدخل عليه السجن ظلمًا فإنه لا يحنث ، وإذا حلف لا يدخل دار فلان وهو داخل واستمر داخلًا عنه يحنث ، أما إذا حلف لا يدخلها وهو مأكث فيها فإنه لا يحنث ، وقال الحنابلة : إذا حلف لا يدخل بيتًا فدخل مسجدًا أو محل الكعبة أو دخل حمامًا ، أو بيت شعر أو بيت جلد أو حبة حنث الفقه (١٣/١)

ولو حلف بالله كات [٤٢/ب] إشارته إقراراً بالله^(١)

ولو حلف لأمّنتن فلاناً من دخول داري، فمنعه مرة بر في يمينه

قال أبو الحسن : دخول الشتاء إذا احتاج الناس إلى الحشو والغزو .

ولو حلف لا يلبس في غزل فلانة، فلبس ثوباً بعضها من غزل فلانة

يحنث، ولو حلف لا يلبس ثوباً من غزلها، وبعضه من عزل غيرها لا يحنث

وعن أبي يوسف - رحمه الله - في الحائض إذا لم يكن له إلا الثياب التي

على بدنه، وليس له دار يسكنها، وله خادم ويريد أن يسأل الناس ما يأكل يجزيه

الصيام^(٢) .

وكذا إن كان عنده عروض مقدار الكفاف لا يجب عليه إلا الصوم ما لم

يفضل من الكفاف مقدار ما يبلغ قيمة الطعام^(٣) .

إذا حلف لا يلبس من غزلها ثوباً، فلبس من غزلها عمامة لا يحنث . كذا

عن محمد - رحمه الله -، ولو أخذ من غزلها خرقة على عورته بقدر شبرين ثم

علم باليمين فرمى بها لا يحنث .

ولو حلف لامرأته أن لا تخرج إلا بإذنه^(٤) فقال لها : قد أذنت لك بأن

(١) يشترط لانعقاد اليمين شروط منها: أن يكون الخالف مكلفاً، فلا يعقد بيمين الصبي، والمجنون، ومهمل. أن يكون مختاراً، فلا يعقد بيمين المكره ولا يحنث إذا أكره على فعل المحلوف عليه، ومثله الناسي ويستعطن ما بهما لا شيء عليهما، ومنها أن يكون قاصداً، فلا يعقد بيمين يمين بها اللسان بدون قصد، لعنه (٥٤/١)

(٢) قال الخاتبة : فإن عجز عن الإطعام والكسوة والعق فصيام ثلاثة أيام متتابعة إن لم يكن عند حفظه به التمتع كالخبيص، وإلما تجب الكفارة بعير الصوم فيما راد عن حاجته الأصلية الصالحة لله . كذا يحنث لسكناها، وطابة يحتاج ركوبها وخادم يحتاج لخدمته فإن كان له شيء يحتاج إليه كجارية تحتل يد أخرج منها الكفارة، أو أثاث يحتاج إليه أو حلي امرأة ونحو ذلك فإنه لا يلزم بيع شيء منه ويكفر بالصوم حامش لعنه (٧٤/١) .

(٣) أما الصيام فهو أن يصوم ثلاثة أيام متتابعة، فلا خاضت المرأة أثناء صومها بطلت الكفارة . ويشترط لصحة الكفارة به أن يعجز عن فعل واحد من الثلاثة كما هو، ويعتبر المحر وقت الأداء لا وقت الحث . هو كان معه مال وقت الحث ثم ذهب وصام، ثم رجع له المال فإن الصيام بجزئه، لأنه كان عاجزاً وقت الأداء ويشترط أيضاً أن يستمر العجز إلى الفراغ من الصوم، فلا صام المفتر يومين ثم حصل على ذل قبل صيام الثالث لم يجزه الصيام ويعد قدراً من يملك الكفارة زائلة على الكفاف حامش لعنه (٧١/١)

(٤) قال المالكية : وإذا حلف على روجه لا تخرجي إلا بإذنه فإذ قال لا تخرجي إلا بإذني فربه يحنث لا رده

تذهبي كلما أردت، فهذا إذن وليس عليها حق إنهاها من الخروج وليس لها أن تخرج حتى يأذن لها بعد النهي .

ولو حلف لا يكلم فلاناً ففزع فلان الباب فقال الخالف : (كبت أن) أو قال : (كبت أين) ، لا يحنث ولو قال : (كي تو) ^(١) يحنث ، كذا عن الحسن بن مطيع ورضيه الفقيه - رحمه الله - .

إذا حلف بالفارسية : (كي سخن نكويد) ، فقرأ القرآن لا يحنث ، ولو حلف لا يشرب هذا الخل فاتخذ منه سكباجه فأكلها لا يحنث ^(٢) .

مطلب

تحليف الصبي المأذون وصحة إقراره والقضاء بنكوله

يحلف الصبي المأذون، ويقضى بنكوله ، ويصح إقراره .

ولو قال لامرأته : إن لم تحي غداً بمتاع كذا فأنت طالق . فعنت به مع إنسان ، ولم تحي به يحنث إلا أن ينوي وصوله المتع إليه .

ولو حلف لا يغير ثوبه من فلان فوجه المحلوف عليه وكياً فاستعاره، إن أعاره من الموكل يحنث، وهذا مروي عن أبي يوسف [١/٤٣] وزفر - رحمه الله - .

وإذا أئذر لشيء فلزمه لا يعطى إياه ، ولا ولده كما في كفارة اليمين .

ولو حلف لا يدع فلاناً يدخل هذه الدار ، وهو لا يقدر على المنع ^(٣) فهو على النهي . فإن قدر على المنع فعلى المنع في كفارة .

= أفتها وعلمت بالإذن ، وإذا قال : لا تخرجي إلا أن أدت ، فلا يشترط علمها بالإذن ، فإذا أدت وخرجت بدون أن تعلم فاته لا يحنث ، ولابد من الإذن الصريح ، فلو خرجت وعلم بخروجها ولم يمنعها لا يعد علمه إنثاً . هامش الفقه (١٠٠/٢)

(١) من أنت

(٢) أي : اتخذ من الخل طعاماً فأكله فلا يحنث، ومثله كما جاء في الفقه على المذاهب الأربعة بهامشه (٨٩/٢) ، وإذا حلف لا يأكل من هذه النخلة فإنه يحنث بالأكل من ثمرها وجمارها ومن كل ما يخرج منها إذا لم يتغير بصمة جديدة كالعصير إذا أصاف إليه حيزاً أو شيئاً يؤكل منه يحنث بأكله على هذا الوجه ، لأن العصير لم تطرأ عليه صفة جديدة ، وكذلك البيذ والخل والورق بعد طيحه وبحو ذلك مما يحتاج إلى صفة جديدة فإنه لا يحنث بأكله . هامش الفقه كما تقدم

(٣) وقال الخاتبة : إذا قسم على غيره فإن قال : والله لأضعلن يا فلان كذا ، أو لا تفعلن كذا فلم يطعه حث .

مطلب

إذا فرّق فدية صلاة واحدة على مسكينين لا يجزيه

في كفارة الصلاة^(١) : إذا فرّق كفارة صلاة واحدة على مسكينين لا يجزيه كذا عن أبي القاسم والفقهاء .

ولو حلف لا يفتح سراويله على امرأته ، إن أراد الجماع يحنث بالجماع . ولا يحنث بفتح السراويل وحده . وإن أراد فتح السراويل حقيقة يحنث بفتحة لبس أو غائط أو جماع . وإن لم يكن له نية ينصرف إلى الجماع وعن علمائنا فيمن حلف على طعام^(٢) لا يمكنه أكل كله في مجلس واحد حنث بأكل بعضه وبه أخذ الفقهاء .

مطلب

إعطاء الثوب الخلق لكفارة اليمين

إن أعطى ثوباً خلقاً في كفارة اليمين إن أمكن الانتفاع به أكثر من نصف مدة الجديدة أجزاء - وإلا فلا . ولا يعتبر القيمة كذا عن أبي جعفر ، وأبي الليث - رحمهما الله -

وإذا حلف بالفارسية على الضرب يدخل فيه القرض وبه أخذ الفقهاء وما ذكر في الإيمان عرفهم .

ولو حلف لم يكلم فلاناً فأراد فلان أن يشتم إنساناً وقال الخالف : مك ثم تذكر

= الخالف وعليه الكفارة لا على من لم يقطع على الرجوع ، وإن قال أسألك بالله لتعلمين كذا ، وأراد بذلك اليمين يكون يمينا ، والكفارة على الخالف أيضاً ، أما إذا أراد به الشفاعة فإنه لا يكون يمينا ، وبس إيراد القسم كما تس إحالة السؤال بالله هـ مش العقبة (٦٧/١)

(١) أما في كفارة اليمين فقال الحنفية لا يعطي الكفارة كلها لمسكين واحد في يوم دفعة واحدة أو معرفة على عشر مرات ، فلو أعطاه كل ساعة نصف صاع لم يجزه ، أما إذا أعطاه كل يوم نصف صاع بحيث يعطيه القيمة في عشرة أيام فإنه يجزه ، لأن تجدد الحاجة كل يوم يجعله كمسكين آخر ، فكأنه صرف القيمة لعشرة مساكين هـ مش العقبة (٧٠/١)

(٢) قال الحنفية في مسح النية غرضاً نوى بقوله والله لا أكل طعاماً قصر الطعام على بعض أفراد كالحكم مثلاً ننفعه ، لأن الطعام تحته أفراد كثيرة كاللحم والفاكهة والخير إلخ فإذا أراد باللفظ العام فرغاً من

فامتنع قبل أن يتم الكلام، قال أبو القاسم : أرجو أن لا يحدث وهو قاطع للصلاة ولو قالت : (أكر من أيم شب أين كودك راد ارم)^(١) فحاءت امرأة أخرى وحملت الصبي في المهد وأمسكته ، ولم تمسكه الخائف إلا أنها أرضعته حث .

ولو حلف لا يأكل هذه البيضة فابتلعها، قال محمد : يحدث^(٢) ، ولو حلف لا ينظر إلى وجه فلان فنظر إليه في النقاب قال : محمد : لا يحدث ، لم يكن أكثر الوجه مكشوقاً .

ولو قال برجل^(٣) عليك المشي إلى بيت الله وامراتك طالق إن لم تقضي حقي ففقد الرجل نعم ، فلم يرد جوابه ، قال محمد : اليمين لازمة له ما لم يأخذ من كلام آخر أو يطول [٤٣/ب] .

قال محمد : بغداد اسم للجانيين جميعاً . ومدينة السلام لمدينة أبي جعفر خاصة التي من ناحية الكوفة .

ولو قال : لأضربك بالسياط^(٤) حتى تموت أو قال : حتى تبول أو قال حتى تبكي ، أو قال : حتى تستغيث ، فهذا على المبالغة في الضرب ، وفي الضرب بالسيف على الموت حقيقة أدأ .

ولو قال : والله لا أكلمك ما دمت في هذه الدار لا يسقط يمينه إلا أن يتقل

= هذه الأفراد صغ ، أما إذا نوى شيك متعللاً بذلك المعام سارجاً عن أفراد فإنه لا ينع ، كما إن نوى أنه لا يأكل طعاماً من زمين أو مكان معين ، لأن الزمان والمكان غير فاحطين في أفراد الطعام فلا تقع إرادتهما هاشم العقه (٧٩/١)

(١) لو أنني في هذه الليلة كان لي هذا الطفل ، أو لو أعطيتك هذه الليلة هذا الطفل
(٢) وقال الشافعية وكذا إذا حلف بالله لا يأكل هذه البيضة فابتلعها بدون مضغ حث ، لأن الملع أكل في العرف أما إذا حلف بالطلاق لا يأكلها فابتلعها بدون مضغ لا يحدث ، لأن الملع بدون مضغ لا يسمى أكلاً في اللغة ، واليمين بالطلاق يسي على اللغة لا على العرف كما علمت هاشم العقه على المذهب الأربعة (٨٥/٢)

(٣) قال المالكية إذا حلف على رجل بأن قال له : حلفت عليك بالله لتفعل كذا ، أو لا تفعل كذا فلم يفعله حث الخائف وعليه الكفارة ، ولا شيء على الآخر ، وكذلك إذا قال : أقسمت عليك ففعله إن لم يفعله وحيث الكفارة على من أقسم لا إذا قصد بذلك غير اليمين ، فإنه في هذه مسألة فيه خلاف ، واشتهر أنه لا شيء عليه ، وكذا إذا لم يقصد شيئاً ويندب لمن سأل أسد بالله أو أقسم عليه به أن يبر قسمه ، إذا لم يكن هناك منع شرعي هاشم العقه (٦٧ ، ٦٦/١)

(٤) قال الشافعية وإذا حلف ليضربته مائة صوط أو خشة فجمع مائة صوط أو خشة وشدها وضربه بها صربة-

منها . وقال أبو حنيفة - رضي الله عنه - : ليس بنحويل ما بقي له وند ، وقال أبو يوسف : إن بقي له وند وقضب فهذا تحويل ، وبه أخذ الفقهاء . وهذا إذا كان الخائف (كد خدائي)^(١) ، وإن كان في عيال غيره ، أو كنت المرأة هي الخالفة أو ابناً كبيراً ساكناً مع أبيه فخرج بنفسه وترك قماشاته ، لا يحنث

ومن فطر بن خليفة^(٢) : أن عبيد الرحمن بن عوف حلف أن لا يكلم عثمان - رضي الله عنهما - وكان إذا مر به يقول : يا حائط اصنع كذا .

ولو قال : بحق بيت الله لا يكون ميمناً

ولو قال : أنا بريء من الله ، وبريء من رسوله^(٣) فعليه كفارتان إذا حنث

وإن قال : أنا بريء من الله ورسوله ، فعليه كفارة واحدة

ولو قال : إن لم يكن هذا فلان فعلى حجة ، فلم يكن فلان ، وكان لا يشك أن فلان يلزمه حجة .

فيمين اللغو لا يكون إلا بالله تعالى^(٤) ، وأما في الطلاق ولعتاق والبذر لا يكون لغواً^(٥) .

وإذا قال : والله لا أخرج من باب هذه الدار فرفع الباب فخرج من ذلك الموضع إذا نوى باب الحنث .

إذا قال . إن فعلت كذا قبل وقوع الثلج فهو يحنث ، يحتاج إلى كسه إن

=واحدة فإنه ير . وقال الخليل : إذا حنث ليضربه مائة سوط أو مائة عصا ، أو حلف ليضربه مائة ضربة أو مائة مرة فجمع المائة وضربه بها ضربة واحدة لم ير ، إنما ير إذا ضربه مائة ضربة مؤجلة ، أما إذا قال لأضربه بمائة سوط وأتى بالسواء ثم جمع المائة وضربه بها مرة واحدة فإنه يسر لأنه يكون ضربه بمائة سوط هي هذه الحالة . هامش الفقه (١/ ١٢ ، ١٢٢)

(١) الخارص

(٢) فطر بن خليفة ، أبو بكر القرشي المخرومي الحنط الكوفي شيعي ، توفي سنة (١٥٣ ، ١٥٥ هـ) تهذيب التهذيب (٨/ ٣٠٠) ، تقريب التهذيب (٢/ ١١٤)

(٣) قال الشافعية وكذلك قوله : إن فعلت فأنا يهودي أو بريء من الإسلام أو من الله أو من القرآن أو من الرسول وهو ذلك ، فإنه ليس يمين معتدة ، بل هو لغو لا شيء فيه . هامش الفقه (١/ ٧٠)

(٤) إن قصد بالخلف (يمين الدعوى الذي يأتي) به إبعاد نفسه عن الفعل ، أو لم يقصد شيئاً لا يكفر ، بل يكون أئماً فليشعر الله وليقال لا إله إلا الله محمد رسول الله ، أما إن قصد الرضا بذلك إذا فعله ، فإنه يكفر

في الحال . هامش الفقه (١/ ٧٠)

(٥) انظر رأي مالك في هامش الفقه (١/ ٥٣)

أراد حقيقة اللفظ ، وفي العرف بما يذكر لأول (ادر ماء)^(١) .
ولو قال لامرأته : إن اغتسلت منك فجامعها في المقارة وتيمما ، بحث .
إذا قال لامرأته : أنت طالق ليلة القدر ، أو لا أكلم فلاناً إلى ليلة القدر ،
وهو جاهل بذلك ليلة السابع والعشرين في رمضان [٤٤/أ] ، كذا عن الفقيه أبي
الليث ، وإن كان عالماً باختلاف العلماء ، فعند أبي حنيفة - رضي الله عنه -
إذا كان اليمين في رمضان في النصف منه إنما تطلق إذا مضى آخر ليلة من رمضان
من قابل .

وعن بعضهم إن شرط على المرأة السائلة أن لا يأتي حراماً ، وتحلف لزوجها
بالله (كرنكر دستم حرام أي)^(٢) إني لم أحرم الزنا ، فيصدق فيما بينه وبين الله
تعالى .

ولو قالت : إني فعلت كذا (مسلماً في نكردم)^(٣) لا يكون يميناً . وهو آثم ،
وإن أراد أن الذي عليه عمله لم يكن حقاً فهو يمين إذا قال . أنا بريء مما في
المصحف أو قال : أنا بريء من كل آية في المصحف فهو يمين .

مطلب

اليمين اللغو^(٤) قسمان

واليمين اللغو قسمان^(٥) ، إحداهما : أن يحلف على شيء على ظن أنه صادق
فيذا هو غلط كذا عن أبي حنيفة - رضي الله عنه - . والثاني : أن يصل إلى
كلامه ، ولا يريد به يميناً ، ولا يعقد عليه قلبه نحو قولهم : لا والله ، وبلى والله ،
وينحوه عن عائشة - رضي الله تعالى عنها - . قال محمد بن الحسن وبه نأخذه .

(١) اسم شهر . (٢) لم آتف عليها . (٣) بالقطع لم أفعل
(٤) قال المالكية : اليمين اللغو هي أن يحلف على شيء يجرم به حال الحلف ، أو يظه ظناً قوياً ، ثم يظهر أنه
خلاف ذلك ، كأن يقول : والله لا أراهم ممي وهو يجزم بذلك ، أو يظن ظناً قوياً ، ثم يظهر بعد ذلك
أنه مع تراهم ، وحكمها أنه لا يؤخذ عليها
(٥) قال الشافعية : تنقسم اليمين إلى قسمين لغو ، ومعقولة ، فاللغو تشمل أموراً ثلاثة الأول : أن يسبق
لسانه إلى ما لم يقصده باليمين والمعقولة . وهي الحلف باسم من أسمائه تعالى أو بصفة من صفاته لتحقيق
المحلوف عليه بالشروط الآتية ، فالمعقولة لا بد فيها من قصد تحقيق المحلوف عليه بخلاف اللغو كما
علمت هامش الحق (٥٣/١) .

ولو قال لعبده : إن لقبك فلم أضربك فعلي حجة ، فراء من قدر ميل .
ظهر بيت لا يصل إليه لا يحنت .

وعن أبي يوسف : رجل قال : والله لا تفعلن كذا أو قل : والله لنفعلن
كذا . فقال الآخر : نعم ، وأراد الأول التحليف ، والثاني : اليمين . فهو على
ما أراد . وإن أراد المبتدئ الحلف ، والثاني الحلف ، فهما حالفان . وإن أراد
المبتدئ الاستحلاف والثاني الوعد ، فليس على كل واحد منهما يمين ، وإن لم ينو
واحد منهما شيء فاليمين على المبتدئ في قوله : والله ، وفي قوله : الله
فالحالف هو المجيب .

مطلب

في كفارة اليمين^(١)

إذا كان له قدر ما يشتري به طعام كثيره لم يجزه غيره

عن أبي حنيفة - رضي الله عنه - : إذا كان له قدر ما يشتري به طعام
عشرة ليس له غيره لم يجزه الصيام .

قال العبد - رضي الله عنه - : وهذا مقتضى ظاهر التنزيل .

فإن كان له دراهم ، ودنانير ، وعروض لا يمتنها^(٢) وأمكنه أن يشتري بشئ
طعاماً أو كسوة ، لم يجزه الصيام^(٣) . ولو كان له دين على رجل لا يقدر
[٤٤/ب] على أخذه وسعه الصرم . وإن كان ملياً يؤدي إذا تقاضاه لم يجزه
الصوم كذا عن محمد .

(١) قال الحنابلة : نجب كفارة اليمين بأمر أولاً . إذا حث الحالف باليمين المحققة بشروطها المتقدمة . ثانياً
بالتنذر المطلق وهو الذي لم يعين فيه المنذور ، ثالثاً . إذا حرم على نفسه شيئاً من الحلال عبر ووجهه ، رابعاً
إن يقول : علي يمين إن فعلت كذا ولم يفعل ، خامساً . إذا حلف على ملة غير الإسلام ، سادساً . إذا
قال أيمان المسلمين تلزمني إذا فعلت كذا ولم يفعل . هاشم الصفه (١/٦٧ ، ٦٨)

(٢) لا يمتنع . الا يمتنع .

(٣) قال الشافعية . فإن عجز عن الثلاثة (أي : الإطعام والكسوة والعنف) بأن لم يجد شيئاً راتكاً على ما يكفي .

مطلب

في كفارة اليمين بالكسوة^(١) والإطعام

وعن أبي حنيفة : الكسوة لكل إنسان ثوب صاغ إما قميص ، وإما ملحفه ، وسراويل ، أو عمامة صابغة . وعن محمد أن الإزار الصغير لا يجزيه ، وإن كان كبيراً .

ولو غدى رجلاً عشرة أيام وعشر آخر عشر ليال أو غدى رجلاً عشرين يوماً . وعن أبي حنيفة بجوره^(٢) .

ولو حلف : لا يسكن فلان فنزل منزلاً فمكث فيه يوماً ويومين لا بحث حتى يقيم معه في منزله خمسة عشرة يوماً .

ولو حلف لا يدخل بغداد فمر بها في سبعة ، عند محمد يحنث لا عد أبي يوسف ، وعند محمد فيمن حلف لا يدخل داراً لفلان أو حائوثاً لملان ، والسكن غيره لا يحنث ، وإن لم يكن له حائوث يسكن فيه حنث^(٣) .

= العمر الغالب له ، وإن يموت ولو كان مالكا للصاب ، لأن الصاب قد لا يكفيه العمر الغالب له وموته ، فإنه في هذه الحالة يكثر بالصوم وهو صيام ثلاثة أيام بشرط أن ينوي الكفارة ، ولا بشرط تتابعها على الأظهر . وقال ابن أبي شيبة : وإنما تجب الكفارة بغير الصوم فيما رده عن حاجته الأصلية الصالحة مثله . كسر يحتاج لكتافها ومانعة يحتاج لركوبها وخدام يحتاج لخدمته ، فإن كان له شيء يحتاج إليه كتجارة تحل يد أخرج منها الكفارة أو أثاث يحتاج إليه أو حلي امرأة ونحو ذلك فإنه لا يلزم بيع شيء منه ويكفر بالصوم^(١) قال الحنفية : يشترط في الكسوة أن يكون الثوب مصلحاً للأوساد ، وأن يكون قوياً يمكن الاستماع به فوق ثلاثة أشهر ، وأن يستر البدن كله فيجزي الملاء والحية والقميص والرداء والقضاء والإزار ، ولا تجزي المعصاة ولا السراويل على الصبيح ، ولا بد للمرأة من حمار مع الثوب . هامش الفقه (٧١/١)

(٢) قال الحنفية : يشترط أن يغذي كل مسكين من العشرة ويعشيه ، أما إذا غدى واحداً وعشراً واحداً فغيره وحكماً لم يجز ، لأنه يكون قد فرق طعام العشرة على عشرين وهو لا يصح كما لا يصح أن يفرق صدم المسكين الواحد على مسكينين إلا إذا ألقى ما أعطاه لعضهم وكمل للأحرار ، ولو غدى مسكيناً وأعطاه قيمة العشاء أجراه . ويشترط وجود العشاء والعشاء في يوم واحد ، ولو غدى واحداً في يوم وعشراً في يوم آخر فإنه لا تجزئه . هامش الفقه (٧٠/١)

(٣) قال الشافعية : وإن حلف لا يدخل دار فلان فدخل داراً ، لا يملكها ولكنه مسأجراً من غيره ، أنه د كانت أقدار مسجورة له فإنه لا يحنث بدخولها ، لأن الاستعارة لا تمنك المانع فلا يكون دونه في هذه الحالة ، وإذا حلف لا يدخل مسكنه فإنه يحنث بدخول كل محل ساكن فيه ، سواء كان مسأجراً أو مستعارة أو مقطوعاً . هامش الفقه (١٣/١)

عن أبي يوسف فيمن حلف لا يأكل من كس فلان فأجر فلان نفسه بطعام أو اشترى طعاماً أو وهب له فأكل يحث . إذا دخل في ملك المحبوس عليه بقوله كالشري والهبة ، والوصية ولو حلف لا يأكل من طعام فلان فأكل من حله أو كافحة أو ربة أو ملحقة بخبز نفسه ، حث .

ولو حلف لا يشرب دواء^(١) ، ويشرب لبناً أو عسلاً أو استعطى بدهن تنفع لا يحث . وإنما الدواء كل شيء يقيه الناس دواء .

ولو حلف لا يأكل من طعام وهو يبيع الطعام فاشترى منه فأكل حث وكذلك الثياب .

ولو حلف لا يتشعبى بأكل لقمة أو لقمتين لم يحث

وعن محمد فيمن معه دراهم فحلف لا يأكلها فاشترى بها دنانير أو فلساً إذا اشترى بالدنانير طعام فأكله حث .

ولو حلف لا يأكل سكرًا فمضَّ سكر حتى ذابت لم يحث^(٢) .

مطلب

في وقت الغذاء والعشاء والسحور

وقت الغذاء والعشاء والسحور :

وقت الغذاء : من أول النهار إلى الزوال .

وقت العشاء : من الزوال إلى نصف الليل .

وقت السحور : بعد نصف الليل إلى طلوع الفجر .

(١) روى أبو عماره في الطب، باب ما في الرجل يتداوى ، والترمذي (٢٠٣٨) في الطب باب ما جاء في الدواء والحث عليه ، من حديث أسامة بن شريك قال : قالت الأعراب يا رسول الله ألا يتداوى ؟ قال نعم . يا عباد الله تداؤوا فإن الله لم يصع داءً إلا وضع له شفاءً أو قال دواءً ، إلا داءً واحداً * قائلوا يا رسول الله وما هو؟ قال : الهرم* . وفي هذا الحث على فضيلة التداوي والاحذ بالأسباب أما الشفاء فهو من الله وحده

(٢) إلا إذا كان مضى السكر بعد أكله في العرف ، وإذا حلف لا يأكل عيباً ، فإنه لا يحث بمضيه ، لأن المضى ليس بأكل ، وكذا إذا حلف لا يشرب عيباً فإنه لا يحث بمضيه ، لأن المضى ليس بشرب ، وكذا إذا حلف لا يأكل رمالاً وأمنه ورمى نعله ، فإنه لا يحث بمضيه العفص (١٨٨/١)

عن محمد - رضي الله عنه - . الطيخ والقمر والبقل ليس بإدام^(١)
ولو حلف : لا يلبس ثوباً [١/٤٥] من غزلها فليس كساء من غزلها حت
قال العد : هذا في بلادنا لا يقع وهم اخلف على غزل الكساء .
ولو حلف لا يلبس من نسج فلان ، نسجه فلان وأحر ، يحنت . وإن
سمى الثوب لا يحنت . فإن كان الثوب مما لا ينسجه إلا اثنان ، يحنت .
إذا حلف لا يلبس فالبه كارهاً لا يحنت فإن قدر على نزع فلم ينزعه فهو
لايس يحنت
وعن أبي يوسف رحمه الله : لا يكلم فلاناً يوم الجمعة فهذا أيام الجمعة .
ولو نوى يوم الجمعة خاصة يدين فيما بينه وبين الله تعالى لا في القضاء .

مطلب

أول الشتاء والصيف^(٢)

العمر الأبد عمراً كالزمان والحين ، كنا عن أبي يوسف - رحمه الله - .
الشتاء والصيف معتبر بالبلد الذي به الخالف ، وأول الشتاء : إذا لبسوا الخشو
ولفرو . وأول الصيف : إذا لبس العشب
ولو حلف لبصر بن فلاناً فضربه بعرضه خرج من بينه وإن صربه هو في غم لم
يخرج من بينه .
ولو حلف لا يتزوج من نساء أهل البصرة . قال أبو حنيفة : إنما أنظر إلى الولادة
فإن ولدت بالبصرة ونشأت بالكوفة يحنت . وعن أبي يوسف - رحمه الله - : إذا
وطئت بالكوفة لا يحنت .

(١) قال الشافعية وإذا حلف لا يأكل آدمًا حت يأكل ما حرت العادة يأكل خير مما يغمس فيه الخير كالطيخ
والمرق والريتون والمذبح والتمر والزبيب ونحوه . هامش الفقه (٩٦/٢)
(٢) قال الحنيفة وإذا حلف لا يكسه في الصيف أو في الشتاء فإن كان أهل بيده لهم حياض متعارف فبه
حمل عليه ، ولا فالشتاء ما يلبس فيه اللباس الخفيف كالعرو (والشال) ونحوه ، والصيف ما سمن
فيه عن ذلك . هامش الفقه (١٧/٢)

في : والله^(١) سكون الهاء ورفعها ونصبها سواء في اليمين

ولو قال : والله أو بالله^(١) - وسكن الله أو نصها أو رفعها يكون يين ، ولا عبرة للخط في الإعراب . ولو قال : والله يكون يميناً

ولو قال لها: (اكر رسته تومر ايكا ر ايد فانت طالق)⁽³⁾، فعزلت وحصل من غزله (كرباس)⁽⁴⁾ فباعه الزوج باذنها واشترى به ثوباً آخر فليس له الرجوع لا بحث.

ولو قال لجماعة معينين : (اكرّ شمسار أو وزوجها شنبه دعوت نكنم)^(١٢)
فامراته طالق فهذا على أول أربعة ، ولو غاب واحد منهم يحث ، ولا فرق بين
ان يضيفهم جميعاً أو اشتائاً والضيافة مقدرة بأدنى ما يسمى صياقة ، [٤٥/ب] ولا
ير بالخير القفار^(١٣) .

ولو حلف لا يدخل دار فلان فاستعار فلان دار جاره لانخاذ الوليمة فدخل الحائض هذه الدار المستعارة يحنث^(٧) . وإن نقل المستعير متاعه إليها وسلمها المعير إليه

(١) قال الشافعية - الصبيغ التي تعقد بها البجيج أربعة أنواع النوع الأول أن يحلف بما احتضن الله تعالى به بحيث لا يحور إطلاقه على غيره سواء كان مشقاً كرب العالين أو غير مشق كلفظ الله - وسواء كان من أسماء الله الحسنى كالرحمن الرحيم ، أو من غيرها كخالق الخلق ، ومن يصي يبدد ثم ذكر الأنواع الأخرى ، فانظر هامش كتاب الفقه على المذاهب الأربعة (١٢/٢) ط دار الكتاب المحمدي

(٢) قال الحبايق : تعقد اليمين بأمرين - الأول : الخلف باسم الله تعالى كقولهم : والله والله والله وسعد به اليمين مطلقاً وإن نوى غيره ، لأنه مختص به تعالى ، وأما ما يسمى به غيره ، ولكن إذا أختل بصرف يمين الله كالعظيم والرحيم والرب والمولى والثاني الخلف بصفة من صفاته تعالى نحو : أرحم وأفضلهم والأولي وحائق الخلق ورازق العالين هامش الصفح (٦٤/٢ ، ٦٥)

(٢) لو فعلت هذا الأمر لى فانت طالق .

(٥) إِنْ لَمْ أَحْضَرْكَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ

(۷) فان الخاتبة اذا حلفت لا يدخل دار فلان فدخل فلان لا يملكها ولكن مستأجرها من غيره اما ان كانت

ولو قال : (مرا سوکند خسانه است کد این کار نکنم)^(۱) فهذا بقرار باليمين بطلاق امراته ، ولو قال : لم ائو الطلاق لا يصدق .

ولو قال : بالله العظيم (که بزر کران بالله العظيم سوکند نیست که چی نکنم)^(۲) یحنت إذا فعله ، ولا يصدق إن أوقع يمينه على أنه أعظم الإيمان

ولو قال : (بر من سوکند که این کار نکنم)^(۳) فهو يمين . ولو قال : (بر من سوکند است که این کار نکنم)^(۴) فهذا إيجاب عن اليمين . فإن كان كادباً لا یحنت إلا في القضاء .

ولو قال : « سوکند خورم »^(۵) فهذا وعد . ولو قال : (سوکند خورم)^(۶) ، فهذا إنساء يمين المضروب ضرباً وجيماً .

إذا قال : (أكر من سزاي وي نکنم)^(۷) فامرأته طلق . فالمراد به الإساءة . ولا يتغير بالمثل ولا بموجب الشرعي ، فإن نوى الفور وإلا فهو على العموم .

ولو قال : (أكر من فروا باين كار دان نه روم)^(۸) فخرجت العير اليوم ، ولم يعلم به إلا غداً فخرج ولحقهم بر في يمينه

ولو قال : « الاكارا كرا دين كشت مرا بكار مرا بكار ايد نم »^(۹) أن الخالف باع الحب من هذا الزرع ، أو أقرض وأخذ مثلها من المستقرض ، أو وهب من آخر عوضه . ينبغي أن یحنت .

ولو قالت عند التشاجر : (مرا طلاق ده مرد جوب برد اشت ومي رد وميکفت در طلاق)^(۱۰) لا يقع .

« النار مستعارة له ، فإنه لا یحنت بدخولها ، لأن الاستعارة لا تملك بالنافع فلا تكون حارة في هذه الحالة ، وإنما حلف لا يدخل ملكه لا یحنت بدخول مكان مستأجر له » هامش الفقه (۲/ ۱۰۳)

- (۱) سيكون علي قسم البيت لو لم أفعل هذا الفعل
- (۲) حيث إن العظماء لا يقسمون بالله العظيم لم يفعلوا هكذا
- (۳) أنا على قسم إنني لم أفعل هذا الفعل
- (۴) وأنا على قسم إنني لم أفعل هذا الفعل
- (۵) أنا أقسم وهذا وعد
- (۶) أقسمت
- (۷) لم أفعل ما هو جدير بك
- (۸) لو أنني لم أحب لفعل هذا العمل
- (۹) لم أقص عليها .
- (۱۰) وجب طلاق الرجل علي والضرب ويقول في الطلاق ()

وعن القاضي علي السعدي قال : (يزر فتمركه جنين نكنم)^(١) يكون ميمنا
ولو حلف لا يدخل دار فلان فصعد سطحه لا يحنث في عرفنا^(٢)

مطلب

قال أبو حنيفة قبل وفاته بسبعة أيام هذا القول

روى عبد العزيز بن خالد الترمذي^(٣) عن أبي حنيفة أنه قال قبل موته بسبعة
أيام: يخرج بالكفارة فيما إذا حلف بصوم سنة وحنث ولو خالعه ألف درهم
وعلى ثلاثة [٤٦/١] أمتعة معلومة بشرط أن تؤدي المرأة إلى عشرة أيام فلم تزدد فلا
خلع بينهما

وعن أحمد البلدي القاضي قال . بسيار حوار الذي لا يقدر على الأكل إذا
حضر طعام بعد ما أكل

ولو حلف لا يسكنها في هذا المنزل فأودعها متاعه وخرج يطلب المنزل، ولا
ينوي العود لا يحنث^(٤). وإن لم يقدر على المنزل يوماً أو أكثر وهو بيت عنده باليالي .
ولو حلف أن فلان وخم، وعند الناس غير وخم ، ولو حلف لا يكلم يوماً
يومين ثلاثة فهذا على ثلاثة أيام

ولو حلف لا يشتري فضة فاشترى خاتم فضة فيها فص ، ولو حلف لا
يشترى فصاً فاشترى خاتماً فيه فص ، لا يحنث

ولو حلف للوالي ليخبره بمن يحمل هذا الطعام فلم يخبره حتى عزل حنث
عشرة حلفوا أن لا يخرجوا إلى بلادهم ما دام فلان والياً فخرجوا إلا واحداً

(١) قيل إن لا يعمل كذلك

(٢) قال الحافظ وإذا حلف لا يدخل دار فدخل سطحها حنث ، أما إذا وقف على حائطها أو على حاف
الجاب منه لا يحنث هاشم الفقه (١٠٣/٢)

(٣) عبد العزيز بن خالد بن زياد الترمذي ، مقبول ، أخرج له النسائي انظر ترجمته تهذيب التهذيب
(٣٣٤/٦) ، تهذيب الكمال (٨٣٦/٢) ، تقريب التهذيب (٨/١) ترجمة رقم (١٢١٣) ، خلاصة

تهذيب الكمال (١٦٥/٢) ، الكشاف (١٩٧/٢) ، المرحوم والتعديل (١٧٧٩/٥)

(٤) قال المالكية وإذا خرج من دار حلف لا يسكن فيها وترك بعض متاعه محروفاً فإنه يحنث ، أما إذا حلف =

فلم يحشوا . ولو حلف كل إنسان منهم وحده يحث .
ولو قال : أنا من بني عيم ، وحلف على ذلك وهو عد لهم يحث إلا إذا
نوى أن يمي لان عددهم .
ولو قال لها : لئن خرجت لبخزيك الله أو لينزلن الله بك ما تكرهين فهذا
ليس بإدب

ولو حلف لا ينظر إلى فلان ، قال محمد : إذا نظر إلى يده أو رحله لا
يحث وإنما هو على الوجه واليدن فإن رأى أعلى رأسه لم يره وإن رآه وهو لا
يعرفه فقد رآه ، وإن نظر إلى ظهره فقد رآه ، وكذلك لو رأى الصدر مع البطن ،
قال : علي يمين لا كفارة لها فعليه كفارة .
ولو قالت : إن فعلت كذا فمالي هبة على المساكين لا يكون يمينًا إلا إذا نوى الصدقة .

مطلب

لو أراد أن يقول : لا إله إلا الله فتكلم بكلمة الكفر فإنه موضوع

ولو أراد أن يقول : لا إله إلا الله فتكلم بكلمة الكفر فإنه موضوع

وعن أبي حنيفة قال : ليس بالاقلاء ولا السمس من الثمار

ولو حلف لا ينصب شاة لفلان فنصب شاة مشتركة بينه وبين فلان ، حث .

عن محمد - رحمه الله - [٤٦/ب] فيمن قال : لا إله إلا الله ^(١) أفعل كذا لا
يكون يمينًا .

وعن أبي حنيفة فيمن قال : أنا عبدك من دون الله ، أو قال : أجدد
الصليب ، يكون يمينًا .

قال العبد : فعلى هذا لو قال : (أكر أين كار نكنم توخذاي مني) ^(٢) يكون

= لا يسكن دارًا فخر منها شيئًا فإنه لا يحث لأن المخرون ليس سكني هامش المعه (١/٢) (١)

(١) قال المالكية : يعقد الحلف بدكر صفة من صفاته ، أما الصفة السلية كقدمه ونفاته ووحدانيته فهي سلام
عدهم ، فمن يرى أنها صفة حقيقية يقول : إنها يمين ، ومن يرى أنها أمر اعتباطي يقول : إنها ليست بيمين .
وأما صفات الأفعال كالخلق والرزق والأمانة وسورها فإن الحلف بها لا يعقد اتفاقًا هامش المعه (٢/٢) (٢)

(٢) لو لم أفعل هذا العمل لك من الله

يمينًا . ولو حلف بالقرآن أو بسورة (من) أو بالمصحف ^(١) أو بالرحمن ونوى بالرحمن السورة لا يكون يمينًا ^(٢)

ولو أراد بقوله : إلا بالإذن الإذن مرة واحدة فعلى ما نرى في القصص وفيما بينه وبين الله تعالى كذا عن محمد - رحمه الله - . وعنه أيضًا فيما إذا قال : قد أذنت لك عشرة أيام ففعلت مرارًا وكأن قال : إلا بإذني ، لا يحنث ، وكذا إذا قال : أذنت لك أبدًا والدمر فهذا في كل مرة .

ولو حلف لا يكتب فأمره غيره فكتب والحالف سلطان لا يكتب بنفسه ، يحنث وإن كان يكتب بنفسه لا يحنث .

ولو حلف لا يزرع الأرض فلان فررع أرضًا بينه وبين غيره ، يحنث ؛ لأن كل جزء أرض .

ولو حلف لا يدخل هذا الدار فأدخل إحدى رجله لا يحنث وقيل : إذا كان الداخل أسفل ، يحنث ^(٣) ، وفي الخروج على العكس .

ولو حلف لا يعبر فلاتًا شيئًا فأعاره ولم يقبل ، حنث .

قال الكرخي : الدراهم والدنانير يعلق الون بهما تعلقًا لا استحقاتًا حتى لو اشترى بالدراهم المغصوبة جارية فربح فيها لا يطيب له الفضل .

مطلب

للزواج أن يمنع من أن تصوم الكفارة يمين أو واجبًا وكذا مملوكة

وللزواج المنع من أن تصوم كفارة يمين أو واجبًا بنذر أو يمين ولا يمنعهما من صوم

(١) قال الحنابلة . يستعد الحلف بكلام الله لأنه صفة من صفاته تعالى . ويستعد بالمصحف بدو كراهة لأن الحالف إنما يقصد الحلف بالمكسوف فيه وهو القرآن ، وكذلك الحلف بالقرآن أو بسورة منه ، لو نابة أو بحق القرآن فزانه يستعد بيمينًا ، وكذلك يستعد الحلف بالنسوة أو الإنجيل أو الربور أو الفرقان أو صحف إبراهيم وموسى فهي كلام الله ويصرف اليمين إلى غير المبدل منها . هامش الفقه (٦٥/٢)

(٢) قال الشافعية . وتستعد اليمين بقول . وكتاب الله ويمين الله والقرآن والمصحف والشرعة والإنجيل إلا إذا أراد بالقرآن الخطبة والصلاة فإنه يطلق عليهما لقوله تعالى ﴿ وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له ﴾ فإن أراد الخصة ، وقوله تعالى . ﴿ وقرآن الفجر ﴾ فإن المراد به صلاة الفجر . وقال المالكية . والحلف بالقرآن وكلام الله يستعد به اليمين . هامش الفقه (٦٢/٢ ، ٦٣)

(٣) قال الحنابلة أيضًا . ومن حلف لا يدخل دارًا ثم وصل إلى سطحها من سطح آخر ووقف عليه حبل . *

وقضاؤها والصلوات وقضاؤها وكذلك عبده وأمنه .
ولو كسى امرأة عن كفارة يمينه لا بد أن يعطيها مع الكسوة خماراً^(١) .
المطالب الغالب إن نعمته كذا فهو يمين أهل بغداد .

مطلب

في مسائل التي قال أبو حنيفة : لا أدري

مسائل لم يقطع أبو حنيفة بجوابها . قال : لا أدري

ما الدهر ، ومحل أطفال المشركين ، ذكره في نوادر هشام ، ووقت الختان ،
ذكره أبو بكر بن يعقوب في « اختلاف الفقهاء » وإذا بال الخش من المرجين [٤٧/١]
معاً . وأن الملائكة أفضل أم الأنبياء - صلوات الله عليهم - ثم ذكره أبو بكر بن
يعقوب ، ومتى يصير الكلب مقلماً ، وصور الحمار ، ومتى يطيب لحم الجلالة ، ولو
حلف لا يدخل محلة كذا ، فدخل داراً لها بابان ، إحداهما إلى هذه المحلة ، وذكر أنه
يبحث والأولى أن لا يبحث^(٢) .

ولو حلف لا يخرج من هذا البيت فهذا على إخراج القدمين وهو قائم فإن أخرج
قدميه وهو قاعد في البيت لم يبحث .

ولو قال لامرأته : إن خرجت من هذه الدار إلا بإذني فانت طالق ، فطلقها
طلاقاً بائناً . ثم عاد فتزوجها ثم خرجت من الدار بعير إذنه لا يقع الطلاق .

ولو حلف لا يسكن هذه الدار فنقل أمتعته في أيديهم وأمكنه أن ينقل في يوم ، لا
يبحث^(٣) .

ولو خرج ببذنه وقال : هذا أردت لم يبحث في القضاء .

« يبحث لأن الدار حارة مما أحاطت به الدائرة ، سواء كان من أسفل أو من أعلى فيسبى داخلًا سواء كان
للمسطح سائر من حيطان أو لا ، وثيل لا يبحث إلا إذا كان للسقف سائر من حيطان أو « فوسرين » لأن
الدخول في المعروف لا يتحقق إلا بذلك أما إذا لم يكن له سائر فيكون موجوباً في هو الدار فلا يعد
داخلًا . هامش الفقه (٩٧/٢) »

(١) قال المالكية : ويشترط في الكسوة أن تكون في حق الرجل ثوباً يستر جميع سبه لو برأى يمكن أن يشتمل به
في الصلاة فلا تجزئ العصاة ولا الإزار الذي لا يمكن الاشتغال به في الصلاة ، وأن تكون في حق المرأة
صبيحة ساترة وحماراً . ولا يشترط في الكسوة أن تكون من كسوة وسط أهل بلدة ، بل تكفي ولو كانت
أقل من كسوة الوسط . هامش الفقه (٧٢/٢) »

(٢) يشبه ذلك ما ذكره أصحابنا : وإذا حلف لا يسكن مع فلان ثم أقام لواء حاجر بينهما فله يبحث ، ورد كان
في الفلو حجران كل حجر نخع بيها ومردها وأقام كل منهما في حجرة فله لا يبحث . هامش الفقه

(٣) قال المالكية : إذا خرج من دار حلف لا يسكن فيها وترك بعض متاعه محروماً فله يبحث ، أما إذا حلف =

مطلب

في نصب القاضي الوكيل عن الغائب

ولو قال : إن لم أقض حقتك اليوم فعبيدي حر فتغيب الطالب جعل الحاكم وكيلاً^(١) للغائب ، كذا عن الحسن ، وعن أبي يوسف : أنه لا يجوز نصب الوكيل للقاضي . ولو فعل به ثم رفع إلى فقضيت .

ولو حلف لا يكلم رجلاً فقال : يا حائط^(٢) افعل كذا ، قال أبو يوسف : لا يحث وبه أخذ العباس عن أبي يوسف - رحمه الله -

إذا أئذ أن يلبس الصوم حتى يموت يريد بذلك العبادة والخير . قال - إن شاء الله لم يلبسه ، وليس هذا بقربة ، وقد كان يكره الشهرين من اللبس . وإن نواه يمينا فهو يمين .

قال أبو حنيفة : سواء قرأت على العالم أو قرأ عليك العالم . جاز لك نقول : حدثني ، وأما الإخبار يكون بالمشافهة وغيرها . ويكون بالكتابة قيل لعمران بن الحصين^(٣) : يا أبي يحيى مال الكسوة قال : ثوب لكل مسكين . وعن محمد : إنما يجوز الإزار إذا كان بحال لو توسخ به فركع لم يسقط ، وإن لم يقصده .

= لا يمكن دارك محزون فيها شيئاً فإنه لا يحث لأن المحزون ليس بكسبي هامش الفقه (١/١٦) قال الحنابلة : وإذا كان له أهل أو متاع في تلك الدار فله أن يخرج بدونهما ، فيلزم أن يخرج معه وأهله وماله إلا إذا كانت له امرأة فالت أن تخرج معه ولا يمكنه إكراهها على الخروج هامش الفقه (١/٢٢)

(١) الوكالة لها شروط تنقسم إلى أقسام ، منها ما يرجع إلى الموكل ، ومنها ما يرجع إلى الوكيل ، ومنها ما يرجع إلى الموكل فيه ، ومنها ما يرجع إلى الصيغة التي تتمتع بها الوكالة . فقالت المالكية : شروط الوكالة ثلاثة الأولى : الحرية فلا تصح بين رقيق وحر ولا بين رقيقين الثاني : الرشيد فلا تصح بين سفيهين ولا بين سفيه ورشد الثالث : البلوغ ولا يصح بين صبيين ولا بين صبي وبالغ إلا إن كانت صغيرة مروجعة وأرادت من تخصصم زوجها أو ولها .

(٢) وفي ذلك ما ذكره الذهبي في تاريخه مما كان من عهد الرخس بن عوف الذي أقسم ألا يكلم عثمان بن عفان فكان يقول : يا حائط افعل كذا وكذا تاريخ الإسلام

(٣) عمران بن حصين بن عبيد بن خلف بن عبد نهم بن سالم بن عاصمة بن ملول بن حسنة بن ملول بن كعب بن عمرو رضي الله عنه أبو محمد الخزاعي ، قاضي الكوفة ، صحابي أسلم عام خيبر وكان ماصلاً =

وعن أبي حنيفة الكسوة لو كان سراويل أو عمامة سابغة حارمة جاز من الكسوة^(١) بعد أن كان صحيحاً يستمتع بلبسه جديداً كان أو ليبساً . وما روي عن أبي حنيفة [٤٧/ب] أنه لا يجوز العمامة يعني إذا أعطاه امرأة . كذا قال أبو العباس الناطقي ، وذكر ابن شجاع عن أبي حنيفة : إنما يجوز العمامة إذا كان مثل الإزار السابغ أو ما يقطع قميصاً فيجوز .
الزبيب نصف صاع .

مطلب

في كفارة اليمين بالكسوة أو الإطعام

في كفارة اليمين لكل مسكين وعن أبي حنيفة صاع^(٢) والغلام المحتمل يجوز إطعامه طعام إباحة عن الكفارة

وعن محمد - رحمه الله : إذا قال : أنا بريء من الزكاة أو من الحج فهو يمين ومثل الزعفراني بالري عمن قال . إن لم أَسْقِ فلاناً السم القاتل فسامرته طالق ثلاثاً . قال محمد بن زكريا المتطبيب : فقال مرة : ليطعمه كسب الجوز فإنه سم قاتل ، قال العبد ولا يبر بهذا لأنه لا يسمى سماً عرفاً ولا يحنت ما دام حياً ، إذا لم يرد الفورة .

وعن عبد الكريم في قوله : « أنا بريء من الله ورسوله »^(٣) . إنه يميناً إلى

= وقضى بالكسوة ، توفي (٥٢ هـ) تهذيب التهذيب (١٢٦/٨) ، تقريب التهذيب (٨٢/٢) ، تاريخ الخلفاء الكبير (٤٠٨/٦) ، الكاشف (٣٤٨/٢) ، أسد الغابة (٢٨١/٤) ، سير أعلام النبلاء (٥٠٨/٢) ، تاريخ الخلفاء الصغير (١٧/١) أسماء الصحابة الرواة (٢١) ، مجمع الروايات (٢٦٦/٨)
(١) قال الشافعية ويشترط في الكسوة أن تكون شيئاً مما يسمى كسوة مما يعتاد لبسه كقميص أو عمامة أو حمار طرحة أو كساء « حرام » أو فوط « منشفة » فلو اشترى عشرة منها وقرتها على عشرة مساكين تكفي فلا يكفي الخبز ولا القماز ولا العدل ، ولا المنطقة ولا الفلسوة (وهي ما يعطى به الرأس كالطاقية) هامش المعق على الخفاف الأربعة (٧٣/٢)

(٢) قال المالكية يشترط في الإطعام أن يملك المسكين أو المغير مداً وهو ملء اليدين المتوسطين لا مقبوضتين ولا ميسوطنين وقال الشافعية - يشترط أن يعطي كل مسكين من العشرة مداً من الطعام (وهو رطل وثلاث) فإن أعطى واحد عشر مسكيناً عشرة أمداد لم يكف والحالفة قالوا - يشترط أن يعطى عشرة مساكين أحزاب ولو صغيراً بأن يملكهم مداً من قمح ، أو نصف صاع من تمر ، أو شعير ، أو رب أو أقط (وهو اللبن المجمد) هامش المعق (٧١/٢ ، ٧٣)

(٣) قال الحنابلة : إذا حلف على ملة غير الإسلام كما إذا قال هو يهودي أو نصراني أو مجوسي أو =

النيروز ينصرف إلى ما يتعارفه المسلمون نيروزاً

إذا حلف لا يأكل لحماً فأكل الحمرة النبي في وسط الإلية يحث ولو قال
لآخر : إن لم أكسك من رأسك إلى قدمك فامراته طالق ، يلزمه أن يتخلله حفاً
وقرطعاً وسراويل وقلنسوة .

الفناء ليس بفاكهة ^(١) .

ولو قال إن برئت من مرضي هذا فبعت شاة ، أو قال : لله عليّ شاة
أذبحها ، لا شيء عليه حتى يقول : أذبحها وأتصلق بها إلا في أيام النحر

إذا حلف لا يشرب نبيذ فشرب الخمر ، يحث ، إذا كانوا يتعارفون
الإطلاق اسم النبيذ على الخمر .

وعن الحسن الكوفي فيمن اتهم أنه لم يصل الغداة . فقال : عبده حر إن
قد صليها إن كان شرطاً في لسانهم أجري أمره على الشروط

وقال أبو يوسف : إذا قل هذا الدراهم عليّ حرام فهو على الاتفاق . وفي
الطعام على الأكل ^(٢) وفي الثوب على اللبس وبه أخذ المصنف

ولو قال : إن شربت النبيذ فلله عليّ صوم سنة والحج والطلاق [٤٨/١]
فحث لا يقع الطلاق .

١ = يكفر بالله أو يعد الصليب إن فعل كذا ، أو قال : هو بريء من الله أو من الفرقان أو من الإسلام أو من
رسول الله إن فعل كذا أو قال : يستحل الزنا أو شرب الخمر أو ترك الصلاة أو الصيام إن فعل كذا . حرم
في هذا تلزمه كفارة الميمى إن فعل المحلوف عليه ، وقال بعضهم : لا كفارة فيه ولكنه فعل تلزمه التوبة به
هامش الفقه (٦٧/٢ ، ٦٨)

(١) قال الشافعية : ولا تتناول الفاكهة : الفناء والخيار والجرور والادعجان ، من حلف لا يأكل مأكلة فإنه لا
يحث بالأكل من هذه الأشياء وقال الحنابلة لا يحث بأكل الفناء والخير والحس والطريتون . ولا يأكل
بق البادية ويسمى زعروراً ، وهو أحمر يشبه النبي وفي طعمه حموضة هامش الفقه (٩١/٢ ، ٩٢)

(٢) قال الشافعية : إذا حلف لا يأكل طعاماً فإنه يحث إن أكل قوتاً أو مأكلة لأن اسم الطعام يتناولها . وأما
إذا أكل دواء فإنه لا يحث ، لأن اسم الطعام لا يتناول في باب الإيمان لسانها عن المعروف . أما في الجوع
فإن الطعام يتناول الدواء لأنها مبنية على اللغة هامش الفقه (٩٤/٢)

مطلب

لا يسع تأخير كفارة اليمين^(١)

تأخير كفارة اليمين لا يسعه وإن أخر أثم ، كذا قال الكرخي .
وعن أبي نصر الدبوسي فيمن حلفه السلطان فقال به ايزد ، فقال الرجل مثل ذلك ، ثم قال له : (بخد أبي همت اسمان وهفت رمين)^(٢) فقال الرجل مثل ذلك ثم قال له : (كه روز آر نيه بياني)^(٣) فقال مثل ذلك . فلم يقدر ، لا يحنت .
وفي الشتاء والصيف لا ينظر في الحساب إن ذهب كقرله : إن أبنت ما لم يصل إلى المصاف إليه لا يحنت .
ولو حلف لا يتغذي ، فتغذي بحيص أو فاكهة^(٤) لا يحنت ، وغداؤنا لا يخلو من خبز
ولو انقطع نفسه ، قبل الاستثناء ثم استثنى بأسرع ما قدر عليه صح .
ولو حلف لا يكلم فلاناً فأخبره للحلوف عليه بخير يسوءه فقال : إن لله ، أو بخير يسره فقال : الحمد لله . لا يحنت .
ولو حلفت المرأة لاخ الزوج الميث أن الميث لم يترك شيئاً ، وقد مسرت دراهم الزوج واتخذت مه خلجاً لا إن كانت السرقة مثل مهرها أو أقل لا تحنت
إذا حلف لا يأكل حلواء^(٥) بالمد لا يحنت إلا بالسمن حلواً من المطبوخات ولا يحنت بالسكر والفايد والزبيب والرب .

(١) كفارة اليمين ، قال النووي في شرح مسلم (٩١/١١) لا يجب الكفارة قبل الحث وعلى أنه يجوز تأخيرها عن الحث وعلى أنه لا يجوز تقديمها على اليمين ويخلطوا في جوارها بعد اليمين وقبل الحث مجزئاً مالك ولازمي والنووي والشافعي وأربعة عشر صاحباً وجماعات من التابعين وهو قول جماهير العلماء

(٢) أقسم يرب السموات السبع والأرضين السبع

(٣) إن اليوم الذي سيأتي

(٤) قال الحنفية - وإذا حلف لا يتغذى فإنه يحنت إذا أكل ما به صعب الشبع ، ولا بد أن يتابع الأكل ، ولو أكل لقنتين وصبر زمناً بعد فاصلاً ، ثم أكل لقنتين وهكذا لا يكون غداء ويحنت إذا تغذى بما اعتاد أن يتغذى به أهل بلده غالباً ، فلو كان بطوناً وشرب اللبن فإنه يحنت ، لأن عادة أهل البدو التغذي به ، أما أن كان حصرياً فإنه لا يحنت إلا إذا أكل الخبز . هامش الفقه (٩٢/٢)

(٥) قال الحنفية - وإذا حلف لا يأكل حلواء فإنه يحنت بأكل كل ما يتحلل به من فاكهة وغيرها كتين وعنب وكهف وقعايف وحبورها ، لأن العرف جرى على أن مثل هذه الأشياء تؤخذ في نهاية الأكل ونسبى حلواء =

وإن حلف لا يأكل حلواً يحنث كل شيء له حلوة .

قال العبد : وبالفارسية (شيسرين لرب العيب خاصة) ^(١) ، وشريبي بزيادة الباء لكل حلوة

ولو أراد أن يُغيب فقالت له امرأته : كل جارية تشتريها فهي حرة حتى ترجع إلي . يقول الزوج : نعم ، ويريد به واحد الأنعام . ولو قال الزوج كل جارية اشتريها فتعني به كل سفينة ^(٢) . قال الله تعالى ﴿ وحملناكم في الجارية ﴾ . ولو قال : كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق يعني على رقبتك ، لا يحنث ، إذا تزوج امرأة أخرى ، ولو قال : كل جارية أطؤها فهي حرة أو قال : كل امرأة أطؤها فهي طالق حتى أرجع ، ثم اشترى أو تزوج لا يحنث [٤٨/ب] ولو قال : كل جارية اشتريها فأطأها فهي حرة لا يحنث إذا وطئها إذا عني عند اليمين الوطوء بالرجل ^(٣)

ولو حلف أن يحامع امرأته نهاراً في رمضان ^(٤) ، يسافر بها فيجامعها نهاراً ولو قال : (بدين خاتنه أندريم) ^(٥) فاليمين على دخول الدار فإن عني بيتاً لا يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى .

« أم الحلوى فإنها اسم لما يطبخ من السكر أو العسل بطحين أو نشاء . هامش الفقه (٩١/٢) »

(١) الكمال لرب الأرض خاصة

(٢) يشه ذلك ما قاله الحنفية . في مبحث الأصول التي تعتبر في الأيمان ، المية وهي تعمل في اللغو لتعبر بعض ما يحتمله اللفظ ، ولو لم يكن متعارفاً ، كما إذا حلف لا يهدم بيتاً ، ونوى بيت المتكسرت فإنه يحنث إذا هدمه ، وإن لم يكن بيتاً في العرف ولكن الخالف بوى ما يحتمله اللفظ فبعمل بيته هامش الفقه (٧٨/٢) .

(٣) أي أن يدوس يرجله عليها ، وهذا حسب بية الخالف إذا كان يقصد الجماع فقد حنث أما إذا كان يقصد ذلك فهو لا يحنث بوطئها في مرجها

(٤) ذكر البخاري في صحيحه ٣- كتاب الصوم ٢٩- باب إذا جامع في رمضان . ويذكر عن أبي هريرة رحمه الله من أفطر يوماً في رمضان من غير عذر ولا مرض لم يقصه صيام الدهر وإن صامه . وبه قال ابن مسعود ، وقال سعيد بن المسيب والشعبي وابن جبير وإبراهيم وقتادة وحساد . يقضي يوماً مكانه

(٥) لو دخلت هذه الدار

مطلب

معنى لفظ : خانه وكاشانه ومائة خانه

اسم لجميع المنزل إذا لم يشر إلى بيت خاص وكاشانه ومابه خانه اسم خاص ولو حلف لا يشرب النبيذ ما دام بخارى مفارقها ثم عاد فشرب لا يحث . وإن فارقها ثم عاد فشربه لا يحث ، فإن فارقها بنفسه لا بأهله ثم عاد وشرب لا يحث إلا أن يعني بقوله ما دمت ببخارى وطناً له فيحث .
ولو قال لامرأته : إن خرجت إلى منزل والدتك فأنت طالق فالمراد به الخروج على القصد وصلت أم لم تصل ^(١) .
ولو حلف لا يحل بحلال أو حرام في الغربة ، فجاء من غير حل التكة بأن لم يكن مني سراويل تكة أو أمر غيره بأن كلها ، إن نوى الجمع يحث . وإن نوى عين التكة لا يحث .

والنبيذ للمسكر من ماء العنب نياً كان أو مطبوخاً ^(٢)

ولا يجوز للقاضي أن يحلف بالطلاق والعناق والحج فإن أراد التغليظ تقول: بالله الذي لا إله إلا هو الذي يعلم السر والعلانية . وبالله الذي بعث محمداً بالحق نبياً ﷺ ، ولا يجوز أن يقول : لعمر فلان فإن قال وير في يمينه كان كبيرة ، ولا يكون ولا يصح النذر بقراءة القرآن .

ولو قال لامرأته : (أكر من يبراهن ساخنة رنو بدین عید بیوشم) ^(٣) فأنت طالق ، فلبسه بعد أسبوع من العبد لا يحث .

(١) قال المالكية وإذا حلف لا يأذن لزوجته في الخروج إلا إلى بيت ليها مثلاً فأذن لها في ذلك مروت عبه بأن ذهبت إلى بيت غيره ، وإذا لم يعلم بهذه السراية أو علم بعد أن زادت مروت لا يحث ، أما إذا علم حال زيافتها ولم يمنعها فإنه يحث . هامش الفقه (٢/١) .

(٢) قال الحنفية في هامش الفقه على المذاهب الأربعة (٢/٨٨) وإذا حلف لا يأكل من هذه البسطة مروت يحث بالأكل من ثمرها وجمادها ومن كل ما يخرج منها إذا لم يتغير بصفة جديدة كالعصير . أما إذا صبح لتصر فتصير بالطبخ فإنه لا يحث بأكله وكذلك النبيذ والمخل والورق بعد طبعه وبحرقك ما يحتاج إلى حبه جديدة فإنه لا يحث بأكله . وكذلك إذا حلف لا يأكل العنب فأكمل ويهيه أو عصيره مروت لا يحث . هامش الفقه (٢/٨٨ ، ٨٩) .

(٣) لو قُني لوندیت الرخاء الذي صمته للعبد

ولو قال لها زوجها : (اكرّ مرا جواز توز في بكار آيد بحلال ما حرام^(١))
فيصرف إلى الجماع ولو جامع جاريته ، يحنث .

ولو حلف (اكرّ من مي خورم ناشته نكرود)^(٢) فامراته طالق ، فكذلك إن
يمضي يوم الفطر وستة أيام بعده فإن عني به أن يصوم [١/٤٩] ستة أيام من شوال
فعلى ما نوى^(٣) .

ولو قال لامراته : (اكرّ كنني سحيثم خيانت تبود ونكرده وتوما من
نكوني)^(٤) فأنت طالق ، فنظر إليها ولم يخبر لا تطلق . والنظر عن خيانة إنما
يعرف بما يدل على خيانة ، ولو أخبرت الإخبار لا يحنث إذا لم يقم دليل الفور .

ولو قالت : طلقني ثلاثاً فقال : (اكرّ دروي ترجين است همجين)^(٥) ولم
يقل شيئاً حتى قامت لا تطلق .

ولو قال : (اكرّ من فلان كار كنم هررن كي بخواهم خراستن)^(٦) فهي
طالق ، ففعل ثم تزوج امرأة ، لا تطلق

ولو قالت له امراته : (اكرّ زير من زني كني وي أن توبيك طلاق كفت بده
طلاق)^(٧) ، فزوج لا يقع الطلاق إلا بالنية

ولو قال لغيره : (اكرّ سيم من نا داده ازين شهر بروي زن از توسته
طلاق)^(٨) فأعطاه بعض حقه وذهب حنث الخالف .

ولو حلف أجيره أن لا يرفع من حانوته عدلياً ينصرف إلى كل درهم من

(٢) لو أني حي أرزق

(١) لو كان لي زوجة غيرك بحلال أو بحرام

(٣) أخرج مسلم في صحيحه (٤/٢١٣) - كتاب الصيام ٣٩- باب استحباب صوم سنة أيام من شوال يتبعها
لرمضان ، والترمذي (٣/١٣٢) ٦- كتاب الصوم ، باب ما جاء في صيام سنة أيام من شوال ، رقم
(٧٥٩) عن أبي أيوب قال : قال النبي ﷺ : « من صام رمضانا ثم أتبعه ستاً من شوال ، فذلك صيام
الدهر » وقال أبو عسى : حديث حسن صحيح وقال ابن المبارك : هو حسن ، هو مثل صيام ثلاثة أيام
من كل شهر

(٤) لو رأيت منك حياة لو شيء يوسف

(٦) لو أني فعلت فهذه المرأة تكون كما تريد - يعني طالق -

(٧) لو أن الطلاق من زوجتي أول مرة طلاق

(٨) ولو لم يعطها نصفه من هذه المدية لوقع على المرأة ثلاث طلقات

هذه الاجناس المصروبة في ذلك الزمان

ولو قال الزوج : (اكر ابن كسار كرده ام سه طلاق)^(۱) ولم يزد عليه لا يقع

شيء .

محترف حلف على آلات حرفته فقال : (اكره ست برينانهم)^(۲) ينصرف إلى العمل بها لا إلى مسها إذا حاج حلفه من ذلك العمل

ولو قال (هرجه بدمست راست كرفتم بير من حرم كه فلان كار نكنم)^(۳) لا تطلق امرأته .

ولو حلف المطلوب بالدين (كه روي از من نبو شي)^(۴) فإذا طلبه . وعلم هو بالطلب ولم يظهر له حنث . وإن لم يفعل بالطلب لا يحنث .

ولو قال : (اكر من از فاليز خويش جيزي خورم)^(۵) وليس له فاليز ، ولكن يحفظ فاليز رجل ويأخذ الغلات والبيع والإعطاء فأكل من هذه المصاليح ، يحنث

ولو حلفوه (كه هر زن خود جرم ننهي)^(۶) ثم قال : بعد زمان (خدای دا ندكه توجه كرده)^(۷) لا يحنث

ولو قال لها : (بالخانه فلان اندرأي توار من سه طلاق)^(۸) يقع للحال .

ولو قال لامرأته : (اكرنو كرد ببرا من استانه ايشان كردي)^(۹) فأنت طالق ، فحانت [٤٩/ب] حومهم ، ولم تدخل طلقت ، ولو قال : عنيت الدخول لا يصلح في القضاء .

ولو قال : (اكر من مستكاهه خرم تاكل سرخ بنيم)^(۱۰) ينصرف إلى وقت الورد الأحمر .

(۱) لو عملت هذا أنت طالق بالثلاثة .

(۲) لو وضعت يدي عليها

(۳) لو صدق الذي لم يعمله فلان ما بيده علي حرام أو لو صدق ما بيده علي حرام الذي لم يعمله فلان

(۴) أنتي لم آلبه ، (أو أصحه على جسدي)

(۵) لو أكلت أي شيء من فاليرة فأمرأتي طالق

(۶) لو أن امرأته لم ترتكب ذنباً .

(۷) الله يعلم مراده

(۸) لو أنك ذهبت إلى منزل فلان فأنت طالق ثلاثة

(۹) لم آتص عليها

(۱۰) لو إنك حكمتي (أو خيطتي) فمبصاً

ولو قال : (اكر من قرا بخود دانند نكنم)^(١) فانت طالى فضرِب على انفها حتى سال رعانها على ثيابها بر في يينه .

ولو قال لها : (هر كجا خواهي روكه من دستوري نمي دهم)^(٢) لا يكون إذنا .

ولو قال : (اكر من ترسي وشيريني اين روز - بخورم)^(٣) فامراته طالق فآخذ من حصره وعنه يحنث .

ولو قال : (ايجا بي اكر بيش ازين ميم جبايت بدست كيرم)^(٤) فعلي كذا وكان بقي في يينه شيء فآخذ لا يحنث إعا مراده في المستقبل .

ولو حلف : (كه مرا آن فلان خدوك بمن آيد)^(٥) قالقول قوله لانه صفة قلبه .

ولو قال (اكر فلانة جه زن منست ومرا بكير بكاييد آيد)^(٦) فهي طالق . فهذا على الوطء^(٧)

ولو قال : (اكر فلانة جه زن مشت ومرا بكار آيد)^(٨) فهي طالق - فهذا على الوطء .

ولو قال : (اكر فلان زان منست مرا بكاييد)^(٩) فهي طالق فهذا على الوطء .

ولو قال لامراته : (تو فلان كار كردي)^(١٠) فقالت : (نكردم)^(١١) فقال : (كرده)^(١٢) فقالت : (اكر كروم خوش او ردم)^(١٣) فقال الزوج : (اكر كرده)^(١٤)

(٢) لن اسمح لك بالذهاب لاي مكان تريدن

(٤) لو أنه حبي من هذه النصف وأحد منها

(٦) لو أن فلانة هي امرأتي وأملك أمرها

(٨) مكروه

(١٠) أنت فعلتي

(١٢) فعلت

(١٤) لو فعلت

(١) لو آتي باديك تكون زوجتي

(٣) لو أكلت اليوم المالح والحلو .

(٥) لو خصص لي ذلك الشخص

(٧) لو فلانة زوجتي (أو مني) وأمرها بيدي .

(٩) لو قال فلانة امرأتي وأمرها بيدي .

(١١) لم أعمل

(١٣) لو فعلت لفرحت .

فأنت طالق ، والمرأة تحلف أنها لم تفعل طلقت لإقرار الزوج بفعلها
إذا قال : إن فعلت كذا فامرأته طالق وله امرأتان . فحنت فالتعين إليه
وكذلك إن كانت إحدهما في عدة من طلاق رجعي .

ولو حلف أن يذهب من هذه القرية فأخر الذهاب لا يحنت^(١) . ولو حلف
لا يسكنها فأخر الذهاب يحنت^(٢) .

ولو حلف لا يكلم فلان فقالت : (ما ندء شدي)^(٣) وهو لا يعلم أنها هي
فقال : (خوست)^(٤) يحنت . ولو قال : (هرجه دران خانه است كه بخورم)^(٥)
يحنت بما كان قائماً حالة البمين ولا يحنت بغيره . ولو قال : (هرجه درن خانه
بخورن)^(٦) يحنت في الكل ، ولو قال : (هرزني كه مرا است جز ميمون)^(٧) فهي
طالق وميمونة أم امرأته [١/٥٠] فغلط في التسمية ثم تدارك طلقت امرأته .

ولو قال : (اكر ترايي جرم بزئم)^(٨) فأنت طالق ، فجاءت بقصعة مرقعة فسأل
بعض المرقعة على الزوج خطأ فضربها لا يحنت .

ولو قال : (اكر فلان بخانه خوشتن اندر را وهم) . فدخل فلان وهو في
داره من غير رضاه وهو لا يحنت في القياس ، فإن لم يخرججه في الحال حنت
استحساناً ، ولو قال : علي صوم سنة حتى يعود ابني من الحج فمات هناك بطل
نذرهما عند أبي حنيفة ومحمد كما في مسألة الكوز

ولو قل : (اكر توروي بهيج نا محرم بنماني)^(٩) فأنت طالق فكشف في

(١) قال المالكية وإذا حلف لا يسكن فيها فإنه يجب عليه أن يتفعل معها ، ويحنت إذا بقي فيها مع إمكان
الانتقال ولو لبلاً ، فإذا كان لا يمكن الانتقال لحوف من ظالم أو سارق فإنه لا يحنت ، أما البقاء لعدم وجود
بيت يناسبه أو لانه وجد بيتاً أجبرته كثيرة فإنه ليس بعذر بل يجب الانتقال ولو إلى بيت من شعر وإذا حنت
هامش الفقه (٢/ ١٠١ ، ١٠٢) .

(٢) قال الشافعية وإذا حلف لا يسكن داراً وهو ساكنها ، أو لا يسكن مع فلان وهو ساكن معه فإنه يحنت
إذا لم يخرج في الحال ، إلا إذا حلف على نفسه من الخروج فإنه يئى إلى أن يمكن الخروج ، لأن إقامته
للدفع الصرور صلا ينهى عنها ، ويكون خروجه بحسب العادة فلا يلزم بالخروج لبلاً ، وإذا كان له أهل أو
متاع في تلك الدار فإنه يحنت إذا خرج بدونهما ، هامش الفقه (٢/ ١٠٢) .

(٣) حن

(٤) بقيت .

(٥) لو أكلت أي شيء بذلك المنزل .

(٦) كل طعام (أو كل ما أشربه) من هذا المنزل .

(٧) كل امرأة لي غير ميمونة فهي طالق .

(٨) لو وجهك لي بهيج ويظهر لغير محرم

(٩) لو ضربت بغير ذنب

موضع يراها الناس طلقت - وإن لم يقصد نظر الناس إليها .

إذا وهب قباه ثم حلف (أكر ابن قبا من ابكار أيد)^(١) ثم استعار القباه واه فطلقت قياساً واستحساناً لا تطلق .

ولو قيل له : (ون أر توسة طلاق كه فلان بخاه من اندر نيست)^(٢) لا يكون يميناً ولا تطلق .

ولو قال لها : (خوشتن بخير كف من خرم بعد زمان طويل)^(٣) قالت (هول خوشتن خريدم باري)^(٤) فقال الزوج : (ما تير هول فروختم)^(٥) لا يكون حلفان ، فإذا كان يشرب من لبن بقره فتشاجرا فقال : (أكر من شيرتوخورم)^(٦) فشرب لبن بقرتها يحنث .

ولو قال : (أكر من مي خورم هرجه مرا حلال است برمن حرام)^(٧) . (وهرجه بدست دست بكيرم برمن حرام)^(٨) فشرب الخمر طلقت تطليقتين .

ولو خطبها وقال : إن شربت الخمر إلى ستة أشهر (حلال برمن حرام)^(٩) ثم تزوجها فشرب الخمر قبل المدة لا تطلق ؛ لأن اليمين ليس في الملك ولا مضافة إلى الملك أو سية .

ولو قال : (أكر باتوجتان نكنم كه سك بانبان اروكند)^(١٠) إذا حرق بعض ثيابها وألقى بها على الأرض بر في يمينه .

ولو قال : (أكر فرد أين كوكه ترا تركستان نكنم)^(١١) إذا سلط عليهم أتراكاً كثيرة ، ولو قال : (أكر من باي بيستر توفرو نكنم)^(١٢) إن نوى القربان صدق [٥٠/ب] ويحنث بدخول قراشها . وإن نوى حقيقة اللفظ أو لم يكن له سية ينصرف إلى الحقيقة .

-
- | | |
|--|--|
| (١) هذا الحلف إلى يوم القيامة . | (٢) امرأتي مطلقة ثلاث طلقات مبي لا نفى في مرلي |
| (٣) به اشتراها من زمن طويل . | (٤) أنت اشتريت الهول (تعبك) |
| (٥) أنا سأبيع الهول . | (٦) لو أنني شربت اللبن فأنت حرام |
| (٧) لو أنني شربت الخمر فكل حلال علي حرام . | (٨) وكل ما مسكه يدي علي حرام |
| (٩) حلال الله علي حرام . | (١٠) لو لم أكن معك هكذا |
| (١١) لو أنها بقيت هكذا في تركستان | (١٢) لو أن قدمي لم تصل إلى هذا الموضع |

ولو قال : (اكر ما هي جهل درم سودمي ندهم)^(١) فامراته طالق . وقد أخذ مال إنسان والتزم كل شهر أربعين درهماً ، ولم يعط شيئاً أو أعطى ينبغي أن لا يحث . وقال بعضهم : إن لم يعط شيئاً يحث وما ذكره قياس .

ولو قال لزوجها : (مرا طلاق كن مرا طلاق كن) فقال :^(٢) فقلت ثلاثاً .

ولو قال لها : (اكر تو بیش بامرد بیگانه سخن گویی)^(٣) ينصرف إلى كل من لا يعمل لها من الأقارب والمعارف وأقاربها ومعارفها وسائر الأجانب كذلك أفنى القاضي علاء الدين محمود بن مسعود المرغيناني شيئاً - رحمه الله - ، وإن قال الزوج غيت من ليس من معارفها قبل لا يصدق ويجب أن يصدق .

ولو قال : تناولاً جامعاً أم امرأتي^(٤) فهذا إقرار بالحرمة نازلاً . ولو جحد ذلك فعلى قياس المكروه يجب أن يكون القول قوله خصوصاً فيما بينه وبين الله .

ولو قال : (اكر نمی باشی انكه تروا نيك سم طلاق)^(٥) لا يقع الطلاق

ولو قال : (اكر چهار دست بایت تشكنم)^(٦) ، فأنث طالق لا يقع ما دام

حيين .

ولو قال : (سه طلاق بکراهه حاورت أندر کردم)^(٧) ، أو قال : (برستم برو)^(٨) تقع ثلاثة تطليقات إن نوي . ولو قال : بادرسن رزا نکور ندرودن لا أدخله فقطف قبل أو أن فدخل يحث . وإن نرى يمينه على القطاف المعهودة عند الخريف

(٢) أنت طالق أنت طالق أنت طالق

(١) لو لم تقيد أعطي أربعين درهم

(٤) لو أنك تكلمت مع عريب

(٣) فعلت فعلت ، فعلت

(٥) ويصح ذلك انظر إلى ما رواه الترمذي (٤٢٥/٣) ٩ - كتاب النكاح ، باب ما جاء فيمن يتزوج امرأة ، ثم يطلقها قبل أن يدخل بها ، هل يتزوج ابنتها أم لا ؟ عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال : ١٠ - أيما رجل نكح امرأة فدخل بها فلا يحل له نكاح ابنتها ، وإن لم يكن دخل بها فليسكن ابنتها ، وأيما رجل نكح امرأة ، فدخل بها ، أو لم يدخل بها ، فلا يحل له نكاح أمها .

(٦) لو لم تكوني أنت كذلك

(٧) لو لم تكلمت (أو رفع حوار) حول اللفظ الثلاثة

(٨) تنصب على نفسي

(٩) لو لم تكلمت (أو رفع حوار) حول اللفظ الثلاثة

(١٠) لو لم تكلمت (أو رفع حوار) حول اللفظ الثلاثة

(١١) لو لم تكلمت (أو رفع حوار) حول اللفظ الثلاثة

ولو حلف لا يكلم فلاناً فنأدى فلان رجلاً آخر ، فقال الحالف : ليك أو قال : لبي ، بحنث .

ولو قال لمطلقة : (أكرّ دراتي في كنم حلال خدای بر من حرام)^(١) فتزوجها لا تطلق .

ولو قالت المرأة : طلقني ثلاثاً ثم كلموها فلان . وقالت : لست مطلقة ثلاثاً والزواج يجحد الثلاث على كل حال . قال بعضهم : العقد بينهما وإليه كان يميل شيخنا شيخ الإسلام ويعتبر قول الزوج .

ولو قيل لهندي وهي زوجته فقال : (أكرّ من [١/٥١] كراي أم) فأنث طالق طلقت ؛ لأن الهندي يقال له في عرفنا كذلك وإن كان في عرف الفهلويين هذا اسم الحجام .

ولو قال لامرأة : (خويشتن بمن يزني دادي به به طلاق كفت دادم)^(٢) وقال : (يزيرتم)^(٣) بمحضر الشهود ينسقد النكاح بينهما ، كذا عن الإمام عمر الفراء ، ونجم الدين عمر النسفي .

ولو قال للصكك : اكتب لها خطاً (هركاه كه من أزين شهري دستوروي وي بسر روم وي أرم بيك طلاق)^(٤) فلم يتفق الكتابة ثم سافر من غير إذنها طلقت واحدة ، وكذلك لو أمره بأن يكتب لها خطاً بإقراره وإن لم يكتب . وكذلك البيع ، وسائر الأقارير .

ولو قالت : (من يرتو طلاقم)^(٥) فقال : (هجنان)^(٦) لا يكون طلاقاً ، ولو قل : (هجناني)^(٧) أو قال : (هجنا ست)^(٨) كان طلاقاً .

(١) لو لم تعرفي ما أفعل فحلل الله عليّ حرام

(٢) لو صحتني امرأة لقبت أن أعطيك الطلاق ثلاث

(٣) قبلت .

(٤) كل مكان في هذه المدينة أسافر له بلا قانون (أو أمر) فهي مني طالق واحدة

(٥) عليك مني طلاق

(٦) كذلك مثل

(٧) نفس السابقة .

(٨) نفس السابقة

ولو حلف لا يضربها فضربها من قصد ، يحنث .
ولو قال : (أكرمي خودم با بدمست كيرم)^(١) فتناول إناء منها ، ولم يشرب
حنث ، ولو ألبس إلى الصلح فحلف لا يصالح ثم صالح بعد زمان طويل لا
يحنث لدلالة الفور .
ولو قال : (بالله كه در كشاده با فتم)^(٢) وكان الباب مردوداً غير مغلق ، لا
يحنث . ولو حلف أنه لم يذكر عيبتهم مع أحد وكان الذكر مع امرأته بعيبه .
يحنث ، وقال : (اكر بيش مرا سور نس كني)^(٣) ينصرف إلى الملامة مشافهة .
ولو قال : (اكر بيش مرا بر سر زني)^(٤) ينصرف إلى ذكر المنة إذا اقترن به
ما يدل عليه ولا ينصرف إلى الضرب على الرأس .
ولو حلف أنه لم يخرج ذلك الشيء من الدار ثم تبين أنه أخرج واحد ،
يحنث .

ولو قالت لزوجها : (مي برتر سه طلاق ام)^(٥) فقال الزوج : هلا ، لا
يقع شيء إلا بالنية فقد يذكر هلا وهل للتسكين من الغضب والهيج . وقد يقال
حيثئذ : ههان ، وقد يذكر الاستعمال وحيثئذ يقال : [ب/٥١] هلا هين ، فيكون
للإغراء ، وليس في معنى نعم ، وقد يجاب به الأمر إذا قبل الطاعة وذلك فيما
بين الأمثال ، ومن دونه .
ولو قال : (اكر من سربر بالين تونهم آن)^(٦) عين به الجماع فعلى ما نوى ،
ولا يصلق في ترك الحقيقة ، وإلا ينصرف إلى الحقيقة .

ولو قال : إن فعلت كذا فامرأته طالق ، وله أربع نسوة لا يقع إلا على
واحد ، وكذلك لو قال : فحلل الله عليّ حرام^(٧) كذا عن القاضي محمود ابنه

(١) لو شرب حمرًا أو مسكه يده .

(٢) بالله لو ضمت الباب

(٣) لو حرقه

(٤) لو استرق أمامي

(٥) لك عليّ ثلاث طلاقات

(٦) لو ضمت رأسي على وسافتك

(٧) قال المالكية وإذا قال كل حل أو حلال الله أو حلال المسلمين علي حرام فإن كانت له روح فأنقض به

أنها تطلق منه بواحدة مائة ، وإن تعدت أزواجه بر جميعاً بواحدة ، وإن نوى به الثلاث خلاص ، وإن لم

تكن له زوج وقت اليمين انعقد بيمين واحدة . هامش الفقه (٦٩/٢)

عبد العزيز الأورجندي والخطيب مسعود بن الحسن الكاشاني ، وكذا عن الفقيه أبي الليث ، وأبي الحسن الرستغني ، وقال أبو بكر بن الفضل : طلقن جميعاً في مسألة الحلال ، وبه أفنى عمر بن محمد النفي .

ولو حلفت المرأة أن لا تصالح زوجها خمسين درهماً فأعطها حل لها أن تأخذ مما لها من الحقوق المالية عليه ، ولو حلف بطلاقها أن يعطيها كل يوم درهماً فربما أعطها عند المغرب وعند العشاء ، لا يحنث إذا لم يخل يوم وليلة عن دفع درهم .

كتاب البيوع^(١)

إذا كان سطحه وسطح اجار سواء وفي صعوده السطح يقع بصره في دار جاره .
فللجار أن يجمع من الصعود ما لم يتخذ سترًا ، وإن كان بصره لا يقع في داره ، ولكن
يقع عليهم إذا كانوا في السطح لا يمنع من ذلك . قال العمدة : وهذا نوع استحسان
ذهب إليه الفقيه .

والقياس أن لا تمنع وعليه مسائل أصحابنا - رحمهم لله -

ولو اشترى دارًا فوجد في جلع من حلوها دراهم يرد إلى البائع . فإن قال
البائع : ليست لي ، فهي لقطة .

وإذا باع^(٢) واشترى على الطريق ، والطريق واسع ولا يضر بالناس فلا بأس
وإن كان في صعوده ضرر ، أبو القاسم الصفار : لا ينبغي أن يشتري منه ، لأنه
أعان على الإثم والعدوان .

وعن الفقيه أبي جعفر - رحمه الله - فيمن اشترى مجمدة وقضها ولم
يرها ثم رآها حين سلم إليه ، له أن يردها بالعيب^(٣) [١/٥٢] وإن رآها بعد التسليم
ليس له أن يردها ، ولو لم يسلم حتى مضت أيام فسد البيع . ولو سلم في يومه

(١) قال الأزهري : تقول العرب بعث بمعنى بعث ما كنت ملكته وبعث بمعنى اشترته ، قال : وكذلك شريت
بالمعبر ، قال . وكل واحد بيع وبتائع لأن الشمس والشمس كل منهما بيع ، وكذا قال ابن قتيبة . النووي في
شرح مسلم (١٠/١٣١)

(٢) البيع في اللغة هو مضاربة شيء بشيء فمضاربة السلعة بالسلعة تسمى بيعًا لغة كمتابعتها بالقد ، ويقال لأحد
المضاربين بيع ، وللآخر ثمن ، ولا فرق في اللغة بين أن يكون المبيع والشمس طاعرين أو بحسب يباح الاتباع
بهما شرعًا أو لا ، كالشمس فإنه يصح أن يكون مبيعًا وثمنًا في اللغة ، أما في الشرع لا يصح . فقهه على
المسألة الأربعة (٢/١٣١) ط دار الكتاب المصري

(٣) للمشتري الخيار في إلغاء عقد البيع إذا وجد في المبيع عيبًا ولو لم يشترط ذلك ، وهذا يسمى خيار العيب .
ثم هو ينقسم أولاً إلى قسمين . أحدهما أن يكون يجعل البائع كحلط اللبن بالماء والشمس بالزيت ، وصبر
ضرع الحيوآن ليحبس اللبن فيه فيكبر ضرره فيبتر المشتري به ، وثانيهما أن يكون عيبًا طبيعيًا حادش
العق (٢/١٦٩)

جاز البيع ، ويجوز بيع المعجدة . وقال أبو نصر : لا يطله إلا أحق ولو سلم إليه ثم باعه فهو أولى .

ولو اشترى جارية لها لبن فأرضعت صبياً له ثم وجد بها عيباً^(١) ، له أن

يردها

ولو اشترى أرضاً على أنخراجها على النافع جميعاً ، فالبيع فاسد وإن شرط على البائع شيئاً من الخراج إن بقي على المشتري خراج مثل هذه الأرض ، جاز . وإن بقي أقل من ذلك لا يجوز ، ولو لم يأخذ الخراج من الكروم أو أخذ أقل من وظيفة عمر وكان ذلك بإذن من مضي من الخلفاء يجوز ، وينحوه عن الفقيه أبي جعفر - رحمه الله - .

ولو أم المشتري ضيعة لها ثلاثة دراهم خراج ثم باعها من آخر بأربعة دراهم خراج لا يجوز ، وإن باعها بدرهم خراج وعلم بذلك المشتري فالبيع فاسد^(٢) . وإن لم يعلم المشتري له الخيار إن شاء رضي بجميع خراجها الأصلي ، وإن شاء ترك . إن لم يتغير البيع .

إذا اشترى أشجاراً من وجه الأرض ، وفي قطعها بالصيف ضرر للبايع أن يدفع إليه قيمتها وهي قائمة إلا أن يراضيا على تركها إلى وقت لا ضرر في قطعها .

المرأة إذا كفت زوجها بغير إذن الورثة كُفّن مثله ، رجعت في التركة . وإن كان أكثر من كفن مثله لا ترجع بشيء ، كذا عن الفقيه أبي جعفر - رحمه الله -

(١) اشترط الشافعية أن يكون رد المبيع بعد العلم بالعيب على الفور ، فلو علم بالعيب ثم أحرره فلا عذر سقط حقه في الرد ، والمقصود بالفور ما لا يعد تراخياً في العادة ، فلو اشتغل بالصلاة دحرج وقتها أو يأكل أو نحو ذلك لا يكون تراخياً ، سيما لم تشترط الحنفية أن يكون الرد بعد العلم عسى الفور ، فلو أعلن النافع بالعيب وحاصله في رد المبيع ثم ترك المحاصصة وبعد ذلك رجع إليها وطلب الرد فإن له ذلك . هامش الفقه (١٧٧/٢ ، ١٧٨)

(٢) البيع الفاسد والباطل بمعنى واحد في عقود البيع ، فكل فاسد باطل وبالعكس ، وهو ما اختلف فيه شيء من الشروط والأركان وهي كثيرة منها بيع الجليس في بطن أمه ، ومنها نواح التاج كما إن كانت عنده نعجة حامل فباع ما يتأمل من حملها ويسمى هذا حل الحلة . ومنها بيع ما في أصلاب ذكور الحيوانات من المني ، ويسمى بيع المصامير ، فإنه لا يحل له أن يبيع ماء ذلك الحمل . الفقه (٢٠٠/٢ ، ٢٠١)

قال العبد - رضي الله عنه - : ولو قبل ترجع بقيمة كمن المثل لا يبعد ^(١) .

قال نصير : كفن مثله أن ينظر إلى مثل ثيابه في الحياة لخروج العبد .

ولو أعلم المشتري على الأشجار في الشجرة وقطعها فكسر أغصان بعض الأشجار للبائع لا يضمن ، وكان مأذوناً في ذلك إذا اشترى بغيراً على أنه خراسي فوجده غير خراسي له الرد ^(٢) كما لو اشترى عبده على أنه كاتب .

[٥٢/ب] قال الطحاوي : إجازة بيع القصولي يصح بشرط قيام أربعة أشياء : المالك والمشتري والبائع والمبيع

ألواح الخانوت يدخل في بيع الخانوت استحساناً إذا باع الخانوت بموافقه وإن باع الدار بموافقه دخل الدلو والحبل والظلة ^(٣) . وإن لم يذكر المرافق يدخل البكرة ^(٤) .

على كل مال امرأة فاشترت ضيعة لولدها الصغير من مالها يجوز استحساناً على الصبي ، وليس لها أن تمتنع من دفع الصيغة إليه .

ولو باع شجرة إن بين موضع قطعها من وجه الأرض فعل ذلك ، فعلى ذلك ، وإن بين بأصلها فعلى قرارها من الأرض - وإن لم يبين له أن يقطع من

(١) روى البخاري (٢٣- كتاب الجنائر ، ٢٥- باب الكفن من جميع المال وبه قال عطاء والرهري وعمرو بن دينار وفضالة وقال عمرو بن دينار . الخنوط من جميع المال ، وقال إبراهيم : يبدأ بالكفن ، ثم بالدين ، ثم بالوصية . وقال سفيان . أجر الفير والعسل هو من الكفن . قلت . والكفن لا يبالغ فيه ولكن كما كان عليه النبي ﷺ وسلمنا من الصحابة ، فقد كفن النبي ﷺ فيما رواه البخاري عن عائشة في الجنائر ، باب الثياب البيض للكفن . أن رسول الله ﷺ كفن في ثلاثة أثواب بيضاء صحوبة من كرسف ليس فيها قميص ولا عمامة .

(٢) انظر ما رواه أبو داود (٢٥٠٨) ٢٢- كتاب البيوع ٧١- باب فيما اشترى عبداً فاستعمله ثم وجد به عبداً ، والترمذي (٥٨١/٣) ١٢- كتاب البيوع ، باب ما جاء فيما يشتري العبد ويستعمله ثم يجد به عبداً ، رفع الحديث (١٢٨٥ ، ١٢٨٦) ، من عائشة . وقال : حسن صحيح . والعمل على هذا عند أهل العلم

(٣) قال المالكية . إذا اشترى داراً فبذل العقد تناول الشيء الثابت فيها بالمعمل حين العقد فلا يتناول غيره ، وإن كان من شأنه الثوت ، فدخلت الأبواب الموكية والشبابيك والسلالم المكنة ، سواء كانت حجرة أو حشاً ، أما السلالم الخشب التي تسر ففيل . يتناولها إن كان لا بد منها في الوصول إلى غرف الدار ، وقبل لا يتناولها إلا بالشرط . هامش الفقه (٢/٢٥٧)

(٤) البكرة بالفتح قد يؤجر في احتراز (وحدنا هذا الكلام بالهامش)

اصلها إلا أن يقوم دلالة .

وإذا اشترى قطناً ففركه امرأته بإذنه أو يغير إذنه فهذا كله للزوج ، ولا شيء لها^(١) .

ولو كانت الجذوع موضوعة على الجدار فبباع الدار فللمشتري أن يفعل ما يفعله البائع إلا أن يشترط وقت البيع تركها . ولو قال المشتري اشتريت الأرض على أنها جريان فلا أنقض الثمن حتى أمسحها^(٢) لعلها ينقض . والبائع يقول : بعناها كما هي فالقول قول البائع مع يمينه بالله فيما أنكر من شراء الجريين .

وإذا اشترى أوراق التوت بغير أغصان فبقي أياماً فسد البيع .

أشجار على حافتي نهر في الشارع ، والأشجار مقابل دار رجل فالأشجار لذلك الرجل إلى أن يعلم إن اشترى الدار بعد غرس الأشجار .

إذا اشترى بدرهم فكسرت قبل القبض فسد البيع^(٣) .

ولو قال الصبي : أنا مدرك ، فباع ثم قال : أنا غير مدرك ، إن بلغ وقتاً يدرك مثله نفذ عليه قوله في الإدراك ، ثم لا يعلم في الجحود .

(١) المرأة لها استقلالية في مالها الخاص ، أما ما تنفق به على زوجها وأولادها فيجوز ذلك برضاها وإذا انعقت من ماء زوجها فلها أحقر ولزوجها مثل ذلك ولكن يشترط إند زوجها لما رواه أبو داود (٣٥٦٥) كتاب البيوع . باب في تصميم العارية ، والترمذي (٦٧٠) ٥ - كلف الركاة ، باب في نفقة المرأة من ست زوجها عن أبي أمامة الباهلي قال : سمعت رسول الله ﷺ في خطبته عام حجة الوداع يقول . « لا تمنع امرأة شيئاً من بيت زوجها إلا بإذن زوجها » قيل : يا رسول الله ولا الطعام ، قال . « ذاك أفضل أموالنا »

(٢) قال الشافعية . لا يصح بيع العائب عد رؤية العائدين أو أحدهما ، سواء كان المبيع عائناً عن مجلس العقد رأساً ، أو موحواً به ولكنه مستمر لم يظهر لهما . ولا يشترط في رؤية المبيع أن تكون حاصلة عد العقد بل تكفي رؤيته قبل العقد بشرط أن يكون مما بقى على حاله فلا يتغير عد العقد وذلك كبيع الأرض والأبنية والحديد والحاس ، وقال المالكية إذا باع سلعة عائنة لم يرها المشتري فيها حالئذ الأولى عائنة عن المشتري حاصرة في مجلس العقد وهذا لا يصح فيه البيع ، والثانية غائبة عن مجلس العقد ويصح بيعها بدون رؤية هامش الفقه (١٩١/٢ ١٩٦)

(٣) ومن أنواع البيع الفاسد بيع البتئين وهو في بطن أمه ، وأيضاً بيع نتاج البائع ويسمى حبل الحبل وهو أظهر صافاً من الأول ، ومنه بيع ما في أصلاب ذكور الحيرانات من المبي ويسمى بيع المصامير ، ومن البيع الفاسد البيع بشرط فاسد لا يقتضيه العقد العقد على المذهب لأربعة (٢/ ٢ ، ٢٠١)

ولو اشترى داراً فطلب المشتري أن يكتب البائع له صكاً^(١) لا يجبر عليه ولا على الإشهاد .

ولو جاء بالعدول إليه وكتب المشتري صكاً من مال نفسه ليس للبائع الامتناع من الإقرار . ولو كلف الخروج إلى الشهود فله الامتناع . وإن جاء بالعدول إليه وكلف [١/٥٣] أن يقر يرفعه إلى الحاكم فإن أقر بين يديه كتب سجلاً وأشهد عليه .

مطلب

في صك رسول الله عليه الصلاة والسلام^(٢) حين اشترى عبداً

وعن رسول الله ﷺ أنه اشترى عبداً فكتب هذا ما اشترى محمد رسول الله من العداء بن خالد بن هوزة^(٣) بيع المسلم من المسلم لا داء ولا عائلة .

ولو باع داراً وسلمها إلى المشتري وله فيها متاع قليل أو كثير لا يكون تسليمها حتى يسلمها فارغاً ، وكذلك لو باع أرضاً وفيها زرع . عن يوسف الباعوض إذا مات في الماء لا يفسد الماء ، وإن مضت ثم وقفت في الماء أفسد

مطلب

في جواز بيع العلق والنحل

قال محمد - رحمه الله - : لا يفسد العلق الماء قبل الامتصاص ويعد . ويجوز

(١) انظر إلى ما رواه البخاري تعليقاً في البيوع ١٩- باب إذا بين البيعان ولم يكتب ، ونصحا ، والترمذي (٢/٥٢٠) ١٢- كتاب البيوع ، باب ما جاء في كتابه الشروط رقم (١٢١٦) عن العداء بن خالد ، وفيه عندما أخرج كتاب رسول الله ﷺ : هذا ما اشترى العداء بن خالد بن هوزة من محمد رسول الله ﷺ ، اشترى منه عبداً أو أمة ، لا داء ولا عائلة ، ولا حبة ، بيع المسلم المسلم .

(٢) روى البخاري تعليقاً في ٣٤- كتاب البيوع ، ١٩- باب إذا بين البيعان ولم يكتب ، ونصحا ، والترمذي في ست (٣/٥٢٠) ١٢- كتاب البيوع ، باب ما جاء في كتابة الشروط ، رقم (١٢١٦) وابن مناعة في ١٢- كتاب التجارات ، ٤٧- باب شراء الرقيق ، حديث رقم (٢٢٥)

(٣) العداء بن خالد بن هوزة بن خالد بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صمصمة بن معاوية بن بكر بن هوازن رضي الله عنه العامري ، صحابي أسلم هو وأبوه جميعاً وتلحرت وعاته إلى بعد المائة ، وأخرج له البخاري تعليقاً ، وأبو دارود والترمذي والنسائي وابن ماجه . انظر ترجمته تهذيب التهذيب (٧/١٦٣) ، تقريب التهذيب (٢/١٦) ، الكاشف (٢/٢٥٩) ، تاريخ البخاري الكبير (٤/٨٥) ، تاريخ البحاري الصغير (١/٢٤٦) ، الجرح والتعديل (٧/٣٩) ، الثقات (٣/٣١١) ، أسد الغابة (٤/٣) ، الإصابة (٤/٤٦٦) . الاستيعاب (٣/١٢٣٧) أسماء الصحابة الرواة (٣٦٤)

بيع العلق والحل ، كذا عن محمد - رحمه الله - وهو استحسن .
ولو أمرت زوجها أن يشتري لها جارية بمالها فاشتري جارية ونقد من مالها وقال :
اشترتها لنفسي فالحارية لها .

ولو دفع دراهم زبونا ^(١) فكسرها المشتري لا شيء عليه ، كذا عن أبي نصر
- رحمه الله - في النهرجة . وكذلك لو دفع إليه لينظر إليه وكسره ، وقال محمد
ابن سلمة - رحمه الله - نعماً صنع حيث بين غشه وخيائنه .

ولو كان له على رجل عشرة دراهم فإن أراد أن يؤجله إلى سنة ويأخذ منه
ثلاثة عشرة درهماً فيشتري بتلك العشرة منه متاعاً ويقبضه وقيمته عشرة ثم يبيعه
منه بثلاثة عشرة درهماً ^(٢) . كما روي عن رسول الله ﷺ : « أربيت ! هلا بعت
تمرك ^(٣) بسلمة ثم ابتعت بسلمتك تمرًا » .

قال العبد : كل حيلة يؤدي إلى الضرر كما في حديث التمر يجوز تخلص
من الربا ولا يائم بفعله ، وكل حيلة يؤدي إلى الضرر بإحدهما . لا يجوز في
الديانة وإن جاز في الفتوى ، وعليه يُحمل ما جاء من الكراهة في هذا الباب .

ولو دفع إلى خباز دراهم ، وقال اشترت مائة مرة من خبز ، وجعل يأخذ
منه كل يوم خمسة أمناء ، فالبيع فاسد ، ولو أعطى الدراهم وجعل يأخذ منه كل
يوم خمسة أمناء [٥٣/ب] يجوز وهو حلال . وإن كان وقت الدفع بنية الشراء وبه
أخذ الفقيه ، وهو العادة بين الناس .

ولو أخذ من بائع الفقاع كوز ليشرب الفقاع فوقع من يده فانكسر لا ضمان

(١) قال المالكية : العلوس هي ما اتخذت من النحاس وسحوه وهي كمروص التجارة ، فيجوز شراؤها بالذهب
والفضة كما يجوز أن يشتري بها حلماً فيه ذهب وفضة ، أما شراؤه بالذهب فقط أو بالفضة فهو لا يجوز
نقدًا ، سواء كانت الفضة أقل من الذهب أو العكس . والحائلة قالوا : إذا اشترى فلوساً يتعامل بها مأخوذة
من غير الذهب والفضة فإنه يجوز شراؤها بالنقد مفاضلة إلى أجل . هامش الفقه (٢٤٢/٢ ، ٢٤٣)

(٢) الربا ينقسم إلى ربا النسبة ، وهو أن يكون الزيادة المذكورة في مقابلة تأخير الدفع ، ومثال ذلك ما إذا
اشترى أردنياً من القمح في (من الشتاء بأردب ونصف بدعها في زمن الصيف ، والثاني ربا المصل
وهو أن تكون الزيادة مجردة عن التأخير فلم يقبضها شيء كما إذا اشترى أردنياً من القمح بأردب وكبنة من
جسه مفاضلة بأن استلم كل من البائع والمشتري ماله ، وكما إذا اشترى ذهباً مصنوعاً زنة عشرة مثاقيل
بذهب مثله قدره مثقال الفقه (٢١٩/٢)

(٣) قال المالكية : وحل يجوز بيع التمر الجديد بالتمر القديم ؟ خلاف ، فخير . يصح ، وقبل لا يصح لعدم -

ولو اشترى رطسة على أن يرسل فيها دابة أو يفصله أو باع زرعاً وهو بقل على ذلك يحوز وبه أخذ الفقيه ، وهو استحسان .

ولو اشترى أرضاً ولم يراها حتى زرعتها إلا الأكار ثم رآها ليس له أن يردّها

مطلب

حيلة استبراء^(١)

وإذا اشترى جارية واحتال لإسقاط استبرائها ، لا يأنم ، إذا باعها بعد ما حاضت عدّه وطهرت ولم يقربها في هذا الطهر . ولو وطئها البائع ثم باعها قبل أن تحبص حيضة لا يحوز للمشتري أن يحتال لإسقاط الاستبراء^(٢) لقوله ﷺ : « لا يحل لرجلين يؤمنان بالله واليوم الآخر أن يجتمعا من امرأة في طهر واحد » .

ولو باع أرضاً ثم ادعى أنها وقف عليه وفقاً صحيحاً ، وأقام على ذلك البيّنة ، أبطل القاضي البيع ، وليس للمشتري أن يحب الأرض بالثمن وإن لم يكن له بيّنة ، لا يمين على المشتري والأرض وهو قول الفقهاء أبي جعفر وأبي الليث - رحمهما الله .

عن محمد بن مقاتل : ولا بأس ببيع زنا أهل الذمّة .

^(١) تخفّق المأثلة ، أما بيع الرطب بمثله ، واليابس بمثله ، فإنه حائر ، وأما الصواكه الحفافة كاحوز ولوز والشمش الحسوي والهندي والمستق والبنق وغيرها وقالوا أيضاً لا يجوز بيع رطل من الرطلول برطلين من السمان مثلاً ، وإنما يصح بيعه مثلاً بمثل ينك يد هاشم الفقه (٢/٢٣٢)

^(٢) الاستبراء هو بوضع الحمل عن الحامل وحيضة من الحائض وقد روي عن النبي ﷺ في صحيح مسلم (١٤٨٤/٥٦) كتاب الطلاق ٨- باب انقضاء عدة النفوس عنها ووجهاً وبوضع الحمل وقال النووي أخذ بهذا جماهير العلماء من السلف والخلف فقالوا عدة النفوس عنها بوضع الحمل حتى لو وضعت عدة موت زوجها بلحظة قبل غسله انقضت عدتها وحلت في الحال للأرواح شرح مسلم للنووي (١/٣٦٠ - ١٢)

^(٢) قال النووي في شرح مسلم (٣١/١) في قوله : فأصابوا سيّياً . فكان مأثلاً من أصحاب رسول الله ﷺ تخرجوا من غشيانهم من أهل أرواحهم من المشركين فأمر الله تعالى في ذلك ﴿ وللمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم ﴾ . أي منكم لكم حلال إذا انقضت عدتهن أي استبرأوهن وهي بوضع الحمل عن الحامل وحيضة من الحائض كما جاءت به الأحاديث الصحيحة

وعن محمد بن الحسن - رحمه الله - أن خيار الأعمى في الرؤية ^(١) إنما يسقط في الثياب بالمس وبالصفة . وفي الأدهان بالشمس ، وفي الثمار بالصفة والذوق ، وعن أبي حنيفة بجنيه .

وقال الحسن : يوكل وكيلًا ينظر إليه . قال العبد : وهذا حسن .

وإذا اشترى لحمًا ^(٢) أو سمكًا أو شيئًا من الثمار فذهب المشتري فأبطأ وحس البائع أن يفسد بيعه من غيره ، ويحل للمشتري الشراء . وإن باع زيادة يتصدق والنقصان موضوع عن المشتري ، كذا عن الحسن .

ولو دفع إلى البائع كبرًا ألف درهم فإذا فيه دناتير فجاء ليردها فضاعت لا ضمان عليه [١/٥٤] . عن أبي حنيفة وزفر ^(٣) والحسن ^(٤) - رحمهم الله - خلافًا لأبي يوسف ^(٥) - رحمه الله - .

وكذلك لو كان الثمن ألفًا فرزن ألفًا ومائتين لا يكون الزيادة على الألف مضمونة على القابض إلا عند أبي يوسف ، ولو اكتسب مالًا حرامًا واشترى شيئًا ولم يصف البيع إلى تلك الدراهم طاب له .

قال أبو نصر : ما لم يدفع تلك الدراهم إلى البائع أولاً ثم يشتري منه بتلك الدراهم فطيب له ولا يجب عليه أن يتصدق بربحه وهذا قياس .

وقد أبو بكر : كلاهما سواء ، ولا يطيب له ، وكذلك لو اشترى ولم يقل بهذه الدراهم وأعطي من تلك الدراهم .

(١) قال المالكية ويعشر لجميع مرثًا برؤية بعضه إن كان مثلاً لو مكيلًا كالقمح أو موزونًا كالعطن أو مسدودًا كالبيض . وإن كان للمبيع قشرة كالرمان والحدود والبطخ فإنه يكفي برؤية بعضه وإن لم يكسره ويعرف ما هي صاحبه . هامش الفقه (١٩٦/٢ ، ١٩٧)

(٢) قال في الفقه على المذاهب الأربعة (٢/٢٣٤) : اللحم أربعة أجاس ، الأول : لحم دوات الأربع مأكول وغير مأكول ، والثاني : لحم الطير وهو حس واحد جميعه سواء وحشياً أو غير وحشي . والثالث : لحم دوات البحر : السمك وكله جنس واحد أيضاً على اختلاف أنواعه . والرابع : لحم الجراد وهو ريوي على الراجح ، وكل هذه الأنواع لا يجوز بيع بعض الحنس الواحد منه ببعضه إلا مثلاً بمثل يدًا بيد . هامش الفقه على المذاهب الأربعة (٢/٢٣٤) ط هار الكتاب المصري

(٣) زهر بن وهبة بن مالك بن الحذعان تقدمت ترجمته

(٤) والحسن هو المصري

(٥) أبو يوسف القاضي الفقيه ، فقه العراق تقدمت ترجمته

إذا خلق حصير المسجد يباع ، ويزاد في ثمنه ويشتري به آخر
ويجوز بيع سائر الحيوانات سوى الخنزير^(١) ، وبيع جميع الحيات إن كان
ينتفع بها في الأدوية وإن كان لا ينتفع بها ، لا يجوز
ولو اشترى صابوناً على أنه متخذ من كذا جرة من الدهن فتبين أنه متخذ
بأقل من ذلك أو اشترى قميصاً على أنه متخذ من عشرة أذرع ، فإذا هو متخذ من
سبعة أذرع وكان ينظر إليه وقت الشراء ، فلا خيار له^(٢) .
ولو باع حانوتاً على أنه كانت غلته فيما مضى كذا جاز البيع .
ولو أرادت أنها تغل فيما يستقبل وجعل ذلك شرطاً في البيع فالبيع فاسد
كما إذا باع بقرة بشرط أنها تحلب كذا إذا باع الحمام لا يدخل القصاص ولا
الدلو ولا كل شيء مما يبين مما يرفع ويوضع بخلاف تخاتج^(٣) الحانوت لأنه كالباب
والمفتاح .

مطلب

فيمن عجل للبقال درهماً أو أقرضها

وعن محمد بن مقاتل فيمن عجل للبقال درهماً ، وجعل يأخذ البقل وقتاً بعد
وقت لا بأس به . ما لم يشترط عليه إنما يدفعها إليه على أن يأخذ منه تبرعاً ، وإن
أقرضها إياه ، وكان يشتري منه تلك الدراهم فلا بأس وهو قول أبي حنيفة وأصحابه
وعن ابن سيرين^(٤) والشعبي النهي عن تعجيل [٥٤/ب] الدرهم للبقال يعني
شرط أن يأخذ منه تبرعاً .

(١) قال الحنابلة لا يصح بيع الحس كالحمر والخنزير والدم والربل الحس ، أما الظاهر فانه يصح وقال
الملكية لا يصح بيع النجس كعظم الميت وجلدها ولو دبح لانه لا يطهر بالدبح ، وكالحمر والخنزير وربل ما
لا يؤكل لحمه . وقال الشافعية لا يصح بيع كل نجس كالخنزير والحمر والربل والكل ولو كان كلب
صيد هامش الفقه (٢/٢٠٦ ، ٢٠٧)

(٢) يشبه ذلك ما قاله الملكية . إذا اختلف المتعاقدان في الصفة فقال المشتري بعث لي الثوب على أنه مصري .
وقال البائع بل على أنه شامي ، أو قال المشتري إن البيع الذي رأيته قبل العقد تعيرت صمته وقال البائع
بل هو باق على حاله ، فإن القول في الحائذين يكون للمشتري بيمينه هامش الفقه على المذهب لأربعة
(٢/١٩٩) ط دار الكتاب المصري

(٣) يحتاج جمع تخرج معرب تخته (وجدناه في هامش المخطوط)

(٤) ابن سيرين هو محمد بن سيرين أبو بكر بن أبي عمرة ، الانصاري البصري المأبد ، الأسدي ، ثقة عابد .

وإذا قبض من بقال شيئاً على أن يقاطعه على ثمنه فهذا بيع فاسد ، في الكيل والوزن يجب المثل إن أكله أو باعه ، وفي العددي المتقارب كالجزر والبيض يجب المثل أيضاً وفي سواهما تجب القيمة ^(١) .

مطلب

بيع الطين الذي يؤكل

عن محمد بن مقاتل قال : لا يعجبني بيع الطين الذي يؤكل إذا لم يتفجع به إلا في الأكل فإنه يضر ويقتل .

وعن أبي القاسم الصفار قال : الأشياء على ظاهر ما جرت به العادة فإذا كان الغالب عليه الحلال في الأسواق لا يجب السؤال .

مطلب

في السؤال عن الحل والحرمه ^(٢)

وإن كان غلب الحرام في وقت أو كان الرجل يأخذ من المال من حيث وجد ولا يقاتل في الحرام والحلال عن حسن .

وإذا اشترى بطيخة ففقطعها فرجدها فاسدة له أن يرجع على بائعها بالثمن إذا لم

= كبير القدر كان لا يرى الرواية بالمعنى ، وأخرج له أصحاب الكتب الستة ، توفي سنة (١١٠هـ) انظر ترجمته تقريب التهذيب (١٦٩/٢) ، تهذيب التهذيب (٢١٤/٩) ، الكاشف (٥١/٣) ، تاريخ البخاري الكبير (٩٠/١) ، سير أعلام النبلاء (٦٠٦/٤) ، المحرر والتعديل (١٥١٨/٧) .

(١) قال الحنابلة : يصح بيع الفئاض بشرطين الأول : أن يكون المبيع من الأشياء التي يصح فيها السلم وهي الأشياء التي يمكن تعيينها بالوصف كالكيلات والموزونات ، فإنه يمكن ضبطها بالكيل والوزن والثاني أن يصفه بصفات تضبطه وقال المالكية : وإذا كان للمبيع قشرة كالرمان والجزر واللوز والبيض والبطيخ فإنه يكفي برؤية بعضه أيضاً ، وإن لم يكسره ويعرف ما في داخله . هامش الفقه (١٩٦/٢) ، ١٩٨ ط دار الكتاب المصري

(٢) دوى ابن ماجه في سنة (١٣١٨/٢) ٣٦- كتاب الفتن ، باب الرغوف عند الشبهات رقم الحديث (٣٩٨٤) عن الثعلبي بن بشير قال رسول الله ﷺ « الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات لا يعلمها كثير من الناس ، فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه » الحديث .

يكن لها قيمة^(١) وإن كان مع قشرها لها قيمة ، ولم يستهلكها وقد قطعها بخبر البائع على أن يرد حصة النقصان من الثمن ، أو يقبل ويرد جميع الثمن وإن استهلكها واستهلك بعضها بعدما علم لم يجب له على البائع شيء .

عن ابن معاذ قال : رأيت سفيان الثوري^(٢) جاء إلى صاحب الرمان فوضع عنده فلساً ، وحمل رمانة ، ولم يتكلم ومضى . وأخذ الفقيه بذلك عند التراضي أنه يقع البيع بالتعاطي .

قال العبد : وإنما يجوز ذلك عند ظهور السعر . فأما ما يجري في المماكة لا يكتفى فيه بهذا القدر حتى يكون تجارة عن تراضي .

وعن أبي يوسف قال : اشتريت هذه الدار بعشرة ولم يزد على هذا فهي عشرة دنائير ، وفي البوب عشرة دراهم ، وفي البطيخ عشرة فلوس يعني في بلدة يتبايعون بهذه النقود .

ولو اشترى جارية فقالت : أنا حرة يردّها على البائع ويتزوجها فيحل له وطنها [١/٥٥] ، وكان شداد إذا اشترى أمة فزوجها ويقول : لا أدري لعلها ولعلها جرى كلام على لسان أربابها .

ولو وهب رأس المال بعدما قبض للمسلم إليه يجوز ولا يفسخ السلم^(٣) .

(١) قال الخاتمة : يصح بيع الغائب بشرطين الأول . أن يكون المسع من الأشياء التي يصح فيها السلم ، وهي الأشياء التي يمكن تمثيلها بالوصف كالتكيلات ، والموزونات ، فإنه يمكن ضبطها بالكيل والوزن ، بخلاف المعدود لمختلفة أفراد كالرمان والبطيخ فإن بعضه كبير وبعضه صغير . وقال المالكية : يكفي الرؤية فيما له قشرة كالرمان والجوز واللوز والبيض والبطيخ ، فإن وجد باقي مخالفاً لما رآه مخالفة شديدة كان له خيار في إيساكه ورد . هامش الفقه (٢/١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٩)

(٢) سفيان الثوري ، أبو عبد الله الكوفي واسمه : سفيان بن سعيد بن مسروق ، ثقة ، حافظ ، فقيه ، إمام ، حجة ، وكان دينا طلس ، أخرج له أصحاب الكتب الستة ، توفي سنة (١٦١ ، ١٦٤ هـ) وقد تقدمت ترجمته مطولة فيما سبق .

(٣) السلم - بفتح السين واللام - اسم مصدر لاسلم ، ومصدره الحقبتي الإسلام ، ومعناه في اللغة استمجال رأس المال وتقديمه ، ويقال للمسلم سلف لغة ، إلا أن السلم لغة أهل الحجاز ، والسلف لغة أهل العراق ، على أن السلف أهم من السلم ، لأنه يطلق على القرض والسلف يشمل على وجهي أحدهما . القرض الذي لا مضعة فيه للمقرض سوى الثواب من الله تعالى وعلى المقرض رده كما أتته ، والثاني - هو أن يعطي ذمّاً أو فصلاً في سلعة معلومة إلى أحد معلوم بزيادة في السعر لوجود عد السلف وهي هنا مضعة للسلف . الفقه (٢/٢٧٠) .

ولو اشترى مبطخه يشتري ذلك الحشيش وأشجار البطيخ ببعض الثمن ،
ويستأجر الأرض ، والماء أياها معلومة .

وعن الحسن بن زياد قال : الشفابن في العروض : ده نيم^(١) ، ومي
الحيوان : ده يازده^(٢) ، وفي العقر : ده دوازده^(٣)

ولو باع الحنطة بالخبز لا يجوز عند أبي حنيفة^(٤) وعندهما يجوز ، وبه نأخذ .
ولو اشترى كتاباً على أنه بالخيار فخياره لا تبطل بالدراسة ويبطل بالانتاخ
منه ، كذا قال الفقيه - رحمه الله -

ولو اشترى جارية بصرة من دراهم ، والصرة بحضرتها وقال اشتريت هذه
الصرة وفيها من نقد البلد جاز ، وإن لم يكن من نقد البلد يردها ويؤخذ منه
نقد البلد .

ولو قل : اشتريت منك بهذه الدراهم التي في هذه الخابية جاز الشراء
وللبئع الخيار ، وإن كان من نقد البلد ؛ لأنه لا يدري قدر ما في الخابية ، وهذا
خيار كمية

قال أبو بكر - رضي الله عنه - : كما في طريق مكة فرمى رجل بالقصعة ،
فقال له رجل آخر : أنا أرفعها ، قال : لا ، ولهذا قال : من رمى ثوبه لا يجوز
لاحد أن يأخذه إلا أن يقول حين رمى ليأخذ منه أراد .

ولو دفع ماله مضاربة إلى رجل جاهل يجوز أن يأخذ ربحه ما لم يعلم أنه
اكتسبه من الحرام .

(١) ١/٢ عشرة (٢) ١١ عشرة . (٣) ١٢ عشرة

(٤) قال الشافعية : لا يصح بيع دقيق الحنطة مع الحنطة ، كما لا يصح بيع الخبز بها وكذا لا يصح بيع الخبز
بالمأخوذ من جنس واحد بعضه وقال الحنابلة : لا يصح بيع الدقيق بالخبز بالمأخوذ منه مطلقاً فلا يصح أن
يسع برأ بدقيق مأخوذ منه ، ثم قال أبصاً : كذلك لا يصح بيع الخبز بالخبز بالمأخوذ منه والمالكة قالوا :
أما الخبز فإنه ليس معاصر للدقيق والمعين والحنطة لأن صنعة الخبز جعلته جنساً مستقلاً ، فصح أن يبيع خبزاً
بدقيق أو حنطة هاشم الصف على المذاهب الأربعة (٢/٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨) ط دار الكتاب المصري

وعن خلف أنه حاسب أخاه أحمد فقال أحمد : جمعت هذه المال من الحلال والحرام ، وأنت تفعل هكذا ، فقال خلف : أين تقول ؟ لا حاجة لي في هذا المال . فلم يأخذ منه شيئاً .

الآب إذا باع ضيعة ابنه الصغير^(١) ، والآب مفسد فاسق لا يجوز بيعه

وكذلك لو كان للابن ميراث الأم فباع الآب ضيعة ذلك الإرث وهو مفسد مستهلك [٥٥/ب] لا يجوز^(٢) بيعه ويكره أن يبيع من فاسق . هذا كله عن أبي بكر ، وما ذكره في الآب استحسان والقياس ما ذكره أصحابنا .

ولو كان عنده أرض يؤدي خراجها تسعة دراهم سنين فزعم أهل القرية أن خراجها أكثر وشهدوا بذلك لا تقبل شهادتهم حتى تشهد عدلان من غير أهل تلك القرية .

ولو باع سلعة على أنها أربعة آلاف من ثمن معلوم فوجدته أقل ليس المطالبة ببقية السلعة ، وإن الخيار إن شاء أخذه يقدره من الثمن ، وإن شاء ترك^(٣) .

مطلب

الحيلة لإسقاط الاستبراء هذا إذا لم يظأها البائع في ذلك الظهر وإلا فلا يحل قبله

وقيل : المسألة التي أخذ أبو يوسف عليها مائة ألف أن زبيدة، حنفت هارون^(٤) أن

(١) يجوز للآب أن يبيع مال الصغير للأحسب فإذا كان المال عقاراً ثابتاً كالديور والأراضي الرعائية وغيرها فوزه يجوز بشرطين . الأول أن يكون بمثل القيمة فأكثر . والثاني أن يكون الآب محمود السيرة بين الناس أو مستور الحال ، أما إذا كان سبيح السيرة فإن البيع لا يجوز . هامش الفقه (٣١٩/٢)

(٢) قال المالكية : يجوز للآب أن يبيع ماله لولده الصغير ويشترى منه بشرط أن يكون ذلك في مصلحة الصغير ، فإن كان لمصلحة الآب فإن البيع يفسخ ويرد المبيع إن كان بائناً على حاله ، أما إن صاغ أو تعير حاله فإن الآب يقرم قيمته ، لا يفسق في ذلك بين أن يكون الآب موسراً أو معسراً وكذا يجوز للآب أن يبيع مال ولده الصغير ومثله السفيه ، للأجبي بدو سب من الأسباب التي سيأتي ذكرها في الوصي ، لا فرق أن يكون مال الصغير عقاراً ثابتاً أو غيره بشرط أن يكون ذلك البيع لفعة الصغير . هامش الفقه (٣٢١/٢)

(٣) قال المالكية . وإن اختلفت البائع والمشتري فقال المشتري : إن صعت التي اشتريتها عليها تعيرت ، وهال البائع لم تعير ، فإنه يسأل في ذلك أهل الخبرة ، هل المدة التي بين رؤيته قبل البيع ورؤيته بعده ينصير فيها المبيع عادة أو لا ؟ فإن جزم بأنه يتغير كان القول للمشتري ، وإن جزم بأنه لا يتغير كان القول للبائع . هامش الفقه (١٩٧/٢)

(٤) هارون الرشيد أمير المؤمنين أبو جعفر بن محمد المهدي بن المنصور أبي جعفر عبد الله بن محمد بن علي*

لا يشتري عليها جارية، ولا يستوهب، فأحب جارية فقال: تشتري نصفها، وتوهب له نصفها

وإن باع من شخصين على التعاقب فالنقصان في البيع الثاني .

فإذا زوج البائع الجارية لبيعهها من المشتري ثم يطلقها الزوج قبل الدخول فلا يجب الاستبراء فخاف أن لا يطلقها الزوج ، يقول للزوج : إنه يتزوجها فأطلقها متى شئت ثم تزوجها .

ولو باع بيتاً مقفلاً لا يدخل القفل في البيع ، وإذا باع حماماً^(١) موكفاً دخل الإكاف والسرذعة ، وإذا باع فرساً دخل العذار ، وإذا باع غلاماً دخل ثياب مثله في البيع ، وبه أخذ الفقيه لتعامل الناس

وعن الفقيهين قالوا: يدخل الإكاف والبرذعة مطلقاً، وإن لم يكن موكفاً حالة البيع .

قال العبد - رضي الله عنه - : إنما ذلك بحسب العرف إذا اشترى مشجرة فوجد بعض الأشجار معيباً لا يرد العيب^(٢) خاصة .

ولو أسلم في حنطة فقال : (كندم نيكو) أو قال : (كندم نيك)، أو قال : كندم سوء ، يجوز السلم ، ويكتفي بالذكر الجردة .

= ابن عبد الله بن عباس العباسي العدادي ، استخلفه بعهد من أبيه سنة سبعين ومائة بعد موت أخيه الهادي وكان من أمير الخلفاء ، وأجل ملوك الدنيا ، وكان يحب العلم وأهله ، ويعظم حرمان الإسلام ، وكان يكي على نفسه ، وعلى إسراره وذويه ، سيما إذا وعظ ، توفي سنة (١٩٣هـ) تاريخ الإسلام (٥/٥٥٢) (٥٥١)

(١) قال الشافعية وأما الدابة فإنه يدخل في بيعها بطلها وحدوثها ، إلا أن يكون من فصّة كالخلفة التي تجعل في آنف البعير إذا كنت من فصّة . هامش المقه (٢/٢٥٩)

(٢) قال الشافعية إذا اشترى شيئاً فوجده معيباً فإن له الحق في رده إذا حدث العيب قبل أن يقبض المشتري المبيع ، سواء حدث قبل عقد البيع أو حدث بعده وقبل أن يقبضه المشتري ، فإذا كان بعد القبض فإن كان سبب العيب قديماً كان له الحق في رده ، وإذا حدث عيب وهو عند المشتري ثم وجد فيه عيباً قديماً حدث وهو عند البائع ، وكان ذلك العيب الجديد لم يكن سببه قديماً ، فإنه يسقط حق المشتري في رده هامش المقه (٢/١٧٥) .

إذا اشترى خبزاً فوجد أقل من السعر المعهود رجع بالباقي ، وكذلك كل ما ظهر سعره ، فإن كان لحماً يقع على الوزن المعهود^(١) [١/٥٦] مع البلدي ، وإن كان الرجل ليس من أهل البلد وقع البيع على ما يسلم إليه ، إذا لم يذكر وزناً . إذا لم يفهم سعره .

لو اشترى جارية على أنها عذراء ثم علم المشتري أنها ليست عذراء فإن رايها عند علمه بلا لبس وإلا لزمته .

ولو باع داراً^(٢) ولم يبين الحدود الأربعة لم يعرفها المشتري ، وقد عرفها جميع البيع ، ولم يقع بينهما تجاحر جاز البيع

ولو اشترت المرأة لولدها الصغير على أن لا يرجع عليه بالثمن جاز ، وهو كالهبة استحساناً .

وعن أبي سليمان فيمن باع أرضاً بكل حق هو لها لا يدخل فيه الزرع والثمر^(٣) قال : وما روي عن أبي يوسف أنه يدخل وهم .

ولو قال : بعث منك مالي في هذه الدار ، وفي هذه الجوائق ، والصندوق ينبغي أن يجوز في قول أبي يوسف - رحمه الله - ، ولا يجوز في الدار في قول أبي حنيفة .

وقال نصير : لو قال : بعث منك جميع ما في هذه الدار من الثياب ، أو جميع ما في هذه القرية^(٤) من الدقيق والثياب يجوز .

إذا توارى عنه المشتري ليخرج الدراهم يبطل مجلس العقد ، وإن لم يتوار عنه لا يبطل .

- (١) انظر ما سبقي من وزن ومكيال وأن التقدير يعود على مكيال أهل الحجاز فانظره بالتفصيل
- (٢) قال المالكية أما إذا علم بالعيب ولم يعلم المشتري به ولم يخاصمه في ردّها ثم سكن فيها ، فإن هذه السكنى تكون دليلاً على رضائه ، فلا يكون له الحق في ردّها بعد ذلك وإذا اشترى داراً سكن فيها ثم وجد بها عيب كصدع جدار ينقص قيمتها ، أو سيباً يقلل منافعها فإن له ردّها . هامش الفقه (١٧٣/٢)
- (٣) قال الحنابلة . يدخل في بيع الدار الأرض والبناء والسقف والدرج ، كما يدخل قاعها إن كان لها ضاء ، ويدخل فيها أيضاً الشجر العريش ، تكمية العنب ونحوه ، ويدخل في بيع الأرض أو البستان البناء والشجرة ولو لم يقل المشتري اشتريتها يحقّقها لأنهما يتبعان الأرض من كل وجه . هامش الفقه (٢٦ / ٢)
- (٤) قال الشافعية لا يصح بيع العنق عند رؤية العائدين أو أحدهما ، سواء كان المبيع عاتياً عن مجلس العقد وإنّما هو موقوف به ولكنه مستر لم يظهر لهما . وقال المالكية يصح البيع بدون رؤيته إذا تحقّق واحد من أمرين . أحدهما . وصف السلعة بما يعين نوعها أو جسامتها ، وثانيهما . أن يشترط الخيار برؤية المبيع . هامش الفقه (١٩٦/٢)

ولو أكره على شرب شيء حلال أو يبيع لا يكون مكرهاً ، ولو كان الشراب خمرًا ^(١) كان مكرهاً .

سرداب مفتحة إلى دار رجل ، وهو تحت دار آخر ، فتنازعوا فهو لمن إليه المفتح .

لو اشترى أرضاً فوجد خراجها ثقیلاً على خلاف أشكالها له الرد بعد ما تخلف بالله ما كان تعلم بخراجها قبل شراؤه إياها ، ولا رضي به بعد علمه ولا أراؤه من عبوبها ^(٢) . وينحوه في التحليف . عن أبي يوسف - رحمه الله - .

ولو اشترى داراً وبستاناً يدفع فيه المشتري يؤذي بذلك جيرانه على الدوام يمنع من ذلك ، وإن كان في بعض الأوقات على الندرة يتحمل منه .

ولو قال الأسير : اشتريني ، فاشتره وجع عليه بما أدى كان أقرضه ، وكذلك إذا قال [ب/٥٦] : فكنى . وقال شدداد : إذ قال الأسير الحر : اشترني بألف درهم فاشتره بأكثر منه جاز عليه قدر الألف ، ويلزمه الفضل لأنه تخليص لا شراء ، بخلاف الوكيل بالشراء .

ويجوز بيع دود القز عند بعضهم وينحوه عن أصحابنا - رحمهم الله - .

امراة أعطت بذر الفيلق ^(٣) بالنصف فقامت الأنخذة عليه حتى أدرك بالفيلق لصاحب البذر ، ولها عليه قيمة الأوراق وأجر المثل .

ولو اشترى جارية ممن تحيض فارتفع حيضها ^(٤) عن أبي حنيفة أنه يدعها حتى يتبين أنها ليست بحامل ، قال محمد - رحمه الله - : يدعها أربعة أشهر وعشرًا

(١) هو من البيع الفاسد مثل الميتة والدم والخنزير وبه يكون البيع باطلاً ، فإذا اشترى سلعة يبيعها وجعل ثمنها خمرًا انعقد البيع فاسداً ، وينفذ بقيض المبيع ولكن على المشتري أن يدفع قيمته غير الخمر ، لأن الخمر لا يصلح ثمنًا ، هامش الفقه (٢/٢٠٠)

(٢) رد العيب على الفور اشترطه الشافعية والمالكية ، ولكن الحنيفة لم يشترطوا ذلك والرضى عندهم في الأرض هو سقيها وزراعتها وجمع غلة الورع ، أما الأكل من ثمر الشجرة فزنه لا يذل على الرضى . ووقع الحنابلة احتفية على عدم الرد على الفور بل يصح أن يكون على التراخي لأنه شرع له لدفع ضرر متحقق هامش الفقه (٢/١٧٨)

(٣) في هامش المخطوط الفيلق ابرشم قودر ، وهو القرع معناه

(٤) ينظر حتى يتبين حملها ثم تكون عدتها وضع حملها وهذا ما يسمى بالاستبراء ، وانظر ما تقدم من تخريجنا في مسلم والترمذي

مطلب

في الاحتكار^(١)

وعن أبي يوسف - رحمه الله - . لو أن أعرابياً قدموا الكوفة وأرادوا أن يمتدروا منها ويضرب ذلك بأهل الكوفة بمنعهم من ذلك كما يمنع أهل البلد من الشراء للحكرة .
وعن الفقيه أبي جعفر : أن الزيوف ما زيفه والبنهرجة ما بهرجه النحرارة .
والستوفة سبتو يعني سدناه .

ولو اشترى شيئاً فاستزاده^(٢) بعد الشراء جازاه علي - رضي الله عنه - . قال :
هو أعظم البركة .

وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه كره ذلك يعني قبيحاً يخالف العادة والرسم .

ولو اشترى متاعاً بألف درهم إلى عشرة أشهر على أن يعطيه لثمن أي نقص
كان يومئذ فالبسيع فاسد ، ويرد المتاع ، وإن كان قائماً ، وقيمته إن كان مالكا يوم
قبض .

ولو قال بائع الدار : سلمت إليك والدار غايبة ، فهي قبض عند أبي
حنيفة ، وإن كان بحيث يقدر على إغلاقها يكون قبضاً في الشراء . والهبة ،
والصدقة ، وإن لم يقدر على الإغلاق لا يكون قبضاً في الهبة والصدقة ، وقال
أبو يوسف : لا يكون قبضاً في البيع أيضاً .

ولو اشترى إلى سنة^(٣) فلم يقبض إلا بعد سنة فله أجل سنة مستقبلاً إذا
كان عدم القبض يمنع البائع .

(١) روى مسلم في ٢٢ - كتاب المساقاة رقم الحديث (١٣٠) ، وأبو داود في ٢٢ - البيوع ٤٧ - باب في الهبة
عن الحكرة ، حديث رقم (٣٤٤٧) ، والترمذي (٥٦٧/٣) ١٢ - كتاب البيوع ، باب ما جاء في الاحتكار .
رقم الحديث (١٢٦٧) عن معمر بن عبد الله بن فضالة : قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يحتكر
إلا خاطئ » فقلت لسعيد - وهو ابن المسيب - يا أبا محمد إنك تحكر ، قال : ومعمر قد كان يحتكر
وقال أبو عيسى . حسن صحيح

(٢) الرطب يقدو بالحدس والتخمين فيقال . هذا يساوي أردباً مثلاً ثم يدفع له أردباً من الثمر بحيث لا يريد ولا
يقص فإن قطع رطبها ووجده أكثر مما قدر بالتخمين فإن عليه أن يرد الرائد للرائع . هامش للمصنف (٢٦٧/٢)
(٣) في الشراء إلى أجل روى الترمذي (٥١٨/٣) ١٢ - كتاب البيوع ، باب ما جاء في الرجعة في الشراء إلى =

وإذا باع حنطة فالكيل^(١) [١/٥٧] والصب على البائع وكذلك الماء ، فتح الجراب على البائع ، وإخراجه على المشتري . وكذلك روي عن محمد في صب الففير وهو قياس أحر وزان الثمن - والمتقد على المشتري .

قلع الجذور وجرار النخل على المشتري .

مطلب

في البيع بالوزن والكيل^(٢) بأنواعها

ويجوز بيع ذبحة المجوس فيما بينهم - وكذا المخفوفة إذا كانوا يستحلونها ، كذا عن أبي يوسف - رحمه الله -

ويجوز البيع إلا السلم بكل إناء إذا كان لا يتسع كالطست ، وأما ما يتسع كالزنبيل ، والجوالق لا يحوز ، ويجوز بوزن هذا الحجر ، ولا يجوز بوزن هذا الحيوان .

وعن محمد - رحمه الله - : أنه يجوز بيع النحل^(٣) إن كان بعينه ويجوز بيع دود القز بيضه سواء خرج القز أو لم يخرج .

- «أجل ، رقم (١٢١٣) عن عائشة قالت : «كان على رسول الله ﷺ ثوبان قطريان غليظان ، فكان إذا قعد مرقق ثغلا عليه ، فقدم بزمان الشام لملان اليهودي ، فقلت : لو بعث إلي فاشترت منه ثوبين إلى الميرة فأرسل إلي . . الحديث » . ورواه السائي في البيوع ، ٧٠ - باب البيع إلى الأجل المعلوم .
- (١) قال المحابلة : للمعتبر فيما يباع بالوزن عرف مكة على عهد النبي ﷺ فما كانوا يبيعونه موزوناً كان كذلك ، ولو غيره الناس بعد ذلك ، والمعتبر مما يباع بالكيل عرف أهل المدينة لما رواه عبد الملك بن عمير عن أبي النبي ﷺ قال : «الكيال مكيال المدينة ، والميزان ميزان مكة » ومن الأشياء التي تباع بالكيل البر ، والشعير ، وللقيق ، وسائر الحبوب ، والخص ، والتمر ، والرطب ، والسر ، والرييب ، واللوز ، والبندق ، والفتق ، والرثون ، والملح . . وغيره كثير هامش الفقه (٢/٢٣٠)
- (٢) قال الشافعية : المعتبر في الكيل عادة أهل الحجاز : مكة ، والمدينة ، والبصرة ، والقرى التابعة لها كالطائف وجدة وخيبر ، وما كان يكال على عهد رسول الله ﷺ يكون مكيالاً ولو باعه الناس بالوزن أو العد بعد ذلك ولا يباع المكيل بعرض بعض وزن ، ولموزون لا يباع بعرض بعض كيلاً هامش الفقه (٢/٢٢٩ ، ٢٣٠)
- (٢) قال حنيفة . يصح بيع الحشرات والهوام كالحيات والمقارب إذا كان يتمتع بها ، والصابط في ذلك أن كل ما فيه مضعة تحمل شريعاً فإن بيعه يجوز وقالوا أيضاً . يجوز بيع النمل إذا كان مجتمعاً وقال الشافعية لا يصح بيع الطير في الهواء ، بخلاف بيع النمل فإنه يجوز ويسمى بيع الطير في الهواء بيع الفرر وهو عبارة عن أن يكون البيع مجهول العاقبة بأن يكون متردداً بين القدرة على إمساكه وعدمها ، ولكن العائد عدم القدرة عليه هامش الفقه على المذهب لأربعة (٢/٢٠٨) ط هار الكتاب المصري

مطلب

في جواز بيع السباع والقرود والفيل^(١)

وقال أبو حنيفة : لا بأس ببيع العاج ، وما أشبه ذلك من العظام والعروق ، وإن كان من ميتة . ولا بأس ببيع السباع ، وشراء الحية باطل ، وشراء جلده مدسوعاً ، حار وكذا ، عن أبي يوسف رحمه الله ، وعن أبي حنيفة .

وبيع القرود أنه يحوز وأجمعوا على جواز بيع الفيل^(٢)

وفي كتاب الآثار لا بأس ببيع السباع كلها إذا كان له ثمن .

مطلب

جواز دخول المسلم إلى دار الحرب للتجارة وبيع الغنيمة

ولا بأس للمسلم أن يختلف إلى أرض الحرب للتجارة ما لم يحمل إليهم سلاحاً أو كراعاً

ولو اشترى شاة على أنه حلوب^(٣) يعني باشير ، يحوز ، ولو اشترى على أنها لبونة يعني شيرناي ، لا يحوز ؛ لأنه لا يضبط كثرتة ، واختلفت الروايات في

(١) قال الحنابلة : ولا يصح بيع الكلب سواء كان كلب صيد وسحره أو لا . وفي بيع الهرة خلاف وسنذكر أنه لا يحوز ، ويجوز بيع سباع البهائم كالغزال ، والسمك وسحورها ، ولا يصح بيع الحشرات كالعقرب والحية ولا دود القز ، والدود الذي يصاد به . هامش الفقه (٢/٢٠٧)

(٢) انظر ما تقدم من تحفيظنا ، وانظر ما جاء في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ، وهامشه (٢/٢٠٦ ، ٢٠٧)

(٣) الغيب الذي يجعل للمشتري الحق في رد المبيع هو الذي تنقص به قيمة المبيع ، أو يموت به على المشتري غرض صحيح ، فمثال ما تنقص به قيمة المبيع جراح الدابة عند ركوبها وعدم اتقيانها لمصاحبها ، وكذا إذا كانت تعض أو ترفس ، وأيضاً إن اشترى شاة ليصحب بها فمهد في أنها قطعاً بمجع صحة الأصحية بها . الفقه (٢/١٦٩)

الالفاظ ، ولو باع برأؤنا على أنه هملاج^(١) يجوز بمنزلة غلام خبار .
ولو باع جارية على أنها مغنبة جارية ، وإلا رد البيع ، وسواء كانت تغني أو لا تغني^(٢) . لأن هذا عيب تبرأ منه .
ولو اشترى أراضي على أن فيها كذا نخلة أو دار على أن فيها كذا بيتا فوجده ناقصا ، فالمشتري بالخيار ، إن شاء أخذ بجميع الثمن ، وإن شاء ترك

مطلب

في جلب الطعام وتلقي الركبان^(٣) والاحتكار

قال أبو حنيفة : لا بأس بجلب الطعام من مصر إلى مصر ، أو من السواد ليحبسه حتى يصيب ما يأمل ، وإن اشترى في ذلك المصر وحبسه [٥٧/ب] ولا يصر بأهل المصر لا بأس .

وكذا تلقي الركبان^(٤) وإن كان يضر بأهل المصر ليس له أن يفعل .

(١) الهملاج : من البراذن . وهو سيد سهل (جامع اللغة) . البراذن بالكسر وفتح الدال المعجمة ، وسكون الراء والواو ثمرة أو رذقل آت كه فارسين

(٢) روى الترمذي (٥٧٩/٣) ١٢- كتاب البيوع ، باب ما جاء في كراهية بيع المغنيات ، رقم الحديث (١٢٨٢) عن أبي أمامة عن رسول الله ﷺ قال : لا تبيعوا المغنيات ولا تشتروهن ولا تعلموهن ، ولا حيرهن تجارة فيهن ، ونهين حرام في مثل هذا أثرت هذه الآية . « ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليصل عن سبيل الله » إلى آخر الآية . ورواه ابن ماجه في ١٢- كتاب التجارات ، ١١- باب ما لا يحل بيعه ، رقم الحديث (١٢٦٨)

(٣) قال النووي : في أحاديث محرم تلقي الجلب وهو مدعب الشامعي ومالك والجمهور ، وقال أبو حنيفة والأوزاعي : يجوز التلقي إذا لم يضر بالناس ، فإن أضر كره ، والصحيح الأول للنهي الصريح ، قال أصحابنا : وشرط التحريم أن يعلم النبي عن التلقي ، ولو لم يقصد التلقي بل خرج لشغل فاشترى منه ، ففي تحريمه وجهان لأصحابنا وقولان لأصحاب مالك أصحابنا التحريم لوجود المعنى ، ولو تلقاهم رباعهم في تحريمه وجهان ، وإذا حكمنا بالتحريم فاشترى صح العقد شرح مسلم للإمام النووي (١٣٩/١٠)

(٤) حديث المصطفى ﷺ المتفق عليه : « من تلقى الركبان » انظر البخاري في ٣٤- كتاب البيوع ، ٧١- باب النهي عن تلقي الركبان ، رقم الحديث (١٨٧) ، ومسلم في صحيحه ٢١- كتاب البيوع ، ٥- باب تحريم تلقي الحب ، رقم الحديث [١٥١٨] وما يليه رقم (١٦ ، ١٧) ، وأبو داود في ٢٢- كتاب البيوع =

وقال محمد : أجبره على البيع ، ولا أسمره ، ولو خيف الهلاك على الناس أمرت الجالب أن يبيع مثل ما أمرت به المحتكر في الثمن .

وعن محمد رحمه الله - : أنه الشراء من السرقة ومن قرى المصر الذي يجلب منها إلى المصر حكرة ، وقدل أبو حنيفة : لا يكون حكرة إذا جلب من الرستاق . وقال أبو يوسف : إن جلبه من نصف مبل لا يكون حكرة وإن احتكر بالرستاق فهو حكرة ، وإن كن من ضيعته فليس بحكرة .

وعن محمد قال : الحكرة في الحنطة^(١) ، والشعير ، والتبن ، والقت الذي هو قوت الناس والبهائم . وكذلك التمر إن كان من طعامهم ، ولا يكون الحكرة في العسل والسمن والزيت^(٢) .

قال محمد : إذا باع ثمن كرم وأدرك من كل نوع منه شيء فباعه واشترط أن يدعه في أرضه حتى يدرك فالبيع جاز ، والشرط جاز . وإن لم يجعل لتركه أجلاً معلوماً فليس للبائع أن يأخذ بلفاظه حتى يدرك .

قل العبد : إذا باع ثمار الكرم من العنب والبطيخ والرومان والتفاح ، وما يلتقط من الشجر ومن الأرض غير الحب ، وكانت مدركة ، يعجور^(٣) .

= ٤٣- باب في التلفي ، حديث رقم (٣٤٣٧) ، والترمذي (٥٢٤/٣) ١٢- كتاب البيوع ، باب ما جاء في

كراهية تلفي البيوع رقم الحديث (١٢٢٠ ، ١٢٢١) عن ابن مسعود ، وأبي هريرة

(١) قال أبو عيسى الترمذي عقب الحديث المتقدم في سنة رقم (١٢٦٧) : وإنما روي عن سعيد بن المسيب أنه كان يحتكر الزبيب وحنطة ويحرق هذا وقال أيضاً : والعمل على هذا عند أهل العلم ، كرهوا احتكار الطعام ، ورخص بعضهم في الاحتكار في غير الطعام ، وقال ابن امارك . لا بأس بالاحتكار في القطن والسحياق وبحر ذلك

(٢) قال النووي في شرح منتهى (٣٦/١١) قال أصحابنا الاحتكار المحرم هو الاحتكار في الأقوات خاصة وهو أن يشتري الطعام في وقت العلاء للتجارة ولا يبيعه في الحال بل يدخره ليعلوا ثمنه ، فأما إذا جاء من قريبه أو اشتراه في وقت الرخص وادخره أو ابتاعه في وقت العلاء لحاجته إلى أكله أو تناعه لبيعه في رفته فليس باحتكار ولا تحريم فيه

(٣) قال الخبابة : إذا ظهر صلاح الثمر أو الروح حار بيعه مطلقاً بغير اشتراط قطع أو ترك في محله . ولا تنع ثمار الخضر التي تجدد إلا قطعة قطعة فليس له أن يبيع إلا الموجود ، أما الذي يوجد بعد ذلك ، فهو لا يصح بيعه إلا أن يبيعه مع الأرض ، وذلك كالقشاة ، والعمود ، ولكن يصح بيعه مع أصوله لأن الثمار في هذه الحالة تكون تابعة للأصل هامش الفقه (٢/٢٦٩)

ولو باع كله أو نصفه ، أو ثلثه ، أو جزءاً شائعاً منه معلوم ، يجوز .
إذا صار الثمار بحيث يصلح لشيء كالحصرم الذي يصلح الأشياء ، والتفاح
السن ، وهو معنى « نهى النبي ﷺ عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها »^(١) . فإذا
صار حصرماً فقد بدا صلاحه .

مطلب

اشترى الجحش أو المهر ويترك عند أمهما إلى أن يصلح للاستعمال

وإن كان في برزتين ني أو ما أشبه ذلك مما لا يتنعم به قالوا : ينبغي أن يشتري
ذلك في البيع يجوز البيع .

قلت : وينبغي أن يجوز على تقدير جواز شرط الترك إلى زمان الإدراك ؛ لأنه
يتنعم به في الثاني كالجحش والمهر فأما على تقدير أن لا يترك ففيه نظر . والاولى
[١/٥٨] أن لا يجوز

ويدخل في اسم برز في عرف سمرقند الجوز واللوز والسفرجل ولعب
والكمثرى والغبيراء وجميع ما على الأشجار بلا استثناء^(٢) .

ولا يدخل الحنطة ولا الشعير ولا ما حصل من الثمار ، ويقاها اليابسة في
الربيع قبل البيع ، ويدخل فيه المبطخة إلا إذا نص على استثناءه فإذا دخلت فله
منها البطيخ النضيج ، وما يلتقط منه في الخريف البطيخ الشتوي والتمر
والخدجة

وأما حشيش المبطخة فليس له فله اللوبيا^(٣) الذي في المبطخة . وليس له

(١) رواه مسلم في ٢١- كتاب البيوع ، حديث رقم (٥٠) ، وأبو داود في ٢٢- كتاب البيوع ٢٢- باب في بيع
الثمار قبل أن يبدو صلاحها حديث رقم (٣٣٦٨) ، والترمذي (٥٢٩/٣) ١٢- كتاب البيوع ، باب ما جاء
في كراهية بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها ، رقم (١٢٢٦ ، ١٢٢٧) عن ابن عمر

(٢) قال النووي : إن باع الثمر قبل بلوغ صلاحها بشرط القطع صح بالإجماع ، قال أصحابنا ولو شرط
القطع ، ثم لم يقطع قال بيع صحيح ويلزمه البائع بالقطع ، فإن تراخى على إيفائه جاز وإن ما عاها بشرط التسوية
قال بيع باطل بالإجماع لأنه وما نلت الثمرة قبل إدراكها فيكون البائع قد أكل أحبه بالباطل النووي في شرح
مسلم (١٥٥/١)

(٣) أما إن كان مستتراً كالقمح والشعير المستر في سبله ، والجوز واللوز المستر في قشرهما ، فإنه لا يجوز .

الحلقة الحرفية نحو الارز والدخن ، والاولى أن يبين بقية هذه الحرفية أو إثباته في البيع لأنه ربما يجري فيه النزاع . ويدخل في البيع ما يتخذ منه عريشة^(١) من الأغصان والخشيش وهي تكون معلومة وكذلك عنب عريشة ، والاولى أن يبين عنب العريش في البيع ، ولا يدخل الحطب الذي يحتاج إليه المشتري في الصيف إلا أن يبين شيئاً معلوماً فيجوز . أو جرى الرسم بشيء معلوم . لا يجري فيه النزاع . فأما اسم بر ، لا ينشأ عن الحطب ، ويدخل فيه الباذنجان إلا أن يبين بعينه أو كان في موضع يساع الباذنجان كثيراً ، ويدخل فيه القرع ، ولا يدخل فيه السلجم والجزر ، ولا البقول ، ولا الرياحين ، إلا أنه يسامح في قدر ما يحتاج إليه من البقل^(٢) بالمعروف .

وإنما يجوز الشراء إذا لم يشترط من العنب . كذا كواراة . وإنما ذلك نظر المقوتين ليعرفوا القسمة .

مطلب

في السلم^(٣)

فإن شرط كذا كواراة وبين وزن الكواراة واجتمع شرائط السلم يجوز ، ويكون مسلماً ، وإن لم يجتمع شرائط السلم لا يجوز ، ويكون على المشتري ضمان ما أتلف ، ولا شيء عليه من ثمن الباقي .

= بيعه متعدياً ، بدون قشره جرافاً ، ومثل القمح في ذلك يجوز ، واللوز ، واللوزيا ، والماصوليا ، ونحو ذلك مما له قشر فإنه لا يصح شراؤه مجرداً عن قشره جرافاً ، سواء كان على شجره أو منفصلاً عنه ، إلا إذا جف وأصبح لا يضعه الماء إذا سقي به . هامش الفقه (٢/٢٦٥)

(١) قال الحنابلة : يشترط لبيع ما لم يظهر صلاحه ١- أن يشترط قطعه في الحال . ٢- أن يكون متصفاً به حين القطع ٣- أن لا يكون مشاعاً كان كان له نصف ثمرة نخل مشاعاً فإنه لا يصح بيعه قبل ظهور صلاحه ٤- أن يبيعه مع الأصل بأن يبيع الثمرة مع الشجرة ، أو يبيع الفروع مع الأرض . هامش الفقه (٢/٢٦٩)

(٢) قال الشافعية المراد بالثمرة ما يشمل كاللوز ، والياسمين ، والريحان ، ويشمل شجرة البقل التي تؤخذ مرة بعد أخرى والبطيخ والباذنجان والدمية ، وحكم النمر المسيع ، تبعاً لشجره أن يكون للمبتاع أو للمشتري بشرط . وقال الحنابلة ومثل القطن الباذنجان فمضى كان لوزه ضعيفاً وطناً لم يشتد ما فيه لم يصح بيعه . كالرود الأخضر إلا بشرط القطع في الحال . هامش الفقه (٢/٢٦٣ ، ٢٦٩)

(٣) قال الشافعية : السلم بيع شيء موصوف في ذمة بلفظ سلم ، كأن يقول أسلمت إليك عشرين جيهماً مصرية في عشرين أردنياً من القمح الموصوف بكذا على أن أقبضها بعد شهر مثلاً وقال المالكية السلم عقد معاوضة يوجب شغل ذمة بغير عين ولا منفعة غير متماثل الموصوف هامش الفقه (٢/٢٧٠ ، ٢٧١)

وإذا كان الحائز ما لا يشترط فيه الكوارة وعددها فوجد ناقصاً أو زائداً لا شيء لأحدهما على الآخر ، لأنه اشترى هذه الجملة من غير تقدير .

وإذا اشترى جارية متقبة ورأى دراعها أو صدرها وساقها وبطنها [٥٨/ب] فله خيار الرؤية ما لم ير وجهها ، فإن رأى وجهها فلا خيار له ، كذا عن أبي حنيفة .

وفي البرذون والحمار والبغل إذا رأى حافرة أو ناصيته أو ذنبه^(١) فليس برؤية .

وإن رأى عقه أو فخذه أو أي شيء رأي منه ثم اشتراه فليس له خيار الرؤية وإن اشترى شاة قسنة فلا بد من النظر إلى ضرعها . وإذا وجد بالجارية المشتراة عيباً فاستخدمها^(٢) لا يكون رضا .

ولو اشترى طعاماً فوجده معيباً وقد أكل بعضه لا يرجع بعيب ما أكل ولا بعيب ما بقي ، ولا يرد إلا أن يرضى البائع .

وقال أبو يوسف : يرجع بهما جميعاً ، ولا يرد إلا أن يرضى البائع .

وقال محمد : يرجع بعيب ما أكل ، ويرد ما بقي بحصنه من الثمن^(٣) .

وإن باع نصفه فعند أبي يوسف وأبي حنيفة لا يرجع بعيب ما بقي ، ولا بعيب ما باع ، كان أبو حنيفة يكره بيع الخصيان^(٤) وشراءهم .

(١) قال الشافعية . رؤية بعض المبيع الدالة على الباقي كافية ولكن هذا يتوقف على أحول البيع ، فإذا اشترى داراً فإنه لا يكفي أن يرى ظاهرها ، لأن ذلك لا يدل على باقية ، فلا بد أن يرى جميع موافقها من حبر وعورة مياه وسقف ، وسطوح وجدران . وإذا اشترى دابة لا يكفي رؤية بعضها بل لابد من رؤيتها كلها .

فلا يكفي أن يرى أسنانها ولسانها . هاشم العفة على المذاهب الأربعة (١٩٣/٢) ط دار الكتاب المصري

(٢) روى أبو داود (٢٢) - كتاب البيوع ، ٧١ - باب فمن اشترى عبداً فاستعمله ، حديث رقم (٣٥٠٨) والترمذي (٥٨١/٣ ، ٥٨٢) - ١٢ - كتاب الوصايا باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويستعمله ثم يجد به عيباً ، رقم الحديث (١٢٨٥) ، والسنائي في ٤٤ - كتاب البيوع ، ١٥ - باب الخراج بالهتمان

(٣) قال الشافعية . إذا اشترى شيئاً فوجده معيباً فإن له الحق في رده إذا حدث العيب قبل أن يقبض المشتري المبيع ، سواء حدث قبل عقد البيع ، أو حدث بعده وقبل أن يقبض المشتري ، وقال الحنابلة . إذا اشترى شيئاً فوجد به عيباً فإن له حالتي الأولى . أن يكون ذلك العيب قد حدث قبل القبض فالمشتري رده ، والثانية . أن يحدث العيب عند المشتري بعد أن يقبض بالعمل ، وفي هذه الحالة لا يكون البائع مسؤولاً عنه ولا يصح رده . هاشم العفة (١٧٣/٢ ، ١٧٤)

(٤) الخشاء في الحيوان يختلف حسب جنس الحيوان والعالم فيه ، فإذا اشترى حميراً أو حصاناً فوجده معيباً =

وقال أبو يوسف : الخصاء زيادة في القيسة ، وعن أبي حنيفة - رضي الله عنه - فيمن اشترى عبداً ، على أنه خصي فوجده فحلاً ، لا خيار

عن أبي يوسف : لحم الغنم والماعز واحد لا في بعضه ببعض إلا مثلاً بمثل وكذلك شحورهما وألبانهما .

قال العبد : لو اشترى لحماً على أنه لحم غنم فوجده لحم ماعز له الرد . وكذلك إذا اشترى على أنه لحم موجود فوجده لحم فحل .

في المجلدج بالقطن يجوز متفاضلاً^(١) .

عن أبي يوسف - رحمه الله - : أنه لا يجوز إلا مثلاً بمثل كما في الدقيق المتحول بغير المتحول .

وعن أبي حنيفة : لا خير في سلم الخبز بالحنطة

وعن أبي يوسف - رحمه الله - : أنه لا بأس به ، فعلى هذا يجوز عند أبي يوسف إسلام الحنطة بالخبز^(٢) .

مطلب

في استقراض الخبز

وعن أبي حنيفة أنه كان لا يجيز في استقراض الخبز .

عن أبي يوسف : القبض أنه أجازه بالوزن ، وعن محمد أنه أجازه بالعدد .

قالوا : وهذا في القليل [١/٥٩] وإنه من سفاسف الأخلاق .

= فإن الخصاء يكون عيباً لأن الغالب في الحمير والخيل سلامتها من الخصاء ، أما إذا اشترى حيواناً مأكولاً يعلب خصاءه كالغنم والماعز ، فإن الخصاء فيها ليس عيباً يوجب الرد - هامش الفقه (٢/ ١٧)

(١) إذا اختلف المتبايعين في شأن المبيع المردود يشمل خمسة أمور : الأول أن يختلفا في عدد المبيع ، والثاني أن يختلفا في عدد المقبوض لا في عدد المبيع ، والثالث أن يختلفا في صفة المبيع كما إذا اشترى فطيراً مصرية بلدية فوجدها شامية فجاء ليردها ، فقال البائع : ذكرت لك أنها شامية ، فالقول فيه للنازع بيمينه

والرابع أن يختلفا في قدر المبيع والخامس أن يختلف في تعيين المبيع - هامش الفقه (٢/ ١٨٦ ، ١٨٧) (٢) قال المالكية : الخبز جنس مغاير للدقيق والمعجن والحنطة ، لأن صفة الخبز جعلته جنساً منفرداً - فيصح أن يبيع خبزاً بدقيق أو حنطة أو عجين . وقال الحنابلة : لا يصح بيع الخبز بالخبز المأخوذ به والشامية قالوا : لا يصح بيع دقيق الحنطة بحب الحنطة ، كما لا يصح بيع الخبز بهما - هامش الفقه (٢/ ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨)

رحا الإبل لا يدخل في بيع الدار ، ولا السفل وإن ذكر الحقوق والمرافق عند أبي يوسف وفي الضيعة يدخل رحا الماء إذا ذكر حقوقها ومرافقها .

تخاليج الحنوت للمشتري ^(١) والاقفال للبائع ، والإغلاق للمشتري كبير الحداد للمشتري ، وكبير الصابغ للبائع ، ذق الحداد الذي يتفخ فيه للبائع ، قدر الصباغ وطنجير الفصار للبائع ، وليس من حقوق الدار . قدر الحمام للمشتري . والبكرة الدلو الذي في الحمام للبائع .

قال العبد : وفي عرفنا للمشتري مقلاة الشوائين إذا كان من حديد وغيره للبائع ، وإذا كان في البناء .

وعن محمد ^(٢) - رحمه الله - : فيمن انتهى إليه وقر بطيخ وقال : بكم عشرة بطيخات من هذا البطيخ بغير عينها ؟ فقال : بكذا ، فاشترها ، وعزلها البائع ، وحملها المشتري والبطيخ متفاوت جاز استحساناً ، وكذا الرمان ، وهذا فاسد في الغنم والرقيق .

وعن أبي حنيفة : إنه مثل ذلك في البطيخ فاصد ، فإذا لم يجد له مثل ذلك القدر ورضي جازه ، وما كان في الأرض من حطب أو قصب أو رياحين أو يقول ، ولم يذكرها فيها فهو للبائع ، كذا عن أبي حنيفة .

وعن محمد قال : شجر الخلاف والغرب للمشتري ، والقصب والأس والرطبة إن اختضرت ، وله ثمن للبائع وأصله ، ويصل الزعفران للمشتري .

قال العبد : ويجب أن يكون للبائع كل ما لم يصر مذكوراً في البيع إلا ما يلحق بالبيع عرفاً كالاشجار .

بيع المزروع قبل أن يزوجه المشتري يجوز .

وفي المكيل والموزون ^(٣) لا يجوز ، وفي العددي مثل الجوز والبيض ، لا يجوز عن

(١) قال الشافعية والدخل يدخل في بيعها الأرض والبناء والشجر ، ومثل الدار الحان والحوش والموكاة والمزرعة والريع وكذلك يدخل في الدار الأبواب المركبة والشبابيك والأحواص المثبتة ، والملاكية قالوا : إذا اشترى داراً دخلت الأبواب المركبة والشبابيك والسلام المثبتة ، هامش الفقه (٢/٢٥٧ ، ٢٥٩)

(٢) محمد بن الحسن رحمه الله تقدمت ترجمته

(٣) قال الحنابلة : من المكيات بالكيل . البير والشعير والنقير وسائر الحبوب ، والخص (الجسر) وكذلك قنبر =

أبي حنيفة كالمكيل ، وعن أبي يوسف ومحمد - رحمهم الله - يجوز كالمرزوع .
ولو قطع شجرته وقد دخل عروقتها تحت بناء رجل فمئنه صاحب البناء [٥٩/ب] من قطع العروق وضمن لصاحب الشجرة^(١) قيمة عروق شجرته كذا من محمد - رحمه الله - .

إذا كسدت ونهجرة الدراهم فصارت لا تنفق وذلك قبل نقض الثمن .

وعن محمد - رحمه الله - : إن فسد البيع^(٢) وإن كانت تنفق في بلدة أخرى لا في هذه البلدة بقي البيع مثل ما سمي ، وله أن يأخذ بقيمتها دنائير يوم أقرضها

وقال محمد - رحمه الله - : قيمتها دنائير في آخر نبهرجت فيه .

وقال أبو حنيفة : الدراهم النبهرجة .

وعن أبي يوسف قال : أكره أن يشتري بالمذيق والمكحل وأكره أن يرضى به . وأكره إيفاقه ، وأن يجوز به المنافع والمقتضى ؛ لأن في إيفاقه ضرراً على العوام ولو قضى رجلاً درهماً فقال : أنفقه فإن أجاز وإلا فردّه عليّ فقيل عليه ذلك ولم يتفق ، في الاستحسان له أن يردّه

ولو اشترى جارية فوجد بها عيباً فأراد أن يخاصم فقال له البائع : اعرضها أو بعها ، فإن نفقت وإلا ردها ، فعرضها على البيع ، ليس له الرد .

= والرطب والبسر ، وباقي ثمر الخلل ومثله الزبيب والفستق والبدق واللوز والعناب والمشمش الحاف والريشود والمطلع ومن الأشياء التي تباع بالوزن الذهب والفضة والحاس والحديد والرصاص والبرونز والكتان والظن والحريز والقز والوبر والصوف واللؤلؤ والرياح والطيب الأرضي هامش الفقه (٢٣ / ٢)
(١) قال الشافعية : الشجرة إذا كانت مخصصة ، فإنه يدخل في بيعها أغصانها الرطبة وورقها ولو يبس وعروقها ولو باس إن لم يشترط قطعها ، وإلا فلا تدخل . وقال المالكية : فإذا اشترى شجرة أو ساء ونم يذكر الأرض التي بها الشجر أو البناء فإن العقد يشمل الأرض ، وإذا اشترى شجر مثمر فرب كل ثمره أو أحله فإن العقد لا يتناول إلا بشره ، فإن لم يبرز فإن العقد يتناوله بدون ثمره هامش الفقه (٢٥٨ / ٢) ، (٢٥٩)

(٢) ومن أمثلة البيع الفاسد بيع الأحمى وشراؤه ، بيع لائبة الموقوفة ، وبيع الموهون بعد قصه . وبيع الفسخ في سبيله ، وبيع اللحم بالحديد ، وبيع الماء الجاري في قناة ، أو مصرف ، وبحوضها . وقد مالكية بيع الحيوان بضم من جنسه وبيع العرء ، وهو التردد بين أمرين هامش الفقه (٢١٥ / ٢ ، ٢١٧)

ولو قل بائع الثوب ^(١) : العيب أراء الخياط فلإن كفاك وإلا فرده ، فأراه الخياط فإذا صغير له رده

وإذا اشترى تراب الصواغين فلم يجد فيه ذهباً ولا فضة فالبيع فاسد وإن وجد فيه ذهباً أو فضة جاز ، ولا ينبغي للصائغ أن يأكل ثمن ما باع لأن فيه مناع الناس إلا أن يكون قد زاد في متاعهم بقدر ما يسقط منه في الثوب .
ولو تزوج امرأة على ثياب معلومة إلى أجل لا يخبر على أخذ القيمة بخلاف الحيوان .

وعن أبي حنيفة - رضي الله عنه - في مسألة كساد الدراهم مثل قول محمد : ولو أسلم في الخبز لا يجوز ؛ لأنه لا يوزن أصله ، لا يوقف على حد الرغبة وعرضه وطوله .

بيع رغيف لقفيز من دقيق يجوز ^(٢) ، وإن كان الدقيق نسة . والرغيف نقداً ، يجوز .

ولو اشترى طعاماً مكايلة فباع [١/٦٠] قبل أن يكيل أو اشترى مجازفة ، فباع مجازفة ، يجوز ^(٣) .

وعن محمد فيمن يأخذ من بقال بدرهم وبدانق وبأقل وأكثر ، وجسد المشتري ، يجتمع الدعاوي فيحلله يميناً واحداً .

(١) قال الخاتمة : وإذا اشترى ثوباً وقطعة لينخطه (فصله) ثم وجد فيه عيباً فإن له أن يأخذ قيمة القصة الذي وجد في الثوب بسبب ذلك العيب ، وإن كان يتعذر في هذه الحالة رد الثوب لأن المشتري ولبائع قد اتفقا على أن يكون البيع في مقابلة الثمن هاشم العفة (٢/ ١٧٤)

(٢) قال المالكية : أما الخبز فإنه حسن مغير للدقيق والمعين والحنطة لأن صفة الخبز جعلته حسناً معروفاً ، فيصح بيع الخبز بدقيق أو حنطة أو عجين متفاضلاً بشرط التفاهص ، على أن يخبز جميعه جس واحد ولو كان أصله مختلفاً . وقال الحنفية : ويصح بيع الدقيق بالخبز والخبز بالدقيق ويصح أن يبيع عشرين رغيفاً من الخبز بكيلة من القمح يأخذها بعد شهر ، وإن كانت الكيلة أكثر من الأربعة هاشم العفة (٢/ ٢٢٦) ، (٢٢٧)

(٣) قال المالكية : يصح للمشتري أن يتصرف في المبيع قبل قبضه بالبيع ، سواء كان المبيع أعيناً متفولة أو عتاً ثابتة كالأرض والحل إلا الطعام كالقمح والفاكهة ، فإنه لا يصح بيعه قبل قبضه ، إلا إذا اشتراه جرافاً بدون كيل أو وزن أو عد ، فإذا اشترى صبره طعام أو فاكهة من غير وزن فإنه يصح بيعها قبل أن يقبضها هاشم العفة (٢/ ٢١)

مطلب

في الإقالة

ولو اشترى بإناء فضة أو ذهب لا يبيع مرابحة ، ولو اشترى ببقرة فضة يبيع مرابحة ، والأصل أن كل ما يوجب المثل^(١) في الاستهلاك جاز فيه البيع مرابحة وإلا فلا .

الإقالة بالثمن الأول أو بغيره من ذلك الصف أو من صنف آخر . فسح بالثمن في الأول .

عن أبي حنيفة وعن أبي يوسف : قبل القبض فسح ، وبعد القبض يبيع على كل حال .

وعند محمد - رحمه الله - بخلاف جنسه يبيع على كل حال قبل القبض ويعده . غير أنه إذا كان قبل القبض فهو فاسد .

ولو تفايلا على الثمن الأول وزيادة عشرة دنانير ، فعند أبي حنيفة لغت الزيادة .

وعند أبي يوسف : هذا والشراء سواء فيجوز ، وقال محمد : لا يباع الهوام التي لا يأكل لحمها كالضفدع والسرطان .

عن أبي يوسف - رحمه الله - جواز دود القز^(٢) ويضمن متلقه

مطلب

في بيع الكلب والحمام^(٣)

ولو باع الكلب على أنه صياد أو راع جاز .

(١) يبيع المثل ورثاً أو كسباً ، كما ورد في حديث النبي ﷺ قال : الذهب بالذهب والفضة بالفضة ، ووزن بوزن ، والشعير بالشعير مدين بمدين ، والتمر بالتمر مدين بمدين ، فمن زد أو ردد زد أو ردد ضد أبي .

(٢) قال الخنابلة لا يصح بيع الحشرات كالغرب والحية إلا دودة القز والنود الذي يصاد به . وقال الخبيص يصح بيع الحشرات والهوام كالحيات والمعارب إما كان يصح بها ، والصابط في ذلك أن كل من سمعه تحل شرعاً فإن يبعه يحرر . هامش الفقه (٢/٢٠٧)

(٣) يبيع الكلب منه من غير أنه قد تقلعت الأحاديث المهي عنها ، وأما الحمامة فقال المالكية لا يصح بيع الطير من الهوام ولا يبيع الطير الكثير للجمع إذا كان صغيراً يدخل بيده تحت بعض كالعصافير والدجاج والحمام .

ولو باع حمامة على أنها يقرر كذا ، لا يجوز . ولو أئلف فأخته مفرقة ضمنها مفرقة .
وفي الحمامة الهادية قالوا : لا يضمن قيمة هدايتها ويجب أن يضمن لأجل
الكتب .

وأكل الخطاف لا بأس به ، ويكره أكل الحفافيش .
وأكره كل طائر يأكل الجيف^(١) ، وكذلك العصفق إذا كان يأكل الجيفة ، فإن لم
يأكل فلا بأس .
ولو اشترى بشرط أن يكفل له فلان لا يجوز ، فإن أسقط منه في الكفالة حاز
عند أبي يوسف - رحمه الله - .
ولو باع بشرط رهن^(٢) بعينه يجوز ويلزم ذلك وبشرط أن يرهن فلان لا
يجوز .

ولو قال : أبيعك هذا العبد على أن تبيعه وتعطيني مثله ، فهذا فاسد .
ولو ساءم صاحب الزجاج فدفع [٦٠/ب] إلى المشتري قدحاً فنظر إليه فوقع
منه على أقذاح فانكسر القدح والاقذاح لا ضمان عليه في القدح الذي ساءم ،
ويضمن جور القطن وبيض الزعفران كيلتان في موضع يكالان عرفاً .
وعن أبي يوسف ومحمد - رحمهما الله - فيمن أوعبته أن يشتري بقلأ
بدائق فاشترى لوزاً واحداً بدائق جاز^(٣) .

= بحيث لا يمكن معرفة عدده بالتقدير ، ولا يصح بيع حمام البرج وحده ؛ لأنه لا يمكن معرفة قدره ،
إذا عره فإنه يصح . هامش الفقه (٢٠٨/٢) .

(١) قال الحنابلة - يجوز بيع جوارح الطير كالصقر والبار ، ولا يصح بيع الكلب ، سواء كان كلب صيد وسحره
أو لا ، ويحرم اقتناء الكلب إلا للصيد وحراسة الماشية والحراث فإن اقتناء ذلك جائز إلا الكلب الأسود
هامش الفقه (٢٠٧/٢)

(٢) قال المالكية : تنقسم شروط الرهن إلى أربعة أقسام : قسم يتعلق بالعاقدين . الراهن والمرتهن ، وقسم
يتعلق بالمرهون ، وقسم يتعلق بالمرهون به وهو دين الرهن ، وقسم يتعلق بالعقد . (فانظر ما يتعلق بكل
قسم تفصيلاً) هامش الفقه (٢٨٩/٢)

(٣) روى مسلم [١٥٨٧/٨] كتاب للمساواة ، ١٥- باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً ، عن عبادة بن
الصامت قال : سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن بيع الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ،
والشعر بالشعر ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، إلا سواء بسواء عيناً بعين فمن زاد أو أزداد فقد أربى
الحديث ، وفي (٨١) في آخره : فإن اختلفت هذه الأصناف هيئوا كيف شئتم ، إذا كان يدك يده

مطلب

في بيع المغشوش والحنطة المخلوطة بالشعير

قال أبو حنيفة عنه : لا بأس ببيع المغشوش إذا بين أو كان ظاهراً . وهو قول أبي يوسف ، وكذلك قال أبو يوسف في حنطة خلط فيها شعير^(١) ، والشعير يرى لا بأس ببيعه ، وإن طحنه لا يصح .

قال أبو حنيفة عنه : إذا وطئ رجل أمة ثم زوجها مكانه فللزوجة أن يطأه من غير استبراء .

قال أبو يوسف - رحمه الله - : استقبح ، ولا يقربها زوجها حتى تحيض حيضة^(٢) .

مطلب

في بيع البطيخ والجوز واللوز والبيض^(٣)

إذا اشترى بطيخاً فوجد بعضه فاسداً لا ينتفع به يرجع بحصتها ولا يرد غيرها . وفي الجوز إذا وجد بعضه فاسداً يرد الكل أو يحسب لأن الجوز شيء واحد واللوز والفستق والبيض كالجوز ، والسفرجل والخيار والقثاء والرمان كالبطيخ . فتق الفرش ودق السنبل على البائع وأجرة بذاً ، والتمر على المشتري وأجرة الوزن على البائع يعني الذي يزن المبيع .

(١) قال المالكية : الشعير والقمح جنس واحد ، وكذلك الشعير النوي (السلت) . فأنواع القمح والشعير متفاربة فيها لأن الغرض منها القوت وهو حاصل ، وبعضهم يقول : إن القمح والشعير جنسان مختلفان هامش المتن (٢٢٥/٢)

(٢) هذه عدة للمحتلة انظر لما رواه الترمذي (٤٩١/٣) ١١ - كتاب الطلاق ، باب ما جاء في الخلع ، رقم (١١٨٥) . أما عدة الامة كما رواه الترمذي (٤٨٨/٣) ١١ - كتاب الطلاق ، باب ما جاء أن طلاق الامة تطليقتان ، رقم الحديث (١١٨٢) عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال : طلاق الامة تطليقتان ، وعدتها حيفتان ، وقال أبو عيسى والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم ، وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق

(٣) قال المالكية : وإذا كان للمبيع قشره كالرمان والجوز واللوز والبيض والبطيخ فإنه يكتب برؤية بعضه أيضاً . وإن لم يكتبه ويعرف ما فيه داخله ، فإذا وجد الباقي مخالفاً لما رأى مخالفة بسمية فلا كلام له ، وإن وجد مخالفاً مخالفة شديدة ، كان له الخيار في إمساكه ورده هامش الفقه (٢/١٩٦ ، ١٩٧)

فأما الذي يزن الثمن فأجرته على المشتري إذا تواخعا أن يظهر البيع ، ولا بيع فأظهر
فمن أبي حنيفة : أنه يجوز البيع . وعن أبي يوسف ومحمد - رحمهما الله - أن البيع باطل

مطلب

في بيع بناء مكة شرفها الله دون أراضيها

وعن أبي حنيفة : أن بناء مكة وإجاراتها يجوز بيع الأرض لا إجاراتها ، لا يجوز
ما يوحد من الثمار بعضه بعد بعض كالبطيخ والباذنجان يجوز بيع ما ظهر منه ولا يجوز
بيع ما لم يظهر ، والسبيل أن يبيع الأصل بما فيه .

عدم الختان في الجليب ليس بعيب [١/٦١] السقط والنقطة في المصحف عيب .
ولو وجد بالكفن عيباً والمشتري وارث وذلك بعد الدفن ، ذكر أنه يرجع
بالتقصن وإن كان أجيباً لا يرجع بالقصان ، وإذا لم يظهر العيب إلا بقول النساء .

مطلب

البيوع^(١) على ثلاثة أقسام

والمبيع في يد البائع يرد ، وإن كان في يد المشتري لا يثبت الرد ، ولكن يثبت
الخصومة ، كذا عن أبي يوسف .

البيوع على ثلاثة أقسام :

أ- فسم يشترط فيه قبض البدلين لبقاء العقد كالصرف^(٢) .

ب - الثاني : ما يشترط فيه قبض أحد البدلين في المجلس كالسلم^(٣) ،
وبيع الفلوس بالدراهم

(١) قال في الفقه على المذهب الأربعة (١٣٨/٢) - أركان البيع ستة صيغة ، وعقد ، ومعقود عليه ، وكل
مها قسمان لأن العاقد إما أن يكون بائعاً أو مشترياً ، والمعقود عليه إما أن يكون ثمناً أو مبيعاً ، والصيغة
إما أن تكون إيجاباً أو قبولاً ، فالأركان ستة والمراد بالركن هنا ما يتوقف عليه وجود الشيء وإن كان غير
دخول في حقيقته ، وهذا مجرد اصطلاح ، لأن ركن الشيء الحقيقي هو أصله الدائلي فيه ، وأصل البيع
هو الصيغة التي لولاها ما اتصف العاقدان بالبائع والمشتري

(٢) إذا نجاساً فلا يصح إلا بالمثل لقوله ﷺ « الذهب بالذهب والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير
بالشعير ، والتمر بالتمر والمخ بالمخ ، سواء بسواء ، مثلاً بمثل ، يدا بيد ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى ،
إذا اختلفت هذه الأجناس فبيعوا كيف شئتم » رواه مسلم [٨١] في المساقاة باب الصرف وبيع الذهب بالورق

(٣) السلم تقدم تعريفه وبيان

ج - الثالث : بيع المكيل بالمكيل إذا كان إحداهما غنيًا والآخر دينًا لا يجوز إذا تجانسا .

وعن أبي يوسف كل ما غلب عليه يباعات الناس بالوزن في المكبالات فهو وزن ، وعندنا كذلك إلا فيما يثبت كيله بالشرع ، لا يتقلب كيلًا بالصرف كالذهب والفضة^(١) .

ولو اشترى شجرة وفي قلعها من الأصل ضرر بالبائع ، ليقطعه من وجه الأرض من حيث لا ينضمر به السائح ، هذا إذا كان بشرط أن يكون الأصل للمشتري .

مطلب

في بيع السرقة وفيه : اشترى جارية ولم يذكر ثيابها

ولو انهدم من سقوط حائط ضمن البائع ما تولد من فعله بيع سرقة الرطاطات لا يجوز ؛ لأنه مباح فإن جمعه رجل وباعه جاز .
وذكر أن بائع الحمار إن كان قرويًا يدخل الأكاف وهذا بحسب الصرف .
ولو اشترى الجارية ولم يذكر ثيابها دخل ثيابها استحسانًا في « الكيسانيات » .

مطلب

في بيع التعاطي

محمد عن أبي حنيفة إذا قل : بكم هذا الثوب؟ فقال : بعشرة ، فذهب به وسكت أن يلزمه العشرة ، ولا يقدر على ردها .
ولو كان له على آخر دينان فقال : إنما أعطيتك بها دراهم فساومهم الدراهم ، ولم يقع بيعه ثم فارقه عن قبض ولم يستأنف بيعًا فجاء جائر الساعة .

(١) قال النووي في قوله ﷺ : « الورق بالذهب ويا إلهاء هاء » قال العلماء ومعناه التقابض ، فيه اشتراط التقابض في بيع الربوي بالربوي إذا اتفقا في علة الرب سواء اتفق جنهما كذهب بذهب أم اختلف كذهب بفضة ، وفيه ﷺ في هذا الحديث يختلف الجنس على منعه ، واستدل أصحاب مالك بهذا على أنه يشترط التقابض عقب العقد حتى لو اختلف عن العقد . النووي في شرح مسلم (١٢/١٢)

وينحوه عن محمد - رحمه الله - إذا باع جارية ثم أنكر المشتري [٦١/ب] الشراء وحلف عند الحاكم . وعزم البائع على ترك الخصومة وسعه أن يطلأها ^(١) .

ولو قال : أقلني ، فقال الآخر : قد أقلتك ، لم يتم حتى يقول الآخر . قبلت ، في قول أبي يوسف رحمه الله ، وهو قول محمد ، وقال أبو يوسف جاز ، وإن لم يقل : قبلت . ولو قالت المرأة لزوجها : اخلعني بمائة درهم ، فقال الزوج . قد فعلت ، جاز وكفى ، ولو قال . اكفل لفلان بنفس هذا أو بما عليه ، فقال : قد كفلت ، تمت الكفالة ^(٢) ولا يحتاج إلى أن يقول : قبلت .

ولو قال لعبده : اشترى نفسك مني بألف ، فقال العبد : قد فعلت ، عتق بألف درهم .

وعن أبي يوسف : لو قال : هب لي هذا العبد ، فقال صاحبه : قد وهبت ، تمت الهبة ^(٣) .

ولو قال : أبرأني بما علي ، فقال : أبرأتك ، تمت البراءة .

ولو قال مبتدئاً : وهبت منك ، لا يجوز إلا أن يقول الموهوب له : قد قبلت ، إلا إذا قبض بحضرة الواهب فلا يحتاج إلى القبول .

ولو قال : اشترى لي داراً ، يقع على المصير الذي هما فيه .

وعن أبي حنيفة : لا يجوز حتى يسمى المصير والمحلة .

وعن ابن سماعه إنه لا يجوز بيع الممر يعني حق الممر .

وذكر في الجامع الصغير والزيادات أنه يجوز يعني رقبة الممر .

(١) لا يسع أن يطأ الحارية حتى يشتريها وسيأتي الاستبراء قريباً

(٢) في تعريف الكفالة رأين كما قالت الحنفية . أحدهما . أنها ضم ذمة في المطالبة بنفس أو دين أو عين فالانقسام ثلاثة كصالة بالنفس وكصالة بالدين وكصالة بالعين . وثانيهما : أنها ضم ذمة إلى ذمة في أهل الدين وقال المالكية . الضمان والكفالة والحفالة بمعنى واحد ، وهو أن يشغل صاحب الحق ذمة الضامن سواء كان شغل الذمة متوقفاً على شيء أو لم يكن متوقفاً . هامش الفقه (٣/١٩٣ ، ١٩٥) .

(٣) الهبة هي كل ما من شأنه أن يقر من قلوب الناس ويعرس فيها المحبة ويؤكد فيها روابط الود ، مطلوب في نظر الشريعة الإسلامية ، ويتفاوت طلبه بتفاوت حاجة الناس إليه . والهبة صدوية ، فقد قال رسول الله ﷺ « نهادوا لحابوا » أما من وهب ماله أو أهده لغرض حبس لا يقره الله ورسوله فإنه يعاقب بقدر به كما قاله رسول الله ﷺ « إنما الأعمام بالنيات » الفقه (٢/٢٥٣)

يدخل السرب والطريق في الإجارة وإن لم يسم ، وفي القسمة يدخل الطريق ، وإن لم يسم ، وكذلك الرهن^(١) والصدقة المرفوعة وإن لم يسم ، ولا يدخل في البيع والإقرار ، والوصية ، والصلح وغيره ما لم يسم .

وإذا اشترى داراً وإن لم يكن له طريق^(٢) فهو بالخيار إن شاء أخذه ، وإن شاء ترك .

وقبض الدين كما يكون بالقبض يكون بالتخلية بينه وبين صاحب الدين فيكون قبضاً ، ذكره عيسى بن أبان .

وإذا أساء ولاية عبده فرفعه إلى القاضي وشهد جيرانه بذلك لا يجبر على بيعه وينهى المولى عن ذلك ، فإن عاود أذّب من الضرب والحبس ، كذا عن محمد ، وعن أبي حنيفة - رضي الله عنه - [١/٦٢]

مطلب

في حيلة الاستبراء^(٣)

إن الإقالة قبل القبض فسخ للبيع .

إسقاط الاستبراء أن يزوج البائع الجارية أولاً من الذي يريد شرائها إن لم يكن له امرأة حرة ثم يبيعها من يحل له وطلتها من ساعته .

وإن وطأها البائع ، ولم تحض بعد ذلك وهذا عن أبي حنيفة ، وأبي يوسف - رحمهما الله - .

(١) يشترط في الرهن أن يكون الراهن والمرتهن ممن تحققت فيهما أهلية البيع فلا يصح عقد الرهن من مجنون وصبي غير مميز . وقال المالكية : تنقسم شروط الرهن إلى أربعة أقسام : قسم يتعلق بالمعاقدين الراهن والمرتهن ، وقسم يتعلق بالمرهون ، وقسم يتعلق بالمرهون به وهو دين الرهن ، وقسم يتعلق بالعقد نفسه وهما (٢٨٩/٢) ط دار الكتاب المصري

(٢) الزاماً والحقوق شيء واحد وهي ما لا بد منه للمبيع ولا يتعلق به غرض إلا من أجله كالطريق والشرب بالنسبة للأرض ، والمراد بالطريق التي لا تدخل إلا بذكر الحقوق أو المرافق الطريق الخاص الموجود في ملك البائع ، أما الطريق المتصلة بالشوارع العام ، أو الطريق المتصلة بزقاق غير نافذ فإنهما يدخلان بدون ذكر هاتين الفقرتين (٢٥٥/٢)

(٣) الاستبراء هو بوضع الحمل عن الحامل ، وبحيضة من الحائض كما جاءت به الأحاديث الصحيحة ويدل ذلك على ما رواه مسلم [٣٣٠ / ١٤٥٦] في كتاب الرضاع ، ٩- باب جوار وطء الحبيبة بعد الاستبراء ، وإن كان لها زوج أنفسخ نكاحها بالسي ، عن أبي سعيد الخدري كذا روى مسلم وما قاله النووي في شرح مسلم انظره (٣١ / ١٠ ، ٣١)

وقال محمد - رحمه الله - : أحب إلي أن يستبرأها ثم أن يطنها .
 وإن كنت للمشتري امرأة حرة يزوجه البائع من رجل ليس له امرأة ثم
 يبيعهما ويقبضهما ثم يطلقها الزوج قبل الدخول بعد قبض المشتري إياها فيحل
 للمشتري أن يطأها من ساعته .
 وإذا اشترى نيسابور متاعاً بالف درهم فباع بربح مائة ، فرأس المال
 نقد نيسابوري ، والربح نقد بلخ .
 وإن قال : (بره بازده) ، فهما جميعاً على نقد بلد الشراء .

مطلب

في العقر ، وحجر الفقيه الفاسق ، والطبيب الجاهل ومقاليس الجمالين
 العقر هو الذي يتزوج مثلها به ، يعني تلك المنة ، وفي البيوع أهلاً .
 بلى والله أرى الحجر ^(١) في الفتاوى على فساق الفقهاء ، وجهال الأطباء
 ومقاليس الجمالين .
 وإذا اشترى خفاً به خرق على أن يحرز البائع ذلك الخرق جاز استحساناً .
 وإذا اشترى ألف رطل من زيت على أن يزنه بطروفه فيطرح عنه مكان
 الطروفر خمسين رطلاً فهو فاسد .
 وإن قال : على أن يطرح منه بوزن الطروفر بجوازه
 وإذا اشترى بدراهم المفصوبة ^(٢) شيئاً وبيع تصدق بالربح . قال الكرخي :
 يعني إذا كانت مفقودة قبل البيع فإن كانت غير مفقودة فليس عليه أن يتصدق
 بالربح .

(١) الحجر كما قالت الحنفية . هو منع مخصوص متعلق بشخص مخصوص ، عن تصرف مخصوص وقال
 المالكية . هو عفة حكيمة يحكم بها الشرع نوجب مع موصوفها من نفوذ تصرفه فيما زاد على قوله
 هاشم العقه (٣٠٩/٢) وترجع أسباب الحجر إلى مصلحة النوع الإنساني وسعادة الإنسان جماعة وأفراداً ،
 فقصت التعاون بين الناس وإن يساعد القوي الضعيف العقه (٣١٠/٢)
 (٢) قال المالكية لا يصح بيع المفصوبة لأن البائع إن كان هو المالك فلا يقدر على تسليمه لأنه ليس تحت يده
 وإن كان للعاصب فإنه غير مالك له . وقال الحنفية : لا يتعدى بيع المصوب إلا إذا باعه العاصب وضمنه .

ولو اشترى بدراهم أكثرها غش وأقلها فضة من هذا الجنس وأحدهما نسيئة لا يجوز إن كانت نقدهما نسيئة .

وكذلك إن كان المقرد رابحة والنسيئة كامدة مردودة لأن الفضة [٦٢/ب] فيها وإن قلت معتبرة .

ولو دفع إليه دراهم وقال : اشترى لي به شيئاً ، لا يجوز ولو اشترى بها شيئاً على ما ترى وتختاره جازت الوكالة^(١) .

وليس للتاجر أن يحمل على المتاع أجر الحانوت ولا أجر الأجير . ولا يحمل على الدابة من البراقع والجلال ، ولا يحمل على الدقيق ثمن الكسوة وثمن القطن ، ولا يحمل عليهم إلا عن الطعام القوت ، ولا يحمل عليهم فضول الأطعمة والأشربة .

إذا اشترى بذراً خريفاً فإذا هو ربيعي .

وإذا اشترى بذراً البطيخ فإذا هو بذر القثاء رده^(٢) إن كان متهلكاً فعليه مثله .

وعن محمد - رحمه الله - : إنه إذا اشترى دابة^(٣) لا يكون له الإكاف والسرj والخطام واللجام .

= المالك ، أو باعه المالك ، وأقر الغاصب هذا البيع ، فإن لم يقر الغاصب وكان للمالك بيت ثم باعه فزن البيع يعقد ، ويلزم المشتري ، أما إذا لم تكن له بيتة وهلك المبيع قبل أن يلمه انقضاء البيع - هامش العقه (١٤٦/٢)

(١) الوكالة ما تقول المالكية . هي أن ينوب شخص غيره في حق له يتصرف فيه كتصرفه بدون أن يقيد الإذابة بما بعد الموت فيخرج بذلك الوصية فإنها بنية شخص لأخر بعد موته فلا تسمى الوصية وكالة . وقال الشافعية هي أن يفوض شخص شيئاً إلى غيره ليفعله حال حياته إذا كان للمفوض الحق في فعل ذلك الشيء . وقال الحنابلة : الوكالة هي استأنة شخص جائز التصرف شخص مثله جائز التصرف - هامش العقه (١٤٦/٢) ، (١٤٧) .

(٢) إذ حدث العيب بفعل البائع بعد أن يقضه المشتري ، كما إذا اشترى عيناً سليمة من العيوب بمائة ثم ظهر بها عيب أنقص قيمتها إلى ثمانين استحق المشتري الرجوع على البائع بعشرين وهو خمس المائة وهكذا - هامش العقه فيما قالته المالكية (١٧٢/٢)

(٣) قال الشافعية : وأما الدابة فإنه يدخل في بيعها نعلها « حذوتها » إلا أن يكون من فصّة كالحلقة التي تحمل في أنف البعير إذا كانت من الفضة - هامش العقه (٢٥٩/٢)

وقد قررنا قبل اجرة الكيال على البائع ، كذا عن أبي حفص .
وعن محمد إذا قال زن لي من هذا اللحم ثلاثة أرطال فزون له فالمشتري بالخيار إذا قطعه .

ولو قال : زن لي من هذا الجنب فزون لا خيار له ^(١) .

ولو قال : زن لي ما عندك من اللحم على حساب ثلاثة أرطال بدرهم جار - ولا خيار له - عن أبي حنيفة : ينبغي للذي يتلى في أمر دينه أن يسأل إلى أفقه من يقدر عليه من أهل مصر ، فإن أفشاء بشيء والمستفتي جاهل أخذ بقوله ولم يسمه أن يتعدى إلى غيره - وإن كان فيه فقيهان فاتفقا أخذ بقولهما وإن اختلفا نظر إلى الأصوب .

وإن كانوا ثلاثة فاتفقوا اثنان لا يتعداهما ولا يسعه أن يأخذ بقول الثالث أو برأي نفسه .

وإن اختلفوا تحرى الصواب من أقاويلهم ولا يتعداهم .

ولو دخل دار الحرب واشترى من إحداها أخته أو بنته وسعه ذلك .

إذا كن هذا حكم دراهم وإن كان ليس من حكم الدار ذلك لا ينبغي له أن يشتري .

وإن دخل الحربي دارنا بأمان ومعه من ذكرنا لم يسع الشراء منه ، ولا يجوز أن يسلف [٦٣/أ] المسبية بالذهب والفضة .

وإذا اشترى جارية لا تحيض استبرأها بثلاثة أشهر أو أربعة أشهر وعشراً ^(٢) .
عند أبي يوسف - رحمه الله - .

وعن محمد - رحمه الله - أربعة أشهر وعشراً .

(١) قال المالكية شرط السراة من العيب الذي يوجد في المبيع لا يفيد ، فلو باع حيواناً أو عرض تجارة بشرط أنه يري من أي عيب يظهر في المبيع أو من عيب خاص بحيث لا يكون مستولاً إذا ظهر فيه ذلك العيب ، فإن هذا لا يدفعه والمشتري رده بظهور عيب فيه وهو عند البائع ، وينفع شرط البرائة في بيع الرقيق فقط هامش المقنن (١٧٦/٢) .

(٢) تلك عدة المطلقة أو المتوفى عنها زوجها ولكن في هذه الحالة أنها لا تحيض فلا يعرف استبرائها لأن الحائض استبرأتها حيضة واحدة ولكن في هذه الحالة لا يعرف استبرائها من عدمه لأنها لا تحيض فبخطا لذلك في الثلاثة أشهر أو الأربعة أشهر وعشراً .

ولو كان الطريق ^(١) مشتركاً غير نافذ ولكل واحد منهم أن يتفع به من طرح الثلج وفتح الباب ، وإنه لم يرضى أصحابه .

وعن عمران السمرقندي أنه أسلم على يده خمسون ألف كافر وتاب على يده خمسون ألف فاسق ، وكان يلبس اللبادة ، ويشد الوراع ^(٢) على الوسط . ويجلس للناس ، ويذكر العلم .

وإذا باع نصف أرضه بشرايط أن يكون خراج الأرض كله على المشتري فهو فاسد .

وقال محمد بن سلعة فيما إذا سارم بثمر معلوم واتفقا عليه فقال البائع هو لك ، أو قال : خذه ، أو قال : اذهب به ، فقد تم البيع ، ولو قال : بكم وفر الخطب هذا؟ فقال : بكذا ، فقال : سئ الحمارة ، لا يكون بيعاً إلا أن يسلم الخطب ، وينفذ الثمن .

ويجوز السلم ^(٣) في الخبر والفتوى على هذا .

إذا اشترى فلوساً بدرهم فدفع إليه فلوساً ، وقال : هي درهم ، لا ينفعها حتى يعدها ، ومن لا يرى الاستبراء فهو عاص ، وكذلك الذي يراه ولم يعمل به .

بيع المعاملة ، وبيع الرقاء واحد وهو بيع فاسد .

ولو باع جارية ظئراً على أنه ذات لبن ، قال الفقيه أبو جعفر - رحمه الله - : يجزى ، ولو اشترى جارية على أنه بالخيار فرد غيرها وقال : هي التي اشتريتها ، فالقول قوله وللبائع أن يمتلك وطئها .

وكذلك القصار والإسكان .

ولو أخذ السلطان الخراج من المشتري ولم يبق من السنة ما يمكن استملاكها

(١) المراد بالطريق التي لا تدخل إلا بذكر الحقوق أو المرافق الطريق الخاص الموجود في ملك البائع أم الطريق المتصلة بالشوارع العام أو الطريق المتصلة بزقاق غير نافذ فنهما يدخلان بدون ذكر هامش الحق (٢/٢٥٥)

(٢) الوراع : الحيل

(٣) السلم هو عقد على أن يدفع أحد الجانبين شيئاً مائلاً معجلاً في نظير أن يأخذ شيئاً مائلاً من غير جس . دفعه مؤجلاً ، وتدخل أيضاً الهبة بشرط العوض وتسمى هبة الثوب أي هبة العوض المائي . كما تدخل التولية وهي البيع بالثمن الذي اشترت به السلعة ، والشركة والإقالة والشفعة هامش الحق (٢/١٣٤)

فيه لا يرجع المشتري بما أدى على البائع .
ولو أخذ الخراج منه الاكار ، له أن يرجع على الدهقان استحساناً .
الوكيل بالبيع إذا سلم المبيع إلى الزبون فهلك^(١) في يده لا ضمان على الوكيل .
ولو اشترى سكتى في حانوت مركب وأخبر أن أجرة [٦٣/ب] الحانوت درهم فظهر أنه أكثر لا يرد به هذا الغيب ولصاحب الحانوت أن يكلفه رفع السكتى إلا إذا كان القرار بعد عيانه .

وإذا اشترى المتولي بمال الوقف داراً ثم باعه يجوز بيعه .
ولو اشترى (فاليزا)^(٢) بثمن معلوم ، وأخذ البطيخ أياماً وباعها فطلب الإقالة فقل البائع : من بزيان توا ندرينم تو وهمه بحين فروشي . ففعل ذلك وخسر لا يحط عنه الثمن شيء إن كان البيع قد صح .

مطلب

كثرة الملح في الشحم عيب

كثرة الملح في الشحم عيب ، إن كان خارجاً عن العادة عيب^(٣)
ولو هلك إجانة اللبن في يد القروي البائع إن كان بعد التسليم فالثمن على المشتري ، وإن كان قبل التسليم فعلى البائع .
وإذا أعطاه خمراً بسبعين درهماً معارضة القراطيس وقيمته أربعون درهماً

(١) قال المالكية . إذا وكل وكالة غير مفوضة على أن يبيع له سعة فباعها لآخر ثم ظهر بها عيب فإن المشتري يرجع على الوكيل ما لم يعلم المشتري بأنه وكيل أو يحلف له أنه وكيل وفي هذه الحالة يرجع المشتري على الموكل . أما إذا كان وكلاً مفوضاً فإن للمشتري أن يرجع عليه أو على الموكل سواء علم بأنه وكيل مفوض أو وكيل فقط أو لم يعلم . هامش العقه (١٦٢/٣)

(٢) نوع من الاطعمة

(٣) العيب الذي يحمل للمشتري الحق في رد المبيع هو الذي تنقص به قيمة المبيع أو يهوت به على المشتري غرض صحيح ، فمن العيوب التي تنقص به قيمة المبيع ، أن يشتري شاة ليضحي بها فيجد في أذنها قطعاً يجمع صحة الاضحية بها ، فإن ذلك القطع وإن لم ينقص قيمة الشاة ولكن يهت على المشتري عرصاً صحيحاً فله ردها ، وكذلك لو اشترى خنثاً أو ثوباً ليلبسه فوجده ضيقاً لا يكفيه ، فإن ذلك عيب ينافي استعماله فيقت على المشتري غرضه من شرائه فيرد به . ألفه على المذاهب الأربعة (١٦٩/٢)

فاستحق الخمار رجعة بسبعين درهماً .

وإذا اختلف أن البيع جداً وهزل فالقول لمرعى الجدد إلا أن يدل دلالة على الهزل .

ولو كان يعطي القصاب ^(١) كل يوم درهماً فيزن له لحماً نضيجاً على أنها من ، فتبين أنها ثلاثون متاراً ، رجع في ربع ما أعطى من الدراهم .

ولو أراد الرجوع في ذلك القدر من اللحم ليس له ذلك . ولو اشترى كرمًا فتبين أنه يسقى من ترناوق فهو عيب

الجارية الهندية إذا كانت لا تعلم لسانهم فهو عيب إن كانوا يعدونه عيباً ^(٢) ، وفي الجارية التركية عيب .

الثوب المنصوب ^(٣) إذا اشتراه رجل شراء صحيحاً من صاحبه يجوز فإن قدر على التسليم وإلا فسخ البيع .

وإذا اشترى أشجاراً وكانوا قدروا أنها خمس وعشرون وقرأ فوجد أكثر ، سلم له .

وإذا قالت الامة المشتراة : بي وجع ضرر لا يردّها بقولها .

ولو اشترى ثياباً ببغداد أو على أن يوفي ثمنه بمرقند لا يجوز لجهالة الاجل

ولو قال عند بيع الدار : (ين خاتنه بيك درم بازمي فروشم) ^(٤) وتقابضا ثم ظهر أن درهماً في الجباية شرط في البيع فالبيع فاسد ، وإن لم يشترط فهذا عيب .

(١) القصاب هو الجزار

(٢) للمشتري الخيار في إلعاء عقد البيع وفسخه إذا وجد في الماع عيباً ولو لم يشترط ذلك ، وهذا يسمى خيار العيب ، وهو ينقسم إلى قسمين أحدهما : بفعل البائع والثاني : أن يكون عيباً طبعياً ، وهو نوعان عيب ظاهر وآخر باطن .

(٣) قال الشافعية - لا يتعقد بيع المنصوب مطلقاً لا للمعاصب ولا لغيره ، ولا من المالك ولا من غيره إلا إن كان مقدوراً على تسليمه ، وقال الحنابلة - لا يصح بيع المنصوب لأن البائع إن كان هو المالك فلا يقدر على تسليمه لأنه ليس تحت يده ، وإن كان للمعاصب فإنه غير مالك له ، ويصح إن يبيعه المالك لمعاصبه وقال المالكية : لا يتعقد بيع المنصوب ، إلا إذا باعه المالك الأصلي لمن يقدر على أخذه من المعاصب هاشم الفقه (١٤٦/٢ ، ١٤٧)

(٤) لو وجدتھا في الدار مبيعك .

ولو قال: [١/٦٤] (بدان شرط حي فروشم كه غارتي است)، ثم استحل له الرجوع الامتناع في محراب المسجد والابواب والسلالم والسرور لا يكون لارما الدورام^(١) المعهود بين التجار في القطن ونحوه يجب ويعلم البائع أرضي به . ولو اشترى الكرم مع الغلة وقبضه . إن رضي الاكار جاز البيع وله حصة من الثمن ، وإن لم يرض لا يجوز بيعه .

ولو اشترى بالدرهم الزائف شيئاً ورضي بأقل فما ليشتري بالجيد حل له .

وكذلك إن كان الدرهم صفراً محضاً خالصاً ، إذا علما بذلك ورضيا

ولو باع الأب عقار الابن بغير فاحش ثم حاصم الأب فيه ، أنه حصل بغير فاحش يجوز ، كذا عن القاضي الإمام أبي بكر الزبكري والشيخ الإمام السرخسكي .

ولو قال البائع : لا أدري كم قدر الأرض ، وقال المشتري : هو حريب^(٢) ، ثم تبين أنه ثلاثة أجره ، ولم يذكر القدر في العقد ، وذكر الحدود فهي للمشتري بما سمي من الثمن ، ولا خيار للبائع

ولو قال المشتري : اشترنيه باتاً ، وقال البائع : بعته بيع وفاء ، فالقول قول من يدعى البتات ، وكان يفتى فيما مضى أنه القول قول الآخر وهو قياس .

ولو قال البائع : بعتك بيعاً باتاً ، فالقول قوله إلا أنه يدل على بيع الوفاء بنقصانه الثمن كثيراً ، إلا أن يدعي صاحبه بغير السعر .

ولو هلك البيع بيع وفاء سقط الدين ؛ لأنه رهن .

مطلب

في البيع بالوفاء وحيلة الربا

وذكر عن شيخ الإسلام عن السيد الإمام أبي شجاع والقاضي الحسن الماتريدي

(١) بهامش المخطوط الدورام كلمة غير عربية وهو ما يبقى في اسم المبيع مخلوطاً بالتراب (كذا في جامع اللغة)

(٢) بهامش المخطوط الحريب بالفتح طولى وعرض التمس وزاع بركة الجبلراكا موسم دهر لراختري

إن البيع الذي يسموه بيع الوفاء احتيالا للربا رهن في الحقيقة ، والمشتري مرتبه لا يملكه ، ولا يطلق له الانتفاع إلا بإذن البائع ، وهو ضامن ، وهو ضامن لما أكل واستهلك في ثمره وعينه والدين مسافط إذا هلك ، إذا كان به وفاء بالدين ، ولا ضمان عليه في الزيادة ، وللبيع استرداده إذا قضى دينه متى شاء ، لأنهم يريدون به الرهن يقول: ارتهنت [٦٤/ب] ، والناس يسمونه الرهن ، والعبرة للمقاصد لا للالفاظ فالكفالة بشرط براءة الأصل حوالته ، والحوالة بشرط أنه لا يبرأ كفالة . وهذه الحرة مع تسمية المهر نكاح ، والإعارة بأجر إجارة ، والاستصناع إذا ضرب له أحلا سلم به وقدم القاضي الإمام علي السرخسي فافتي هكذا ففرح به السيد الإمام ، وكان لا يخالفهم في زمانهم ، إلا بعض الشبان وكان ضعيفا ، وأوصى بذلك السيد الإمام أبو شجاع ابنه عند موته بهذا وهذا كله لتفخيم أمر الربا في الشريعة وشدة حرمتها .

* * *

كتاب العتاق^(١)

إذا قال لعبده : يا اراد مرد كجا بودي ، لا يعتق وبه أخذ الفقيه ، وكذا إذا قال له في خلال كلامه : أي ارادم ذو .

لو أعتق أم ولده على أن يتزوج له فقبلت عتقت ثم أت أن تنزوجه لا شيء عليها من السعاية .

وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله يجب السعاية في قيمتها وأجمعوا في الأمة أنها إذا أبت التزوج به وقد أعتقها بهذا الشرط فعليها السعاية^(٢) .

ولو قال الوارث : اجعل الدين في العقار وأمسك الجوازي ، له أن يطأهن ؛ روي ذلك عن عيسى عن محمد .

وقال أبو سليمان : الوارث لا يطأ الجارية وإن كان الدين قليلاً .

مطلب

لو نادى لعبده يا اراد لم يعتق

ولو قال : يا اراد ، لم يعتق نوى أو لم ينو

(١) العتق في اللغة الحرية ؛ يقال منه : عتق يعتق عتقاً بكسر العين وعتقاً يفتحها أبعداً . وقال الأزهري هو مشتق من قولهم عتق العرس إذا سبق ونجا وعتق الفرج طار واستقل ؛ لأن العبد يتخلص بالعتق ويذهب حيث شاء . النووي في شرح مسلم (١١٥/١٠)

(٢) روى مسلم [١٥٠٣/٣] كتاب العتق ، ١- باب ذكر سعاية العبد ، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال «من أعتق شخصاً له في عيب ، فخلّصه في ماله إن كان له مال ، وإن لم يكن له مال استسمى العبد عير مشفوق عليه» قال النووي في شرح مسلم (١١٧/١٠) مذهب ابن شبرمة والأوداهي وأبي حنيفة وابن أبي ليلى وسائر الكوفيين وإسحاق : يسمى العبد في حصة الشريك ، واختلف هؤلاء في رجوع العبد بما أدى سعائه على معصيته ، فقال ابن أبي ليلى يرجع به عليه ، وقال أبو حنيفة وصاحبه لا يرجع ، ثم هو عند أبي حنيفة في مدة السعاية بمنزلة لكتاب وعد الآخرين هو حر بالبرائة

ولو قال لخاريته وقد جاءت بالسراج : وجهك أضوأ من السراج وأنا عبدك ، لا

تعتق .

وإذا اعتق عبداً أبياً^(١) عن كفارته جارا

إذا ولدت جاريته ولدًا وهو يطؤها ويعزل عنها ، وكانت قد هربت قبل مدة الحبل ، فإن كان أكثر رايه أنه من فجور فهو سعة من بيعها ، وإن كان أكثر رايه أنها عفيفة ؟ لا يتبغي أن يبيحها ويتبغي أن يشهد أنها أم ولده ؟ وهذا حتى لازم في عتقه ، والعزل لا يعتمد عليه أبو بكر .

في صيني في يد رجل قيل له : هذا ابنك ؟ فأوحى برأسه أي : نعم ، ثبت نسه .

ولو قيل له : اعتقت هذا العبد ؟ فأوحى برأسه أي : نعم ، لا يعتق .

ولو قال : أهل بلخ [١/٦٥] أحرار وهو ينري عبده ، عتق عبداً .

اعطى رجلاً مالاً وقال له^(٢) : اشترني من مولاي واعتقني ، فالتقى جائز ، وعلى المشتري ثمنه مرة أخرى ، وهو قول إبراهيم النخعي وأبي حنيفة وأصحابه رضوان الله تعالى عليهم

لا يبارك الله فيك ليس بشتم ، وكذا إذا قال : كل من دخل هذه الدار فامراته طالق ، إلا إذا دلت الدلالة عليه .

(١) في العبد الأبني روى مسلم [١٢٢/٦٨] كتاب الإيمان ، ٣٦ - باب تسمية العبد الأبني كامراً ، عن حبر أنه سمع النبي ﷺ يقول : « أيما عبد أبني من مواليه فقد كفر حتى يرجع إليهم » وما يليه في قوله ﷺ « فقد برئت منه الذمة » أي صباه ولسانه وورعائه ، ومن ذلك أن الأبني كان مصوناً عن عقوبة السيد له وحده هزل ذلك بإياه . التوري في شرح مسلم (٥٠ / ٢)

(٢) يسمى هذا . الوكالة ، أي توكل شخص يوب عنه وسيأتي تفصيل ذلك في كتاب الوكالة

مطلب

إذا قال لأمته هذه عمتي أو خالتي أو خالي يعتق إلخ

إذا قال لأمته : هذه عمتي أو هذه خالتي ، أو قال لعلامه : هذا عمي أو قال خالي ، يعتق ، ولو قال : هذا أخي ، لا يعتق ، وكذا لو قال لأمته : هذه أختي ^(١) .
ولو قال لأمته : يا خلة ، يا عممة ، أو لعلامه : يا خال ، يا عم ، لا يعتق ^(٢) إلا في قوله : يا حر ، يا حرة ، يا مولاي ، يا مولاتي ، وأنه يعتق ولو باع غلاماً بمحض من الغلام وهو ساكت ، لا يكون إقراراً بالرق ، فإن دفعه وقبضه المشتري كان إقراراً بالرق .

ولو قال لأمته : أنت مثل هذه الحرة ، لم تعتق إلا إذا نوى العتق .
ولو أقر أن أمته حبلى منه ثم جاءت بالولد لأكثر من ستين وجعده المولى ، لا يثبت النسب وكانت أم ولد له .

ولو أنهم غلامه في شيء فقال : أنت حر إن أقلت من ضربتي حتى تصدقني ، فضربه ، فقال : لم آخذ ، ثم قال : قد أخذت ، لا يحث ، كذا عن أبي يوسف .

ولو قال لرأس مملوكه : هذا رأس حرة ، أو لدابة مملوكه : هذا دابة حر ويخاطبه ، لا يعتق .

(١) قال النووي في شرح مسلم (١٢٩/١٠) . وقال جماهير العلماء . يحصل العتق في الآباء والأمهات والأجداد والجندات ، وإن علوا وعلوا ، وفي لأبنائه والبنات وأولادهم الذكور والإناث وإن سقوا بمجرى الملك سواء المسم والكافر والقريب والبعيد والوارث وغيره ، ومنعصره أنه يعتق عمود النسب بكل حال .
(٢) واختلوا فيما عمود النسب ، فقال الشافعي وأصحابه : لا يعتق غيرهما بالملك لا الأحرار ولا غيرهم ، وقال مالك . يعتق الأحرار أيضاً . وعنه رواية أنه يعتق جميع ذوي الأرحام للمحرمة ، ورواية لثقة كذهب الشافعي ، وقال أبو حنيفة : يعتق جميع ذوي الأرحام للمحرمة ، وتناول الجمهور الحديث المذكور على أنه لما نسب في شراء الذي ينسب عليه عتقه أصيغ العتق إليه ، والله أعلم . النووي في شرح مسلم (١٠ / ١٣) .

عن أبي يوسف للرجل أن يفي ولد أم ولده إن كان حاضراً في التماس وإن كان غائباً ليس في الغيبة أن يفي به بعد الحول ولو قال لعبده : أنت عبد الله أو أنت لله ونوى العتق لا يعتق عند أبي حنيفة

وقال أبو يوسف - رحمه الله - : إذا قال : أنت لله ، عتق ، وإذا قال : أنت عبد الله ، لا يعتق .

وعن أبي يوسف - رحمه الله - : لو قال في صحته أو مرضه^(١) : جعنتك لله وقال : لم أنو العتق أو لم يقل شيئاً يباع ، وإن قال : نويت العتق ، عتق .

وعن أبي يوسف لو قال لعبده : آت ح ر ، أو قال لامرأته : أن ت ط ال ق ، ونوى الطلاق^(٢) أو العتاق [٦٥/ب] يصح

ولو قال لعبده : اذهب حيث شئت ، أو توجه أين شئت من بلاد الله ، يريد العتق ، لا يعتق ، كذا عن محمد - رحمه الله - .

ولو قال لعبده : يا مولاي ، عتق ، ولو قال : يا مالكي ، يا سيدي لم يعتق إلا إذا نوى

عبد وكل رجلأ بأن يشتري نفسه من مولاه بألف درهم فاشترى ولم يبين التوكيل صار مشترئاً لنفسه ، ولو بين للبائع صار مشترئاً للعبد والألف على الوكيل ، وفي رواية على العبد .

وجاء رجل إلى أبي القاسم الصفار ومعه صبي صغير فقال : أعنتق هذا؟ قال : لا

مطلب

لو ختن صبياً وقطع حشفته فعليه ضمان الدية^(٣)

ولو ختن صبياً بأمر والده فقطع الحشفة فمات الصبي فعلى عاقلة الختان نصف الدية ، وإن عاش فعليه جميع الدية . كذا روي عن ابن سماعة عن محمد - رحمه الله -

إذا قال لجاريته : يا مولاً زادة ، لا يعتق . إذا قال لعبده : أبواك حران ، لا يعتق

رجل كتب كتاب عتاق زور ، وكتب عليه شهادات لأقوام معلومين زوراً ، فمر

العبد إلى العبد إلى البلاد ولا ضمان على الكاتب ويعزر الكاتب .

(١) العتق في مرض الموت لا يصح كما ورد فيمن اعتق عبده كلهم فاشتكوا ذلك لرسول الله ﷺ فأقرع بينهم وأعتق نصفهم ، حتى يترك الورثة في فاقة وقد قال السي ﷺ لمن أراد أن يوصي بماله كله : لا تترك ورثتك أعياء خير من أن تتركهم فقراء يسألون الناس .

(٢) لفظ الطلاق بأن يقول لامرأته أنت طالق وقد قالها لها على التفصيل فيقع بين الطلاق

(٣) الدية حكم شرعي ورد فيمن ارتكب جريمة في الإعداء على النفس من إرهابك للروح وحكمه النفس =

كتاب السرقة ^(١) والحدود

وعن محمد بن مقاتل في لص معروف بالسرقة وحده رجل وهو ذاهب في حاجته لا يتعرض للسرقة في تلك الحالة ، فله أن يأخذه ويأتي به الإمام ليحبسه حتى يتوب ولا يسهه أن يقتله .

وإذا أخذ السارق المتاع وذهب فله أن يطالجه ويضربه حتى يلقي المتاع وإن قاتله اللص فله أن يقاتله ^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ﴾ قال محمد : واحداً فصاعداً ، وهو استحباب وليس بواجب ، إعانة للإمام ، وإهانة ونكالا للمحدود ، ووعظاً للناس .

وللمولى أن يعزر عبده إذا أساء أدبه ولا يجاوز به الحد ، وكذا امرأته عن عناد .

« بالنسب أو على عضو من أعضاء الجسد وفي خلاف ، قال النووي في شرح مسلم (١١/١٣٦) مذهب عطاء والحسن أنه لا قصاص بينهما في نفس ولا طرف بل تعيين دية الخيانة تعلقاً بقوله تعالى : « والأتى بالأتى » . ومذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ثبوت القصاص بينهما في النفس ، والثالث وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه يجب القصاص بين الرجال والنساء في النفس ولا يجب فيما دونهما (١) حد السرقة من الحدود الثلاثة بالكتاب والسنة ، وإجماع الأمة ، فذكر الله تعالى حده في الآية الكريمة ، وأمر بقطع يد السارق ذكرًا أو أنثى ، عبدًا ، أو حرًا ، مسلمًا أو غير مسلم ، صيانة للأموال وحفاظًا لها ، ولقد كان قطع يد السارق في الجاهلية قبل الإسلام علم جاء الإسلام أقره وراد عليه شروطًا معروفة ، كالقسامة ، والدية وغيرها من الأشياء التي ورد الشرع بشقيرها ، على ما كانت عليه في الجاهلية العقه (١٢٤/٥) .

(٢) اتفق الفقهاء . على أن الرجل إذا هجم عليه رجل يريد أخذ ماله أو قتله ، أو أريد منك حريمه فله الاختيار أن يكلم المجرم الذي يريد ويستغيث بالمسلمين أو الجند ، فإن منع أو امتنع وتركه ورجع عنه لم يكن له قتاله ، وإن أبى وهجم عليه يريد ماله أو قتله أو قتل بعض أهله أو دخولا على حريمه ، زوجة أو بنت أو أخت أو أم أو أحد نسائه أو خادمة أو أمة ، أو صبي أو قتل اللص الخامية التي خارج الدار حتى يتمكن من الدخول على النساء لارتكاب الفاحشة أو اغتصاب إحداهن كرهاً ، فيجب عليه قتاله بكل قوة ، وإن قتله ، فلا عقل ولا قود ولا دية ولا كفارة ولا إثم يوم القيامة العقه على المذاهب الأربعة (٦١/٥)

وقال : سألت أهل المدينة عن رجل زنى بممثلة فقالوا : عليه حدان ،
فقدمت البصرة [١/٦٦] فما سألت أحداً إلا قال عليه حد واحد ، فقدمت الكوفة
فما سألت أحداً إلا قال عليه العقوبة ولا حد عليه .

إذا سرق من تحت رأسه في مسجد ^(١) الجماعة أو غيره يقطع وإن أخذ في
المسجد . وإذا أخذ السارق في البيت لا يقطع .

ولو سرقه من دكانه والمتاع منتشر والمالك حاضر لا يقطع .

مطلب

في جواز المقاتلة مع اللص لشيء قليل

ويجوز أن يقاتل اللص في القليل والكثير ولا يشترط وجود النصاب ^(٢) وبه أخذ
الفقيه - رحمه الله - .

وإذا أخذ اللصوص متاع قوم فاستعانوا بقوم آخرين وأصحاب الأموال
حضور ولمعتيون يقاتلون اللصوص للاسترداد ، وإن غاب أصحاب الأموال ولا
يعرف مكانهم لا يجوز لهؤلاء أن يقاتلوهم على استرداد الأموال .

عشرة قطعوا الطريق واحد يقتل ويأخذ المال وتسعة قيام يقتلون جميعاً ، فإن
تابوا قبل القدرة عليهم يقتل القاتل وحده .

(١) قال المالكية المسجد حرر لياحه ، وما فيه من البسط والحصير والقاديل حيث كانت تترك فيه فيقطع من
سرقها إذا بلغ ثمنها نصاباً ، ولا يشترط في قطع من سرق من المسجد أن يخرج منه بل ولو بإزالتها عن
محلها إزالة بينه ، وشمل بلاطه وسقفه ، أما إذا كانت البسط تهرش نهاراً فقط فترك ليلة فسرق منها فلا
قطع على سارقها ، والشامية قالوا : يقطع بسرقة باب المسجد وحزعه وتأثيره وسواريه وسفوفه وقاديله ،
ولا قطع بسرقة حصره المعدة للاستعمال . هامش الفقه (١٥٥/٥)

(٢) اختلف الأئمة في مقدار نصاب حد السرقة فقال الحنفية : نصاب حد السرقة دينار ، أو عشرة دراهم
مضروبة غير مشوشة ، واستدل على ذلك بما روي عن ابن عباس وابن أم أيمن فقالا : كانت قيمة المحر
الذي قطع فيه على عهد رسول الله ﷺ عشر دراهم ، وكذلك عن عبد الله بن عمرو وقد خالف ابن عمر
في ثمن المحر فالاحتياط الأحذ بالآثر أولى ، لأن الحدود تدرأ بالشبهات وقال المالكية : نصاب حد
السرقة ثلاث دراهم مضروبة واحتجوا بما رواه ابن عمر : أن رسول الله ﷺ قطع في مبرن ثمة ثلاثة
دراهم . هامش الفقه (١٣٠/٥)

السكر الذي يوجب الحد^(١) عن أبي يوسف لأنه لا يستطيع أن يقرأ : ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ ؛ لأن تحريم الخمر نزل من قبل رجل سكر فقرأ . ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ فلم يستطع أن يقرأها

مطلب

الساحر^(٢) وقتله

قال أبو القاسم الصغار - رحمه الله - : الساحر إذا ادعى أنه يخلق ، فهذا كفر يقبل إسلامه .

والثاني : ساحر مسلم لا يعتقد السحر ويفعله تجربة ، فلا يكفر

والثالث : ساحر يسحر وهو جاحد ، لا يقر به ، ولا يستتاب ، ويقتل إذا ثبت منه ذلك .

قال العبد - رضي الله عنه - : الساحر الذي ليس هو المشعوذ الذي يلعب ولا صاحب الطاسم ، ولا الذي يعتقد الإسلام وإنما هو الذي يعتقد ما يكفر به ثم يصر الناس في أزواجهم^(٣) وأبدانهم بالسحر فيقتل لردته ولدفع ضرره .

عن خلف : أنه وقعت الزلزلة فأمر أصحابه بالدعاء . فقالوا له : ليس فينا

(١) لا يقام الحد على السكران حتى يزول عنه السكر ويصح منه ، وذلك باتفاق الأئمة حتى يتألم من الضر . ويحصل الاتزان . ويحد السكران بجلسه ثمانين لقيام الإجماع عليه من الصحابة وضوان الله عليهم من غير تكبير حين استشارهم سيدنا عمر بن الخطاب في حد الشوب . وذلك متفق عليه بين الحنفية والمالكية والحنابلة بينما الشافعية قالوا : إن حد الشرب أربعون ، لأنه الذي روي عن النبي ﷺ فعه ، واستشر عليه الأمر في خلافة أبي بكر وما فعله عمر من باب التعزير ، الفقه وحامشه (٢٧/٥) ط دار الكتاب المصري

(٢) بحث كثير من العلماء حقيقة السحر ، فقال بعضهم : إنه تخيل لا حقيقة له ، وإلى هذا الرأي ذهب كثير من العلماء ، ومنهم : الاسترأبازي من الشافعية ، وأبو بكر الرزقي من الحنفية ، وابن حزم ، وكثير من العلماء غير هؤلاء . فهذه الفتنة تجزم بأن السحر هو من باب الخيال كالألعاب السيمائية التي يقوم بها مهرة الهواة ومن على شاكلتهم ، ولكن جمهور العلماء يقولون : إن للسحر حقيقة ، وقد تشرتب عليه آثار حقيقية . الفقه على المذاهب الأربعة (٣٥٥/٥) .

(٣) احتج فريق بقصة هاروت وماروت قال تعالى . ﴿ وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت ﴾ ولكن الواقع أن هذه الآية الكريمة لا تصلح حجة ، لأنها لم تعرض لحقيقة السحر فقد يكون نوعاً من أنواع الفتنة ، أو الخيلة التي يسعى بها بعض الممارجين للتحريك بين الزوجين ولهذا حدثت الآية من الآثار المترتبة على أعمال هؤلاء قال تعالى : ﴿ فتعلمون سهما ما يفرسون به بين المرء وروجه ﴾ وهذه مسألة قد تقع بغير السحر الخارق للعادة ، ولما من الواقع ما يزيد هذا هامش الفقه (٣٥٦/٥)

ما تعلم ، فقال لهم : خيركم خير من خير غيركم وشركم خير من شر غيركم
الإعلام بالكتابة أن ابنه يتعاطى كذا ، قال : إن كان الأب يمكنه التغيير على
الابن [٦٦/ب] يحل له أن يكتب إليه ، وإن كان الأب لا يمكنه التغيير وإنما يقع
العداوة فقط لا ينبغي له أن يكتب .

مطلب

في قول أبي حنيفة عند رؤيته الناس يريدون حد الرجل
الذي عنده ظرف خمر قال : وعنده آلة الزنا

وعن أبي حنيفة إن كان في المدينة فرأى جماعة ، فسألهم فقالوا : وجد مع رجل
ركوة الخمر ، فأرادوا أن يقيموا عليه الحد ، فقال أبو حنيفة : وجدوا معه آلة الزنا فهل
رجموه ، فتركوه .

وعن عصام - رحمه الله - : أن أميراً سأل عن سارق^(١) أتى به ، وهو ينكر
السرقة ، فقال عصام : على المنكر اليمين ، فقال الأمير : سارق ويمين هاتوا
بالسوط ، فما ضربوه عشرة حتى أقر فأتى بالسرقة ، فقال عصام : سبحان الله ،
ما رأيت جوراً أشبه بالعدل من هذا .

مطلب

إذا استهلك السارق المسروق قبل القطع لا يضمن

إذا استهلك السارق السرقة قبل القطع وبعده لا يضمن^(٢) ولو اختلفا في
الاستهلاك فالقول قول السارق ولا يمين عليه .

(١) اتفق الأئمة الأربعة على أن حد السرقة يثبت على السارق بشهادة رجلين شاهدين عدلين كسائر الحقوق ،
واتفقوا على أنه يثبت أبداً بإقرار الحر البالغ العاقل واعترافه باقتراض الذنب ، ويكفي أن يكون الإقرار مرة
واحدة لأنه لا نية فيه ، كسائر الحقوق التي تثبت بالإقرار مرة واحدة ، فلا حاجة إلى الإقرار مرة ثانية
كالنكاح وحده الفلذ . هامش الفقه (١٣٧/٥) .

(٢) اختلف الأئمة هل يجب القطع والغرم على السارق أم يكفي بالقطع ، فقال الحنفية والحنابلة إذا ثبت
للمدعي على السارق فلا يجمع عليه وجوب الغرم مع القطع ، وإن تلف المسروق هلاكاً أو استهلاكاً فلا
يضمن ، وإن غرم فلا قطع ، وإن قطع فلا غرم وقال المالكية : إن كان السارق موسراً وجب عليه القطع =

العبد المشتري إذا وجد قد سرق أقل من عشرة ، أو نقب^(١) البيت ولم يحتس ، فهذا عيب يرد به ، وإذا رفع سرقة بجورجان إلى قاضي بلخ ، وقد تغلب على الجورجان جارحي لم يكن لقاضي بلخ أن يقيم الحد .

لا يقطع السارق عند أبي حنيفة ومحمد حتى يحصر المروق منه

عن أبي حنيفة وزفر - رحمهما الله - : أنه لا يقطع في أقل من عشرة حياد يروج بين الناس ، وعن أبي يوسف مثل قول أبي حنيفة عنه أيضاً .

مطلب

في قطع السارق

قال أبو حنيفة إذا قتلوا وأخلوا المال يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف^(٢) ثم يفتلهم ، وهو بالخيار في أجسادهم إن شاء صلبهم وإن شاء خلى بينهم وبين أهلهم فيدفنهم ، وإنما يترك على الصلب مقدار ما يعلم أهل المدينة .

وعن أبي يوسف أنه يترك ثلاثة أيام ثم يخلى بينهم وبين أهلهم ليتزولهم . وعن أبي حنيفة أن لصاحب المتاع أن يقتل اللص^(٣) ما دام المتاع معه ، فإذا رمى به فليس له أن يقتله ، ولو دخل على مكابرة يقتله ولا يزره .

= والعزم ، وإن كان معسراً لم يجب عليه الضمان ، بل يقطع فقط . والشافعية قالوا يجب القطع والعزم على السارق على أي حال معسراً أو معسراً لقول رسول الله ﷺ « على اليد ما أحلت حتى تؤدبه » هامش الفقه (١٦٤/٥ ، ١٦٥)

(١) الخفية قالوا . إذا نقب اللص البيت فدخل وأخذ المال فتأوله آخر خارح البيت عند النقب أو على الباب ، فلا يجب القطع عليهما . وإذا نقب المنزل ثم ألقى في الطريق ثم خرج وأخذ فإنه يقطع لأن هذه من حيل النصوص . والمالكية قالوا : من نقب الدار ضد الخارج يده وأخذ مقدار الصاب من داخل الحور وجب عليه القطع . والشافعية والمالكية قالوا : لو نقب شخص الدار وأخرج غيره المال من النقب فلا يقطع على واحد منهما . هامش الفقه (١٥٩/٥ ، ١٦٠) .

(٢) روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن أنساً من عربية قدموا المدينة فاجتروها فبعثهم رسول الله ﷺ في إبل الصدقة ، وأمرهم أن يشربوا من أبوالها وألبانها ففعلوا صحبوا ، فارتدوا عن الإسلام وقتلوا الراعي وسفوا الإبل ، فأرسل رسول الله ﷺ في آثارهم فحبس بهم فقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، وسمر أعينهم ، وألقاهم في الحرة فزل قوله تعالى ﴿ إنما حرأ الذين يحادون الله ورسوله ويسمون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلوا ، أو يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو ينموا من الأرض ذلك لهم جزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم ﴾ الفقه (٣١٩/٥)

(٣) وقال الخفية أيضاً لو وجد رجل في دهره أحياً فقتله ، ثم قال : إن هذا لص دخل على دهره ليأخذ ماله ، ولم تستطع رد إلا بقتله ، ينظر في الرجل المختل فإن كان معروفاً بالفساد والصلوصية فلا تؤد عبه =

وقال أبو يوسف - رحمه الله - : إن كان إذا هرب أو استغاث [١/٦٧]
اغيت أو هرب لم يقتله ولو سرق من حمام

مطلب

في السرقة من الحمام والمسجد

قال أبو حنيفة : إن كان عليه رجل جالس فسرق من تحته ، قطع . وعن محمد
- رحمه الله - : إن كان الرجل في الحمام فجعل ثيابه تحت رأسه ففرق منه رجل ، لا
يقطع ، وإن كان هذا في المسجد ، قطع ولو سرق شطرنج^(١) ذهب ، لا يقطع ، ولا
يقطع في الزجاج

روى هشام عن محمد : أنه لا يقطع في اللؤلؤ ولا في الباقوت ، وهذا
خلاف الأصل .

وقال أبو حنيفة : يقطع في الجواهر واللؤلؤ والعود والمسك . وعن أبي
يوسف - يقطع في العاج والشيزه والابنوس .

إذا أقر بالزنا عند الحاكم يردده فيقر أربع^(٢) يردده في كل مرة فلإن أقر هكذا
أربعاً في ساعة واحدة فعليه الحد ، هكذا عن أبي حنيفة . وعنه قال : المجالس
المختلفة ، أن يذهب المقر حتى يتوارى عن بصر القاضي ثم رجع .
ولو شهد شاهدان بالغذف لامرأته يلاعن .

= وكان على القاتل دفع الدية إلى أمه ، وإن لم يكن معروفاً بالفساد واللصوصية ، فعلى القاتل الفرد ولا
يقبل دعواه إلا بيينة . هامش الفقه (١٤٥/٥) .

(١) لا يجب القطع على من سرق صلياً من الذهب والفضة ، ولا على من سرق ثياباً من الذهب أو العضة
أيضاً ، ولا على من سرق الشطرنج ، ولو كانت قطعة من الذهب ، ولا على من سرق الترد ، ولا
الطاولة ، ولو بلغ ثمنها نصيباً ، ولا من سرق آلات الطرب واللهو إذا كانت تشتمل للهو والرقص
والمنكر ، ولا من سرق آلات القمار ، ولعب الميسر . وكذلك الحكم في أواني الذهب والفضة التي لا يجوز
استعمالها ويؤمر بكسرها . الفقه على المذاهب الأربعة (١٤٣/٥) ط دار الكتاب المصري

(٢) ومن أقر أربع مرات بأنه زنى بمرأة لا يعرفها يقام عليه الحد بإجماع العلماء . ومن أقر أنه زنى بعلة ،
وكذبته ، وقالت : لا أعرفه فإنه يقام الحد على الرجل فقط وهو حد الزنا ولا يؤخذ إقراره حجة على امرأة
التي زنا بها ، ولا يقام عليه حد القذف ، وقال الحنفية : لا يقام الحد على الرجل ، ولا على المرأة ،
لوجود شبهة ندرأ الحد ، وهو الإنكار ، ويقام عليه حد القذف فقط ، ثمانين جلدة ، وأوجب على ذلك
بأنه لا يظل إقراره الفقه وهامش (٧٤/٥)

ولو أقرت بالزنا وهي حامل لم تحبس فإن ثبت بالينة حبس ، وإن وضعت حملها ولم يوجد من يقبل صبيها وترضعه تركه معها ، ولم يقض عليها بالرحم حتى يستغني الصبي عنها .

وعن أبي حنيفة فيمن قذف ميتاً وله ابن وابن فلم يطلب الابن وطلب ابن الابن له أن يأخذه

ولو قذف^(١) رجلاً فقال له آخر : صدقت ، لا حد على الثاني ، كذا روى أبو يوسف عن أبي حنيفة ، وهو قول أبي يوسف ومحمد - رحمهما الله -

مطلب

الزاني إذا حد لا يحبس والسارق إذا حد يحبس

ولو قذف رجلاً ثم جاء بأربعة فساق^(٢) أنه كما قال يدرو الحد عن القاذف وعن المقتوف وعن الشهود .

والزاني إذا حد لا يحبس ، والسارق إذا حد يحبس حتى يتوب ، كذا عن محمد - رحمه الله - .

السكران إذا زنى أو سرق في حال سكره ولا يصح إقراره بالحد وعن أبي يوسف : إذا قال لرجل يا ديوت أو يا فاسق ، أو يا فاجر أو يا مخنث ، أو يا يهودي ، يعزر من [٦٧/ب] واحد إلى تسعة وثلاثين ، ولو قال : يا كشيخان أو قرطبان أو أبله أو يا موسوس ، لا يعزر .

والتعزير يجب في الشيء الذي إن فعل المقتوف به يجب التعزير عليه .

(١) اتفق الأئمة على أن القذف الذي يجب به الحد هو أن يرمي القاذف المقتوف بالزنا أو اللواط أو بصبه من سبه ، إذا كانت أمه حرة مسلمة بصريح القول دون سائر المعاصي ، وذلك لأن القذف بالزنا فيه من العار مدونة النمس وهتك السر ، وانفصاح السوءات ، وانتهاك الحرمات . وقد أجمع الفقهاء على أن المراد بالرمي هنا في الآية الكريمة إما هو الرمي بالربا خاصة - الفقه على المذاهب الأربعة (١٧٣/٥)

(٢) وقال الشافعية - يقام الحد على الشهود لأنهم غير موصوفين بالشرائط المعتبرة في قبول الشهادة ، فخرجوا عن أن يكونوا شهدسين فبقوا محض القادعين ، وقيل في قول آخر أنه لا يقام عليهم الحد كمذهب الحنابلة - هامش الفقه (١٧٩/٥)

ولو قال: يا ناكس ، يا لا شيء ، يا منكوس ، يا مسخرة ، يا مضحكة .
يا عيار ، يا مقامر ، يا متوف ، لا شيء عليه . وفي الحديث المرفوع « لا أحد
إلا في قذف بين » .

ولو قال : يا بليد^(١) ، ففيه التعزير .

ولو قال يا لوطي ، لا شيء عليه ، ولو قال : يا من يعمل عمل قوط
لوط ، ففيه التعزير عند أبي حنيفة . ولو قال : يا بقاء ، أو قال : يا مواجر ، ذكر
أنه لا شيء عليه .

قال العبد : وفي غرقه التعزير ، ولو قال : يا جيفة ففيه التعزير . ولو
قال : يا كلب ، يا خنزير ، يا حمار ، يا تيس ، يا قرد ، يا ذئب ، لا شيء عليه .
وعن محمد - رحمه الله - : اليمين في التعزير ، وعن محمد : ليس في
الدجاج والبط والأوز ولا شيء من الطير قطع .

مطلب

في كيفية الشهادة للسرقة^(٢)

ويستحب الشاهدين ألا يشهدوا بالسرقة ، ويشهد أن هذا المال للطالب .

مطلب

في مقدار ترك المصلوب

قال أبو سليمان - رحمه الله - : سمعت شريكاً وسئل عن المصلوب كم تترك؟

(١) إذا سب إنسان إنساناً جاز للمسبوب أن يسب الساب بقدر ما سب لقوله تعالى ﴿ وحزاء سيئة سيئة مثلها ﴾
ولكن لا يجوز أن يسب أمه وأمه ، وإنما يجوز السب بما ليس كذباً ، ولا فحشاً ، كقوله يا ظالم ، يا أحمق ،
يا بليد ، يا معمل ، لأن أحد لا يكاد ينفلك عن ذلك ، وإذا انتصر بسب حصه ، فقد استمرى ظلامته
ويرى الأول من حقه هامش العفة (١٨٨/٥)

(٢) ينبغي للإمام أن يسأل الشاهدين عند أدائه الشهادة عن كيفية السرقة ، أي . كيف مرق لاحتمال كونه سرور
على كيفية لا يقطع معها . وإذا علق الشاهدان والمسرور منه عذب لم يقطع إلا بمصرته ، لاحتمال أن
يبيع السرور أو يعفر عنه ، وإذا كان السرور منه حاضراً والشاهدان غائبان ، لم يقطع أيضاً حتى يصير
لاحتمال رجوعهما في الشهادة هامش العفة (١٣٨/٥)

قال : قدر ما يعلم أهل مصره أنه مصلوب ، فسمعت محمداً قال : ما أحس ما قال
وعن أبي حنيفة في المعين : أنه لا يقطع .

وعن أبي حنيفة في رجل وجد في بيته امرأة فوطئها^(١) وقال : ظننت أنها
امرأتي ، لا حد عليه ، ولو كان نهاراً يجب الحد .

مطلب

في حد السكر^(٢)

قال أبو حنيفة : السكر الذي يوجب الحد هو الذي لا يعرف الأرض من السماء ،
والقرو من القباء ، والذكر من الأنثى

وعن أبي حنيفة : إذا اطلع الرجل على اللص ، وهو ينقب عليه يقتله ولا
ينذره ، وينحوه عن المبارك .

ولو سقى ابناً له صغيراً خمراً يعزر ولا يجب الحد .



(١) كذا قال الشافعية والمالكية والحنابلة ، وقال الحنفية : إذا وجد الرجل على فراشه امرأة فظن أنها امرأته
فوطئها ، ثم تبين أنها أجنبية عنه ، يحد الرجل في هذه الحال ، لأنها ليست بشبهة حيث إنه يمكن معرفة
زوجته بكلامها وجسمها ولسها وحركتها ، فلا تكون هناك شبهة تدركها عنه الحد ، وكذلك الأعمى إذا دعا
زوجته إلى فراشه فأجابته امرأة أجنبية أراد علماء الأصحاب سد هذا الباب ، حتى لا يكون وسيلة إلى انتشار
الفساد في المجتمع ، شفقة على دين الأمة . هامش الفقه (٨٠/٥)

(٢) أجمع جمهور الأئمة والعلماء على أن شرب الخمر حد ، وبعضهم قال إنه من باب التعزير ، ومفنده
ثمانون جلدة عند المالكية والحنابلة لأن عمر رضي الله عنه قدره بذلك وواقع عليه الصحابة ، وشالط
الشافعية فقالوا : إنه أربعون جلدة ، لأنه هو الثابت عن النبي ﷺ قال بادة ليست من الحد ، وإنما هي
تعزير للإمام أن يعمله . أما ما فعله سيدنا عمر رضي الله عنه فقد كان من باب التعزير ، هامش الفقه
(١٢/٥)

كتاب السير

باب ما يكون ردة من الكلمات

وروى الطحاوي عن أبي حنيفة وأصحابنا - رضي الله عنهم - : أنه لا يخرج الرجل من الإيمان إلا بجهوده ما لم يدخل فيهم [١/٦٨] ما يتيقن . يحكم بها ، وما يشك في أنه ردة لا يثبت ، لأن الإسلام الثابت لا يزول بالشك ، مع الإسلام يعلو .

إذا قال طالب الدين : (أكر خدائي جهانست بسا تم) ^(١) صار مرتدًا ، ولو قال : (أكر بنعمير است) ^(٢) بهذا أيسر ، لأن النبي ﷺ قد يعلب ، ولو قيل : حكم خبير است ، فقال من حكم : خدائي جه دالم ، فهذا كفر .

وعن سفيان بن سختان قال : من رعم أن المعوذتين ليستا من القرآن لا يكفر وعن غسان فيمن تمنى أن لا يكون الله حرم الخمر لا يكفر . وكذلك لو تمنى أن لا يكون الله فرض صوم رمضان .

ولو تمنى أن يكون الزنا حلالا ، أو الظلم أو قتل نفس بغير حق كفره .

ولو قال : (هرزور من ان كل ورحون توبكنم) ^(٣) وأراد ضعفه لا يكون كفرا . وإن أراد التخليق يكون كفرا

ولو قل : (مراكجا بابي روز قيامت اندر ان ابنو هي نا حق خوشتن) ^(٤) طلب كني ، لا يكون كفرا ، ولو قال : (أكر فلان بنعمير بودي نكرو بدفي) ^(٥) يكفر . ولو قال : (كافر به ازين كار) ^(٦) لا يكفر

(١) لو الله يكون في الدنيا .

(٢) كل يوم أعطي كل ذي حق حقه

(٣) أين لي أن تمجديني يوم القيامة حتى تعطيني حقتك مني

(٤) لو فلان يكون رسولا محلالا مني .

(٥) أصبح كافرا بهذا العمل

(٦) لو فلان رسول

ولو قال : الرجل يسمى محمداً بابن الزاتية وهو (هرز خدارا من جين نام بنده است) ^(١) لا يكفر ما لم ينو النبي ﷺ .

ولو قال : في المشاحرة : (هرز مان كافر شوم) ^(٢) فقد كفر .

ولو قال : يحتاج إلى كثرة المال والحلال والحرام سواء يخاف عليه الكفر ولا يكفر .

ولو قال : (نا حرام بايم كرد حلال جراكروم) ^(٣) لا يكفر .

وحكى أن قاضياً سئل عن رجل قتل حاكماً فقال عليه إحائه من البيت ، فأتى به المأمون فقال : مارحت ، فقال : ويحك أتهزأ بأحكام الله ، ثم ضرب حتى مات تحت السياط . قال الفقيه أبو الليث : يكفيه أن يعزوه .

ولو قال : (اي بار خدي من) ^(٤) لا يكفر ، كذا قال أبو نصر الديبوسي ، ولأنه عبارة عن يحجب ويؤذن ، ويقال : (بارداذان) ^(٥) .

ولو قل : [٦٨ / ب] (يا خدائي مك كن) ^(٦) على وجه الإنكار ، لا يكفر ولو قيل الأرض بين يدي الظالم أو طاطاً ، لا يكفر ، ولو قال : الله أعلم أني لم أفعل كذا ، قال بعضهم : لا يكفر ، وإن كان كاذباً ، وقال بعضهم : يكفر .

وقالوا : فيمن تزوج في السر وقال : (خدارو رسول راكواه نهادم) ^(٧) يكفر؛ لأنه اعتقد أن رسول الله ﷺ يعلم الغيب

وعن أبي منصور الماتريدي أنه من قال لسلطان ظلم إنه عادل ، يكفر .

قال العبد : يجب أن لا يكفر لأنه يمدل في شيء ما ، ولو جمع رجل بإنسان فقال رجل فجمعناهم ، لا يكفر .

ولو قيل له وهو يضرب إنساناً : ألسنت بمسلم قال : لا ، فإنه يكفر إلا إذا غلط .

ولو قال في مرضه ^(٨) : إن شئت توفيتني مسلماً وإن شئت كافراً فهو كفر . أو قال أخذت مالي وولدي وتفعل ماذا ونحوه .

(١) كل الناس عباد الله ، أو وكل ما في اسم عبد الله

(٢) إنه ليس حرام أن أجده ولماذا أفعل حلال

(٣) يسر الأذن . (٤) يا إلهي

(٥) أضع لله ورسوله

(٦) يا إلهي (٧) أكون كافراً في كل زمان

(٨) كما دوي عن النبي ﷺ أن يقول الرجل : اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي ، وأمتني ما كان الموت خيراً لي ، لأن هذا الكلام يخرج الإنسان عن الإيمان حتى لا يصدر عنه قول النبي ﷺ : إن الرجل لعمل من أهل الجنة حتى إذا كان بينه وبينها شبر ، عمل بعمل أهل النار فدخل النار . بل يجب على الإنسان المسلم الصبر لأنه منزلة الصالحين

ولو قال : أنا مؤمن إن شاء الله ، فإن أول لا يكفر ، وإن لم يؤول كفر
ولو قال : أنا مجوسي إن فعلت كذا ، وهو كاذب ، لا يكفر ، وقيل يكفر
ولو قال : (أي بارحذا) ، لا يكفر ، ولو قال : أي خدي بمخلوق ، يكفر
وتوقف أبو نصر الدبوسي فيمن قال : (يا روزي تو من فراخ کن بایر من جورکن)^(١)

مطلب

الرضا بالكفر كفر

قال العبد : الرضا بالكفر لأعدائه مستحقاً للكفر لا يكون كفراً . قال الله
تعالى : ﴿ واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا ﴾ وإنما الرضا بالكفر مستحسناً كفراً .
إذا أدرك الصبي فوصف له الإسلام فقال : الآن عرفت لا يدل على أنه كافر ،
ولو قيل له : هذا حكم الشرع فتجشى غائباً وقال : (نيكو سر يعب را)^(٢) فقد كفر .
ولو قيل له : (كافر شدي)^(٣) ، فقال : (شده كبره)^(٤) قيل : يكفر وهذا ليس بعيد .

مطلب

ولو وضع على رأسه قلنسوة المجوسي يكفر

ولو وضع على رأسه قلنسوة المجوسي يكفر .
ولو قال : (لعنت برهمه دوشمن واران من بار)^(٥) لا يكفر .
ولو قال : (از بعد ابن همه كلاه مغان بر سرنهم)^(٦) يكفر . [١ / ٦٩] ولو
قالت لزوجها : (كافر بورن به از باتو بودن)^(٧) قيل : كفرت والأولى لا تكفر .
ولو نظر إلى فتوى وقال صه بازنامه فتوى آورده يكفر إن أراد به الاستخفاف
بالشريعة . ولو قال : أي استغفر الله بجهي ، لا يكفر .
ولو قال : (بت را سجده كنم ويادي اشني نكتم)^(٨) لا يكفر لأنه لا يريد
به التعبد ، ولو قال : (ها افریده كموي)^(٩) لا يكفر .

(١) امنحي شيء ذات مرة وجود علي .

(٢) للشرية الحنة (الطبة)

(٣) نصير كافر

(٤) ماخوذ

(٥) أنزل لعتك على كل عدو وأقني (وأصلح مني)

(٦) وبعد هذا لا تضع (قلنسوة للمجوسي) على رأسي [وهي عمامة على كفة المجوسي]

(٧) يكون كافرًا معه

(٨) لو سجدت لخصم ولم أجد ريسًا

(٩) لو لم تني [من إثناء]

ولو قالت امرأة في ضجرتها (مرا خدای جزا افریده است جون از جزا هاء
دنیا مراهیج تبست)^(۱) لا تکفر .
ولو قال : (اگر بیغیر مرا مردك خواند فرو نکذ ارم)^(۲) لا یکفر .
ولو قالت (لعنت خدای برسوی دا نشمند باز)^(۳) کفرت .
ولو جلس واحد في مجلس الشرب على مكان مرتفع وذكر مضاحك
ليستهزئ بالذکر فضحكوا کفر وکفروا جميعاً .
ولو قال باري مسلماتم فقال : (لعنت برتو بر مسلماني تو)^(۴) کفر .
ولو قال (ابن کار خدار را قتاده است)^(۵) يخاف عليه الکفر .
ولو قال فاسق لمصلحين (بيا بيت تا مسلماني ببيند)^(۶) يشير إلى مجلس
الفسق یکفر .
ولو قال : (خدای تعالی فلان زاغصة مرا افریده است)^(۷) لا یکفر .
ولو قال : (اگر بیغمبران وفرشتگان کراهي وهندکي فلان داسیم نیست
استوار ندارم)^(۸) کفر .
ولو قال فعل (وانشمندان همان است وفعل کافران همان)^(۹) قيل کفر وإن
قال ذلك لفقيه واحد معين لا یکفر .
ولو قال : (زنار بر میان نبدم ترا تخواهم)^(۱۰) تبعیداً لنکاحه لا یکفر ، ولو
قال للمصبي : (يا بکت الله مي کند)^(۱۱) لا یکفر .

(۱) ليس لله مني سوى الثناء ، ولا أريد من الدنيا أي جزاء

(۲) لو يسمى رسولی میثا ، ولم يأت (أو يرسل لنا)

(۳) لعنة الله على كل العلماء الکفرة .

(۴) لعنة الله عليك وعلى المسلمين

(۵) تعالوا لتروا البيت حتى تروا المسلمين

(۶) لو قال هذا قصاه الله .

(۷) لم آت عليه

(۸) لو الرسل والملائكة كالفرلان والعبيد وعلان ليس طاهر ، فلم استقيم

(۹) عمل العلماء هكذا (أي فعل الکفار)

(۱۰) أنا مقيد على رسطی باننار ولا أريدك

(۱۱) يفعل الله بك شيء

ولو قال : (ريدان تویر من همحانست جون ديدار) ^(١) ملك الموت لا يكفر . ولو قال : (لم لا يمرض ابن فراشت كروه خدای اسب) ^(٢) كفر .
ولو قال : (ابن ظلم رابار خدایا مبستد يكفر همان) ^(٣) اعتقد أن الله تعالى يرضى بظلم .

ولو قال : (هرکه علم مرا مورد دستاها وحبها می امورد) ^(٤) لا يكفر إلا إذا أراد الاستخفاف بالشریعة .

ولو قال : إن شاء الله (نیا یم) ^(٥) فقال دبی إن شاء الله تعالى بیا لا يكفر وينبغي أن لا يقول [٦٩/ب] (خدای باشد یمجتی بناشد) ^(٦) لأنه قول فناء الجنة والبار .

ولو قال للفسق والفساد (این یتزراهی است وند بهنی) ^(٧) قيل : يكفر ، والأصح أنه لا يكفر قال تعالى ﴿ لكم دينكم ولي دين ﴾ .

ولو قال : (اكر من خدای بهشت دهذ بی تو تخواهم) ^(٨) قيل : يكفر ، والأصح أنه لا يكفر .

ولو قال : (تو نماز مكن جند كاه تا حلاوة بی نمازي ینی) ^(٩) يكفر إذا أراد الاستهزاء ، وكذلك كل كلمة هي استهزاء بالشریعة .

ولو قال : (جند برکاه نماز کردم چه برسر او زدم) ^(١٠) أو خاطب به إنساناً كافر .

ولو قال : ﴿ قل هو الله أحد ﴾ : (را یوست بُردی) ^(١١) كفر ، وكذلك لو قال (تفشله مخون) ^(١٢) قال الله تعالى : ﴿ فتفشلوا ويلهم ربهم ﴾ . وقال في سورة يس : (برهان مرده اندر منه) ^(١٣) أو قال (الهیکم را ینی باک کن) ^(١٤) كفر

(١) لقائك علي مثل لقاء ملك الموت .

(٢) إن هذا ظلم من الله .

(٣) ومن قال كل علم لي تعلمته وجريت كل القصص والحيل

(٤) لا أجد أنا .

(٥) هذا أيضاً طريقه ومذهب (الطريق والمذهب) .

(٦) لو أن الله يعطيني الجنة لا أینه

(٧) ستري حلاوة الدنيا بدون صلی . أو إن لم تصل ستري حلاوة الدنيا

(٨) صليت في كل مكان ، فماذا كسبت ، أو كم صليت من صلاة فماذا أحضرت النفس

(٩) ولو تمجد بـ (قل هو الله أحد)

(١٠) لا تقرأ (تفشلوا)

(١١) لا تقرأ هـ پس للموتی

(١٢) واصرف النظر عن (ألهكم التكاثر)

بهذه الأشياء . وإن أرد به الاستهزاء بالقرآن .

وقيل : لو أراد أن يحلف بالله فقل المدعي : حلفه بالطلاق يكفر ، والأصح أنه لا يكفر .

وإذا تزوج صغيرة وأبواه مسلمان فأدرك أو تزفح مدركه بقول لها من مكرم (كه خدائي بكبت) ^(١) ويصف هو الإسلام ثم يقول : اعتقادي واعتقادك كذلك ، فتقول : نعم .

ولو قال له : تعلم الغيب ؟ قال : نعم ، قيل : يكفر .

ومن سمع صوت هامة فقال يموت واحد ، قيل : يكفر ، والأصح أنه لا يكفر .

ولو قال : (مرا باري ازروزه و نمازا شتاب كرافت) ^(٢) كفر إلا إذا أراد به

ملال طبعه .

ولو قال : (أي شكيبا خدائي) ^(٣) قيل : يكفر وينبغي أن لا يكفر ؛ لأنه تفسير المقصور ، وإن كنا لا نسمى به لضعف التوفيق ، ولو قيل له : يا كافر فقال : (اكر همحنين نيمي باتو صحبت ندارحي) ^(٤) قيل : يكفر ، وينبغي أنه لا يكفر .

فاسق قال في فقهه : (كم وكاسي أن كس كه يشادي غمناك است) ^(٥) قيل : يكفر ، والأصح أنه لا يكفر إلا إذا انصرف (.) ^(٦) إلى أهل الملة .

ولو سلم ثم عاد وسلم فقال رجل : ليس على العائد سلام ، لا يكفر .

قال العبد : ويلزم المرء [٧٠ / أ] المسلم أن يحفظ لسانه ^(٧) . كما جاء في الحديث : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليسكت » ^(٨) وينبغي للعالم

(١) إن الإله واحد ، أو إن الله واحد

(٢) لو قال مرة أبعد عن الصلاة والصوم

(٣) أيها الإله الصابر ، أيها الله الصابر .

(٤) لو أنني هكذا فألك معي صحبة

(٥) ذلك الشخص الذي سمعته غما . . .

(٦) كلمة غير واضحة بالأصل

(٧) قال النووي في معنى قوله ﷺ : « فليقل خيراً أو ليسكت » إذا أراد أن يتكلم ، فإن كان ما يتكلم به خيراً محققاً يثاب عليه ، واجباً أو مندوباً ، فليتكلم ، وإن لم يظهر له أنه خير يشاب عليه ، فليمتنع عن الكلام ، سواء ظهر له أنه حرام أو مكروه أو مباح مستوى الطرفين . شرح مسلم للنووي (١٧ / ٢)

(٨) روى مسلم في صحيحه [٤٧ / ٧٤] كتاب الإيمان ، ١٩ - باب الحديث على إكرام الجار والصيف ولزوم الصمت إلا عن الخير ، عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليسكت ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم حاره ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم صبيه »

إذا رُفِعَ إليه أن لا يبادر بتكفير أهل الإسلام ، ومع أنه يقضي بإسلام المكره تحت ظلال السيوف . والله تعالى أعلم .

مسائل السير عن أبي مطيع :

قال : الرباط الذي جاء في الأثر في فضله أن يكون الرباط^(١) في موضع لا يكون وراءه إسلام .

وعن سفيان بن عيينة قال : إذا غار العدو على موضع مرة فذلك الموضع رباط أربعين سنة ، وإن غار مرتين يكون رباطاً إلى مائة وعشرين سنة . وإذا غارت ثلاث مرات فهو رباط إلى يوم القيامة .

مطلب

عن الحسن البصري ستة أشياء إذا أداها قوم كانوا آمنين

وعن الحسن البصري قال : ستة أشياء إذا أداها قوم كانت موضوعة عن العامة ، وإذا اجتمعت العامة على تركها كانوا آمنين : الجهاد في سبيل الله^(٢) ، غسل الميت وتكفنه ، والصلاة عليه ودفنه ، وفتوى الناس ، وحضور الخطبة يوم الجمعة والعيدين وعمارة المساجد .

وعن أبي بكر الإسكاف في امرأة ارتدت لتفارق زوجها تحجير على الإسلام وتعزير حمسة وسبعين ، وليس لها أن تتزوج إلا بزوجها الأول . وبه أخذ الفقهاء أبو جعفر وأبو الليث - رحمهما الله - .

(١) وفي فصل الرباط ، روى مسلم [١٦٣ / ١٩١٣] كتاب الإمامة ، ٥٠ - باب فضل الرباط في سبيل الله عز وجل ، وروى أبو داود (٢٥٠٠) كتاب الجهاد ، باب في فضل الرباط ، عن فضالة بن عبيد . أن رسول الله ﷺ قال : كل الميت يختم على عمله ، إلا المراتب فإنه يسمو له عمله إلى يوم القيامة . ويؤمن من ثلث القبر . ورواه الترمذي (١٦٦٤) ، ٢٣ - كتاب فضائل الجهاد ، باب ما جاء في فضل الرباط عن فضالة بن عبيد .

(٢) روى مسلم في صحيحه [١١٠ / ١٨٧٨] كتاب الإمامة ، ٢٩ - باب فضل الشهادة في سبيل الله تعالى عن أبي هريرة وفيه . « مثل المجاهد في سبيل الله كمثل الصائم القائم ، لقانت بآيت الله ، لا يفر من صيام ولا صلاة ، حتى يرجع المجاهد في سبيل الله تعالى » ورواه الترمذي (١٦١٩) ٢٣ - كتاب فضائل الجهاد ، باب ما جاء في فضل الجهاد ، عن أبي هريرة .

ولو قال نصراني : أنا مسلم لا يصير مسلماً^(١) ، ولو قال : أنا مسلم مثلك صار مسلماً .

قال العبد : ولو قال بالفارسية من مسلمائم ثم ينبغي أن يصير مسلماً .
كافر أذن في وقت الصلاة أو صلى في جماعة صار مسلماً ، وإن أذن في غير وقت الصلاة لا يصير مسلماً .
وينبغي لمن اختفى من العدو فأصيب أن لا يعلمهم موضع إصابته ، وإن قتله العدو .

مطلب

عبد أسره العدو وألحقوه بدارهم ثم أبق منهم إلى دارنا

عبد أسره العدو وألحقوه بدار الحرب ثم أبق منهم يرد إلى سيده ، وفي رواية أنه يعتق .
قال أبو حنيفة في الزنادقة : من كان منهم رنديقاً من الأصل أخذ منه الجزية وتركه على شركه ، وإن كان مسلماً فارتد فحكمه حكم المرتد^(٢) ، لذي ، وإذا نزلت ترك على حاله .

الساحر يقتل إذا علم [٧٠/ب] أنه ساحر ولا يستتاب ، ولا تقبل توبته وإن أقر أو قامت البينة سحرة^(٣) حل دمه . قال العبد : وقد فسرنا هذا من قبل .

قال محمد - رحمه الله - : لا يخرج الرجل إلى الجهاد إلا بإذن الوالدين فإن أذن أحدهما ولم يأذن الآخر لا يخرج ، وهما في سعة أن يمنعه إذا دخل عليهما مشقة

(١) يشترط القول بالشهادة وإيمان القلب بها ، وقد روى عن النبي ﷺ : أموت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، فإن قالوها عصروا مني دماهم وأموالهم إلا بحقها ،

(٢) حكم المرتدين فيما رواه مسلم من حديث العنبريين أنهم قدموا المدينة وأسلموا واستوخموها وسفقت أحسامهم فامرهم النبي ﷺ بالخروج إلى إبل الصدقة فخرجوا فصيحوا فقتلوا الراعي وارتدوا عن الإسلام وصاقوا الذود فبعث النبي ﷺ في آثارهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم وتركهم في الحرة ينسفون فلا يسقون حتى ماتوا . الروي في شرح مسلم (١١/١٢٧)

(٣) روى ابن ماجه في سننه (٢/١١٧٣) ٣١ - كتاب الطب ، ٤٥ - باب السحر ، رقم الحديث (٣٥٤٥) عن عائشة قالت : سحر النبي ﷺ يهودي من يهود بني ذريق ، يقال له ليث بن الأعصم حتى كان النبي ﷺ يحيل إليه أنه يعمل الشيء ولا يفعله . ثم ذكرت الحديث بطوله

قال محمد - رحمه الله - : ويجوز له الخروج إلى التجارة والحج بغير إذن الوالدين إلا السفر في البحر فإنه مخوف مثل الجهاد ، يعني أنهما كنا مستعنيين عنه وعن خدمته .

ولا بأس بالخروج إلى الجهاد وأن بناته وأخواته وعماته المسافرة بالمصحف إلى أهل الحرب يجوز إذا كان عسكرياً عظيماً وإن كان جريدة حيل بكره ، وكذلك المرأة المسلمة ^(١) .

مطلب

في جواز السفر إلى دار الحرب

بالمصحف وتعليم القرآن والفقه للحربي

ولا بأس بأن يعلم الكافر الحربي القرآن والفقه في الدين حتى يسمع كلام الله ^(٢) فالأولى أن يدفن القاتل في المكان الذي مات فيه في مقابر أولئك القوم ، والحمل من بلد إلى بلد لا يكون دائماً ، لكن الأولى أنه لا يحمل .

ولو يحل للقاضي أن يبيع مال اليتيم في نفسه .

ولو قال : قد وهبت جاريتي لأحدكم فليأخذها من شاء فاتخذها رجل منهم كانت له .

ولو استأجر رجلاً ليحمل له طعاماً من مطهرة قد سماها فذهب فلم يجد شيئاً فالأجر يقسم على ذهابه وحمولته ورجوعه ، ويلزمه مقدار ذهابه ، ويسقط عنه مقدار الحمولة والرجوع .

(١) وروى مسلم في الجهاد والسير ، باب غزوة السام مع الرجال ، وأبو داود في الجهاد ، باب في النساء يغزون والترمذي في السير (١٥٧٥) باب ما جاء في خروج النساء في الحرب عن أنس قال كان رسول الله ﷺ يغزو بأمر سليم رسة معها من الانصار يسقين الماء ويدارين الجرحى ، وقال أبو عيسى حسن صحيح
(٢) وروى الترمذي (١٠١/٣) ٢٢- كتاب السير ، باب ما جاء في الدعوة قبل القتال ، رقم (١٥٤٨) عن أبي البختري وقال أبو عيسى . حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث عطاء بن السائب قال أبو عيسى أيضاً وقد ذهب بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ إلى هذا ورواوا أن يدعو قبل القتال وهو قول إسحاق بن إبراهيم . وقال بعض أهل العلم : لا دعوة اليوم ، وقال أحمد - لا أعرف اليوم أحداً يدعى ، وقال الشافعي : لا يقاتل العدو حتى يدعو إلا أن يحملوا عن ذلك فإن لم يعمل فقد بلغتهم الدعوة

ولا يخرج الغزو إلا بعد قضاء الدين أو بإذن الطالب وإذن الكفيل الذي كفل الذي كفل عنها مرة .

وعن رسول الله ﷺ أنه نهى عن بيع السلاح في الفتنة^(١)

ولو شق رق الخمر لمسلم حسنة ضمن الرق والخمر .

وقال محمد - رحمه الله - : لا بأس أن يكون في بيته سير الديباج وفراش

الديباج^(٢) وأواني الذهب لا للاستعمال بل للتجمل .

ولو بنى داره بالحصن وزينه [١/٧١] بماء الذهب لا بأس به وتركه أفضل^(٣) .

ولو أخذ نفسه بالتواضع وصرف إلى أمر الآخرة كان أفضل . وإن فعل لا

يكون حراماً بعد أن يمنع نفسه من ثلاثة أشياء : من كسب الحرام ، وأن يظلم مسلماً أو معاهداً ، أو يضيع فريضة .

إنسان عُرِفَ مجنوناً فقالت المرأة : طلقني البارحة ثلاثاً فقال : أصابني

الجنون^(٤) ولا يعرف ذلك إلا بقوله قالقوله قوله .

أهل الحرب حلفوا رجلاً أن لا يخرج إلا بإذن الملك ، ثم ولي فخرج بغير

إذنه ، لا يحنث .

وروي أن رجلاً جعل سهماً في سبيل الله فأعطاه أبو بكر - رضي الله عنه -

بعد الخروج . قال محمد - رحمه الله - : بهذا نأخذ والأفضل أن يعطى المحتاج

الذي يخرج في سبيل الله .

(١) لأن هذا يساعد على إذكاء روح الحرب والقتل بين المتخاصمين ، ويساعد على كثرة الخصومات وإراقة

الدماء . وانظر إلى موقف الصحابة في أيام الفتنة ، التي جاءت بمقتل عثمان بن عفان - رضي الله عنه -

بعضهم اعتكف الناس وخرج إلى الصحراء وبعضهم اتخذ سبياً من خشب اتقاء لشرها

(٢) انظر إلى ما رواه مسلم في اللباس والزينة ، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة ، والترمذي (٢٨١٧)

(٣) التمتع بزينة الحياة الدنيا مطلوب لفعله تعالى : ﴿ ولا تنس نصيبك من الدنيا . الآية ﴾ . ولكن في حدود

الشرح والخوف من الله حتى لا يصدق فيهم كلام الله : ﴿ أنهبتم طياتكم في حياتكم الدنيا . ﴾ وروي

الذهبي في تاريخه (ترجمه عمر بن الخطاب) أنه «حل على ابنه فوجده يأكل لحماً» فقال له « ما هذا ؟

قال : لحم تأقت نفسي إليه (وقيل لحم اشتبهته) فقال : أكل ما تشبهه الحس تأكله ، وذكر له الآية الكريمة انضمت

(٤) الطلاق في العصب الذي يصل إلى الجنون ، وقد روى الترمذي (٤٩٦/٣) ١١ - كتاب الطلاق باب ما جاء

في طلاق المستنوه ، رقم (١١٩١) عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « كل طلاق جائر ، إلا

طلاق المعتره المغلوب على عقله »

عن محمد - رحمه الله - في نصراني قال : أقررت بالله وما جاء من عند الله وترك النصرانية أنه يكون مسلماً .

فرمطي أقر بمذهبه وأظهر التوبة منه ، فمن أبي الحسن الرستغيني أنه يقل إذا دعا الناس إلى ترك ذلك المذهب وتحقق منه .

وعن أبي حنيفة أنه قال في قدرتي ثبت ، قال : توبتك أن ترجع إلى كل من أضلته فتدعوه إلى الحق .

وأجاب جماعة أنه لا يقبل توبته . حكى ذلك عن أبي سعد الاصلطحي

وعن القفال - رحمه الله - أنه من كان داعياً لا يقبل توبته ، ومن لم يكن داعياً يقبل توبته ولا يقتل ولو لم يقبل التوبة كان ذلك ثبوتاً لهم على الصلاة وتكثيراً لمرادهم

جند ترك القرية فتزل رجل منزل رجل وصاحب البيت كاره .
إن كانوا في غزو فلا بأس .

مطلب

في كيفية إسلام^(١) الذمي

الذمي إذا أسلم يقول : أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، دخلت دين الإسلام وتبرأت من اليهودية إن كان يهودياً ولو قال الحربي : أنا مسلم صار مسلماً وعصم ماله ودمه^(٢) .

مطلب

ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند الخوف تعذر

إذا مر على معصية فإن لم يخفهم وليتهم

(١) روى أبو داود في الجهاد ، باب على ما يقاتل المشركون ، والسائي في تحريم الدم باب تحريم الدم ، والترمذي في الإيمان ، باب ما جاء أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، رقم الحديث (٢٦٦)

عن أبي هريرة وابن مسعود في العن ، باب الكف عن قول لا إله إلا الله

(٢) مصداقاً لقوله ﷺ «كل المسلم على المسلم حرام ماله ودمه وعرضه» وفي قوله كما روى الترمذي (٢٦٦)

عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، وهذا قالوها معوا في دماءهم وأموالهم ، إلا بحفظها وحسابهم على الله» وقال أبو عيسى : حسن صحيح

إسلام السكران إسلام .

الواحد والاثنين والثلاثة يعمدون في أيدي العدو فقاتلوا [٧١/ب] حتى قتلوا كان أحب إلينا كما فعل عاصم بن ثببت .

إذا سرق مال الله بقدر النفقة الواجبة لا يأثم ، ويأثم بالزيادة ، ويقاضى قضاة الطريق^(١) إذا علم أنه يدفع التلف عن نفسه وإلا فلا .

وفي أهل الحريث يقاتلهم إذا يكافهم مكانه وإن كان لا يدفع عن نفسه سراقا كانوا ودخلوا . قال أبو القاسم : عليهم ما على السراق .

وإن ترك قطاع الطريق حتى أخذوا ماله ولم يقاتلهم يأثم ، وإن علم أنه لا يقوى عليهم تركهم .

ومن رأى - رضي الله عنه - : أن لكل حافظ في كل سنة مائتا ديناراً وألفاً درهم إن أخذها في الدنيا وإلا يأخذها في الآخرة .

مطلب

في السلام لأهل الذمة وردّها وكراهة المصافحة

لا بأس ببرد السلام على أهل الذمة^(٢) ولا يزيد في الجواب على قوله : وعليك وإن كان إليه حاجة فلا بأس بالسلام عليه ، ونكره المصافحة مع أهل الذمة .

قال العبد : هذه البلية الواقعة زماننا باستيلاء الكفار على بعض ممالك الإسلام لا بد فيها من يعرف الأحكام ، أما البلاد التي في أيديهم فلا شك أنها بلاد الإسلام لا بلاد الحرب لأنها غير متاخمة لبلاد الحرب ولأنهم لا يظهرها فيها حكم الكفر بل القضاة مسلمون .

(١) دوى البخاري في الإيمان ، باب أي الإسلام أفضل ، ومسلم في الإيمان ، باب بيان تفاضل الإسلام ، وأي أموره أفضل ، عن أبي موسى الأشعري ، والترمذي (٢٦٢٨) أن النبي ﷺ سئل أي المسلمين أفضل ؟ قال من سلم المسلمون من لسانه ويده . وفي الترمذي (٢٦٢٧) زاد من حديث أبي هريرة : « ولؤم من أمته الناس على صائهم وأموالهم »

(٢) دوى مسلم في كتاب « السلام » ، باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام وكيف نرد عليهم ، والنسائي في عمل اليوم والليلة (ص ١٣٠) باب ما يقول لأهل الكتاب إذا سلموا عليه . والترمذي في السير ، باب ما جاء في التسليم على أهل الكتاب ، رقم الحديث (١٦٠٢ ، ١٦٠٣) عن أبي هريرة ، وابن عمر

ومن قال منهم: أنا مسلم^(١)، أو يشهد بالكلمتين ويحكم إسلامه ومن وافقهم من المسلمين فهو فاسق غير مرتد ولا كافر، وتسميتهم مرتدين من أكبر الكبائر، لأنه تنفير عن الإسلام وتقليل لسواده وإغراء على الكفر، وكفى بذلك حجة.

إجراء أحكام الإسلام من صاحب الشرع ﷺ على المتأففين مع الوحي الناطق بنفاقهم والملوك الذين يطيعونهم^(٢) عن ضرورة مسلمون، وإن كان غير ضرورة فكذلك هم فاسق.

وكل مصر فيه وال مسلم من جهتهم يحوز فيه إقامة الجمعة والأعياد، ويأخذ الخراج، وتقليد القضاة، وترويج الأيام، الاستيلاء المسلم عليهم، فذلك مودة أو مخادعة [٧٢/أ] وأما بلاد عليها ولاية كفار يحوز للمسلمين إقامة الجمعة والأعياد ويصير القاضي قاضياً بقروضي المسلمين به، ويجب عليهم أن يلتزموا والياً مسلماً.

وأما لبس السواد ولس السراجع وتعليق البايضة وهي الذراع الصغير الذي يعلق على الوسط من أي شيء كان أمانة ملكه لا يتعلق بالدين كأصناف القلائس لأصناف الناس ولا يتعلق بالملة ﴿فمضى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده فيصبحوا على ما أمروا في أنفسهم نادمين﴾.

* * *

(١) حدد النبي ﷺ الإسلام وذلك عما رواه البخاري في الصلاة، باب فضل استقبال القبلة، وأبو داود في الجهاد باب على ما يقاتل المشركون والترمذي (٢٦٠٨) في الإيمان، باب ما جاء في قوله ﷺ أمرت بقتالهم حتى يقولوا لا إله إلا الله، عن أنس بن مالك قال قال رسول الله ﷺ أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، وأن يستقبلوا قبلي ويأكلوا دجاجنا وأن يصلوا صلاتنا، فإن فعلوا ذلك حرمت على دماؤهم وأموالهم، إلا بحقها، لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين.

(٢) روى مسلم في الإمامة، باب قوله ﷺ لا نزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يهرهم من جمعهم، وروى الترمذي (٤٣٧/٣) ٣٤- كتب الفتن، باب ما جاء في الأئمة المصلين، رقم الحديث (٢٢٢٩) عن ثوبان

كتاب الآداب

وما يكره وما لا يكره للمشهور المقتدي

الاختلاف إلى رجل من أهل الباطل والشر إلا بقدر الضرورة ؛ لأنه تعظيم أمره بين يدي الناس ، وإن كان رجلاً لا يعرف بداره ليدفع الظلم عن نفسه من غير إثم فلا بأس به إذا سأل الأمير لا يحل له أن يتكلم^(١) إلا بالحق إلا أن يكون موضع القتل أو ضرر يحاف على نفسه أو على جده التلّف ، أو خاف أن يأخذ ماله كله .

وعن أبي حنيفة أنه بسط خرقة وسجد عليها بمنى فقال له رجل هذا مكره ، فقال أبو حنيفة : من أين أنت ؟ فقال من أهل خوارزم ، فقال أبو حنيفة : الله أكبر جاء التكبير من ورائي ، في مسجداكم حشيش ؟ قال : نعم ، قال فيجوز السجود على الحشيش ولا يجوز على الخرقة .

وإذا اشترى الخلقان من العبد والذمي يستعملها الأساكفة من غير أن يغسل ولا يرى عليه أثر النحاسة فهو في سعة من ذلك ، ويكره للذكور الصغار الخلخال والسوار .

وعن أبي القاسم - رحمه الله - : أنه لا بأس بالنقط في المصحف في زماننا ، ولا بأس بأن تأكل المرأة شيئاً يلتصق به السمن إذ لم يكن فوق الشبع ولو دعي إلى وليمة فيها فسق يمتنع من الإجابة^(٢) إن كان زحراً لهم ، وإن كان لا يبالي به فلا حرج أن يطعم منكراً للهو غير متلذذ به ولا إليه .

(١) روى الترمذي (٢٢٥٩) ٣٤ - كتاب الفتن ٧٢ - باب « في التحذير عن مواقة أمراء السوء » عن كعب بن عجرة ، وجه . عن رسول الله ﷺ قال : اسمعوا ، هل سمعتم أنه سيكون بعدي أمراء فمن دخل عليهم صدقهم بكندهم وأعانهم على ظلمهم فليس مني ولست منه وليس يوارد على الخرص ، ومن لم يدخل عليهم ولم يعهم على ظلمهم ولم يصدقهم بكندهم فهو مني وأنا منه وهو وارد على الخوص . وقال أبو عيسى صحيح غريب

(٢) ولكن إذا كانت الوليمة مما فيها طاعة الله فيجب إجابة الدعوة وذلك مما رواه البخاري في ٦٣ - كتاب النكاح .

وحل له على امرأة حق يجوز يجلس معها ويقبض على ثيابها . وإن هربت منه [٧٢/ب] يخلو^(١) بها إذا أمن على نفسه ، ولكنه بعيداً منها يحفظها .
يكره أن يواجر نفسه من الكفار ليحصر لهم عنياً يتخذون منه الخمر ، ويكره للإسكاف والحفاف والحياط أن يتخذ شيئاً مشهوراً على زي الفساق ولا بأس بالنقش .
الجبلى لا تفتقد ولا تحتجم إذا قال أهل الطب : إنه يضر ذلك مولدها إلا عند الضرورة وتقير أنه يضر الحجامه . والعلق ما لم يتحرك الولد وكذلك إذا قرب الولادة .

التوسد بالكتاب الذي فيه الأخبار لا يجوز إلا على نية الحفظ له ، ولو سمع الأحاديث ولم يفهم جاز له أن يروى .
لا يكره إلقاء القياس^(٢) في الشمس ليموت الديدان .

مطلب

في كي الغنم وخصائها ونهي المنكر

ولا بأس لكي^(٣) الغنم للوسم للضرورة كما لا بأس بخصائها لزيادة اللحم والشحم .

وإذا رأى منكراً يجب أن ينهى عنه وإن كان هذا الرجل يفعل مثل ذلك .
ويجب تلقين الصواب وإن غصب لم يلحق في القراءة إلا إذا خاف وقوع العداوة ، ولو مرض أو رمد فلم يعالج حتى مات لا يائمه .

٧٤ - باب إجابة الداعي في العرس وغيرها ، رقم (٢١٢٩) ، ومسلم في ١٦ - الكا ، رقم الحديث (١٠٣) والترمذي (١٠٩٨) في الكا ، باب ما جاء في إجابة الداعي عن ابن عمر (١) الخلوة بالاجنية فيها من الخطر على النفس الكثير حتى انتظر إلى غير ذي محرم به نهي عن ذلك فيما رواه أبو داود في اللباس ، باب في قوله عرجل . وقيل للمؤمنات بفضض من أبصارهن ، والترمذي (٢٧٧٨) في الأب باب ما جاء في احتجاب النساء من الرجال عن أم سلمة أنها كانت عند رسول الله ﷺ وميمونة فقتل ابن أم مكتوم فدخل عليه ، فقال رسول الله ﷺ احتجبا منه ، فقلت يا رسول الله اليس هو أعمى لا يبصرنا ولا يعرفنا ؟ فقال رسول الله ﷺ : أعميا وإن أئتما ؟ أئتما تبصراه ؟ وقال أبو عيسى . حسن صحيح

(٢) يسمى ذلك في الريف المصري وهو الحصير

(٣) لكي عسوماً مما نهى عنه النبي ﷺ وذلك مما رواه الترمذي (٢٠٤٩) في الطب باب ما جاء في كراهية =

مطلب

من أم قومًا وهم له كارهون^(١)

ومن أم قومًا وهم له كارهون يكره .

وقال أبو يوسف - رحمه الله - . يعني إذا كان غير مستحق لفاد فإن كان أحقهم فلا بأس وإن كرهوا .

قال الفقيه أبو جعفر . أحب إلي أن يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، ثم يقرأ ، ولا أحب أن يقول بعد التعوذ . إنه هو السميع العليم . متناثرة في الطريق لا بعباب المتثرة عنها

ولو جاع فلم يأكل حتى صات أثم وفرض عليه أن يأكل مقدار ما يقوته ، وعن أبي حنيفة أنه كره إدخال المرارة في أصبعه للتداوي . وعن أبي يوسف - رحمه الله - أنه لا يكره كما اختلفوا في شرب بول ما يؤكل لحمه^(٢) .

النملة إذا ابتدأت بك فلا بأس بقتلها ، وإن لم تبدؤك فلا تقتلها ، كذا عن أبي بكر وأبي الليث - رحمهما الله - .

ويرخص فيها إذا ظهرت المسامحة من بابها ويختلف ذلك باختلاف [١/٧٣] الأماكن والناس .

مطلب

الأولى أنه لا يقبل المستقرض الهدية

وأبي حنيفة لا يستظل بجدار القديم

المستقرض إذا أهدي له فالأولى له أن لا يقبل إن كان لا يهدي من قبل .

^(١) التداوي بالكفي . رقم الحديث (٢٠٤٩) عن عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ : نهى عن الكفي قال

فابن أبي عمير ما أقنمها ولا أنجمها . وقال أبو عيسى : حسن صحيح . ورواه ابن ماجه في الطب ، باب الكفي

(١) روى ابن ماجه (٣١١/١) ٥- كتاب إقامة الصلاة ، والسنة فيها ، باب من أم قومًا وهم له كارهون ، رقم

الحديث (٩٧٠ ، ٩٧١) عن عبد الله بن عمرو ، واس عباس ، وفي حديث ابن عباس عن رسول الله

ﷺ قال ثلاثة لا ترفع صلاتهم فوق رؤوسهم شبرًا رجل أم قومًا وهم له كارهون ، وامرأة ثاثة وزوجها

عليها ساحت ، وأخوان متصارمان .

(٢) روى أبو داود في الحدود ، باب ما جاء في المحاربة ولترمذي (٢٠٤٢) في الطب ، باب ما جاء في شرب

أبوال إبل من حديث أنس . أن ناسًا من عربة قدموا المدينة فاجتووها (أي حدث لهم داء البطن) فبعثهم

رسول الله ﷺ في إبل الصدقة ، وقال . اشربوا من لبنها وأبوالها . وقال أبو عيسى . حسن صحيح

وعن أبي حنيفة أنه تودع عن الاستغلال بجدار عريمه .
ولو دفع طيئاً من طريق المسلمين الرداع^(١) تنقية بالطريق لا بأس به الذي لا
يقدر على استبقاء ذنبه فيأبرأه أفضل تخليصاً له من العذاب .
الفقاعي إذا قال عند فتح الفقاع : صلى الله على محمد أو قال ذلك
الطريقي يأنم ولا يضر به . وبه أخذ الفقيه .

مطلب

في كراهة تمني الموت^(٢)

ويكره تمني الموت لضيق أو غضب أو خوف وإن تمناه لخوف الوقوع في
المعصية فلا بأس .
يكره قلع ما نبت على القبور فإن يس فلا بأس بقلعه ، ولا بأس للمرء
بحلق رأسها لمرض أو وجع .

مطلب

في القراءة على القبور^(٣) وقلع ما نبت عليها

عن أبي القاسم قرأ القرآن عند القبور نرجو أن يؤنسه .

مطلب

في كراهية جعل شيء في كاغدة فيه اسم الله بخلاف الكيس

وقال : يكره أن يجعل شيئاً في كاغدة فيها اسم الله سواء كانت الكتابة على

(١) الردع بفتح الراء وسكونها الماء والطين

(٢) في النهي عن تمني الموت انظر إلى ما رواه البحاري في ٧٥- كتاب المرض ، ١٩- باب تمني المريض الموت
رقم الحديث (٢٢٤٦) ومسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ، باب كراهة تمني الموت لضيق
به ، حديث رقم (١٢) ، والترمذي (٩٧٠) باب ما جاء في النهي عن التمني للموت ، عن حباب وقال
حسن صحيح وقال عقب ذلك وقد روي عن أنس عن النبي ﷺ أنه قال : لا يتمين أحدكم الموت
لضر نزل به ، وليلق : اللهم آسبي ما كانت الحياة خيراً لي وتوفني إذا كنت الوفاة خيراً لي .

(٣) ما روي في القراءة على الجنائز وذلك مما رواه البخاري في الجنائز ، ٦٦- باب قراءة فاتحة الكتاب على
الجنائز حديث رقم (٧٠٥) ، والترمذي في الجنائز ، باب ما جاء في القراءة على الجنازة بفاتحة الكتاب رقم
(١٠٢٦) عن ابن عباس أن النبي ﷺ قرأ على الجنائز بفاتحة الكتاب .

ظاهرها أو على باطنها بخلاف الكيس عليه اسم الله لا يكسره وعن خلف أنه حرج من السجد لزلزلة .

مطلب

كراهة الاشتغال بعلم الكلام^(١)

كره جماعة الاشتغال بعلم الكلام .

قال العمدة : وتأويله عمدنا كره المناظرة والمجادلة فيه لأنه يؤدي إثارة البدع والفتن وتشويش العقائد ، أو يكون الناظر فيه قليل الفهم أو طالباً للغلبة لا للحق ، فاما معرفة الله تعالى وتوحيده ومعرفة النبوة والذي ينطوي عليه عقائدنا فلا يجمع منه .

مطلب

ولا بأس بأن يأكل متكئاً^(٢)

ولا بأس بأن يأكل متكئاً . قال إبراهيم السخعي : كانوا يكرهون ذلك مخافة أن تعظم بطونهم ، قال محمد بن مقاتل أنه تعمد السمن .

مطلب

ما رزق الله بطناً عظيماً خلقه فلا شيء عليه

وعظم البطن يكره^(٣) ، فأما من رزق الله تعالى بطناً عظيماً خلقه فلا شيء عليه ، عن أنس - رضي الله عنه - أنه إذا أكل ألوان الطعام ثم تقيأ فهذا على وجه .

(١) أولى بالمسلم أن يشتغل بمعرفة أمور دينه من صلاة وركعة وصوم وحج ويعلم ما له وما عليه ، حتى يحمد الله على صحته ، لأن الله لا يقبل من العبادة ، إلا ما كان صحيحاً ، فلا يضيع وقته في أمور تخرج به عن الطريق المستقيم وتدخله في سفسطة قد تشككه في دينه والعياد بالله ويتروك هذا الأمر لأهله من جملة العلماء الذين يعرفون كيفية التعامل مع هذا العلم

(٢) روى السخري في الاطعمة ، باب الأكل متكئاً ، وأبو داود في الاطعمة ، باب ما جاء في الأكل متكئاً والترمذي (١٨٣) ، باب ما جاء في كراهية الأكل متكئاً عن أبي جعفر قال قال رسول الله ﷺ أنه لا فلا أكل متكئاً ، وقال أبو عيسى : حسن صحيح

(٣) كذا كان الصحابة والسلف الصالح فرسان في النهار وعباد بالليل ، وكانوا دائماً يسامطون على ذلك ، وفيه إن من أسباب أمر عمر بن الخطاب بزيادة صلاة التراويح إلى عشرين ركعة ، أنه لما كثرت الفتوحات ، وجاء الخبر إلى المدينة وكثر العطاء خاف عمر على الناس من السمة فأراد أن يريد من شاطئهم وهمتهم فأمر بزيادة التراويح إلى هذا العدد والله أعلم

ومعنى الحديث أن الله تعالى يكره الخبز السمين ، يعني إذا تعمد ليسمن نفسه ، ومن هم بسبته وعزم عليها فأصر أثم بها .
الضيف إذا أعطى لقمة لضيف أو لمن هو قائم على الخوار [٧٣/ب] يجوز استحساناً ولا يجوز أن يعطي سائلاً .

وعن أبي يوسف - رحمه الله - : أنه لا بأس بمشي الغلام ومولاه راكب ولا يحل له أن يكلفه ما لا يطيق ونحوه . عن ابن عمر - رضي الله عنهما - كان الربيع بن خيثم ^(١) والنخعي وابن سيرين يستخبرونه ولا يخبر يعني عن الأخبار المحدثنة .

اللوطة لا يوجب حرمة المحاصرة ، كذا عن الحسن البصري ، وبه أخذ محمد - رحمه الله - .

أحد الجارين اتخذ إسطبلاً في داره . ووجه الدواب إلى جدار الجار لا يمنع ، وإن كان حوافرها إلى جداره يمنع .

عن الفقيه أبي جعفر - رحمه الله - : من ناووس بجانب أرض ليس لها قيمة له أن بجورها إلى أرض ، وإن كانت له قيمة وهو من ناووس الجاهلية فهو بمنزلة الأرض المورث وإن كان له من ناووس بعد الإسلام فهو لقطة .

مطلب

في الخضاب ^(٢)

عن أبي حنيفة قال: هكذا الخضاب حسن بالحناء والوسمة ، ولا ينبغي للرجل أن يخضب رجله ولا يده ، ولا أن يخضب الصبي يده ولا رجله ولا بأس به للنساء ،

(١) الربيع خيثم بن عائد بن عبد الله بن موهب بن منقذ ، أبو يزيد الثوري ، الكوفي ، التميمي ، ثقة عابد ، قال له ابن مسعود لو رآك رسول الله ﷺ لأحبك ، روى له أصحاب الكتب الستة ، وتوفي سنة (٦١) هـ . ٦٣ هـ . تغريب التهذيب (١/٢٤٤) ، تهذيب التهذيب (٣/٢٤٢) ، الكاشف (١/٣٠٤) ، نسيم الرياض (١٠٧/٢) الوافي بالوفيات (١٤/٨٠) ، سير أعلام النبلاء (٤/٢٥٨) ، الثقات (٤/٢٢٤) ، المرح والتمديد (٣/٢٠٦٨) .

(٢) روى أبو داود في الترجل باب في الخضاب ، والنسائي في الرية ، باب النهي عن الخضاب بالسواد ، ومي الكبرى باب الخضاب بالحناء والكم ، والترمذي في اللباس باب ما جاء في الخضاب ، رقم (١٧٥٣) عن أبي ذر عن النبي ﷺ قال إن أحسن ما غير به الشيب الحناء والكم .

وكان لا يرى بأساً بلبس الخنز للرجال وإن صدها إبريسماً .

قال العبد : الخنز في زمانهم كان من أوبار ذلك الحيوان المائي الذي يسمى بالعربية : فضاغة ، وبالتركية : خونلذ ، واليوم يتخذ من الحرير فيجب أن يكره كالخنز قال . ويكره للرجل لبس الثوب المصبغ بالمعصر^(١) والورس والزعفران وكان لا يرى بحلية المنطقة وحمائل السيوف بالفضة بأساً ويكره ذلك بالذهب

مطلب

في استعمال أواني الذهب والفضة^(٢) والمقضض والمذهب

وكره أبو حنيفة الأكل في آنية الذهب والفضة وأن يستحمر بجمرة ذهب أو فضة ، أو يتوضأ من إبريق ذهب أو فضة ، وإن كان القلح عيداناً وفيه صباب ذهب أو فضة على حافته فلا بأس بالشرب منه ما لم يضع فاه على الذهب والفضة

مطلب

في استعمال البسط والفرش والوسائد من الحرير

ولا بأس بالوسائد والمرافق والبسط والفرش من الحرير والديباج . وكره محمد - رحمه الله - وسائد الديباج والبسط .

مطلب

في كسب المغنية^(٣)

ومكسب [١/٧٤] المغنية^(٤) بمنزلة الغصب لا يحل أخذه ، وأما في القضاء يجبر

(١) روى مسلم في اللباس والزينة ، باب النهي عن لبس الثوب المعصر ، وأبو داود في اللباس ، باب كراهة أي لبس الحرير ، والترمذي (١٧٢٥٠) كتاب اللباس ، باب ما جاء في كراهة المعصر للرجال عن علي بن أبي طالب قال . نهاني النبي ﷺ عن لبس القسي والمعصر . وبهامش الترمذي القسي ثياب مضطعة أو مخططة بالحرير ، وكانت تأتي من بلد يقال لها القسي ، بالقرب من ديباط على ساحل البحر الأبيض في مصر

(٢) انظر إلى ما رواه مسلم في تحريم استعمال إتياء الذهب والفضة في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم استعمال إتياء الذهب والفضة على الرجال والنساء ، وحاتم الذهب والحرير على الرجال ، ويباحه للنساء والترمذي في ٢٥ - اللباس ، باب ما جاء في الحرير والذهب ، رقم (١٧٢٠)

(٣) انظر لما تقدم قريباً في النهي عن بيع المغنية

(٤) انظر إلى نهى النبي عن بيع المغنيات أصلاً ، فقد روى الترمذي في البيوع باب ما جاء في كراهة بيع =

الدين على أخذه . ولو هدم بيتًا مصورًا بهذه الاصناف فماتيل الرحال والطيور ،
أضمنه قيمة البيت وأصناعه غير مصورة ، ولا ادع المشرك بضرب البريط .

مطلب

كل شيء منع منه المسلم منع منه المشرك إلا الخمر والخنزير
قال محمد - رحمه الله - : كل شيء مع منعه المسلم فمات المشرك إلا الخمر
والخنزير .

مطلب

إذا دعي إلى الطعام وفيه لعابون
إذا دعي إلى طعام وفيه لعابون وهو عن يميني به فأحب إلي أنه يخرج ، كد
عن محمد
وقال أبو يوسف : لا بأس بأن يشد سنّه بسن آخر ، ذكره أبو حنيفة ، ولكن
شاة ذكية ويشدها
وعن أبي حنيفة : لا بأس بلبس قلنسوة الثعالب .

مطلب

لا يعلم الحرير في الثوب إلا مقدار أربعة أصابع^(١) والتختم للرجال
ولا يعلم الحرير في الثوب إلا بمقدار أصبعين أو ثلاثة أو أربعة وكذلك قول أبي
يوسف - رحمه الله - ويكره التختم بالحديد والرصاص والصفرة وكذلك الذهب
للرجال .

=العبات رعم الحديث (١٢٨٢) عن أبي امامة عن النبي ﷺ قال : لا تبيعوا الفيات ولا تشتروها ولا
تعلموها ، ولا خير في تجارة ميهن ، ونمهن حرام ، في مثل هذا أثرت هذه الآية : ﴿ ومن الناس من
يشترى لغير الله ليعمل عن سبيل الله ﴾ وقد رواه أيضًا ابن ماجه (٢١٦٨) في التجارات ، باب ما لا
يحل بيعه

(١) انظر إلى ما رواه مسلم في اللباس والزينة ، باب تحريم استعمال إباء الذهب والفضة ، والترمذي (١٧٢١)
٢٥- كتاب اللباس ، باب ما جاء في الحرير والذهب ، عن عمر أنه خطب بلجاية فقال : **يُهي نبي الله ﷺ**
عن الحرير إلا موضع أصبعين أو ثلاث لو أربع ، وقال أبو عيسى حسن صحيح

مطلب

في المعانقة والمصافحة والقبلة

وكره أبو حنيفة المعانقة والقبلة ^(١) ، ولا يرى بالمصافحة بأساً ، ورخص أبو يوسف في القبلة والمعانقة .

وقال أبو يوسف : أكره مصافحة أهل الذمة ، ولا بأس بأن يعود حاره الذمي في مرضه ، ولا بأس بافتراش الحرير والديباج ، وكرهه محمد .

مطلب

في جواز بيع كل جلد سبع دبع

وعن محمد : كل جلد دبع فلا بأس به ، ما خلا جلد الخنزير ^(٢) وكل سبع دبع فلا بأس ببيع جلده قبل أن يدبغ .

مطلب

يشق بطن الميت الحامل إذا كان الولد حياً ويخرج

وعن أبي حنيفة : لو ماتت المرأة وفي بطنها ولد حي ، يشق بطنها ويخرج الولد ، وحكي أنه فعل ذلك بإذن أبي حنيفة فعاش الولد .

ولا بأس بالحقنة ولا يتنقض الوضوء إلا أن يخرج منه شيء وبعد الوصول إلى

جوفه

(١) روى الترمذي في سننه (٧٢/٥) ٤٣- كتاب الاستئذان ، باب ما جاء في المعانقة والقبلة وضم الحديث (٢٧٣٢) عن عائشة ، قالت . قدم زيد بن حارثة المدينة ورسول الله ﷺ في بيتي فأتاه ففرغ الباب فقام إليه رسول الله ﷺ عرياناً يجبر ثوبه ، والله ما رأيته عرياناً قبله ولا بعده فاعتنقه وقله . وقال أبو عيسى . هذا حديث حسن غريب

(٢) روى مسلم في الحيف ، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ ، وأبو داود في اللباس ، باب في إهاب الميتة ، والترمذي في اللباس ، باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت وضم (١٧٢٨) وقال أبو عيسى . قال الشعبي إنما إهاب ميتة دبغ بعد طهر إلا الكلب والخنزير ، وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم بهم كرهوا جلود السباع وإن دبغ ، وإنما معنى قوله ﷺ « فقد طهر » فهو جلد ما يؤكل لحمه . أخر الترمذي (١٩٣/٤)

قال محمد - رحمه الله - : لا يعجبني أن يبدأ الكافر بالسلام في كتاب ولا غيره ، وهو قول أبي حنيفة
وعن محمد - رحمه الله - : إذا مسح الرجل موضع الحجابة بثلاث خسرت رطبات تطاف أجزءه من الغسل .

مطلب

في الأخذ من الشارب^(١)

وعن أبي حنيفة قال : لا ينبغي للرجل أن يأخذ من شاربته يصير مثل الحاجب .
ولو توضأ ولم يصل الماء تحت الشارب [٧٤/ب] ولا الحاجب يحوز به أخذ الفقيه - رحمه الله -^(٢) .

مطلب

في الأخذ من الفواكه المتناثرة تحت الأشجار

ولا يحل له أن يحمل من الفواكه المتناثرة تحت الأشجار شيئاً وإن كثر .
والضيف لو أطلعهم مرة رب البيت أو مرة غيره قليلاً من اللحم أو الشريد يحوز استحساناً ، ولا يحوز لكلمة ولا لكلب غيره إلا ما يرى من الطعام المحرق ونحوه .
والمعلم والخياط والوراق إذا كان يأجر يكره في المسجد وإن لم يكن بأجر فلا بأس .

وعن ابن المبارك قال : يعجبني إذا سألت سائل لوجه الله تعالى أن لا يعطي لانه

(١) وفي الأخذ من الشارب أو قصه . روى مسلم في الطهارة ، باب خصال المطرة وأبو داود في الترجل ، باب في أخذ الشارب ، والترمذي في ٤٤ - الآداب ، باب في التوقيت في تقليم الأظفار وأخذ الشارب ، رقم (٢٧٥٨ ، ٢٧٥٩) ، وفي باب ما جاء في قص الشارب ، رقم (٢٧٦٠) عن ابن عباس ، والسائي في الطهارة ، باب التوقيت في قص الشارب ، وابن ماجه في الطهارة ، باب المطرة
(٢) وقد روى الترمذي (٢٧٥٩) عن أنس قال . وقت لنا رسول الله ﷺ في قص الشارب ، وتقليم الأظفار ، وحلق العانة ، ونف الإبط ، لا يترك أكثر من أربعين يوماً ، قال هذا أصح من الحديث الأول (يقصد الحديث قبل هذا في السنن رقم ٢٧٥٨) ولعله . وقت لهم في كل أربعين ليلة تقليم الأظفار وأخذ الشارب وحلق العانة . وقد رواه مسلم في طهارة باب خصال المطرة ، وقد تقدم

عظم ما حفر الله تعالى ، وقال غيره . إن أعطي قليلاً فلا بأس
ولو كان في المسجد عش خطاف أو خماس يقدر المسجد يرميه بما فيه من العراج

مطلب

في وطء امرأة لا تصلي

وعن أبي حفص الكبير قال : إن لقي الله ومهرها في عنقه أحب إلي من أن يطأ
امرأة لا تصلي ^(١) .

إذا كثرت الكلاب في القرية وتضرر به أهل القرية أمر أربابها بقتلها ، وإن
أبوا رفع إلى الإمام حتى يأمرهم بذلك .

مطلب

الختان إذا قطع الجلد أكثر

من النصف وجواز قراءة الجنب ما دون الآية

إذا قطع الجلد في الختان أكثر من النصف فهو ختان وإن كان أقل لم يجزه .
لا يقرأ الجنب آية كاملة ويجوز أقل من آية ، ولو قرأ الفاتحة على سبيل الدعاء
ولم يرد به القراءة لا بأس ^(٢) .

مطلب

في الاستنجار لغسل الميت ودفنه وحفر قبره

الاستنجار لغسل الميت لا يجوز ولدننه وحمله وحفر قبره يجوز .

(١) شدد الإسلام على الصلاة وتكفير من تركها على اختلاف المذاهب فمنهم من كسر تارك الصلاة قطعاً
سره تركها جاحداً لها أو تركها كسلاً عنها ومنهم الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - ومنهم من قال لا
يكفر ويعذر من ولي الأمر إن تركه كسلاً وساهياً عنها بقصد ، أما من تركها جاحداً ومكراً لها فهو كافر
باتفاق الأئمة

(٢) روى ابن ماجه في سننه (١/١٩٥ ، ١٩٦) ١- كتاب الطهارة ، وسببها « بات ما جاء في قراءة القرآن على
غير طهارة ، رقم (٥٩٥ ، ٥٩٦) كلاهما عن ابن عمر ولفظه في الأخير . قال . قال رسول الله ﷺ « لا
يقرأ الجنب والحائض شيئاً من القرآن »

مطلب

في تطهير جب الخمر^(١) وإذا ألقى لا يحتاج إلى ماء

إذا بقي في الجب بعد الغسل تلك رائحة الخمر لا يجعل فيه من المنوعات سوى
الحل بطهر وإن يغسل بالماء^(٢)

مطلب

في هداية الحرام أو الضيافة منه

أكل الربا أو كاسب حرام ، أهدى إليه أو أضافه ، وغالب ماله حرم لا يقل ولا
يأكل ما لم يحبره أن ذلك المال أصله حلال ، لا بأس بقبول هديته والأكل منه
صبي حاء إلى فاي يخبز أو بفلوس أو غيره يطلب ملجأ أو فلفلاً ونحوه لا بأس
بالبيع وإن اشترى جواراً أو فستقاً فالأفضل أنه لا يبيع منه .

مطلب

لا سلام لقارئ القرآن ولو سلم عليه ردة

ولو مر برجل القرآن لا يسلم عليه^(٣) ، فإن سلم عليه فعليه رده ، وبه
نأخذ .

ولو قرأ القرآن فمر على اسم [١/٧٥] النبي ﷺ فقرأه القرآن على تأليفه
ونظمه أفضل من الصلاة على النبي عليه السلام في ذلك الوقت ، فإن فرغ فهو
أفضل وإن لم يعمل فلا شيء عليه .

(١) يجوز استعمال أواني الكفار وغيرها وذلك مما كان في المنوحات الإسلامية فلم يذكر أن المصحة قد تركوا
أواني الكفار وغيرها من أدواتهم حتى الجلود النخية من ذبح غير شرعي لم يشت أنهم تخلصوا منها ولم
يستخدموها في حياتهم بل كانوا يستخدمونها إلا ما حرم الله من خمر ولحم حترير وغيرها
(٢) كذا مع أواني الخمر بأن تغسل وتطهر وتستخدم مع أن بعض الأئمة قالوا التوك أولى معاً للشبه
(٣) يكره السلام على كل مشغول بأمر قد يصرفه عن الإجابة حتى لا يقع في الإنم بترك الرد . يكره السلام
عند تلاوة القرآن جهراً وعند استذكار العلم وحال الأذان والإقامة ، وعلى القاضي في مجلس القضاء ،
وعلى الواعظ حال إلقاء خطبة ، ولا يجب عليهم أن يرد إذا سلم عليهم أحد ، وقال الشافعية لا يس
السلام على قارئ القرآن مطلقاً ، وكذا اشتمل بالذكر والدعاء والصلاة والأكل والشرب العقه وعاشه
(٤٧/٥)

مطلب

وإذا سمع القارئ النداء

إذا سمع القارئ النداء فالأفضل أن يمك عن القراءة ويستمع النداء .

إذا وجد غيره للإشهاد فهو في سعة من أن لا يحمل الشهادة^(١) ، ولو كتب الشهادة فطلبوا منه الأداء وليس في الصك جماعة سواء أو هو أسرع قبولاً لا يسعه ترك أداء الشهادة ، وإن كان سواء جماعة يؤدون الشهادة وسعه أن يمتنع .

وعن أبي يوسف وزعم^(٢) وعافية قالوا : لا يحل لأحد أن يفتي بقرئنا ما لم يعلم من أين قلنا ، فإن كان حافظاً لا بأس لحكاية الجواب ، وإن احتلفوا لا يجوز له أن يعين قولاً لا يعرف حجته ، فإن كان لا يحفظ بعينه لا يسعه القياس : لا أن يعرف طرق السائل ومذاهب القوم .

مطلب

في تصغير المصحف وكتابه بقلم رقيق

عن أبي حنيفة أنه كره أن يصغر المصحف وأن يكتبه بقلم رقيق ، وهو قول أبي يوسف ورفر والحسن .

ولا بأس بأن ينقط^(٣) المصحف وتقويمها .

مطلب

في سلام المعجزة وردّها وتشميتها وتشميت الشبابة

يرد على المعجزة إذا سلمت وتشميتها إذا عطست ويتدنى بالسلام عليها ، ولا يشمت الشبابة ولا يتدنّوها بالسلام .

(١) كم الشهادة حذر الله منها فقال تعالى : ﴿ وَلَا تَكْمُرُوا الشَّهَادَةَ ﴾ الآية

(٢) رفر بن وثبة تقدمت ترجمته

(٣) ما كتبه الصحابة في عهد النبي ﷺ ثم جمعه في عهد الصديق لم يكن منقط حتى جاء عصر الدولة الأموية ، فقام علماء الإسلام بتقريب المصحف ليسهل على الناس قراءته من المعجم الذين دخلوا في دين الله أفواجا

مطلب

في توقيت الاظفار وأخذ الشارب^(١)

والأخذ من اللحية من عرضها وطولها^(٢)

كره أبو حنيفة أن يؤقت الرجل يوم الجمعة لقص أظفاره وأخذ شاربه، ويأخذ متى طال .

ولا بأس إن طالت لحيته أن يأخذ من أطرافها^(٣) ، ولا بأس أن يقبض على لحيته ، فإن زاد على قبضته منها ، وإن ما راد طوله ترك .

مطلب

في وقت الختان

ويختن الصبي لسبع سنين ، وإن كان أصغر من ذلك أو أكبر قليلاً فلا بأس وعن هشام : لا بأس بقطع اليد من الأكلة وشق البطن لما فيه وكذا الاكتفاء في الكيسانيات في الحصيات الواقعة في المثانة ، وبالجري مجراه من العلل التي يخشى التلف [٧٥/ب] إن قل قد ينجو وقد يموت ، أو ينجو ولا يموت يعالج ، وإن قيل لا ينجو أصلاً يترك ولا يداوي^(٤) ، وفي الصغير يرجع إلى إذن الرلي .

(١) انظر ما تقدم من الشريجات في الأحذ من الشارب

(٢) روي الترمذي (٨٧/٥) ٤٤- كتاب الآداب ، باب ما جاء في الأخذ من اللحية رقم (٢٧٦٢) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . أن النبي ﷺ كان يأخذ من لحته من عرضها وطولها . قال أبو عيسى حديث غريب

(٣) روي في إعفاء اللحية مسلم في الطهارة باب حصال العطرة ، وأبو داود في الترجل ، باب ما جاء في الأخذ الشارب ، والترمذي في الآداب ، باب ما جاء في إعفاء اللحية ، رقم (٢٧٦٣ ، ٢٧٦٤) كلاهما عن أبي عمر ، ولعله في الأول ، قال : قال رسول الله ﷺ « اجفوا الشارب واعمر اللحية » وقال - حديث صحيح

(٤) بحث الإسلام على التداوي ولكن فيما أحل الله تعالى ، وقد روى أبو داود في الطب ، باب ما في الرجل يتداوى ، والترمذي في الطب ، باب ما جاء في الدواء والحث عليه ، رقم (٣٨-٢) ، عن أسامة بن شريك قال قالت الاعراب : يا رسول الله لا تتداوى ؟ قال نعم ، يا عبد الله تتداوى فمن الله لم يصح داء إلا وضع له شفاء ، أو قال دواء إلا جاء واحداً ، قالوا . يا رسول الله وما هو ؟ قال فلهزم وقال أبو عيسى حسن صحيح

مطلب

في كي البهائم وثقب أذن الطفل ودخول
الخصيان على النساء إلى خمس عشرة سنة

ولا بأس بكي البهائم للعلامة .

عن الثلجي - رحمه الله - في ثقب أذن البنت الطفل مكروه في القياس ، ولا
بأس به استحساناً .

وعن محمد . لا بأس بدخول الخصيان على النساء ما لم يبلغ الحنث وذلك
خمس عشرة سنة .

فصل

عن أبي حنيفة أنه كره أن يطعم يوم الأضحي قبل أن يصلي الإمام^(١) .

مطلب

غسل المرأة يدها من المعجين في المعجين لا بأس
ويأكل الشعير الذي يوجد في البعر

وعن محمد - رحمه الله - : لا بأس بغسل المرأة يدها وذراعها من المعجين في
المعجين ، ولا بأس بالشعير يوجد في البعرة فيغسل فيؤكل ويأكل . وإن كان في أحشاء
السكر ، لم يؤكل .

في جامع أبي يوسف - رحمه الله - قال : سمعت مشايخنا يكرهون صوم
الست بعد الفطر^(٢) متتابعاً ؛ لأن النصراني زادوا في صومهم وهذا أحسن ما سمعنا

(١) روى البخاري في الأضاحي ، باب سنة الأضحية ، ومسلم في الأضاحي ، باب وقتها والترمذي في
الأضاحي ، باب ما جاء في الذبح بعد الصلاة ، رقم الحديث (١٥٠٨) عن البراء بن عازب ، قال
حطبت رسول الله ﷺ في يوم نحر فقال : لا تأكلن أحدكم حتى يصلي الحديث ، قال أبو عيسى
حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم ، أن لا يصحح بالبصر حتى يصلي الإمام ، وقد
رحص قوم من أهل العلم لأهل القرى في الذبح إذا طلع العجر ، وهو قول ابن المبارك
(٢) روى مسلم في صحيحه ١٣ - كتاب الصيام ، ٣٩ - باب استحباب صوم ستة أيام من شوال ، اتباعاً =

مطلب

في التختيم^(١) بأنواع المعادن ونقشه وكيفية لبسه

وعن الحسن : لا بأس بأن يتخذ الرجل خاتم قضية أو من جنز أو عقيق أو فيروز أو ياقوت ، أو زمرد ، وإن نقش عليه اسمه واسم أبيه أو ما بدا له من اسم الله تعالى ولا ينقش فيه تمثال لإنسان أو طير أو هوم الأرض ، ويلبس خاتمه في تختيمه اليسرى ولا يلبسه في اليمين ولا في غير تختيمه من أصابعه .

مطلب

استعمال جلود السبع إذا دبغت من المصلى وغيره

ولا بأس بجلود النمر والسباع^(٢) كلها إذا دبغت أن يجعل منها مصلى أو سترة السروج ويكره أن يصور أرض بيته بالتماثيل ولا بأس بها في البساط .
قال محمد - رحمه الله - : لا بأس بزخرفة البيوت وتجهيزها واللباس المرتفع جداً ، ولا يجتمع المال إذا أدى زكاته ووصل رحمه .

مطلب

في كراهة التضيعة ليلاً

وعن الحسن : يكره أن يضحى ليلاً .

= لرمضان ، رقم الحديث (٢٠٤) ، والترمذي في ٦ - كتاب الصوم ، باب ما جاء في صيام ستة أيام من شوال ، رقم (٧٥٩) عن أبي أيوب قال ، قال النبي ﷺ : من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال فذلك صيام الدهر . وقال الترمذي : حسن صحيح ، وقد استحب قوم صيام ستة أيام من شوال بهذا الحديث ، وقال ابن المبارك : هو مثل صيام ثلاثة أيام من كل شهر .

(١) يكره التختيم بخاتم من ذهب لما رواه مسلم في اللباس ، باب النهي عن لبس الرجل الثوب المفصر ، وما رواه الترمذي (١٧٣٨) ٢٥ - كتاب اللباس ، باب ما جاء في كراهية خاتم الذهب بينما أباح الشرع خاتم الفضة كما رواه البخاري في اللباس ، باب خاتم الفضة ، ومسلم في اللباس والزينة ، والترمذي (١٧٣٩) في اللباس باب ما جاء في خاتم الفضة ، عن أنس . كان خاتم النبي ﷺ من ورق وكان فضة حشياً .

(٢) قال أبو عيسى عقب الحديث (١٧٢٧) وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم ، إنهم كرهوا جلود السباع ، وإن دبغ وهو قول عبد الله بن المبارك ، وأحمد وإسحاق ، وشددوا في لبسها والصلة فيها ، وحملوا طهر الجلد بدباغته على جلد ما يؤكل لحمه . واستثنى الشافعي من الجلد ، جلد الكلب والخنزير فهو نجس حتى ولو دبغ .

ولا ينبغي أن يتخذ في داره كلباً إلا كلباً يحرس به .

وإذا بنى الرجل بامرأته ينبغي أن يولم ^(١) ، والوليمة حسنة ، وهو أن يدعو الجيران والأقرباء والأصدقاء والإخوان ويصنع لهم طعاماً ويلبّح لهم ، ولا بأس بأن يكون ليلة العرس يضرب ليعلن النكاح [١/٧٦]

وإذا دعِيَ إلى وليمة ينبغي أن يجيب وإن لم يفعل فهو آثم ^(٢) ، فإن أجاب وكان صائماً دعا ، وإن كان غير صائم أكل ، ولا بأس بأن يدعو يومئذ ومن الغد وبعد غد ^(٣) ثم انقطع العرس والوليمة .

ولا تعطي المرأة من بيت زوجها إلا بإذنه .

مطلب

لا بأس بأن يرشو إذا خاف على نفسه

وإذا خاف الرجل على نفسه فلا بأس بأن يرشوا .

وإنما يكره الركوب ومعه رحالة إذا أراد به الرياء في التكبر .

عن أبي يوسف - رحمه الله - : إذا دفن الميت في أرض غيره بغير إذن مالكها ، إن شاء أمر بإخراج الميت ، وإن شاء سوى الأرض وزرع فوقها

قال أبو حنيفة في الأمة : للرجل أن ينظر إلى صدرها ووجهها ورأسها وذراعيها وساقها عند الشراء ^(١) ، ولا ينظر إلى البطن والظهر والفخذين .

(١) روى البخاري (١٣٥) ٦٧ - كتاب النكاح ٤٩ - باب قول الله تعالى : ﴿وَأْتُوا النِّسَاءَ صَلِفَاتٍ حُلَمَاءَ﴾ ، ومسلم في النكاح رقم الحديث (٧٩) والترمذي (١٠٩٤) ٩ - كتاب النكاح ، باب ما جاء في الوليمة رأى على عبد الرحمن بن عوف أثر صفرة فقال : « ما هذا ؟ » فقال : « إني تزوجت امرأة على وزن بواة من نعب ، فقال : « بورك الله لك ، أولم ولو بشاة » ، وقال أبو عيسى : حسن صحيح

(٢) روى البخاري (٢١٢٩) ٦٧ - كتاب النكاح ، باب إجابة الداعي في العرس ، ومسلم في النكاح رقم (١٠٣) والترمذي (١٠٩٨) في النكاح .

(٣) روى الترمذي (١٠٩٧) ٩ - كتاب النكاح ، باب ما جاء في الوليمة ، عن ابن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ « طعام أول يوم حق ، وطعام يوم الثاني سنة ، وطعام يوم الثالث سمعة ، ومن سمع سمع الله به »

(٤) انظر إلى ما تقدم من تحقيقنا واختلاف الأئمة في عودة المرأة الحرة والأمة وما ذكر على أن الأمة عورتها كالرجل فانظر ما تقدم

وإذا قال السائل : بحق الله وبحق محمد أن تعطيني كذا لا يجب عليه في الحكم والأحسن في المروءة إلى أن تعطيه .
ولا ينبغي للناس أن يأكلوا من أطعمة السلطان لتقبيح الأمر عليهم وزجرهم عما يرتكبونه وإن كان يحل .
ولو دخل بيت صديقه وسخن القدر وأكل جاز ، وإن كانوا على مائدتين لا يتناول بعضهم بعضاً إلا إذا تيقنوا برضا رب البيت .
خبازاً اتخذ حانوتاً في وسط البزازين يمنع من ذلك ، ولذلك : كل ضرر عام وبه أفتى أبو القاسم

مطلب

في مسح الوجه بعد الدعاء

ومسح الوجه بعد الدعاء لا بأس به .

مطلب

لا يحل مال الابن للأب صغيراً أو كبيراً

لا يحل للأب تناول مال ابنهم اليتيم إلا عند الحاجة وإن كان كبيراً لا يحل أيضاً إلا عند الحاجة .

مطلب

إذا وقعت الفتنة فيلازم البيت

أبو حفص عن محمد - رحمه الله - : إذا وقعت الفتنة فيلزم الرجل بيته ، فإن دخل عليه داخل يريد نفسه وماله فليقاتله ^(١) ، فإن قتل فإني أرجو أن يكون شهيداً
وعن أبي يوسف - رحمه الله - في ضرب الدراهم الجياد في غير دار

(١) روى الترمذي (٢١٩٤) ٣٤- كتاب الفتى باب ما جاء تكون فتنة القاعد فيها حير من القائم ، عن سعد ابن أبي وقاص ، عن رسول الله ﷺ قال : « إنها ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم والقائم خير من المائى ، والمائى خير من الساعي قال : أفرأيت إن دخل عليّ بيني وبني يده إلي ليقتلني قال : كى كاس آدم » يعصده أي لا تقنله بل قل لأن بسطت إلي يدك الخ .

الضرب ^(١) سرّاً لا ينبغي .

ولا يناظر في مسألة كلامية إذا لم يعرفها على وجهها ، وكان محمد - رحمه الله - يناظر فيها .

وعن منصور الماتريدي قال : لا ينبغي أن يسأل السامي عن التوحيد ولكن يقال له اليس التوحيد كذا ؟ [٧٦/ب] لئلا يجري الغلط على لسانه .

وقال أبو سلمة الفقيه : كان مشايخنا - رحمهم الله - يكرهون الجلوس للعلماء ، وأنا أراه راجعاً في هذا الزمان لأن عوام سمرقند لا يتعلمون العلم إلا في مجلس العام .

وعن رسول الله ﷺ أنه نهى عن ذبائح الجن .

وعن أبي حنيفة : لا بالصبيغ الأحمر والأسود ^(٢) والأصفر ، ويستحب خضاب اللحية والشعر للرجل وليس المصبوغ كذلك خلافاً للمجوسي .

حطب ينبت في المقبرة وثمرها يصرف في مصالح القبر .

ويكره التصديق على فقراء الجامع ؛ لأنه إعانة على التخطي ، وبالحق مشايخنا في التشديد .

وعن أبي الليث الفقيه الحافظ وهو كان بسمرقند متقدماً في الزمان على أبي الليث قال : من اشتغل بالكلام ممن اسمه من العلماء .

مطلب

الملحة لا يوضع على الخبز

إنما يوضع الملح وحده ولا مسح السكين والأصابع بالخبز

قالوا : ويكره وضع الملح على الخبز ، وإنما يوضع الملح وحده ، وكذلك مسح الأصابع والسكين بالخبز ، ووضع الخبز تحت القصعة ليستوي ، ورخص فيه بعضهم .

(١) أول من ضرب العملة الإسلامية عبد الملك بن مروان ؛ لأن التعاملات كانت بالعملة الرومية أو العارسية ، فكان عبد الملك أول من أنشأ داراً لضرب العملة الإسلامية وأنهى بذلك التعامل بالعملة الأخرى وأصبح للمسلمين عملة خاصة بهم

(٢) روى مسلم في الفصول ، باب صفة النبي ﷺ ، وأبو داود في التبرجيل باب ما جاء في الشعر ، والنوعمدي (١٧٢٤) ٢٥ - كتاب اللباس ، باب ما جاء في الثوب الأحمر ، عن البراء قال ما رأيت من ذي ثياب حلة حمراء أحسن من رسول الله ﷺ . الحديث «

(ويكره وضع الملح على الخبز وإنما يوضع الملح وحده ، وكذلك مسح الأصابع والسكين بالخبز ، ووضع الخبز تحت القصعة ليستوي ، ورخص فيه بعضهم ^(١) .
ويكره قراءة القرآن في الطواف وفي الأسواق ؛ لأنه لا يسمع ، ولا بأس بالطريق في المقبرة إلا إذا وقع في قلبه أنه طريق أحدثوه ؛ لأنه يجب تعظيم قبر المسلمين

عن أبي حنيفة : يكره الخوض في الكلام ^(٢) ما لم يكن شبهة ، فإذا وقعت وحسب إزالتها ، كمن يكون على شاطئ البحر فإن وقع فيه وجب عليه إخراجاه .
إذا لقي المسلمين وأهل الذمة يقول السلام عليكم وينوي بقلبه المسلمين دون الكفار .

مطلب

يكره أن يمدح الرجل سلعته عند البيع

وكان أبو حنيفة : يكره أن يمدح الرجل سلعته ^(٣) عند البيع .

ولو دعاه ظالم إلى طعمه فأجاب خوقاً منه ، إن كانوا يشترونه فلا شبهة فيه والورع أن لا يدخل عليهم .

وعن محمد بن الحسن أن اسم الله تعالى الأعظم : الله ^(٤) ، وقيل : كل

(١) مكررة

(٢) كثرة الكلام والخوض فيه يؤدي إلى الوقوع فيما يغضب الله تعالى وقد حذر النبي ﷺ من حصائد الناس لقوله « ومن يكب الناس في النار على وجوههم إلا حصائد ألسنتهم » وقال النووي في قوله ﷺ « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت » فيه التصريح بأنه ينبغي له الإمساك عن الكلام الذي ليس فيه خير ولا شر لأنه مما لا يعنيه ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه ولأنه قد ينجر الكلام المباح إلى حرام وهذا موحود في العادة وكثير والله أعلم النووي في شرح مسلم (٢٨/١٢)

(٣) إن ما يفعله التجار عند البيع لا يرضى عنه الشرع من الحلف باليمين الفاحشة ولا يتورعون حتى على الحلف بالطلاق وهذا مما يجعل معيشتهم لأزواجهم في الحرام ، وقد حذر النبي ﷺ فيما رواه مسلم في الإيمان (١٧١) والترمذي (١٢١١) في اليسوع ، في باب ما جاء فيمن حلف على سلعة كاذباً عن أبي ذر فيمن لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكّيهم ، (النار ، والمسبل إزاره ، والمنعق سلعته بالخلف الكاذب ، وقال أبو عيسى حسن صحيح

(٤) وقيل هو آية الكرسي « الله لا إله إلا هو الحي القيوم » . وربما لا يطلع الله إلا على أهل خاصته من الصفوة ، أو يستأثر به لنفسه وفي الدعاء « أسألك بكل اسم سميت به نفسك ، أو استأثرت به في علم الغيب عندك أو عرفت به أحدك من خلقك »

قارئ ترك الكسب فإنه يأكل بدينه

ولو أرسل [١/٧٧] إليهم ثمرة وقيل : هذا لصيكم إن كان يعرف أنه للصبي فهو ملكه ، وإن كان لأجل الوالدين فلهما أن يأكله .

لا بأس بضيافة الذمي وإن لم يكن بينهما إلا معرفة .

مطلب

كتابة القرآن على الخائط يجوز

كتابة القرآن على الخائط يجوز ، ولو اشتروا طساً من أرز وقالوا : من أظهر بطن الطست فعليه كذا لا يحل ذلك المال ولا الأكل مما يشتري منه .

مطلب

أخذ الدراهم بالقمار^(١) لا يحل

وكذلك هنا الجس من القمار والتغريبات المرسومة فيما بين الأصناف بأساس مختلفة .
وقال الفقيه أبو جعفر - رحمه الله - يكره مسح الأصابع بالكاعد . قال العبد : فلم يرو المسح بالكاعد الرديء الذي لا يصلح للكتابة وهو غير مرزور مشهور بين علماء سمرقند من غير تكبر ، ولعل الكراهة في الجزء الذي يصلح للكتابة .
إذا مرَّ على قوم وهم على معصية يسلم عليهم^(٢) ، وقال أبو يوسف : لا يسلم عليهم

مطلب

الأمرد إذا بلغ وكان صبيحاً فهو عورة من قرنه إلى قدمه

الغلام إذا بلغ مبلغ الرجال وكان صبيحاً فحكمه حكم النساء . وهو عورة من

(١) حذر الله تعالى من الميسر فقال تعالى ﴿ إِنَّمَا الْحَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَرْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ ﴾ وكم رأينا كثيراً من البيوت ، وقد خربت بهذا الداء اللعين وكم من حرائم قد ارتكبت سأل الله العفو والعافية والحياة لنا ولإخواننا المسلمين من هذا الداء اللعين .

(٢) إلقاء السلام سنة عين للمعتمد ، وسنة كفاية للجماعة فإذا سلم واحد منهم سقط عن الباقيين ، ولكن الأفضل أن يكون السلام منهم جميعاً ليحصل لكل واحد ثواب السنة ، ورد السلام فرض عين على المعتمد وفرض كفاية على الجماعة . ويكره السلام في إصماد وعلى العاري والمشغول بقراءة القرآن وحال الأذان واستدكار العلم والقاضي في مجلس القضاء ، وكذلك يكره السلام على المحزون والسكران ولنائم ومن يلي . المعقه على المفاهم الأربعة (٤٦/٢ ، ٤٧)

قرنه إلى قدمه . قال العبد : يعني لا يحل النظر إليه عن شهوة ، فأما الصلاة والنظر إليه لا عن شهوة لا بأس ، ولهذا لم يؤمر بالنقاب .

مطلب

في نظر المرأة إلى المرأة

ولا يحل للمرأة أن تنظر إلى المرأة إلى بطنها للشهوة والتواضع لغير الله تعالى حرام . وإذا سجد لغير الله معتقداً حقيقته ، كفر .

وإذا شد الزنار ، أو أخذ العسلي ، أو لبس قلنسوة المجوسي جاداً ، أو هارلاً كفر ، إلا إذا فعل ذلك خديعة في الحرب ^(١) وهو طليعة المسلمين .



(١) لقوله ﷺ : « الحرب خدعة » ويباح فيها ما يحرم في الأوقات العادية ، من الكذب وإفشاء السيمة بين صفوف العدو لنشر إشاعة يميها تضعف من دوح العدو وتحبط جنده فيقدموا على الحرب في تردد وخوف فتكون العلة للمسلمين

كتاب اللقيط واللقطة^(١) والآبق والمفقود

ترك اللقطة أفضل من رفعها .

ورفع اللقيط أفضل من تركه في بحر العنم ، ومسائر الخبيران إن كان أرباب
المراضع هبتوا مواضع ذلك فهو لهم ، ولا يجوز لأحد أن يأخذ إلا بإذنهم ، وإن كان
غير ذلك فلا بأس به .

وينبغي لمن اتخذ برج حمام في قرية أن يحفظها ويعلقها ولا يتركها بغير علف لئلا
يضر بالناس^(٢) ، ولا يأخذ الحمام الأصلي ولا يتعرض لفرخ الحمام الأهلي الغريب
سكران وقع في الطريق فأخذ إنسان ثوبه ليحفظه [٧٧/ب] لا ضمان عليه
إدراكه المفقود ، وإنما يقسم ماله إذا أتت عليه مائة سنة من يوم مولده . وعن
الحسن أن يتظر مائة وعشرون سنة .

عن أبي حنيفة - رحمه الله - في اللقطة : إن كانت قيمتها مائة درهم أو
نحوها عرفها حولاً^(٣) ، وإن كانت عشرة أو نحوه عرفها شهراً ، وإن كانت ثلاثة
دراهم ونحوها عرفها جمعة وإن كانت درهماً أو نحوها عرفها شهراً ، وإن كانت
دانقاً أو نحوها عرفها يوماً ، وإن كانت ثمرة أو نحوها تصدق مكانها وإن كان
محتاجاً أكلها مكانه .

وإذا مات بالبادية فلصاحبه أن يبيع حمامه ومناعه ويحمل الدراهم إلى أهله

(١) اللقطة هي فتحة الفاء على اللغة المشهورة التي قالها الجمهور ، واللغة الثانية لقطة بإسكانها والثالثة لقاعة
بضم اللام ، والرابعة لقط بفتح اللام والقاف النوري في شرح مسلم (١٩/١٢)

(٢) روى مسلم في صحيحه [١٧٢٢/١] كتاب اللقطة عن زيد بن خالد الجهني أنه قال : جاء رجل إلى النبي
ﷺ فسأله عن اللقطة ؟ قال : أعرف عفاصها (معناه تعرف لتعلم صدق واصمها من كذبها) ووكذا تم
عرفها سنة ، فإن جاء صاحبها ، وإلا فشانك به ؟ قال : فصالة العنم ؟ قال : لك لو لأحيك أو للذئب ؟
قال : فصالة الإبل ؟ قال : ما لك ولها ؟ معها سقاؤها وحذاؤها ، ترد الماء وتأكل الشجر ، حتى يغادرها .

(٣) قال النوري : إن كانت اللقطة في موضع يأمن عليها إذا تركها استحب الأحد ولا يجب وأما تعريف سنة
فقد أجمع المسلمون على وجوبه إذا كانت اللقطة ليست تافهة ولا في معنى التافهة ولم يرد حفظها على
صاحبها بل أراد تملكها ، ولا بد من تعريفها سنة بالإجماع النوري في شرح مسلم (٢١/١٢)

كذا عن الحسن بن زياد ونصير السلطان .

إذا ردّ الآبق من مسيرة ثلاثة أيام لا يجب الجعل كالوصي . وبه أخذ الفقيه .

ما يجتمع من الدهن في قصعة الدهان ، فما سأل من حارج الأواني فهو للدهان طيب له ، وما سأل من داخلها وزد لكل واحد من المشتريين من الدهن طاب له وإن لم يزد شيئاً فببيله سبيل اللقطة ، وإن كان لا يعلم إن سأل من داخله أو من خارجها أو من الوجهين لا يطيب له إلا أن يزيد للمشتري شيئاً المدبر إذا هرب فرد لا جعل للراة .

عن محمد في اللقطة التي لا قيمة لها فلا بأس بأخذها والانتفاع بها .

الآبق إذا أخذه القاضي في حبسه فباعه مولاه وهو يعلم أنه في حبس لقاضي جاز بيعه .

وعن محمد - رحمه الله - : إذا كانت اللقطة عشرة فصاعداً عرفها حولاً^(١) .

وإذا سيب دابته وجعلها لمن أخذها فأخذها إنسان وأصلحها لا سبيل للمالك عليها وإن لم يقل هي لمن أخذها فله أن يأخذ دابته ، وإن اختلفا فالقول قول المالك مع يمينه^(٢) الملتقط إذا ضاع منه اللقطة فوجدتها في يد رجل فلا خصومة بينه وبينه كذا عن أبي يوسف - رحمه الله - .

وإذا وجد اللقطة في سفاة ولم يجد أحداً يشهد عند الرفع [٧٨/أ] قال :

(١) وإذا عرفها سنة ولم يجد صاحبها فله أن يديم حفظها لصاحبها وله أن يملكها سواء كان غنياً أو فقيراً ، ويجوز أن يملكها بالتلفظ أو بالتصرف أو بالنية ، ورأي رابع يملك بمجرد مضي السنة فإنه ظهر لها صاحب يجب ردّها بريادتها المنصلة فإن كانت قد تلفت بعد التملك لزم الملتقط بدلها عدداً وعند الجمهور وقال دارد لا يلزمه والله أعلم - التروى في شرح مسلم (٢٢/٢١ ، ٢٢) .

(٢) في قوله **يُؤَدِّعُ** (فإن جاء صاحبها فعرف عفاصها وعددها ووكلاءها فأعطها إياه وإلا فهي لك) [انظر مسلم (٦) في كتاب اللقطة] في هذا دلالة للمالك وغيره عن يقول : إذا جاء من وصف اللقطة بصفاتها وحب دفعها إليه بلا بينة ، وأصحابنا يقولون لا يجب دفعها إليه إلا بينة وبه قال أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى ، ويتأولون هذا الحديث على أن المراد أنه إذا صدقه جاز له الدفع إليه ولا تجب فالأمر بدفعها بمجرد تصديقه ليس للرجوب والله أعلم - التروى في شرح مسلم (٢٣/١٢) .

يشهد إذا ظفر بمن يشهده فإن فعل ذلك لم يضمن ، وإن لم يشهد بعد ما طهر به يضمن

إذا أنفق الملتقط اللقطة على نفسه وهو معسر ثم أيسر فليس عليه التصديق ، كذا قال أبو أحمد عيسى بن النضر ، ونرجو أن لا يعاقب به في الآخرة ^(١) .
خشبات ^(٢) يحملها الماء ، وإن علم أنه من قنطرة معينة صرف إليها ، وإن لم يعلم فهي لقطة

إذا التقط البابلة بعد الحصاد فهو له خاصة كشوب خلق يرمي به صاحبه ، وكذلك النوى ، وقشر البطيخ ، والحبة الملقاة .

(١) ليس له أحدها إلا إذا عرفها سنة وقال النروي إذا عرفها سنة وأكلها ثم جاء صاحبها لزمته غرامتها عددا وعند أبي حنيفة رضي الله عنه ، وقال مالك لا تلزمه غرامتها لأن النبي ﷺ لم يذكر له غرامة وأصبح أصحابنا بقوله ﷺ في الرواية الأخرى . فإذا جاء صاحبها فأعطاه إياه وأحسبوا عن دليل مالك بأنه لم يذكر في هذه الرواية الغرامة ولا معاه وقد عرف وجوبها بدليل آخر . شرح مسم للنروي (٢٢/١٢)
(٢) انظر إلى ما رواه البخاري في كتاب اللقطة ٥ - باب إذا وجد حشبة في البحر أو سوطا أو سمه

كتاب الغصب

خشب يدخل الخشبة في منزله في سكة غيرنا فذة ويضع من ظهور الدواب وضعا ليس لهم أن يمنعوه ، وإن كان بطرحه طرحا وهو يوهن بيتاتهم لهم أن يمنعوه وإذا مات طالب الدين ولم يصل إلى ورثته فعن أبي يوسف ومحمد بن سلمة أنه يكون للميت ، ولو أدى إلى الورثة ييرا

قال نصير كانوا يقولون الغصب والوديعة ^(١) وإذا وضع بين يديه ييرا وفي الدين لا ييرا حتى يوضع في حجره أو في يده ، فإن وضع في يده يرى .

وإذا غصب من ذمي أو ظلمه فظلمهم أشد؛ لأنه من أهل النار فلا يرجي منه العفو .

وعن محمد - رحمه الله - فيمن أخرج دابة لغيره من زرع نفسه ولم يسفها أكثر من ذلك فتلفت أو أكله الذئب لا يضمن ، وإن ساقها بعدما أخرجها من أرضه فهو ضامن إذا تلفت .

المحبوس بالدين لا يمنع من الزوار ولا من شيء من الطعام والشراب والطبيب والشراء والبيع والتزويج والوطء .

وإذا قام وترك كتابه أو متاعه فقام واحد ثم واحد فالضامن على آخرهم ، وكذلك من ترك حانوته مفتوحا فقام واحد ثم واحد فضمان ما ضاع على آخرهم وإذا سرق ثيابه من الحمام وصاحب نائم ، وإن كان قاعداً ينص فلا ضمان عليه .

قال العبد: يعني [٧٨/ب] صاحب الحمام من إليه الحفظ ^(٢) ، وإن لم يكن

(١) الوديعة بمعنى الإيداع ، والاصل فيها الإباحة فالتاس أحرار في حفظ ما يملكونه بأنفسهم أو بواسطة من يثمنونه على حفظها وقد تكون واجبة كما إذا خاف صاحب المال هلاك ماله أو تلفه من بقي معه ووجد أمينا يحفظه له فإنه يجب عليه أن يردعه في هذه الحالة ويجب على الأمين أن يقبله فإن حفظ مال واجب الفقه على المذاهب الأربعة (٢٢١/٣) .

(٢) وعلى هذا فإن الثياب التي يحفظها صاحبها في الحمام لا يلزم صاحب الحمام بها إلا إذا قال له احفظ ثيابي هذه وسلمها لي أو أعطها عليها أجرة ، فإن لم يفعل ذلك وضاعت فإن الحمامي لا يضمنها الجمعية في الفقه على المذاهب الأربعة (٢١٩/٣) .

نائماً ولكنه لم يعلم أن الذي خرج بالثياب لم يكن صاحب الثياب فإن أشبه عليه فهو ضامن كأنه لم يحفظه لملكه على الرجح .

وإن كان في يده مال إنسان قال : سلطان ظالم^(١) يقول : إن لم تدفع إلي هذا المال حبستك شهراً أو ضربتك سوطاً فدفع إليه فهو ضامن ، وإن قال أقطع يدك واضربك خمسين لا ضمان عليه .

الجوازات المتفرقة أو المجتمعة كاللقطة وليس كالنواة .

ونواة الخوخ والمشمش وقشور الرمان فإن المتفرق منه يحل أخذه ، والمجتمع منه لا يحل وكذلك لو كان متفرقاً في دار إنسان لا يحل أخذه ، إلا إذا علم أنه يرضى به ، ويحل الجوز تحت أشجار الجوز ، إذا بقيت جوازات بعد أخذ الجوز كما يلقي المسلمون السنابل في الأرض

مطلب

في المرور في أرض الغير

لطريق المحدث يجوز المرور فيه ما لم يعلم أنه غصب ، وليس له أن يمر فيها ما لم يمنعه صاحبه .

مطلب

في أعظم الذنب

قال أبو القاسم : أعظم الذنب لمن قبل قول الساعي وأخذ الرشوة المحرمة فعليه أن يردّها والساعي آثم ولا شيء عليه .

قال العبد : والذي ذكره قياسي والاستحسان أن يجب الضمان على الساعي إذا كان بغير حق من كل وجه ، فإن كان محقّاً طالباً للدين أو دافعاً للظلم فراجع إلى السلطان فغرمه السلطان لا ضمان على الساعي .

(١) قال المالكية : إن كان صاحب الوديعة مضطهداً من ظالم يريد أن يصادره في ماله فيحملها الوديع إلى صاحبها حين مصادرة الظالم إياه فإنما استولى عليها الظالم فإن الوديع يصممها في هذه الحالة لأنه يجب عليه إخفاؤها عن الظالم وحفظها ، وإذا خاف الوديع عنده أن يردّها الظالم فيصدرها مع ماله فقبل يجوز له حملها إليه وقبل لا هامش الفقه (٢٢٩/٣)

وإذا تدلت أغصان شجرة في دار إنسان ، فإن كان بحيث يجمع ويشد بحبل ويفرغ هواء داره من غير قطع ، فإذا قطعها صاحب الدار صار ضامن ، وإن كانت هذه الأغصان غلاظاً لا سبيل إلى شد ذلك بحبل ولا يمكن إلا القطع فإذا قطع صاحب الدار من الموضع الذي كان يقطعه الحاكم لو رفع إليه فلا ضمان عليه .

وإذا غصب سفينة وركبها إلى وسط البحر أو دابة وركبها [٢/٧٩] إلى وسط المعزة فليس للمالك الامتداد ، ولكن يؤجرها إلى المأمن .

ولو أخذ غريباً لإنسان فانتزعه من يده لا ضمان عليه ولكن يعزره الإمام .

وعن محمد - رحمه الله - قال : لو أن امرأة سبيت بالشرق وجب على أهل المغرب أن يستقنوها^(١) ما لم تدخل دار الحرب

ولو رأى سارقاً من مال يخبره إلا إذا خف ظلمه إن أحيره .

وعن أبي القاسم - رحمه الله - قال : المعتوه هو قليل الفهم مختلط الكلام ، فاسد التدبير إلا أنه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون وعن سفيان الثوري أنه كان يدخل على أصحاب الصوافي ويأكل معهم قال الفقيه وبه نأخذ .

فتصيب الأكرة طيب لهم من الأراضي المغصوبة إذا أخذوا الأرض مزارة^(٢) أو استأجروها وإن كان الجوز كروماً وأشجاراً . يعرف أربابها لا يطيب للأكرة ولا يجوز لأحد أن يأكل منها وإن لم يعرف أربابها . فهو بمنزلة أرض بيت المال يتصدق السلطان بما يحصل له منها ، فإن لم يفعل فالإثم عليه ، ونصيب لأكرة طيب لهم .

وعن نصير - رحمه الله - : في زق انفتق فلم يأخذ ولم يدن منه لا شيء .

(١) تلك هي لأحلاق النبي كان عليها المسلمون الأوائل ومصدقاً لقول النبي ﷺ " مثل المسلمون في توأمةهم وترأحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى " ، ويجب على المسلمين في هذا العصر أن يكونوا على هذه الأخلاق من المودة والرحمة والقبلة على إخوانهم في شتى بقاع الأرض

(٢) المزارعة قال الحنفية : هي عقد على الورع ببعض الخارج من الأرض ومعنى هذا أن المزارعة عبارة عن عقد بين مالك أرض وعامل يعمل في الأرض ، والحنابلة قالوا : المزارعة هي أن يدفع صاحب لأرض العالمة للمزارعة أرضه لمعامل الذي يشوم بزراعتها على أن يكون له جرة مشاع معلوم من المحصول كالصنف أو الثلث والمالكية قالوا " هي الشركة في العقد والشائعة قالوا هي معاملة العامل في الأرض ببعض ما يخرج منها على أن يكون البذر من المالك هامش الفقه (٢/٣ ، ٣ ، ٤) "

عليه ، ولو أخذه ثم تركه يضمن إن لم يكن صاحبه حاضراً ، وإن كان صاحبه حاضراً لا شيء عليه .
ويحل للام أن تمنع ابنها عن الجهاد^(١) وإن امتنع بقولها فإن لم يمتنع لا تمتعه .

مطلب

لو خرق صكاً مكتوباً لرجل فعليه قيمته

ولو خرق صكاً مكتوباً لرجل فعليه قيمة الصك مكتوباً .
ولو غصب حنطة فطحها فعليه الضمان وأكله حلال له . وقال أبو يوسف : إن أكله قبل أن يرضي صاحبه ، فهو حرام
ولو انتقد دراهم رجل ولم يحسن الانتقاد ، لا ضمان عليه ، والبدل على من قبض المال ولا أجر للنقد

مطلب

عدم الضمان في قتل السنور حمام جاره وفيه

كتيف أو ظله أو ميزاب شارع إلى طريق... إلخ

سنور لإنسان قتل حماماً لجاره لا ضمان عليه .
كتيف أو ميزاب ، أو ظلة شارع إلى طريق غير نافذ ، من جاره فخاصمه ، قلعه على كل حال ، وإن كان قديماً .
وقال محمد . هذا إذا أضر بالطريق فإن لم يضر بالطريق [٧٩/ب] ترك ، والاول قول أبي حنيفة .

إذا كسر غصناً من شجرة وقيمة الغصن قليل إن شاء ضمنه نقصان الشجرة جميعاً والغصن لك كاسر ، وإن شاء ضمنه نقصان الشجرة إلا قدر الغصن ، والغصن لرب الشجرة ، وكذلك البناء والنقص والتراب .

(١) الجهاد فرض عين على كل مسلم ولقد كان النبي ﷺ يقبل من له عذر التخلف عن الجهاد بل كان أحياً يأمر من يرد الجهاد أن يقى وذلك لأمر هام ، وذلك لما قاله لأحد الصحابة عندما سأله فقال : « إني لي أبوان شيخان كبيران » فقال له النبي ﷺ : « فبهما جاهد »

مطلب

أقر بالغضب مع الآخرين

ولو قال: اغتصبنا من فلان ألف درهم، ثم قال: كنا عشرة. يلزمه جميع الضمان عليه عند أبي يوسف - رحمه الله -، بخلاف لزفر - رحمه الله - فإنه قال: يلزمه حصته إذا أبرأه عن الغضب والمغصوب قائم بعينه برئ من ضمانه عند أبي يوسف وصار كالوديعة.

مطلب

غضب جارية ناهدة أو مملوكاً أمرد

ولو غضب جارية ناهدة فانكسر ثديها فهو عيب يأخذها ويأخذ القصان وإن كان مملوكاً أمرد فجرح وجهه فليس بعيب، ولو جاء إلى تنور رواش وقد سجره فصب ماء يظن إلى قيمته مسجوراً أو غير مسجور فعليه فصل م بينهما.

مطلب

فتق القميص ونزع الباب والبول
في البثر^(١) وحل السرح ونقض كل مؤلف

فتق القميص المخطط ونزع الباب عن موضعه، والبول في البثر الطاهرة وحل السرح ونقض كل مؤلف إذا أجز المغصوب من الغاصب برئ من الضمان إذا وجب الأجر على الضمان، ولو بذل المغصوب ثم رجع لا يصح عند أبي يوسف - رحمه الله -.

مطلب

قال لعبد: ارتق هذه الشجرة فسقط العبد وهلك

إذا قال لعبد غيره: ارتق هذه الشجرة وانثر المشمش لتأكله أنت ففعل مسقط من

(١) البول في الشر أو الماء الراكد منهى عنه لما ورد عن النبي ﷺ بأنه من البول المسلم في الماء الراكد حتى لا ينجس، وانظر ما تقدم من رأي الأئمة الأربعة في مسح الماء النجس ومقدار الماء الذي ينجس في البثر وذلك على تمصيل المذاهب في كتاب الطهارة. في أول هذا الكتاب

الشجرة ومات لا يضمن، وإن قال: لأكل أنا وجب الضمان
قال أبو حيفة: أقبل الهدية وأفرقها على أصحابي وأعرض لقوله تعالى: ﴿وإذا
حيثم بتحية﴾ الآية.

وإذا بنى حائطاً في كرم غير أمر صاحبه من تراب صاحب الكرم والباني معين
وإن كان للتراب قيمة فالحائط للباني وعليه قيمة التراب.

مطلب

إذا مرض في الدار المفصوبة لا يعاد

إذا مرض في الدار المفصوبة لا يعاد فيها.

مطلب

لو غصب من صبي درهماً

ولو غصب من صبي درهماً ثم رده إليه، وهو يعقل يبرأ عن الضمان، وإن كان
لا يعقل لا يبرأ، وإن كان مهجوراً لا يبرأ. عبد سعى إلى ظالم [١/٨٠] بغير حق فغرم
الظالم شيئاً فعلى العبد بعد العتاق لأنه إتلاف قولي.
ولو قطع ثالة فأنبتها في أرض آخر فأنثرت فأنثرت للغارس ولا يطيب له.

مطلب

أخذت فنجاناً حارة فألقتها

مغنية أخذت فنجاناً في زمان الديس فوجدتها حارة فألقتها وكسرتها ضمنت^(١).
ولو أتهدم جدار وظهر للميت مال فأخذه القاضي فعلم ذلك الظلمة فدفع
القاضي إليهم ضمن.

خان فيه بيوت وأموال خرج إنسان ليلاً وألقى^(٢) وألقى الباب مفتوحاً فجاء
سارق وسرق لا يضمن ذلك الخارج الظالم إذا أخذ من غرماء الميت من مال الميت
واديون الميت عليهم باقية

(١) قال المالكية بضمن الوديع الوديع التي عنده بأموال منها أن يسقط على الوديع شيء من يده فيكسرها أو
يتلفها، ولو سقط من يده خطأ بدون قصد. وإذا أودع شخص عند آخر بناء من البللور مثلاً فسقط
عليه حديدة كان يعث بها فكسرتها فإنه يضمنه ولو لم يكن متعمداً فلا فرق بين إتلافها عمداً أو خطأ
(٢) وجد الباب مفتوحاً

كتاب العارية^(١) والوديعة

إذا قال المودع وضمت في داري أو في موضع آخر يضمن

مطلب

ليس للأب إعاره متاع ولده الصغير

ليس للوالد أن يعير متاع ولده الصغير، ولو أعار رجلاً شيئاً وقال: لا تدفع إلى غيري فدفع إلى غيره فهلك يضمن.

مطلب

لو رهن خاتماً وقال نختم به

ولو رهن^(٢) خاتماً وقال نختم به ففعل فهلك فالدين على حاله، ولو أخرج من الأصبع ثم هلك، هلك بالدين، ولو أمره أن نختم في أصبع غير المختصر لا يكون عارية.

وإذا خالف المنزل مع امرأته الأمانة ولم يوجد الوديعة لا ضمان عليه، وإن كانت المرأة غير أمانة فعليه الضمان.

وإذا دفع الوديعة عند موته إلى جاري له، وليس بحضرته عند الوفاة أحد من عياله فلا ضمان عليه.

(١) العارية في ذاتها من أعمال البر التي تفضلها الإنسانية لأن الناس لا غنى لهم من الاستعانة ببعضهم بعضاً فهي مندوبة بحسب ذاتها، وقد يعرض لها الوجوب مثل احتياج شخص من آخر مظلة في الصحراء في الحر الشديد يتوقف عليه حياته أو إنقاذه من مرض، وقد يعرض لها الحرمة كما إذا كان عند شخص جارية أو خادمة تشتت ويطلب إعادتها منه شخص يختلي بها أو قصاء أربيه منها. الفقه (٢٣٧/٣)

(٢) الرهن في الشرع هو جعل عين لها قيمة مالية في نظر الشرع وثيقة بدين، بحيث يمكن أخذ الدين، أو أحد بعضه من تلك العين وشروط الرهن كما قال المالكية أربعة أقسام قسم يستعلق بالعاقدين (الرهن والرهن) وقسم يستعلق بالمرهون، وقسم يستعلق بالمرهون به وهو دين الرهن، وقسم يستعلق بالمعد على التمسك بهما ذكره المالكية فانظر الفقه على المذهب الأربعة وحاشي (٢٨٥/٣، ٢٨٦) طبعه دار الكتاب المصري

وعن أبي بكر- رضي الله عنه- : إن المودع إذا دفع إلى مساكته وهي زوجته أو ابنه أو أجنبي والمفتاح والمغلق واحد وكل واحد يدخل على صاحبه بعير حشمة لا يضمن^(١) ولو قال : جعلتك في حلّ السعة فهو حل في الدارين

مطلب

دفع السكر ليشتره في العرس ليس له أن يحرمه لنفسه

وعن أبي بكر الإسكافي فبمن دفع إلى رجل سكرًا ليشتره في لعرس ليس له أن يحرمه لنفسه ولا يدفعه إلى غيره، وإن نثره كما أمره ليس له أن يلتقط .
ولو استعار ثورًا يساوي خمسين وقرنه مع ثور يساوي مائة^(٢) فعطبت العارية والناس لا يفعلون [٨٠/ب] مثل هذا يضمن، فإن كانوا يفعلون مثل هذا لا يضمن.

مطلب

عدم ضمان الصبي الوديعه إن غرق

صبي وديعة وقع في الماء وغرق لا ضمان على المودع بخلاف الصبي المخصوب .
ولو قال رب الوديعه : أد إلي الوديعه وقد هاحت فتة ، فقال المودع : لا أصل إليها الساعة فاعبر على التالفة لا ضمان عليه إن كان لا يتهيأ إليه ردها^(٣) .
المودع إذ دفع الوديعه إلى غلامه أو أجيده أو ابنه الكبير الذي في عياله لا ضمان عليه

(١) قال المالكية في شروط الوديعه . أن يودعها عند أجنبي عنه أما إذا أودعها عند زوجة أو أمة أو شخص استأجره خدمته أو ابنه فإنه لا يضمن ، إذا اعتاد الإيدع عندهم بأن تطول مدة إقامتهم معه ويشق بهم هامش الفقه (٣/٢٢٧)

(٢) خبط الوديعه عماله أو بمال غيره له عدة صور أن يحلظها مجاورة بجسها ، أو بمنازجة بجسها والمالك مخير

١- إما يلزم الوديع بها ولا يكون له عليها سبيل

٢- إن يعتبرها موجودة وينقسم الجميع فيأخذ ما يحصه بالقسمة

وإذا حلظها بحيث ينصر ثمرها تعتبر الوديعه مستهلكة ويضمنه الوديع مبزرم بها أو يحلظها بغير جسها ولا

ينصر ثمرها تعتبر قائمة كما هي ولا يقطع ملك صاحبها عنها هامش الفقه (٣/٢٢٣)

(٣) قال الحنابلة . إذا أراد الوديع السفر أو خاف على الوديعه عنده فله ردها لصاحبها إن كان موجودًا فلو لم

يوجد فله ردها على من يحفظ مال صاحبها كزوجته وخدمته ووكيله في قصها إن كان له وكيل وله السر مع

وجود صاحبها إن لم يحفظ عليها ولم ينه صاحبها فالوديع محير بين السفر وبين ردها هامش الفقه

(٣/٢٣٤)

ولو دفع إلى رجل بحرير عليه نفقة الدراهم كل شهر فليس هذا بمنزلة الذي هو في عياله.

وقال هلال: لرجل امرأتان ولكل واحدة ابن من غيره وهو يتفق عليه وهو في عياله.

وعن الثوري أنه سئل عن الاستمدا من حين غيره قال: هو مال غيره فليستادن ولا أحب أن يفعل من غير استئذانه ولا إشارة، ومهما أمكن لا يستأذنه لأنه سؤال إلا أن يكون بينهما انبساط.

مطلب

لا أدري كيف ذهبت الوديعة

لو قال ذهبت الوديعة ولا أدري كيف ذهبت فالقول قوله مع يمينه ، ولا ضمان عليه وبه أخذ^(١) .

مطلب

لو أخذ من كرم صديقه

ولو أخذ من كرم صديقه شيئاً وهو يعلم أن صاحب الكرم لا يكره ذلك لا بأس به ، ولينظر فإن الطامع غالط طعام العبد المعار على المعير ، يعني إذا قال المولى استحلته من غير استعارة فإن استعاره فعلى المعير كذا.

مطلب

في بيع الأمانة إذا كان المودع غائباً ويخاف التلف^(٢)

عن أبي نصر: الوديعة إذا كانت صرقاً والمودع غائب يرفع إلى القاضي حتى يبيعه فإن لم يفعل وأصابه آفة لا ضمان عليه ، وكذلك في الإجارة^(٣) .

(١) قال الحنابلة: الرديع لا يضمن الوديعة إلا إذا تعدى عليها بأن تصرف فيها أو فرط في حفظها فتلفت أو صاعت ويحمل ضمانه بأمور منها أن يضعه الوديعة في مكان لا يحفظ فيه مثلها في العرف وإذا عير له صاحبها مكاناً لحفظه وجب عليه أن يضعها فيه لو في مكان مثله أو أعلى منه في الصيانة والحفظ فإدخال وضعها في مكان أقل منه فصاعت ضمانها ما مش الفقه (٢٢٢/٣)

(٢) قال المالكية: ومن الأشياء الموجبة لضمان الوديعة أن يسافر الوديعة بها فتتلف منه فإنه يضمنها

(٣) الإجارة هي كما قال الحنفية: عقد يفيد لمالك منعة معلومة مقصورة من العير المستأجرة بعوض والمالكية=

مطلب

في حكاية لطيفة في اهتمام المودع

يحكي أن رجلاً جاء بـدراهم إلى ابن الرماح القاضي ليودعه ، فوزن بين يدي
معدلين عشرة آلاف ، فقال له ابن الرماح زنه عندي ، فقال وزنتها عند المعدلين وهو
عشرة آلاف فقال ابن الرماح : زنه ثانياً فوزنه فإذا هو تسعة آلاف فقال ابن الرماح لو
شفقت في قلبي أكنتم تصدقون في ذلك .

مطلب

نام المستعير في الجادة فأخذ الدابة رجل

ولو استعار دابة ونام في الجادة ومقودها في يدها [٨١/١] فجاء نسان فقطع
المقودة وذهب بالدابة لا يضمن^(١) .

ولو قال رب الوديعة للمودع في السر : من أخبرك بعلامة كذا فادع إليه ،
فجاء رجل وأخبره بتلك العلامة فلم يدفع حتى هلك ، لا يضمن .

مطلب

لو قال ذهب الوديعة من منزلي فالقول قوله

وإذا قال المودع ذهبت الوديعة من منزلي فالقول قوله مع يمينه وإن لم يذهب من
مال المودع شيء والعامة يذكرون قول مالك أنه إذا لم يذهب شيء من ماله لا يصدق

مطلب

لو كان عنده كتاب وديعة يكره له أن يصلحه

ولو كان عنده كتاب وديعة فوجد فيه خطأ يكره أن يصلحه إذا كره له صاحبه

= قالوا الإحارة والكراه معناهما واحد إلا أنهم اصطلاحوا على نسبة التعاقد على معة الأدمي وبعض

المقولات كالأنات والكسباب والأواني وبحر ذلك إجارة والشافعية قالوا الإجارة عقد على معة معلومة

مقصودة قارة للعدل والإباحة يعرض معلوم . هامش الفقه على المذاهب الأربعة (٨٢/٣ ٨٥)

(١) يشه ذلك إذا أودع شخص حمسه أو فرسه في الوكالة وأعطى صاحبها أجره أو سلمها له فصاحت منه

بصمها إذا قصر في حراستها ، أما إذا قام بواجب الحراسة بما يقتضيه العرف فخرجت الدابة من غير شعور

فإنه لا يصمها ويصدق بيمينه في ذلك . هامش الفقه (٢١٩/٣)

مطلب

لو طلب العارية فتعطل المستعير

لو طلب العارية فقال المستعير هو ذا أدفعه إليك تقصد حتى مضى شهر ثم سرق من المستعير إن سكنت المعير من غير مرضاً فهو ضامن.

وإن قال لا بأس فلم يستعمله بعد ذلك حتى هلك لا ضمان عليه ولو استعار ثوراً فقال رب الثور أعطيكه غداً فآخذ المستعير غداً بغير إذنه فاستعمله وورده فمات عبده فلا ضمان عليه.

ولو قال بالممارسة: يفيكدم، يضمن، وإن قال: يمتاد لا يضمن.

مطلب

في نسيان الوديعة

ولو قال امت لي نسيئها فهو ضامن

مطلب

عدم الضمان بانكسار قصاع الحمام في يده

ولو دخل في الحمام فسقط من يده قصاع الحمام فانكسرت فلا ضمان عليه.

مطلب

في ضمان الخان والحمامي

ولو دخل خاناً فقال صاحب الخان اربط الدابة هنالك ثم لم يجد دابته، وقال صاحب الخان أخرجها صاحبك للسقي ولا صاحب له ضمن صاحب الخان وكذلك هـد في الحمام.

وقال محمد بن سلمة والفقهاء أبو السيث: وصاحب الحمام مودع مستحفظ إذ وضع الشيء بين يديه، وفي كل مودع وضع شيئاً بين يديه وذهب من غير أن يتكلم بشيء فكذا ذلك.

دار بين اثنين غير مقسومة فغاب أحدهما؛ قال محمد: للحاضر أن يسكن بقدر حصته ولا يسكن الدار كلها وكذلك الخادم بخلاف الدابة.

عن أبي حنيفة [٨١/ب] فيمن أودع عند رجل ألف كر من حنطة فحملها من البصرة إلى الهند في طريق البر : لا يضمن.

ولو استعار رقعة يرفع بها قميصاً أو خشبة يدخلها في بنائه لا يكون عارية ويضمن، وهو بمنزلة القرض، وإذا قال : أردت عليك فهو عارية.

ولو رمى سهماً إلى العدو ثم رموه بذلك السهم فهو له.

مطلب

في إتلاف دابة شيئاً

ولا يجب الضمان على صاحب الماشية إذا أتلف شيئاً ليلاً أو نهاراً من غير أن يكون هو سائقاً لها أو قائداً .

وعن أبي سليمان : أن رجلاً من قزوين كان يختلف إلى محمد، ولم يكن محمد في ذلك الوقت قاضياً، فمات فباع كتبه محمد - رحمه الله - ثم قرأ: ﴿والله يعلم المفسد من المصلح﴾.

قاض قبض أموال اليتامى فوضعها في بيته ثم مات القاضي فلا يدرى أين المال ضمن القاضي المال في تركته .

ولو قال المودع: ضاعت الوديعة منذ عشرة أيام، فأقام المودع أخذتها ثم ضاعت قبل منه . ولو قال في الابتداء لم يكن عندي شيء ثم قال ضاعت لا يصدق .

في يده جارية فقال هي لفلان عندي، ثم قال: لا ؛ بل هي لرجل الشراء منه إذا كان الرجل صالحاً.

ولو طالب الدين ابعت بها أو أرسل بها مع فلان ففعل فهلك فهو على المطلوب .

ولو قال : ادفع إلى ابني أو إلى ابنك يأتي ففعل فضاع كان من مال الطالب .

ولو أودع ملحاً أو بطيخاً أو عنباً، وغاب المودع ومات المودع ثم قدم المودع فالضمان في تركة المودع إلا أن يقيم ورثة المودع البينة أنه ذاب أو فسد في حال حياة المودع

إذا جحد الوديعة عند غير المودع . قال أبو يوسف - رحمه الله - لا يصح إلا إذا جحد في وجهه

مطلب

إعارة الدابة يكون للذهاب والإياب

إذا قال لأحر أعرنني دابتك فرسخين فهذا في الذهاب والمحي.

مطلب

إعارة الدابة مطلقاً وإذا استعملها إلى الليل من غير علف

ولو استعار دابة مطلقاً فالمستعير يحمل عليها ما تطيق ، ولو حمل عليها ما لا تطيق معطت ضمن^(١) .

وكذلك إذا استعملها إلى الليل من غير علف فإذا حمل [٨٢/أ] ما يطيق وعلفها فلا ضمان عليه في أي مكان استعمل أو في أي زمان أو في أي عمل ، ومؤنة لرد عليه في العارية والعصب وإن كثرت المدة ، وفي الإجارة والوديعة الرد على المالك.

مطلب

لو ردّ دابة إلى إسطبل المعير ثم ضاعت

ولو ردّ دابة إلى إسطبل المعير فربطها فيه أو لم يربطها بحيث صارت محفوظة عادة ثم ضاعت لا يضمن الشيء . المستأجر يوأجره ، والمعار إذا لم يتجاوز الاستعمال فهذا كنت الوديعة ذهباً أو فضة فقال قد جعلتها في الكم فصاعت لا ضمان عليه .

مطلب

لو رأى في الصلاة سارقاً يسرق مال الغير أو نفسه

ولو رأى في الصلاة سارقاً يسرق مال لغيره له أن يقطع الصلاة ، وكذلك في مال نفسه لكنه إن لم يقطع لا يائمه ، ولو لم يقطع في مال غيره يائمه .

(١) قال المالكية إذا استعملها بالركوب أو الحمل بدون إذن صاحبها فهلك كذا الوديعة ضاعت لها ولملكتها
العه (٢٢٦/٣)

مطلب

لو طلب الوديعة فقال: أعطيها غداً فضاعت

إذا طلب الوديعة فقال المودع اطلبها غداً، ثم قال في الغد ضاعت الوديعة بعد إقراره لا يضمن.

مطلب

لو دفع إلى خفاف خفاً فسرق في حانوته

ولو دفع إلى خفاف خفاً ليصلحه وتركه في حانوته فسرق لبلاً لا يضمن إن كان في الحانوت حافظ أو في السوق حارس قروي استقرض ثوباً فأغار عليه الأتراك لا يضمن لأنه إعارة.

ولو استرد الوديعة، فقال المودع: لا يمكنني أن أحضرها الساعة ثم تلف لا يضمن ولو قال للمودع: أحمل إلي اليوم التي عندك، فقال أفعل ولم يحمله حتى مضى اليوم وهلك عنده لا يضمن

في جيبه وديعة فسكّر فضاعت لا يضمن إن لم يكن يحمل الصباغ.

فتوى أبي الليث - رحمه الله -

رجل ذبح شاة أو بقرة فتحرّكت بعد الذبح، أكلت ، لأنه وجد منها علامة الحياة، وإن خرج منها دم مسفوح ولم يتحرك أو تحرك ولم يخرج منها دم مسفوح فكذلك الحواب، لأن علامة الحياة أحد هذين الشيئين وقد وجد، وإن لم يتحرك ولا حرح منها الدم المسفوح أصلاً ، لا يحل أكله ؛ لأنه لم يوجد علامة الحياة ، لكن هنا إذا لم يعلم بحياتها وقت الذبح وإذا علم يحل أكله وإن لم يخرج منها دم مسفوح أصلاً

شاة مريضة دبحت ولم يتحرك منها إلا فاهها . قال محمد بن سلمة إن فتحت فاهها لا تؤكل وإن ضمت تؤكل ، وإن فتحت عينها لا تؤكل وإن عصت تؤكل ، وإن قم شعرها تؤكل وإن لم يقم لا تؤكل ، وإن مدت رجلها لا تؤكل ولو قصت رجلها تؤكل جعل البعض علامة الحياة دون العنق ، لكن هذا كله إذا لم يعلم وقت الذبح أنها حية ليكون هذا علامة الحياة من فتوى أبي الليث ، وفي الكشف مثله

وفي طريق آخر يؤخذ قطعة من لحمها ويرمى على جمر النار ، فإن كان يتفخ يؤكل وإن كان لا يتفخ لا يؤكل كذا في الكشف اهـ^(١) . انتهى

(١) وحدنا هذه الفتوى بهامش المخطوط

كتاب الذبائح والضحايا

إذا قال عند الذبح : بسم الله واسم فلان بصير ميتة
ولو قال: بسم الله وصلى الله على محمد يكره ويكون ذكياً .
وعن النبي ﷺ أنه نهى العباس -رضي الله عنه- أن يحمي على الوحه
لو قال عند الذبح . بسم الله ولم يظهر الهاء جازاً، وإن قصد ترك الهاء لا
يجوز

مطلب

يكره أكل بيوت الزناير

وعن خلف: يكره أكل بيوت الزناير ، ولا بأس بأكل الجررك يعني الصرار .

مطلب

لو ضحى عن غيره بماله نفسه لا يجوز

لو ضحى عن غيره بماله نفسه بأمره أو بغير أمره لا يجوز ولا بأس يأكل الخطاف
ولو أخذ صيداً [٨٢/ب] ولم يكن له من الوقت مقدار ما يقدر على الذبح
يؤكل، كذا عن الحسن بن زياد وهو استحسان، وفي قول علمائنا الثلاث: يؤكل، وأخذ
الفقيه بقول الحسن .

مطلب

لا بأس بالأضحية بالشاة والشاتين ولا يجب الزيادة

لا بأس بالأضحية بالشاة والشاتين ولا يجب الزيادة على الشاتين وإن أوجب على
نفسه عشرة .

مطلب**شراء شاتين بثلاثين درهماً أولى من أخذ الشاة بثلاثين**

وشراء شاتين بثلاثين درهماً للأضحية أولى من شراء شاة واحدة بثلاثين ويحل أخذ العير بالليل ، وما ورد من النهي فذلك لشقعة وإن صح ، لأن الله تعالى أحل الصيد ويجوز التضحية بالجاموس عن سبعة .

مطلب**في جواز أكل الهدهد**

ولا بأس بأكل الهدهد .

مطلب**تطهير الحيوان إذا أكل النجاسة**

حيوان علفه نجاسة أو عذرة ، فمن الحسن قال في الطير يحبس ثلاثة أيام ، وفي الشاة عشرة أيام ، وفي الإبل والبقر يحبس شهر بعنف طاهر . وعن أبي القاسم . أنه كره ذبح الشاة الحامل إذا كانت مشرفة على الولادة .

مطلب**لو ضحى عن الميت يأكل منه ويصنع ما يصنع بأضحيته**

ولو ضحى عن الميت يؤكل منه ويصنع ما يصنع بأضحيته ، والأجر للميت فملك له . كذا عن نصير ومحمد بن سلمة ومحمد بن مقاتل وأبي مطيع .

إذا كان حياً وقت الذبح فلم يتحرك يأكله ، ولو تحرك بعد الذبح ولم يخرج منه دم جاز أيضاً ، وكذلك لو تحرك يدها أو ذنبها ، وكذلك لو أشرف على المذبح فنبع فسال منه دم قليل ولم يتحرك منه شيء يؤكل .

الحمامة لاهلية لا يحل بذكاة الاضطراو إذا كان بأوي إلى البيت .

مطلب

من باع جلد الأضحية فلا أضحية له وفي الحديث المرفوع

مطلب

لا بأس أن ينتفع بإهاب الأضحية في الغريال

«من باع جلد الأضحية فلا أضحية له». وقال إبراهيم النخعي: لا بأس بأن ينتفع بإهاب الأضحية، أو يشتري به الغريال والمنخل فإن باعه بدهم أو فلوس تصدق بها، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ولا يؤكل صيد الكلب المعلم إذ مات من غير حرج.

مطلب

لأحد الرجلين حمامة ذكر وللآخر أنثى فالقراخ للأنثى

لأحد الرجلين حمامة ذكر وللآخر أنثى فالقراخ لصاحب الأنثى.

مطلب

جواز البقرة عن سبعة

يجوز البقرة عن الاثنين فصاعداً إلى سبعة أقاسيم [١/٨٣] مبسوط إذا رمى صيداً ما كان قطعة من رأسه، فإن أبان أكله أكل الصيد دون المبان فإن أبان نصعه أو أكثر يؤكل المبان منه أيضاً.

وقال في تعليقه: لأن لا متصله من العلية إلى الرأس فإذا قطع أكثره صار بمعنى الذبح، فثبت بهذا التعليل أن القطع إذا حصل بين اللبة واللحين حل، وإن وقع القطع في أصل اللسان كشف وجه الاستدلال من قوله ﷺ: الذكاة ما بين اللبة واللحين، وأنه عليه السلام بين المذبح وهو البين: وبيانه لا يخلو عن حكمة ومصلحة، فلو لم يكن كذلك للزم أجر أمور ثلاثة كل واحد متلف بالإجماع، أما الأمر الأول: لأنه لو لم يكن البين محلاً للذبح للزم إلغاء الحد الذي عينه الشارع وذلك باطل بالإجماع لكونه سهواً في حقه، والثاني باطل أيضاً؛ لأنه لو لم يكن البين مراداً لكان غيره مراداً، وذلك محمول فيلزم منه إحلال الفهم وهو متف، والثالث: لو قيلنا موصفاً معيناً فيلزم تخصيص النص بالرأي وذلك أيضاً باطل بهذه الرجوع.

إن الذبح متى حصل من اللبة واللحين حل أكله لأن ذلك كله بين وقد حصل المقصود من الذبح، وهو إهراق الدم المسفوح ليبقى اللحم طيباً فثبت بهذا التعليل أنه إذا وقع القطع بين اللبة واللحين حل أكله، وإن وقع الذبح في أصل اللسان؛ لأنه من

جملة التي فيجوز أكله لعدم الأولوية وتخصيص المحصن لكونه متعياً محل الدح
نعين الشارع كما بنا^(١)

مطلب

في جواز الأضحية من الرستاق قبل طلوع الفجر

وإن كانت الأضحية بالرستاق تجوز قبل طلوع الفجر وإن صاحبه بالمصرويه أخذ

العقبه

مطلب

التصدق بلحم الأضحية أفضل

عن محمد بن الحسن: أن الأضحية إذا تصدق بلحمها أفضل من الصدقة وإن لم
يتصدق بالصدقة أفضل.

مطلب

جواز التكبير في الأسواق

لا يجمع عن التكبير في الأسواق في أيام العشر، ولا في طريق صلاة العيد.

مطلب

ممن تجب الأضحية

الأضحية إنما تجب على من له نصاب أو يملك فوق الكفاف مائتا درهم فصاعداً
من العروض ونحوه.

ولو أرسل كلبه على صيد فأخذه فعرض له صيد آخر فقتله يؤكل ولو رمى
جرادة أو سمكة أو أسداً أو ذئباً فأصاب صيداً يؤكل.

مطلب

ممن يضحى المضحي وللوصي أن يضحى عن الأيتام

وعن أبي حنيفة أنه يجب على الرجل أن يضحى عن نفسه وعن ولده الصغير،

(١) وجدنا هذا الكلام كله بالهامش

وعلى الوصي أن يصحى عن الأيتام من أموالهم . ولا يحب على الرجل أن يصحى عن رقيقه ولا عن أم ولده .

مطلب

إذا حفر بئراً للصيد وأخذ آخر يكون للحافر

فإذا حفر بئراً فنكس فيه صيد فأخذه آخر يكون للحافر ، ولو حفر البئر لا للصيد يكون الصيد للأخذ .

مطلب

الثني من المعز والبقر والإبل

الثني من المعز ابن سنة وطعن في الثانية ، ومن البقر هي الذي طعن في الثالثة وفي الإبل هو الذي طعن في السادسة ، والجذع إذا كان ضخماً سمياً يجوز التضحية بها وهو ابن سبعة أشهر فصاعداً . كذا عن أبي عبد الله الزعفراني

مطلب

التردية والنطيحة والموقوذة وما أكل السبع

التردية والنطيحة والموقوذة وما أكل السبع إذا كان يتحرك فذبحت أكلت عند أبي حنيفة ، وعنه طاهر المص .

مطلب

الاعتبار بالحركة لا سيلان الدم

والاعتبار بالحركة لا لسيلان الدم ، فإن سال دم كثير ولم يتحرك لا يؤكل ، وإن لم يسال وقد تحرك بعد الذبح أكل . كذا عن محمد بن مقاتل .

مطلب

إذا مضت أيام الأضحية ولم يضح سقطت

وإذا مضت أيام الأضحية ولم يضح سقطت ، ولا ينصدق بما يصحى ولكن ينصدق بعين الشاة .

مطلب

ذبيح شاة أفضل من سبع بقرة

ذبيح شاة أفضل من سبع بقرة ، وعند بعضهم البقرة [٨٣/ب] أفضل تعظيماً
لشعائر الله تعالى وقيل : يعتبر بالأحب عندهم .
سنور قطع رأس دجاجة فأناته لا يحل بالذبيح وإن كانت تتحرك .

مطلب

في الأضحية على الصبي

الأضحية من مال الصبي الموصر يقرم به الأب أو وصيه ، ولا يطعم منه أحداً ،
بل الصبي أو خادمه ، أما الأيوان فيأكلان منه استحساناً ، ويجوز أن يشتريا بذلك
اللحم مطعوماً للصبي ولا يشتريان به شيئاً آخر ، وإن ضحى من مال نفسه يفعل ما
يشاء به وإن كان لأجل الصبي

قال محمد - رحمه الله - : لا أضحية في مال الصبي ، وإن كان الأب غنياً
والصبي فقير فأبي الأب أن يضحي عن ولده ، وقال محمد - رحمه الله - : لا يجب .

كتاب الهبة والصدقة

[٨٦/ب] إذا قال الرجل لآخر قل : عهدي حر فسقال ذلك وهو لا يحسن لعربية وهو معروف بالجهل عن لغة العربية لا يعتق ، ولو عسرف اللغة ولم يعرف أنه تعلق به المعتق ، عتق في الفصاء لا فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك الطلاق

مطلب

لو غرس الكرم باسم صغيره الفلاني لا يكون هبة

لو غرس كرمًا وقال أغرس هذا الكرم باسم ابني الصغير الفلاني لا يكون هبة .
ولو قال : جعلته باسم ابني فلان فهذا هبة ، وإن لم يرد الهبة يصدق ، ولو قال : جعلت لابني فهذا لأنه هبة ، ولو قال : أين ترا است يكون إقرارًا ، ولو قال جميع ما أملكه لفلان فليس هذا بإقرار ولكنه هبة ، ولو قال : أين ترا يكون هبة لا يملك إلا بالقبض .

مطلب

في تقسيم المهدي في الوليمة والعرس بين الأب والابن والأم

وإذا اتخذ ضيافة للختان فاهدى الناس ووضعوها بين يدي الابن أو دفعوها إلى الولد والوالدة ، أو كان ذلك في عرس فدفعوها إلى الزوج أو إلى الزوجة ، أو إلى أب الزوج أو أمه ، أو أب الزوجة أو أمها ، فما يصلح للصبي يكون له مثل ثياب الصبيان أو شيء يستعمله الصبي ، وكذا ما يصلح للزوجة أو ما يصلح للزوجة ، أو ما يصلح لحرفة الزوج وما سوى [٨٤/أ] ذلك .

فما كان من جهة أقارب الصبي ومعارفة فلا أب الوصي ، وما كان من جهة أقارب أم الصبي ومعارفها فلا أم الصبي وينحوه عن أبي القاسم الصفار والفقير أبي الليث

مطلب

لو قال : أكل من مالي فهو في حل ، لا يحل

لو قال لآخر : أنت في حل ما أكلت من مالي فإنه لا يأكل إلا إذا قام أمارة
التفاق ولو قال : من أكل من مالي فهو حل ، لا يحل أن يأكل منه .
عن محمد بن مقاتل - رحمه الله - في رجل له شجرة فقال : كل من أكل فهو
في حل . لا بأس أن يأكل منها الغني والفقير .

مطلب

فيمن أهدى لجاره مأكولاً هل يفرغ من ساعته أو لا

وعن الفقيه أبي جعفر فيمن أهدى إلى جاره مأكولاً في إناه : إن كان ثريداً أو
نحوه يؤكل في الإناه ، فإن كانت فاكهة بفرغ الإناه للحال إلا أن يكون بينهما انبساط يدل على الإذن

مطلب

في المريض الذي ينقذ وصاياه

مريضة تقوم إلى حاجتها وترجع من غير معين لها على القيام والقعود فهذا في
حكم الأصحاء ينقذ ويلزم منها هبة المهر من الزوج والهبة للوارث أو التصديق بأكثر من الثلث

مطلب

لو قال : مالي صدقة على المساكين

لو قال : مالي صدقة على المساكين إن فعلت كذا . قال أبو حنيفة : لا يدخل إلا
الصامت وأموال التجارة لا يدخل ماله على الناس .
ولو قال : حللتك من كل حق لي عليك وأبرأه ببراء في الحكم وأما فيما بينه
وبين الله تعالى فلا يطيب له حتى يفسره ماله عليه . كذا عن محمد .
ولو أبرأه أو وهبه على أنه بالخيار فالإبراء والهبة جائزتان والخيار باطل وإذا وهب
لابنه وكتب به على شريكه ، فما لم يقبض لا يملكه .

مطلب

إهداء الأب إلى معلم صبي أو إلى المؤدب

وعن محمد بن مقاتل فيما يهدي أب الصبي إلى المعلم أو إلى المؤدب في البيروز
المهرجان والعيد قال : إذا لم يسأل ولم يلح عليه في ذلك لا بأس به .

مطلب

النيروز والمهرجان عيد المجوس

قال العبد : الإعطاء باسم النيروز والمهرجان لا يجوز ؛ لأنهما من أعياد المجوس ، وقد كُفِّرَ بذلك أبو بكر بن الفضل

مطلب

لا يجوز هبة دار فيها متاع الواهب

إذا وهب داراً فيها متاع الواهب لا يجوز .

مطلب

في جواز هبة امرأة دارها إلى زوجها وهما ساكنان فيها

إذا وهبت امرأة لزوجها دارها وهما ساكنان [٨٤/ب] فيها يجوز وإن كان لها فيها متاع

مطلب

امرأة قالت لزوجها : وهبت مهري لك إلخ

قال أبو بكر : لو أن امرأة قالت لزوجها : وهبت مهري منك على أن كل امرأة تتزوجها تجعل أمرها بيدي فقبل الزوج من ساعته جازت الهبة ، وللزوج أن لا يجعل أمرها بيدها .

مطلب

حسنات الصبي

حسنات الصبي له ولأبويه أجر التعليم والإرشاد لسبب الوجوب ولبقاء .

مطلب

المحتاج يتفق على نفسه

محتاج معه دراهم فبالإنفاق على نفسه أفضل من التصدق على الفقراء ، وإن آثرهم على نفسه فهو أفضل ، بشرط أن يعلم من نفسه حسن الصبر على الشدة ، وإن خاف أن لا يصبر يتفق على نفسه .

العبد المأذون يهب مولاه ومن يحازيه ما يرصى مولاه ، ولا يهب مالاً يرصى به المولى .

ضيافة فيها موائد ، فأعطى بعضهم على مائدة أخرى طعاماً ما ليأكل أو من هذه المائدة يجور .

مطلب

الحيلة في هبة المهر

إذا أرادت المرأة أن تهب مهرها ثم لها أن تعيد المهر على الزوج ، يصالح عن المهر على لؤلؤة أو ثوب ولا تراه فيبدأ الزوج ، ثم إن رأت ذلك الشيء قرره بخيار الرؤية عاد المهر ، ولو ماتت بترم العقد وبطل خيار الرؤية .

ولو قالت لزوجها اتخذ الولبة وقت جهازي وما أنفقته فهر من مهري كان ، كما لو قالت المرأة : إن كنت ولم تغب عني وبعث لك كذا فهذه عدة لا هبة .

وإن وهبت وسلمت ووعدها أن يمكث معها فآلهة جائزة ، ولو وهبت على شرط أن يمكث معها فآلهة جائزة .

ولو وهبت أن يمكث معها فآلهة فاسدة .

وإن صالحها على أن يمكث معها على تلك الأرض هبة له فالصلح باطل ، والأرض مردودة عليها .

ولو دفع إلى رجل دراهم وقال أنفقته فهر قرص .

وعن أبي مطيع فيمن قال لآخر : ادخل كرمي وخذ من العنب قال : يأخذ عقوداً واحداً ، يعني بشرط أن يكون كثيراً جداً ، وإن قال : خذ من البير يأخذ .

وعن عائشة - رضي الله عنها - أن سائلة سألتها فأمرت خادمتها فأعطتها ، فلما رجعت قالت ما قالت [١/٨٥] السائلة ؟ قالت : وقالت بآرك الله فيكم ، قالت عائشة - رضي الله عنها - ألحقها وقرولي : وفيكم ليكون قولاً يقول والصدقة لنا فضل .

مطلب

في الهبة على سبيل المزاح

لو قال لآخر هبني هذا الشيء على وجه المزاح فقال وهبته وسلم إليه جار

مطلب

في حكاية ابن المبارك في كسره الطنبور

وعن ابن المبارك أنه مر على قوم يضربون بالطنبور ، فقال لهم هبوا هذا مني مدعوه إليه فضرب به الأرض وكسره فقالوا يا شيخ خدعنا .

وعن الحسن المصري - رضي الله عنه - وإبراهيم النخعي فيمن يخرج الكسرة إلى المسكين فلم يجدها وضعها حتى يجيء آخر أكلها أطعم منها . وقال الشعبي : هو بالخيار إن شاء لم يقضها .

ولا تجوز الصدقة حتى تمص وكذا عن مجاهد وعطاء به أخذ ، ولو وهبت مهرها الذي على زوجها لابن لها صغير لا يجوز به أخذ الفقيه ، سأل أبو بكر عن هذه المرأة . فقال أنا في هذه المسألة واقفي .

مطلب

الهبة لا تحتاج إلى قول الموهوب له قبلت إذا قبضه

ولو قال : وهبت هذا لابني الصغير جازت الهبة ، ولا يحتاج إلى القبول والقبض كما لو قالت بنت عبيدي هذا من ابني الصغير ولم يقل اشتريت يكفي بقوله بعته وإن لم يكن اشتريت .

ولو قال وهبت هذا العبد منك والعبد حاضر فقبضه الموهوب له جازت الهبة وإن لم يقل قبلت .

مطلب

إذا منع امرأته المريضة المصير إلى أبويها حتى تهب مهرها

وعن الفقيه أبي جعفر : أنه يمنع امرأته من المصير إلى أبويها إلا أن تهب مهرها فوهبت بعض المهر فالهبة باطلة لأنها كالمكرهة .

ما يعطى الصغير من الثياب المتخذة له ملك للصغير إلا أن يصير على الإعارة في هذا الوليمة والختان إذا قام الوكيل على تعيين المهدي إليه يعمل به .

ولو وهب ثوباً حاضراً من رجل حاضر فقال الموهوب له : قل قصصت ، صار

قايضًا عند محمد لا عند أبي يوسف - رحمهما الله - .

ولو ألف صحيح وألف غلة ، فقال له : وهبت منك أحد المائتين يجوز [٨٥/ب] والبيان له لا إلى نقرة ، كذا عن محمد .

المكدي الذي يسأل إلخافًا ويأكل إسرافًا يؤجر على الصدقة عليه ما لم يتيقن أنه يصرفه إلى ممصية .

وعن النبي ﷺ قيل له : كثر السؤال فمن تعطي ؟ وقال من رق قلبك عليه .

مطلب

إذا تصدق بأمة أو وهبها وعليها ثياب

إذا تصدق بأمة أو وهبها وعليها ثياب وحلي جار ، ويكون الثياب والحلي للمتصدق عليه والموهوب له .

وإذا وهب جارية فتعلمت القرآن به أو المشط قل أبو يوسف : لا يرجع وعن أبي حنيفة : كذلك ، وعن محمد - رحمه الله - . أنه كذلك .

وعن محمد عن أبي حنيفة : يدفع الهبة بين ابنه وابنته على السواء عند أبي يوسف ، وقال محمد : للذكر مثل حظ الأنثيين .

مطلب

إن وهب ماله كله للابن فهو جائز والمهدي آثم

فإن وهب ماله كله للابن ، قال محمد : هو آثم ، وأجيزه في القضاء .

مطلب

وهب الفرارة الحنطة هل تدخل الفرارة مع الحنطة في الهبة

ولو قال : وهبت لك هذه الفرارة الحنطة فهذا على الحنطة دون الفرارة عند محمد - رحمه الله - .

ولو قال : (ابن بك جوال كندم ترا) ^(١) بنسكين اللام من جوال فالهبة على الخنطة دون الطرف .

ولو قال : (ابن بك جوال كندم سرا) ^(٢) بكسر لام الجوال فالهبة على الطرف دون الخنطة .

وقال محمد - رحمه الله - : إذا قال تصدقت عليك بهذه الدار والمتصدق عليه غني أو فقير ودفعها إليه جار ، ولا سبيل له على الرجوع .

مطلب

في أن لو استحقت الموهوب له هل يرجع من عوضه

ولو عوضه من الهبة من غير شرط ثم استحقت الهبة رجع بالعوض إن كان قائماً وبقيمته إن كان مستهلكاً

وعن أبي يوسف في أرض ساحة لا بناء فيها فأمر قوماً أن يصلوا فيها بجماعة ولم يوقت فهذا مسجد وقت فهو ميراث ولو جعل في المسجد ما يدل على أنه مسجد لم يكن له أن يرجع

مطلب

الهبة الفاسدة مضمونة

وأشار في المضاربة إلى أن الهبة الفاسدة مضمونة على الموهوب له . الهبة الفاسدة بالقبض كالمشاع فيما يحتمل القسمة ، ولو باعه لا يجوز .

وقال أبو يوسف - رحمه الله - : لو اشترى ثوباً فأرجع له دانقاً [١/٨٦] لا يقبل حتى يقول أنت في حل أو هو لك .

وقبول الهبة والصدقة على اللقيط إلى الملتقط وقضه جازر عليه استحساناً .

وفي السير الكبير : لو قال لقوم: وهبت جارية هذه لأحدكم فليأخذها من شاء . فأخذها رجل منهم كانت له

(١ ، ٢) لم أتب عليهما

مطلب**في الفرق بين أخذ السكر الموضوع بين يدي القوم ومنثوره**

وإذا وضع سكرًا بين يدي قسرم وقال . حذوه ، فمن أخذه فهو له ، وإن نشر السكر أو الدراهم أو اللوز فرقع في حجر رحل أو كفه فهو له ، وإن وقع على رأسه فأخذه آخر جار ، وإن أخذه رجل سقط من يده فأخذه آخر فهو للأول .

مطلب**في قبض الصبي الموهوب له**

صبي في حجر أمه وهب له شيء فقبضه يجوز وإن كان أخ أو عم .

مطلب**في هبة الدار لابنه الصغير**

ولو وهب داره لابنه الصغير وفيه ساكن بأجر لا يجوز ، وإن كان فيها ساكن بغير أجر جاز .

ولو وهبت دارًا لابنه الصغير ، ثم اشترى بها دارًا أخرى والثانية لابنه

مطلب**القبول ليس بشرط في الهبة**

عن أبي يوسف - رحمه الله - قال القبول ليس بشرط لهبة الدين خلافاً لروى - رحمه الله

مطلب**على الأب العدل بين الأولاد إلا أن المشغول بعلم يفضل**

وعلى الأب العدل بين الأولاد ، وإذا كان الولد مشغولاً بعلم لا بالكسب فلا بأس بأن يفضل على غيره .

ولو أودع المتاع عنده وخلق بينه وبين المتاع ثم وهبت الدار منه وسلم صح الهبة والتسليم .

ولو وهب لمفسرين على وجه الصدقة ما يحتمل القسمة يجوز وفي الغنيين في الهبة والصدقة جميعاً لا يجوز عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف يجوز في الحالين

مطلب

الهبة على ثلاثة أوجه

وعن أم سلمة - رضي الله عنها - قالت : إني لأهدي الهبة على ثلاثة أوجه : هبة مكافأة ، وهبة أريد بها وجه الله تعالى ، وهبة أريد بها إبقاء عرضي .
لوديعة إذا وهبت جاز .

وتم الكتاب إلى إنسان للمكروب إليه ، وكان أبو عثمان السمرقندي إذا رفعت إليه قصة ردها إلى صاحبها . وإذا جاءه كتاب وضع عنده .

مطلب

في هبة الصبي

صبي أهدي وقال : إن أبي أرسل إليك بهذه الهبة يحل له تناولها إلا أن يقع في قلبه أنه كاذب .

إذا وهب قبل القبض يجوز [٨٦/ب] ويتوب الموهوب له عن المشتري أولاً في القبض عنه ثم يصير قابضاً لنفسه ولا يجوز ذلك في البيع .

ولو وهب لرجلين درهماً صحيحاً يجوز ، يعني فيما لا يكسر ، وقيل : لا يجوز عند أبي حنيفة يعني فيما يكسر ويروح مكسوراً .

إذا أخرت الحارية أنه قتل مالكها الأول ونهت ولا يقدر على وزن المقتول يرفع الأمر إلى القاضي حتى يبيعها منه ثيابه عن الميت

ولو قال ابن كيزك مرا بنحش ، فقال : قداي توبارا ، أو قال : ازتو دربنغ نیست ، لا يكون هبة .

ولو دفع إلى ابنه مالاً فتصرف فيه الابن يكون لابن إذا دلت الأدلة على التملك .

مطلب

**لو دفع الزكاة أو صدقة الفطر
أو الصدقات المنذرون إلى الصبيان**

ولو دفع الزكاة إلى الصبيان يرسم العيدي أو إلى مبشر يبشره أو يدفعه إلى من يهدي باكورة أو علاماً لا يساوي شيئاً يجوز عن الزكاة إلا إذا نص على التصريح وكذلك صدقة الفطر والصدقات المنذورة .

مطلب

قال الزوج وهبت مهرها في صحتها والورثة على خلافه

إذا قال الزوج: وهبت مهرها في صحتها، وقالت الورثة في مرضها، فالقول قول الزوج .

* * *

كتاب الشركة^(١)

مير بين اثنين ساقه أحدهما وعليه متاع على جسر فوق في النهر وعطت منحرة
اهل القرية لا ضمان على السائق ولا على الناحرين إذا علم أنه يعيش إلى أن يحضر
صاحبه

مطلب

الراعي والبقار إذا خافا الهلاك عليها وذبحا

وكذلك الراعي إذا ذبح شاة وخاف عليها الهلاك أو البقار ذبح بقرة خاف عليها
الهلاك ، واللحم بين الشريكين وهذا استحسان .

مطلب

جواز اشتراك المعلمان في التعليم

وكذا عن أبي قاسم ومحمد بن سلمة : معلمان اشتركا لحفظ الصبيان وتعليم
الكتابة جازت الشركة .

ولو اشتركا شركة عنان على أن يبيعا بالنقد والنسيئة ثم نهى أحدهما عن بيع
النسيئة يجوز نهيه كما لو اشترطا على هذا الشرط في الابتداء .

وكذا عن محمد بن سلمة - رحمه الله - لو قال أحد الشريكين لصاحبه لا
تجاوز عن نيسابور فجاوز وهلك المال ضمن حصة شريكه .

كذا عن أبي بكر [١/٨٧] الشركة في بذر الدودان يقرصه نصف البذر أو يبيعه منه
ويشتركان كذلك في الورق ، ويكون الخارج بينهما كالمزارعين إن خلط البذر صحت
الشركة .

(١) الشركة تنقسم كما قالت المالكية إلى اقسام شركة الإرث وشركة العيمة ، وشركة المتاعين هاتش ثلثه عسى
المنافع الأربعة (٦١/٣)

دار في سكة لا طريق لها إلى سكة نافذة ليس له أن يفتح إلى تلك السكة التي غير نافذة بابًا كذا عن أبي القاسم والمقهيبي أبي جعفر وأبي الليث - رحمه الله .
ولا ضمان على النقصان فيما لم يجز به يده ، وكذلك كل أجير مشترك . وبه أخذ الفقيه .

عن أبي حنيفة - رضي الله عنه - فيمن قال لآخر ما اشتريت اليوم من أنواع التجارات فهو بيني وبينك ، فقال : نعم . جاز ، ويكون المشتري مشتركًا .
وكذلك لو قال : ما اشتريت من الدقيق فهو بيني وبينك

ولو اشتركا على أن يعملوا ورأس مالهما سواء جاز تفضيل الربح لأحدهما .

وعن أبي حنيفة فيمن قال لرجل : اشتر لي جارية فلان ، ولم يقل نعم ولا حتى ذهب فساومها ثم قال : اشهدوا أنني قد اشتريتها لفلان كان للآخر ، وإن قال : اشهدوا أنني قد اشتريتها لنفسي كان له ، وإن اشتراها وسكت ثم قال : اشتريتها لنفسي فالقول قوله ، وإن قال ذلك بعد ما ماتت أو حدث بها عيب لا يقبل قوله إلا أن يصدقه فلان .

ولو اشترى عبدًا فقال له رجل أشركني فيه فأشركه ، ثم ظهر به عيب ، ثم جاء آخر فقال أشركه فيه فأشركه ، والثاني علم مشاركة الأول فللثاني ربع العبد .

وإن لم يعلم فله نصفه وللأول نصفه ، وخرج المشتري من الوسط .

رجلان لهما دين مؤجل على رجل فعجل نصيب أحدهما اقتسماه نصفين والباقي لهما إلى الأجل فصارا شريكان .

وأعطى الثوب لأحدهما فقصره وأعطى الآخر للآخر يبرأ .

وعن أبي حنيفة : له أن يأخذ الشريك الأجر ، إذا دفع إلى أحد الشريكين [٨٧/ب] وهذا استحسان .

وعن أبي يوسف في الخياطين الشريكين ، والقصارين لشريكين أخذ أجر كل واحد منهما ، بما يلزم صاحبه من العمل والفرم .

وأما الأجير وثمن الإشتان والصابون فعلى المشتري ويرجع على صاحبه

وليس لأحد الشريكين أن يسافر بالمال بغير أمر شريكه ولو سافر وهلك ، لا يضمن

فيما لا حمل له ولا مؤنة والربح بينهما .

وفي القصارين إذا جئت أحدهما فالضمان عليهما . يأخذ صاحب لعمل أيهما شاء لجميع ذلك عن محمد - رحمه الله - .

البر في الشركة بمنزلة العروض ، وهذا على حسب عادة التجار إن تعاملوا به عمل الأمان تصح الشركة وإن تعاملوا به فهو كالعروض إذا خلطوا من جنس واحد

قال محمد : تصح الشركة ، وقال أبو يوسف : لا تصح الشركة ، فإنما هو شركة ملك حتى لو شرط به الربح أو ثلاثاً واشترى به ثلاثاً وكان المكيل بينهما سواء .

فعند محمد - رحمه الله - : الربح على الشرط ، وعند أبي يوسف - رحمه الله - : الربح على قدر المالكين .

أحد الشريكين شركة عنان يبيع بالقد والنسيئة ويسفع ويودع ويدفع مضاربة . وعن أبي حنيفة : أنه لا يجوز ، ولو شرط العمل عليهما يجوز له شرط زيادة ربح .

ولو شرط العمل على أحدهما يجوز له شرط زيادة ربح شركة العنان^(١) .

يجوز تفاضل المالكين والربح على ما شرطاً من التفاضل والوضيعة لا تجوز إلا على قدر رأس المال .

وشركة العنان تجوز بين حر وعبد مأذون وصبي ، وبين المسلم والذمي إلا أنه يكره للمسلم ذلك .

مطلب

الشركة في الاحتطاب والاحتشاش

ولو اشتركا في الاحتطاب والاحتشاش فلكل واحد منهما ما احتطب فلو خطأ ولا يعرف فلكل واحد منهما النصف ، ولا يقل قوله فيما زاد على النصف

وإن احتطب أحدهما وأعان الآخر فالخطب للمحتطب وللآخر أجر مثله [١/٨٨] بالفا ما بلغ عند محمد - رحمه الله - ، وعند أبي يوسف لا يتجاوز الشروط

(١) شركة العنان هي أن يشترك اثنان في نوع واحد من أنواع التسحارة كالقمح أو القمح ، أو في جميع أنواع التجارة ولا تذكر الكفالة فيها هامش المقه (٦٠/٣)

وإذا وقعت بقرنه بنيم سود وهو أن يكون كل شيء يحصل من البقرة من الولد والسمن . والمصل بينهما نصفان يجب على صاحب البقرة اللبن ، وأجر مثل الحافظ ، ولصاحب البقرة الولد واللبن .

وأما السمن قال بعضهم : يكون للحافظ وعليه اللبن ويجب أن يكون أيضًا لصاحب البقرة ؛ لأنه اتخذ السمن بأمره .

والحيلة في جواز نيم سود أن يبيع نصف البقرة منه فيقبض بثمن النصف كتابًا

* * *

كتاب المضاربة^(١)

مطلب

مضاربة العباس بن عبد المطلب

عن العباس بن عبد المطلب أنه كان دفع المال مضاربة اشترط على صاحبه أن لا ينزل به وادياً ولا يسلك به بحراً، ولا يشتري به ذات كسد رطبة، فبلغ رسول الله عليه الصلاة والسلام فأجازه.

المضاربة في أولها أمانة، فإذا أراد أن يشتري صارت وكالة، فإذا ربح صارت شركة، فإذا فسدت فهي إجارة فاسدة، فإذا خالف فيه صر عبياً. وإذا أراد المضارب أن يكون صامئاً يقرض المال من المضارب ويسلم إليه، ثم يأخذ منه مضاربة، ثم يصع المضارب بعد ذلك.

مطلب

فيمن اتخذ داره حماماً وتأذى الجيران

وعن أبي يوسف - رحمه الله - فيمن اتخذ داره حماماً وتأذى الجيران من دخانها فأرادوا أن يمنعوا لهم ذلك إلا أن يكون الدخان مثل دخان الجيران. ولو لم يقل له اعمل فيه برأيك إلا أن المعاملة في ذلك البلدان. المصدرين يخلطون المال، وأرباب المال لا ينهون عن ذلك، وغلب هذا التعارف، لا يضمن.

عن أبي حنيفة: قال المضاربة بالملوم جائزة.

(١) المضاربة هي أن يدفع شخص مالا لآخر ليتجر فيه على أن يكون الربح بينهما على ما شرعا وبخساره على صاحب المال. الفتاوى (٣/ ٣٠)

مطلب

في نفقة الشريك على نفسه في ركوبه وطعامه وشرابه

وعن أبي حنيفة : أن المضارب أو الشريك إذا سافر بالمال أنفق على نفسه في ركوبه وطعامه وشرابه وكسوته، وكذا محمد في شريك العنان.

قال الفقيه : ولم يذكر في المبسوط . وفي الجامعين نفقة الشريك إذا سافر .

وعن أبي حنيفة فيمن أذن له أبواه أو وصيه [٨٨/ب] في التجارة جاز، فإن باع شيئاً آخر مما ورث قبل ذلك ، ذكر في كتاب الإقرار أنه يجوز .

ولو قال المضارب أمرتني بالنقد والنسيئة وقال رب المال لا بل بالنقد، فالقول قول المضارب استحساناً .

عن أبي يوسف - رحمه الله - القول قول المضارب إذا دعى الإطلاق وادعى رب المال التقييد بالكوفة أو بالبيع نقداً أو بالبيع والشراء شهراً . وعند زفر : القول قول رب المال، وهو قياس .

وكذلك الاختلاف فيما بين المولى وهرماء العبد أن القول قول هرماء العبد عند أبي يوسف - رحمه الله -

وعن محمد فيمن دفع إلى عبد مالا مضاربة والعبد مأذون في التجارة فاشتري نفسه بالمضاربة جاز وصار محجوراً عليه وبيع، ورأس المال لرب المال .

لو اشترى نفسه وابته وامراته بالمضاربة على المضاربة إذا خص رب المال بعد المضاربة المطلقة، ورأس المال عين أو قد صار عيناً يصح .

ولو اشترى المضارب بالمال شيئاً فليس لرب المال أن ينهيه ولو نهاه لا يصح نهيه، ولو أراد عزله عن البيع، لا يصح .

مطلب

ما فعل المضارب في السفر

ولا يملك المضارب السفر في إحدى الروايتين

ولو أنفق المضارب في الدواء والحجامة والبورة، ضمن .

والحاصل أن ما يفعله للتجارة من غير إسراف وتقتير له ذلك وله الإدم بالمعروف

وروى الحسن أن له الفاكهة كما يأكل لتجار، وليس له ما يخالف العادة والخضاب كالخجامة

وعن أبي يوسف: اللحم في حق المضارب فقال كما كان يأكل، وبحسب النفقة من الربح إن كان له ربح، وإن لم يكن له ربح فهو رأس المال وما أنفق من ماله، فماله أن ينقذه من مال المضاربة، فهو دين على المضاربة كالوصي إذا أنفق على الصبي من مال نفسه [٨٩/١] لكن إذا هلك المال يرجع على رب المال.

ولو خرج مسافراً ونزل مصراً فالنفقة من المضاربة ما لم يتخذ ذلك المصراً دار إقامة ولا يسقط نفقة المضارب بمجرد إقامة ما لم يرجع إلى وطنه أو يتخذ مصراً آخر وطناً.

وكل من يعينه على العمل حراً كان أو عبداً أو أجيراً بخدمة أو يخدم وانه نفقتهم كنتفتته إلا أن يكونوا عبيد رب المال يعينونه فنفقتهم على رب المال.

مطلب

لو سافر بماله ومال المضاربة فالنفقة في المالين

ولو سافر بماله ومال المضاربة فالنفقة في المالين بالحصّة.

وأما المضاربة الفاسدة فالنفقة ليست في مال المضاربة لأنه أجبر، والأجبر لا يملك الاستئانة إلا بصريح الإذن ولا يأخذ السفنجة لأنه استدانة

ولو دفع المضارب لآخر مضاربة ولم يقل له رب المال «عمل فيه برأيك»، فعن أبي حنيفة لا ضمان على الأول حتى يعمل الثاني ويربح فإذا ربح ضمن، وعن أبي يوسف - رحمه الله - كذلك

وعن أبي يوسف - رحمه الله - أنه رجع عن ذلك وقال: يضمن بنفس الدفع ثم عددهما للمالك الخيار، إن شاء ضمن الأول، وإن شاء ضمن الثاني، فإن ضمن الأول صحت المضاربة الثانية وإن ضمن الثاني رجع على الأول

مطلب

تفسد المضاربة إذا شرط عمل المضاربة

تسلم رب المال شرط في صحة المضاربة، ولهذا تفسد المضاربة إذا شرط عمل رب المال المضاربة العامة إذا لم تكن مقيدة ملك التصرف على كل حال وفي كل مكان،

وإن كانت مقيدة بمكان أو تصرف لا يتعدى عن ذلك .

والعاط التحصيص أن يقول خذ هذا الألف مضاربة بالصف بالكوفة، أو على أن تعمل فيها في الكوفة، أو قال: فاعمل بها في الكوفة أو تعمل بها في الكوفة ولو قال اعمل بها في الكوفة لا يكون شرطاً، ولو قال اعمل بهذه الدراهم شركة فالربح بينهما نصفان .

وإذا دفع إليه أمتعة فقال بعها واشترها وانجز فيها [٨٩/ب] وما ربحته فهو بيننا نصفان فخير لا يكون الخسران على العامل ، ولو صالحه على مال لا يلزمه .

ولا تصح الكفالة إلا ببدل الصلح كذا حكى عن شيخنا شيخ الإسلام علي بن محمد سافروا يأكلون جملة، ويرلون ويرتلون جملة ومع أحدهم بضاعة دنائير خاطها في قبائه، فترك القباء عند أصحابه فضاع، لا يضمن .

كتاب الوقف

مطلب

ما أخذ به الفقهاء

إذا وقف أرضاً على مسجد ولم يجعل آخره للمساكين، قال محمد بن سلمة على قياس قول أبي يوسف - رحمه الله - يجوز خلافاً لمحمد - رحمه الله - .
قال أبو بكر بن سعيد تجوز في قولهم جميعاً وبه أخذ الفقهاء وعن محمد - رحمه الله - في مسجد عتيق لا يعرف من بناء، فخرّب لأهل المسجد أن يبيعوه ويستعينوا بثمنه آخر ولا بأس .

مطلب

في جواز ترك سراج المسجد من المغرب إلى العشاء لا من العشاء إلى آخر الليل

سراج المسجد يترك في المسجد من المغرب إلى العشاء، وبعد العشاء إلى آخر الليل لا يجوز إلا في موضع جرت به العادة .
ولو درس بضوء سراج المسجد وهو موضوع للصلاة يجوز إلى ثلث الليل ينبغي أن يجوز إذا كان في الدهن متسع .
وما جعله الحاكم يقيم المسجد يأخذ غلاته والنفقة عليه مقدار أجر مثله جار .

مطلب

لخادم المسجد ما شرط له الواقف

وإن لم يشترط لا يجوز للقاضي أن يجعل له ذلك

ولخادم المسجد ما شرط له الواقف، وإن لم يشترط لا يجوز للقاضي أن يجعل له ذلك، وبناء المارة بقدر الحاجة أو فرش المسجد بالأجر من البناء، ويجوز صرف الغلات وأما الحصر والحصى إن كان الواقف وقف على ذلك، أو وسع على المتولي أن يفعل ما

يرى من مصلحة فله أن يشتري الدهن والحشيش والحصى من غلة المسجد
 إن كان وقفًا قديمًا لا يدري شرائطه.
 وإن كان وقفًا قديمًا لا يدري شرائطه يفعل مثل ما فعل من قبله .
 وكذلك الاوقاف القديمة التي لا يدري شرائطها يعمل لها على حسب ما عمل بها
 في دواوين القضاء
 فإن أحيا وقفًا [٩٠/١] وانتزعها من العصبه ولا يدري مصارفه فيما قيل ذلك
 صرف إلى الفقراء والمساكين .
 ولا يجوز لقيم المسجد أن يضيق فناء المسجد على المصلين والمارة ببناء الخوانيت
 في حد المسجد أو فناءه .

مطلب

اتخاذ الرباط أفضل من عتق العبد

اتخاذ الرباط للمسلمين أفضل من عتق العبد.
 ولو أرادوا أن يزيدوا في المسجد من أرض المسجد بجنبه يجوز ويفعلونه بإذن
 القاضي .
 بئر مطوي بالآجر في قرية خربة انقرض أهلها فالآحرات لبانيها فإن لم يعرف فهي
 لقطة .
 ولو تصرف به على فقير ثم صرف بإذنه إلى عمارة الخوض في قرية أخرى
 يجوز
 ولو باع أرضًا ثم أقام بينة على أني وقفها يقبل منه .
 وتقبل الشهادة على الوقف من غير دعوى، كذا عن الفقيهين كما في عتق
 الجارية .

مطلب

بناء على أرض وقف

بناء على أرض وقف فأبى صاحب البناء أن يستأجره بأجر المثل ، ولو رفع بناؤه
 يستأجره أكثر مما استأجره يؤمر برفع البناء، وإن كان لا يستأجر أكثر من ذلك ترك

مطلب

وقف على الفقراء في صحته وله بنت ضعيفة

ولو وقف على الفقراء في صحته وللواقف بنت ضعيفة فقيرة وأولاد مفرائهم أولى وقالوا: لا يدفع الكل إليهم، بل بعضه إلى الفقير الأجنبي لئلا يظن أنه على الأولاد وحدهم.

مطلب

للقيم أخذ كفيل على المستأجر

القيم إذا أجز الوقف ينبغي أن يجعل على المستأجر كفيلاً.
وهذا أولى من قبول الخوالة

مطلب

الاستدانة على الوقف

قيم الوقف إذا استقبله أمر لا بد منه يستدين على الوقف بإذن الحاكم، ثم يرجع في الغلة.

مطلب

رباط استغنى عنه

رباط استغنى عنه صرفت غلاته إلى رباط بجنبه، فإن لم يكن بجنبه رباط رجع إلى ورثة الواقف

رباط على باب قنطرة لا يمتنع بالرباط إلا بمجاوزة القنطرة، وليس للقنطرة من يعمرها يجوز صرف ما وقف على مصلحة الرباط إليها. ولا يصرف ما وقف على مرمة الرباط إلى القنطرة.

وعن محمد - رحمه الله - في مسجد ضاق بأهله لا بأس بأن يلحق من طريق العامة إذا كان واسعاً.

[٩٠/ب] ولا بأس بأن يتخذ ظلة على باب المسجد من غلته إذا كان المطر يفسد الباب ويبتل داخل المسجد.

دراهم جمعت لعمارة قطرة فاتخذ طعام منها يحل ذلك الطعام من اجتمع للعمل والإرشاد والحث على العمل، وأما النظارة فإن كانوا قليلاً يحل «استحساناً» وإن كانوا كثيراً يثبتن التقصان بأكلهم لا يحل لهم أن يأكلوا، ولا للعمال أن يدعواهم إلى أكل ذلك الطعام.

ويصرف الفاضل من الخشب من تلك القنطرة بمشورة أربابه.

مطلب

في وقف الكتب

وقف الكتب جائز. كذا عن نصير والمقيمين

مطلب

إذا جعل أرضه مقبرة

مطلب

سقوط الخراج عن أرض وضع عليها خاناً أو مقبرة

إذا جعل أرض مقبرة أو مسكناً أو خاناً للوقف، قال أبو نصر يسقط الخراج عنه. وعنه: إنه وقف (...) ^(١) البقرة على الرباط ليكون لأبناء السبيل لبنها وسمنها يجوز إن ذلك يغلب في أوقافهم.

ولو وقف داره على فقراء مكة في صحته وهم لا يحصون يجوز، وإن وقف بعد موته يجوز، يحصون أو لا يحصون، فإن كانوا لا يحصون فأنقضوا صار ميراثاً.

مطلب

من بنى مسجداً فهو أولى بعمارته

من بنى مسجداً فهو أولى بعمارته واتخاذ المؤذن والإمام كذا عن أبي بكر الإسكاف والفقهاء إلا أن يكون الذي عينه أهل المحلة أصلح لذلك.

إذا اجتمع أهل المسجد على تحويل باب المسجد، أو جعل الرحبة مسجداً وأبى الأقلون فالحكم للأكثر.

(١) غير واضحة بالأصل

شراء الدين والخصير بأيهما كانت الحاجة إليه أسهل فهو أفضل .
ولو قال هذه الشجرة للمسجد لا نصير للمسجد حتى تسلم إلى قيم المسجد .
وعن أبي القاسم أن المسجد لصلاة العيد أو لصلاة الجنازة يحب ما يجب
المسجد .

ولو قال ضيعتي هذه للسبيل ولم يزد على هذا، إن كان يفهم في عرفهم الوقف
يكون وقفاً .

المشاهدة بين المسافرين على المساحة ولو رأوا التساوي ما قدروا عليه لتفاوتهم في
الاكل وأنه جائز، وإن الله تعالى أباح مخالطة اليتامى فهذا أولى .

وكان الثوري يقول لرفيقه أنفق ماذا بلغت النفقة [١/٩١] مائة أعطاء خمسين .

مطلب

في تطهير حشيش المسجد

حشيش يخرج من المسجد في رمان الربيع إن كانت له قيمة يباع، وإن لم يكن له
قيمة يطرح صار مباحاً لمن أخذ ويحويه عن أبي بكر .

وقف على فقراء هذه القرية وأخرى للمساكين وفقراء القرية لا يحصون فلقيم
المسجد أن يفضل ويحرم، وإن كانوا يحصون فالقلة بينهم على عدد دعوسهم سواء بيع
غلة المسجد بإذن الجماعة من غير إذن القاضي، يجوز .

قال المتقدمون: الأولى أن يكون بإذن القاضي . وقال المتأخرون: الأولى أن
يكون بغير إذنه وعدمه لغلبة الطمع في الزمان .

وقف على العلوي الساكنين سمرقند، فمن غاب منهم ولم يبع مسكنه ولا اتخذ
وطناً آخر فله حق ما غرس في المسجد يكون للمسجد وما كان على النهر بحذاء المسجد
فهو للفارس ثم لورثته وقف على فقراء الأولاد لا يعطي ما لم يثبت فقره عند القاضي

قال أبو بكر - رحمه الله - لا يجوز الشهادة على الوقف بالشهرة .

وإن في الشهرة مثل وقف عمرو بن العاص ، وقال الفقهاء: تجوز الشهادة
بالشهرة على الأوقاف المشهورة .

وأما الفاضل عن أرض المسجد يزل في النهر ليصل إلى جميع أهل النهر والمواقف

أن يخرج من يده ويضعه في من شاء شرط أو لم بشرط والقيم وكيله وهو قول أبي يوسف وبه أخذ الفقيه .

مطلب

في الشهادة بالشهرة

وتجوز الشهادة على الوقف بالشهرة وإن لم يسمع من الواقف .
رباط فيه أشجار مشعة فهي للنزل إلا أن يظهر مصرف آخر وإن لم يكن لرحل من ساكن الرباط والاحتياط أولى .

مطلب

لا يحل أن يهدم المسجد إلا خوفاً من الانهدام

لا يحل له أن يهدم المسجد لينبه أحكم إلا أن يخاف أن ينهدم كذا عن أبي القسم
وإذا تفانى أهل محلة فالجسارة والمغتسل يوحه إلى مكان آخر ولا يرد إلى وارث الوقف .

مطلب

تعليق الوقف بالشرط لا يجوز وتعليق التوكيل بالوقف يجوز

تعليق الوقف بالشرط لا يجوز ، وتعليق التوكيل بالوقف يجوز .
ولو كتب صكاً حدين صدقاً ومدّين بخلافه والحد المسمى لا يوجد في ذلك [٩١/ب] الموضع ولا بالبعد منه فالوقف باطل إلا أن يكون ضيعة مشهورة مستغنية عن التحديد فيحوز ذلك الوقف .

مطلب

مريض أقر باستهلاك الغلة أو أقر أنه عليه ارحموه

مريض أقر أنه كان متولياً وأنه استهلك من عنته كذا وصدقه الوارث فذلك من جميع المال ، فلو أقر أنه عليه زكاة تؤدى من الثلث .
ولو أنكر الوارث استهلاك غلة الوقف يحلف الوارث بالله ما يعلم أن ما أقر به حتى

قيم الوقف إذا أنفق من ماله على الوقف ليرجع في علة فله الرجوع، وكذلك الوصي مع مال اليتيم، ولكن لو ادعى لا يكون القول قوله، والمخرج من ذلك أن يبيع الجذع مثلاً من آخر ثم يشتريه الواقف.

مطلب

امرأة أرادت أن تقف داراً فمنع عمر - رضي الله عنه - عن ذلك

حكى أن امرأة أرادت أن تقف داراً فقال لها أبو بكر - رضي الله تعالى عنه - تريد أن تجعل دارك مزبلة فإن أرادت ذلك فاشترى بثمنها ضيعة يصل إليك آخرها وقال لا يؤجر بوقف الدار بل تصل إليه اللعة من الجيران ساكني دار المختلفة إذ وقف إنسان عليهم بأن يعطي كل واحد كل يوم شيئاً معلوماً وله مأوى في الرباط فله الوظيفة.

وكذلك لو خرج بالنهار في طلب المعاش واشتغل بحرفة لا إن اشتغل الليلة بالحراسة وبالنهار يقصر في التعلم إن كان يعد من المختلفة أوجز أن يكون كغيره عن الوظيفة، وإن كان لا يعد من المختلفة، لا وظيفة له.

مطلب

إن شرط الواقف سكنى داره لطلبة العلم فلا شيء لغيرهم

فإن شرط الواقف على ساكني دار المختلفة وشرط طلبة العلم فلا شيء لمن لم يكن من أهل العلم.

وإذا تهدم رباط المختلفة ونشأ بناء جديداً من كل وجه لا يكون للأولون أولى من غيرهم، وإن لم يغير ترتيبه إلا أنه لو زيد أو نقص فهم أولى. وعن أبي القاسم في المختلفة إذا اختلفوا في الأسياف فالأول إتياناً أولى وإن لم يعرف ولا بينه لواحد منهم يقرع بينهم كأنهم قدموا جميعاً

مطلب

غاب متعلم ثلاثة أيام فله وظيفته لا يطالب بما مضى

ولو غاب متعلم عن البلد أقل من ثلاثة أيام فله وظيفته استحقاقاً، وإن كان

مسيرة [١/٩٢] ثلاثة أيام لا يطالب بما مضى ولا يؤخذ بيته إن غاب مقدار شهر أو أقل ، وإن زاد جار لغيره أن يأخذ بيته .
وإن كان في المصر لا يختلف إلى التعلم ولا يشتغل بالفقه والتعلم لا يسعه أن يأخذ وظيفته .
وإذا بنى رباطاً على أن يكون ذلك في يده ما دام حياً ، لا يخرج من يده إلا استوجب الإخراج ، أو أظهر فيه شراً أو فساداً .
ولا يجوز أن يحمل تراب سور المدينة وإن أتهدم ولا يحتاج إلى ترابه فلا بأس .
وكذلك كل ما لا يحتاج إليه من وقف المشايخ ويلزم عبد أبي يوسف رحمه الله - وبه أخذ أبو القاسم .

مطلب

لا تجوز قسمة الوقف

ولا يجوز قسمة الوقف ، ويدفع الجميع مزارعة واحدة ، وذلك إلى القيم لا أبي الأرباب
ولو قال المريض أخرجوا نصيبي من مالي ولم يزد عليه ينفذ ثلث ماله .

مطلب

ديباح الكعبة وبيعه على الاختلاف

في ديباح الكعبة إذا خلق .

فمن نصير أنه لا يجوز أخذه ، وللسلطان أن يبيعه ويستعين على أمر الكعبة .
قال العبد - رضي الله عنه - : ورأيت في كتاب أخبار مكة شرفها الله تعالى أنه يصرف العاقل من ذلك إلى الفقراء ، ورأيت بعض الحاسح يقطع منها فإنه لا يجوز قبل الاستفتاء عنه وكن من يلبس ثوباً على ثوب ، وفي أول الإسلام كان يعلق به من شاء ما شاء بعضها على بعض حتى يتراكم من البرود والادم والانطاع . وأما بواري المسجد إذ استنفوا عنه فهو لمن طرحه فيه فإن يَكَيْتَ أرجو أن لا بأس .

إذا دفع أهل المسجد إلى فقير أو باعوا وانتفعوا في المسجد في بواري آخر
وإذا قال ما أشهد عليه الصك إني لا أعلم بأنه يكتب في الصك جواز ، يعني لا

يقبل قوله إذا كان فصيحاً بالعربية ، وقد قرئ عليه الصك فآقر بجميع ما فيه ، وقد المكنوب صحيحاً وإن كان أعجمياً لا يفهم العربية ولا يشهد الشهود وعلى نفسه ، بالفارسية فالقول قول الواقف إن لم أعلم ما في الصك .

وإن قال الشهود قرئ عليه [٩٧/ب] بالفارسية وآقر به لا يقبل قوله

وعن أبي القاسم فيمن قال إن وجدت ضالتي قبله علي أن آقف على ابن السبل كان نذراً صحيحاً بالوقف ، ولا يجوز أن يعطي منه من لا يجوز له زكاة ماله

حائز مال على حائز ، والثاني على الثالث هكذا والأول وقف ، والقيم يأبى أن ينفع عليه يؤمر القيم برده إلى حده إن كان لحائز الوقف غلة ، وإن لم يكن له غلة رفع إلى الحاكم ليأمر بالاستدانة على الوقف في إصلاحه .

ولو وقف ضيعه على أن له أن يبيعها ويصرف نسيها إلى حاجته فالوقف حائز والشرط باطل . كذا أبي نصر وأبي القاسم .

وعن هلال في شرط الخيار أنه يبطل الوقف به .

ولو وقفه على شرط أن يسيعه ويشتري بثمنه آخر جاز الوقف والشرط في قول أبي يوسف وهلال ، وقال أبو يوسف وأبو نصر : الوقف جائز والشرط باطل .

وأجمعوا أنه لو اتخذ مسجداً على أنه بالخيار جاز الوقف وبطل الشرط إلا أن يفسد أغصانها ، وإن كان لا يتنفع بأوراقها ولا بشمارها يقطع ويتصدق به فإن ثبت ثانياً وإلا غرس ، وما ييس من أعصانها فهو كتارها .

مطلب

صلحاء خرجوا إلى الغزو مع فساق

قوم صلحاء خرجوا إلى الغزو مع فساق معهم من أمير إن أمكن الصلحاء الانفراد فعلوا ذلك ، وإن كان لا يتبها لهم ذلك بصحبته لا يترك حق لأجل مطل

مطلب

حفر بئراً في مقبرة

ولو حفر بئراً في مقبرة لا يدفن فيه ميت ، ولو دفن لا يكره يعني إذا كانت المقبرة وقفاً .

مطلب**الوقف على الأولاد**

وإن كان الوقف على أولاده وأولاد أولاده أبداً ما تناسلوا فولده وولد ابنه وولد ابنته ذكورهم وإناثهم سواء
وعن محمد بن الحسن في مسجد خرب فالذي [١/٩٣] بناء أحق به إذا خرب ما حوله وإن لم يعرف بانيه وأجمعوا على بيعه ليستعبدوا بشئنه على مسجد آخر لا بأس به، ولو لم يخرب فليس لهم نقل عن موضعه.

مطلب**الوقف أولى من الإعتاق والتصدق بشئنه أولى من العتق**

الوقف أولى من الإعتاق إذا جعل لها مستغلات لعمارتها، وإن لم يجعل لها مستغلات فالإعتاق أولى والتصدق بشئنه على المحتاجين أفضل من العتق.

مطلب**في دفن المرتد**

مقابر المشركين إذا اندرست آثارهم ولم يبق من عظامهم لا بأس أن تتخذ مقبرة للمسلمين.
مرتد قتل على رده لا يدفع إلى مرتدين بدفنهم، ولكن يحضر حفيرة ويلقى فيها.

مطلب**ادعى الوقف وفي صك الوقف شهود عدول انقضى**

ولو ادعى في ضيعة أنها وقف وجاء بالصك وفيه خطوط عدول انقضى أو على بابه لوح مضروب ينطق بالوقف لا يحكم به ما لم يشهد الشهود على الوقف.
وعن الفقيه أبي جعفر: لو قال: أرضي هذه صدقة، أو جعلت أرضي هذه صدقة فعليه أن يتصدق بربقتها أو بقيمتها، ولو قال: أرضي موقوفة أو قال: أرضي هذه وقف أو قال جعلتها موقوفة صارت وقفاً على الفقراء في قول أبي يوسف ومشايخ بلخ -رحمهم الله- وبه أخذ

ولو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة، أو قال: أرضي هذه وقف صدقة أو قال: جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة صارت وقفاً على الفقراء عبد أبي يوسف وهلال -رحمهما الله-.

وإذا ذكر إنساناً معلوماً لم يجز إذا لم يذكر الصدقة، ولو قال موقوفة على الفقراء أو قال أعمال البر وذكر الصدقة أو لم يذكر جاز.

ولو لم يذكر الواقف لعمارة يبدأ أولاً بالعمارة استحساناً.

ولو وقف على الفقراء وشرط أن له أن يأكل ويؤكل ما دام حياً كذلك بولده، عن أبي يوسف -رحمه الله- أنه يجوز وبه أخذ أبو نصر والمقريه ومشايخ بلخ

وأفتى محمد بن سلمة أن يشتري خان لصغارين من غلة مسجد اجماع [٩٣/ب] واتخذ غلة له، وإن لم يكن بأمر القاضي، فإن كان بأمره فهو أفضل.

وعن أبي القاسم إن الواقف يقول وقفت أرضي التي في موضع كذا أحد حدودها ولثاني والثالث والرابع يحقوقها ومرافقها وقفاً مزيلاً على أن يستغل وجوه غلاتها. يبدأ من غلاتها بما فيه عمارتها ومصلحة وأجور القوام عليها، فما فصل ذلك صرف أبي عمارة مسجد كذا، ودهه وحصيره وما فيه مصنحته، على أن للقيم أن يتصرف في ذلك على ما يرى فيه، فإذا استغنى هذا المسجد صرفت الغلة إلى فقراء المسلمين.

ولو وقف على يتامى بني فلان فكل من أدرك لا حق له، ولو احتلوا في بلوغه فالقول قوله أنه لم يدرك.

مطلب

لو وقف أرضه على الفقراء فورثته أولى

قال بلال: لو وقف أرضه على الفقراء فحناح بعض ورثته فهم أولى من سائر الفقراء.

قال أبو قاسم: إن نازعوا لا يعطي لهم.

قال المقريه أبو جعفر: إن لم ينازعوا يعطى لهم البعض لأنه لو صرف الكل إليهم طس الناس أنه وقف عليهم

مطلب

في إجارة الوقف

إذا مات المتولي لا يبطل إجارة الوقف استحساناً.

قال الفقيه أبو جعفر: كان بعض مشايخنا لا يحيز إجارة الوقف أكثر من سنة واحدة وأنا أجزئه ثلاث سنين أو نحو ذلك، فما يجري بين الناس إلا أن يكون الواقف شرط ألا يؤجر أكثر من سنة واحدة، فإن كانت مدة طويلة أبطلها الحاكم.

مطلب

في وقف الذمي

النصراني إذا وقف على ولده وولد ولده ثم جعل لفقراء النصارى، لا يجوز وإن جعل لفقراء المسلمين، جاز.

ولو وقف النصارى على فقراء النصارى لا يجوز عندهما إلا أن يقول على فقراء محلة فلان من النصارى. وعبد أبي حنيفة يجوز.

وقال هلال في كتابه: إذا ذكر ثلاثة أبطن من أولاده، فالأقرب والأبعد سواء، إلا أن يذكر أنه يبدأ بالأقرب فالأقرب.

وعن أبي بكر قال لا يتخذ [١/٩٤] المتولي من وقف على عمارة المسجد شرقاً ولا مقشاً للمسجد ولو فعل فهو ضامن.

مطلب

وقف داره على فلان

عن أبي يوسف - رحمه الله - فيمن وقف داره على فلان ولم يزد عليه يكون لفلان حال حياته، فإذا مات صار للمساكين يجوز.

الوقف في المقول فيما فيه تعامل في سبيله كتخت الموتى والحنارة وثياب الجنادة

مطلب

جعل الخيل في سبيل الله

وأما جعل الخيل في سبيل الله إلى الغزو يلزم عندهما وعند أبي يوسف بغير تسليم وعند محمد التسليم شرط

مطلب**لو جعل داره مسجداً**

ولو جعل داره مسجداً وفتح بابه إلى السكة، وسلم إلى المتولي وصلى فيه جماعة أو صلى فيه بإذنه بجماعة صار مسجداً عند أبي حنيفة ومحمد.
وعن محمد أنه يصير مسجداً بصلاة الفرد فيه، وعند أبي يوسف الصلاة فيه ليست بشرط.

ويثبت أحكام المسجد له من وجوب التعظيم، وحرمة الدخول جكاً وغيره وكذلك بكره إذا كان مخرج في جنب المسجد ولحفور في حد المسجد وإذا جعل تحته منزلاً أو سرداباً أو فوقه منزلاً يجوز، وقد أفتى أبو يوسف -رحمه الله- بالجواز في بغداد لما رأى ضيق الناس.

ولو جعل العلو مسجداً والسفل وفقاً على المسجد وأخرجه من يده يجوز وكذلك لو جعل مجمدة وفقاً على الناس.
عن أبي حنيفة قال: لأهل المحلة أن يهدموا المسجد ويجددوا بناءه، ويضعوا الخباب ويعلقوا القناديل.

مطلب**لو تصدق بداره على مسجد**

وروى شبر أنه لو تصدق بداره على مسجد لا يجوز، وهو ميراث لأن الميراث لا يتصدق عليه. وعن محمد عن أبي حنيفة بخوازه

مطلب**وقف المصحف**

وعن محمد -رحمه الله- حواز وقف المصحف.

مطلب**وقف أرضاً مع أشجاره المثمرة**

وإذا وقف أرضاً وفيها أشجار وعليها ثمار ودخلت الثمر في الوقف اسحبنا

ويتصدق بها. كذا عن أبي يوسف.

قال هلال: ولو شرط الواقف الولاية لنفسه فليس للسلطان ولا للقاضي أن يدخل عليه في ذلك إلا أن لا يصلح لذلك [٩٤/ب] وكان الشرط باطلاً ويولي غيره وللواقف أن يوصي بالولاية إلى غيره.

المتولي إذا أنفق على الوقف من مال نفسه وشرط الرجوع، له الرجوع وإلا فلا. الوالي إذا جبي نفقة حفر النهر ووضعه عند صيرفي فضاء، إن وضع باسم حفر النهر أو باسم الوالي ضاع من مال الجميع، وإن وضع باسم الرجل الذي أخذه ضاع من مال الرجل خاصة.

ولا تبطل الإجارة بموت الموقوف عليه ولو مات الواقف لا تنقض الإجارة استحساناً وكذلك بموت الوصي الأجر ويعزل القاضي الأجر.

مطلب

الواقف إذا وقف على الفقراء فالواقف أولى إذا احتاج

وذكر الأنصاري في وقفه أنه إذا أوقف على الفقراء الواقف أولى إذا احتاج ثم قرابة الواقف إذا كانوا محتاجين، ثم ذو الحاجة من موالي الواقف، ثم ذو الحاجة من جيرانه، ثم فقراء أهل مضره لأقربهم من الواقف منزلاً.

مطلب

المتولي إذا مات لا يضمن بالغلة

وعن هلال أن المتولي إذا مات ولم يبين ماذا صنع بالغلة لا يضمن.

وكذلك الإمام إذا أودع بعض الجندي فمات ولم يبين الوديعة لا ضمان عليه.

ولر دفع إلى خادم دار عمران دراهم وأمره أن يشتري بها خبزاً ولحمًا ينفق على المقيمين فيها فلم يحتج إلى ذلك هذا اليوم وكان قد اشترى نفسه من قبل لا يسعه صرف الدراهم إليه وهو ضامن. ولو رفع الحمد من السقاية لا يحل.

مطلب

ماء وضع للشرب لا يتوضأ منه

ماء وضع للشرب في مسجد أو على طريق، لا يتوضأ منه.

مقبرة قديمة لم يبق من آثار المقبرة شيء فليس للناس أن يستفعلوها ولا الساء فيها ولا إرسال الدواب في حشيشها، وأما الاحتشاش منها فهذا أبسر

مطلب

أوصى أن يصرف إلى كفته وثمان الخبز والدهن لمسجد

ولو أوصى أن يصرف هذا المال في كفته وثمان الخبز وثمان الدهن لمسجد يعب بصرف أولاً إلى الكفن والجهاز، ثم يقسم الباقي وهو إلى الدهن والخبز يعني إذا خرج من الثلث وإن لم يكن مال سواء [٩٥/أ] يعتبر الكفن والجهاز من جملة المال والدهن والخبز من الثلث.

إذا شهد من أهل القرية من لا ولد له في المكتبة على وقف على المكتبة بحور شجرة جوز في دار وقف خربت لا تباع الشجرة لعمارة الدار ويواجه الدار ويستعان بالجوز والأجرة على عمارتها.

وإذا وقف أرضاً فيها أشجار واستثنى الأشجار لا يجوز عد من لا بحور وقف الشارع رباط أراد أن يخرب يواجه يعمر بالأجرة، ولا يواجه بعد ذلك.

مطلب

الوقف على أهل بيت النبي عليه السلام

ولو وقف على أهل بيت النبي ﷺ قال بعضهم لا يجوز لأنه لا يحل لهم الصدقة ويحب أن يجوز ويلزم لأنه صدقة التطوع فيحل لهم كما يحل للنبي. ولو قال مالي لأهل بيت النبي ﷺ فينصرف إلى أولاد فاطمة - رضي الله عنها - إن كانوا يحصون بلا خلاف ثم حد الكفاية قدر الحاجة، ولمن يرون من أهله وولده وخادم واحد.

مطلب

نصب الرحى في نهر العامة

نهر العامة إذا حفر الجوانب وصار يجري في أرض فله نصب الرحى في ملكه وليس له نصب الرحى في نهر العامة.

مطلب

إعطاء دراهم في عمارة المسجد أو نفقته أو مصالحه^(١)
إذا أعطى الرجل دراهم في عمارة المسجد أو نفقة المسجد أو مصالح المسجد
جاز هبته للمسجد.

مطلب

في وجوب الأجرة على مشتري الوقف
فيمن يسكن بعد ما أبطل القاضي بيعه ... إلخ
لا يجوز رهن الوقف من المتولي ولا من أهل الجماعة، وعلى المرتهن إذا سكن
أجر المثل مثل الدر سواء كانت الدار معدة للغلة أو لم تكن.
ولو باع المتولي وقف مسجد ثم نصب متولاً آخر فرفعه إلى القاضي وأبطل البيع
فعلى المشتري الأجرة فيما يسكن.
قال العبد: واللايق بمذهب أصحابنا في الرهن والبيع أنه لا تجب الأجرة على
السكن وإن كان معداً للغلة

مطلب

إذا أوجد ثلاث سنين لا ينقض في السنة الثانية

وإذا أجزا الوقف ثلاث سنين ثم زادت الرغبة في السنة الثانية لا ينقض الإجارة إذا
كانت بأجر المثل وقت العقد.
[٩٥/ب] ويشترط في سك التولية والوصاية بيان جهة التولية أنه من جهة
الحاكم، وفي الوصاية أنه وصي من جهة الأب ومن جهة الأم أو من جهة الحاكم.
وإذا خاف الواقف أن يظله القاضي يكتب في سك الوقف أنه قضى به قاضي
وإذا استأجر من المتولي لا يحتاج في كتاب إلى ذكر الأرباب لأنه لو لم يذكر الوقف
جاز.

(١) مسجد حقيق لا يعرف بنيه وقد خرب وبني أهل المسجد جديداً وبيعوا مسجد عتيق واستعانوا بشيخه في
المسجد الجديد جاز على قول من يرى جواز هذا البيع، ولو كان مسجد وفقاً لا يجوز إلا بأمر لقاضي
(من المحيط) وجدناه بهامش المخطوط.

وللأرباب المعلومين المحصين إذا كانوا من أهل الصلاح أن يصحبوا متوليًا بدون رأي القاضي، لما لأهل المسجد إذا أجمعوا على نصب متوليٍ جارٍ وقال المتأخرون: الأولى أن لا يرفعوا إلى القاضي لظهور الاطماع من طلب التولية أو القضاء لا يولي.

بساط أو مصلي كتب عليه تبيح أو الملك لله، يكره سبطها والقعود عليها ولو فرقت الحروف حتى لم يبق الكلمة وقال بعضهم يكره تعظيمًا للحروف، حتى كره أن يكتب على الهدف اسم أبي جهل، ويجب أن لا يكره. وأما الحروف المفردة فتحترم لأنها في القرآن لا حرمة الكلمات المحترمة وأما النهي عن رمي اسم أبي جهل فهذا مما يفيد صاحب الأوقاف.

إذا لم يرلد السلطان سمع الدعوى في أمور الأوقاف لا يجوز له أن يسمع ويقضي به

مطلب

مؤذن استأجره المتولي

مؤذن استأجره المتولي لخدمة المسجد كل شهر يكذا يجوز وإن كان يقين قاحش، فالأجرة على المتولي لا على المسجد.

إذا اشترى مسكنًا من غلة المسجد يكره للمؤذن أن يسكن فيه.

إذا نأت المسلمين مثل ناية الروم يستقرص من أموال المسجد.

بيع أشجار الوقف وإيرائه لا يجوز إلا بعد القلع

فقير يسكن وقفًا للفقراء وترك ما عليه بغلة الوقف جاز

وكذلك لو ترك حراجه لأجل حقه في الخراج

إذا وقف نصف الحمام جاز لأنه مشاع لا يحتل القسمة

ولو شرط الواقف الولاية لنفسه ولأولاده في عزل القوام واستبدالهم [٩٦/١]

وإخراجه من يده إلى المتولي جاز. قالوا كذا ذكره في السير الكبير

لقيم بشرط الولاية لنفسه وإخراجه من يده. قال محمد - رحمه الله -. الولاية

للقيم لا للواقف ولا وصية

وقال أبو يوسف: الولاية للواقف وله أن يعزل القيم في حياته، ويعزل القيم بوفاته الواقف إلا إذا جعله قيمًا في حياته وبعد وفاته.
ولو أقرب بوقف صحيح وأنه أخرجه من يده ووارثه يعلم أنه لم يكن أخرجه من يده صح الوقف.
وإذا استولى العاصب على الوقف فللواقف أن يأخذ من العاصب قيمته فيشتري به موضعًا آخر فيوقف على شريطة استحسانًا.
ولو وقف بعد وفاته وقفًا صحيحًا له أن يرجع لأنه وصية.

مطلب

إذا كان لحائط المسجد ضرر من غدير

إذا كان لحائط المسجد ضرر من غدير بجنبه يمنع الضرر عنه.
من أوقف على مصالح المسجد.
أراضي موقوفة على الفقراء سرقها المستأجر وغرس الأشجار ثم مات المستأجر يؤخذ ورثة المستأجر يقطعها ولا يرجعون في الوقف ما زاد السارقين في الأرض.
وإذا جعل داره مسجدًا بما يصير به مسجدًا، أو جعل داره مقبرة لا يجوز بيعه بعد ذلك بالاتفاق وإذا افتقرت القرية.
ويراعى المسجد ويقصر بالطمع بنقل خشة المسجد، ولو بيع بأمر القاضي في صرف ثمنه إلى مسجد آخر جار، وكذلك الرباط، ويكتب في صك الوقف ويصدق به عليهم في حياته وبعد وفاته لا ينفي لأنه يصير وصية، والاحوط أن يقول في حال حياته وصحته.
المريض مرض الموت إذا قال وقفت داري على مسجد كذا ولم يزد على هذا ولم يسلم الدار يصح ويكون وصية، ويصح بغير تسليم، حكى هذا عن المشايخ.
إذا تداعت حائط المقبرة إلى الخراب يصرف الأشجار إلى ما وقف عليه إن عرف.
إذا هرب بعض المتفلين بعدما اجتمع عليه مال كثير من حق القالة يضمن المتولي المفروض في المسجد إذا كبر هو للمجد لا للفارس استحسانًا [٩٦/ب].

كتاب الشفعة

صبعة بألف درهم فسلم الشفيع الشفعة فحط البائع خمسمائة ثم طلب الشفيع الشفعة لما سمع بذلك فله الشفعة ، كذا عن نصير ومحمد بن سلمة .
المشتري إذا أنكر طلب الشفيع الشفعة عند سماع البيع يحلف على العلم وإن أنكر طلبه عند لقائه حلف الباب .

مطلب

إذا سلم الشفيع على المشتري لا تبطل يعني إذا قال السلام عليكم
إذا سلم الشفيع على المشتري ثم طلب الشفعة لا تبطل شفعته كذا عن محمد وإبراهيم بن يوسف وبه أخذ .
وقال الفقيه أبو جعفر : إذا تكلم بكلام يفهم منه الطلب جاز ولا عبرة للالفاظ .
فإن قال طلبت الشفعة ، أو قال أطلب الشفعة ، أو قال : طلبت الشفعة وأطلبها وأنا طالبها يصح . وإذا كانت الدار في يد المشتري طلب منه .
وإن كان لها شفيعان فأخذ الحاضر منهما ، ثم حفر الغائب طلب من الحاضر
وعن محمد - رحمه الله - في شفيع قبل له : بيعت دار كذا ، فقال من اشترى وبكم اشتراها فلما أخبروه طلب الشفعة فهو على شفعته .

مطلب

الحيلة لإسقاط الشفعة

الحيلة لإسقاط الشفعة والجواز التصرف قال محمد - رحمه الله - : لا أرى ذلك وإن فعل ذلك كره وأصّر به .

مطلب

يكره أن يقال : ما الحيلة ؟ ولكن يقال : ما المخرج ؟
قال سليمان : يكره للرجل أن يقول : ما الحيلة ؟ ولكن يقول : ما المخرج فيه ؟

وقيل له أخرج إلينا كتاب الحيل، فغضب فقال. ما لأصحابنا كتاب الحيل، وإنما وضعه وراق كرخ.
وقال أبو بكر الإسكافي. جميع ما ذكر في كتاب الحيل مذكور في المبسوط إلا مسألة في الشفعة.

مطلب

لا تبطل الشفعة بالسكوت ما لم يعلم بالمشتري

ولا تبطل الشفعة بالسكوت ما لم يعلم بالمشتري وبالتمن؛ كالبنت البالغة الكثر إذا استأمرها ثم علمت بالزوج وكانت قد سكنت لها أن ترد وبه أخذ، وينحوه عن محمد -رحمه الله-

وأما إن طلب الشفيع الشفعة فهو شفعه أبداً ما لم يسلم بلسانه في قول أبي حيفة، وعند محمد يطلبها كل شهر.

مطلب

وطلب الشفعة على ثلاث مرات

وطلب الشفعة على ثلاث مراتب.

عند السماع أن يقول طلبتها وأخذها

والثاني: عند اللقاء أن يقول: أطلب الشفعة في الدار التي [٩٧/أ] اشتريتها من فلان التي أحد حدودها؟ والثاني والثالث والرابع فسلمها إلى شفعتي.
والثالث: الطلب عند القاضي.

يقول. أشتري هذه التي أحد حدودها والثاني والثالث والرابع وأنا شفيعها بالجوار بداري التي أحد حدودها. والرابع طلبت أخذها بالشفعة فمر يسلمها لي شفعتي هذه.

مطلب

طلب الشفعة وقال المشتري: هات الدراهم وخذ شفعتك

إذا طلب الشفعة فقال المشتري: هات الدراهم وخذ شفعتك فلم يأت بالدراهم ثلاثة أيام بطلت شفعتي، وينحوه عن محمد، وكذا عن أبي القاسم والفقهاء.

دار كبيرة فيه مقاصير باع صاحب الدار مقصورة منها، فلجار الدار من أي نواحيها كان الشفعة فيها

وإذا كان يدعي رقعة الدار وقد بيعت الدار ومجنتها داره، فإن طلبه الشفعة بطل حقه في دعوى الرقبة، وإن ادعى الرقبة يبطل حقه في الشفعة وقال محمد - رحمه الله - : يقول إن هذه الدار داري، وأنا أدعي رقبتها، فإن وصلت إليها وإلا فأنا على شفعتي منها فلا تبطل شفعتي بدعواه الرقبة وإذا اشترى داراً وزخرفها بهذه الأصباغ شيء كثير فحاش الشفيع له الخير إن شاء اخذ بالشفعة وأعطاه ما زاد فيها وإن شاء تركها.

مطلب

كراهة الخيلة في الشفعة

وعن محمد - رحمه الله - أنه كره الخيلة في إسقاط الشفعة كراهة شديدة.

مطلب

إذا أخبر صبي أو امرأة ولم تطلب بطلت

إذا أخبر الشفيع صبي أو امرأة ولم تطلب بطلت شفعتي، وهو قول أبي يوسف ومحمد - رحمهما الله - وفي قياس قول أبي حنيفة ما لم يخبر رجلاً أو رجل عدل لا يبطل شفعتي، وإذا سمع الشفيع في نصف الليل بالشراء ولا يقدر أن يخرج فهذا عذر إذا شهد حين أصبح.

ولو طلب الشفعة فقال المشتري: لا أعرف له داراً يستحق بها الشفعة. قال. أحلفه على العلم وقال محمد - رحمه الله - : على الثبات

مطلب

إذا نصب القاضي وصياً

إذا نصب القاضي وصياً فليس له أن يتصرف في غير ما جعل إليه.

[٩٧/ب] ولو قال المشتري: اشتريتها لنفسي فقال سلمت الشفعة ثم ظهر أنه اشتراها لغيره قال أبو حنيفة: له الشفعة.

ولو قال الشفع للمشتري: إن لم أعطك المال ثلاثة أيام فأنا بريء من الشفعة فلم يعط بطلت شفيعته .
ولو أقام الشفع البيعة أنه أضر بالشراء فطلب الشفعة ، وأقام المشتري بيعة أنه أنجز فلم يطلب فالبيعة بية الشفع .

مطلب

لو اشترى عبداً ولم يره ثم قال: أبطلت خياره
ولو اشترى عبداً ولم يره ثم قال: أبطلت خياره قبل أن يراه لم يكن ذلك إطلائاً له ، وإن فسخ البيع قبل الرؤية ، يصح .
وإذا تصادق المشتري والبائع على فساد البيع قال محمد - رحمه الله -: القول قولهما .

مطلب

صاحب الشركة في الحائط أولى وبقية الدار يؤخذ بالجوار
حائط بين رجلين فصاحب الشركة في الحائط أولى ، وبقية الدار يؤخذ بالجوار مع الجار الآخر على السواء .

مطلب

بيعت دار في سكة غير نافذة
سكة غير نافذة إذا بيعت دار فيها فالشفعة لجميع أهل السكة ، ولا فرق بين المدورة والمعوجة والمستقيمة . ولو كانت سكة وسكة كلتاها غير نافذة إذا بيعت دار في العظمى فلاهل السكتين الشفعة .

مطلب

بيعت دار في القصوى
ولو بيعت دار في القصوى فلاهل القصوى أولى ، وإذا ظهر أن الثمن أقل بعد ما سلم لا يكون تسليمًا ، وكذلك إذا ظهر أن الثمن كيلبي أو وزني فله الشفعة وإن كان أكثر من الذي أنجز به .

مطلب

الحيلة في إسقاط الشفعة

الحيلة في إسقاط الشفعة أن يبيع عشر الدار بكثير الثمن والباقي بائعاً، فلا شفعة إلا في العشر ولا شفعة في الباقي؛ لأن المشتري العشر صار شريكاً. وإن كان البائع وصياً أو ولياً يبيع حراً من ألف جزء بخمسة دراهم والباقي بالباقي فلا شفعة إلا في جزء من ألف جزء.

وكذا فيما لا يقاسم أخرى يشتري ما يساوي ألفاً بالدين ويقد ألفاً إلا عشرة ثم يعطي مكان الألف ذهباً يساوي عشرة أو يبيع باقي الثمن ثوباً. وعند [١/٩٨] أبي حنيفة: الصبي المأذون والعبد المأذون يملكان [١/٩٨] البيع والشراء بالمحاباة الفاحشة.

مطلب

في بطلان الشفعة

وإذا وكل الشفع بالبيع فباع بطلت الشفعة، وكذا إذا شرط الخيار للشفيع فأجاز البيع يبطل. وإذا شرط المشتري الخيار للشفيع لا يبطل شفيعته. وأخرى: يبيع بناء الدار بقليل الثمن وكذا الأشجار ويبيع الأرض بالكثير. أخرى: يهب من جوانب الدار قدر ذراع معلومة ويسلمه إليه ثم يبيع الباقي بالثمن.

مطلب

في طلب الشفعة إذا سمع

وإذا سمع الشفع بالشراء يطلب، ولو دار مكانه، ولو يدبر في المجلس لا يبطل شفيعته ثم إذا طلب مكانه فعليه أن يذهب إلى المشتري فيطلب منه. قال هشام في نوادره: إذ بلغه فسكت هيبة ثم دعاها من ساعته فهو على شفيعته. وقيل هو على المجلس كما في أخياره المخيرة.

٣٤٤ _____ كتاب الشفعة

وإذا آخر طلب الباني شهراً أو أكثر فلا شفعة له إلا أن يكون القاضي معنلاً أو غائباً وله عذر .

وإذا قال المتبايعان: كان بيعاً وفاءً . والشفيع يقول: بيع بات . فالقول للشفيع إذا كان الثمن قليلاً بحيث لا يصلح للبيع البات .

وإذا كانت الثمر عند البيع فأكل المشتري الثمرة سقط بقدره، وإن حصلت بعد الشراء .

* * *

كتاب القسمة

إذا غاب بعض الشركاء فطلب الحضور لقسمة والدار بالإرث فقسّمها القاصي، وإن كانت [٩٨/ب] بالشراء لا يقسم.

مطلب

إذا كان الطريق واسعاً وبنى أهل المحلة مسجداً إلخ
قال محمد: إن كان الطريق واسعاً وبنى أهل المحلة مسجداً للامة لا يصر بالطريق، لا بأس
وعن بعضهم أنه أجاز قسمة التبن بالحال استحساناً.

مطلب

إذا غرمهم السلطان كيف تكون الغرامة بينهم
أهل قرية زعموا غرمهم السلطان، إن كانت الغرامة لتحصيل أموالهم فعلى قدر املاكهم، وإن كان لتحصيل الرؤوس فعلى قدر رؤوسهم ولا يدخل النساء والصبيان.
وإذا اقتسما داراً وفيها باب موضوع غير معلق بينهما، ولم يدخل في القسمة دار بين رجلين ولا أحدهما نصيب قليل بحيث لا يتنفع به بعد القسمة لا يقسم سؤال صاحب القليل، ويقسم بسؤال الآخر
أرض بين ثلاثة نفر، لأحدهم عشرة وللآخر خمسة أسهم وللآخر سهم، فأرد صاحب الكثير أن يقع سهامه متصلة فأبى ذلك الذي له سهم واحد فإن كانت الأرضون متصلة أو متفارقة قسمت على ستة عشر سهماً ثم خرج سهم صاحب العشرة، فله للعشرة الأسهم من موضع السهم، ثم إذا خرج صاحب الواحد فله ذلك، فتبين أن الناقبة للثالث، وكذا يؤخذ السهم الثاني لصاحب الخمسة فله الخمسة، والباقي وهو الواحد لصاحب الواحد.

مطلب

**أرض بين رجلين بنى أحدهما
فيها مطلب الآخر أن يرفع البناء**

أرض بين رجلين بنى أحدهما فيها، مطلب الآخر أن يرفع البناء، فأبى أنقسمها
بيهم، فإن وقع البناء في نصيب الذي لم يبن رفعه وأرضاه.
حافظ بين رجلين قال: أقسمه بيننا. وأبى الآخر، لا يقسم.
زوع بين رجلين فاقسماه على شرط الترك، لا يجوز، وعلى شرط الجزء يجوز.

*** * ***

كتاب الإجازات

مطلب

ضل المستاجر الطريق

الحمار المستاجر إذا ضل في الطريق إن كان حافظاً له وذهب من حيث لا يشعر لا ضمان عليه في ترك الطلب إذا كان آيساً من وجوده وطلبه بالقرب في حوالي الموضع الذي ذهب.

مطلب

الشركة توهن الإجارة

إذا اشتركا في عمل في خانوت لأحدهما [١/٩٩] قال محمد بن مسلمة: الشركة توهن الإجارة.

مطلب

قال الراعي لا أرعى غنمك وإجارة النور فيه

قال الراعي: لا أرعى غنمك إلا أن تعطيني كل يوم درهماً، فلم يقل صاحب الغنم شيئاً وترك غنمه مع الراعي يجب كل يوم درهم، وكذلك هذا في إحارة لدور.

مطلب

قال صاحب الخانوت:

إن رضيت كل شهر كذا وإلا ففرغ الخانوت فسكن

ولو كان الخانوت بثلاثة دراهم كل شهر، فلما مضى الشهر قال صاحب الخانوت: إن رضيت كل شهر بخمسة دراهم وإلا ففرغ الخانوت، فلم يفعل وسكن فيه.

قال أبو يوسف - رحمه الله -: يجب كل شهر دراهم وسكنه رصاً قال صاحب الخانوت

مطلب

ساوم ثوباً فقال البائع بعشرة. وقال المشتري:
بتسعة بأن كان في يد البائع ولو كان في يد المشتري فأخذ فهو بعشرة
وقال أبو يوسف فيمن ساوم ثوباً فقال البائع : بعشرة. وقال المشتري : تسعة
فإن سلم البائع إلى المشتري فهو بتسعة، ولو أخذه المشتري على ما قال فهو بعشرة.
ولو قال المشتري : لا أرضى بعشرة وقبض لا يكون بينهما بيع.

مطلب

استأجر على حمل جنازة، وفيه: استأجر قبائلاً وفيه عيب
ولو استأجر على حمل الجنازة إن لم يوجد غيرهم فالإجارة فاسدة وإن وجد
غيرهم فالإجارة جائزة.
ولو استأجر قبائلاً يزن وفي عامود القبانة عيب لم يعلم المستأجر فوزن فانكسر، إن
مثل ذلك الحمل يوزن في مثل ذلك القبانة، لا ضمان عليه.

مطلب**في المستأجر لحفظ الخان**

المستأجر لحفظ الخان إذا سرق لا ضمان عليه لأنه حافظ والأموال في أيدي
الأرباب وكذلك الخارص لا يضمن إذا سرق ليلاً.

مطلب**إذا عرض شيئاً بالبيع ثم باع الآخر**

أمر دلالاً ليعرض ضيعته على أن فيه كذا، فلم يقدر على إتمام البيع، ثم إن دلالاً
آخر باع ضيعته من آخر، إن ذهب الأول في شغلته دون الثاني فله أجر مثله يقدر عمله
قياساً، وفي الاستحسان لا شيء للأول للعرف، وبه أخذ^(١).

(١) الأب أو الوصي إذا أجر من الصبي وأهلك الصبي نفسه الإحارة بخلاف ما إذا أجر داره (محرط)

مطلب

استكوى دابة فرسخاً فصار سبع فراسخ

ولو استكوى دابة فرسخاً، فصار عليها سبع فراسخ تحت الكراء مقدار ما شرط، وإذا جاوز فهو غاصب لا يجب الأجر.

مطلب

في إجارة الظئر

ظئر مات أب ولدها، فقالت العمة للظئر: أرضعني حتى نعطيك الأجر، فأرضعته ثمانية أشهر، فالأجر على العمة بالاستئجار.

فإن كانت وصياً، رجع في مال [٩٩/ب] الصبي، ولو كان للصبي مال حتى مات الأب، فالإجارة على حالها، والأجر كله في مال الصبي.

مطلب

في عدم الضمان على البقار

بقر أفسد ردعاً، لا ضمن على البقار إلا إذا أرسلها البقار في الزرع

مطلب

جماعة استأجروا رجلاً ليرفع أمرهم إلى باب السلطان

جماعة استأجروا رجلاً بأجرة معلومة مدة معلومة، ليرفع أمرهم إلى السلطان، ويرفع الظلم، جازت الإجارة ولو لم يرقنوا جاتز أيضاً، فيما إذا كان تهيأ له إصلاح الأمر يوماً أو يومين وإن كان لا يتهيأ له ذلك إلا في مدة طويلة لا يجوز.

خلال انقضت مدة إحارة بيته، وفي البيت خيار يضر التحويل خله، قيل للمستأجر: إن شئت فارفعه، وإن شئت فاستأجر البيت إلى وقت إدراكه.

مطلب

قبول قول الدلال إذا قال: بعث بأجر

إذا قال الدلال: بعث بأجر. فالقول قوله إذا كان معروفاً بالدلالة.

مطلب**نزل خائناً لا يصدق سكونه بلا أجر**

وكذا إذا نزل خائناً لا يصدق أنه يمكن بغير أجر . وهو قول أبي نصر ومحمد بن سلمة والفتية .

مطلب**ضمان الحمامي**

ولو قال داخل الحمام لصاحب الحمام : احفظ الثياب . فلما خرج لم يجد ثيابه وأقر صاحب الحمام ، أن غيره رفعه وهو يراه ، ويظن أنه رفع ثيابه نفسه فهو ضامن . وإن سرق وهو لا يعلم لا ضمان عليه إن لم يضيعه . وإذا مات المستأجر فقتل الوصي أو الوارث : اعمل عملك على ما كنت تعمل فأنا لا أحبس عنك الأجر . فله المسمى إن علم الوصي بذلك ، وإلا فعليه من يوم استحجار الوصي أجر المثل

مطلب**وهب المؤجر المستأجر أجره رمضان**

وإذا استأجر الدار سنة فوهب له أجره رمضان يجوز على قول أبي يوسف - رحمه الله - : لا يجوز . وإن كانت الإجارة مشاهرة لا يجوز قبل رمضان بالاتفاق . وإذا وقع الحمار في النهر وهلك إن كان ذلك المكان بحال لا يسير فيه مثل ذلك ، مهر صمان . وكذلك إن عنف عليه في الضرب والمكان بحال لا يقدر مثل ذلك الحمار على مجاوزته .

مطلب**يجوز تعليم القرآن والفرائض بالأجرة**

يجوز تعلم القرآن والفرائض [١٠٠ / ١] وحاش بأجر كذا عن نصر وعصام وأبي نصر والفتية

مطلب

لو استأجر حماماً ليس له أن يبعث إلى السرح^(١)

إذا استأجر حماماً أو ثوراً فليس له أن يبعث إلى السرح، فمن فعل كان مخالفاً.

مستأجر الدار إذا ادعى شراء الدار والاجرة لازمة له إذا لم يثبت البيع

مطلب

قول البقار: أدخلت البقرة القرية. معتبر

ولو قال البقار: أدخلت البقرة القرية، فلم توجد إلا أيام هالكاً في نهر فالقول قول البقار: رأيي قد جئت بالبقرة مع بيه. فإن أبي أن يحلف صمن قبعتها. إذا كان أهل القرية يرضون من البقار أن يوصل البقرة إلى القرية، ولا يلتزمون أن يوصل كل بقرة إلى صاحبها

مطلب

ولو استأجر منادياً على المزايمة

ولو استأجر منادياً على المزايمة أن بين الوقت أو عدد الصوت يحوز وإلا فلا.

مطلب

الشريك في الدار

وعن محمد - رحمه الله -: الشريك في الدار يسكن جميع عند غيبة الشريك، لأنه إن لم يسكنها خربت، وهذا استحسان.

مطلب

الحبل على الجمال والجوالق على الاختلاف

الحبل على الجمال، وأما الجوالق ففي عرفنا إن كان للجمال دابة فعليه، وإلا فليس على الجمال الجوالق، وكذا عن محمد بن مقاتل.

ولو شرط للمكاري بعض الدراهم زيوفاً فقال المكاري: أنا أطلب الكل حياً

(١) السرح الماشية من باب قطع، وسرحها تسريحاً أرسلها في المرعى

وذلك في بعض الطريق، فقال المستاجر (خيان كنم) ، أو استزاده فأجابه بذلك بهذا وعد غير لازم
ولو أجر الخانوت من مفرضيه وقال: لا أطالبك بأجرة الخانوت، ما دامت
دراهمك معي. وذلك مع استفراضه فالأجرة واجبة.
ولو استاجر قميصاً ليلبسه ، ويذهب إلى مكان كذا فلم يذهب إلى ذلك المكان
فليس في منزله لا يضمن
المستاجر إذا رد القدر المستاجر على الحمار، فزلق الحمار ونكسر القدر لأن العادة
أن المستاجر يحمل إلى المواجر.
قل أبو القاسم - رحمه الله -: الامتناع وعد وليس بواجب. وبه قال محمد
ابن سلمة والمقبيه.
وما قال أصحابنا أن المستصنع إذا رضي فليس لصانع أن يمنعه - يعني إذ سلم له
الصانع لم أدى إليه [١٠٠/ب] .
والحيلة في جواز ترك الثمرة المشتراة على زمان الإدراك أن يأخذ المشتري
الاشجار معاملة على تلك جزءاً من ألف جزء

مطلب

أجر حماماً على أن يحط عنه أجر شهرين

ولو أجر حماماً سنة بكذا على أن يحط عنه أجر شهرين للتعطيل، فالإجارة
فاسدة ، ولو قال: على أن تحط مقدار ما كان معطلاً. يجوز.

مطلب

عصام اشترى قلماً بدينار

وعن محمد بن سلمة قال: اشترى عصام قلماً بدينار بعد ما انكسر قلمه في
المجلس لأنه لم ير أن يذهب عنه الاحاديث، ولو ذهب منه ما كان يدركها بدينار، ولا أكثر.

مطلب

استعار حماماً وفي الطريق لصوص

ولو استعار حماماً إلى موضع كذا فأنهى أنه في الطريق لصوصاً، فذهب فأخذ

فلا ضمان عليه إذا كانوا يسلكون مثل هذا الطريق
وإن كان بحجرة الوقف ضرر من كثير الحطب مثل ضرر القصارة ، يحد لثمه
مستأجر آخر بتلك الاجرة بمنعه .
فإذا لم يمتنع أجرها من غيره ، وإن كان لا يستأجر غيره بتلك الاجرة تركها عليه
ولو قال : أجرتك هذه الدار كل شهر بدينهم على أن أهب لك آخر شهر رمضان
بالإحارة فاسدة .

مطلب

خيط الخياط والإسكاف

خيط الخياط والإسكاف ينظر في معاملات الناس في ذلك البلد
المستأجر إذا بنى رهنًا^(١) بغير أمر رب البيت ثم خرج لا شيء فيه وما نرى
بلبن فأخذ البناء يرفع عنه قيمة التراب ، إذا كان التراب لرب البيت .

مطلب

غصب دارًا وأجرها

ولو غصب دارًا فأجرها ، ثم اشتراها فالإحارة ماضية ، وإن استقلها فهو
أفضل ، ولو استأجر ثم أبرأ^(٢) عنه الاجرة . يجوز عند محمد لا عند أبي يوسف
-رحمهما الله- .

ولو شرط التعجيل أو مضت المدة يحوز البراءة بالاتفاق .

ولو استأجر ليقطع له أشجارًا في قرية بعيدة على أنه أجر الذهاب والرجوع
عليه ، لا يكون عليه أجر الذهاب والرجوع كذا عن نصير

ويجب أن يجوز لو شرط عليه أجره الذهاب ، ولا تجب أجره الرجوع ، ولو
أجر دابته غذا بدينهم ، ثم أجرها اليوم من إنسان إلى ثلاثة أيام ليس للأول أخذ
الدابة [١٠١ / ١] . كذا عن عيسى والفقهاء .

(١) الرهن بالكسر العرف الأسهل من الخائن (جامع اللغة)

(٢) الإبراء عن الاجرة قبل المدة ، ولو شرط التعجيل أو مضت المدة

مطلب

إذا استغل البر في خلق الطاحونة

إذا استغل البر في خلق الطاحونة في الماء، لا ضمان على صاحب الطاحونة لأن
الخطئة في يد صاحبها

مطلب

معاوضة الثيران على الحرث والكدس

معاوضة الثيران على الحرث والكدس لا خير فيه، ولكن إذا أعطى البقر ليأخذ
الخمار جاز.

مطلب

دار فيه حجرة واسطبل لآخر

دار فيها حجرة واسطبل لآخر، فليس لصاحب الاسطبل أن يخلق الباب إلا في
الوقت الذي يخلق الناس أبوابهم في تلك المحلة.
إذا قال آجرتك هذه الدار غداً جاز وإن قال: إذا جاء غداً فقد آجرتك هذه الدار
لا يجوز. كذا عن أبي القاسم، وقال أبو بكر الإسكاف والفقهاء: يجوز في اللطيفين
وهذا استحسان.

مطلب

المنادي إذا لم يبع لا يعطي له شيء

والمنادي إذا لم يبع لا يعطي له شيء استحساناً
صاحب الدكان لو أمر أجيره لرش الماء على الطريق فعطِبَ به إنسان فالضمان
على الأمر.

مطلب

إذا انقطع حبل المكاري

إذا انقطع حبل المكاري فتلف المال والضمان عليه.

إذا رد الصال فليس له شيء.

للمسافر أن يستقي من البئر من غير إذن رب الدار

إذا استأجر دابة ليحمل طعاماً إلى المدينة ثم حمل عليه في الرجوع فمعيّن من الملح بغير إذن صاحب الدابة فعات فعلية الصمان.

وكذا إذا ركبها بخلاف العارية في الرجوع.

مطلب

أعطى الخياط أكثر من أجر مثله يطيب له

وإذا لم يشارط الخياط فلما فرغ منه أعطاه أكثر من أجر مثله يطيب له لزيادة في قول أبي حنيفة - رضي الله عنه - ، وكذلك عندهما ، وهو عادة المروءة .

حجر القصار إذا استعمله من غير استئجار فعليه أجر المثل إذا كان معداً للإحارة.

مطلب

ضمان الحمامية لقيامها عن مكانها وحجر القصار

إذا قامت الحمامية لقيامها عن مكانها وغاب الثأب عن عشا فضاعت ضمنت

مطلب

حمل المكاري لأحمال من باب داره إلى الداخل وكذا الحمال

ولو أراد المستكري أن يحمل المكاري الأحمال من باب داره إلى الداخل ، فعلى المكاري ذلك إذا كان تعامل الناس على هذا ، فإن أراد أن يصعد إلى سطح أو إلى غرفة فليس له ذلك إلا إذا شرط له

وكذلك الحمال عليه إدخال الدار ذلك ويبيّن [١٠٠/ب] وليس عليه أن يصعد

السطح

مطلب

إذا استأجر حجر ميزان وفيه: لو استأجر ورأفاً

وإذا استأجر حجر ميزان كل شهر بدرهمين ولا قيمة له ، لا يجوز له لآخرة

ولو استأجر ورأفاً واشترط عليه الخير جاز

ولو اشترط عليه البياض لا يجوز، وله أن يركب دابة العارية في الرجوع. وليس له ذلك في الإجارة

مطلب

مكار استقبله اللصوص

مكاري استقبله اللصوص فطرح الاحمال وهرب بحماره، إن كان بحال لو حمله أخذ ، لا ضمان عليه

مطلب

استأجر الحمامي وشرط عليه الضمان

إذا استأجر الحمامي لحفظ الثياب، وشرط عليه الضمان إذا هلك، فهلك يضمن بالاتفاق، وكذا عن أبي بكر. قال الفقيهان: لا يضمن وإن شرط عليه. ولو كان له حانوت مستغل ، فسكن فيه إنسان وقال: أنا غاصب ، أو دخل الحمام وقال دخلته على وجه الغصب لا يصدق وعليه الأجرة.

مطلب

خرج المستأجر من الدار وخلف أهله

ولو خرج المستأجر من الدار وخلف أهله ومتاعه فيها، ليس للآخر نسخ الإجارة بغير محضر من آخر، والوجه أن يؤجر هذا الدار من إنسان آخر في بعض الشهر، فإذا مضى هذا الشهر، ودخل الثاني انفسخت الإجارة الأولى وله الآن أن يخرج امرأة الغائب.

كما قال أبو حنيفة -رضي الله عنه- ومحمد فيما إذا كان الخيار للبائع فباعه من آخر بغير حضرة المشتري، يجوز ولا يحوز الفسخ بغير حضوره.

مطلب

ولو استأجر دابة ليحملها فركبها وعطبت

ولو استأجر دابة ليحمل عليها حنطة من مكانه إلى منزله إلى الليل فركبها في الرجوع وعطبت، لا يضمن استحساناً للعادة في الركوب فيكون هذا إذناً دلالة، وه أخذ

وإذا أراد أن يكون الفلتر من الحاس مصمومة على المستأجر يسع منه صعب
بجميع الثمن، ويؤاجر منه الصنف الآخر مدة معلومة بما شاء من لاجر

مطلب

ليس على الفلتر الدهن والرياحين للصبي

وليس على الفلتر الدهن والرياحين للصبي . وفي ذكر في الإجارات اعرفهم .
وإذا أكرى داراً سنة بألف درهم، فلما انقضت السنة قال رب الدار للمشتري
[١٠٢/١] إن فرعتها اليوم، والا فهي عليك كل يوم بدرهم يلزمه، ويستحسن أن يجعل
مقدار ما ينقل متاعه منها مأجر مثلها، وينحوه عن محمد
وعن محمد -رحمه الله- في البتيم إذا لم يكن له أبوه حايكاً ، فأراد الذي في
حجره أن يعلمه الحماكة ليس له ذلك .

بشم في حجر عمه ، لا يجوز لأمه أن تؤاخره ، عند محمد -رحمه الله- . وقال
أبو يوسف -رحمه الله- . يجوز .

وإذا قال رب الثوب للقصار : ليس هذا ثوبي . فالقول قول القصار .

وعن أبي يوسف -رحمه الله- في القصار إذا قال : رددت عليك الثوب ، فالقول
نوله .

ولو قال له : قصرت بأجر فالقول قوله إذا كان سواء كان حريمه أو غير حريمه ،
عد محمد -رحمه الله-

مطلب

في إجبار الفلتر

فلتر أرضعت صبياً شهراً، ثم أبت أن ترضعه، ولا يقبل الصبي ندي غيرها
أجرها على إرضاعه .

مطلب

استأجر رجلين لحمل خشبة

ولو استأجر رجلين يحملان خشبة فحملها أحدهما فله نصف لاجر إن لم يكون
شريكين في العمل

مطلب

دفع للبيع ثوباً فقال: بعه بعشرة فما زاد فهو بيننا

ولو دفع إليه ثوباً، وقال: بعه بعشرة فما زاد فهو بيني وبينك، فباعه باثني عشرة
فله آخر مثله لا يجاوز به درهم وإن بايعه بعشرة فلا آخرة له.
وقال محمد -رحمه الله- : له أجر المثل في الوحيين بالغاً ما بلغ

مطلب

لو استأجر بعيراً إلى كوفه فهو على الذهاب إلخ

لو استأجر بعيراً إلى كوفه فهو على الذهاب، وفي العارية على الذهاب
والرجوع، لأن رد المستعار على المعير .

مطلب

ضل شيئاً فقال: من دلتني عليه فله كذا

ولو ضل شيئاً فقال: من دلتني عليه فله كذا. فدل إنسان لا شيء له، وإن قال
ذلك لإنسان بعينه فمشي معه فله أجر مثله، وإن لم يمش فلا أجر له

مطلب

أدب الأب أو الوصي أو المعلم الصبي فمات

الأب أو الوصي إذا أدب الصبي فمات ضمناً ولا إرث لهما، وعليهما الكفارة ولا
كذلك المعلم إذ ضرب الصبي ضرب المثل بإذن الأب فمات لا يضمن . وعن أبي يوسف
-رحمه الله- في الأب والوصي أنهما لا يضمنان ولا يحرمان عن الإرث.

مطلب

الزوج إذا ضرب امرأته فماتت

والزوج يضمن به في القولين جميعاً إذا ضرب امرأته .

وإذا استأجر أرضاً [١٠٢/ب] فزرعها فاصطلمته آفة فعليه الآخر تأماً

وإذا أجر شهراً أو سنة فمضى يوم له حصته من الأجر

مطلب

لو دفع إلى نذاف ثوبًا ليندف عليه القطن

ولو دفع إلى نذاف ثوبًا ليندف عليه القطن، فقال صاحب الثوب: وزن الثوب خمسة عشر أسنارًا. وقال الآخر: بل وقعه إلى عشرة فالقول قول النذاف.

الاب إذا أجر نفسه لابنه الصغير يجوز.

ولو استأجرت زوجها لرعي أو خدمة يجوز.

مستأجر الخانوت إذا لم يقتدر على فتحه وفضل المفتاح إن كان لا يمكن فتحه لم يجب الأجر.

المشقة يهدي إليها من غير ولا تقاض إلا إذا كان الوقت معلومًا.

مطلب

البقار إذا دخل السرح في القرية فضاعت

البقار إذا دخل السرح في القرية وأرسل كل بقرة في سكة صاحبها فضاعت بقرة، فلا يضمن إذا لم يعد ذلك منه خلافاً.

إذا استأجره إلى مكن معين ليدعو فلانًا فذهب فلم يجده يجب الأجر.

مطلب

الاجير يؤدي الفرض والسنة ولا يتنفل

الاجير يؤدي الفرض والسنة، وقيل: لا يؤدي السنة، ولا يجوز له أن يتنفل بالاتفاق حائك صرق الثوب من بيت الطراز إن كان في مثل هذا البيت يحصن في مثله المناع أو رضي أهله ولا يجب الضمان.

ولو قال: بكم يؤجر زوج غرارة، فقال: بربع درهم، فقال المستأجر: بسدس. ومضى على ذلك مدة يجب أجر المثل لا ينقص من سدس ولا يزداد على ربع يعني إذا قال: لا أرفعه بالسدس.

إذا أجر دارًا كل شهر بدرهم فدخل الشهر لرم الإجارة، وله الفسخ في اليوم الأول واللييلة الأولى من الشهر وهو قول المصنف - رحمه الله - ، وقد قيل غير ذلك

مطلب

غزل الخياط على رب الثوب

غزل الخياط على رب الثوب إلا إذا كان العرف الظاهر بخلافه .
بحار استؤجر إلى الليل ، فعمل لأخر دواة بدرهم فهو آثم ، ويقتص من البحار
بقدر ما عمل في الدواة .

مطلب

لو كتب غزلاً وغناء بالفارسية

ولو كتب غزلاً بالفارسية أو بالعربية بأجر يطيب له
ولو استأجر مرأً فجعله في الطين ثم أعرض عنه فسرق ، إن طال الإعراض ضمن
وإن لم يطل الإعراض لم يضمن
ولو رفع إلى خياط ثوباً فخاطه ولم يشترط الأجر [١٠٣/١] ولم يكن قبل هذا
خاطه فله الآخر .
المريض إذا أجر داره بأقل من أجر دره بأقل من أجر المثل جاز له أن يعتد من الثلث

مطلب

إذا استأجر المعلم بأجر معلوم ولم يبين عدد الصبيان

وإذا استأجر المعلم بأجر معلوم ولم يبين عدد الصبيان يجوز .
طاحونة بين شريكين أنفق أحدهما في عمارته لم يكن متطوعاً
إذا دفع مئاً من نحاس ليدققه بدرهم فصار أقل من مئاً يجب الدرهم .
وفيما إذا استأجر لينخذ له الطسوس كل مائة من بكذا يعتبر عدد الأماناء للطسوس
للعرف .

ولو رفع ابنه الصغير إلى الأستاذ ليعلمه حرفة كذا في أربع سنين وشرط على
الآب إن حبسه عنه قبل أربع سنين فبلاستاذ عليه مائة درهم فحبسه بعد ثلاث سنين
لا يطالبه بالمائة ، ولكن بأجر مثل تعليمه .

ولو أخذ بقرة بنيم سود ودفعها إلى آخر فهلكت ضمن الأخذ لأنه مودع أودع

مطلب

معلم طلب ثمن الحصير والحطب أو اللبود

معلم طلب ثمن الحصير أو الحطب أو اللبود، فما أخذ مملكه

مطلب

نقرت من راعي بقر بقرة ولم يدركها لا يضمن

راعي بقر نقرت عنه بقرة فلم يدركها وخاف على البقية الضياع لا يضمنها
متول استاجر رجلين لكتابة حسابه فله أجر المثل على المتولي لا على المسجد

مطلب

أهل قرية يرعون بالنوبة فضاء بعضها

قرية يرعون بالنوبة، فلما كانت نوبة أحدهم استاجر أجيراً للحفظ فأخرجها
الأجير إلى المغارة ورجع إلى البيت للأكل فضاء بعضها فالضمان على الأجير، ولا ضمان
على صاحب النوبة بتسليمه إلى الأجير لأنه يحفظ بالأجر عادة.

مطلب

إذا أعطاه المعلم بنية الزكاة يجوز

خليفة المكتب إذا أعطاه المعلم بنية الزكاة يجوز، فإن كانت بحيث إذ لم يعطه لم
يعمل له في مكتبه لا يجوز.

لا ضمان على رب البيت في ترك تطيين البيت إذا وكف فأتلف ما فيه من التبن
ولو استأجر طاحونة على أن عليه الأجر في حال جريان الماء وانقطاعه يفسد.

مطلب

في جواز أخذ الأجرة للقاضي

ويحل للقاضي أن يأخذ الأجرة على كتب السجلات والمحضر والوثائق ويأخذ
قدر ما يجوز أخذه لغيره.

وما قيل في كل الف من الثمن خمسة لا نقول به، ولا يليق ذلك لفقه أصحابنا،
وأى مشقة للكاتب في كثرة الثمن [١٠٣/ب] وإنما أجر مثله بقدر مشقته ويقدر علمه
في صعته أيضاً لما يحتاج الحكام والثقاب بأجر كثير في صنعة قليلة.
ولو قال. أجرتك هذه الدار بحدودها عشرة أشهر بكلها يجوز، ويكون الابتداء
من وقت العقد.

* * *

كتاب أدب القاضي

عن أبي يوسف - رحمه الله - في خصمين تشافى عد القاصي مهامهما فلم ينهيا فإن حبسهما أو عززهم عقوبة على ما اجتريا في مجلسه فحسن ، وإن ترك ذلك فحسن ، وإن فعل ذلك أحدهما يعاقبه بطلب صاحبه .

وعن أبي يوسف - رحمه الله - : إن القاصي لا يصرف شيئاً عن موضعه الذي يسمى له في الأرزاق .

مطلب

حبس وغاب الطالب خلى سبيله القاضي بكفيل بعد شهر
وإذا حبس غريباً له وغاب الطالب فمضى شهر فعلم القاضي أنه محتاج يستترق منه بكفيل نفسه ويحلي سبيله .
وإذا قال القاضي لرجل : جعلتك وكيلاً في تركة فلان . فهو وكيل في الحفظ خاصة .
وإذا قال : جعلتك وصياً . فهو وصي تام ، كذا عن أبي يوسف - رحمه الله - ، وبه أخذ .

مطلب

للعلماء والفقهاء والمعلمين أن يأخذوا من بيت المال
للقاضي والعلماء والفقهاء والمعلمين أن يأخذوا حطهم من بيت المال
غرماء وورثة تقدموا إلى القاضي فزعموا أن فلاناً مات ولم يوص إلى أحد والحاكم لا يعلم شيئاً من ذلك ، قال لهم : إن كنتم صادقين فقد جعلت هذا وصياً

مطلب

إذا خاصم السلطان بين يدي القاضي
عن وكيع : إذ خاصم الرجل السلطان إلى القاضي فجلس السلطان إلى القاضي

وجلس الرجل على الأرض ينبغي للقاضي أن يقوم من مكانه ويجلس خصمه فيه
وجلس القاضي على الأرض تسوية بين الخصمين .
خاصم عمر -رضي الله عنه- إلى زيد، وعلي -رضي الله عنهما- إلى شريح .

مطلب

كل شيء اختلف فيه الفقهاء، فقضاء القاضي جائز

عن محمد -رحمه الله- : كل شيء اختلف فيه الفقهاء، فقضى القاضي به جاز
وليس لقاضي آخر أن يطله، وبه أخذ .

وعن محمد -رحمه الله- : فمن قضى بجواز نكاح بغير شهود يجوز .

ولو قضى به بقضاياه وهو مرس أو فاسق ولم يعلم إلا بعد حين، قال أبو حنيفة
-رضي الله عنه- : أبطل قضاياها .

وقال الفقيه - رحمه الله- : إذا لم يعلم لمولى أنه فاسق، ثم ظهر أنه جائز فهو
معزول [١٠٤/١] وهو معنى ما روي عن أبي حنيفة -رضي الله عنه- .

وإن ولاء وهو لا يعلم بحاله لا يصير معزولاً .

رجلان دخلا على قوم فقالا لهم : لا تشهدوا علينا . ثم أقر أحدهما لصاحبه،
يجوز لهم الشهادة عليه

مطلب

ظهور الإفلاس

عن أبي حنيفة -رضي الله عنه- : في الغريم يحبس شهرين أو ثلاثة، ثم يسأل
وإن لم يشكل يسأل عنه في الحال .

قال محمد -رحمه الله- : إن استقر عندي إفلاسه لم أحبه

وقال أبو يوسف : إذا سلم من الفواحش التي فيها الحدود ويؤدي الفريض
وطاعاته أكثر من معاصيه قبلت شهادته .

مطلب

القاضي إذا أخذ الرشوة فحكمه باطل

قاضي أخذ الرشوة كان حكمه باطلاً. قال أبو يوسف: الصواب عند الله واحد وللناس أن يجتهدوا حتى يصيبوا وإذا شهدوا على الحاكم بحكم، وهو لا يتذكر لا ينفذ

مطلب

إذا قضى القاضي بخلاف مذهبه

ولو قضى بخلاف مذهبه، وهو مما يختلف فيه، قال أبو حنيفة - رضي الله عنه - ينفذ. وقال أبو يوسف - رحمه الله -: يتقض.

وإذا ادعى حقاً على رجل والقاضي لا يعلم أنه محق أو مبطل يبعث إلى خصمه من يحضره، وإذا كان بينه وبين القاضي مسيرة ثلاثة أيام لم يحضره إلا أخبره عدلان أنه طلق امرأته أو استرق حرّاً طلبه أشد الطلب.

وإن أخبره عدل وأكثر وأيه صدق، فالأفضل أن يطلبه، فإن لم يطلبه وسعه ذلك وإن لم يكن عدل لم يكن عليه ذلك.

وإذا شك الرجل فيما يدعى عليه، ينبغي أن يرضى خصمه ولا يعجل باليمين بشر في أدب القاضي إملأ.

مطلب

إذا قال: إن تزوجت فلانة فهي طالق

فتزوجها فهي لا تطلق بعد القضاء

إذا قال: إن تزوجت فلانة فهي طالق. فتزوجها، فخاصمته إلى قاصر فأبطل الطلاق، وأجاز التزوج، ثم خاصمته إلى قاض آخر يرى الطلاق حائزاً، أمضى قضاء الأول بإبطال الطلاق

وعن الخصم - رحمه الله -: إذا قال المظنون للطالب: إن لم تفك مائت اليوم فامرأتي طالق ثلاثاً، وتغيب عنه الطالب، وأتى المظنون بالمائة يرضى المال للطالب وحكم بذلك ثم رفع إلى حكم آخر، قال أبو يوسف - رحمه الله -: لا يحوز.

[١٠٤/ب] المأخوذ أنه يجوز ولا يحث

ولو قال المطلوب إذا مرض في السجن وأضناه المرض وليس هناك من يخدمه
أخرجته من الحبس.

وإذا احتال المحبوس بالدين للهرب أو يطلب العمان ليخرجوه.

قال الحسن: إن تزده بأسواط حتى يتهني عن ذلك، كذا عن محمد - رحمه

الله -

مطلب

كتاب القاضي إلى القاضي لطلب الدائن المديون

ولو تقدم إلى قاضي بغداد وقال لي: على فلان كذا، فاكتب إلى قاضي حلوان
أو قاضي همدان حتى آخذه في أي موضع وجدته لا يكتب إلا مصرعاً واحداً.

مطلب

ولو مات لا يعلم وارث

ولو مات ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره يجوز، ولو ظهر الوارث فالبيع
ماض.

قضاة ثلاث ببغداد، وكل واحد في مكان معلوم، واختلف الخصمان في
الخصومة إلى القاضي، إن كانا من موضعين فلمدعي أن يخاصم إلى أيهم أراد، عند
أبي يوسف، وعند محمد المشيئة في ذلك إلى المدعى عليه.

قال العبد - رضي الله عنه - : إن كان أحدهما قاضياً على قوم مخصوصين، نحو
قاضي العسكر لا يصار إليه، إذا لم يكونوا من تلك الطائفة إلا باتفاقهما.

إذا استقضى الخوارج رجلاً جاز

إذا استقضى الخوارج رجلاً حاز قضاؤه.

وإذا شهدوا أنهم سمعوا القاضي الأول الذي مات يقول: بعث فلاناً مال اليتيم
بكذا، قبلت ويؤخذ المشتري بالمال، وكلنا الوديعة وكذلك إن لم يشهدهم الأول على
ذلك.

القاضي إذا سأل عن الشهود فلم يعدلوا فسأل الشهود عليه من القاضي أن يرد

شهادتهم ويطلبها حتى لا يشهدوا عند قاض آخر عليه بحية القاضي إلى ذلك
الشاهد إذا رجح عن بعض ما شهد وهو في مكانه وهو عدل جازت شهادته وإن
أتى عليه أيام ولم يمض القاضي القضاء وجاء أمر مشكل وهو عدل جازت شهادته.

مطلب

إذا أشكل الأمر على القاضي فعليه أن يشاور العلماء

وإذا أشكل على القاضي أمر، ولم يكن فيه رأي فعليه أن يشاور العلماء ثم ينظر
إلى أحسن أقاويلهم وقضى بما يراه صواباً، ولا يقضي بما لا يراه صواباً إلا أن يكون
غيره أقوى [١٠٥/أ] في الفقه ووجوه الاجتهاد فيجوز ترك رأيه.

ولو قضى شيء ثم ظهر له أنه أخطأ الكتاب أو السنة أو الإجماع فقضاه باطل.
وإن كان مختلفاً فيه فقضى بالاجتهاد ثم تحول رأيه ما مضى، ولكن في المسانف
يقضي بالرأي المتجدد.

وهذا كله إذا كان من أهل الاجتهاد وإن لم يكن منه فعليه تقليد الفقهاء واتباع
رأيهم، فإذا قضى بخلافه لا ينفذ حكمه

مطلب

القاضي إذا وجد في قمطره ونحت ختمه وأنه لم يتذكر الخ

قال أبو يوسف ومحمد -رحمهما الله- : إذا وجد في قمطره ونحت خاتمته من
حيث وقع الأمر من تبديله قضى بذلك، وإن لم يتذكر، لأنه يسهى لكثرة أشغاله
وأما الشاهد إذا لم يتذكر ويعلم أنه خطه قيل : لا يجوز أن يشهد بالاتفاق
وقبل : هو على الاختلاف.

وعن أبي حنيفة -رضي الله عنه- : لا تجوز رواية الحديث إلا بالجمع عن طهر
القلب وعندهما تجوز عن المكتوب، وإن لم يحفظ.

مدع طلب يمين الخصم وقال : لي بينة غائبة لا يمكنني إحضارها. أجابه القاضي
إلى اليمين.

وإن قال : لي بينة حاضرة. وطلب اليمين مع ذلك، فعن أبي حنيفة -رضي الله
عنه- : أنه لا يستحلف ويأمره بإقامة البينة، وقال أبو يوسف : يستحلف لجواز أن يتكل.

مطلب

في قبول الشهادة بعد التحليف على الاختلاف

ولو قال المدعي لا بينة لي فاستحلف خصمه ثم أقام الية يقبل، وهي روية لا يقبل، قال العبد -رضي الله عنه-: يقبل إذا وافق

مطلب

إذا زنا بأم امرأته ففوضى بالحل لا يطله قاض آخر

إذا زنا بأم امرأته ففوضى بالحل لا يطله قاض آخر.
ولو حكم أن بيع الأمة طلاق لا يطله قاض آخر لأنه مذهب عبد الله^(١) وأبي مسعود^(٢) -رضي الله تعالى عنهما.
وإذا لم يتكلم المنكر يقول له القاضي: اعرض عليك اليمين ثلاث مرات، فإن أنت لم تتكلم قضينا عليك الملازمة أن لا يحبس في موضع ولا في مسجد، ولكن يدور معه أينما دار.

مطلب

الاستحلاف بغير الله

إذا استحلف الرجل بغير الله تعالى فهو ظلم، والنية نية الخالف. وإذا كان المستحلف محققاً.

عن أبي حنيفة -رضي الله عنه- قال: القضية ثلاثة: قاض يقبل قوله مجملاً [١٠٥/ب] ومفصلاً وهو الفقيه الورع، وقاض لا يقبل قوله مجملاً ومفصلاً وهو ألا يكون فقيهاً ولا ورعاً، وقاض يقبل قوله مفصلاً ومجملاً وهو الورع غير الفقيه.

مطلب

في حد الجنون

وعن أبي نصر -رحمه الله- إن حد الجنون أن يقلب عليه الهذيان، وإن كنا نجده في بعض أوقاته مهلباً في عبارته.

(١) عبد الله بن مسعود صحابي جليل ومن العبادة الأربعة، ساقه حجة ومن السابقين الأولين في الإسلام
(٢) أبو مسعود الأنصاري -رضي الله عنه-

مطلب

الغبين الفاحش والعيب الفاحش

العيب الفاحش ما يخرج من الجودة إلى الرداءة ، ويعرفه أهل صنعة .
وعن محمد بن سلمة : اذنه دائق في الصرف ، غبن ، وفي العقار والدور
والمستغلات : ده يا زده ، ليس بغبن .

مطلب

في يمين المخدرة

وإذا وكلت المرأة بالخصومة وآل الأمر إلى الامتخلاف ، ولم يعرف بالخروج
ومخالطة الرجال في الحوائج وجه الحاكم ثلاثة من المدول يستحلفها واحد منهم
وآخران يشهدان على يمينها أو نكولها .

كتاب الشهادات^(١)

مطلب

في حد التزكية

وعن أبي يوسف - رحمه الله - قال: التزكية أن يقول: لا أعلم منه إلا خيراً.

وعن أبي يوسف: أنه لا بأس به، فقد عدله.

وعن محمد بن سلمة أنه يقول: المزكى هذا عدي عدل مرضي جائز الشهادة. إذا كان المطلوب بالدين في دار بأجره فامتنع عن الخروج يستمر باب الدار وبه أخذ شهود على دين رجل، فشهد عندهم شهود أن المطلوب قد قضاه الدين كله، فإن شاءوا شهدوا بالدين وأخبروا الحكم عن شهادة أولئك بالقضاء وإن شاءوا امتنعوا عن الشهادة بالدين.

مطلب

إذا أمكن الشاهد الرجوع إلى أهله في يومه لا يسهه أن لا يحضر

الشاهد إذا أمكنه الرجوع إلى أهله في يومه ذلك لا يسهه أن لا يحضر كما في المرسخين والثلاثة.

وإن كان الشاهد شيخاً لا يستطيع المشي، فتكلف الشهود له بداية لا بأس به.

مطلب

في الشهادة إذا سمع صوتاً ولم ير شخصاً

إذا سمع صوتاً ولم ير شخصاً، فشهد اثنان عنده أنها فلانة، لا يحل له أن يشهد عليها.

وإن رأى شخصها وأقرت عنده فشهد اثنان أنها فلانة حل له أن يشهد عليها.

(١) قال البخاري في أول كتاب الشهادات: باب ما جاء في السنة على المدعي لقوله تعالى ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَيْنَ أَمْرِ مُسْتَمَرٍّ فَاتَّبِعُوا﴾ الآية

مطلب

جواز شهادة أهل المسجد إذا أوصى للمسجد

وإذا أوصى بشيء من ماله بمسجد حيه فأنكرت الورثة ، جازت شهادة أهل المسجد [١٠٦/١].

مطلب

ما لا يسمع الشاهد أن يماطله

إذا كانوا عدولاً في الذي له شهادة يحفظها بيقين ولا يضطرب قلبه على شيء من أمور الشهادة لا يسمعه أن يماطله وإن فعله فهو مسيء .

مطلب

ولو لم يعرف الشاهد الحاكم، وعلم أن الحاكم لا يقبل وسعه

ولو لم يعرف الحاكم وعلم أن الحاكم لا يقبل شهادته وسعه أن لا يشهد .

وعن محمد بن سلمة قال: العدل لذي يجتنب المستنعات .

وإذا قرئ على الشاهد الصك إلا أنه ذهب بعضه عنه جاز له أن يشهد بما فيه ، وكذلك سماع الحديث ، كذا عن أبي بكر .

مطلب

لا يحلف الشاهد إذ أنكر شهادته

الشاهد إذا أنكر شهادته لا يحلف .

وكان الليث بن مشاور قاضياً ، فاحتاج إلى تعديل شاهد .

وكان المزكي مريضاً فعاده القاضي وسأل عن الشاهد ، فسكت المعدل ثم سألته فسكت ، فقال: أسألك ولا تجيبني؟ فقال المعدل: أما يكفيك من مثلي السكوت .

مطلب

تعديل يعقوب القاري لأبي مطيع

فلما استقضي أبو مطيع ، أرسل الأمير إلى يعقوب القاري ، يشاور ، فسأله الرسول

في الطريق عن أبي مطيع، قال يعقوب أبو مطيع
قال محمد بن مسلمة: إذ كان المعدل مثل يعقوب القارئ فلا بأس بمنزل هذا
التعديل.

مطلب

في تفريق الشاهدين عند الأداء
وحكي أن أم بشر شهدت عند حاكم، فقال للحاكم: فرقوا بينهما، فقالت: ليس
لك ذلك قال تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْآيَةِ﴾ فسكت الحاكم.

مطلب

للساهد أن يشهد وإن لم يعرف وقت الشهادة ومكانها
وعلى هذا الساهد أن يشهد وإن لم يعرف وقت الشهادة ومكانها

مطلب

جواز شهادة المعلم
وتجوز شهادة المعلم إذا كان عدلاً، وإن كان يفتل منه شيء وقت الغضب

مطلب

لا تسقط العدالة بتأخير الزكاة
والحج وتسقط بتأخير الصوم والصلاة
إذا أخر الزكاة أو الحج لا تبطل عدلته وإذا أخر الصوم أو الصلاة تبطل عدلته

مطلب

تقبل توبة شاهد الزور إذا لم
يكن عدلاً وإن كان عدلاً عند الناس لا تقبل
شاهد الزور إذا لم يكن عدلاً تقبل توبته وإن كان عدلاً عند الناس لا تقبل توبته
أبداً

وإذا زوج بته بمحضر من رجلين أحدهما أصم لم يسمع حتى صاح صاحبه في أذنه لا يجوز حتى يكون لسمع معاً.

مطلب

في شهادة الأقف وذبيحته

شهادة الأقف إذا كانت بعذر تجوز وإن كان بغير عذر لا تجوز، وأما ذبيحته فمجازة.

مطلب

إذا غاب الطالب والمطلوب محبوس فقل: أن أؤدي الدين

إذا غاب الطالب والمطلوب بالدين محبوس [١٠٦/ب] فقال: أنا أؤدي الدين. فالقاضي إن شاء قبض الدين ووضعه على يد عدل وأخرجه. وإن شاء أخذ منه كفيلاً ثقة بنفسه وبالمال وأخرجه.

مطلب

إذا شهدوا لم يعرفوا الحدود

وإذا شهدوا أن جميع ما في قرية كذا من الدور والأرضين بما يعرف لفلان ميراث لفلان، ولا يعرفوا حدودها لا تقبل شهادتهم.

مطلب

لو استقضى للقاضي في أمر الشهادة

ضاق الأمر ولا يوجد مؤمن بغير عيب

وعن غسان بن محمد المروزي قال: قدمت الكوفة قاضيًا، فوجدت فيها مائة وعشرين عدلاً، وطلبت إسرارهم فرددتهم إلى ستة، ثم اسقطت أربعة (١) (١)، فلما رأيت ذلك استعفت واعتزلت.

قال الفقيه: لو استقضى القاضي مثل ذلك ضاق الأمر، ولا يوجد مؤمن بغير عيب، كما قيل:

(١) كلمة غير واضحة بالأصل

فلمست مستبق أخًا لا تلمه على شعث أي الرجال المهذب
وقال عمر -رضي الله عنه- : إن الله تولى منكم السرائر ، ودرا عكم
بالنيات .

مطلب

متى يكون الرجل عدلاً

وقد أكثروا القول في العدل، وأعدله ما ذكرناه عن محمد بن سلمة . وإذا عدله
رجلان عند القاضي فهو عدل .
وعن محمد بن مقاتل : إذا لم يظهر منه ريبة ، ولم يكن مقيماً على الكسيرة فهو
عدل .

مطلب

دخول الحمام بغير إزار، والشاتم بماليكه وأهله لا تقبل

ولو شتم أهله وماليكه واعتاد ذلك كل ساعة ، لا تقبل شهادته (يعني لا تقبل)^(١)
وإن كان أحياناً تقبل ، يعني ما دون القذف ، وأما القذف فيسقط العدالة .

مطلب

القذف ومن خرج للنظر إلى قدوم الأمير ليس بعدل

وعن خلف : أن من خرج للنظر إلى قدوم الأمير فليس بعدل ، وكذلك من
يأهده .

مطلب

المقامر والملاهي تسقط العدالة

وقبل لأبي حنيفة -رضي الله عنه- كيف لم تكتب على الشعبي ؟ فقال كيف
أكتب على رجل قامر فقمر .

وقبل لمحمد بن سلمة : كيف لم تأخذ العلم من على الراي ؟ قال : من كثرة ما

(١) وجدناه أعلى السطر

وحدث في منزله من الملامي . وقال : لو جمع علم خلف لكان في زاوية من عسم على الرازي ، إلا أن خلف طهر علمه لصلاحه .

ومن تعلم شعر العرب يريد العربية والإعراب ، لا بأس به

إذا شهد ثلاثة فعند اثنان المعروفان الثالث المجهول لا يجوز [١٠٧/١]

مطلب

شهادة الولد على شهادة الوالد

تجوز شهادة الولد على شهادة الوالد .

مطلب

في الإقرار من الخوف

إذا كان المقر له سلطانياً ، وقال المقر : أنا أقرت خوفاً منه . فإن وقف الشاهدان على خوف لا يحل لهما أن يشهدا وإن لم يقف على خوف شهدا وأخبرنا القاضي أنه أقر ، وهو في يد عون من أعوان الشيطان

مطلب

أكل الشهود طعام المشهود له

قال الفقيه : إذا كان للشهود قوة المشي أو مال يستكرونها فاستأجر المشهود له رويًا لهم إلى ضيعة احتاج إلى خروجهم إليها لا تقلل شهادتهم . وإن لم يكن طاقة ولا كراء يقبل ، ولو أكلوا طعاماً يقبل .

مطلب

فيمن لعن في شهادته

إذا أخذ سوق النحاسين مقاطعة ، فمن شهد على ذلك الصك فهو ملعون . وكذا إن شهدوا بالإقرار بالدرهم وقد عرفوا السبب . وإن شهدوا ولم يعرفوا حاز إذا رأى داراً في يد إنسان دام على عمر الزمان ، ولا خصم له فيها والشبهة مرتفعة ، فالشهادة حائزة^(١) .

(١) يحب التحرر عن تحمل مثل هذه الشهادة وكذا في كل إقرار بناء على حرام (برايه)

ولو تولى ترويجاً ومات، وأنكرت الورثة فشهد أن فلان تزوج فلانة فهو كاذب ولا يذكر أنه تولى العقد.

مطلب

إذا كان في الظاهر عدلاً والسر فاسقاً

إذا كان في الظاهر عدلاً وفي السر فاسقاً فأراد القاضي أن يقضي بشهادته لا يحل له أن يذكر فسقه لأن هناك السر إبطال للحق والمدعي لو شهد وهو أجبر ثم عدله بانقضاء المدة لا تقبل.

مطلب

السؤال في الشهادة على الشهادة

وفي الشهادة على الشهادة سأل القاضي عن الفريقين، كذا عن أبي يوسف وقال محمد: سأل عن الأولين فإن زكياً سأل عن الآخرين، ثم يقضي وعن محمد في قوم حضروا نكاحاً، ثم أخبروا الذين كانوا في الخارج، فلهم أن يشهدوا على المهر، فإن قالوا: سمعنا الذين شهدوا الملاك لا تقبل شهادتهم، ويسعهم أن يشهدوا أن المهر كذا. يعني إذا كثرت عدد الشهادات.

مطلب

الشهادة على الشهادة لا تجوز إلا بشروط

والشهادة على الشهادة لا تجوز إلا إذا كان الأصل مريضاً أو غائباً مدة السفر . وعن أبي يوسف ومحمد -رحمهما الله- : إذا كان الأصل بحيث لو غدا لا يروح إلى منزله، جازت شهادة الفرعين على شهادته [١٠٧/ب].

مطلب

عدم قبول تزكية العلانية بدون السر

وعن أبي يوسف قال: لا أقبل تزكية العلانية حتى يزكي في السر

مطلب

في الجرح والتعديل

وإذا جرحه واحد وعدله اثنان فالتعديل أولى ، وإذا جرحه اثنان فالجرح أولى وإن عدله أكثر من ثلاثة.

وعن محمد -رحمه الله- في غريب نزل بين قوم لا يعرفونه فهو على ما يقع في قلوبهم ولا أقول سنة أشهر يعني صلاحه.

مطلب

نصراني عدل ثم أسلم وصبي احتلم

نصراني عدل ثم أسلم قبلت شهادته .

صبي احتلم لا أقبل شهادته ما لم يسأل عنه ، ولا بد من أن يأتي بعد البلوغ بقدر ما يقع في قلوب أهل مسجده ومحلته كما في الغريب أنه صالح أو غيره في العيب .

مطلب

في العيب شهادة عدل والترجمان كذلك

عن أبي حنيفة -رضي الله عنه- : أنه يحكم بقبول الواحد .

وعن محمد يحكم بقبول الاثنين . وكذلك الترجمان عنده اثنان .

وإذا عدل الشهود سرًا وعلانية وتوجه عليه القضاء ، واختفى المدعي عليه ، فعن

أبي حنيفة -رضي الله عنه- : أنه لا يقضي عليه إلا بحضوره

وقال محمد -رحمه الله- ينادي على بابه ثلاثة أيام فإن خرج وإلا قضى عليه .

وقال أبو يوسف -رحمه الله- : لو قضى بشاهد واحد ويمين ، أو يبيع أم الولد ،

أو يبيع الدرهم بالدرهمين ، أو يبيع عبدًا أعتق نصفه أو يطلاق طلاق في الحيف فلقاض آخر أن يطله .

وإذا نسي القاضي القضاء فقامت البيعة للطالب على قضائه ، قال أبو يوسف لا

تقبل. وقال محمد: تقبل. وهو أحب إليّ؛ لأن رسول الله ﷺ قبل قول دي
الدين^(١).

وعن الثلجي - رحمه الله -: في امرأة شهدت على نفسها لا ييها أو لاخيها
بمال تريد إضرار الزوج بذلك، وعلم الشهود بذلك لا بأس للشهود أن يشهدوا
بذلك.

مطلب

في اختلاف الشاهدين

وإذا اختلف الشاهدان بالإقرار في المكان أو الزمان تقبل شهادة الأجير المشترك
لستأجره تجوز.

مطلب

في شهادة أجير الواحد

وشهادة أجير الواحد مياومة أو مشاهرة لا تجوز وفي الكيسانيات لا تقبل شهادة
أجير المشاهرة.

وفي نوادر [٨ - ١/١] هشام: إذا استأجر يوماً واحداً فشهد له، قال محمد - رحمه
الله -: القياس أنه لا يقبل.

مطلب

خبأ قوماً في بيته يسمعون كلام المقر

قال أبو حنيفة - رضي الله عنه -: إذا خبأ قوماً في بيته، والشهود يرون المقر،
والمقر لا يراهم ويسمعون كلامه، ثم شهدوا عليه جازت، وإن سمعوا كلامه ولم يروه
وهم يعرفون كلامه لا يقبل.

ولو رجع عن بعض شهادته وقال: تعمدت ولم أغلط، ثم بدا لي أن أراجع. لا
تقبل شهادته فيما بقي، ولا في غيره حتى يحدث توبة، ويعاقبه القاضي على ذلك

(١) ذو الدين صاحب حديث السهو عندما قال للبي ﷺ أقصرت الصلاة يا رسول الله أم سبت؟ وعندما
سأل النبي الصحابة أحق ما يقول؟ قالوا نعم فعاد وصلى ما نقص ثم سجد للسهو

مطلب

وإن كان معروفاً بالكذب والفحش، أو كان الخير فيه أكثر

وإن كان معروفاً بالكذب والفحش الكثير لا تقبل شهادته، وإن كان الخير فيه أكثر من الشر وقد سلم من العظائم قل.

وأما أصحاب المعصية، وقطع الطريق والمتلصص وأصحاب الفجور بالسوء، ومن يعمل عمل قوم لوط، ومن يشرب الخمر، ومن يسكر من النبيذ، أو يجلس مجالس الفجور والمجانة على الشراب، وإن لم يسكر لا تقبل شهادته.

وكذلك المغنية والمغني، والتنج والناثحة ومن يقعد من الغناء والشرب.

وعن أبي يوسف -رحمه الله- أنه لا تقبل شهادة من يتبع المغنية على غانها.

مطلب

في معرفة صلاح الغريب

وحد الخصاص في معرفة الغريب وصلاحه بسنة.

مطلب

إذا عرف الشهود الدار ولم يذكروا حدودها

إذا عرف الشهود الدار بعينها، وإن لم يذكروا حدودها، وإذا كان الدار معروفاً باللقب ولم يعرف الشهود الدار بعينها ولا حدودها لا يجوز عند أبي حنيفة -رضي الله عنه-، وعندهما يجوز.

وإن كانت الدار غير مشهورة، وذكر ثلاثة حدودها حار، وإن ذكر حدين لا يجوز.

وقال الخصاص -رحمه الله- : إذا قضيت بثلاثة حدود، واجعل الحد الرابع بإزاء الحد الثالث حتى يحاذي الحد الأول، يعني الاستقامة.

وإذا أبطل القاضي شهادته في دار فجاء بعد عشرين سنة يشهد أنها لآخر شهادته باطلة.

مطلب

الشهادة على قضاء الأب لا تجوز، وعلى شهادة الأب تجوز

الشهادة على قضاء الأب لا تجوز، وعلى شهادة الأب تجوز
وإذا عرف القاضي المشهور بحرح أو عدالة لا يسأل عنهم.

مطلب

في شهادة الشاعر وأهل الأهواء

شهادة الشاعر ما لم يقذف [٨-١/ب] في شعره مقبولة

قال محمد: شهادة أهل الأهواء جائزة إذا كانوا عفت الطون والمروح، إلا صاحب هو يستحل في هواه أن يصلق صاحبه.

مطلب

من شرب النبيذ، أو لعب الشطرنج متاولاً قبلت شهادته

ومن شرب النبيذ أو لعب الشطرنج متاولاً على جهة التدين قبلت شهادته.

إذا رأى شيئاً في يد إنسان ثم رآه في يد غيره يرده على الأول

قال محمد: لو رأيت رجلاً على حمار يوماً لم أشهد له، ولو رأيت خمسين يوماً،
ورفع في القلب أنه له شهدت أنه له، ولو وقع في القلب أنه عارية لا أشهد له بذلك.

قال أبو يوسف: أقبل في تركية السر بشهادة عبد وشهادة امرأة وشهادة محدود
في قذف إذا كانوا عدولاً، وفي تركية العلانية لا أقبل شهادة امرأة ولا شهادة عبد،
وأقل شهادة مرأتين ورجل في تركية العلانية إلا الحدود
وعنه لا تقبل في تركية العلانية إلا رجلين.

مطلب

التزكية بدعة عند أبي حنيفة-رضي الله عنه-

وقال أبو حنيفة: التزكية بدعة

وقال أبو يوسف: لو قضى القاضي بغير تزكية أجزت

مطلب

معرفة المزكي المزكي

ولا تجوز التركيبة إلا أن تعرفه أنت، وكذلك لو وصفت لك، أو عرفت أن القاضي ركاة أو زكى عنده.
وقال محمد - رحمه الله - : كم من رجل أقبل شهادته، ول أقبل تعديله يعني أن الشهادة على الظاهر لا كذلك التعديل .
ولو عدل ثم قال قوم. رأيناه أمس سكرانًا أو يبيع الربا، أو يشرب الخمر إن كان شيئًا يلزمه فيه حق؛ من حق أو مال يرد على صاحبه شهادته، وإن كان لا يلزمه بذلك حق سألت عنه، وإن عدل قبلت شهادته.

مطلب

في حبس المعسر

قال أبو حنيفة - رضي الله عنه - : لا أسأل عن المعسر وأحبسه شهرين أو ثلاثة ثم أسأل عنه بعد ذلك إلا إذا كان معروفاً بالعسرة فلا أحبسه .

مطلب

الشهادة للوارث

وإذا شهدوا لوارث مالم وقالوا: لا وارث سواه، تقل الشهادة استحسانًا ويحمل على لعلم.
إذا لم يعرف من كتب له المحضر فشهد قوم على ما في المحضر، كتب لست أعرف [١/١٠٩] إلا الخير .
ويبني أن يكتب الشهود أن على حرف كذا وكذا نحوًا، أو بعد حرف كذا ليكون أحوط .

مطلب

الإشهاد في المدينة والبيوع فرض

ودوى نصير: ألا إن الإشهاد في المدينة والبيوع فرض .

مطلب

من لعب بالصولحان^(١) قبلت شهادته

قال أبو يوسف: من لعب بالصولحان يريد القرومية حازت شهادته

ولو قرأ عليه صكاً وقال أشهد عليك بكذا قال نعم كان قد أشهد

وإن كشفت وجهها وقالت: أن فلانة بنت فلان لا يختاحون إلى شهود المعرفة لأنه لا بد من الإشارة عند الشهادة، فإن مات احتاجوا إلى شاهدين يشهدان أنها فلانة بنت فلان، لم يحل لهما أن يشهدا بذلك على إقرار فلانة، أما يجوز أن امرأة أقرت بكذا وشهد عندنا شاهدان أنها فلانة بنت فلان

إذا كان للسلطان أو القاضي من العلم ما يجوز قصاؤه لم يسمع أن يمتنع، وإلا فهو في معة.

شاهدان خلطا بقلة فهمهما وتعبيرهما فلم يرحا حتى إنشاء الشهادة، أرى أن يقل ذلك.

مطلب

التحنت في الكلام لا يمنع الشهادة وفي الفعل يمنع

عن القاسم بن معن: لو عدل مائة فالجرح أولى.

يعني إذا جرح اثنان التحنت في الكلم لا يمنع قبول الشهادة، والتحنت في الفعل يمنع

مطلب

الشاعر إذا هجا لا تقبل

الشاعر إذا هجا لا تقبل شهادته.

مطلب

لباس المفلس ومسكنه لا ينزع

لباس المفلس ومسكنه لا ينزع منه بخلاف السلاح والعرس

(١) بهامش المخطوط الصولحان بفتح الصاد واللام (حركات) كذا بالأص

مطلب

في دعوى الإرث

عبد صغير في يد رجل ادعت امرأة أنه حرة مسلمة، وهذا الصغير ولدها، وهو حر ووكيل وكيلاً وغاب فأقيمت البينة على الركيل تسمع في العتق، وكذلك في النسب إن كان وكيلاً في ذلك.

قدم رجل وقال: أنا محمد وأمي حرة بنت محمد الحارث بن شرع الكهلها نائي، وفي يد هؤلاء كرم لمحمد بن الحارث من تركته وأنا وارثه وبينوا ذلك. فأجابوا زعم أنه حين قدم أنه ابن عائشة بنت علي بن الحسين فأقاموا شهوداً على ذلك بعد إنكاره بطل دعواه

وإذا ادعى البيع البات وأنه اشتراه فأقام المدعى عليه رفعا للبيع أنه كان يشترط الوفاء صح الدفع [١٠٩/١] استحساناً.

ولو قال المدعى عليه للمدعي: احلف أنت على دعوي شرريت كذا حتى أعطيك، فحلف المدعي لا يلزمه المدعى عليه بيمين المدعي إلا إذا تصالحا من بعد. وإذا ادعى أرضاً ثم تصالحا على أن يعطي المدعي دراهم معلومة ويأخذ الأرض جاز.

ولو ادعى على وارث أرضاً من التركة، فأقام الوارث بينة أن المدعي قال للوارث: (توازيذ ميراث يا فتى باين مخلودرا)^(١) يكون دفعاً، ولو قال: (كرفته ابن)^(٢) لا يكون دفعاً.

ولو ادعى ألف درهم من التي لا فضة فيها وصالحه على مائة عظريقية، وتفرقا من غير (تبص)^(٣) بطل الصلح.

إذا ادعى بأنه أقرت له أمه بهذا الكرم وبعد الإقرار اشترى هذا المدعى عليه من هذه الأم هذا الكرم فعليها تسليمه إلى هذا المدعي، قالوا: لا تصح هذه الدعوى.

وإذا سكن دار امرأة فادعى عليه فغيب نفسه للقاضي أن يختم على تلك الدار، فإن رفع الرجل متاعه عن تلك الدار لا يختم.

(١) يجد الميراث بهذه الحدود

(٢) يأخذ

(٣) كذا بالأصل

مطلب

بعث للمرأة عند زفافها ثوباً

وإذا بعث إلى المرأة عند زفافها ثوباً، ثم أراد الاسترداد لأنه أحذه من بزاز غير بيع، ليس له ذلك، ولكن لصاحب الثوب أن يسترده بحجة الغصب لا يرجع بما أدى من الحراج في مدة الغصب على المالك، عند أبي حنيفة رضي الله عنه .

ولو قامت عليه بينة بما قال: (دفع مي دارم)^(١) ، فقبل بالإبراء أو بالإيفاء فقال: كلاهما لا يكون منقوضاً إذا وافق.

وإذا ادعى أنه ابن عم الميت، وذكر النسب وأقام بينة ، ثم أقام الخصم بينة أن النسب بخلاف هذا وبين أنه لم يقض بالاول فلا يقضي بشيء وإن قضى بالاول لم يقض بالثاني للتناقض.

وإذا ادعى أنه السمرقندي ثم أقام البينة على أنه قضى دينه بخاراً ، كان متناقضاً إلا إذا وافق.

وإذا قال الشاهد: (كواي وهمي كه فلان حيزان فلان است)^(٢) ، شهادة بالملك .

ولو شهد أن كذا ملك فلان وفي يد فلان بغير حق [١١٠/أ] ولم يقل ، فواجب عليه قطر يده والتسليم إليه ، قيل: لا يجوز ، والاولى أنه يجوز .

ولو شهدوا على امرأة باسمها ونسبها وهي حاضرة، وقالوا: لا نعرفها، لا يقبل ولو قالوا: تحملنا الشهادة على امرأة اسمها كذا ونسبها كذا، ولكن لا نعرف أنها هي تقبل على المسماة، وعلى المدعي إقامة السنة أنها هذه .

وإذا قالوا: (ابن زن بأحدها وحققها وي يجوز)^(٣) ، وإن لم يقولوا: (بهمه حدها وحققه وي)^(٤) .

(١) يكون لي الرمح لو أملك الرمح
(٢) لم آتف عليها
(٣) يجوز أن يعطيا في حدود حقاها
(٤) بكل حدودها وحققها

وكيل المدعي إذا شهد على المدعي بقضاء ما يطلبه من الدين لا تصح الشهادة على معرفتها تجوز من ابنها وأبيها، ولا يشترط فيها لفظة الشهادة ولو شهد على دعوى أرض أنها خمسة مكائل وأصاب في بيان حدودها وأخطأ في المقدار قبلت هذه الشهادة، وإذا أنكر المدعي مرة أو مرتين، ثم قال: إن الأرض في يدي ليست على هذه الحدود، لا يصح منه هذا الدفع.

ولو ادعى كذا عبثاً طائفاً، لا يصح ما لم يقل أبيض أو أحمر وكذا في الحرمانى، وإذا لم يذكر الطوع من المقر لا يصح.

وعن القاضي على السفدي أنه خالف أئمة عهده في تخطيه سجل، وقال: أنه كتب في آخر السجل أنه لكل بادام هذه، ولم يذكر فرجع الخلواني إلى قوله القاضي -رصي الله عنه-

إذا استخلف خليفة فقاضى القاضي لا يحوز والطريق أن يتحاكما، أو ينصب الإمام قاضياً آخر بهذه الحادثة

مطلب

كتابة الشهادة في السجل على الإجمال

ولو كتب في السجل: ثبت عندي بما ثبت به الحوادث الحكمية أنه كذا لا يصح ما لم يبين الأمر على التفصيل

وكذا إذا كتب أنه شهد على موافقة الدعوى.

مطلب

الأقضية التي كانت برشوة أو غير موافقة للشرع

يعني إذا كان القاضي لا يعتمد على علمه أقضية القاضي القدر خاتبه ما كان منها برشوة، أو غير موافق للشرع، لا يصح.

المدعى عليه إذا التمس نسخة السجل ليعرضه على الأئمة، للقاضي أن يلزم المدعى ذلك إذا اشتبه الأمر

ذكر في محضر قميصاً وجهه ونوعه وصفته وقيمته إلا أنه لم يذكر أنه صغير [١١٠/ب] أو كبير وأنه يصلح للرجال أو للنساء، لا يصح.

مطلب

لا بد من ذكر وزن الديباج والصفير أن يبين أنه جيد أو رديء
ولا بد من ذكر وزن الديباج .
وفي ذكر الصفير لا بد من أن يبين أنه جيد أو رديء أو وسط .

مطلب

ذكر الدينار الهروي وغيره

إذا ذكر الدينار الهروي فلا بد من ذكر عياره، إذا اختلف عيار ذلك الصرف
وكذلك في المكي والبلخي، ولا بد من ذكر الصرف بلا شك ، وكذلك كل بقدر اختلف
عياره .

ولو كتب في المحضر كذا مأ من الحياء فلا بد من أن يذكر أنه مرك أو سودة، وأنه
جيد أو وسط أو رديء

وإذا ذكر حاتوت لا يشبهه بذكر الحد لأنه السكنى نفلى، فل يحد ولا يحلف
بالطلاق ولا بتلفيز غير مشروع، وإنما جعلت هذه المغلطات نهياً .
ولا يكتفي بأن يكتب لرقيق رقيقه ، وإن لم يكن لها معرفة بقول رقيقه بتلك
المحلة

ويكتب في المشاع السهم الواحد من كذا سهم من هذه الدورية بحدوده أي
حدود السهم لا حدود الدورية ، كذا ذكر الطحاوي في شروطه .

ولا بد في كتبة السجلات من تواب القضاء، مادون بالاستخلاف من جهة فلا
وفي العمارية: لا يجوز إذا لم يذكر أنه جيد أو رديء يعني بعد أن ينسبها إلى
قريتها .

ويحكى أنه لما استقصى عنبه ببخارى كان يكتب الإمام الحلواني في محاصرهم
لا أوردوا عليه أجوبته في سجلات^(١) كتبت بتلك النسخة فقال: إنكم لا تفسرون
لشهادة، وقبلك القاصي على السغدي، وقبله شيخنا أبو علي النسمي كان لا

(١) بهامش المخطوط في الاشياء والظائر فأوردوا (كلمة غير واضحة) عليه أجوبة في سجلاتهم

يخفي عليهما، فأما أنت وامثالك فلا أتق بالوقوف على حقيقة ذلك، فلا بد من التفسير

وعن السيد الإمام أبي شجاع قال كنا نتساهل في ذلك كمشايعت حتى طالبتهم بتفسير الشهادة فلم يأتوا بها صحيحة فتحقق عندي أن الصواب هو الاستفسار

ولا يحتاج إلى تفسير شهادة الثاني والثالث، وقال بعضهم: لابد من ذلك.

مطلب

إذا كان الشهود جماعة لم يقبل بشهادة واحد

وعن الخصاص - رحمه الله - [١/١١١] إذا كان الشهود جماعة مشهودوا واحد منهم على الوجه، فقال الناقون: نحن نشهد على مثل شهادته لم نقل حتى نكلم كل شاهد شهادته.

وإذا شهدوا بالميراث ولم يجدوا الميراث لا يجوز.

والدعوى في منك مطلق والشهادة بسبب تجوز، وعلى العكس لا تجوز.

مطلب

لو ادعى سرايحه وشهدوا خانه لا يجوز

ولو ادعى بلفظه سرايحه وشهدوا بلفظه خانه لا يجوز.

مطلب

وفي الشهادة بالدراهم لابد من ذكر الضرب والعمار

وفي الدراهم لابد من ذكر الضرب والعمار

مطلب

قضاء القاضي في غير مكان ولايته لا يصح

وقضاء القاضي في غير مكان ولايته لا يصح ويجب أن يذكر مكان ولايته عند القضاء.

ولو ادعى وقتاً عليه، وأنكر المدعي عليه فصالح من (يؤكد)^(١) على ما ن يصح، يدعى على عقار لا في ولاية القاضي لا يصح قضاؤه فيه ولو بين ثلاثة حدود صحيحة وبين الرابع خطأ فسد، بحلاف ما إذا سكت عن الرابع .

إذا ادعى أنه علي بن القاسم بن محمد وأقام بينة على ذلك، فقال المدعى عليه: إن ولد القاسم كان أحمد ولم يكن محمداً لا يرفع الأول

ولو ادعى وارث المال على هذا المضارب عد انقاضي، فأجاب المضارب فقال: (مرايرين دعوى كه وي كند مرايري ونه مركلان وي)^(٢) يعني بقية الورثة (ضدي دادن نيست)^(٣) فهذا جواب كاف .

وليس للقاضي أن يجبره على بيان ذلك، فإن أقاموا بينة على أن مورثهم رفع إليه من مال المضاربة كذا وأنه قضى ذلك لا يلزم شيء

وكذا كل أمين كالمودع والمستعير والمستأجر والوكيل والمستبضع إلا إذا ادعى عليه شيئاً يجب به الضمان، والله أعلم .

ولو ادعى الإقرار طائفاً فأقام المدعى عليه بينة أنه كان على ذلك الإقرار بهذا التاريخ عن إكراه، فالبينة بينة المدعى عليه، وإن لم يؤرقاً أو أرخا على النفاهات فالبينة للمدعي .

مطلب

إن ادعى أحدهما بيعاً باتاً والآخر بيع الوفاء

وإذا ادعى أحدهما بيعاً باتاً والآخر بيع الوفاء، وأقاما البينة كانوا يمتنون أن البات أولى، ثم افتوا أن بيع الوفاء أولى، وهذا استحسان
ولو اختلفنا [١١١/ب] في الرهن والبيع، فالبيع أولى
ولو كتب روضه بن عبد الله الهدي لا يصح، ولا يقع به الإعلام، ويجب أن

(١) كذا بالأصل وأظن بـ وكل

(٢) لي علي هذه الدعوى التي عملتها ولي بها أو تصح بها مركلين (أو مركلين)

(٣) ولا تعطي ضدي

يكتب عبد فلان أو مولى فلان، ويكتب لحيلة والوطن إلى أن يتم به تميزه عن غيره، ويكتب أنه معتق فلان، أو عبد محبور عليه أو مأذون، ولا بد أن ينسب إلى معتقه، ولو كان لمعتقه معتق ينسب معتق إلى معتقه، لو كان معتق ثالث فالثالث بمنزلة الحد قالوا: ولا بد أن يكتب ويترك ميراث لهم ولا يكتفي بأن يكتب ويترك ميراثاً. ولو كتب أنه قاض من قبل سنجر وهو كذب لا يصح. ولو أنكر أن يكون خطه فأمر أن يكتب فكتب فظهر أن خطه لهذا الخط مشابهة تامة، أفنى بعضهم أنه يقضي عليه، يعني إذا كان خط الوجوب مقررًا.

مطلب

الصلح على الإنكار بعد دعوى فاسدة

الصلح على الإنكار بعد دعوى فاسدة لا يجوز. القيم في أمر الصغير لا بد أن يكتب في محضر الدعوى، مأذون بالخصومة وإقامة البيئة وقبض كذا. ولو لم يكتب المدعي في الصلح لا يجوز، فلعل البديل قل أو كثر، قال العبد -رضي الله عنه-: وعند أصحابنا يجوز وعليه الفتوى.

مطلب

إذا ادعى أنه قطع كذا وقرأ من الخطب

إذا ادعى أنه قطع كذا وقرأ من الخطب والكرم، فلا بد من بيان الجنس والنوع. قال العبد -رضي الله عنه-: هذه لتعريفات في المدعي إذا أراد أخذ عينه، أو أخذ مثله في المثلى، فأما إذا أراد أخذ القيمة في غير المثلى يجب أن يكتفي بذكر القيمة وأما تعريف الناس مثل المشتري أو البائع أو المقر أو المقر له، فالقصور أن يتمير به من غيره بحيث لا يشاركه غيره حتي يعرف هو وإنها تحصل ذلك بأدنى مؤنة. أما بالنسبة إلى الولد، كقولنا: أمو حنيفة -رضي الله عنه-، أو إلى الحد، كقولنا: أبي ليلي، أو بالنسبة إلى الجد الأمدم كقولنا: الشافعي^(١) -رحمه الله-، أو

(١) هو الإمام الكبير محمد بن إدريس الشافعي

يذكر اسمه فقط كقولنا: جنيد، وربما لم يحصل إلا بذكر الحد

وإذا لم يعرف جده فل يميز من غيره إلا بذكر [١/١١٢] مواليه، أو ذكر حرفته أو وطنه، أو دكانه أو حليته فإذا التميز هو المقصود يحصل بما قل له وكثير.

ولهذا كتب رسول الله ﷺ: «هذا ما اشتراه محمد رسول الله عليه السلام من العداء^(١) بن خالد بن هودة...»^(٢) عرفه بالأب والجد، ولم يذكر لنفسه أب ولا حداً لحصول المعرفة بدونه.

وكذلك كتب في كتاب الصلح بالحديبية: هذا ما صالح رسول الله كتب محمد بن عبد الله ولم يذكر الحد

وكذلك المقصود في ذكر المشتري أو المدعي تميزه من غيره بحيث لا يشاركه غيره فليظهر الكاتب لهذا وليحصله بقليل إن أمكنه وإلا بكثير.

مطلب

تعريف الدراهم على التحصيل

وكذلك ذكر الثمن لأبد من تعريفه، وفي دراهم زماننا نحو القاهرية البرهانية، لا تصح دعوى ولا صلح إلا بذكر عبارته ووزنه وضربه وعملده، فلا بد من ذكر الأربعة الأشياء لتفاوتها، وواجباً بالصرب وتفاوتها فضة وهو المقصود والأعظم عبارة، وتفاوت مالىتها عرفاً بالعدد، وتفاوت المضة والنحاس فهما بالوزن ولكن أكثرهم لا يحسبون

مطلب

قول القاضي في الكلام

ولو قال القاضي: رجعت عن قضاء. بعد ما قضى بشهادة مستفيضة وظهر عدلة أو قال: وقفت على تلبيس من الشهود. أو قال: أبطلت حكمي لا يعتبر، ونقض ما مضى.

(١) العداء بن خالد بن هودة تقدمت ترجمته

(٢) الحديث تقدم

مطلب

ادعى قيمة الجارية المستهلكة

ولو ادعى قيمة الجارية المستهلكة، فأقام المدعى عليه بينة أن الجارية حية قائمة، رأينا في بلد كذا لا يكون دفعًا، ولو أحضرها حية كان دفعًا.
ولو ادعى ملكًا فقال المدعى عليه: (مرا ين باي بوي سيرون نيسن)^(١) وصكت على ذلك، صح إقامة البينة عليه
ولو قال المدعي: (يافته بودم)^(٢) يعني للمدعي بطل دعواه.

مطلب

لو ادعى كرمًا ودينًا فصالح

ولو ادعى دينًا خمسة آلاف وكرمًا فصالح من ذلك كله على ألف درهم، يجوز به
ولو ادعى جوهرًا لا بد فيه من ذكر الوزن الشفعوي
إذا حكم في مسألة القضاء [١١٢/ب] على الغائب بنحكيم القاضي إياه وتنقين حفي لا يجوز، كذلك عن الإمام عن أبي بكر محمد بن أبي سهل السرخسي، والقاضي الإمام صدر الإسلام أبو اليسر.
وكذلك قالوا: أنه لو أمضاه قاض لا يجوز وقالوا: يجوز دعوى الوقفية في قرية أنها وقف جدنا ما لم يفصلوا في البيان.

مطلب

لا يجبر الشاهد على بيان السبب

ولا يجبر الشاهد على بيان السبب، ولو شهدوا في المفصوب وعرفوه إلا أنهم لم يذكروا قيمته يجوز، والقول قول الغاصب في القيمة.

(١) ليس لي هذه الشيء (الرائحة)

(٢) أكون وجدته

مطلب

أعطي معتدة نفقتها على أن يتزوج فتزوجت بغيره

لو أعطى معتدة نفقتها فيتزوجها بها إذا انقضت عدتها فتزوجت بغيره، له أن يسترد ما أدى، وإن كانت هبة، لا يرجع، وإن ادعت أنه هبة، فالقول قول الزوج مع يمينه

ولو أقامت البينة على الطلاق الثلاث فأقام الزوج بينة على أنها أقرت بأنها عتدت بعد تطيقاتها الثلاث، وتزوجت بزواج آخر ودخل بها ثم طلقها، واعتدت وانقضت عدتها ثم تزوجته لا يصح، لأن عدم دعواها لا تخل بالشهادة بالطلاق. وكذلك لو أقام الزوج بينة على إقرارها أن شهودها زور لأن دعواهما ليس بشرط.

* * *

كتاب الدعوى

حائط بين اثنين انهدم فبنى أحدهما بغير إذن صاحبه، كان متطوعاً إذا لم يكن لصاحبه عليها جنوح ولا دلالة، وإن كان لهما عليه جنوح يمنع صاحبه عن وضع الجذوع حتى يأخذ نصف ما أنفق في الجدار.

وإذا كان له على آخر دعاوي فالقاضي يحلفه بميتاً وحدة على الدعاوي كلها ورثة المريض إذا أكلوا معه في مرضه وهو محتاج إلى تعاهدهم بغير إسراف، لا يجب الضمان، وإن لم يكن كذلك يجب.

صبي علم بدين على الميت بإقراره أو بلمعاية يؤدي، فإن كان بالشهادة لا يؤدي قبل القضاء، فإن كان يخاف أن يضمن وقد علم بالدين بالإقرار [١/١١٣] يؤدي، كذا عن خلف وشداد.

مطلب

فقال الأخ: ما في يد الأب ميراث وقالت: الأخت كله لي ولو مات الأب فقال الأخ ما في يد الأب ميراث، وقالت الأخت كله لي فكان الأب وكيله بالشراء، فالقول قول الأخ مع يمينه

مطلب

في الشهادة على الدواب المستهلكة
لا يشترط ذكر الألوان بل الأنوثة والذكورة

في الشهادة على الدواب المستهلكة لا يشترط ذكر الألوان، ويشترط ذكر الأنوثة والذكورة عند أبي بكر.

وعنه فيمن ادعى ألف درهم فأنكر المدعى عليه، يحلف بالله ماله قللك ما يدعي ولا شيء منه

عن محمد - رحمه الله - فيمن ادعى ديناً قبل حلول الأجل يحلف بالله ما له

قلبك شيء ولا يحلفه ما له قبلك اليوم شيء.
إذا استأجر داراً دعاهها ميراثاً من أبيه لا يقبل، وكذلك إذا اشترى حارية في
نقاب ثم دعاهها ملكاً.

ولو قال قد برئت دعواي من هذه الدار حاز ولا حق له فيها، ولو قال: لا أعلم
حجة. أو قال: لا أعلم لي حقاً. ثم ادعى حقاً أو جاء بحجة قبلت منه.
ولو قال: ليست لي حجة. أو قال: ليس لي حق لم أقبل منه الدعوى، ذكره في
الكيساني

ولو كان له عليه ألف نسبة فلو أقر به هكذا، وقال المدعي: يل هو نقد حال
كان القول قوله، وينبغي للمدعى عليه أن لا يقرها نسبة، ويقول القاضي: سله يدعيه
حالياً أو نسبة، فإن ادعاه حالياً حنف بالله ما له علي هذه الألف يدعيها ويكون صدقاً
ولو قال المدعى عليه: إن حلفت أنها لك أديته إليك. وحلف، لا يجب على
المدعى عليه.

ولو قال المدعي: الدار المدعاة لابني هذا الصغير لا يجب اليمين على الأب.
وإذا شهدوا أن هذا خرج من هذه الدار وهذا المتاع على عقبه، وقال صاحب
الدار: المتاع لي.

مطلب

تفسير التغليظ في اليمين

عن أبي يوسف - رحمه الله - أنه سمع عن بعض الثقات قد نقل إليهم عن الإمام
جعفر الصادق - رضي الله عنه -^(١) في تغليظ اليمين في مال خطير لكيلا يضيع
الحق، وتظهر عند ذلك معجزة القرآن.

من أراد أن يحلف شخصاً فليغتسل الحالف يوم الجمعة عند صعود الخطيب
إلى المنبر عنده بين الأذان، ويؤتى بطاس ماء والمصحف التام يوضع عليه ويكشف

(١) جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، القرشي الهاشمي العلوي، الصادق، صدوق،
قبي، إمام أخرج له البخاري في الأدب ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه - روي سنة
(١٤٨، ١٤٩) هـ تهذيب التهذيب (١٠٣/٢) الكاشف (١٨٦/١)

مسورة براءة من الله، ويقول المحلف للمخالف: قل بالله الذي لا إله إلا هو الخبي
القيوم لا تأخذه سنة^(١) إلى آخر الآية، وقل رعت الوحوش للحي القيوم^(٢)
إلخ، وقل: بالله الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على
العرش إلى آخر تبارك الله رب العالمين. وبالله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب
والشهادة إلى قوله «العزیز الحكيم» وقل: بالله الذي أنزل الزبور على داود عليه
السلام، وبالله الذي أنزل الإنجيل على عيسى ابن مريم عليه السلام، والتوراة
لموسى عليه السلام، والقرآن لمحمد ﷺ، الذي يعلم من السر ما يعلم من
العلانية، ما لفلان هذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي يدعيه عليك وهو كذا
وكذا، ثم شرب الماء.

ولو كان الخالف كاذباً، والله الذي خلق السموات والأرض وما بينهما
يمسكه اليمين ويقع الارتعاش الشديد عليه فيفتتح في الساعة أو يمضى فيموت بعد
زمان يسير.

الأمانة في هذه الحكاية أن يقرأ على الخالف ثلاث مرات، ثم يحلفه،
وهذه اليمين منسوبة إلى جعفر الصادق - رضي الله تعالى عنه -^(٣)

قال محمد إن كان الحامل يعرف بيع هذا المتاع، فإن كان بزازاً يبيع مثله،
إذا كان صاحب خز وهو خز فهو للحامل، وإن لم يعرف بذلك فالمتاع لصاحب
الدار

وعن محمد - رحمه الله - بلا خلاف: رجل يعرف بالحاجة [١١٣/ب] ليس
في بيته إلا بوريه ملقاة وفي بيته علام لرجل يعرف باليسار، وعلى عن الغلام بدرة
فيها عشرة آلاف درهم فاختصما فالبدرة للذي يعرف باليسار.

وكذلك كناس وصاحب منزل تنازعا في قطعة، وإذا شهدوا أن غلامه
ودوابه يخرجون ويدخلون في هذه الدار، فليد لا تثبت حتى يشهدوا بالسكنى.

(١) الفقرة (٢٥٥)

(٢) ط (١١)

(٣) كل هذا الكلام بهامش المخطوط

مطلب**كتاب القاضي إلى القاضي**

ويجب أن يكون في كتاب القاضي ' من فلان بن فلان إلى فلان بن فلان،
والعنون الظاهر لا يلتفت إليه

مطلب**معسر عليه دين**

معسر عليه دين وله دين على موسر يعلم به القاضي يحبس المعسر ليطالب الموسر
فإذا طالته وحس الموسر أطلق المعسر .
صبي ابن خمسة عشر سنة احتلم وشهد شهادة فلا بأس بأقل شهادته .
قال أبو حنيفة رضي الله عنه - : إذا اتهمت الشهود وفرقت لا يلتفت إلى
اختلافهم في لبس الثياب، وعدد من كانوا معهم من الرجال، ولا إلى اختلاف الموضع
بعد أن تكون الشهادة على الإقرار .

مطلب**موت السلطان أو عزله لا يكون عزلاً لقاضيه، وفيه قضاء الأمير**

قال أبو يوسف - رحمه الله - : موت السلطان وانعزاله لا يكون عزلاً لقاضيه .
ويحوز قضاء الأمير الذي تولى القضاء، وكذا كتابه إلى القاضي إلا أن يكون
القاضي من جهة الخليفة فقضى الأمير، لا يجوز .

مطلب**في الملازمة للمفلس**

المفلس بحكم القاضي إذا كان بحال لو لازمه الغريم أضرب بقرته وقوت عياله،
قيل لصاحب الحق وكل غلاماً فيكون معه، ولا يمنع من قدر قوت يومه .
وعن أبي حنيفة - رضي الله عنه - في خصمين حكما فاسقاً أو امرأة أو عبداً أو
أعشى أو محدوداً في قلف، فحكم بينهما وأنى المقضي عليه أن يرضى وارتفعاه إلى
القاضي أبطل الحكم، وإن كان موافقاً للحق واستقبل القضاء، وكذلك الحكم إذا قضى لابنه .

قال أبو حنيفة - رضي الله عنه - : لا يسفي للقاضي أن يقضي أو يفتي في الخصومات، ولا يفتي أحداً يرى أنه من قبل [١/١١٤] الخصم يحاصم إليه

قال العبد - رضي الله عنه - : فاما اليوم فقد ظهرت المذاهب إلا إذا كانت مسألة لا يعرف جوابها في مذهب القاضي فيكون الجواب على ما قال

إحضار العمار بالتحديد، وفي الدين إحضار الذمة وفي المنقول إحضاره

وأما الحجر العظيم ونحوه لم يذكره المتقدمون، قال مشيخنا: إن شاء الحاكم حصر عند ذلك، وإن شاء بحث أمينا من أماته

ولو ادعى على آخر ألف درهم فقال: ما كان لك على شيء قط، فلما قضى عليه بذلك أقام بينة على الإبقاء، قبلت استحصانا.

ولو قال في الانتداء: ما كان لك علي شيء قط، ولا أعرفك لا تسمع دعواه الاستحلاف في الدعاوي عند محمد على صورة إنكار المكر

وقال أبو يوسف على صورة دعوى المدعي: بالله ما غصت ولا أودعت

وعند محمد - رحمه الله - : بالله ما له قبلك هذا المال الذي يدعيه ولا شيء منه ويزاد في الغصب ولا يد له ولا بدل شيء منه

وإذا أقام البينة على أن له على فلان أربعة مائة، ثم أقر المدعي أنه للمكر عليه مائة، يسقط عن المكر مائة عند أبي القاسم الصغار

وعن أبي عيسى بن الصير أنها لا تسقط، وعليه الفتوى

وعن الحسن - رحمه الله - في رجل أخذ (بالسار)^(١) دابة، والأخر ببجامها فهما سواء.

وعن أبي النضر الدبرسي: أنه من ادعى على امرأة ذات زوج مكاحاً وأنكراً، يحلف الزوج حمماً، ويبدأ يمين الزوج على العلم ثم تحلف المرأة على البتة.

ولو لم يدهي المدعي إلا بعض الدعاوي فقال الذي عليه: أجمع الدعاوي

لأنك تريد أن تعطي وتعطلي لا يجبر المدعي عليه.
وإذا أقر بشيء فالمر له يعلم خلافه فلا يحل له ذلك فيما بينه وبين الله تعالى

مطلب

في مسنات بين أرضين

مسات بين أرضين أحدهما أعلى ، وعلى المسنة أشجار ، فالمسنة لصاحب العليا ،
وكذا الأشجار [١١٤/ب] ، وإن كان الماء لا يحسن في السفلى إلا بهذه المسنة فهي
بينهما ، وكذلك الأشجار .

لا تصح الخصومة من صبي إلا أن يكون مأذوناً في الخصومة .

* * *

كتاب الإقرار

عن أبي بكر الإسكاف - رحمه الله -: فيمن قال لآخر لي عيك ألف درهم، فقال (كيسه دوره)^(١)، أو قال: (كشش دور)^(٢)، لا يكون إقراراً.

مطلب

أقر لابنيه في صحته بجميع ما في منزله من صنوف الأموال

ولو أقر لابنيه في صحته بجميع ما في منزله من صنوف الأموال كلها مما يقع عليه الملك فإنه يدخل من البقر ما يأوي إلى منزله ليلاً، والعبيد الذين يرجعون إلى بيته ليلاً، ولا يدخل ما ليس في منزله الذي ساكنه ولا يأوي إليه.

ولو أقر بأن جميع ما يملك فهو لفلان، فهذه هبة.

ولو قال: جميع ما في يدي بعته فلان. جاز.

مطلب

ولو شهدوا أنه أقر في صحته أن الخمسة من أولاده السبعة كذا.

ولو شهدوا أنه أقر في صحته أن الخمسة من أولاده السبعة كذا، وهم فلان وفلان وأقر الورثة بأسا من هؤلاء وأنكروا التملك منهم، وشهد الشهود بهذا الإقرار، ولم يعرفوا الأولاد الخمسة بأعيانهم جازت شهادتهم.

مطلب

أقر في مرض بعده صحة .. إلخ

وإذا كان بمرض يوماً ويصح يومين هكذا مدة فما أقر في مرض بعده صحة فهو كإقراره في الصحة، وأما ما أقر في مرضه لا صحة بعده إلا للموت لا يجوز.

(١) فرة أو زمن

(٢) خياطة الاحذية

وعبد محمد - رحمه الله - فيمن قال لي عليك ألف درهم (فجأ) " لك علي ألف درهم ما أبعدك من هذا لا يلزمه شيء

وقال في السير الكبير - إذا قال الحربي: الأمان الأمان - قال المسلم: الأمان الأمان ستعلم سترى، لا يكون أماناً.

إذا قال: أنا فتى فلان. لا يكون إقراراً بالرق له في عرفنا.

ورواية أبي يوسف - رحمه الله - : عرفهم كذا .

قال الفقيه - رحمه الله - : إذا أقر في مرضه فارض في يده أنه وقف من قبل نفسه فمن الثلث .

وإذا اشترى داراً، فاختلفا في باب منها والدار في يد المشتري، فالقول قول المشتري، سواء كان الباب مغلقاً أو [١١٥/أ] موضعاً.

وإن كانت الدار في يد البائع وهو موضوع فالقول قول البائع، وإن كان مغلقاً فالقول قول المشتري.

وعن أبي حنيفة - رضي الله عنه - : الزوج إذا أعطى لها قطناً فقال: اغزلي. فالقول للزوج، وإن لم يقل لها شيء فغزلت فعليها قطن مثله، يعني إذا أخذته عصياً، وهي عرفنا الغزل للزوج وإن لم يقل شيئاً.

ولو قال عبد القاضي. كان لفلان علي كذا وقد دفعته إليه أو أبرأني منه، وهو في بلد كذا، ولا آمن أن أصير إلى تلك البلدة، فيأخذني بهذا المال وشهودي ههنا فاسمع منهم. واكتب إلى ذلك القاضي، كتب له ذلك في قول محمد - رحمه الله - ، ولا يكتب في قول أبي يوسف

مطلب

خمس مسائل لا تحتاج إلى القبول

خمس مسائل لا تحتاج إلى القبول،

الإقرار: إذا سكك جازء، وإن قال المقر له لا أقبل. أو قال: ليس لي عليك شيء بطل.

الثانية: الإبراء إلا إذا قال: لا أقبل. بطل، وإن سكت حار.
الثالثة: إذا وكله ببيع عبده فسكت الوكيل وبيع جارا، ولو قال لا أقبل. بطل.
الرابعة: إذا وهب دينًا ممن عليه فسكت، ولو قال: لا أقبل. بطل.
الخامسة: إذا قال جعلت أرضي وفقًا على فلان. فسكت جارا، وإن قال: لا أقبل بطل عند هلال، وفي وقت الانصراف لا يطل.

مطلب

إذا كان المقر والمقر له والمقر به مجهولاً

إذا كان المقر والمقر له والمقر به معلوماً صح الإقرار، وإن كان المقر مجهولاً لا يصح، كما إذا قال الرجلان: لك على أحدنا ألف درهم.
ولو جمع بين نفسه وعبده فقال على أحدنا ألف درهم يصح، إلا إذا كان العبد مديوناً أو مكاتباً فلا يصح.
وجهاً للمقر له يمنع صحة الإقرار، كما إذا قال لرجلين: لأحدكما علي ألف درهم.

وجهاً للمقر به لا يمنع صحة الإقرار ويرجع في البيان إلى المقر.

مطلب

في الطلاق

إذا قال: نسأه طوائق: لا سأه طنقن.
ولو قال: نسأه طوائق إلا هي. لا يصح الاستثناء، وإن لم يكن له [١١٥/ب] سواهن امرأة.

إذا قيل: لم فعلت هذا؟ فقال: كان في اللوح المحفوظ فهو إقرار
إذا قال: عليّ دار أو شاة، قال أبو يوسف رحمه الله: ينزّمه الضمان بقيمة المقر به، والقول قوله.

قال بشر - رحمه الله - : تحب الشاة ولا تحب الدر

ولو قال: (تراير من جندين دم است)^(١) وقال: أردت من الورن يصح إقراره، ولا يصدق فيما عني.

ولو قالت المرأة لزوجها (هرجه مراب يشت ازتو يا قنم)^(٢)، لا يكون إقراراً بقبض المهر.

ولو قال الزوج ما تزوجتها قط لا تحرم، ولا يصح القضاء بالحرية بناءً على هذا اللفظ

* * *

(١) لك علي عدة دراهم

(٢) كل ما لي عليك أجده منك

كتاب الوكالة

إذا قال لعبده لا أنهيك عن التجارة ، قال العفيه . يصير مآدونا ، ولا يصير وكيلاً بهذا اللفظ كذلك عن أسد بن عمر .
وإذا قال يرأتك من ما لي عليك ، ولا يعلم ما عليه يبرأ من الكل في القضاء .
وأما في الآخرة فلا .
قال نصير : إلا بقدر ما يتوهم أن له عليه . وإذا قيل للوكيل : رد عليه الوكالة . فقال : رددته . يخرج من الوكالة .

مطلب

ليس للزوج أن يمنع المدعي من الخصومة مع وكيل امرأته أو مع امرأته
ليس للزوج أن يمنع المدعي من الخصومة مع وكيل امرأته أو مع امرأته إن كانت مستورة ، وكذلك إن كان بها علة لا يتهيأ لها الخروج من دار زوجها .
ولو وكله ببيع هذا الثوب بعشرة دراهم فوكل الوكيل آخره ، جاز ، سواء كان الأول حاضراً ، أو غائباً عند أبي يوسف ، وعند أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله لا يحوز إلا بحضور الأول .
ولو دفع إليه ديناراً فيبيعه ، وحس دينار الأمر ، وباع ديناراً من عند نفسه لا يجزئه .
ولو دفع إليه ديناراً ليشتري له ثوباً ، فاشتري بدينار من عند نفسه حار الشراء للأمر والدينار له ، وكذا في قضاء الدين .

مطلب

قال الوكيل : لا أسلم من تناول مالك ، فقال : أنت في حل إلى مائة
ولو قال الوكيل : لا أسلم من تناول مالك ، فقال الأمر : أنت في حل من تناولك من مالي من درهم إلى مائة درهم .

مطلب

في التوكيل بشراء ثوب والتوكيل بشراء أدنى شيء
فدخل في وكالته ليس له [١/١١٦] بشراء ثوب لا يصح، وبأي ثوب شئت يصح
ولو قال: اشتره بأدنى شيء يصح.

مطلب

في انعزال وكيل الوكيل
وكيل الوكيل ينعزل بموت الموكل الأول، ولا يعزل بموت موكله.

مطلب

سمع القاضي إقرار الخصم أو علم بينة ثم عزل ثم قلد
ولو سمع القاضي إقرار الخصم، أو علم بينة، ثم عزل، ثم قلد فرفعت إليه
الخصومة وهو يحفظ لا يحكم عند أبي حنيفة - رضي الله عنه -، وعند أبي يوسف
ومحمد - رحمهما الله -، يجوز له أن يحكم.

مطلب

الخليفة إذا خاصم عند قاض جاز له وعليه، وكذا قاضي القضاة
الخليفة إذا خاصم عند قاض جاز حكمه له وعليه، وكذا قاضي القضاة.

مطلب

شهادة القاضي على الإقرار بعد عزله
شهادة القاضي على الإقرار بعد عزله يجوز.

ولو كان غائباً ثم عزله قبل قبوله يصح، وبعد قبوله لا يصح

مطلب

ولو قال لامرأته: (تو وكيل مني هرجه بخواهي بكن)
ولو قال لامرأته: (تو وكيل مني هرجه بخواهي بكن)^(١)، فقالت: طلق

(١) تريد توكيل مني لكل شيء.

كتاب الوكالة ٤٠٧

نسي . لا يقع كذا عن أبي القاسم إذا لم يور الزوج الطلاق ولم يكن في مذكرة
الطلاق .

مطلب

ولو وكل بشراء اللحم فاشتري رأساً .

ولو وكل بشراء اللحم فاشتري رأساً أو كارعاً فالشراء له دون الأمر .

ولو قال : أنت وكيلني في مالي جائز الأمر فهو جائز والله أعلم

* * *

كتاب الكفالة

مطلب

كفل بنفس رجل على أنه إن لم
يسلم إليه في يوم كذا فما له عليه فتواري المكفول له

إذا كفل بنفس رجل على أنه إن لم يسلم إليه في يوم كذا فما له عليه فتواري المكفول له، يصب الحاكم له وكيلًا فسلم المطلوب إلى الوكيل فيبرأ الكفيل وقيل مكتوب على باب الروم: الكفالة أولها ملامة، وأوسطها ندامة، وآخرها غرامة، من لم يصدق فليجرب حتى يعرف البلاء من السلامة ولو كفل بنفس رجل إلى ثلاثة أيام، فمضت ثلاثة أيام لا يبرأ من الكفالة، وإنما المدة لتأخير المطالبة.

ولو أن المطلوب دفع المال إلى الكفيل ليس له أن يسترده، إن كان على وجه الفصد وإن كان على وجه الرسالة له أن يسترده كذا عن المعية.

مطلب

لو قال الرجل: ادفع إلى فلان
كل يوم درهمًا، فاجتمع مال كثير فهو ضامن

ولو قال الرجل: ادفع إلى فلان كل يوم درهمًا فأنا ضامن لك. فاعطاه، فاجتمع عليه مال كثير، فهو ضامن لذلك كله.

عن أبي يوسف - رحمه الله - فيمن ضمن بنفس رجل إلى عشرة [١١٦/ب] أيام فمضت العشرة، فهو عليه أبلغ وبه أخذ.

الضمان إذا كان بأجل فأرد المطلوب أن يخرج فلا سيل عليه، وإن لم يكن بأجل فله أن يأخذه حتى يخلصه بأداء المال أو البراءة.

مطلب

امراة قالت لزوجها في مرضها : إن مت في مرضي هذا فمهرى .. إلخ
 امرأة قالت لزوجها وهي مريضة : إن مت في مرضي هذا فمهرى عليك صدقة ،
 بهذا بطل ، وكذلك الغريم ، فإن قالت : إن مت أنا فأنت في حل . فهذا جائز
 ولو دفع الكفيل بالنفس المكفول به إلى الطالب والمكفول محوس ، قال محمد
 -رحمه الله- : برئ وكذلك لو قال المطلوب المحبوس : رفعت نفسي إليك عن فلان .
 جار وبرئ الكفيل ، ابن سماعة عن محمد -رحمهما الله-

مطلب

جاء الكفالة إذ قال : كفلت بالنفس لرب المال
 إن لم يكن يوافيك غدا ، فالألف التي لك عليه علي
 إذا قال : كفلت لك نفس فلان فإذا لم يكن أوافيك غدا ، فالألف التي لك عليه
 علي . جار .
 وإن قال : كفلت بنفس فلان فإن وافيتك به غدا ، وإلا فما لك عليه علي ، فإن
 وافي به ثم يلزمه المال .

مطلب

رجل جاء بكتاب سفتجة فقرأه فقال : كتبها ليس بضمان ... إلخ
 رجل جاء بكتاب سفتجة فقرأه ثم قال : كتبها لك عندي . فهو ليس بضمان .
 وكذلك لو قال الدافع : اضمنها لي . فقال : قد أثبتتها لك عندي . ولو قال : كتبها
 لك علي فهذا ضمان يأخذ به .
 وعن أبي يوسف -رحمه الله- : أنه إن قرأ كتاب السفتجة فله أن لا يضمن
 وإن افترضه بشرط السفتجة لا يجوز وإن أقرضه بغير الشرط ، وكتب له سفتجة
 جاز ، وكذا قول أبي حنيفة -رضي الله عنه- .
 ولو قال اكتب لي سفتجة إلى موضع كذا ، على أن أعطيك ههنا إلى أجل لا خير
 فيه .
 المحتال له إذا قال للمحتال عليه : قد تركت ذلك ، أو قال : قد وهبت لك فإن

للمحتال عليه أن يرجع على المحيل، ولو قال : برأتك لا يرجع .
ولو كان له على آخر من بيع فجعله عليه تجزئاً على أنه إن آخر بحثاً فمال عليه
حال فالأمر كما مر شرط .

مطلب

ولو كفّل إلى أن تمطر السماء أو إلى قدوم فلان جاز

ولو كفّل إلى أن تمطر السماء أو إلى قدوم فلان جاز
ولو ضمن دراهم على أن يعطيني نصفها هنا [١١٧/٢] ونصفها بالري ولم
يوقت، يأخذ المال حيث شاء، وعن أبي يوسف كذلك فيما ليس له حمل مؤنة، وفيما
له حمل مؤنة يأخذه حيث شرط .
ولو أبرأ الطالب أو تركه، ثم تردا لم يكن ردّاً، ولو أن الطالب أبرأ الميت، فرد
الوارث فالمال على حاله عند أبي يوسف ومحمد -رحمهما الله لا يبطل برد الوارث .

مطلب

ولو قال: من كان لي عليه شيء فهو في حل فهذا باطل

ولو قال: من كان لي عليه شيء فهو في حل فهذا باطل، ولو خص واحدًا بذلك
يجوز. وإن كان عائبًا، إذا كان عليه دين، فإن كان في يده عين قائم يأخذه منه .
ولو قال المقتضي: هي زيوف. يصدق، ولو قال ذلك وارثه بعده لا يصدق .

مطلب

وإذا قال الرسول أقرض فلانًا

ثم هلك في يد الرسول فالضمان على المرسل... إلخ
وإذا قال لرسول أقرض فلانًا، ثم هلك في يد الرسول فعلى المرسل الضمان
ولو قال الرسول أقرضني لفلان المرسل، فأقرضه يضيع على الرسول
ولو ادعى ضيعة فطلب كفيلاً بنفسه فأمره القاضي أن يعطي كفيلاً بنفسه، ولا
بأمره أن يعطي كفيلاً بالضيعة، وكذلك إن طلبه المدعي

مطلب

قال الطالب: ضمنت حالا. وقال الضامن:

بل إلى سنة. وكذلك لو ادعى ضيعة وكفل رجل

إذا قال الطالب: ضمنت حالا وقال الضامن: بل إلى سنة. فالقول قول

الطالب.

عند أبي يوسف - رحمه الله - خلافاً لزفر - رحمه الله - .

مطلب

امرأة معروفة وزوجها غائب تزوجت بزواج آخر

امرأة معروفة وزوجها غائب، تزوجت بزواج آخر، فشهد جماعة عند القاضي.

قال أبو حنيفة: لا أعرض لها ولا أقفها. وقال أبو يوسف: إن لم يكن معروفاً

فكذلك، وإن كان معروفاً أقفها

وإذا كفل بنفس رجل على أنه متى طلبه منه فله أجل شهرًا فالكفالة جائزة، وله

أجل شهر من يوم يطلبه، فإذا مضى شهر فله أن يطلب متى شاء.

مطلب

في حبس الكفيل بالنفس كما بالدين

قيل لمحمد - رحمه الله - : يحبس الكفيل بالنفس كما يحبس بالدين؟ قال: نعم.

وإن أراد القاضي تخليته بعته إلى الذي حبسه إن كان حاضراً في المصر، فإن شاء

لازمه المحيل.

يرأ من دين المحتال، والمحتال عليه لا يبرأ من دين المحيل.

مطلب

لو قال الوالي الظالم أدوا لي لترجعوا على المختفين

ولو قال الوالي [١١٧/ب] الظالم لبعض التجار أدوا إلي كذا لترجعوا على

أصحابكم المختفين بالخص، لا يلزم الغائبين شيء إلا بالتزام المختفين.

مطلب

الكفيل للمختلعة بمال لا يبرأ ... إلخ

الكفيل للمختلعة بمالها على الروح من الدين لا يبرأ بتجدد النكاح بينهما

مطلب

الضمن على الذي يأسر العقد

ممسار أرسل دلالاً مع مسجهر فاشترى ثوباً من بزاز وغاب المسجهر عشرين مئة الذي يأسر العقد.

ثوب غاب عن دلال لا ضمان عليه

ثوب غاب عن دلال لا ضمان عليه ، ولو غاب عن صاحب الخانوت ، وقد اتفقنا على ثمن فعلية قيمة الثوب ، ولو طاف به الدلال ثم وضعه في خانوت فهلك ضمن الدلال بالاتفاق ، ولا ضمان على صاحب الخانوت عند أبي حنيفة - رضي الله عنه - لأنه مودع المودع

دلال معروف في يده ثوب تبين أنه مسروق ، فقل : رددت على الذي أخذت منه يبرأ .

ولو قال : طالب غريمي في مصر كنا ، فإذا أخذت مالي فلك عشرة منه يجب أجر المثل

كتاب الصلح

عن أبي يوسف - رحمه الله - فيمن قضى رجلاً درهماً راقماً، وقال له: "نصفه من حاز عليك وإلا فردّه عليّ" فقبله ذلك، فلم ينفق له رده استحسنًا، بخلاف لو بيع الحارية فوجد بها عيبًا قبل القبض فأراد المضمومة فيها، فقال البائع: "اعرضها على البيع، فإن نعتت وإلا رددتها عليّ"، فعرضها على البيع، ليس له أن يرد على من أخذ منه، وإن أنفق وهو يعلم فرد عليه له أن يردّه على من أخذ منه.

المطلوب إذا قضاها الألف وأنكر الطالب ثم صالحه على مائة درهم جاز الصلح في الطاهر، وفيما بينه وبين الله تعالى.

لا يحل للطالب أخذ المائة

وإذا باع إبريسما وورثه في وقت البيع وقضيه المشتري، ثم وجده بعد مده ناقصًا إن كان من الهواء أو بقدر ما يكون بين [١/١١٨] الوزنين لا شيء على البائع، وإن كان أكثر فعلى البائع إذا لم يسبق من المشتري إقرار بقبض كذا مائة

مطلب

الساعة التي تكون في الطريق

الساعة التي تكون في الطريق ليس لأحد أن يخاصم فيها ولا يرميها وعنه الفتوى

مطلب

حيلة في دين مشترك لرجلين على رجل

حيلة في دين مشترك لرجلين على رجل أراد أحدهم أن يأخذ نصيبه ولا يشاركه شريكه يبيع من المطلوب كفاً من زبيب بقدر نصف الدين ويرأيه من نصف دينه لفديه

مطلب

لا بأس بدخول أرض قوم لجمع السرقين والشوك

وعن العتيق أبي جعفر فيمن دخل أرض قوم يجمع السرقين والشوك لرجل لا بأس به

مطلب

فيمن أراد أن يغرس بستاناً ويغرس أشجاراً فمنعه جاره

وعن أبي القاسم فيمن أراد أن يتخذ بستاناً ويغرس أشجاراً في داره فمنعه جاره، ليس له ذلك إذا كان بينه وبين الحائط أربعة أذرع ، يعني إذا كان القدر رافعاً للضرر عن الحدار، وإلا فالأرض تتفاوت في الرخاوة والصلابة.

مطلب

في حائط بين رجلين فسقط

حائط بين رجلين فسقط ولا أحدهما لبنات لا يجبر الآخر على بناء الحائط ولا الإعانة عليه قياساً ، واستحسن بعضهم أنه لا بد من بناء يكون سترًا وبه أخذ.

مطلب

جدار بين رجلين لكل واحد منهما

عليه جذوع أراد أحدهما رفعه ... إلخ

جدار بين رجلين لكل واحد منهما عليه جذوع فوهن الحائط ، فأراد أحدهما رفعه وأبى الآخر ، ينبغي أن يقول له ارفع جذوعك على أعمدة، ويشهد على ذلك، ويخبره بأنه يريد رفعه في وقت كذا، فإن فعل ذلك وإلا له أن يرفع الجدار، وإن سقط جذوعه فلا ضمان عليه. قال العبد -رضي الله عنه- : وإن أحسن ورفع أعمدة فهو أولى.

مطلب

يريد أن يبني حائطاً بجنب جاره

وعن أبي القاسم فيمن له بيت وحائط بينه وبين جاره، وصاحب البيت يريد أن يبني البيت غرفة بجنب هذا البيت، ولا يضع الحشب على هذا الحائط، وبني في حد نفسه لم يكن للجار منعه.

مطلب

في حائط بينهما

حائط بينهما لأحدهم عليه عشرة جذوع [١١٨/ب] وللآخر واحد فالحائط

لصاحب المشرة وللآخر موضع جذوعه، وهو استحسن. وهو قول أبي حنيفة -رضي الله عنه-، وإليه رجع أبو يوسف. وإن كان لاحدهما جذوع وللآخر جذعان فالحائط بينهما

مطلب

وإذا اتخذ طيناً في زقاق

وإذا اتخذ طيناً في زقاق غير نافذ وترك ممراً للناس ويتخذ في الجانبين ممراً لم يمنع من ذلك وقد محمد بن سلمة: لا يمنع من بل الطين واتخاذ الارى.

مطلب

أراد أن يطين وجه الحائط ليس للجار أن يمنع

وعن الثلجي -رحمه الله-: فيمن كان وجه حائط في دار رجل فأراد أن يطين الحائط ليس للجار أن يمنع، وكذلك إذ تهدم الحائط ليس له أن يمنع من أخذ الطين ولا أن يمنع من الدخول.

ولو كان له نهر لا يمكن أن يمر في بطن النهر، فقال لصاحب الدار: إما أن تصلحه من حاله، وإما أن يدعه حتى يصلحه. كذا عن محمد -رحمه الله- أنه أخذ العقبة في النهر والحائط.

مطلب

الأشياء التي تباع على ظهور الدواب

الأشياء التي تباع على ظهور الدواب إذا اشترى شيئاً يجبر البائع على الحمل إلى منزله

مطلب

في البيع إلى النيروز

قال الفقيه -رحمه الله-: إنما يفسد البيع إلى النيروز، إذا لم يعرفه فإن عرفه رفته جاز.

مطلب

لو اشترى جارية وبها قرحة ولم يعلم أنها عيب
ولو اشترى حرة وبه قرحة فنظر إليها ولم يعلم أن ذلك عيب، وتبضعها على
ذلك وعلم أنها عيب ردها.

مطلب**بيان الدراهم التي يوزن السبعة**

وعن الفقيه أبي جعفر في معنى قولهم وزن سبعة يعني عشرة دراهم سبعة مثاقيل
قيل كان على عهد عمر -رضي الله عنه- .

مطلب**في بيان الدنانير**

الدراهم على أقسام بعضها اثنا عشر قيراطاً وبعضها عشرون، وبعضها عشرة
والدنانير نوع واحد وهو عشرون قيراطاً.
مشاور عمر -رضي الله تعالى عنه- الصحابة -رضي الله عنهم-، فقيل: خذ من
كل نوع ثلاثة فصار كل درهم أربعة عشر قيراطاً، فذلك وزن سبعة.

مطلب**في بيع الثمار أدرك أو لم يدرك**

فيمن بع الثمار قبل أن تدرك نحر الحصرم والتفاح يجوز، وفي الخوخ والكمثرى
لا يجوز إلا أدرك بعضها فيما أدرك، وفيما لم يدرك عسى تلك الشجرة، ولو كان تين
[١/١١٩] أدرك بعضه، وباع الموجود خاصة جاز البيع، وإن لم يأخذها المشتري حتى
خرج تين فسد البيع.

مطلب**الكنيف والميزاب في السكة النافذة**

في السكك النافذة وما فيها من الكنيف والميزاب القديم، قال أبو حنيفة -رضي
الله عنه- له أن يهدمه وهو القياس. وقال محمد -رحمه الله-: إن لم يكن له مصرة
على أحد لم يهدمه

مطلب

أرض بين رجلين

عن أبي حنيفة - رضي الله عنه - في أرض بين رجلين لأحدهما أن يزرع قدر حصته ، وفي الدار له أن يسكن .

مطلب

ما يعمل أصحاب طريق غير نافذ وما لا يعمل

قال أبو حنيفة - رضي الله عنه - في طريق غير نافذ لأصحابه أن يضعوا به الخشب وأن يربطوا الدواب ، وأن يتوضأ فيه وليس لهم أن يبيعوها ولا يحفروا ولا يبرأ فمن عطب بالحفير والباء ضمن .

مطلب

حرث بين رجلين

وعن خلف في حرث بين رجلين وأبى أحدهما أن يسقيه يحسر على ذلك ، وإن فسد الحرث قل أن يرتفعوا وأبى أن يسقيه فلا ضمان عليه ، ولا أصل أن كل من أحبره على أن يفعل مع صاحبه فإذا فعل أحدهما فهو متطوع وكل من أحبره فليس بمتطوع

مطلب

أشعر جناحاً إلى طريق

وإذا أشعر جناحاً إلى طريق نافذة وفيه مضرة بالمارة لا يحل له ، ويؤمر بالرفع وإن لم يكن فيه مضرة جاز الانتفاع به فإن سأل أحد من الناس رفعه لا يحل له الانتفاع بعد ذلك عند أبي حنيفة - رضي الله عنه - .

مطلب

إن جلس في قارعة الطريق أو بنى دكاناً

إن جلس للتجارة في قارعة الطريق أو بنى دكاناً للحلوس وفيه مضرة بالمارة لا يحل له ، وإن لم يكن فلا بأس حتى يتقدم إليه أحد ولو قال : صالحتك من دعواك على فلان مائة درهم فقال صالحه تم الصلح إذ

كان بأمر المدعى عليه ، وبدل الصلح على المدعى عليه ، وإن كان الصلح بغير أمره ترقف على إجازة المصالح عنه

وإن قال المخاطب على مائة درهم من مالي فأجابه المدعي ، تم الصلح سواء كان بأمره أو بغير أمره ، ثم إن كان بأمره رجع عليه وإلا فلا ، وكذلك هذا في خلع المرأة [١١٩/ب] ، وفيما يصلح حكمه في الأموال لا في الحدود

* * *

كتاب الرهن

مطلب

رهن مصحفاً وأمره بالقراءة

ولو رهنه مصحفاً وأمره بالقراءة فقرأ فيه صار عارية، فإذا هلك بعد الفراغ يهلك بالدين

ولو أجره من الراهن بالإجارة باطلة

ولو قال ألا أقترضك إلا رهته، وضاع في يد المرتهن لا بد أن يعرضه شيئاً وأقره درهم، كذا عن محمد - رحمه الله .

مطلب

لبس الخاتم فوق خاتمه المرتهن

وإن لبس المرتهن خاتم الرهن فوق خاتمه فهلك يهلك بالدين عند محمد - رحمه الله - .

كل شيء بضمن إذا كان غصباً بضمن، إذا كان رهناً ومالاً فلا يعني بالاقبل من قيمته ومن الدين .

ذكر في الصرف، إذ اشترى سيفاً فأخذ به رهناً فهلك الرهن ضمن الأقل من قيمته ومن قيمة السيف .

الإسكاف إذا أخذ خفاً أو جشكا لينعله فبسه الإسكاف ضمن ما دام لاساً . فإذا نزع ثم ضاع لا يضمن، وكذلك القصار إذا لبس الثوب وهو كالودعة

ولو ركب دابة الراهن ليردها إلى منزله لا ضمان عليه إذا لم يهلك بالركوب ويحتاج إلى إقامة البينة على سلامة الدابة من ركوبه، ولو غاب الراهن فرفع إلى القاضي، وخاف هلاك الدابة والغلام وفساد الثياب باعه وأمسك الثمن للراهن ولا يدفع إلى المرتهن .

مطلب

لو كان المرتهن مسلطاً على البيع

وإذا كان المرتهن مسلطاً على بيعه فباعه بالدنانير، له أن يشتري بالدنانير حصته .

مطلب

لو اتفق الراهن والمرتهن على أنه إن ضاع جاز

وإذا اتفق الراهن والمرتهن على أنه إن ضاع بغير شيء جاز الراهن وإذا ضاع ضاع بالدين .

الشيوع الطارئ يطل الرهن، عن أبي حنيفة - رضي الله عنه - : إذا رهن داراً وهما فيه وقال: سلمت إليك لا يكون تسليمًا حتى يرحل ثم يقول سلمتها إليك إذا لم يكن له في الدار متاع .

مطلب

الرهن على ثلاثة أقسام

الرهن على ثلاثة أقسام .

رهن جائز: كالرهن بالديون والأعيان المضمونة بنفسها [١/١٢٠] كالغصب .

رهن باطل: كالرهن بالأعيان المضمونة بغيرها كالبيع في يد البائع لا يجب هلاكه حق الضامن، وكذا بالودائع والعواري والأمانات .

رهن ثالث: الرهن الفاسد كالرهن بالخمر فهو مضمون كما في البيع، بخلاف الرهن بالميتة والدم .

إذا رهن متاع ولده الصغير بدين نفسه فهلك ضمن قدر الدين لا غير، ولو كان وصياً ضمن القيمة .

إذا رهن بمرغبان وقضى الدين بمرقند له أن يطالب الراهن إذا لم يكن له حمل ومؤنة بمرقند .

مطلب

إذا شهدوا بالرهن ولم يعلموا قدر الدين

إذا شهدوا بالرهن ولم يعلموا قدر الدين لا يجوز
وإذا أخذ عمارة المديون ليكون رهناً عنده لا يجوز أخذها ويهلك هلاك المرهون.

مطلب

غابت راهنة الدار

ولو غابت راهنة الدار فجاء رجل وقضى دينه وارتهن الدار وصمن لها من هذه
المرأة جماعة فليس للراهنه الاولى على الجماعة سبيل، وأم المرتهن الاول فعليه الدين
للمرتهن الثاني، وإن شاء أخذ الكفيل.

كتاب المزارعة

ولو دفع أرضاً مزارعة ولم يبين وقتاً للمزارعة عند علمائنا الكوفيين فاسدة
وقال محمد بن سلمة والفقهاء يحورون لأن في بلادهم يمكن الزراعة في وقت
فلا بد من التوقيت، وعندنا متوقت ضرورة.

مطلب

ولو زرع أرضاً بغير أمر مالِكها

ولو زرع أرضاً بغير أمر مالِكها ضمن نقصان الأرض.
قال نصير. ينظر كم يستأجر قبل استعمالها وكم يستأجر بعد استعمالها، ورجع
إلى هذا القول محمد بن سلمة.

مطلب

لو تناثر من الزرع حب فنبت وأدرك

ولو تناثر من الزرع حب فنبت وأدرك فالزرع بين للأكل ورب الأرض على مقل
نصيبهما ويستحب للأكل أن يتصدق بالفضل من نصيبه، وإن سغه رب الأرض، وقام
حتى نت فهو له، فإن كان للحب قيمة فعليه ضمان [١٢٠/ب] ذلك والا فلا شيء
عليه

أكار ترك سقي الزرع متعمداً حتى يس، ضمن قيمته ثلثاً في الأرض، وإن لم
يكن في الزرع قيمة قومت الأرض المزروعة وغير مضمونة فيضمن ما بينهما، كذا عن
الغفيرة أبي جعفر.

مطلب

استأجر الأرض بغير شرب

وإذا استأجر الأرض بغير شرب، ولم يقطع ماء النهر الذي يروح منه السقي
فالأحر عليه واجب.

مطلب

إذا عفن البذر أي بلى وفسدا

وإذا باع أرضاً وقد بذر فيها ولم ينبت، وقد عفن في الأرض فهو للمشتري، وإن كان لم يعفن فهو للبائع، كذا عن أبي بكر الإسكافي. وقال أبو القاسم: هو للبائع في الأحوال كلها وبه أخذ.

ولو أن صاحب الكرم وأهل داره أكلوا من الكرم، وحملوا بغير إذن الدافع لا ضمان إلا على الذين أكلوا وحملوا، وإن فعلوا بإذنه وهم ممن تجب نفقتهم عليه فهو ضامن لتصيب العامل، وإن فعلوا بإذنه وهم ممن لا تجب نفقتهم لا ضمان عليه أيضاً. وإذا غرس على حافة نهر قرية، والغارس من عيال رجل فالتالة للغارس والشجرة له ولم يغرسها بإذنه فالتالة للغارس وعليه قيمة التالة.

ولو كان الغارس قلع التالة على أرض وغرس فللغارس، وهو ضامن لصاحب التالة قيمة التالة.

في مبطخة بقيت فيه بقية، وقد تركها أهلها ليأخذ من شاء لا بأس به كستابل المحصود والتقاطها.

وعن أبي نصر: إذا اشترط على المزارع الرفع إلى البيدر يجوز، وكذا عن أبي بكر ومحمد بن سلمة ونصير، وكذا عن أبي يوسف - رحمه الله - أنه يجوز شرط الحصاد والجمع على العامل، وبه أخذ الفقيه، فلو شرط عليه الحصاد فتعاطل عن حصاده [١/١٢١] حتى يهلك، فالعامل ضامن، إلا أنه يؤخر تأخيراً قد يفعل الناس مثله فلا ضمان.

وإذا كان له أرض ودار، والجار أسفل وأراد صاحب الأرض أن يزرع أرضه أرضاً فلا شك في خراب در الجار إن فعل، ليس له أن يزرع، وإن كان لا يخرب إلا أن جحرًا في أرضه يخرج الماء منه أو يؤدي التدوة إلى جاره لا يمنع الزراعة.

مطلب

في أخذ البذر للزراعة

وإذا أراد أن يأخذ بذراً من رجل حتى يزرعها ويكون ذلك بينهما اشترى نصف البذر، ويرثه البائع من الثمن، ثم يقول له: ازرعها بالبذر كله على أن الخارج يتناصفان.

قربة فه أرضون خراجها متفاوت، إذا لم يعرف ابتداء وضع يترك كم كان لا يزداد ولا ينقص

نواة هت بها الريح فوقعت في كرم رجل فنبت فالشجرة لصاحب الكرم.
وإذا أخذ السوصي أرض يتيم مزارعة كما يأخذها النس يجوز كما يجوز في المضاربة .

وعن شداد أنه لا يجوز إن كان البذر من قبل اليتيم، وبه أخذ.

مطلب

لا يجوز إخراج العامل في المدة إلا من عذر

لا يجوز إخراج العامل في المدة إلا من عذر ومن الأعذار؛ أن يكون العامل سارقاً معروفاً بالسرقة .

مطلب

في مزارعة الزرع والكتان والعنب والعصفر والقطن

إذا أدرك القطن وعلق فالاحتباء على الأكاز ورب الأرض، وإن شرط رب الأرض ذلك على الأكاز فسدت المزارعة .

إذا كriebها المزارع، ثم نفقت المزارعة والبذر من قبل المزارع لا شيء له لأنه عمل لنفسه وإن كان البذر من قبل رب الأرض فله أجر مثله .

وعن أبي يوسف -رحمه الله- [١٢١/ب] لو دفع البذر مزارعة يجوز كما في المضاربة، قال ابن سماعة: يعجبني قول أبي يوسف، وعند محمد -رحمه الله- لا يجوز

إذا قال الدهقان: إن ررعتها على أن يكون الثلثان لي فافعل وإلا فلا تفعل فللدهقان الثلث . ولو قال: أعمل في أرض على المزرعة فرضي به كماء للعرف

مطلب

لو ترك البقرة ترعى فسرت لا يضمن

ولو ترك البقرة ترعى ففرقت لا يضمن

مطلب**لو زرع أرض غيره من غير مزارعة**

ولو زرع أرض غيره من غير مزارعة يجب الثلث أو الربع على عرف القرية.

مطلب**ولو شرط في المزارعة السرقة وإصلاح المسناة ونحوهما**

ولو شرط في المزارعة السرقة وإصلاح المسناة وحفر الأنهار وكس الأحقاد لا يجوز العقد، ولو وعد لا يجبر على الوفاء، فالخيلة فيه أن يستأجر في هذه الأشياء بأجرة يسيره غير مشروطة في العقد إجارة صحيحة

مطلب**دفع أرضه ليتخذ كرمًا**

ولو دفع أرضه إلى آخر ليتخذ كرمًا بالنصف فهو لصاحب الأرض وللغارس قيمة ما أخذ به، وأجر مثل ما عمل.

كتاب الشرب

إذا أجرى في النهر ماءً يحمله لنهر فدخل في دار إنسان بغير رقب، فهو ضامن لها لما تلف وإن دخل الدار في جحر، ولو لا الجحر ما دخل والجحر خفي لا ضمان عليه.

رجل له مجرى ماء على سطح إنسان فإصلاح المجرى على صاحب السطح الذي جرى الماء على سطحه.

مطلب

نهر يجري في أرض فانشق النهر وخرب لا يؤخذون

نهر يجري في أرض فانشق النهر وخرب بعض الأرض لا يؤخذونه بضمنان الأرض.

نهر كبير يتشعب منه نهر صغير، فخربت فوهة النهر الصغير لا تجب نفقته إلا على أهل النهر الصغير.

نهر يجري في سكة يحفر ويجمع التراب على حريم النهر، لا يكلف أرباب النهر بقل التراب وإن كان التراب جاوز مقدار حريم النهر كلهم رفعه.

مطلب

على ضفة النهر أشجار فهي لغارسها وإلا لمالك أرض فيها الشجرة

نهر بين رجلين وعلى ضفته أشجار فهي لغارسها إن عرف، وإلا لمالك أرض فيها الشجر.

مطلب

إذا ادعى صاحب الكرم الأشجار وادعى جاره أنها من عروق أشجاره

وإذا ادعى [I/١٢٢] صاحب الكرم الأشجار وادعى جاره أنها من عروق أشجاره

فإن عرف أنها من عروق أشجاره فهي له

مطلب

طرح في النهر تراباً فمال الماء عن النهر وغرق قصر رجل

وإذا طرح في النهر تراباً فمال الماء عن النهر وغرق قصر رجل ، فالصمان على من أحدث في النهر لا على من أرسل الماء إن كان له في النهر حق ، إذا لم يعرف ما أحدث في النهر .

جدار بين رجلين وبنى أحدهما أعلى بذراع أو ذراعين فعليهما جميعاً بناؤه من الأعلى إلى الأسفل ، وإن كان أحدهما أعلى بأربعة أذرع أو نحو ذلك مقدار ما يمكن أن يتخذ بيتاً فأصلاحه على صاحب الأسفل حتى ينتهي إلى موضع البيت الآخر ، لأنه بمنزلة حائطين سفلى وعلو ، يعني إذا لم يكن هذا التفاوت نجوماً .

نهر الشقة يجري في داره فأصلاحه على صاحب المجرى ، كذا عن أبي القاسم وبه أخذ . مساة بين نهريين وأحدهما أصغر فالشقة عليهما نصفان إن كان كله حريماً للنهرين .

مطلب

في حريم النهر

قال الفقيه : قال بعضهم : إصلاح النهر على صاحب المجرى بخلاف السطح ولو أراد أن يدخل الماء في داره ويجريها إلى بستان له فللجيران أن يمنعوه .
ولو كان في داره مجرى فهو له إلى ناحية من داره ، فلو أنهدم جدار داره من ذلك فهو ضامن ، وكذلك إن ترك فجوة قليلة .
ولو شق حافة النهر في موضع له حق ، فأجرى الماء منه إلى موضع آخر لا يضمّن . ولو اتخذ النهر عطاءً لم يكن في القديم فلأرباب المجرى أن يأخذوه ويرفع الغطاء .

مطلب

حريم النهر بقدر عرض النهر نصفين

من كل جانب نصف وقال محمد - رحمه الله -

قال أبو يوسف - رحمه الله - : على قدر عرض النهر من كل جانب لجدار أن

يأخذ الحار يرفع البالوعة القديمة على نهر الشفة
قال شداد - رحمه الله - : كنت أشده في سقي السنان بماء الشفة ، ثم روى خلف
عن بعض الكوفيين فرخصت .

وكان خلف إذا دخل ماء الشفة داره يقول بعض أصحابه : ألا ترى إلى حسن
هذا الماء ، فقيل له : أبجل هذا ؟ قال [١٢٢ / ب] إن أخرجها إنسان لا أضعه من ذلك
وعن محمد - رحمه الله - : لا بأس باتخاذ البساتين بماء الشفة إذا كان لا يضر
الطريق وللناس أن يمنعوه عن ذلك .

قوم بينهم نهر امتنع بعضهم عن كسريه : قال أبو حنيفة - رضي الله عنه - : الحاكم
يأمر الآخرين أن يكرري الهر ، ولهم أن يمنعوا الشريك عن الشرب حتى يدفع إليهم
حصته وهو قول أبي يوسف .

مطلب

ليس له وضع الجذوع على سور المدينة

وليس له أن يضع جذوعه على سور المدينة ولا يضعون جذوع المسجد على سور
القرية إلا بإذن مالك السور .

مطلب

لو كان محراب المسجد في السور

ولو كان محراب المسجد في السور لا ينبغي لأحد أن يصلي في المحراب

كتاب الأشربة

إنما يجوز الثلث عند أبي حنيفة - رضي الله عنه - عنه القليل منه لاستمرار الطعام
وعن محمد بن سلمة قال: كان القراء إذا أرادوا اتحاذ من خمر صوا حلاً في
أسفل الجاية فتحمص قبل أن يتخمر.

مطلب

العصير إذا طلي بالخردل ولم يشتد ولا يسكر لا بأس به

عن أبي حنيفة في العصير إذا وضع في الشمس حتى ذهب نكشاه لا بأس به،
وكذا إذا طلي الجاية بالخردل وجعل فيه العصير ومضى على ذلك مدة ولم يشتد ولا
يسكر، فلا بأس به، وبه أخذ، وهو قول أصحابنا.

قال محمد - رحمه الله -: إذا دخلت منزلاً لرجل فأما الخبز فلا تسأل عنه، وأما
النبيذ^(١) فما أحسن المسألة عنه.

وعن محمد فيمن شق زقاً فيه خمر لمسلم فاجر.

عن أبي يوسف أنه قال: لا يضمن ما شق من الزق ولا الخمر.

وقال محمد: لا يضمن الخمر، ويضمن الزق الذي شقه، ولو كسر حباباً فيه
خمر لرجل مسلم يريد أن يتخذها خللاً ضمن الحباب في قول أبي يوسف أيضاً.

قال أبو يوسف - رحمه الله -: إن قصد السكر فالقدح الأول عليه حرام والقعود
[١/١٢٣] عليه حرام، والمشي إلى ذلك المقعد حرام، وإن قعد وهو لا يريد السكر لا
بأس به.

وإن أراد الإكبار ولم يره السكر فقد أساء في فعوده.

وقال أبو يوسف: كيف لا يكون في نفسي من النبيذ شيء، وقد ختلف فيه
الصحابة، في نفسي مثل الجبال الراسيات.

(١) بهامش المخطوط السكر البج وليس (الرماد) كما بالأصل حرام ولا يحد

كتاب المأذون

إذا آخر الدين يجوز .

وإذا قال: إذا مضى غد فقد حجرت عليك لا يصح الحجر .

ولو قال إذا مضى غد فقد أذنت لك في التجارة . يصح الأول .

ولو أذن لعيده في التجارة ولم يتشر حتى حجر عليه مخصوص صح الحجر .
وإن انتشر الإذن لا يصير محجوراً عليه حتى يوجد حجر عام في السوق عند اجتماع أهله .

* * *

كتاب الدييات

مطلب

صبي مات في الماء أو سقط من سطح

صبي مات في الماء أو سقط من سطح فمات وهو ابن سبع سنين أو نحوها فإنه يحفظ نفسه، وإن كان لا يعقل.

قال أبو القاسم: على الأبوين الاستغفار والتوبة، وبه أخذ، ولا كرامة عليهما

مطلب

عفو الورثة عن القاتل ومن قال:

يا خبيث يجوز الرد عليه غير ما يوجب الحد

إذا عفى الورثة عن القاتل يبرأ عن القصاص والدية، ولا يبرأ عن ظلمة المتقدمة فيمن قال لآخر: يا خبيث يجوز له أن يقول: بل أنت الخبيث إلا في كلمة وجب الحد، وإن تجاوز فهو أفضل قال الله تبارك وتعالى: ﴿فمن عفى وأصلح فأجره على الله﴾.

الحنافى إذا تاب قبل أن يؤخذ قبلت توبته. وإن أخذ ثم تاب لم تقبل توبته، وكذا الزنديق الداعي.

مطلب

صبي فقاً عين إنسان لا ضمان

صبي يرمي سهماً إلى إنسان فذهبت عنه لا ضمان على والده عند أبي بكر لأنه يقول لا عاقلة للمعجم لعدم التناصر، وإنما العاقلة للعرب للتناصر، فإن كان للولد عاقلة تجب على عاقلته بالينة.

ولا يجب بإقرار الصبي، ولا بشهادة الصبيان شيء.

مطلب**في أرش سن رجل**

إذا قلع سن رجل يجب الأرض في الحال، كذا عن أبي يوسف -رحمه الله- ،
وإنما يؤجل سنة في سن الصبي

عن أبي يوسف -رحمه الله- سلعة أو حجر لو استخرجه يخاف [١٢٣/ب]
الموت إن كان أحد فعل فتح لا بأس بأن يفعله ، وقيل : يفعل إذا كان الغالب هو السجاة

مطلب**إذا تركت الأم الصبي على الأب حتى مات**

إذا تركت الأم الصبي على الأب فدم يأخذ ظئراً حتى مات ، فالأب أثم وعليه
عتق رقعة والتوبة .

وإن كان الصبي لم يقلل ثدي أحد وهي تعلم بذلك فلائثم على الأم وعليها عتق رقعة

مطلب**في شجة موضحة**

ولو شج موضحة فبرأت ونبت الشعر ، قال أبو حنيفة -رضي الله عنه- لا
شيء عليه وهو قياس أبي يوسف ومحمد -رحمهما الله- ويستحسن أن يجعل عليه مثل
أجرة الطيب ، وكذا الجراحات كلها إذا برأت .

مطلب**رجل أراد أن يستكره امرأة أو غلاماً فدمه هدر**

رجل أراد أن يستكره غلاماً أو امرأة على الفاحشة عليهما أن يقتلاه ، وإن قتله
فدمه هدر ، إذا لم يستطع إلا بالقتل ، كذا عن محمد بن الحسن وشداد والفقير

مطلب**قال أبو حنيفة -رضي الله عنه- : أشياء على عدد الرؤوس**

وعن أبي حنيفة أنه قال : أشياء على عدد الرؤوس ، العقل ، والشفعة ، وأحره

القصاص، والطريق إذا اختلفوا

إذا قتل إنساناً ومعه مال فصاع المال . قل محمد -رحمه الله- : يصم المال الذي إذا قصد إيانة يده ، فأبان رأسه فهو عمد عمد أبي حنيفة -رضي الله عنه- .

مطلب

عشرة في الإنسان دية كاملة

عشرة في الإنسان في كل واحد الدية كاملة الأنف، واللسان، والذکر، والعقل .
والرأس، إذا حلق ولم ينب ، والنحية والصلب إذا كسر وانقطع ماء، وإذا سلس بوله،
وفي الدبر إذا لم يسك الطعام .

مطلب

في عشرة أخرى في كل اثنين الدية

وفي عشرة أخرى يجب في كل اثنين الدية : العينين والأذنين ، والشفتين
والخارجين ، واليدين والرجلين ، والأثنين والإليتين ، واللحين والسمع .

مطلب

عض ذراع رجل فجذبه فسقط بعض أسنانه

ولو عض ذراع رجل فجذبه من فيه فسقط بعض أسنان لعاض، وذهب بعض
لحم ذراع هذا، فدية الأسنان هدر، وضمن العاض إرش ذراع هذا .
وعن محمد -رحمه الله- فيمن جلس على جنب رجل على ثوبه وهو لا يعلم،
فقام صاحب الثوب فانشق ثوبه ضمن [١/١٢٤] نصف الشق، وهذا استحسان .
وعن محمد -رحمه الله- . إذا طرح الثلج في سكة نافذه يضمن، وفي غير
نافذة لا يضمن . وقال مشايخنا : لا يضمن في الفصلين لعموم البلوى في بلادنا .
عن أبي حنيفة فيمن غرز رجلاً بإبرة أو ما يشبه الإبرة متعمداً فضله لا قود عليه
وفي المسلة القود .

مطلب

قطع أذني عبد وأنفه فعليه ما نقصه

عن أبي حنيفة - رضي الله عنه - . فمن قطع أذني عبد وأنفه فعليه ما نقصه

مطلب

وجد قتيل في دار فقال صاحب الدار: قتلته أنا؛ لأنه أراد مالي

وجد قتيل في دار فقال صاحب الدار: قتلته أنا؛ لأنه أراد أخذ مالي . وعلى المقتول سيماء السراق، وهو متهم في ذلك . فعن أبي حنيفة - رضي الله عنه - لا شيء على صاحب الدار، وفي موضع آخر: عليه الدية لا القصاص .
وإن لم يقر صاحب الدار بقتله تجب القسامة وتقسم الدية على العاقلة، وأن يردوا في كل مئة ثلث الدية حتى لا يصيب كل رجل منهم أكثر من ثلاثة أو أربعة دراهم

مطلب

إذا وجد رجلاً ينقب منزله، أو مع امرأته أو جاريته

وإذا وجد رجلاً ينقب منزله يرميه بحجر فيقتله
وكذلك إذا وجد مع امرأته، أو مع جاريته رجلاً يريد أن يزني بها وهي مكروهة فإداه مع امرأته أو مع محرم له وهي مطاوعة على ذلك قتل الرجل والمرأة جميعاً .

مطلب

إذا عرض له رجل في الصحراء يريد أخذ ماله

وإن عرض له رجل في الصحراء يريد أخذ ماله، وهو أقل من عشرة قاتله ولا يقتل وإن كان عشرة فصاعداً قتله .

مطلب

إذا ضرب ابنه الصغير في أدب فمات

إذا ضرب ابنه الصغير في أدب فمات، فعليه الدية والكفارة عد أبي حنيفة - رضي الله عنه - ، وعند أبي يوسف - رحمه الله - الكفارة لا الدية .

مطلب

امراة شربت دواء لتسقط ولدها، أو شربت لا تريد الإسقاط فسقطت

امراة شربت دواء لتسقط عمداً، فألقت حياً ثم مات فعلى العاقلة الدية، ولا ترث منه وعليها الكفارة، وإن ألقت جنيناً ميتاً فعلى عاقلها غرة ولا ترث منه فإن شربت دواء ليصلح نفسها ولا تريد الإسقاط، فلا شيء عليها ولا كفارة عليها في قول أبي حنيفة -رضي الله عنه-، ولا ترث الأم منه شيئاً إلا أن يكون خرج ثم مات فعليها الكفارة.

قال العبد -رضي الله عنه- : يعني إذا لم يكن الدواء [١٢٤/ب] معروفاً بالإسقاط.

مطلب

إذا ضرب امرأته في أدب فماتت

لو ضرب امرأته في الأدب فماتت فعليه الدية والكفارة

مطلب

رجل أحرق زرعاً فطارت شررة فأحرقت غيره

كتب عامل إلى عمر بن عبد العزيز أن رجلاً أحرق زرعاً له، فطارت شرره، فأحرقت زرعاً وأكدا سهم، فكتب إليه عمر: أما بعد فقد بلغني أن رسول الله ﷺ قال: «العجماء جبار، والنار عجماء»^(١). وبه أخذ علماؤنا، إن كان بعيداً بحيث يؤمن من هذه النار فطارت شرره أو احتمل الريح تلك النار، وأما الزرعان إذا كانا ملتقين أو قريباً من الالتفات بحيث يحيط العلم إنيها إذا اشتعلت في الآخر ضمن صاحب النار ذلك الزرع.

(١) دواء ابن ماجه (٨٩١/٢) ٢١- كتاب الدييات ٢٧- باب الجوار، رقم الحديث (٢٦٧٣، ٢٦٧٤، ٢٦٧٥) عن أبي هريرة، وكثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده، والثالث عن عيادة بن الصامت ولعله في الأول قال رسول الله ﷺ: «العجماء حرقها جبار، والمعدن جبار، والنار جبار» والعجماء: البهيمة من الأتنام وغيرها والخيار: هو الهدر الذي لا يهرم

مطلب**لو ضرب الحداد بمطرقة على الحديدية المحماة**

لو ضرب الحداد بمطرقة على الحديدية المحماة فتطاير عن الحديدية البارد، وخرحت عن حانوته، وأحرقت ثوباً أو دابة، فعلى الحداد قيمته، وإن تلف نفساً أو عيناً فعلى عاقلة الحداد، ولو لم تطاير من دقه، ولكن احتملت الريح النار، فأتلف به فهذا هدر.

مطلب**لو كان الحداد أوقد على طريق حانوته**

ولو كان الحداد أوقد على طريق حانوته إلى جانب الطريق على ما يحيط العلم فاحترق شيئاً ضمن

وإذا سقى أرض نفسه فانشق الماء من أرضه إلى أرض جاره، فأفسد درعاً له أو أفسد الأرض ولا ضمان عليه، ولو أرسل الماء فأفسدها ضمن.

مطلب**حملت حملاً ثقیلاً فألقت حملها**

ولو حملت حملاً ثقیلاً، فألقت حملها فعلى عاقلتها خمسمائة إذا خرج الجنين ميتاً في سنة واحدة لو ارث الحمل. وإن لم يكن لها عاقلة ففي مالها لزوجها لأنه الوارث.

مطلب**إذا رش الماء على الطريق فعطبت الدابة**

إذا رش الماء على الطريق فزلقت الدابة فعطبت فالضمان على الراش.
إذا كان بالليل، ولم يره السائق، فإن رآه السائق فلا ضمان على الراش.

مطلب**إذا حفر بئراً في مسجد**

إذا حفر بئراً في مسجد وفيه نفع ولا ضرر فيه لأحد، له ذلك.

لا اختيار للعامي في أقويل الماضين وله اختيار في أقويل علماء عصره إذا استودع في العلم والصدق والإمانة [١٢٥/٢].

مطلب

صبيّة ست سنين جلست جنب النار فاحترقت

صبيّة بنت ست سنين وجلست إلى جنب النار، فخرجت الأم بعد خروج الولد فاحترقت الصبيّة وماتت لا دية على الأم، ويعجبني أن يكون.

مطلب

إذا تعلق ثوبه بقفل حانوت

وإذا تعلق ثوبه بقفل حانوت رجل فتخرق فإن كان القفل في ملك صاحب القفل لا يضمن، فإن كان في موضع التعدي يضمن كالحفرة

مطلب

في الإكراه على مباح أو الإفطار في رمضان

وإذا أكره على مباح فتركه يائمه إلا إذا أراد مغايظة الكمار.
وإذا أكره على الإفطار في صوم الفرض فلم يفعل حتى قتل أئمه.

مطلب

لو أكره على تطليق امرأته أو على قذف

ولو أكره على أن يطلق امرأته، أو أكره على قذف فلم يفعل فهو شهيد.

مطلب

في بهيمة وطنها إنسان

بهيمة وطنها إنسان تذبح وتؤكل، وما روى أنها تحرق احتياط.

مطلب

لو حفر بالوعة في السكة

ولو حفر بئر بالوعة في السكة، ويشد رأسها، لهم أن يمنعوه.

مطلب

حمار الخطب إذا تعلق بثوب إنسان فخرقه

حمار الخطب إذا تعلق بثوب إنسان فخرقه ضمن صاحب الحمار إذا لم يقل
رت برت. يعني طريق طريق وإن كان يمشي صاحب الثوب إلى الحمار وهو يراه، ولم
يتباعد عنه، فلا ضمان عليه استحساناً.

مطلب

إذا جرحت عينه ودعى طبيباً

وإذا جرحت عينه، ودعى طبيباً معروفاً فقال الطبيب : لا يصلح بهذا ، أدوي ،
فقال : داوه ، أو قال الطبيب : أنا أدوي بحيث يصلح البصر، فذهب البصر، لا يضمن
لأن السراية من الجرح، والله أعلم.

كتاب الوصايا

مطلب

دفن الميت وفي القبر ميت وفيه النهي عن وطء القبور

وإذا دفن الميت في موضع قبلي ولم يبق عظام ولا غيره يجوز أن يدفن فيه ميت آخر . فإذا حفر فوجد فيه عظام الميت لا يحرك العظام .

وفي الحديث^(١) النهي عن وطء القبور .

والدفن فوقه أشد إلا أنه يدفنوا بجانبه وبينهما حاجز من الصعيد .

وإذا كان الواطئ محتاجاً (فله أن يأكل من مال اليتيم بقدر ما يتعنى ؛ قوله تعالى : ﴿وإن كان فقيراً فليأكل بالمعروف﴾ منسوخ بقوله تعالى : ﴿إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً ... الآية﴾) .

مطلب

في الذي يلقي تحت الميت في القبر

الذي يلقي تحت الميت في القبر كالثوب والمضربة لا بأس به

مطلب

اتخاذ الطعام للميت

وإن أوصى بأن يتخذ طعاماً للذين يحضرون التعزية [١٢٥/ب] ، يجوز من الثلث ، ولو فضل طعام كثير ضمن الوصي ، وإن فضل قليل لا يضمن ، وفي عرف بعض السواد يكون ذلك لمن يجيء من مكان بعيد والأغنياء والفقراء فيه سواء

(١) روى مسلم في صحيحه [٩٦- (٩٧١)] كتاب الجنائز ، ٣٣- باب النهي عن الجلوس على العبر والصلاة عليه ، عن أبي هريرة وقال النووي في شرح مسلم (٣٢/٧) وفي هذا كراهة تخصيص القبر بالسوء عليه وتحريم القعود ، والمراد بالقعود الجلوس عليه ، هذا مذهب الشافعي والجمهور وقال مالك في لوطاً المراد بالقعود الجلوس

مطلب

إذا أنفق الوصي مال الصبي في تعليم القرآن

وإذا أنفق الوصي مال الصبي في تعليم القرآن يجوز أن كان يصلح لذلك، والوصي مأجور، وإن كان الصبي لا يصلح لأبد أن يتكلف مقدر ما يقرأ في صلاته. ولو استأجره لإنفاذ وصاياه لا يجب الأجر، ولا يكون بعد الموت إجارة. ولو قال: لله عليّ أن أتصدق بهذا الثوب. فعليه أن يتصدق بقيمته ويمسك الثوب، وله أن يتصدق بالثوب بثمنه، كذا عن خلف والفقهاء، كذا لو أوصى بأن يتصدق بهذا الثوب.

مطلب

استئناس رشد الصبي

قال نصير: جاء رجل إلى شداد ومعه صبي وقال: إن أب هذا أوصى إليّ وإنه قد أدرك، وهو إذا يطلب ميراثه. قال: لا تدفع إليه حتى يستأنس منه الرشد. ثم عاد إلى شداد فقال: إني أريد أن اتخذ له قميصاً في هذه الأيام. فقال الصبي: لا تتخذ في هذه الأيام فإن هذه أيام العيد، والحياط يطلب الأجر أكثر. فقال الشداد: ادفع إليه ماله فإنه مصلح. وإذا أوصى له بمائة درهم، فاشترى من التركة من الوصي شيئاً بمائة درهم، ونقصاها جاز.

وإذا أوصى بمائة درهم للمساكين فصالح ثلاثة مساكين بشيء لا يجوز. وإذا أوصى بأن يتصدق بحنطة فأعطى قيمتها دراهم أو على العكس يجوز.

مطلب

لو قال في وصيته: ثلث مالي ولم يزد

ولو قيل له عند الموت أوص بشيء، فقال: ثلث مالي. ولم يزد على هذا حتى مات، يصرف ثلث ماله إلى الفقراء. وللورثة أن يقضوا الدين وينفذوا الوصايا من أموالهم ليسلم لهم الضياع.

والوصي إذا نفذ الوصايا من مال نفسه يرجع في التركة على كل حال، سواء كان وارثاً أو لم يكن ، والوصية قرية أو غيرها، كذا عن محمد بن مسلمة [١/١٢٦] ونصير وأبي نصر والفقهاء .

مطلب

ظالم متغلب يطلب مال اليتيم

ظالم متغلب يطلب بعض مال اليتيم، فأعطى الوصي، يضمن إلا إذا خاف القتل أو إتلاف عضو منه أو أخذ ماله كله فإذا أعطى حيثن لا يضمن . وإن خاف الحس أو القيد أو أخذ ماله ويبقى له مقدار لا يحل له أن يؤدي مال اليتيم، ولو أوى يضمن .
ولو أن الظالم أحذه بنفسه لا ضمان عليه وللورثة الكبر أن يأكلوا بقدر نصيبهم وإن كان في التركة صغير .

مطلب

ولا يسع للورثة أن يذبحوا شاة من التركة

ولا يسعهم أن يذبحوا شاة من التركة .
وإن كانت القود مختلفة متساوية في الرواج انصرفت الوصية إلى النقد الأغلب .
إذ قال الموكل بالبيع : قد أرائك من مالي عليك يرا ، وكذلك الصبي بعد الإدراك فيما باشر الوصي .
وإذا أوصى بالصدقة فغصب غاصب واستهلكه فجعله الوصي صدقة عليه يحوز .
كذا عن أبي القاسم، والله تعالى يعلم المفسد من المصلح

مطلب

الوصية بالإسراف في الكفن باطلة

الوصية بالإسراف في الكفن باطلة، وأجاز أبو يوسف - رحمه الله - .
للاوصياء المصانعة في مال اليتامى بدليل قوله تعالى : ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ ، وكذا عن أبي القاسم .
إذا قال : اعتقوا كل قديم الصلبة، فمن أبي يوسف ومحمد - رحمهما الله - هو

على صحبة ثلاث سنين
الكهل من ثلاثين سنة إذا كثر فيه الشيب وإذا بلغ أربعين فهو كهل. وإن لم
يشب. كذا عن محمد - رحمه الله -.

مطلب

الكتب يستغنى عنها وفيها اسم الله يمحي ثم يلقى في الماء أو يدفن
كتب رسائل يستغنى عنها وفيها اسم الله يمحي، ثم يلقى في الماء الكثير الجاري أو
يدفن في أرض طيبة. أو يفعل كذلك قبل الحرق، ولا يحرق بالنار، كذا عن محمد ابن
مقاتل، فعلى هذا لو غسلها في الماء الكثير الجاري، وأخذ منه قراطيس كان أفضل.

مطلب

اتخاذ القاريء عند القبر بدعة

اتخاذ القاريء عند القبر بدعة.
ولو رأى قبر صديقه فقراً عنده لا بأس^(١). ولا معنى لصلة القاريء بقراءته،
ولم يفعل أحد من الخلفاء والصحابه رضي الله عنهم -.
إذا أوصى للفقراء فأعطى [١٢٦/ب] الوصي الأغنياء وهو لا يعلم لا يجوز
بالانفاق، كذا عن محمد بن مقاتل، الوصية لعمارة قبر أبيه للتحصين لا للريّة
يجوز. والوصية فيما فضل عن الحاجة باطلة.

مطلب

في حيلة عزل الوصي

وصي ادعى على ميت ديناً، لم يقدر على إثباته يعزل، كذا عن محمد، وهو
الحيلة لأن يعزل الوصي عن الوصاية
وعن نصير فيمن قال: أنملوا ما في هذا الكتاب، تنفذ هذه الوصية، ولا يجوز
في قول علمائنا المتقدمين. كذا عن الفقيه أبي جعفر.

(١) في هامش المخطوط أحلس على قبر مورثه من بقرا القرآن، المختار أنه ليس بمكروه، والمأخوذ فيه قول
محمد - رحمه الله - أنه لا يكره، والمختار أنه بفسحه ويؤنس، والأخبار وردت في قراءة آية الكرسي
والإحلاص والفاتحة وغيرها

مطلب

إن كتب الكلام الخارج عن العلم

أوصى محمد بن الهروي بأن يباع من كتبه ما كان خارجاً عن العلم.
وأفتى أبو القاسم بأن كتب الكلام خارج عن العلم يعني عرقاً
لا يعطي الناسق من ولده أكثر من قوته ولو راد لبعض الأولاد بالمعطاء زيادة به،
لا بأس به.

مطلب

لو أوصى بأن يضرب على قبره قبة أو يطين أو يدفع الإنسان شيئاً ليقرأ عند قبره

وعن أبي القاسم فيمن أوصى بأن يطين قبره، أو يضرب على قبره قبة، أو يدفع
إلى إنسان شيئاً ليقرأ على قبره فالوصية باطلة
وقف على الفقهاء فللوصي أن يعطي ذلك والديه وامراته وأتية.
إذا أوصى لفقراء أهل بلخ فالأفضل للوصي أن لا يحاور أهل بلخ، وإن أعطى
غيرهم جار.
ولو قال لعبيده: أنت لله. لا يعتق عند أبي حنيفة -رضي الله عنه-، وعند
محمد -رحمه الله- يعتق إن نوى العتق.

مطلب

الوصية بالثلاث لله

ولو أوصى بالثلاث لله تعالى فهو باطل عند أبي حنيفة، وقال محمد: يصرف
إلى وجوه البر.

الوصية للقرابة تجوز، يحصون أو لا يحصون، كذا عن أبي القاسم
قال بشر -رحمه الله-: لا يوقف في الإحصاء إلا جاهل. وقيل: موكل إلى
رأي القاضي. وبه أخذ عن أبي يوسف -رحمه الله- وعن الحسن بن زياد -رحمه
الله-، لا ينجو الوصي من الضمان، ولو كان عمر -رضي الله عنه-.

مطلب

ما جاء في وصي فيه خبر منذ خمسين سنة
عن بشر بن الوليد قال: ما جاءني وصي فيه خبر منذ خمسين سنة.

مطلب

مات غريب يرفع إلى الحاكم
غريب مات يرفع إلى الحاكم حتى [١/١٢٧] يأمر بشراء الكفن فإن لم يجد
قضيًا كرهه كفنًا وسطًا

مطلب

عمل الطعام إلى أهل المصيبة
عمل الطعام إلى أهل المصيبة في اليوم الأول غير مكروه لشغلهم بجهاز الميت
وفي اليوم الثالث مكروه إذا اجتمعت النوائح، لأنه إغانة لهم على المصيبة.
وقال أبو حنيفة -رضي الله عنه- : القاضي إذا اتهم الوصي يجعل معه غيره

مطلب

الوصية بحمله بعد موته
الوصية بحمله بعد موته إلى موضع آخر باطلة.

مطلب

في الصرف لليتامى من أموالهم
قيم الرباط لا يحل له أن يصرف الغلة إلى حوائج نفسه أن يرده وتنتزه منه غاية
التنزه.

قال ابن خشرم: جئت أبا يوسف في صفري؛ لأن الوصي كان يعطيني كل يوم
ثلاثي درهم، فقلت لأبي يوسف: لا يكفيني. فأصر الوصي أن يكمل كل يوم درهمًا
وقال شريح: استعينوا على اليتامى أموالهم، فإن ماتوا فقد أكلوا أموالهم وإن
عاشوا فيرزقهم الله تعالى.

مطلب

لو مات ولم يترك شيئاً

ولو مات ولم يترك شيئاً لا يسألون من الناس إلا ثوباً واحداً، وإن ترك ثوباً واحداً فكمّن فيه ولا يسأل من الناس شيئاً. ولو كان ماله قليلاً ومات بغير وصية إن شاءوا كمنوا في ثوب واحد، وإن شاءوا في ثلاثة أثواب.

الوصي إذا باع ضياعاً لليتيم بيع رغبة من مقلّس يعلم أنه لا يمكنه أداء ثمنها، أجل القاضي المشتري ثلاثة أيام. فإن أمكنه أداء الثمن وإلا نقص البيع.

مطلب

لو أوصى إلى فقراء مكة فصرف إلى غيرها

ولو أوصى لفقراء مكة فصرف إلى غيرهم جاز. ولو أوصى في أعمال البر فأسرح في المسجد يجوز. ولا يجوز أن يزداد على سراج المسجد بقدر الكفاية، لا في شهر رمضان ولا في غيره.

مطلب

لو قال: اشتروا لي عبداً فأعتقوه

ولو قال: اشتروا لي عبداً. فأعتقوه، لا يجوز أن يعتق العبد الذي في ملكه أوصى زاهد محمد بن سلمة بثلاث ماله لا تستعين أحداً، ولا تعود نفسك المماذير وإن أرد السؤدد في الدنيا والآخرة فعليك بسيرة الشيخين خلف وشداد. وإذا لم يترك إلا امرأته [١٢٧/ب] وأوصى ماله كله لرجل، فأحازت فله جميع المال.

مطلب

لو ماتت وأوصت جميع مالها لرجل

ولو ماتت ولم تترك إلا الزوج، وأوصت بجميع مالها لرجل فأجاز، فله جميع المال، وإن لم يجز فلزوج الثلث والباقي للموصي له.

مطلب

إذا ضاق الثلث عن الوصايا

إذا ضاق الثلث عن الوصايا وهي التطوعات بدئ بما بدأ، وكذلك القرائن

وإن كان فرضاً وتطوعاً بدئ بالمرض على كل حال .
عن أبي حنيفة - رضي الله عنه - : إذا كان له مال قليل لا يوصي بشيء ويتركه
للورثة فيكون أعظم الأجرة .

مطلب

لو كان مال كثير كيف يوصي

وإن كان له مال كثير لا يريد على الثلث ويبدأ بالمحتاجين من قرابته، وإن لم يكن
فلمحتاجي جيرانه .

مطلب

إذا جن جنوناً مطبقاً

قال أبو حنيفة - رضي الله عنه - : إن جن جنوناً مطبقاً يجوز بيع الأب عليه،
ولم يوقت وقتاً .
وعن محمد - رحمه الله - سنة، وعند أكثر السنة، وقال أبو يوسف : مقدار
شهر .

وعن أبي يوسف - رحمه الله - الشباب من حين الإدراك إلى ثلاثين سنة، ثم
بعده الكهولة، إن كان شبيه أكثر فهو شيخ، وإن كان السواد أكثر فليس بشيخ .
وعن أبي يوسف - رحمه الله - : الشباب من حين الإدراك إلى خمسة وثلاثين،
والكهول من خمسة وثلاثين إلا إذا غلب عليه الشمط، والشيخ فيما زاد على ذلك
والغلام أقل من خمسة عشر، وقد قيل غير ذلك .

مطلب

الأوصياء على ثلاث مراتب

الأوصياء البالغون الأحرار على ثلاث مراتب :

أمين قوي لا يعزل، وأمين ضعيف يقوى بغيره، وخائن فاسق لا تقبل شهادته
فعلى الحاكم أن يخرجهم .

مطلب

مريض اعتقل فما أنفق الوصي بضمنه والوكيل لا بضمنه

مريض اعتقل لسانه فما أنفق وصيه بضمنه، وما أنفق وكيله في حال الحجة لا بضمن الوصي إذا زاد في عدد الكفن فهو ضامن للكل^(١)

مطلب

الوصية باتخاذ التابوت

والوصية باتخاذ التابوت باطلة.

مطلب

إذا قبل الوصاية في حياته ليس له أن يردها

إذا قبل الوصاية في حياته ثم أراد ردها بعد موته ليس له ذلك، وإن لم يقل فله أن لا يقبل.

مطلب

إسقاط الصلاة

قال محمد بن سلمة: إذا أوصى أن يكفر فوات صلاته يجوز، ويكون لكل صلاة [١/١٢٨] نصف صاع من حطة.

ويجوز أن يعطي كفارة صلاة واحدة لمسكينين فصاعداً.

إذا أوصى أهل العلم الفقهاء والمحدثون لأهل العلم دخل أهل الفقه وأهل الحديث ولا يدخل الذين يتعلمون مثل كلام شقيق^(٢) وحاتم ونحوه.

مطلب

للوصي أن يعطي مال اليتيم مضاربة

قال أبو نصر - رحمه الله -: لا أرى لوصي في هذا الزمان أن يأخذ مال اليتيم مضاربة

(١) بهامش المخطوط. قال بعضهم: إذا زاد في عدد الكفن ضمن الرابدة، وإذا زاد في القيمة ضمن الكل

(٢) شقيق بن واثل

مطلب

ولا لقيم أن يزرع أرض الوقف

ولا لقيم وقف أن يزرع أرض الوقف
وعن علي القمري وعلى الرازي قالا: الإيمان على معاني الناس، وكذلك
الوصايا
وعن محمد بن الحسن قال: وضعت كتاب الإيمان على معاني بلدي، وفي كل
بلد على معانيه.

مطلب

للوصي ختان اليتيم وتسليمه إلى الكتاب وتجهيز اليتيمة والتضحية عنهم

عن أبي يوسف أنه أمر الأوصياء بختان اليتيم، وتسليمه إلى الكتاب، وإعطاء
المعلم والختان وتجهيز اليتيمة في رفافها وأن يضحى عنهم. وأمر الأوصياء أن يصانعوا
أمر الخراج إذا تعدوا، وتعدوا من أموال اليتامى وله أن يفعل ذلك كله بغير أمر القاضي
كنا عن نصير.

مطلب

إذا دفع مال اليتيم بغير رشد

قال أبو يوسف ومحمد -رحمهما الله-: لو دفع المال إلى اليتيم بعد ما أدرك ولم
يؤنس منه رشد فهو صامن.
إذا قال عند القبر: آزادكن كرون ابن غريم. فقل الوارث: وي خود آزادست.
لا يبرأ، كذا أفتى شيخنا القاضي محمود بن عبد العزيز -رحمه الله-.
ولو قال عند موته. خويشان مرايادكار بها بدهيت ازمال من يعطي كل قريب
ليس بوارث أدنى ما ينطلق عليه اسم الباذكار. الوصي أولى بإمساك المال من المشرف.

* * *

كتاب المواريث

عن نصير في انة عم لاب وأم واسة خال فامال لابة العم.
ولد العصبة أو ولد صاحب مرض أولى من ذوي الارحام
وعن نصير في ولد لم يخرج إلا راسه [١٢٨/ب] وهو يصيح فمات لا ميراث له
إلا أن يخرج أكثر البدن.

ويدا اتحد للجنين قبل الولادة ثباتاً فولدت ميتاً أو مات فالثياب لها
إذا ادعت امرأة الميت أنها حبلية فعرض على امرأة ثقة أو امرأتين، فإن لم يوقف
على شيء من علامات الحمل، يوقف نصيب ابين ونحوه.

عن أبي يوسف ومحمد -رحمهما الله- ولم يحفظ عن أبي يوسف قول أبي
حنيفة -رضي الله عنه- ، ولا يجوز إقرار الرجل لوأثت مع ذي قرابة معروفة إلا أربعة:
الآب والابن والزوجة والمولى

إذا كانت الولادة قريبة ينتظر، وإن لم تكن قريبة أمسك نصيب الاثنين وقسم
الساقي.

ولو أقر بآبن عم لاب وأم ولا وارث له فكانه أوصى بجميع ماله.

كتاب المخارج

قال أبو سليمان: كذبوا على محمد، ليس له كتاب الحيل، وإنما هو لوراق.
 الهرب من الحرام والتخلص منه حسن، قال الله تعالى: (وخذ بيدك ضغثًا) . . الآية
 وفي الخبر أن رجلاً اشترى صاعاً من تمر بصاعين فقال ﷺ: «أربيت هلا بعت
 تمرًا بالسلعة، ثم ابتعت بسلعتك تمرًا». وهذا كله إذا لم يرد إلى الضرر بأحد.
 ولو خاف من بائع الدار، وأراد أن يكون معه خصومة، كتب الشراء باسم رجل
 غريب ويوكله الغريب في الدار بحضرة الشهود ويسلمها إليه
 ولو أراد البائع أن لا يرد على المشتري بخيار رؤيته يبيعها مع ثوب، ويقر المشتري
 قبل الشراء أن الثوب لفلان فيأخذ المقر له الثوب ويطلق خيار المشتري في الضيعة.
 وإذا قدم رجلاً أنه كفيل بكذا عن فلان العاتب، فيقول الكفيل: كفلت ولا أدري
 هل له على الغائب أم لا، فيقيم البيعة على الدين فيقضى به.
 ولو ادعى رجل رقبة ضيعة في يد المرتهن فأقام المرتهن البيعة أنها رهن في يده
 ويقضى به [١/١٢٩] القاضي وإن كان الراهن غائبًا.
 وإذا كان في الدار المستأجرة نخيل يأخذها معاملة بشيء قليل.
 وإذا أقر الأجر أن هذه الأرض لفلان عشر سنين يزرعها فما خرج منها فهو له لا
 تطل الإجارة بموت الأجر، وكذا المؤاجر أن يقر كل واحد أنه يفعل لغيره في العقد فلا
 تنال الإجارة بموت واحد منها .

مطلب

حيلة عدم الحنث

إذا حلف لامرأته أن لا تخرج هي إلا بإذنه ، يقول لها: أذنت لك بكل خروج.
 فإذا خرجت بعد ذلك لا يحنث، ولو أراد أن يخوف امرأته يقول: أنت طارق.

مطلب

في بيع بروج الحمامات

وبيع بروج الحمامة إنما يجوز إذا كان بعد صلاة المغرب، واجتمعت الحمامات فيها.

الكفيل بالنمس إذا وهب المال المطالب فوكله الطلب بقبض الدين وأقر له به يجوز

ويقول للمستأجر المأطل: أجرتك شهرًا بعشرة فإن رددت على بعد الشهر فقد أحرتك كل يوم بدينار.

وعند محمد -رحمه الله- يكره إبطال لشفعة على كل حال.

ولو قال: كل امرأة أتزوجها فهي طالق ثلاثًا. فتزوج امرأة فتطلق ثلاثًا ثم تعود إليه بعد زوح، أو تحكما حكمًا يحكم بقول أهل المدينة فيجوز. أو يزوجها من فضولي فيجوز بالمعل.

قال الفقيه -رحمه الله-: من ابتلى بهذا، ثم فعل شيئًا من هذا أرجو أنه لا يائمه. وفي التحليل يشتري بعض من يثق به مملوكًا مراهقًا فيزوجها منه بشاهدين بها، ثم يهب المشتري المملوك من المرأة فيبطل النكاح، ثم تبعث به إلى بلد آخر فباع فلا يظهر.

مطلب

الحيلة في وقوع الطلاق

وإذا جحد طلاقها تخرج منكرة، فيقول إنسان: إنك تزوجت هذه فينكر، وكأنه لا يعرفها فيقول له: إن تزوجت هذه المرأة فهي طالق ثلاثًا، فيقول له ذلك فتخلص منه إذا حلف لا يبيع هذه الجارية من فلان فباعها منه، ومن غيره لا يحنث، وكذلك إذا وهب نصفها وباع نصفها.

مطلب

وكيل المبيع أراد أن يشتري لنفسه

وكيل المبيع إذا أراد أن يشتري لنفسه مبيع من غيره، ثم يشتري منه.

مطلب

أراد أن يدبره ويجوز بيعه

ولو أراد أن يدبره ويجوز [١٢٩/ب] بيعه يقول: إذا مت وأنت في ملكي فأت حر.

ولو استاجر داراً، وأراد أن يصدق فيما أنفق فيها يعجل الأجرة، ثم يقبض ليفق عليها فيكون أميناً مصداقاً.

باب

الفوائد والحكايات

قال أبو بكر -رحمه الله-: وإن حفظ جميع كتب أصحابنا فلا بد أن يتلمذ للفتوى حتى يهدي إليه

وإذا لم يكن في البلدة أفقه منه ليس له أن يفزو.

وإذا اختلف الفقهاء لا يسع لواحد منهما أن يفني بقول صاحبه ولا يدل عليه.

وعن محمد بن الحسن -رحمه الله- قال: لا يتمني للرجل أن يعرف بالشعر والحو لأن آخر أمره إلى المسألة وتعليم الصبيان، ولا الحساب لأن آخر أمره إلى مساحة الأرضين، ولا التفسير لأن آخر أمره إلى التذكير والقصص.

وينبغي للرجل أن يكون علمه في الحلال والحرام وما لا يد منه من معالم الدين والأحكام والناسخ والمنسوخ ولاخبار.

وكان المستفتي إذا ألح على أبي نصر وقال: جئت من مكان بعيد يقول شعراً:

فلا نحن ناديناك من حيث جئنا ولا نحن عبينا عليك المذاهبا

يعني بعد الإلحاح.

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: لأن يخطيء الرجل عن فهم خير من أن

يصيب بغير فهم

ولما خرج محمد بن مقاتل إلى العراق سألوه عن محقرات المسائل فحمل بتخط

فيها. قال محمد -رحمه الله-: إذا كان صواب الرجل أكثر من خطايا حل له أن

يفني.

وقال أبو يوسف -رحمه الله-: لا يحل إلا لمن عرف أحكام الكتاب والسنة،
والناسخ والمنسوخ، وأقاويل الصحابة، والمتشابه ووجوه الكلام.

مطلب

فضائل أبي حنيفة

وعن أبي حنيفة -رضي الله عنه- لا يحل لأحد أن يفتي بقولنا ما لم يعلم من
أبن قلنا .

وأجاب أبو حنيفة -رضي الله عنه- في مسألة، فقال نوح بن دراج -كان من
أصحابه- أخطأت ، قال: نعم وأنشأ:

كادت تذل به من [١٣٠/أ] حالق قدم لولا تداركها نوح بن دراج

وعن البصري -رحمه الله أنه ترك الرأي خوفاً من سعة، ثم عاد فيه وقال:
وجدت رأيي لهم خيراً من رأيهم لأنفسهم

وعن أبي بكر -رحمه الله- في عالم في بلد ليس هناك أعلم منه لا يسعه أن لا
يفتي إذا كان محتهداً -يعني وجوه المسائل- وينظر أقرانه إذا خالفوه.

وعن ابن هارون العبددي قال: كنا إذا أتينا أبا سعيد الخدري -رضي الله عنه-
يقول: مرحباً بوصية رسول الله ﷺ أمرنا ﷺ أن نوسع لكم في المجلس، وأن نهكم الحديث.

وكان إذا رأى الشاب أقبل عليه بوجهه ويقول: يا ابن أخي إذا شككت في شيء
فلسلي، فإنك إن تنصرف على يقين أحب إلي من أن تنصرف على شك

وعن خلف أن الله تعالى جعل العلم بعد نبينا ﷺ في الصحابة ثم في التابعين،
ثم في أبي حنيفة -رضي الله عنهم- وأصحابه، فمن شاء فليرض ومن شاء فليسقط.

وقال محمد بن سلمة -رحمه الله-: أول ما يذكر من المرء أستاذه، فإن كان
جليلاً جل قدره

مطلب

قال المأمون: لولا الحرص لحربت الدنيا.

ولولا الشهوة لانقطع الغسل... إلخ

وقال المأمون: لولا الحرص لحربت الدنيا، ولولا الشهوة لانقطع الغسل، ولولا
الرياسة لذهب العلم.

وكان بالمدينة رجل يكر أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله. فقيل له: ما تقول من قتل رجلاً خطأ؟ قال: تحرير رقبة مؤمنة. فقيل له: وهل توجد رقبة في الأرض؟ فسكت.

مطلب

إن الذي يفتي بكل ما يسألونه لمجنون

وعن ابن مسعود -رضي الله عنه- قال: إن الذي يفتي بكل ما يسألونه لمجنون. وفرق بين مسألتي فلم يقنع السائل: فقل الفرق بنكتة لا بجوالق.

وقال أبو حنيفة -رضي الله عنه-: الول في المسجد أحسن من نقض القياس.

وحكي أن والي بلخ اشتهى لأن يلقي حللاً -رحمه الله- فلم يقدر: فاستنقله يوماً فدنى [١٣٠/ب] خلف من الحائط، ووضع وجهه على الحائط، فلم عليه والي فلم يجب، حتى سلم مراراً فلم يجب، فقيل للأمير: إنه لا يكلمك فلا تؤذه، فرفع والي رأسه إلى السماء فقال: يا رب إن هذا يتقرب إليك ببغضي، وأنا أتقرب إليك بحبي إياه، فإن كنت عفرت له فاغفر لي.

واشترى الشافعي الباقل من مناد الكفة فاكل فاكلوا، وصلى بعد ما حلق وعلى ثوبه شعر كثير، فقيل له في ذلك فقال: متى ابتلينا فرمنا انحططنا إلى مذهب أهل العراق.

وأراد رجل أن يأخذ الخف من أبي نصر العياض فمنعه، فقال: أفعله لعلمك فأذن له.

وقال محمد بن سلمة: كم من مسألة مغلفة مفتاحها الأمالي.

وقيل لامن الزبير^(١) -رضي الله عنهما-: ما لكم يا أصحاب محمد ﷺ أخف الناس صلاة فقال: إنا نبادر الوسواس.

وعن الثلجي -رحمه الله- قال: تركت الطعام والشراب، وأقلنته حتى ذهب عني العرق والمخاط والنوم.

(١) هو عبد الله بن الزبير بن العوام

وقال محمد: عليك بالأخ الأمين، ولا أمين إلا من خاف الله تعالى
 وطلب الشاقمي من محمد كتاب المضاربة فأبى ذلك فكتب إليه شعراً:
 قل للذي لم تر عين من رآه مثله ومن كان من رآه قد رأى من قبله
 العلم ينهي أهله أو يمنمسه أهله لعمله ببذله لأهله لعلة
 فأخرج إليه الكتاب.

وعن أبي نصر الدبوسي قال: لا تدخلن في الوصية، ولا تقرين ممن يطلب
 ببذل.

كان أبو يوسف -رحمه الله- صاحب حفظ، ومحمد -رحمه الله- صاحب
 رواية، وكانت بديهة أبي حنيفة -رضي الله عنه- (كروية)^(١).

وقال الحسن قال لنا أبو حنيفة -رضي الله عنه- . أسقطوا أسهم الدائر فلم
 نعرفه حتى مات، ثم سألنا حساباً يهودياً ففتح لنا الباب.

فقال أبو بكر الإسكاف -رحمه الله-: إن هذا [١/١٣١] الأعمش كل مسألة
 علمته إياه فهو أعلم بها مني.

وقيل لأبي بكر الإسكاف لا تدرس النوادر فقال: لولا تدرس كتب محمد لشهر
 فتصير كلها نوادر.

وقال أبو مطيع -رحمه الله-: حججت فرأيت أبا حنيفة -رضي الله عنه- يقرأ
 لله على أن أصوم بمينة، فقال القساري: قف فإن من رأى أن أرجع إلى الكمارة في
 الحديث.

مطلب

الصداع مرض الأنبياء عليهم السلام

الصداع مرض الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين.

وقال أبو نصر -رحمه الله- العلم ميت حياته الطلب، ثم إذا حيى فهو صعب

(١) كد بالأصل

قوته الدرس فإذا قوي فهو محتجب كشفه المناظرة مع المخالف فالوافق ، فإدراكه انكشف
فهو عقيم وتناجه العمل .

قال شعبة : من كتبت له أربعة أحاديث فأما عبده إلى أن أموت . وكان الشافعي
- رحمه الله - يسأل المريسي عن مسائل ، وكان جالساً في العامة إذا جاءه رسول المريسي
إن أما عبد الرحمن يقرئك السلام ويقول : هذه مسائلك بجواباتها فعرفوا أنه المريسي .
وكرهوا ذلك فخرج إلى مصر ، وقال الشافعي - رحمه الله - :

على ثياب لو يقاس جميعها بفلس لكان القلس منهن أكثرا
وفيهن نفس لو يقاس بثلاثها نفوس الوري كانت أجل وأكبرا
وما ضل فصل السيف اخلاق غمده إذا كان غصبا حيث وجهته برأ
وقيل لابن المبارك في مسألة : حدثك أبو حنيفة رضي الله عنه - ؟ فقال : أئنه
ومن أنا ؟ بل حدث القوم وأنا مطروح فيهم .

مطلب

عظموا سفهاءكم فإنهم يكفونكم العار والنار

وكان الشيخ أبو حمص الكبير إذا خرج إلى سفر حمل مع نفسه سفهاء .
وقل بعضهم : عظموا سفهاءكم فإنهم يكفونكم العار والنار
وعن الأمير أبي يعقوب أنه كان يحيى الليلة التي يجلس صبيحتها للمظالم ،
ويتفرغ إلى الله تعالى كيلا يجري على يده ولسانه ظلم .
وقال أبو القاسم الحكيم : نويت الخروج إلى بلخ [١٣١/ب] لطلب العلم أو
لطلب العلو فتحنفت .

ورأى جعفر بن محمد مدادا على ثوب صاحبه يستره ، فقال : دعه فإنه أحسن لك
من الزعفران على العلواء ، وأنشأ يقول :

إنما الزعفران عطر العذارى ومداد اللوأة عطر الرجال

وقال الثلجي لمحمد بن سلمة حين أراد مراقبه :

وذا ترى مذهبي ووراك ناس فعليك يدين البقالين والمعجائر
وذوات الخدور قمهما أحدثت في الإسلام فأننا منه برىء

ولما مات أبو الليث الحافظ لم يفتح أهل سمرقند أبواب الجوانيت شهراً فأمرهم السلطان بفتح الباب، وكانوا أرادوا أن لا يفتحوها إلا شهرين

أخبر أبو معاذ الثلجي أن سفيان بن عيينة^(١) أحسن الثناء عليه فسر به وقال

إذا أهل الكرامة أكرموني فلا أخشى الهوان من اللثام

واستحسن أبو القاسم هذا البيت:

لا تنصحن لمن رآك عششته إن النصيحة بالملامة أقرب

ولما توفي^(٢) أبو حنيفة - رضي الله عنه - ، واستقصى حماد، وقال أصحاب

أبي حنيفة - رضي الله عنه - نحس من خالف أبا حنيفة - رضي الله عنه - فقال بعضهم نحن أول من يستحق الحبس لأن أبا حنيفة لم يكن يرى الحبس على من خالعه

وكان لأبي حنيفة - رضي الله عنه - حار وله ابنة لا يخرج إلا بالليل، فترى أبا

حنيفة - رضي الله عنه - قائماً على سطحه يصلي فتظنه شجرة، فلما توفي أبو حنيفة

- رضي الله عنه - قالت: يا أبت أين تلك الشجرة التي كانت في منزل أبي حنيفة؟

قال: فكى الرجل وقال: قطعت تلك الشجرة.

وقال محمد بن الحسن: قام أبو حنيفة ليلة بهذه الآية: ﴿بل الساعة موعدهم

والساعة أدهى وأمر﴾.

وسلم حماداً إلى معلم فلما علمه الحمد لله وصله بخمسمائة فاستكثره المعلم،

فغضب أبو حنيفة - رضي الله عنه - ، وحبس ابنه [١٣٢/١] وقال: ليس للقرآن عندك قدر

وعن الصحاح، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: يكون بعد النبي ﷺ

نور يكنى أبا حنيفة. وقيل: ذكر في التوراة صفة أبي حنيفة - رضي الله عنه -

وسقاه أبو جعفر شربة مسومة من سويق بكره منه، فلما وقع في أمعانه وثب.

(١) سفيان بن عيينة بن (أبي عمران) ميمون، أبو محمد الهلالي الكوفي المكي، ثقة حافظ فقيه إمام حجة، لا أنه نعيم بآخره، وكان رجلاً طيباً لكن عن الثقات، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار، وأجرح له أصحاب الكتب الستة، وتوفي سنة (١٩٨) وله (٩١) سنة تهذيب التهذيب (٤/١١٧) - الكاشف (١/٣٢٩)، سير أعلام النبلاء (٨/٤٥٤)

(٢) مهابش المخطوط: قبل مكتوب على قبر أبي حنيفة - رضي الله عنه - قد كان صاحب هذا القبر جوهرة مكونة صاغها الراري من النطف بدت فلم تعرف الأيام قيمتها فردها غيره منه إلى الصدق

فقال أبو جعفر: إلى أين؟ فقال: إلى حيث وجهتني، فما بلغ منزله حتى مات شهيداً
قال علي بن الجعد^(١): ما روي بك أكثر من ممات أبو حنيفة - رضي الله عنه -
ودخل كهل على أبي حنيفة - رضي الله عنه - يعرف أنه من مواليه، وقد ماتت
أمه وهو في بطنها، فأنتى سفيان أنها تركت حتى يسكن الصبي في بطنها ثم تدفن فأنتى
أبو حنيفة - رضي الله عنه - بشق بطنها وإخراج الولد.
ومضى أبو حنيفة - رضي الله عنه - مع أصحابه إلى خارجي وقال: لي إليك
حاجة، يحطب إليك ابتك رجل يهودي، فقال: سبحان الله تكلفي أن أزوج ابنتي
يهودي؟ فقال: لا ترضى بذلك وتزعم أن رسول الله ﷺ زوج ابنته كافراً؟ فأكب
الخارجي يقبل قدمه ويقول: فرج الله عنك كما فرجت عني
قال مشاور العراق:

إذا ما الناس يوماً (فابونا)^(٢) بأبلة من الفتيان طريفة
أثناهم بمقسياس صلب مصيب من طراز أبي حنيفة
وذكر أبو حنيفة - رضي الله عنه - عند ابن شبرمة بسوء فقال: لا أدري ما تقول
ولكنني أعلم أنا طلبنا الدنيا فلم تردنا وطلبته الدنيا ولم يردها
وقال أبو يوسف - رحمه الله -: أريدوا بعلمكم الله ؛ فقل مجلس آتيته أنوي
فيه الكبير إلا افتضحت.

قال محمد بن سلمة: ما فاتتني القيلولة في سفر ولا حضر.
وخلط أبو يوسف - رحمه الله - مسائل الوقف بالبصرة وقال: وقعنا في التخليع
[١٣٢/ب] منذ خالفنا الشيخ يعني أبا حنيفة - رضي الله عنه - .

(١) علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي الهاشمي، ثقة ثبت روي بالتشيع أخرج له البخاري وأبو داود.
وتوفي سنة (٢٣٠) هـ تهذيب التهذيب (٧/٢٨٩)، الكاشف (٢/٢٨٠)، سير أعلام النبلاء
(١٥٩/١)
(٢) كذا ملاصل

التاريخ

توفي رسول الله ﷺ يوم الاثنين ، ودفن يوم الأربعاء .
وتوفي الصديق -رضي الله عنه- ثلاث عشرة من الهجرة .
وخلافة عمر -رضي الله عنه- عشر سنين وستة أشهر وأربعة أيام .
وخلافة عثمان -رضي الله عنه- عشر سنين إلا إحدى عشر ليلة .
وخلافة علي -رضي الله عنه- خمس سنين إلا ثلاثة أشهر .
وقتل أبو حنيفة -رضي الله عنه- بالسهم ببغداد سنة مائة وخمسين وهو ابن
سبعين سنة .

وتوفي أبو يوسف -رحمه الله- سنة تسع وثمانين ومائة .
وتوفي محمد بن الحسن -رحمه الله- سنة تسع وثمانين ومائة .
وتوفي مالك -رحمه الله- سنة سبع وسبعين ومائة .

وأبو مطيع سنة تسعين ومائة

وخلف سنة خمس ومائتين

وشداد توفي آخر سنة عشر ومائتين .

وإبراهيم بن يوسف سنة تسع وثلاثين ومائتين

ونصر سنة ثمان وستين ومائتين .

وأبو نصر سنة خمس وثلاثمائة .

وأبو القاسم الصفار سنة ست وثلاثين وثلاثمائة

وأبو بكر الإسكاف سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة .

وأبو بكر بن أبي سعيد سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة .

والفقيه أبو جعفر مات ببخارى وحمل إلى بلخ ودفن بخمس مئة من ذي الحجة سنة اثنين وستين وثلاثمائة

قال العبد أبو القاسم بن يوسف المتفقه -رحمه الله- : وقع تمام كتاب جامع الكبير والفتاوى في جمادى الأولى سنة ثمان وخمسمائة ، وتم كتاب المنتقط في أواخر شعبان سنة تسع وأربعين وخمسمائة .

وقد غاب المصنف وهو السيد الإمام الأجل ناصر الدين أبو القاسم في شهر محرم سنة تسع وتسعين وخمسمائة والحمد لله رب العالمين . وصلى الله على محمد وآله أجمعين .

وقد وقع المصنف عن تحرير هذه النسخة الشريفة القديمة عن يد المقيير إلى الله الغني السيد مصطفى بن السيد أحمد بن السيد أيوب الحسيني في الخامس والعشرين من جمادى الآخر سنة ثلاث وعشرين ومائة وألف من هجرة من له العز والشرف .



الخاتمة

وبهذا تم بحمد الله كتاب الملتقط لأبي القاسم السمرقندي مسائلا الله تعالى أن يتقبل منا هذا العمل معتذراً إلى كل قارئ أنه خرج مختصراً وذلك لأن الفقه الإسلامي أوسع من أن نذكر رأياً واحداً فقط لأن قضايا الفقه لا تقتصر على رأي واحد بل كل الآراء لابد أن نسمع لها وأن يكون الفيصل فيه هو الكتاب والسنة وقد يذل علماءنا الأفاضل الجهد في استخراج واستنطاق الحلول بتأويل الكتاب والسنة وكلهم أخذ على عاتقه خدمة الإسلام وبيان أحكام الدين في سر ملتزمين فيه بم قلنا من الكتاب وسنة النبي ﷺ .

المحقق

السيد يوسف أحمد

المراجع

- ١- كتاب المفه على المذهب الاربعة لعبد الرحمن الحزيري، طعة در مكتب
المصري.
- ٢- صحيح الإمام المحاري ط دار الكتب العلمية
- ٣- صحيح مسلم [شرح الإمام النووي] طعة دار الكتب العلمية
- ٤- سنن أبي داود طبعة دار الريان للتراث
- ٥- سنن الترمذي طبعة دار الكتب العلمية.
- ٦- سنن ابن ماجة طبعة دار إحياء الكتب العربية
- ٧- تاريخ الإسلام للإمام الذهبي طعة دار الفهد العربي .
- ٨- موسوعة رجال الكتب التسعة.

فهرس الموضوعات المشتمل عليها كتاب الملتقط

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة المصنف
٥	كتاب الطهارات
١٠	مطلب الحوص يقدر بذراع الكرماس
١٢	رب الانجس
١٣	مطلب في تطهير النجس
١٣	مطلب في تطهير البساط النجس أو ثوب الكيرين
٢٥	كتاب الصلاة
٢٦	مطلب في جواز إمامة الصبي في التراويح إذا بلغ عشر سنين
٢٨	مطلب في تقديم الأكل على الصلاة
٣٢	مطلب فيمن ولد مختوناً
٣٣	مطلب في قراءة القرآن والتسبيح والصلاة في الحمام
٣٤	مطلب فروس الموت
٣٤	سراة كل شيء ظهره ووسطه
٣٧	مطلب في التحميد إذا عطس
٣٨	مطلب في قصر الصلاة
٤٠	مطلب في الابن أولى في الصلاة على الميت من الأب

٤١	مطلب الاداء
٤١	مطلب الصلاة خلف المبتدعة
٤٣	مطلب العطاس
٤٤	مطلب رؤية الرؤيا وأحكام الجمعة
٤٤	مطلب أحوال الميت
٤٥	مطلب سجود السهر
٤٦	مطلب العورة
٤٦	قتل القملة في الصلاة
٥٠	مطلب لا ينبغي لأحد أن يقول لما فرقه جاء وقت الصلاة
٥١	مطلب في حد لقبله
٥١	مطلب في النافلة بعد العشاء
٥٢	مطلب في زيارة القبور
٥٣	مطلب في الإشارة في الصلاة
٥٤	مطلب في لو لم تفته الصلاة فأحب أن يقضيها لا يستحب
٦٠	مطلب تعليم أبي حنيفة الصراني القرآن والفقه
٦١	مطلب الأولى بالإمامة في صلاة الجنازة
٦٢	مطلب في الناء على القبور
٦٣	مطلب في الصلاة حاسراً رأسه
٦٣	مطلب في انتظار الإمام في التراويح نية مه
٦٥	كتاب زلة القارئ
٦٦	مطلب في قراءة إمام أبي در القاضي بحساراً
٦٩	كتاب الزكاة
٧٠	مطلب القاضي أو الولي إذا نفى بخلاف الشرع

- ٧١ مطلب مصرف الزكاة
- ٧٣ مطلب البية في أداء الزكاة
- ٧٥ مطلب إذا فوات حلة الأرض أو الكرم وفيه الزكاة من مال حلال لا من حرام
- ٧٥ مطلب في أرض الموات
- ٧٨ مطلب يبدأ بالصدقات للأقارب ثم الموالي ثم الجيران
- ٧٨ مطلب في جواز دفع الزكاة إلى الصبي
- ٨٠ مطلب إن سقط الصوم للكبير أو مرض لا يسقط صدقة الفطر
- ٨٠ مطلب بيت المال أربعة أقسام
- ٨٣ **كتاب الصوم**
- ٨٤ مطلب يوم نحركم يوم صومكم
- ٨٥ مطلب في صوم الشك
- ٨٦ مطلب يستحب يوم القطر خمس وفيه أداء المسافر صدقة الفطر
- ٨٧ مطلب الملح وحده لا يوجب الكفارة
- ٨٨ مطلب رؤية هلال رمضان وشوال
- ٨٩ مطلب في الوعيد في تنظيم النيروز
- ٩٣ **كتاب المناسك**
- ٩٤ مطلب في الحاج عن الغير
- ١٠١ **كتاب النكاح**
- ١٠١ مطلب لو غزلت قطن زوجها بإذنه فالكل للزوج
- ١٠٢ مطلب جواز ضرب الرجل امرأته
- ١٠٢ مطلب في حرمة وصل المرأة شعرها بشعر غيرها
- ١٠٣ مطلب جارية رجل تخرج بالحوالح فجاءت بولد فهو سعة في الدعوة
- ١٠٥ مطلب في أجر ترك التزوج بأخرى حين يخاف العدالة

١٠٦	مطلب في الخلع
١٠٧	مطلب في كتمان السر عند المجامعة مع زوجها
١١٠	مطلب في الكفاءة
	مطلب في ضرب الوالد ولده للصلاة إذا بلغ عشر سنين وتعزيز المعلم والمؤدب عبده
١١٤	وامته
١١٧	مطلب إذا دخل الرجل امرأة وعزم أن لا يؤتيها مهرًا فهو ران
١١٧	مطلب في الخلة وقوله لعن الله المحلل والمحلل
١٢١	كتاب الطلاق
١٢١	مطلب في وقت الختان
١٢٥	مطلب في حيلة من حلف أن يتصدق بمال
١٣٠	مطلب في قتل امرأة زوجها إذا طلقها ثلاثًا ولم تقدر أن تمنع نفسها
١٣٩	مطلب اشترت نفسي منك بنفقة عدتك ومهرك فقالت بعت
١٤٠	مطلب في حرمة المصاهرة
١٤٢	مطلب الحسيمة في اليمين
١٤٣	مطلب تطليق بعد الردة
١٤٧	كتاب الأيمان
١٤٧	مطلب هو الحجاج بن يوسف
١٥٢	مطلب في يمين الأخرس
١٥٤	مطلب في تحليف الصبي المأذون وصحة إقراره والقضاء بكوله
١٥٥	مطلب إذا فرق فدية صلاة واحدة على مسكينين لا يجزيه
١٥٥	مطلب في إعطاء الثوب الخلق لكفارة اليمين
١٥٨	مطلب اليمين اللغو قسمان
١٥٩	مطلب في كفارة اليمين

- مطلب في كسارة اليمين بالكسوة والإطعام . ١٦٠
- مطلب في وقت الغذاء والعشاء والسحور . ١٦١
- مطلب أول الشتاء والصيف . ١٦٢
- مطلب في : والله بكون الهاء ورفعها ونصبها سواء في اليمين . ١٦٣
- مطلب قال أبو حنيفة قبل وفاته بسعة أيام هذا القول . ١٦٥
- مطلب لو أراد أن يقول لا إله إلا الله فتكلم بكلمة الكفر فإنه موضوع . ١٦٦
- مطلب للزوج أن يمنع من أن تصوم الكسارة يمين أو واحباً وكذا مملوكه . ١٦٧
- مطلب في مسائل التي قال أبو حنيفة : لا أدري . ١٦٨
- مطلب في نصب القضاة الوكيل عن الغائب . ١٦٩
- مطلب في كفارة اليمين بالكسوة أو الإطعام . ١٧٠
- مطلب لا يسع تأخير كفارة اليمين . ١٧٢
- مطلب معنى لفظ . خيانه وكاشانه ومائه خيه . ١٧٤
- ١٨٥
- كتاب البيوع**
- مطلب في صك رسول الله عليه الصلاة والسلام حين اشترى عبداً . ١٨٩
- مطلب في جواز بيع العلق والبهل . ١٨٩
- مطلب حيلة الاستبراء . ١٩١
- مطلب فيمن عجل للبعال درهماً أو أقرضها . ١٩٣
- مطلب بيع الطين الذي يؤكل . ١٩٤
- مطلب في السؤال عن الحل والحرمه . ١٩٤
- مطلب الحيلة لإسقاط الاستبراء هذا إذا لم يطأها النايغ في ذلك الطهر . ١٩٧
- مطلب في الاحتكار . ٢٠١
- مطلب في البيع بالوزن والكيل بأنواعها . ٢٠٢
- مطلب في جواز بيع الساع والفرد والمبل . ٢٠٣

- مطلب حوار دخول المسلم إلى دار الحرب لستحارة وبيع الغنمة . . . ٢٠٣
- مطلب في جلب الطعام وتلقي الركبان والاحتكار . . . ٢٠٤
- مطلب اشترى الجحش أو المهر ويترك عند أمهما إلى أن يصلح للاستعمال . . ٢٠٦
- مطلب في السلم . . . ٢٠٧
- مطلب في استقرار الخبز . . . ٢٠٩
- مطلب في الإقالة . . . ٢١٣
- مطلب في بيع الكلب والحمامة . . . ٢١٣
- مطلب في بيع المعشوش والخطة المخلوطة بالشعير . . . ٢١٥
- مطلب في بيع الطيخ والجود واللرز والببيض . . . ٢١٥
- مطلب في بيع بناء مكة شرقها الله دون أرضيها . . . ٢١٦
- مطلب البروع على ثلاثة أقسام . . . ٢١٦
- مطلب في بيع السرقين وفيه اشترى جارية ولم يذكر ثيابها . . . ٢١٧
- مطلب في بيع التعماطي . . . ٢١٧
- مطلب في حيلة الاستبراء . . . ٢١٩
- مطلب في العقر وحجر المقيہ الماسق والطيب الجاهل ومفاليص الجمالين . . ٢٢٠
- مطلب كثرة الملاح في الشحم عيب . . . ٢٢٤
- مطلب في البيع بالوفاء وحيلة الربا . . . ٢٢٦
- ٢٢٩ **كتاب العتاق**
- مطلب لو نادى لعبله يا آزاد لم يعتق . . . ٢٢٩
- مطلب إذا قال لامته هذه عمتي أو خالي أو خالي يعتق . . . ٢٣١
- مطلب لو ختن صييا وقطع حشفته فعليه ضمان النية . . . ٢٣٢
- ٢٣٣ **كتاب السرقة والعدو**
- مطلب في جوار المقاتلة مع اللص لشيء قليل . . . ٢٣٤

٢٣٥	مطلب الساحر وقتله
	مطلب مي فول أبي خنيعة عند رؤيته الناس يردون حد الرجل الذي عنده
٢٣٦	طرف خمر
٢٣٦	مطلب إذا استهلك السارق المروق قبل القطع لا يضمن
٢٣٧	مطلب مي قطع السارق
٢٣٨	مطلب في السرقة من الحمام والمسجد
٢٣٩	مطلب الزاني إذا حد لا يحبس والسارق إذا حد يحبس
٢٤٠	مطلب في كيفية الشهادة للسرقة
٢٤٠	مطلب في مقدار المصلوب
٢٤١	مطلب في حد السكر
٢٤٣	كتاب السير
٢٤٣	باب ما يكون ردة من الكلمات
٢٤٥	مطلب الرضا بالكفر كفر
٢٤٥	مطلب ولو وضع على رأسه قلنسوة المجوسي يكفر
٢٤٩	مطلب عن الحسن البصري ستة أشياء إذا أداها قوم كانوا أمين
٢٥٠	مطلب عند أسره العدو والحقوه بدارهم ثم ألق منهم إلى دارا
٢٥١	مطلب في جواز السفر إلى دار الحرب بمصحف وتعليم القرآن والمقه للحربي
٢٥٣	مطلب في كيفية إسلام الذمي
٢٥٣	مطلب ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند الخوف تعذر
٢٥٤	مطلب في السلام لأهل الذمة وردها وكراهة المصافحة
٢٥٧	كتاب الآداب وما يكره وما لا يكره للمشهور المقتدى
٢٥٨	مطلب في كي الغنم وخصاءها ونهي المنكر
٢٥٩	مطلب من أم قسوم وهم له كارهون

- ٢٥٩ مطلب الاولى انه لا يقبل أن يستقرض الهدية وأبي حيفة لا يستظل بحدار القديم . . .
- ٢٦٠ مطلب في كراهة تمني الموت
- ٢٦٠ مطلب في القراءة على القبور
- ٢٦٠ مطلب في كراهة جمل شيء في كاخدة فيه اسم الله
- ٢٦١ مطلب كراهة الاشتغال بعلم الكلام
- ٢٦١ مطلب ولا بأس بأن يأكل مستكناً
- ٢٦١ مطلب ما رزق الله بطناً عظيماً خلقه فلا شيء عليه
- ٢٦٢ مطلب في الخضاب
- ٢٦٣ مطلب في كسب المغية
- ٢٦٤ مطلب كل شيء منع منه المسلم منع منه المشرك إلا الخمر والخنزير
- ٢٦٥ مطلب يشق بطن الميت الحامل إذا كان الولد حياً ويخرج
- ٢٦٦ مطلب في الأخذ من الفواكه المتناثرة تحت الأشجار
- ٢٦٧ مطلب في الامتناع لغسل الميت ودفنه وحفر قبره
- ٢٦٨ مطلب لا سلام لقارئ القرآن ولو سلم عليه رده
- ٢٦٩ مطلب في سلام العجايز وردها وتشميتها وتشميت الشباة
- ٢٧٠ مطلب في وقت الختان
- ٢٧١ مطلب غسل المرأة يدها من العجين في العجين لا بأس
- ٢٧٢ مطلب في كراهة التضحية ليلاً
- ٢٧٣ مطلب لا بأس بأن يرشو إذا خاف على نفسه
- ٢٧٤ مطلب إذا وقعت المنة فيلازم البيت
- ٢٧٥ مطلب الملح لا يوضع على الخبز إنما يوضع الملح لوحده
- ٢٧٦ مطلب يكره أن يمدح الرجل سلعته عند البيع
- ٢٧٧ مطلب الامرء إذا بلغ وكان صبيحاً فهو عورة من قرنه إلى قدمه

- مطلب في نظر المرأة إلى المرأة ٢٧٨
- كتاب النقيط والنقيطة والآيق والمفقود**
- ٢٧٩
- كتاب الفصص**
- ٢٨٣
- مطلب في المور في أرض الغير ٢٨٤
- مطلب في أعظم الذنب ٢٨٤
- مطلب عدم الضمان في قتل السور حمام جاره ٢٨٦
- مطلب قال لعبد : ارتق هذه الشجرة فسقط العبد وهلك ٢٨٧
- مطلب أخذت فنجانة جارة فألقته ٢٨٨
- كتاب العارية والوديعة**
- ٢٨٩
- مطلب لو رهن خائفاً وقال تحتم به ٢٨٩
- مطلب عدم ضمان الصبيّ الوديعة إن غرق ٢٩٠
- مطلب في بيع الأمانة إذا كان المودع غائباً وخاف التلف ٢٩١
- مطلب لو كان عنده كتاب وديعة يكره له أن يصلحه ٢٩٢
- مطلب في ضمان الخان والحمامي ٢٩٣
- مطلب في إتلاف دابة شيئاً ٢٩٤
- مطلب لو رأى في الصلاة سارقاً يسرق مال الغير أو نفسه ٢٩٥
- فتوى أبي الليث رحمه الله ٢٩٦
- كتاب الذبائح والضحايا**
- ٢٩٧
- مطلب لا بأس بالأصحية بالشاة والشاتين ولا يجب الزيادة ٢٩٧
- مطلب لو ضحى عن الميت يأكل منه ٢٩٨
- مطلب جواز البقرة عن سبعة ٢٩٩
- مطلب ممن يضحى المصحى وللوصي أن يضحى عن الأيتام ٣٠٠
- مطلب إذا مضت أيام الاضحية ولم يضع سقطت ٣٠١

٣٠٢ مطلب في الاضحية على الصبي

٣٠٣ **كتاب الهبة والصدقة**

٣٠٣ مطلب في تقسيم المهدي في الوليمة والعرس بين الاب والابن و لام .

٣٠٤ مطلب إهداء الاب إلى معلم الصبي أو إلى المؤدب

٣٠٥ مطلب المحتاح يفتق على نفسه

٣٠٦ مطلب في الهبة على سبيل الزواج

٣٠٧ مطلب إذا منع امرأته المريضة المصير إلى أربها حتى تهب مهرها

٣٠٨ مطلب وهب الفرارة الحنطة هل تدخل الحريرة مع الحنطة

٣٠٩ مطلب الهبة الفاسدة مضمونة

٣١٠ مطلب على الاب العدل بين الأولاد إلا أن المشغول بعلم يفصل

٣١١ مطلب في هبة الصبي

٣١٢ مطلب قال الزوج : وهبت مهرها في صحتها والورثة على خلاف

٣١٣ **كتاب الشركة**

٣١٣ مطلب جواز اشتراك المعلمان في التعليم

٣١٥ مطلب الشركة في الاحتطاب والاحتشاش

٣١٧ **كتاب المضاربة**

٣١٧ مطلب فيمن اتحد داره حماماً وتأذى الحيران

٣١٨ مطلب ما فعل المضارب في السفر

٣١٩ مطلب تقصد المضاربة إذا شرط عمل المضاربة

٣٢١ **كتاب الوقف**

٣٢١ مطلب لخدم المسجد ما شرط له الواقف

٣٢٢ مطلب بناء على أرض وقف

٣٢٣ مطلب رباط استغني عنه

- ٣٢٤ مطلب من بنى مسجداً فهو أولى بعمارته .
- ٣٢٥ مطلب في تطهير حشيش المسجد .
- ٣٢٦ مطلب مريض أقر باستهلاك الغلة أو أقر أنه عليه ارحموه .
- ٣٢٧ مطلب عاب متعلم ثلاثة أيام فله وطيعته لا يطالب بما مضى .
- ٣٢٨ مطلب دياج الكعبة ويعه على الاختلاف .
- ٣٢٩ مطلب حفر شركاً في مقبرة .
- ٣٣٠ مطلب ادعى الوقف وفيه صك الرقب شهود عدول انقضوا .
- ٣٣١ مطلب لو وقف أرضه على الفقراء فورثته أولى .
- ٣٣٢ مطلب جعل لحيل في سبيل الله .
- ٣٣٣ مطلب وقف أرضاً مع أشجاره الشجرة .
- ٣٣٤ مطلب ماء وضع للشرب لا يتوضأ به .
- ٣٣٥ مطلب نصب الرحي في نهر العامة .
- ٣٣٦ مطلب إذا أوجد ثلاث سنين لا ينتضي في السنة الثانية .
- ٣٣٧ مطلب مؤذن استأجره المتولي .
- ٣٣٨ مطلب إذا كان لحائط المسجد ضرر من غدير .
- ٣٣٩ **كتاب الشفعة**
- ٣٣٩ مطلب يكره أن يقال ما الحيلة .
- ٣٤٠ مطلب طلب الشفعة وقال المشتري هات الدراهم .
- ٣٤١ مطلب إذا نصب القاضي وصياً .
- ٣٤٢ مطلب بيتع دار في القصرى .
- ٣٤٣ مطلب في طلب الشفعة إذا سمع .
- ٣٤٥ **كتاب القصة**
- ٣٤٥ مطلب إذا غرمهم السلطان كيف تكون الغرامة بينهم .

٣٤٧

كتاب الإجازات

- مطلب قال صاحب الحانوت : إن رضى كل شهر كذا ولا فترغ الحانوت . ٣٤٧
- مطلب إذا عرض شيئاً للبيع ثم باع الآخر ٣٤٨
- مطلب قول قول الدلال إذا قال بعث بأجر ٣٤٩
- مطلب يجوز تعليم القرآن والعرائض بالأجره ٣٥٠
- مطلب الحبل على الجمال والحرالق على الاختلاف ٣٥١
- مطلب استعمار حماراً وفي الطريق لصوص ٣٥٢
- مطلب غصب دار وأجرها ٣٥٣
- مطلب إذا انقطع حبل لمكاري ٣٥٤
- مطلب إذا أساجر ميزان وفيه لو استاجر وراقاً ٣٥٥
- مطلب ولو استاجر دابة ليحملها فركبها وعطبت ٣٥٦
- مطلب استاجر رجلين لحمل خشبة ٣٥٧
- مطلب الزوج إذا ضرب امرأته فماتت ٣٥٨
- مطلب الاجير يؤدي الفرض والسنة ولا يتنفل ٣٥٩
- مطلب إذا استاجر المعلم بأجر معلوم ولم يبين عدد الصبيان ٣٦٠
- مطلب في جواز أخذ الأجرة للقاضي ٣٦١

٣٦٣

كتاب أدب القاضي

- مطلب إذا خصم السلطان بين يدي القاضي ٣٦٣
- مطلب ظهور الإفلاس ٣٦٤
- مطلب إذا قال إن تزوجت فلانة فهي طالق ٣٦٥
- إذا استقصى الخوارج رجلاً جاز ٣٦٦
- مطلب القاضي إذا وجد في قمطرة ونحت ختمه ولم يتذكر ٣٦٧
- مطلب في حصد الجنون ٣٦٨

٣٦٩	مطلب في يمين المخدرة
٣٧١	كتاب الشهادات
٣٧١	مطلب في الشهادة إذا سمع صرثاً ولم ير شخصاً ..
٣٧٢	مطلب تعديل يعقوب القاري لابي مطيع ..
٣٧٣	مطلب تقبل توبة شاهد الزور إذا لم يكن عدلاً ..
٣٧٤	مطلب إذا اسقضى للقاضي في أمر الشهادة ضاق الأمر ..
٣٧٥	مطلب المقامر والملاهي تسقط العدالة ..
٣٧٦	مطلب فيمن لعن في شهادته ..
٣٧٧	مطلب عدم قبول تزكية العلانية بدون السر ..
٣٧٨	مطلب في العيب شهادة عدل والترجمان كذلك
٣٧٩	مطلب خبأ قوماً في بيته يسمعون كلام المقر ..
٣٨٠	مطلب إذا عرف الشهود الدار ولم يذكروا حدودها ..
٣٨١	مطلب التزكية بدعة عند أبي حنيفة ..
٣٨٢	مطلب الإشهاد في الدائنة والبيع فرض ..
٣٨٣	مطلب لباس المجلس ومسكنه لا يتزع ..
٣٨٤	مطلب في دعوى الإرث ..
٣٨٥	مطلب للمرأة عند زفافها ثوب ..
٣٨٦	مطلب الاقضية التي كانت برشوة أو غير موافقة الشرع ..
٣٨٧	مطلب ذكر الدينار الهروي وغيره ..
٣٨٨	مطلب قضاء القاضي في غير مكان ولايته لا يصح ..
٣٨٩	مطلب إن ادعى أحدهما بيعاً بائناً والآخر بيع وفاء ..
٣٩٠	مطلب إذا ادعى أنه قطع كذا وقرأ من الخطب ..
٣٩١	مطلب قول القاضي في الكلام ..

٣٩٢ مطلب لا يجبر الشاهد على بيان السبب

٣٩٥

كتاب الدعوى

٣٩٥ مطلب في الشهادة على الدواب المستهلكة لا يشترط ذكر الألوان

٣٩٦

..... مطلب تفسير التغليظ في اليمين

٣٩٨

..... مطلب في الملازمة للمفلس

٤٠٠

..... مطلب في مسنات بين أرضين

٤٠١

كتاب الإقرار

..... مطلب أقر في مرض بعده صحة

٤٠١

..... مطلب خمس مسائل لا تحتاج إلى قبول

٤٠٢

..... مطلب في الطلاق

٤٠٣

كتاب الوكالة

..... مطلب قال الوكيل: لا أسلم من تناول مالك، فقال أنت في حل إلى مائة

٤٠٥

..... مطلب ولو قال لامرأته: تو وكيل مني هرجه بخواهي يكن

٤٠٦

..... مطلب ولو وكل بشراء اللحم فاشترى رأساً

٤٠٧

كتاب الكفالة

..... مطلب لو قال الرجل ادفع إلى فلان كل يوم درهماً

٤٠٩

..... مطلب رجل جاء بكتاب سفنجة فقراء فقال كتبها ليس بضمان

٤١٠

..... مطلب وإذا قال الرسول اقترض قرضاً ثم هلك في يد الرسول

٤١١

..... مطلب لو قال الولي الظالم: أدوا لي لترجعوا على المختفين

٤١٢

..... مطلب الثمن على الذي باشر العقد

٤١٣

كتاب الصلح

..... مطلب لا بأس بدخول أرض قوم لجمع السرقين والشوك

٤١٥

..... مطلب في حائط بينهما

٤١٦

٤١٧ مطلب في البيع إلى النسيور

٤١٨ مطلب الكنيف والميزاب في السكة النافذة

٤١٩ مطلب إن جلس في قارعة الطريق أو بنى دكاناً

٤٢١ كتاب الرهن

٤٢١ مطلب لبس الخاتم فوق خاتمه المرتهن

٤٢٢ مطلب الرهن على ثلاثة أقسام

٤٢٣ مطلب غابت راهنة الدار

٤٢٥ كتاب المزارعة

٤٢٥ مطلب استأجر الأرض بغير شرط

٤٢٦ مطلب في أخذ البذر للمزارعة

٤٢٧ مطلب لو ترك البقرة ترعى فسرت لا يضمن

٤٢٨ مطلب دفع أرضه ليتخذ كرمًا

٤٢٩ كتاب الشرك

٤٢٩ مطلب إذا ادعى صاحب الكرم الأشجار وادعى جاره أنها من عروق أشجاره

٤٣٠ مطلب حريم النهر بقدر عرض النهر نصفين من كل جانب نصف

٤٣١ مطلب لو كان محراب المسجد في السور

٤٣٣ كتاب الأشربة

٤٣٣ مطلب العصير إذا طلي بالخردل ولم يشد ولا يكر

٤٣٥ كتاب المأذون

٤٣٧ كتاب الديات

٤٣٧ مطلب صبي فقع عين إنسان لا ضمان

٤٣٨ مطلب قال أبو حنيفة رضي الله عنه أشياء على عدد الرؤوس

٤٣٩ مطلب عض ذراع رجل وجذبه فسقط بعض أسنانه

- ٤٤٠ مطلب إذا ضرب ابنه الصغير في أدب فمات
- ٤٤١ مطلب رجل أحرق ذرعاً فطاروت شريرة فأحترقت غيره
- ٤٤٢ مطلب إذا حفر بنراً في مسجد
- ٤٤٣ مطلب لو حفر بالوعة في السكة
- ٤٤٦ مطلب لو قال في وصيته ثلث مالي ولم يزد
- ٤٤٧ مطلب الوصية في الإسراف في الكفن باطلة
- ٤٤٨ مطلب في حيلة عزل الوصية
- ٤٤٩ مطلب الوصية بالثلث لله
- ٤٥٠ مطلب في الصرف لليتامي من أموالهم
- ٤٥١ مطلب إذا ضاق الثلث عن الوصايا
- ٤٥٢ مطلب الأوصياء على الثلث مراتب
- ٤٥٣ مطلب للوصي أن يعطي مال اليم مضاربة
- ٤٥٤ مطلب إذا دفع مال اليتيم بغير رشد
- ٤٥٥ **كتاب المواريث**
- ٤٥٧ **كتاب المخارج**
- ٤٥٧ مطلب حيلة عدم الخنث
- ٤٥٨ مطلب وكيل المبيع أراد أن يشتري لنفسه
- ٤٥٩ مطلب أراد يديره ويجوز بيعه
- ٤٥٩ باب الفوائد والحكايات
- ٤٦٠ مطلب قال المأذون لولا الحرص لحربت الدنيا ولولا الشهوة لانقطع الغسل
- ٤٦١ مطلب إن الذي يفتي بكل ما يسألونه لمجنون
- ٤٦٢ مطلب الصداق مرض الأنبياء عليهم السلام
- ٤٦٣ مطلب عظموا سفهاؤكم فإنهم يكفونكم العار والنار

٤٦٦	مطلب التاريخ
٤٦٨	الحاغة
٤٦٩	المراجع
٤٧١	فهرس الموضوعات

* * *